غازي الصوراني

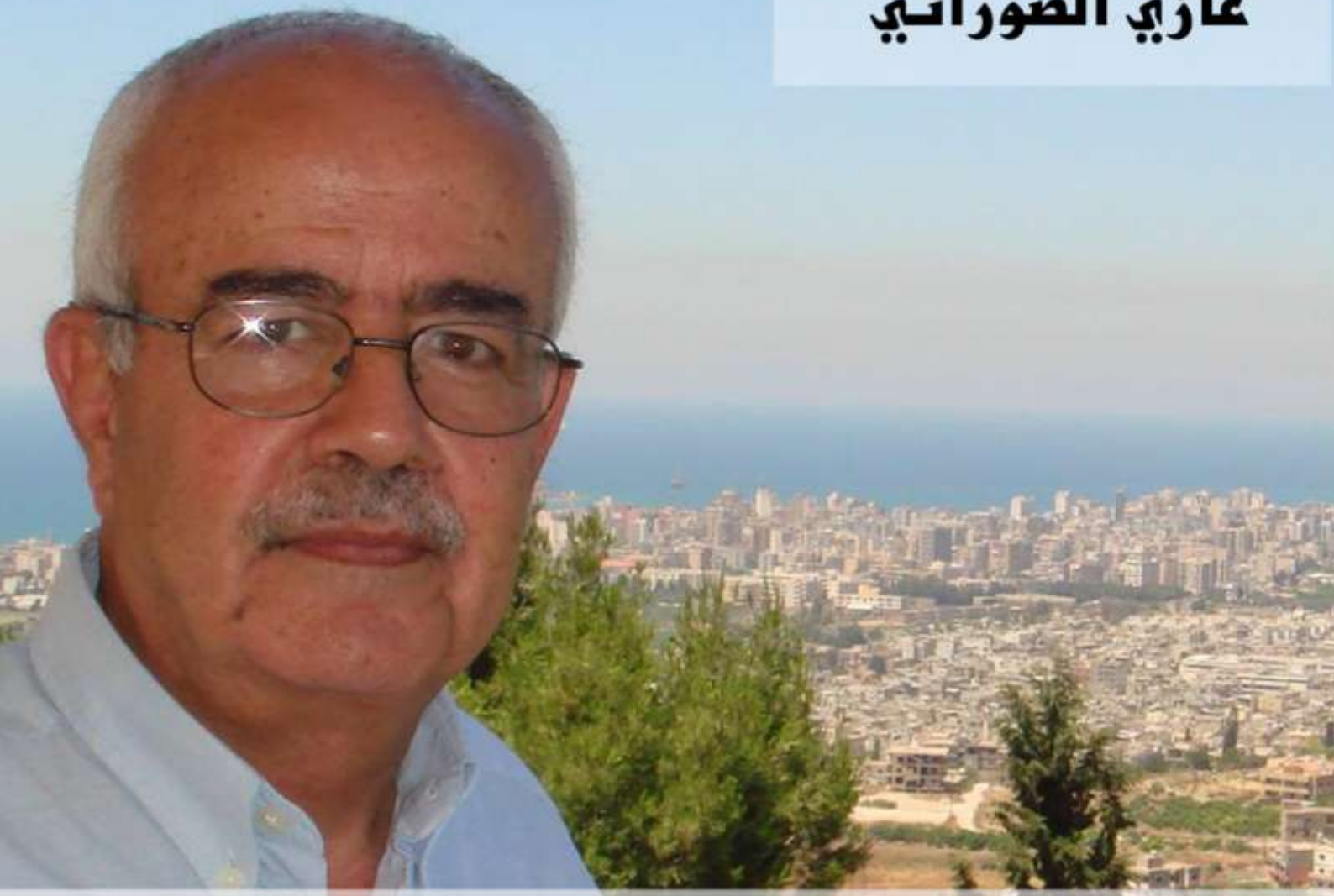

مقالات ودراسات ومحاضرات...

في الفكر والسياسة والاقتصاد والمجتمع

المجلد التاسع

لعام 2017

يناير 2018

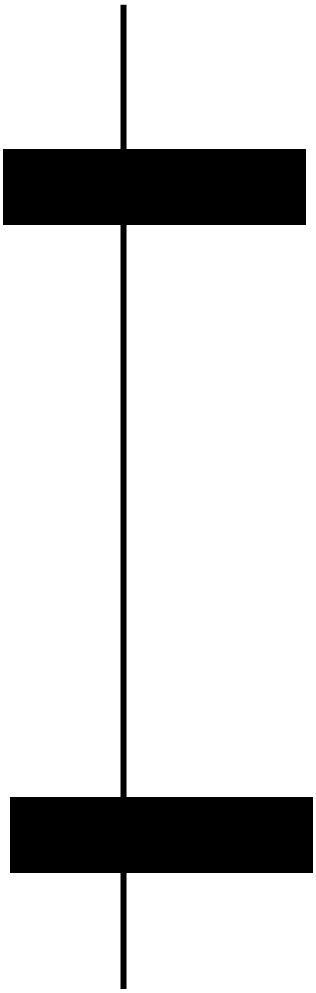

اسم الكاتب : غازي الصوراني

المجلد السابع: لعام 2017

إخـراج : نضال نبيل أبو مايلة

معايدة... كلمات عن التنوير..... 4
حديث عن الخطاب الاسلامي ...و– فيدرالية – الأخ الصديق موسى ابو مرزوق... 6
جورج حبش .. قائداً ومفكراً ومناضلاً ثورياً .. في ذكراه التاسعة..... 8
معطيات وأرقام إحصائية حول الأوضاع الاقتصادية والمجتمعية في قطاع غزة والضفة الغربية..... 10
المرأة الفلسطينية ودورها في المسار الوطني الديمقراطي..... 30
نحو جهد وطني فاعل في مواجهة مشاريع التصفية 70
مشاريع التوطين منذ النكبة إلى اليوم 74
الضفة الغربية وقطاع غزة .. بيانات إحصائية مقارنة..... 95
رسالة أقرب الى خاطرة حزينة..... 98
في مناسبة يوم العمال.. القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالأرقام.. لعلها صرخة ونداء لصحوة فصائل وأحزاب اليسار 100
معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في منتصف عام 2017..... 101
الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة (1994 – 2017)..... 118
مداخلات عشية الذكرى الخامسة والأربعين لاستشهاد رفيقنا القائد المفكر والاديب غسان كنفاني..... 182
الصديقان العزيزان أ.د ناجي صادق شراب و أ.د أسامة محمد أبو نحل المحترمين..... 187
ملخص – التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني 195
التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني..... 216
خمسون عاما على تأسيس طلائع المقاومة الشعبية – الجهاز العسكري لحركة القوميين العرب في قطاع غزة 267
"الفلسفة العربية الإسلامية " 269
الازمة الاقتصادية في المجتمعات العربية..... 299
ملامح التحول والتغير في البنية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ 1994 – 2017..... 307
100 عام على وعد بلفور..... 319
الصيغة العامة لبيان الحوار الوطني بالقاهرة تفضح العجز والفشل 326
في مناسبة مرور مائة عام على انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية 1917 327
رسالة .. بمناسبة 25 نوفمبر اليوم العالمي للقضاء على العنف والتمييز ضد المرأة 331
قصة توطين الفلسطينيين في سيناء «أكذوبة كبرى»..... 333
رسالة الى الرفاق والاصدقاء بمناسبة مرور 50 عاما على انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين..... 336
عن الثقافة ومعركة الدفاع عن الهوية..... 340

معايدة... كلمات عن التنوير

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5389 – 2017 / 1 / 1

رفاقي اصدقائي في كل ارجاء الوطن العربي ...كل عام وانتم بخير...لعلنا في هذا العام 2017 نتمكن من رفع رايات التنوير والمواطنة والتسامح والمساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية لكي ترفرف في سماء وأرض هذا الوطن وفي عقول وقلوب شعوبنا كطريق وحيد للخلاص من مشهد الظلمات الراهن الى مشهد الانوار التحرري الديمقراطي الذي نتطلع اليه ونناضل من اجل بزوغه .....

إن مصطلح التنوير يعود إلى القرن الثامن عشر. ولكي نفهمه، ينبغي أن نقارن الأنوار/ بالظلمات، أو الواضح/ بالغامض. ولكن المصطلح يحتوي أيضا على معنى أخلاقي ومعرفي من خلال الاحتكام إلى العقل والمعرفة العلمية، فالتنوير هو رديف العقل والمعرفة العلمية ، وهو نقيض التخلف والأساطير والخرافات الدينية .. فالتنوير– كمفهوم – معركة فكرية مفتوحة لتحرير العقل من الخرافات والاساطير...

إن الغاية من وراء تناولي لمفهوم التنوير ، تتحدد في حاجة احزاب وفصائل الحركات الوطنية العربية عموما واليسارية خصوصا إلى تعميق الوضوح المعرفي العلماني الديمقراطي الثوري، لمفهوم التنوير ومايحمله من مضامين تدعو الى العقلانية والمواطنة والديمقراطية ونبذ العنف الطائفي وغيره، بما يحقق اسهامنا في مجابهة مظاهر التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بكل ابعادها المادية والفكرية، التي تنتشر اليوم في بلادنا بصورة غير مسبوقة، في مشهد الظلام الراهن الذي وجد فيه التحالف الإمبريالي الصهيوني فرصة لتكريس احتجاز تطور مجتمعاتنا العربية عبر تراث ماضوي وعلاقات اقتصادية متخلفة تتطابق عبر تبعيتها مع النظام الرأسمالي العالمي.

وهنا بالضبط تتجلى مهمة اليسار العربي في إطار نضاله التحرري الديمقراطي من أجل استبدال وتجاوز المنطق الموروث وسلبياته المعرفية ، بمنطق العقل والمعرفة العلمانية ، والتنوير، من خلال وعينا، أن الوصول إلى الحقيقة يتطلب إزالة العوائق التي تعترض التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، متسلحين بمفاهيم التنوير والحداثة والعلمانية والديمقراطية كطريق وحيد صوب التغييروتفعيل النضال السياسي التحرري الكفاحي والاجتماعي من قلب الصراع الطبقي لازاحة واسقاط انظمة الاستبداد والتخلف وتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية.

إن عصر التنوير لا يزال حتى اليوم، وبعد اكثر من مائتي سنة على مروره، يدهشنا لحداثته وجرأته، وإبداعاته. فقد انتقل بالشعوب الأوروبية، من مرحلة الخضوع الأعمى للسلطة الاعتباطية المطلقة أو للعقائد اللاهوتية المسيحية إلى مرحلة الحرية وأنوار العقل. ففي هذا العصر فكك الفلاسفة أسس الأصولية المسيحية المتزمتة. وفيه فصل مونتسكيو بين السلطات الثلاث وأتاح بذلك ولادة الديمقراطية وحكم القانون.

وفي هذا السياق نستذكر المفكر الفرنسي جان جاك روسو حين نهض في عزّ عصر التنوير لكي يطلق صرخته المدوية: لا لعلم بدون أخلاق، لا لحضارة بدون ضمير! والتنوير إذا لم يكن مبنياً على قيم العدالة والمساواة واحترام الحقيقة فإنه لا يساوي فلساً واحداً.

لكن يبدو ان التنوير يشع وينتشر في كل ارجاء كوكبنا، ولكن المستنيرين في بلادنا العربية، أحزاباً وفصائل أو مفكرين ومثقفين ، مازالوا يعيشون حالة من العزلة أدت إلى ضعف تأثيرهم التنويري في مجتمعاتهم ، في حين أن نار التعصب الرجعي، الديني والتراثي والطائفي تشتعل من جديد في ظروف الانتفاضات العربية الراهنة بعد أن نجحت حركات الإسلام السياسي بقطف ثمارها .

إن المغزى الذي ندعو إلى استخلاصه من استيعابنا لمفهوم التنوير يكمن في تحفيز رفاقنا إلى امتلاك المقومات الفكرية اللازمة لعقد المقارنة الموضوعية لبعض أوجه السمات الفكرية والثقافية والاجتماعية والأخلاقية المتردية في وطننا العربي التي تتقاطع أو تتشابه في جوهرها أو في نتائجها مع المقومات الفلسفية والفكرية والاجتماعية التي عرفتها أوروبا في العصر الإقطاعي ، الذي تميزت فلسفته بأنها:-

1. تبرير قهر واستغلال العمال والفلاحين والفقراء والجماهير الشعبية العفوية باسم الدين .
2. تكريس مصالح الطبقة الارستقراطية بقوة البطش والارهاب .
3. لم تتطلع إلى البحث عن الحقيقة، فقد كان هم معظم المفكرين في هذه المرحلة إثبات صحة العقائد الدينية لتثبيت مصالح ملوك أوروبا والكنيسة ورموز الإقطاع .

فمن المعروف أن الفكر الإقطاعي لم يهتم ببحث المسائل المطروحة بل زجَ في إطار النتيجة المسلم بها، وكان لابد للفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ فيها يتعزز العلم ليتحول إلى ميدان بحث مستقل نسبياً، وهذا ما حدث عندما بدأ أسلوب الإنتاج الجديد يتشكل في أحشاء المجتمع الإقطاعي مفسحاً الطريق لعصر النهضة والتنوير والديمقراطية بعد أن تم كسر هيمنة الكنيسة على عقول الناس.

أخيراً ، إن التنوير هو إعلان مرحلة جديدة من التطور، استطاع الإنسان من خلالها أن يخرج من قصوره الذاتي ويجرؤ على استعمال عقله بعيدا عن كل خضوع ووصاية للأنماط والأفكار الدينية الرجعية والغيبية.....كل عام وانتم اكثر استنارة....

حديث عن الخطاب الاسلامي ...و- فيدرالية - الأخ الصديق موسى ابو مرزوق...

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5390 – 2017 / 1 / 2

الخطاب الإسلامي، الذي يقدم كبديل لخطاب النهضة والديمقراطية، والمواطنة، وحرية الرأي من جهة ، وبديل ايضا للقوى التقدمية ونضالها الثوري التحرري والطبقي ضد انظمة التخلف وضد الوجود الامبريالي الصهيوني من جهة ثانية ، هو خطاب ذو طابع طبقي سياسي، تحت غطاء ديني شكلاني وطائفي رجعي.

فالإسلام السياسي يدعو إلى التغيير الذي يعيد إنتاج وتجديد التخلف عبر النموذج السلفي الرجعي، لخدمة مصالح طبقية كومبرادورية وطفيلية نقيضة للمصالح الوطنية أو يعيد انتاج وتكريس مصالح هذه الحركة الدينية او تلك على النقيض من الاهداف الوطنية الاستراتيجية كما هو حال الأخ موسى ابو مرزوق وحديثه عن الفيدرالية بين دويلة غزة المسخ والضفة الغربية المحتلة رغم ادراكه او عدم ادراكه ان الفيدرالية هي نظام قانوني او شكل من اشكال الانظمة السياسية المعاصرة يقوم من خلال الاستفتاء الديمقراطي على وحدة دولتين او مجموعة دول مستقلة ذات سيادة ، كما يقوم على اساس قواعد دستورية واضحة تضمن العيش المشترك لمختلف القوميات والاثنيات والطوائف والمذاهب ضمن دولة فيدرالية مركزية اتحادية تملك وحدها التمثيل الدولي والشخصية الدولية ، ويدرك او لا يدرك ايضا أن الفيدرالية هي نظام يوفر دستورا تستند عليه التعددية الديمقراطية ، كما يستند الى مجلس نيابي مركزي او فيدرالي منتخب الى جانب مجالس فرعية منتخبة في كل دولة او اقليم من الفيدرالية، كما يدرك ايضا ان النظام الفيدرالي يجب ان يستند الى موارد مالية وموازنة وبنك مركزي وجيش وجهاز امن مركزي ووزارة خارجية وتمثيل ديبلوماسي فيدرالي، الى جانب قضاء فدرالي لضمان العدالة وتطبيقها في محاكم اقاليم الفيدرالية، كما يدرك او لا يدرك ان من بديهيات الفيدرالية الحديثة فصل الدين عن الدولة ورفض قيام دولة دينية لانها تتناقض مع الدستور الديمقراطي الا اذا كان هدف او مخطط حماس واضحا : تكريس الانقسام وفقدان الضفة لاية امكانية – بسبب او بذريعة احتلالها – ان تكون هي مركز الفيدرالية ، وبالتالي يصبح مركز الفيدرالية المقترحة من الاخ ابو مرزوق هو قطاع غزة عبر دويلة غزة في مساحة هزيلة لا تتجاوز جزء من 16 جزء من الضفة الغربية وكأنه لا يدرك ان قطاع غزة المحاصر ما زال محكوما للمحتل الصهيوني ، وكأنه نسي ايضا ان حكم حماس في قطاع غزة هو حكم فاقد لأي شرعية وهو ايضا حكم غير معترف به من أي دولة في العالم بما في ذلك دويلة قطر ونظامها العميل، ورغم كل ذلك يطالب ويقترح الفيدرالية المستحيلة والمرفوضة فلسطينيا لاننا شعب واحد ولغة واحدة وتاريخ قديم وحديث ومعاصر واحد وثقافة تاريخية وطنية عربية واحدة ومسيرة نضال وتضحيات واحدة ومستقبل واحد ، وبالتالي لا يجوز بالمعنى السياسي والاجتماعي والقانوني الدولي قيام فيدرالية فلسطينية ،لان هذه الخطوة ستكون محل سخرية وازدراء ورفض ابناء شعبنا وشعوبنا العربية وكافة القوى الوطنية في فلسطين والوطن العربي ، الى جانب

سخرية وازدراء دول العالم في الامم المتحدة والمحافل القانونية ، الا اذا ارتبط حديث الاخ ابو مرزوق عن الفيدرالية ليكرس حماس في غزة لكي تصبح ولاية اسلامية ، وتتحول الضفة الى كانتونات وفق الرؤية الصهيونية .

اخيرا اقول للاخ ابو مرزوق ولكل من يوافق على فيدراليته الموهومة ، ان مرحلة الانحطاط والهبوط الراهنة باسم التفاوض العبثي او المهادنة او اية مشاريع تثير الشبهات ، لا يمكن ان تملك الحد الادنى من القدرة على طمس او تجاوز المشهد النضالي الزاخر بالتضحيات وبالصمود والمقاومة الباسلة بكل اشكالها الكفاحية والشعبية ، وبالتالي فان الحديث عن المشهد النضالي لا معنىً له ولا قيمة إن لم يكن تحريضا ثورياً وديمقراطيا لكل ابناء شعبنا الفلسطيني من اجل انهاء الانقسام واستعادة وحدتنا الوطنية التعددية في نظام سياسي وطني وديمقراطي... اذ ان مصداقية الموقف الوطني لدى حماس وفتح والشعبية وبقية الفصائل والاحزاب ، تقف على محك الاتفاق لانهاء وتجاوز الانقسام أولا وفورا كمقدمة وشرط وضرورة للاتفاق على صيغة وطنية مشتركة وجامعة لكل فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية ينبثق منها شروط ومعايير التهدئه مع العدو الصهيوني ووقف عدوانه ، اذ أن الرؤية الوطنية الجماعية في هذه اللحظة هي الضامن الوحيد للبرنامج الوطني في حده الأدنى ، وهي ايضا الضامن الوحيد لوحدة الضفة والقطاع سياسيا وجغرافيا ، حتى لا نصل الى مرحلة تصبح فيها غزة ولاية اسلامية منفصلة كليا عن المشروع الوطني عموما وعن الضفة الغربية خصوصا ، وحتى لا تتحول الضفة الى كانتونات وفق الرؤية الصهيونية او ضمن تقاسم وظيفي اسرائيلي اردني....المطلوب الان وفورا مغادرة عقلية التعصب الفئوي لهذه الحركة او تلك والتمسك ببوصلة الانحياز للشعب والوطن والقضية.

جورج حبش .. قائداً ومفكراً ومناضلاً ثورياً .. في ذكراه التاسعة

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5413 – 2017 / 1 / 26

عند الحديث عن الحكيم في الذكرى التاسعة لرحيله يوم 26/ 1/ 2008 تختلط مشاعر الرهبة والقلق والحزن الممتزجة بمشاعر التفاؤل والاعتزاز والفخر في مرحلة هي الأكثر انحطاطاً وتخلفاً وتعقيداً وخطراً في تاريخ القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني... لكن رؤى الحكيم ومواقفه وأخلاقه تظل بالنسبة لكل الثوريين عموماً والثوريين اليساريين العرب خصوصاً، منارة تضيء ذلك الظلام لمن أراد أن يتحداه.

فجورج حبش، من بين المئات من زملائه ورفاقه في مراكز القيادة في دنيا العرب، ومن بين عشرات الآلاف من مناضلي شعبه على مدى قرن من الزمان، معلمٌ بارز ومنارة متميّزة، بل هو ظاهرة فريدة أضاءت لمرحلة طويلة من تاريخنا القومي، والنضالي بشكل خاص، المعاصر، وبنت حولها هيكلاً شامخاً يلتحق به ويعمّره ويخصّبه ويطوّره كل من استنار بفكر حبش وتدرّب على أسلوبه ودرس تجربته واعتنق دعوته ورفع رايته وشارك في حمل رسالته.

وبالتالي فإن الحديث عن بنية القائد الثوري الراحل جورج حبش الفكرية والسياسية والتنظيمية، هو في الواقع انعكاس لمسيرته ونضاله المتصل على صعيد الممارسة، فمنذ أن كان طالباً في كلية الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت (1944–1951)، كان من الطلاب البارزين في المجال السياسي الذين عملوا من خلال جمعية "العروة الوثقى" التي كان الدكتور قسطنطين زريق محركها الأساسي، ثم من خلال "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل"، ثم شارك في تأسيس "منظمة الشباب العربي" التي نشأت سنة 1951 وأصدرت نشرة "الثأر" ، وعقدت هذه المنظمة أول مؤتمر لها سنة 1954 برئاسة جورج حبش وانبثق عنها "حركة القوميين العرب" التي عقدت مؤتمرها الأول في 25 كانون الأول 1956 ببيروت، وانتخب المؤتمر قيادة أطلق عليها اسم "اللجنة التنفيذية القومية" التي تألفت من أحد عشر عضواً هم: جورج حبش (فلسطيني) ووديع حداد (فلسطيني) وصالح شبل (فلسطيني) وحامد الجبوري (عراقي) وهاني الهندي (سوري) وأحمد الخطيب (كويتي) والحكم دروزة (فلسطيني) وعدنان فرج (فلسطيني) ومصطفى بيضون (لبناني) وثابت المهايني (سوري) ومحسن إبراهيم (لبناني) وعمر فاضل (ابن مغترب عربي في الكاميرون).

وعلى أثر هزيمة العرب في حزيران 1967، بدأت مرحلة جديدة في مسيرة القائد الراحل، كان عنوانها ومضمونها، رفضه للهزيمة وادواتها الطبقية، إلى جانب تكريس وعيه الوطني والقومي الديمقراطي والتحامه بالرؤية الاممية اليسارية التقدمية، ومن ثم اصراره الثوري –بالمعنى الذاتي والموضوعي– على مواصلة النضال ضد الوجود الصهيوني دون ان يتراجع لحظة واحدة عن قناعاته في دعم ومساندة تأجيج النضال الوطني والصراع الطبقي من خلال حركات اليسار الثوري في البلدان العربية عموماً والأنظمة الرجعية خصوصاً لإسقاطها وتحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية.

وانسجاماً مع هذه القناعات بدأ مع رفاقه الاعداد لتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تم الاعلان عنها في 11 ديسمبر 1967 التي سجلت منذ ذلك التاريخ أروع الامثلة في الممارسة الكفاحية ضد المحتل الصهيوني، وقدمت طوال خمسين عاماً الماضية آلاف الشهداء والجرحى والمعتقلين في مسيرة متصلة حتى اللحظة الراهنة من أجل تحقيق أهداف شعبنا في الحرية وتقرير المصير والاستقلال والعودة.

فإن أردنا أن نتعرف على شخصية وهوية القائد والمفكر جورج حبش، فإننا في الواقع نبحث عن هوية أمة في فكر الرجل، وفي وجدانه وعواطفه، ونبحث أيضا عن إضاءات في ظلام الأمة، وعن حركة قومية تقدمية جسدت خيار وآمال أمة بأكملها في مرحلة سابقة، وبالتالي فإن كل من يسعى في السير على طريق الحكيم، عليه – على الرغم من كل اوضاع التفكك والتخلف والاستبداد والإحباط والصراعات الطائفية–أن يتحمل المسئولية في إعادة إحياء هذه المسيرة الثورية وفق أسسها القومية الديمقراطية التقدمية من جديد في إطار الحركة اليسارية العربية الموحدة، وفاءاً ليس للحكيم فحسب بل أيضاً وفاءاً لرسالته ومسيرته النضالية من أجل التحرر الوطني والقومي وتحقيق الثورة القومية الديمقراطية على طريق إقامة مجتمع اشتراكي عربي موحد.

غازي الصوراني
يناير 2017

معطيات وأرقام إحصائية حول الأوضاع الاقتصادية والمجتمعية في قطاع غزة والضفة الغربية

تقديم :

إن وعي واستيعاب الواقع المعاش بكل ما يحتويه من أوضاع سياسية واقتصادية ومجتمعية هو الشرط الأول لدى كل ما يعنيه تغيير وتجاوز هذا الواقع، كضرورة لحاجة باتت ملّحة، يكون التغيير عنوانها ، مستدعيا استلهام مشاهد العجز العربي عموما والفلسطيني في ظل الانقسام خصوصا، الذي نرسم مشهده الراهن في إطار التناقض الرئيسي التناحري مع دولة العدو الصهيوني والتحالف الإمبريالي من ناحية، وفي بناه وتكويناته الداخلية المأزومة ، السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية والطبقية والثقافية وحقوق شعبنا الوطنية ، ارتباطا بأبعاد إقليمية ودولية ، تؤثر وتتأثر ، تتطلب من كل المعنيين بمواصلة المسيرة ، الارتقاء بالمضامين النظرية للشعارات ومفاهيم النضال الكفاحي والسياسي والديمقراطي إلى مستويات أخلاقية وعملية وبرامج تؤكد مصداقيتهم والتزامهم بها، وعياً وممارسة ، كشرط لاستيضاح برنامج عمل الغد ، ورسم معالم رؤيته الوطنية الديمقراطية، وهذا ما دفعنا إلى إصدار هذا الكراس، الذي لا يذهب تشخيصا بقدر ما يمثل دليل عمل لرفاقنا ولكل الكتاب والباحثين الأكاديميين ، ليس من باب سد فراغ المرحلة ، ولكن من باب إضافة عتاد التسليح الفكري المعلوماتي لنسف ترسانة الثقافة المشوهه في هذا العالم المتغير.. بما يمكننا من الاتفاق على برنامج وطني وديمقراطي محدد يضمن مواصلة النضال ضد المحتل الصهيوني وطرده وإزالة مستوطناته من كل أرجاء الضفة الغربية واستعادة القدس عاصمتنا الخالدة ، على طريق الحرية وتقرير المصير و العودة وبناء الدولة المستقلة كاملة السيادة كحل مرحلي من جهة، بمثل ما يضمن متابعة تنفيذ قضايا التطور الاجتماعي والاقتصادي والتنموي والثقافي في مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع والشتات، وسرعة العمل على صياغة الرؤى والبرامج التنمويةِ الكفيلةِ بمجابهة أوضاع البطالةِ والفقرِ والركود الاقتصادي وكافة القضايا المطلبية، بما يحقق تجاوز أوضاع القلقِ والإحباطِ واليأسِ المتفاقمةِ في أوساط مُعظم أبناء شَعبِنَا، ومتابعةِ تنفيذ عملية الإعمار بما يحققُ مصالحَ أبناء شَعبِنَا الذين دُمِّرَتْ بيوتهم ومصانعهم ومزارعهم علاوةً على ضمان مقومات الحياة الكريمة لذوي الشهداء والجرحى والمعوقين، إلى جانب مواصلة النضال من أجل إنهاء الحصار وإنهاء الإنقسام ، وبدون ذلك ستتزايد مظاهر الهبوط السياسي والتفكك الاجتماعي والاقتصادي ، وتتزايد تراكمات البطالة والفقر المدقع والتشرد وارتفاع نسبة الجريمة الاجتماعية وهجرة الشباب مع تزايد مظاهر الإحباط والمعاناة واليأس، بما يجعل من الضفة الغربية عموماً وقطاع غزة خصوصاً مرتعاً خصباً لكل اشكال ومظاهر التطرف والفوضى المتوحشة ، بما قد يؤدي ليس إلى تكريس انفصال قطاع غزة جغرافياً عن الضفة بل أيضاً تكريس انفصاله الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

ليصبح القطاع محكوماً لمظاهر وممارسات وأوضاع أشَدُّ بؤساً وقسوةً من كل ما عاناه طوال السنوات الماضية .. وبما سيؤدي إلى أن تتعرض الضفة الغربية لمزيد من المعاناة ، حيث يتعرض اليوم أبناء شَعبِنَا فيها بسبب الممارسات الصهيونية التي لا تتوقف عند تفتيت الضفة عبر المستوطنات والجدار العنصري والحواجز والإذلال العنصري والاعتقالات والتهجير ووضع القدس تحت السيطرة الصهيونية فحسب، بل تستهدف أيضاً الفصل النهائي للضفة عن قطاع غزة في محاولة يائسة لإقامة دويلة ممسوخة لا مستقبل لها في القطاع ، هنا بالضبط تتجلى القيمة الحقيقية لمعنى ومضمون وإلحاحية النضال الشعبي المُتَّصِل بلا هَوَادَة لإنهاء الانقسام ووأد كافة المخططات الهادفه الى الانفراد بما يسمى "دولة غزة" وصولاً إلى استعادة الوحدة السياسية والمجتمعية والجغرافية بين الضفة والقطاع في اطار النضال من أجل إقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا يلغي حقنا التاريخي في فلسطين.

وبالتالي فان الكفاح الفلسطيني ضد العدو الصهيوني من جهة والنضال الديمقراطي من اجل انهاء الانقسام البغيض واستعادة الوحدة الوطنية التعددية من جهة ثانية ، لن يكون اي منهما مُجدياً ، إلا إذا كان كفاح ونضال مواطنين توفر لهم شروط ومقومات الحد الأدنى من الحياة الاجتماعية الكريمة في ظل العدالة الاجتماعية من ناحية وحُرّرت إرادتهم وعقولهم واقلامهم وابداعهم، فلا معنى ولا قيمة أو مصداقية لأي نضال وطني سياسي أو كفاحي في ظل الانقسام والاستبداد والقمع السلطوي والظلم والاستغلال الطبقي والإحباط والبطالة والفقر كما هو حال الجماهير الشعبية الفقيرة في بلادنا.

وبالتالي فإن الحديث عن النضال الوطني الديمقراطي الذي يتناول كافة القضايا الحياتية والمطلبية لجماهير شعبنا الفلسطيني التحرري والديمقراطي لشعبنا الفلسطيني، لا معنى له أو قيمة بدون الوعي العميق بالإحصاءات والبيانات عن كافة جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني (في الوطن والمنافي) بكل تفريعاتها السياسية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية، بما يمكن رفاقنا وغيرهم من الباحثين، من تنظيم البيانات والحقائق الاحصائية، وتفسير دلالاتها ومضامينها السياسية والمجتمعية، ومن ثم استخلاص الرؤى والبرامج المطلوبة على طريق اتخاذ القرار في إطار الممارسة الوطنية النضالية أو في إطار البحث العلمي الأكاديمي.

إن إعداد هذه المعطيات والبيانات الإحصائية يأتي ضمن الجهود البحثيه الهادفة إلى الاسهام في تعزيز الوعي بكافة الضرورات الوطنية الديمقراطية المجتمعية بما يخدم تطلعات ونضالات شعبنا من اجل توفير عوامل وعناصر الصمود ومن ثم تعزيز ومواصلة النضال الوطني التحرري بكل اشكاله حتى تحقيق اهدافنا في الحرية والاستقلال وتقرير المصير والعودة.

غازي الصوراني

2017/1/29

<u>أرقام ومعطيات احصائية كما في منتصف عام 2016 :</u>

يقدر عدد أبناء الشعب الفلسطيني من المقيمين في فلسطين أو في الشتات ، كما في منتصف عام 2016 بحوالي **(12.551)** مليون نسمة يتوزعون كما يلي:-

---

4,821,250 نسمة في الضفة (بما فيها القدس) والقطاع بنسبة 38.4% من إجمالي الشعب الفلسطيني (بواقع 1,877,750 في غزة بنسبة 38.9%، و 2,943,500 في الضفة الغربية ما يعادل 61.1%).

1,484,700 نسمة داخل الخط الأخضر – الأراضي المحتلة 1948 (بدون القدس) بنسبة 11.8% من إجمالي الشعب الفلسطيني .

5,553,047 نسمة في الدول العربية بنسبة 44.2% من إجمالي الشعب الفلسطيني .

692,250 نسمة في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وأوروبا ودول أخرى بنسبة 5.5% من اجمالي الشعب الفلسطيني.

12,551,247 [1] إجمالي تعداد الشعب الفلسطيني كما في منتصف عام 2016

بلغت نسبة السكان الحضر بناء على التقديرات السكانية نهاية عام 2015 حوالي 73.9%، وبلغت نسبة السكان المقيمين في الريف 16.7%، في حين بلغت نسبتهم في المخيمات 9.4% [2].

يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين كما في منتصف عام 2016، نحو (5,843,528)[3] نسمة، أي بنسبة 46.5% من إجمالي الشعب الفلسطيني، أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع من إجمالي الشعب الفلسطيني فتبلغ 19% . أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع إلى إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث (الأنروا) فتبلغ 40.9% في منتصف عام 2016.

يقدر عدد اللاجئين (في منتصف 2016) في قطاع غزة نحو (1,410,806 لاجئ)، أي بنسبة 75.1% من مجموع سكان القطاع، كما ويقدر عدد اللاجئين في الضفة الغربية (985,006 لاجئ) أي بنسبة 33.4% من مجموع سكان الضفة، أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع إلى مجموع السكان فيهما فتبلغ 49.7% .

نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات قطاع غزة إلى إجمالي سكان القطاع تبلغ 31.2% في حين تبلغ نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات الضفة الغربية 8.1% من مجموع سكان الضفة .

---

[1] المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2015/5/13 – (مع إضافة 1.5% نسب الزيادة السكانية من قبل الباحث حتى منتصف عام 2016)

[2] المصدر: وكالة معاً الإخبارية – نقلاً عن الجهاز المركزي للإحصاء – 2015/7/9.

[3] المصدر: موقع الأونروا – الانترنت – عدد اللاجئين المسجلين كما في يناير 2015 ، وقد أضاف الباحث نسبة 3% زيادة سكانية لعام 2015، ونسبة 1.5% زياد سكانية للنصف الأول من عام 2016

بناء على تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني[4] ، فإن من المتوقع أن يتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية عام 2016 ، في حين ستصبح نسبة السكان اليهود حوالي 49.3% من السكان بحلول نهاية عام 2020 حيث سيصل عددهم إلى 7 مليون مقابل 7.2 مليون فلسطيني.

القدس تهويد ممنهج [5]: بلغ عدد السكان في القدس حوالي 300 ألف نسمة في نهاية العام 2015 [6].

كما تقوم سلطات الاحتلال بهدم المنازل الفلسطينية ووضع العراقيل والمعوقات لإصدار تراخيص البناء للفلسطينيين ، وحسب مؤسسة المقدسي، قامت سلطات الاحتلال منذ العام 1967 – 2000 بهدم نحو 500 مبنى، وخلال الفترة 2000 – 2014 تم هدم 1,342 مبنى في ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في العام 1967، ما أسفر عن تشريد ما يقارب 5،760 شخصاً [7].

السكان وسوق العمل والبطالة في الضفة والقطاع: عدد السكان في الضفة والقطاع منتصف 2016 (4,82) مليون نسمة، يتوزعون في الضفة الغربية بنسبة 61% ما يعادل 2,943,500 شخص، وقطاع غزة بنسبة 39% ما يعادل 1,877,750 شخص .

أما مجموع القوى العاملة في الضفة والقطاع كما في نهاية عام 2014 ، فيبلغ 1,290,000شخص، يتوزعون بنسبة 47.2% في الضفة الغربية ، ما يعادل 828,360 فرد، منهم 81.4% يعملون بالفعل عددهم 674,285 فرد، مقابل نسبة 18.6% عاطلين عن العمل وعددهم 154,075 فرد.

أما في قطاع غزة فتبلغ نسبة القوى العاملة 44.8% ، ما يعادل 453,084 شخص، يعمل بالفعل منهم 56.1% (254,180) مقابل 43.9% عاطلين عن العمل[8]، ما يعادل 198,903 عاطل عن العمل في قطاع غزة بداية عام 2015 يعيلون حوالي ثمانماية ألف نسمة (حوالي 132 ألف أسرة) يعيشون في حالة من الفقر المدقع ينتظرون انتشالهم من واقعهم عبر اجراءات تضمن توفير سبل التكافل الاجتماعي ودعم السلع الغذائية الضرورية لهم والغاء كافة الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة عن كاهلهم وتوفير فرص العمل وانهاء الانقسام واستعادة وحدة الصف او الحد الادنى من الوحدة الوطنية بما يمهد لانهاء الحصار وتنفيذ عملية الاعمار واستعادة النشاط الاقتصادي بكل قطاعاته الانتاجية والخدمية تعزيزا لصمودهم ومقاومتهم.

الناتج المحلي [9]: يقدر الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) للضفة وقطاع غزة نهاية 2015 بحوالي 7,722 مليار دولار يتوزع على الضفة الغربية بنسبة 77.1% ما يعادل 5,954 مليار دولار، وبنسبة 22.9% لقطاع غزة ما يعادل 1,768 مليار دولار ، وبالتالي فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة

[4] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – عدد الفلسطينيين في العالم – ديسمبر 2013 – (وكالة معاً الاخبارية).

[5] المصدر: جريد الأيام – العدد رقم 6947 – بتاريخ 2015/5/13 – صفحة 13.

[6] المصدر: عدد سكان "إسرائيل" نهاية 2015 – موقع الحدث – الانترنت.

[7] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – مايو 2015.

[8] المصدر: جريد الأيام – العدد رقم 6947 – بتاريخ 2015/5/13– ص13.

[9] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – المراقب الاقتصادي – العدد 44 – ايار 2016 – صV

الغربية والقطاع 1,746 دولار، يتوزع في الضفة 2,265$ للفرد/سنة ، يهبط في قطاع غزة إلى 1,002$ للفرد/سنة.

إنفاق الأسرة : بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري النقدي على مختلف السلع والخدمات 945.4 ديناراً أردنياً في الضفة والقطاع، (بواقع 1,058.4 ديناراً أردنياً في الضفة الغربية مقابل 729.3 ديناراً أردنياً في قطاع غزة)، لأسرة متوسط حجمها في الضفة والقطاع 6.0 أفراد (بواقع 5.7 أفراد في الضفة الغربية و6.6 أفراد في قطاع غزة). **وشكل الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي للأسرة في الضفة والقطاع 34.5% من مجمل الإنفاق الشهري، بواقع 32.7% في الضفة الغربية و39.4% في قطاع غزة.**

الفقر: قبل العدوان الأخير على قطاع غزة تموز/آب 2014 بلغ معدل الفقر بين السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف عام 2014 ، بواقع 17.8% في الضفة ما يعادل 496,620 نسمة، و 38.8% في قطاع غزة [10] ما يعادل 682,880 نسمة، أما نسب الفقر المدقع فقد بلغت 7.8% من إجمالي السكان في الضفة (217,620 نسمة) ، مقابل 21.1% في قطاع غزة [11] ما يعال (371,360) نسمة.

وفي ضوء نتائج العدوان الصهيوني على القطاع الذي تواصل منذ صباح يوم 2014/7/8 واستمر لمدة 51 يوماً حتى تاريخ 2014/8/28 ، تحول قطاع غزة إلى منطقة منكوبة، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة فيه إلى 43.9% [12] من مجموع القوى العاملة، ما يعادل 198,903 عاطل عن العمل يعيشون اليوم ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية بالغة القسوة، وهذا يعني أن معدل الفقر في قطاع غزة ارتفع حسب العديد من المصادر – إلى ما يقرب من 50% من السكان ، ما يعادل 894 ألف نسمة ، أما الذين يعيشون اليوم في حالة من الفقر المدقع، أقل من دولارين في اليوم، فقد ارتفعت النسبة إلى حوالي 30% ما يعادل 536 ألف نسمة، مع العلم ان خط الفقر للأسرة قد بلغ 2293 شيكل ما يعادل (580 $) وخط الفقر المدقع قد بلغ 1832 شيكل ما يعادل (470 $).

التعليم : أظهرت البيانات الأولية للتعليم للعام الدراسي 2016/2015 بأن عدد المدارس في الضفة وقطاع غزة بلغ 2,897 مدرسة بواقع 2,145 مدرسة في الضفة الغربية و 698 مدرسة في قطاع غزة، منها 2,096 مدرسة حكومية، و 349 مدرسة تابعة لوكالة الغوث و398 مدرسة خاصة [13].

وبلغ عدد الطلبة في المدارس 1,199,866 مليون طالب وطالبة، (596,333 ألف ذكر، 603,532 ألف أنثى)، منهم 703,121 ألف طالب وطالبة في الضفة الغربية ، و496,745 ألف طالب وطالبة في قطاع غزة. ويتوزع الطلبة بواقع 793 ألف طالب وطالبة في المدارس الحكومية، و 295,167 ألف طالب وطالبة في مدارس وكالة الغوث الدولية، إلى جانب 111,699 ألف طالب وطالبة في المدارس الخاصة، ويصبح الإجمالي 1,311,565 طالب وطالبة.

---

[10] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – النشرة الإحصائية بمناسبة اليوم العالمي للسكان – رام الله – 2014/7/11.**

[11] **المصدر السابق.**

[12] **المصدر: جريد الأيام – العدد رقم 6947 – بتاريخ 2015/5/13 – ص13.**

[13] **المصدر السابق – فلسطين في أرقام – صفحة 26.**

أما فيما يتعلق بالخصائص التعليمية لأفراد المجتمع الفلسطيني فقد بلغت نسبة الأمية للأفراد 15 سنة فأكثر 3.6% في العام 2014 ، وتتفاوت هذه النسبة بشكل ملحوظ بين الذكور والإناث، فبلغت بين الذكور 1.6% و 5.6% للإناث، فيما بلغت نسبة الأمية للاجئين الفلسطينيين خلال العام 2014 للأفراد 15 سنة فأكثر 3.3% مقارنة مع 3.8% لغير اللاجئين.

وفيما يتعلق بالتعليم العالي فقد بلغ عدد الجامعات التقليدية 14 جامعة في فلسطين، منها 5 جامعات في قطاع غزة ، و9 جامعات في الضفة الغربية، فيما بلغ عدد الكليات التي تمنح درجة البكالوريوس 19 كلية جامعية، موزعة على النحو الآتي 6 كليات جامعية في قطاع غزة، و 13 كلية جامعية في الضفة الغربية.

أما التعليم المفتوح فيوجد جامعة واحدة لها 15 مركزاً في الضفة الغربية و 5 مراكز في قطاع غزة، في حين بلغ عدد كليات المجتمع المتوسطة 18 كلية، منها 11 كلية في الضفة الغربية و 7 كليات في قطاع غزة.

الدمار الناجم عن العدوان الصهيوني على قطاع غزة تموز 2014 [14]: بلغ عدد الوحدات السكنية التي دمرت تدميراً كلياً خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال العام 2014 حوالي 9 آلاف وحدة، بالإضافة إلى 47 ألف وحدة سكنية تم تدميرها جزئياً ، وبلغ عدد المدارس التي تم تدميرها كلياً وجزئياً 327 مدرسة، 50% من هذه المدارس كانت تعمل بنظام الورديتين، بالإضافة إلى 6 جامعات تم تدميرها جزئياً، فيما بلغ عدد المساجد التي دمرت كلياً أو جزئياً 71 مسجداً إضافة إلى تدمير بعض الكنائس ، أما عدد المباني الحكومية التي تم تدميرها تدميراً كلياً فبلغ 20 مبنى، بالإضافة إلى تدمير 29 مستشفى ومركز رعاية صحية أولية (كلياً وجزئياً). **(لمزيد من التفاصيل انظر: الحياة الجديدة "العدد رقم 68"– خاص بالاعمار)**

التبادل التجاري[15]: بالرغم من القيود المفروضة على المعابر والصادرات ، إلا أن هناك زيادة في قيمة الواردات والصادرات الفلسطينية المرصودة للعام 2014، بلغت 5,683 مليار دولار أميركي، منها 5,030 مليار واردات الضفة الغربية و 653 مليون دولار واردات قطاع غزة، وفي هذا الجانب نشير إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء لم يتمكن من الحصول على أجمالي قيمة واردات قطاع غزة عن الأنفاق أو "إسرائيل" لاعتبارات تتعلق بالانقسام الراهن، حيث ان تقديرنا أن واردات قطاع غزة السنوية خلال السنوات الثلاث الماضية بما يزيد عن 1,5 مليار دولار سنوياً.

كما بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة حوالي 900.6 مليون دولار أمريكي ، تم تصدير 12.7% فقط من إجمالي الصادرات الفلسطينية إلى العالم الخارجي، أما باقي الصادرات والتي تبلغ نسبتها 87.3% فكانت إلى "إسرائيل".

مجتمع المعلومات [16]: بلغت نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب في الضفة والقطاع 63.1% للعام 2014، بواقع 66.9% في الضفة الغربية ، مقابل 55.6% في قطاع غزة.

---

[14] المصدر : جريد الأيام – العدد رقم 6947 – بتاريخ 2015/5/13 – صفحة 13.

[15] المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – آذار/مارس 2016 – ص7.

[16] المصدر السابق – فلسطين في أرقام – آذار/مارس 2016 – ص7.

أما بخصوص الاتصال بالإنترنت، فقد بينت النتائج أن 48.3% من الأسر في الضفة والقطاع لديها اتصال بالإنترنت، بواقع 51.4% على مستوى الضفة الغربية، و 42.2% على مستوى قطاع غزة.

الكثافة السكانية: بلغت الكثافة السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية العام 2014 حوالي 767 فرداً/ كم^2 بواقع 500 فرد/ كم^2 في الضفة الغربية و 4,904 أفراد/ كم^2 في قطاع غزة أما في "إسرائيل" فبلغت الكثافة السكانية في العام 2014 حوالي 383 فرداً/ كم^2 من العرب واليهود[17]. (7 مليون يهودي يسكنون في 20% من مساحة فلسطين).

المستعمرات الصهيونية: بلغ عدد المواقع الاستيطانية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في نهاية العام 2015 في الضفة الغربية حوالي 500 موقع، أما عدد المستوطنين في الضفة الغربية فقد بلغ حوالي 650 ألف مستوطن ، إلى جانب حوالي 300 ألف مستوطن في القدس الشرقية، أي ان مجموع المستوطنين الصهاينة حوالي 950 ألف مستوطن عام 2016.

المستعمرات الصهيونية واستغلال المياه في الضفة الغربية المحتلة [18]: تشير البيانات الواردة من وزارة التخطيط في تقرير الإطار الوطني الاستراتيجي للسياسات والتدخلات الإنمائية في المناطق المسماة (ج) نقلاً عن البنك الدولي أن المساحة المزروعة في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية خلال العام 2016 بلغت حوالي 150 كم معظمها زراعات مروية تصديرية، مستغلة اكثر من 50 مليون م^3 سنوياً للزراعة من المياه الجوفية الفلسطينية ، بينما لم تتجاوز المساحة الأرضية المزروعة المروية من قبل الفلسطينيين 78 كم^2 وذلك في العام 2011.

وفي هذا الجانب ، نشير إلى شح المياه في الضفة وقطاع غزة ومحدودية مصادرها التي تقتصر فقط على المياه الجوفية والمياه السطحية، حيث بلغت كمية المياه المضخوخة من الآبار الجوفية في الضفة والقطاع 262.9 مليون م^3 والمياه المتدفقة من الينابيع 39.5 مليون م^3 في الضفة الغربية .

وبناء على المعلومات المائية للعام 2015 فإن نسبة المياه التي يحصل عليها الفلسطينيون من مياه الأحواض الجوفية في الضفة الغربية لا تتجاوز 15% من مجموع المياه المستغلة منها، في حين يحصل الاحتلال الإسرائيلي على ما يزيد على 85% من مياه الأحواض ذاتها، ناهيك عن أن الفلسطينيين محرومون من الوصول إلى مياههم في نهر الأردن منذ العام 1967 ما يجبر الفلسطينيين على شراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت"، حيث وصلت كمية المياه المشتراة 63.3 مليون م^3 العام 2013.

وبلغت حصة الفرد الفلسطيني من المياه المستهلكة في القطاع المنزلي 78.8 لتر/فرد/ يوم العام 2013 في الضفة الغربية و 91.3 لتر/فرد/يوم في قطاع غزة، وفي هذا الجانب لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن ما يزيد على 95% من مياه قطاع غزة لا تنطبق عليها معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب، كما أنها من حيث الكمية أقل من الحد الأدنى الذي توصي به المنظمة ذاتها وهو (100 لتر/فرد/يوم) كحد أدنى.

[17] جريد الأيام – العدد رقم 6947 – بتاريخ 2015/5/13 – صفحة 13.

[18] جريد الأيام – العدد رقم 6947 – بتاريخ 2015/5/13 – صفحة 13.

"وبحسب سلطة المياه الفلسطينية، فإن حوالي 95 في المئة من المياه في غزة لا تطابق معايير منظمة الصحة الدولية للمياه الصالحة للاستخدام، حيث يواجه القطاع أزمة تتفاقم باستمرار الحصار وعجز المنظمات الدولية عن الحد من تدهور الأوضاع الإنسانية"[19].

جدار الضم والتوسع: تشير التقديرات حسب مسار الجدار إلى أن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار والخط الأخضر بلغت حوالي 733 كم^2 في العام 2010 أي حوالي 13.0% من مساحة الضفة الغربية، منها حوالي 348 كم2أراضٍ زراعية و110 كم^2 مستغلة كمستعمرات وقواعد عسكرية و250 كم^2 غابات ومناطق مفتوحة بالإضافة إلى 25 كم^2 أراضٍ مبنية فلسطينية**(وهنا بالضبط تكمن فكرة تبادل الأراضي بين دولة العدو الصهيوني وبين رئيس السلطة محمود عباس التي تم الترحيب بها من قبل وفد الجامعة العربية برئاسة قطر وطرحها مع وزير الخارجية الأمريكي في الأول من أيار 2013).**

وفي هذا السياق، نشير إلى أن الجدار العنصري يعزل نهائيا حوالي 53 تجمعاً يسكنها ما يزيد على ثلاثمائة ألف نسمة، تتركز أغلب التجمعات في القدس بواقع 27 تجمعا يسكنها ما يزيد على ربع مليون نسمة، بالإضافة إلى ذلك يحاصر الجدار 165 تجمعا سكانيا يقطنها ما يزيد على نصف مليون نسمة وتعتبر مدينة قلقيلية أحد الأمثلة الشاهدة على ذلك.

الأطماع الصهيونية في غور الأردن: تشكل مساحة غور الأردن ما نسبته 29% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، حيث تسيطر "إسرائيل" على أكثر من 90% من مساحته حسب بيانات مؤسسات حقوقية إسرائيلية، ويقيم فيه نحو 65 ألف فلسطيني في حين يقدر عدد المستعمرين في ذات المنطقة أكثر من عشرة آلاف مستعمر.

الشهداء: بلغ عدد الشهداء منذ بداية انتفاضة الأقصى 10250 شهيداً خلال الفترة 2000/9/29 وحتى 2016/12/31.

المعاقين : يقدر عدد المعوقين في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2011 بحوالي 113 ألف فرد ، منهم 75 ألف في الضفة الغربية، أي 2.7% من مجمل السكان في ذلك العام، و38 ألف في قطاع غزة، أي 2.4% من مجمل السكان عام 2011. وبلغت هذه النسبة 2.9% بين الذكور مقابل 2.5% بين الإناث على مستوى الضفة والقطاع .

وبسبب العدوان الصهيوني على قطاع غزة صيف 2014 فقد ارتفع عدد المعوقين ليصبح حوالي 50 ألف في قطاع غزة حيث أن عدد الجرحى بلغ بسبب هذه الحرب العدوانية حوالي (12) ألف جريح/ة ، بنسبة 2.9% من إجمالي عدد السكان منتصف 2015.

الأسرى : تشير بيانات هيئة شؤون الأسرى والمحررين إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت منذ العام 1967 وحتى منتصف نيسان 2016 نحو (850) ألف فلسطيني، طالت كافة فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني، منهم 85 ألف حالة اعتقال منذ بداية انتفاضة الأقصى العام 2000، وحالياً (منتصف عام 2016)

[19] المصدر: غزة.. مائة ألف ساعة من العزل – الأورومتوسطي لحقوق الإنسان – يناير 2017 – ص23

بلغ عدد المعتقلين في السجون ومراكز التوقيف الإسرائيلية حوالي 7,000 أسير، منهم 69 أسيرة، وقرابة 400 طفل ، ونحو 500 معتقل إداري (من بينهم رفيقتنا المناضلة خالدة جرار التي اعتقلها جيش الاحتلال الصهيوني أوائل نيسان 2015) و 480 أسيراً يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد (مدى الحياة).

بحلول عام 2020 ، – كما يشير تقرير الأمم المتحدة الصادر في آب 2012 – سيرتفع عدد سكان غزة إلى حوالي 2.1مليون نسمة، ما يعني أن البنى التحتية الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي والخدمات الاجتماعية والبلدية لا تكفي لمواكبة احتياجات تزايد السكان المتنامية، حيث يجب مضاعفة تزويد الكهرباء لتلبية الطلب بحلول العام 2020 ، وسيستحيل إصلاح الضرر في المياه الجوفية الساحلية ما لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية، وستكون هناك حاجة إلى مئات من المدارس الجديدة والتوسع في الرعاية الصحية لسكان غالبيتهم من الشباب، كما أن هناك حاجة الآن إلى بناء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية.

وفي ظل الحصار والانقسام، لا زال أهل قطاع غزة يعيشون في وضع أسوأ مما كانوا عليه في التسعينيات ، كذلك فإن نسبة البطالة مرتفعة وتؤثر على النساء والشباب بشكل خاص، وحتى لو تحسنت الحالة السياسية بشكل كبير خلال السنوات المقبلة، فإن القضايا المشار إليها ستبقى بحاجة إلى معالجة وعلى وجه السرعة".[20]

ومع الاعتراف بالتقدم المحرز مؤخراً، –كما يضيف تقرير الأمم المتحدة– "يستوجب الضغط السكاني والتدهور في البنية التحتية وجود نمو اقتصادي بعيد الأمد ومستدام وواسع النطاق يعتمد على تجارة السلع والخدمات. وسيكون من الضروري ضمان توفير البنى التحتية الأساسية (وبشكل خاص المياه والصرف الصحي والكهرباء) وتحسين الخدمات الاجتماعية (خاصة الصحة والتعليم)"[21].

جدول (1) : ما الذي يخبئه المستقبل لغزة

المؤشر	التوقع
الاقتصاد –الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد	1273دولار أمريكي في 2015 ، أقل مما كان عليه في التسعينيات
السكان – الحجم	2.13مليون نسمة في 2020 ، حوالي 500000 نسمة أكثر مما هو عليه الان
السكان – الكثافة	5835شخص لكل كم ² في2020
المياه – المياه الجوفية	قد تصبح غير صالحة للاستعمال بحلول عام 2016 وسيستحيل إصلاح الإضرار التي لحقت بها بحلول عام2020
المياه – الطلب	260مليون متر مكعب في عام 2020 ، بزيادة قدرها حوالي 60% عن الوقت الحالي
التعليم – المدارس	هناك حاجة إلى 250 مدرسة إضافية الآن و 190 أخرى بحلول عام 2020
الصحة – أسرةّ المشافي	هناك حاجة إلى 800 سرير إضافي بحلول 2020 للمحافظة على

[20] المصدر: غزة في عام 2020 – تقرير فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة آب2012 .

[21] المصدر السابق – تقرير فريق الأمم المتحدة

	مستوى الخدمة الحالي
الصحة– الطاقم الطبي	**هناك حاجة إلى 1000 طبيب و 2000 ممرض إضافي بحلول 2020**

الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق: [22]

يعاني كثير من سكان غزة من انعدام الأمن الغذائي، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى غياب السبل الاقتصادية أكثر من كونه نقصاً في الغذاء .

وتعاني أكثر من نصف الأسر في غزة إما من انعدام الأمن الغذائي (44 %) أومن كونها عرضة له %) (16، حتى مع الأخذ في الاعتبار توزيع الأمم المتحدة للأغذية لما يقارب 1.1 مليون شخص .

وتنفق الأسر بمعدل يقارب 50 % من دخلها على الغذاء. ويشار الى أن حوالي 80 % من الأسر تتلقى شكلاً من أشكال المساعدات ، في حين يعيش 39 %من السكان تحت خط الفقر جرّاء تدني مستويات الدخل للفرد.

وفي نفس الوقت ما زالت القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية وتحديد منطقة الصيد بثلاثة أميال بحرية من الساحل تشكّل تحديات لسكان غزة . كما لا يستطيع أكثر من 3000 صياد الوصول إلى85 % من المناطق البحرية المتفق عليها في اتفاق أوسلو عام 1995. ونتيجة لذلك، تراجع صيد السمك بشكل كبير على مدى سنوات الإغلاق. وبشكل عام، أثّرت القيود المفروضة على البر والبحر على 178000 شخص يشكّلون 12 % من سكان غزة ، وتسببت للإنتاج الزراعي وصيد الأسماك بخسائر سنوية تقدر بحوالي 76.7مليون دولار أمريكي.

يعتمد اقتصاد غزة على المساعدات الخارجية، واقتصاد الأنفاق (سيتم بحثه أدناه) اضافة الى ما يرد اليها من التحويلات المالية . ويمكن القول أن النمو الاقتصادي الراهن لا يبدو مستداماً.

تؤدي الزراعة دوراً مهماً ولكنه محدود في غزة، حيث من الصعب أن يكون لتصدير كميات صغيرة من الفراولة والورود والكرز والبندورة، في الاغلب إلى أوروبا، أي تأثير جوهري على الوضع الاقتصادي العام .

كما يرتبط مستقبل الزراعة ارتباطاً وثيقاً بمدى القدرة على الحصول على المياه بالنوعية والكمية الكافية. ويرتبط بنفس القدر أيضاً مع الوصول إلى الأراضي التي أصبحت محدودة ليس فقط بوجود المنطقة العازلة والمناطق المغلقة وإنما أيضاً بالتطور الحضري.

جدول (2): النمو السكاني والتحضر [23]

المؤشر	**القيمة**
توقع عدد السكان عام 2020	**2.13مليون**
توقع الكثافة السكانية لعام 2020	**5835نسمه لكل كم²**

[22] المصدر السابق – تقرير فريق الأمم المتحدة

[23] المصدر السابق – تقرير فريق الأمم المتحدة

توقع عدد الأطفال من عمر 0–17 سنة لعام2020	1029000 (48% من إجمالي عدد السكان)
توقع الشباب من عمر 15–29 سنة لعام 2020	614000 (29% من إجمالي عدد السكان؛ 50% من عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة)

أصبحت غزة منطقة حضرية كثيفة، تواجه نقصاً حالياً في عدد الوحدات السكنية يقدر بحوالي71000 وحدة سكنية.

وبناء على تنبؤات مختلفة تستند على معدل النمو السكاني الحالي، فإنه من المتوقع أن يبلغ عدد السكان في غزة 2.76 مليوناً بحلول عام 2028 ، الأمر الذي سينتج عنه كثافة سكانية تصل إلى 7562 شخص لكل كم^2.

وستتسبب الزيادة الحتمية في عدد السكان بالمزيد من المعيقات للحصول على المساكن بأسعار معقولة والخدمات بما فيها الكهرباء والماء ومعالجة مياه الصرف الصحي. كما أن النمو السكاني والعدد الكبير للبالغين الذين سينضمون للقوى العاملة في السنوات القادمة يعني أيضاً ضرورة نمو الاقتصاد لتلبية حاجات القوى العاملة المتزايدة.

تضخم شريحة الشباب:

إضافة إلى التحديات الناجمة عن النمو السكاني بشكل عام، فإن قطاع غزة باعتباره أكثر منطقة شابة على مستوى العالم سيواجه تحديات اضافية .يشكل من هم تحت سن 18 سنة حوالي 51 % من عدد السكان. وعلاوة على ذلك، فإن "شريحة الشباب" (نسبة الشباب من (15–29) سنة إلى المجموع الكلي لمن هم فوق15 سنة من السكان) تعتبر كبيرة بصورة استثنائية، وتبلغ نسبتها حوالي 53 % (ومن المتوقع ان تنخفض إلى50 % في عام 2020).[24]

إن لذلك الأمر انعكاسات عديدة : أولها، أن نسبة الإعالة في غزة عالية جدا ، وتتفاقم بارتفاع معدلات البطالة وتدنيّ معدلّات الانخراط في القوى العاملة (خاصة بين النساء).

ثمةّ حاجة لتدريب الشباب واكسابهم مهارات مناسبة عالية الجودة. وعلى العكس من ذلك، إذا لم يوفر الاقتصاد فرصاً في ظل منع الهجرة، ستتولد انعكاسات سلبية تتمثل في التوتر الاجتماعي، والعنف، والتطرف بوصفها منافذ محتملة لعدم وجود آفاق ذات مغزى .وهذا هو سيناريو غزة ما لم يتغير الوضع السياسي والاقتصادي بشكل جوهري .

جدول (3) : البنية التحتية الأساسية: الكهرباء [25].

المؤشر	القيمة
السعة الحالية لإمدادات الكهرباء	242ميغاواط (120 من إسرائيل / 80–100 من محطة توليد الكهرباء / 22 من مصر)

[24] المصدر السابق – تقرير فريق الأمم المتحدة

[25] المصدر السابق – تقرير فريق الأمم المتحدة

ذروة الطلب على الكهرباء في عام 2016	**500 ميغاواط**
ذورة الطلب على الكهرباء لعام 2020	**650 ميغاواط**

هناك حاجة إلى حلول قصيرة المدى تتمثل في زيادة كمية الوقود والكهرباء المستوردة، واخرى طويلة المدى لزيادة إمدادات الطاقة من قبيل تحسين نظام توزيع الطاقة لمنع فقدانها، وزيادة معدلات تحصيل رسوم الكهرباء، وبناء القدرات في مجال الطاقة المتجددة .

إن حقل الغاز الساحلي في غزة لديه القدرة –في حال انهاء الحصار– على توفير جميع احتياجات الطاقة للقطاع وتوفير موارد مهمة للتنمية من خلال بيع الفائض من الغاز.

جدول (4) : المياه والصرف الصحي[26].

المؤشر	**القيمة**
نسبة المياه الجوفية الصالحة للشرب	**%10**
العام الذي قد تصبح فيه المياه الجوفية غير صالحة للاستخدام	**2016**
كمية المياه العادمة غير المعالجة أو المعالجة جزئيا التي يتم ضخها	**90000 متر مكعب لكل يوم أو 33مليون متر مكعب سنويا**

اوضاع المياه في غزة خطيرة جداً ، تعتمد غزة بشكل كلي تقريباً على المياه الجوفية الساحلية ، التي تتجدد جزئياً من الأمطار حيث يتم تجدد مياه هذا المخزون بكمية تتراوح بين 50 إلى 60 مليون متر مكعب سنوياً.

إن الاستخراج الحالي للمياه من المخزون الجوفي، والمقدر سنوياً بـ 160 مليون متر مكعب لتلبية الطلب الكلي الحالي، قد تجاوز ذلك بكثير. ومع تناقص مستويات المياه الجوفية تتسرب المياه من البحر الأبيض المتوسط المجاور الى المخزون الجوفي ، مما تسبب بالتالي في رفع مستويات الملوحة عن مستوى المعايير التي حددتها منظمة الصحة العالمية للمياه الصالحة للشرب .وتزامن ذلك مع تلوث طبقة المياه الجوفية بالنترات الناجمة عن التحكم في مياه المجاري والصرف الصحي وأسمدة الري في الأراضي الزراعية[27].

وتعتبر 90 % من المياه الجوفية في الوقت الحاضر غير صالحة للشرب دون معالجة . وبالتالي فإن توفر المياه الصالحة للشرب أصبح محدوداً لمعظم سكان غزة، حيث بلغ متوسط استهلاك يتراوح بين 60 إلى

[26] المصدر السابق – تقرير فريق الأمم المتحدة

[27] المصدر السابق – تقرير فريق الأمم المتحدة .

70لتر للفرد في اليوم (وبحسب الموسم)، وهو أقل من المعدل الذي حددته منظمة الصحة العالمية ب 100 لتر للفرد يومياً.

ومن الممكن أن تصبح طبقة المياه الجوفية غير صالحة للاستعمال خلال هذا العام 2017، وسيستحيل إصلاح الإضرار التي لحقت بها بحلول عام2020 . ويوصي برنامج الأمم المتحدة البيئي بضرورة الوقف الفوري لاستخراج المياه من الطبقات الجوفية، وذلك لأن الطبقة الجوفية ستستغرق عقوداً لتستعيد وضعها .

تتوقع سلطة المياه الفلسطينية ازدياد الطلب على المياه العذبة ليصل 260 مليون متر مكعب للسنة بحلول عام 2020 ، أي بزيادة تبلغ حوالي 60 ٪ عن معدلات الاستخراج الحالية من طبقة المياه الجوفية.

لابد من المطالبة بإنشاء وترميم محطات جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي لتلبية الطلب في الحالي والمستقبلي على حد سواء. ولكن تحتاج هذه الجهود إلى تسريع .ففي الوقت الحاضر، ينتج قطاع غزة حوالي 44 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي سنوياً ، وهو مرشح للارتفاع ليصل 57 مليون متر مكعب سنوياً بحلول عام2020 .

أما الحلول بعيدة الأمد لتحديّات المياه النظيفة والصرف الصحي لأهل غزة فتشمل إقامة محطات لتحلية مياه البحر على نطاق واسع ، واستكمال توزيع منشآت معالجة الصرف الصحي بشكل استراتيجي، وإنشاء وإعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي ، وتوفير هذه الشبكات بالجملة في المنازل والمدارس ومراكز الرعاية الصحية، وإنشاء نظام لإدارة النفايات الطبية والصلبة يكون قادراً على تلبية احتياجات السكان .

جدول (5) : التعليم[28]

المؤشر	القيمة
أطفال في سن المدرسة ما بين (6–18) سنة في عام 2012	558000
توقع أطفال في سن المدرسة ما بين (6–18) سنة في عام 2020	673000
نقص عدد المدارس في غزة الآن	250 مدرسة
مدارس إضافية مطلوبة حتى عام 2020	190 مدرسة من ما مجموعه 440 مدرسة
نسبة المدارس التي تعمل بنظام الفترتين	%85

بالنسبة للتوقعات، يشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن هناك حاجة الآن لزيادة عدد المدارس استجابةً لازدياد عدد الأطفال في سن المدرسة خلال السنوات القادمة. ومن المتوقع زيادة عدد الأطفال في سن المدرسة ليصل 673000طفلاً بحلول عام2020 ، بمعدل 14000 كل عام .ويوجد حالياً عجز في عدد المدارس يصل إلى250 مدرسة في غزة . وبناءً على أعداد المدارس المطلوبة الآن (667 موجودة و 250 مطلوبة) وتوقعات دراسات أعداد السكان حول عدد الأطفال في سن المدرسة، سيكون هناك حاجة إلى 190 مدرسة أضافية بحلول عام 2020، أي ما مجموعه 440 مدرسة بحاجة للبنا.

[28] المصدر السابق – تقرير فريق الأمم المتحدة

وعلى المدى البعيد، تتطلب نوعية وبيئة التعليم تلبية النقص في الغرف الصفية وجعل المناهج (بما فيها الكتب الدراسية) تستجيب لاحتياجات الأطفال في غزة، بتزويدهم بتعليم يستند على المهارات الحياتية. ويتطلب هذا استثمار أكبر في مجال تدريب المعلمين والإشراف التربوي .كما ينبغي توسيع وتطوير جودة التعليم الجامعي.

خلاصة تقرير الأمم المتحدة [29]:

في ظل غياب إجراءات علاجية فعالّة ومستدامة وبيئة سياسية مواتية، ستزداد حدة التحديات الحالية التي تواجه سكان غزة خلال السنوات القادمة حتى عام 2020 ، وهي الفترة التي سيتم فيها إضافة نصف مليون شخص آخر إلى عدد السكان الحالي المقدر ب 1.6 مليون نسمة.

وبدون إجراء من هذا القبيل، فإن الحياة اليومية لسكان غزة في عام 2020 ستكون أسوأ مما هي عليه الآن، إذ لن يتاح فعلياً الحصول على مصادر للمياه الصالحة للشرب، وستستمر معايير الرعاية الصحية والتعليم بالتراجع، وسيصبح الحصول على الكهرباء للجميع بأسعار معقولة أمنية بعيدة المنال لأغلبية السكان ولن يطرأ تغير على عدد الفقراء والمهمشّين اجتماعياً والمرتفع أصلاً وأولئك الذي يعتمدون على المساعدة الاجتماعية بحلول عام 2020 ، بل وعلى الأرجح سوف يزداد.

ولضمان أن تصبح غزة مكاناً ملائماً للعيش في عام 2020 ، يتوجب تسريع وتكثيف الجهود الجبارة التي يبذلها الفلسطينيون وشركاؤهم في قطاعات كالطاقة والتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، لمواجهة جميع الصعوبات.

في التقرير الصادر عن منظمة "الأورومتوسطي" ، يشير أن دولة العدو الإسرائيلي "شنت منذ العام **2008** ثلاث هجمات عسكرية على قطاع غزة مسببة بذلك تدمير البنية التحتية وتدهور الأوضاع الإنسانية التي شهدت تدنيا ملحوظا منذ بدء الحصار الإسرائيلي عام **2006** .

"ويتسبب بأزمات إنسانية متكررة نتيجة لتقييد حركة السكان ونقص الأدوية والمعدات الطبية وقلة الوقود، إضافة إلى القيود المفروضة على دخول مواد البناء الأساسية"[30].

تسبب الحصار المفروض على قطاع غزة، بإغلاق شبه تام لجميع منافذه، حيث تفرض السلطات الإسرائيلية قيودا مشددة على حركة الأفراد والبضائع من وإلى القطاع.

من جانب آخر، تغلق مصر معبر رفح بشكل كامل لفترات متواصلة خلال العام.

وعن تأثير الحصار على قطاع غزة ، يقول التقرير : "ويمتد تأثير الحصار ليتسبب في شل الاقتصاد الغزي، وبوصول نسبة البطالة إلى نحو **43.2** في المئة، فإن أعدادا متزايدة من العائلات الفلسطينية تقع تحت خط الفقر في ظل اعتمادها على المساعدات الإنسانية بشكل أساسي"[31].

---

[29] المصدر السابق – تقرير فريق الأمم المتحدة

[30] المصدر: غزة.. مائة ألف ساعة من العزل – الأورومتوسطي لحقوق الانسان – يناير 2017 – ص3

[31] المصدر السابق – ص5.

"وتبقى إسرائيل –كما يقول التقرير المشار اليه– قوة محتلة حسب القانون الدولي بالرغم من" انسحابها "من غزة عام 2005، حيث أنها لا تزال تسيطر على الجزء الأكبر والأهم من شؤون القطاع بما فيه حركة الأفراد، وتسجيل السكان، وشبكات التواصل، والحدود البرية والبحرية والجوية، بالإضافة إلى عدة جوانب أخرى تشمل الحياة اليومية والبنية التحتية"[32].

بفرضها الحصار الخانق على قطاع غزة ، فإن إسرائيل تنتهك القانون الدولي الإنساني الذي يجرّم فرض العقوبات الجماعية على كافة السكان بسبب ممارسات أقلية منهم"[33].

العمليات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة خلال فترة الحصار

يتحدث التقرير عن العدو الصهيوني على قطاع غزة كما يلي :

شنت إسرائيل ثلاث عمليات عسكرية على قطاع غزة خلال العقد الماضي:

- عملية" الرصاص المصبوب" (27 ديسمبر/كانون الأول 18 – 2008 يناير/كانون الثاني2009): قتل فيها نحو 1,436 فلسطيني وجرح أكثر من 5,400 آخرين.
- عملية" عامود السحاب"(14 نوفمبر/تشرين الثاني 21 – 2012 نوفمبر/تشرين الثاني 2012) : قتل فيها نحو 162 فلسطيني وجرح أكثر من 1,300 آخرين.
- عملية" الجرف الصامد"(8 يوليو/تموز 26 – 2014 أغسطس/آب 2014) : قتل فيها نحو 2,147 فلسطيني وجرح 10,741 آخرين.

وألقت القوات العسكرية الإسرائيلية خلال عملياتها العسكرية الثلاث على قطاع غزة أكثر من 24,000 طن من المتفجرات[34].

ثم يتناول التقرير أزمة النازحين وخطة إعمار غزة، فيشير إلى 3 حقائق حول أزمة النازحين وخطة الإعمار:

- خلال الهجوم الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة صيف 2014 ، نزح أكثر من 485,000 فلسطيني، لا يزال نحو 65,000 منهم نازحين حتى اليوم.
- فشلت الآلية الدولية لإدخال مواد البناء (GRM) بتحقيق أهدافها؛ بسبب البطء الشديد في عملية إعادة الإعمار، حيث وصلت كمية الاسمنت الداخلة للقطاع خلال الفترة السابقة ما نسبته 33% فقط من حاجة القطاع لإعادة الإعمار.
- فقط 46 % من أموال المانحين(مليار و 596 مليون دولار) وجهت إلى إعمار القطاع خلال العامين الماضيين، من إجمالي المبلغ المخصص لإعادة إعمار غزة والبالغ 3 مليار و 507 مليون دولار[35].

[32] المصدر السابق – ص5.
[33] المصدر السابق – ص5.
[34] المصدر السابق – ص6 .
[35] المصدر السابق – ص8

"على صعيد إعادة إعمار الوحدات السكنية التي تم استهدافها خلال الهجوم الأخير، تم إعادة بناء 2,167 وحدة سكنية من أصل أكثر من 11,000 وحدة دمرت كليا، وهي تمثل 19.7 في المئة فقط من كافة الوحدات التي تم تدميرها بشكل كلي . وبلغ عدد الوحدات السكنية التي في مرحلة البناء نحو 3,002 ، أما الوحدات السكنية التي يتوفر لها تمويل لإعادة إعمارها فيبلغ عددها 1,839 ، فيما يبلغ عدد الوحدات السكنية التي لا يتوفر لها تمويل لإعادة إعمارها نحو 3,992 وحدة سكنية"[36].

وعن حرية الحركة من خلال معبر إيرز، يستعرض التقرير 4 حقائق حول حرية تنقل المواطنين في قطاع غزة عبر معبر ايرز خلال الفترة(يناير– ديسمبر2016):

- عمدت السلطات الإسرائيلية إلى إلغاء 1,900 تصريح من أصل 3,700 تصريح تجاري خلال العام.
- خلال شهر أكتوبر / تشرين الأول وحده، من عام 2016 ، تم رفض 52% من طلبات استصدار التصاريح التي قدمها موظفو الأمم المتحدة في غزة، مقارنة بنسبة 3% في شهر يناير/ كانون الثاني من نفس العام.
- ألغت السلطات الإسرائيلية نحو 280 تصريح، من أصل 350 تصريح من التصاريح التي تمنح لكبار التجار، كان من ضمنها إلغاء تصريحين من أصل أربعة تصاريح فقط استصدرت لصالح النساء.
- في نهاية عام 2016 ، وافقت السلطات الإسرائيلية على أقل من 50% فقط من طلبات الحصول على تصريح للخروج عبر معبر إيرز بهدف تلقي العلاج الطبي.

لا تزال حرية التنقل والحركة في قطاع غزة من أبرز المشاكل التي تواجه المواطنين الراغبين في التنقل من وإلى القطاع .وباعتبار بقاء معبر رفح الذي يربط بين قطاع غزة ومصر مغلقا في معظم فترات العام، فقد تزايدت أهمية معبر إيرز باعتباره معب ر ا لسكان قطاع غزة وبوابة رئيسية لما يقارب من اثنين مليون نسمة.[37]

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي ، يشير التقرير الأورومتوسطي إلى أربع حقائق حول انهيار الاقتصاد:

- **4 حقائق حول وضع الاقتصاد في غزة**[38]:

- دخل الاقتصاد في حالة من الركود العام منذ بداية فرض الحصار على قطاع غزة والذي شمل إغلاق جميع معابر القطاع الاقتصادية بشكل تام.
- تجاوز معدل البطالة في قطاع غزة 43% مع نهاية العام2016 .
- ارتفعت معدلات الفقر والفقر المدقع لتتجاوز 65% وتجاوزت نسبة نقص أو انعدام الأمن الغذائي 72% لدى الأسر في قطاع غزة.
- معدل الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في قطاع غزة أكثر بمرتين ونصف منه في الضفة الغربية.

---

[36] المصدر السابق – ص

[37] المصدر السابق – ص9

[38] المصدر السابق – ص12+13

وما زالت إسرائيل تمنع دخول العديد من السلع والبضائع والمواد الخام والمعدات والآلات والماكينات وعلى رأسها مواد البناء (الإسمنت – الحصمة – الحديد – البيسكورس)، والتي تدخل فقط بكميات مقننة وفق آلية إعادة إعمار غزة.

وتعتبر جميع معابر قطاع غزة التجارية مغلقة بالكامل باستثناء معبر كرم أبو سالم والذي تجاوزت نسبة إغلاقه 36 في المئة خلال العام 2016 .

وتشهد نسبة البطالة ارتفاعا غير مسبوق حيث بلغت نحو 43.2 في المئة في أواخر عام 2016، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنحو 18.7 في المئة في الضفة الغربية .إلى جانب ذلك، فقد ارتفعت معدلات الفقر والفقر المدقع لتتجاوز 65 في المئة .أما معدل الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في قطاع غزة، فقد ارتفع إلى نحو 38.8 في المئة، وبلغت نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع نحو 21.1 في المئة .وهو ما يعد مرتفعا جدا بالمقارنة مع الضفة الغربية، حيث يبقى معدل الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في قطاع غزة أعلى منه بمرتين ونصف في الضفة الغربية.

إلى جانب ذلك، فقد أدى الهبوط الاقتصادي الملحوظ في قطاع غزة خلال العقد الأخير إلى اعتماد أكثر من 80 في المئة من السكان على المساعدات الدولية التي تقدمها الأونروا والمؤسسات الإغاثية الدولية الأخرى، كما تجاوزت نسبة نقص أو انعدام الأمن الغذائي 72 في المئة لدى الأسر في قطاع غزة.

إلى جانب ذلك، فقد تسببت أزمة الكهرباء الناتجة عن نقص الوقود بوقف أو إعاقة تقديم الخدمات الأساسية لسكان القطاع كالمياه والصرف الصحي والتعليم والصحة.

– **الصادرات**[39] :

وافقت إسرائيل في اتفاقية التنقل والوصول التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية في شهر سبتمبر/أيلول من عام 2005 على السماح ل 400 شاحنة بمغادرة غزة يوميا، لكن عدد الشاحنات التي كانت تغادر يوميا لم يتجاوز معدل مئة شاحنة، فيما كانت إسرائيل تضع قيودا على وصول المنتجات الغزيّة إلى الضفة الغربية، فيما كانت تسمح بتصديرها إلى دول أخرى.

حظر الصادرات لازال مستمرا على معظم المنتجات، ما عدا كميات قليلة من الفواكه والخضراوات والأثاث.

بلغ عدد الشاحنات الصادرة عام 2016 نحو 2,129 شاحنة تمكنت من الوصول إلى أسواق الضفة الغربية والأسواق الإسرائيلية والخارج، وهو ما يمثل أقل من 10% من عدد الشاحنات الصادرة من قطاع غزة قبل فرض الحصار.

ثم يتناول التقرير القيود البحرية التي تهدد قطاع الصيد، سيؤكد على أن اتفاقية أوسلو "تقضي بالسماح للفلسطينيين بالإبحار حتى مسافة 20 ميل بحري (نحو 37 كيلو متر) مقابل شواطئ قطاع غزة .مع ذلك، فإنه دائما ما يتم منع الفلسطينيين من الوصول لتلك المسافة وإرجاعهم لمسافات تقل عن 12 ميل بحري"[40].

---

[39] المصدر السابق – ص15

[40] المصدر السابق – ص17

ويضيف التقرير "في عام 2002 ، سُمح للصيادين الفلسطينيين في القطاع بالإبحار حتى مسافة 12 ميل بحري قبل أن يتم تقليص هذه المسافة إلى 10 أميال بحرية عام 2006 ، قبل فترة بسيطة من تولي حركة حماس الحكم في غزة . وفي أكتوبر /تشرين الأول 2006 ، تم تقليص المسافة مرة ثانية إلى 6 أميال بحرية ومرة ثالثة إلى 3 أميال بحرية عام 2009 بعد عملية" الرصاص المصبوب ."فيما سُمح للصيادين الفلسطينيين عام2012 بالإبحار حتى مسافة 3–4 أميال بعد عملية" عامود السحاب"، وهي مسافة كان من المفترض زيادتها بشكل تدريجي حتى 6 أميال بحرية ثم 12 ميل بحري بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار عقب عملية "الجرف الصامد "صيف 2014 . فيما تتراوح المساحة المسموح للصيادين بالإبحار خلالها حاليا 3–6 أميال بحرية في أفضل الأحوال"[41].

كما يشير التقرير إلى انخفاض عدد الصيادين المسجلين في قطاع غزة من 10,000 إلى 4,000 صياد في الفترة ما بين عامي 2000–2016 ، حيث يعتمد نحو 95 في المئة منهم على المساعدات الدولية، حسب " أوتشا".[42]

بالنسبة إلى المنطقة الإسرائيلية العازلة تعيق عمل المزارعين، يقول التقرير "فرضت إسرائيل منطقة عازلة تمتد بعمق 3 كيلو مترات داخل أراضي قطاع غزة مقتطعة نحو 35 في المئة من الأراضي الزراعية ل" دوافع أمنية"، وهو ما دفع المزارعين إلى تجنب تلك المناطق، حيث يبقى الاستثمار فيها شبه مستحيل في ظل منع إسرائيل وصولهم لها بعدة طرق كاستخدام الرصاص الحي والاعتقال وتجريف الأراضي وتدمير الممتلكات"[43].

ومن جانب آخر، دأبت إسرائيل سنويا وبتصاعد ملحوظ على استخدام طائرات الرش الزراعية التي تقوم برش المبيدات الكيميائية والمواد السامة لإبادة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية قرب الشريط الحدودي شرق قطاع غزة، ما يجعل المنتجات الزراعية التي تتعرض لعملية الرش غير صالحة؛ بسبب تعرضها للمواد الكيميائية والسامة، إلى جانب الأضرار التي تلحق بالثروة الحيوانية التي يتواجد أكثر من 70 في المئة منها على الشريط الحدودي بين قطاع غزة وإسرائيل.

وأدت عمليات الرش إلى حرق ما يقرب من 4,000 دونم من المحاصيل الزراعية خلال العام2016 ، الأمر الذي ألحق بالمزارعين خسائر مادية هائلة بسبب هلاك معظم المنتجات الزراعية، إضافة للخسائر التي يتكبدونها لمعالجة الأراضي التي تعرضت لعملية الرش.

ونتيجة لانخفاض كمية الواردات وقلة العرض ارتفعت الأسعار بشكل كبير وواجهت أعداد كبيرة من عائلات القطاع صعوبات في توفير الأمن الغذائي لأفرادها في ظل عدم قدرتها على مجاراة ارتفاع أسعار السلع.

---

[41] المصدر السابق – ص 17

[42] المصدر السابق – ص17

[43] المصدر السابق – ص18

عن الرعاية الصحية، يتحدث التقرير الأورومتوسطي عن " 3 حقائق حول الوضع الصحي في قطاع غزة[44] **:**

- في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر 2016 ، كان نحو 35% (481 صنف) من الأدوية قد انعدم تماما في قطاع غزة.
- 300 جهاز طبي معطل في مستشفيات القطاع بحاجة لقطع غيار وصيانة وتغيير في ظل عدم السماح بدخول أجهزة جديدة تلبي احتياجات المستشفيات.
- لم يتم توظيف كوادر طبية جديدة خلال العام 2016 ، فيما يحتاج القطاع الصحي إلى تعيين 800 موظف جديد سنويا.

كما يشير إلى القيود العدوانية الإسرائيلية فيقول: "تتسبب كل من القيود الإسرائيلية والانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة بتفاقم الأزمة التي يمر بها القطاع الصحي منذ بداية العقد الماضي؛ حيث تعاني مستشفيات القطاع من نقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية وانقطاع التيار الكهربائي، إلى جانب نقص الوقود اللازم لتشغيل المولدات الكهربائية كبديل عن محطة توليد الكهرباء التي تتوقف عن العمل كليا عدة مرات خلال العام. ويعاني القطاع الصحي من أزمات أخرى تتمثل في نقص الكوادر الطبية المتخصصة حيث تحتاج وزارة الصحة في غزة سنويا إلى توظيف ما يقرب من 800 موظف جديد ضمن الكوادر العاملة في القطاع الصحي والتي مُنع معظمها من السفر خارج القطاع لتلقي برامج تدريبية في تخصصات معينة. ونظرا لأزمة الكهرباء التي يمر بها قطاع غزة، يحتاج القطاع الصحي إلى (450-420) ألف لتر من السولار شهرياً لتشغيل المولدات الكهربائية في المستشفيات والبالغ عددها 87 مولد. فيما تتضاعف كمية الوقود المطلوبة بسبب إرباك جدول الكهرباء بين الفينة والأخرى"[45].

يؤكد التقرير أن أكثر من 1,000 مريض يحتاجون شهريا إلى تحويلات طبية للعلاج في مستشفيات خارج القطاع، فيما يتم رفض أو تسويف سفر معظمهم إلى القدس الشرقية أو الضفة الغربية أو إسرائيل أو الأردن . علما بأن 50 في المئة من المرضى بشكل عام يتم رفض تحويلاتهم الطبية ولا يتم السماح لهم بالعبور من خلال معبر إيرز الإسرائيلي .علما بأن 25 في المئة من التحويلات الخارجية هي لصالح مرضى السرطان.

وفي هذا الجانب ، يستعرض التقرير "ارتفاع نسبة الحالات المسجلة لمرضى السرطان في القطاع بعد الهجوم الأخير صيف العام 2014، وهو فيما بدا بأنه ناتج عن استخدام إسرائيل لأسلحة كيماوية ضد مناطق ذات كثافة سكانية عالية .وخلال العام 2016 تم تسجيل ما يقرب من 80 حالة مصابة بالسرطان شهريا،

[44] المصدر السابق – ص19

[45] المصدر السابق – ص19

حيث وصل مجمل حالات مرضى السرطان حتى نهاية العام حوالي 10,189 حالة، ما يعني 476.45 لكل 100,000نسمة"[46].

بالنسبة إلى دخول الوقود وأزمة الكهرباء، يشير التقرير إلى الحقائق التالية[47]:

في نهاية شهر تموز/يوليو 2013 قام الجيش المصري بتدمير غالبية الأنفاق ما بين مصر وغزة .وفي شهر أيار/مايو 2015 ، أعلنت مصر عن نجاحها في تدمير نحو 80 في المئة من أنفاق القطاع، مما أدى إلى توقف دخول الوقود عبر الأنفاق بشكل نهائي.

لا يزال الفلسطينيون يعانون من قيود مشددة على دخول الوقود وارتفاع أسعاره بشكل كبير.

محطة الكهرباء الوحيدة في غزة تعمل بنسبة 46 في المئة من طاقتها التشغيلية الكاملة بسبب أزمة الوقود.

اضطرت محطة توليد الطاقة في غزة إلى التوقف عن العمل بشكل كامل عدة مرات خلال الأعوام القليلة الماضية، الأمر الذي تسبب في انقطاع التيار الكهربائي لفترات تمتد إلى 12–16 ساعة يوميا.

الأسباب الحقيقية وراء أزمة التيار الكهربائي في محافظات القطاع ترجع إلى النقص الحاد في الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى النمو المتزايد في الطلب على الطاقة وتراكم الديون على المواطنين .حيث وصلت ديون شركة الكهرباء على المواطنين إلى 3.5 مليار شيكل حتى العام 2012حيث لا يستطيع السكان دفع مستحقات الشركة بسبب الوضع المادي المتردي نتيجة الحصار المفروض والانخفاض الحاد في مستوى دخل الفرد لدى معظم الأسر .إضافة إلى التكلفة المرتفعة التي تفرضها الشركة بسبب الضرائب المفروضة عليها شهرياً "البلو" من سلطة رام الله والبالغ قدرها 30 مليون شيكل شهرياً ، فيما تحتاج المحطة إلى 600 ألف لتر من السولار يوميا.

[46] المصدر السابق – ص20

[47] المصدر السابق – ص26

غازي الصوراني
2017/3/8

المرأة الفلسطينية ودورها في المسار الوطني الديمقراطي

تمهيد:

في تناولنا لقضية المرأة الفلسطينية ، فإننا لا نزعم أننا سنقدم جديداً ، بالمعنى النوعي الإيجابي في المسار التطوري الاجتماعي للمرأة في بلادنا ، لأن هذه القضية هي جزء من الأزمة التاريخية الراهنة لمجتمعنا الفلسطيني، المرتبطة بدورها بالأزمة العامة للمجتمعات العربية، بالمعنى السياسي والاجتماعي والاقتصادي و المعرفي الشمولي، الذي يقوم على أن مجتمعاتنا عموما ، لا تعيش ، أو تنتسب إلى زمن حداثي أو حضاري ديمقراطي بالمعنى الجوهري ، وهو وضع جعل من استمرار الأنماط القديمة وإفرازاتها التراثية والأصولية النقيضة لمفاهيم العقلانية والتنوير، و إعادة إحيائها عبر إعادة إنتاج التخلف وتكريس التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، أمرا يكاد يكون طبيعيا بوسائل إكراهية وعنيفة أحيانا ، أو بوسائل تبدو أنها سياسية في أحيان أخرى .

في ضوء هذه الظروف من تعمق مظاهر الأزمة بأبعادها السياسية في إطار الصراع العربي – الصهيوني، أو بأبعادها الاجتماعية في إطار التبعية و الفقر و التخلف العام ، سنتناول قضية المرأة الفلسطينية أو العربية، فهي ظروف توفر الرؤية الموضوعية للرجل و المرأة باعتبارهما كائنان إنسانيان يتلقيان و يتحملان معاً كل نتائج هذه الأزمة السياسية أو الطبقية أو العنصرية أو غير ذلك.

ففي العقود الثلاثة الأخيرة، نلاحظ تزايد تراكم مظاهر التخلف والقهر في حالتنا المجتمعية العربية والفلسطينية، كان نتاجاً لتزايد انهيار المشروع القومي العربي، وتكريس تبعية وارتهان الدولة القطرية للنظام الامبريالي، وتحكم الشرائح البيروقراطية والكمبرادورية فيها، وخضوعها لمقتضيات التحالف الإمبريالي الصهيوني، الأمر الذي أدى إلى إعادة إنتاج ما يسمى بـ "عصبية الدم" أو العلاقات العشائرية والحمائلية والعائلية، التي استعادت –بدرجات متفاوتة– دورها الرجعي تحت مظلة النظام العربي المهزوم، كما أدى إلى إعادة إنتاج علاقات السيطرة الفردية والبيروقراطية والإخضاع للأغلبية الساحقة من الأفراد في مجتمعنا، وهي أوضاع لم تقتصر آثارها الضارة ونتائجها السلبية عند الحق الخاص –للرجل أو المرأة– المرتبط بالمعنى السياسي أو الديمقراطي أو القانوني أو الحرية في الرأي والتعبير فحسب ، بل تمتد الأزمة إلى الحق أو الحيز العام لكل المجتمع بكل أفراده من النساء والرجال على حد سواء .

بالطبع ، إننا ندرك أن نظام العائلة –أو العشيرة أو الحامولة – الذي نتحدث عنه ارتبط بنشوء نظام الملكية الخاصة تاريخياً وهو نظام (أو مرحلة) خسرت فيها المرأة سيادتها ومساواتها، ونشأ النظام الأبوي الذي ظل سائداً في أوروبا حتى نهاية القرن التاسع عشر ، حيث تراجعت العلاقات الأبوية أو البطركية لحساب مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمساواة بصورة تدرجية بين الرجل والمرأة ، ارتباطاً بطبيعة المسار التطوري الاقتصادي والاجتماعي الحداثي في أوروبا ، الذي أدى إلى إزاحة المفاهيم التراثية الرجعية القديمة، بما في ذلك

مفهوم الأسرة الأبوية، والموقف من المرأة في عالم حديث متطور[48] ، محكوم بأفكار التنوير والعقل والمواطنة وحرية الرأي والرأي الآخر .

لقد كشف المنهج المادي التاريخي، الطابع التاريخي الاجتماعي والطبقي لاضطهاد المرأة في كل المراحل التاريخية، بما في ذلك في مرحلة الرأسمالية. إن كوْن هذا الاضطهاد يكتسي طابعا تاريخيا، معناه أن الواقع الدوني للمرأة في العائلة والحياة العامة والمجتمع ليس متأصلا في "الطبيعة البشرية ، كما أنه ليس "ثابتا" أو "أزليا" كما تزعم كل النظريات والمفاهيم الرجعية بمختلف تلاوينها ومصادرها، التي سادت من قبل ومازالت متواصلة، بل إنه ظاهرة اجتماعية، ولّدتها ظروف محددة، قابلة للشرح والتحليل، وهو ما يُكسِبها طابعا نسبيا، انتقاليا، ويرشحها بالتالي للتجاوز حالما تتغيّر الظروف التاريخية التي ولّدتها، أي بعبارة أخرى، حالما تتوفر الشروط الموضوعية والذاتية لذلك التجاوز الذي يُمَكِّن المرأة استعادة موقعها ككائن متحرر، متساوي الحقوق مع الرجل.

ويعود الفضل إلى فريديريك أنجلس، في تقديم لوحة عامة عن تطوّر أشكال العائلة والزواج عبر التاريخ، في مؤلفه الكلاسيكي "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة". والتي أكدت الطابع التاريخي، الاجتماعي، لاضطهاد المرأة، ، وأكدت أنه لا مجال للبحث عن جذور هذا الاضطهاد خارج التاريخ، خارج العلاقات الاجتماعية للبشر.

فعلى الرغم من دخولنا الألفية الثالثة، لا تزال مجتمعاتنا العربية تعيش بمنطق القرن الخامس عشر، ولا يزال وضع المرأة شديد التخلف ، فما زالت تتعرض للكثير من ممارسات الاستبداد والذل والاستعباد والضرب ، بصورة مباشرة من الرجل سواء كان أباً أو زوجاً أو أخاً، والأسباب في ذلك كثيرة ومتنوعة ، لكن أهمها في تقديري ، يكمن في طبيعة التطور المحتجز والمتخلف الذي مازالت تعيشه مجتمعاتنا العربية ، حيث أسهم هذا الوضع في ضعف انتشار فرص التعليم ، وارتفاع نسبة الأمية في أوساط المرأة وحرمانها من العمل خارج المنزل، وعدم مشاركتها الفعلية في الإنتاج الاقتصادي والضعف الشديد بالنسبة لمشاركتها في العمل السياسي العام ، من خلال الأحزاب أو الحركات السياسية القائمة ، وكل هذه العوامل تعزز حالة فقدان الشعور بالذات المستقلة أو ما يسمى بالاغتراب الذاتي عند المرأة.

لكن إقرارنا بإمكانية توفر الرؤية الموضوعية للرجل و المرأة معاً في مواجهة الأزمة في الظروف الراهنة ، لا يعني إغفالنا لخصوصية قضية المرأة في بلادنا ، المتمثلة في الجذور الاجتماعية و الثقافية و التاريخية ، التي تشكلت، و ترسخت، بصورة سلبية عبر المسار التاريخي العربي ، الذي توحد في كل مراحل تطوره ، القديم و الحديث و المعاصر ، في النظرة أو الموقف من المرأة ، الذي يقوم على أنها إمرأة وّلادة، أو زوجة، أو خادمة، أو معشوقة، و غير ذلك من الصفات و المفردات، التي جمعت في معنى أو مغزى واحد بين المرأة و

[48] في المجتمعات الحديثة، تحققت مساواة المرأة بالرجل في مجالين: 1- الحيز العام أو حقوق المواطن والنشاط السياسي والاقتصادي والثقافي... الخ. 2-الحيز الخاص: حقوقها داخل العائلة، واحترام دورها إلى جانب الرجل... وبضمان القانون. العلاقة هنا جدلية بين مجتمع الحداثة ومفاهيمها وبين المرأة، لكن مجتمعاتنا العربية لم تدخل طور الحداثة بعد، بصورة جوهرية. وبالتالي فان الحيز العام، والحيز الخاص، مشدودين للقديم المتخلف.

الصفات المادية أو الجسدية، بعيداً عن سمات التفكير و التدبير و تحمل المسؤولية ، ودليلنا على ذلك ما نشاهده أو نقرأه من معطيات في واقعنا الراهن ، حول نظرة الرجل إلى المرأة ، التي ما زالت تقوم على الاضطهاد و الدونية، و حرمانها من المشاركة في القرار أو المطالبة بحقوقها أو التعبير عن رأيها ، إلى جانب التعاطي معها كسلعة جسدية. و ما تقدمه اليوم البرامج التلفزيونية المعولمة و بعض دور الأزياء و الأفلام السينمائية، و بعض الكتب و المجلات ووسائل الإعلام ...الخ باسم الانفتاح يعزز تلك النظرة ، إلى جانب عشرات الفضائيات الدينية – المعولمة أيضاً – التي تسهم بصورة منهجية ومخططة مسبقاً في تكريس كل مظاهر التخلف عموماً ، وما يتعلق بالمرأة على وجه الخصوص.

وفي هذا الجانب، نشير إلى عدد من القوانين والأنظمة المدنية والحقوقية، ذات الطابع العصري الحداثي، التي أُقرت في بعض الدول العربية –بدرجات متفاوتة – تونس ولبنان وفلسطين ومصر والأردن وسوريا، عبر مجموعة من الأنظمة التي استجابت لبعض مطالب المرأة وحقوقها، خاصة بالنسبة للعمل في الوظائف التي كانت قاصرة على الذكور فقط ، كالمحاماة والنيابات العامة والقضاء وأشغال الوظائف العليا في وزارات الاقتصاد والتخطيط علاوة على وزارات الصحة والتعليم، وكذلك بالنسبة للمشاركة في الانتخابات التشريعية والبلدية، والجمعيات الأهلية والنقابات، بالإضافة إلى تزايد دورها وتأثيرها في مجال الصحافة والإعلام والفضائيات، لكن المفارقة ، أن هذه الأنظمة والقوانين على أهميتها وتأثيرها الراهن والمستقبلي في تطوير أوضاع المرأة العربية ، إلا أنها – حتى اللحظة– لم تتجاوز الدائرة الضيقة لأطر المرأة النخبوية ضمن الشرائح الثرية "البورجوازية" العليا والمتوسطة والصغيرة بدرجات متفاوتة ، ما يعني بقاء الاغلبية الساحقة من النساء أسيرات التخلف السياسي والاجتماعي والاقتصادي العام، من حيث قبولهن بقوانين التخلف وأعرافه وعاداته وتقاليده، التي تعطي الأولوية للرجل على المرأة مهما كانت درجة تخلفه من ناحية ومهما كانت درجة تطورها أو تعليمها من ناحية ثانية، إن هذه الظاهرة التي أفرزت نوعاً من ثنائية التناقض بالمعنى الاجتماعي والنفسي (السيكولوجي) ستظل قائمة وفاعلة في مجتمعاتنا طالما بقيت عوامل " الأزمة المجتمعية العامة" بالنسبة للنظرة إلى المرأة العربية وكيفية التعامل معها.

– صورة المرأة في الواقع الاجتماعي الفلسطيني :

إن المقصود بالصورة هنا، هو طبيعة التركيبة الذهنية للمرأة، بما تحتويه من عناصر ومكونات موضوعية وذاتية ، خضعت وتخضع لسياقات اجتماعية وتاريخية معينة. إذ أن هذه التركيبة هي الآلية المستقلة أو الفاعلة بمقتضى عوامل متراكمة تاريخية ومعاصرة ، بواسطة جملة من الأدوات التواصلية كاللغة والدين والقانون والثقافة بمختلف مكوّناتها... ولكن هذه الأدوات لا تؤدّي وظائفها بمعزل عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يشكل أساس البناء الاجتماعي لهذه التركيبة / الصورة التي لم تتطور مكوناتها بشكل جوهري أو متمايز عما كان عليه الحال في فلسطين قبل 50 عاماً ، فمازالت المرأة عندنا تأتمر بأوامر الرجل وتدخل عنوة وغصبا بيت الطاعة والخضوع، وتساهم بالتالي –وفق ما أسميه عفوية الرضوخ– في إعادة إنتاج مكانتها الدونية في المجتمع.

وفيما بعد هزيمة حزيران 1967، قام الاحتلال بالمحافظة على مجمل العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحطّ من قيمة المرأة وتمنع تحرّرها، لكن قوة انتشار وتأثير حركات المقاومة الفلسطينية ، ساهمت بصورة ملموسة في كسر الطبيعة المحافظة ، الرجعية للعديد من النساء، اللواتي التحقن في صفوف المقاومة عموماً، وفي فصائل وأحزاب اليسار خصوصاً، وكان للانتفاضة الأولى 1987 دوراً هاماً في تطوير دور المرأة السياسي والاجتماعي، حيث أتاحت مساحة واسعة لها في المشاركة في النضال ضد الاحتلال حتى عام 1994، حيث بدأ مسار الانتفاضة في التراجع لحساب عملية التفاوض وصولاً إلى أوسلو 1993، ثم قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، التي أسهمت بدورها في بعض الجوانب التطورية الخاصة بالمرأة عبر عدد من الأنظمة والقوانين ، ولكن بالرغم من ذلك، بقيت أسباب العنف المسلط على النساء قائمة بسبب بقاء البنى الاقتصادية الاجتماعية والعائلية التقليدية التي قامت السلطة بتغذيتها –خاصة في قطاع غزة في ظل الانقسام– لحساب ذهنية التخلف التي عززت بقاء جذور العنف على حالها، سواء في ظل العلاقات الرأسمالية التابعة والمشوهة في قطاع غزة من ناحية أو في إطار نفس العلاقات الرأسمالية المشوهة في مدن الضفة، إلى جانب الاقتصاد الفلاحي في قرى الضفة الذي تحكمه علاقات إنتاج ما قبل رأسمالية ، حيث يبرز في الحالتين تفاوتا اجتماعياً واضحاً في أسلوب أو منهجية العلاقة مع المرأة أو ما يعرف بالريف والمدينة ، كلاهما محكومان – بأشكال مختلفة – بعلاقات ذكورية قائمة على استغلال واضطهاد المرأة من منظور متخلف ينطلق بداية من دونيتها والحط من قيمتها ويحول دون تحررها الذاتي والاجتماعي .

وفي هذا السياق ، نشير إلى أن كل ما يذكر حول المرأة في الأطر القانونية والمؤسساتية، لا يعدو أن يكون سوى اطاراً نظريا تستخدمه السلطة من أجل التعتيم الديماغوجي، وحجب الواقع الفعلي الذي تعيشه المرأة. علماً بأن هذا التشريع جاء تلبية لمطالب القوى الديمقراطية اليسارية والحركات النسائية التي تناضل من أجل حرية المرأة وتحريرها من قيود الاستغلال والاستبداد وضرورة مساواتها مع الرجل.

ولكن هذه الأنظمة والقوانين ينقصها التطبيق في مستوى الممارسة اليومية. إذ أن أغلبية الشكاوى يقع حسمها في مراكز الشرطة دون المرور بالمحكمة، أو تتنازل المرأة عن حقها في الدفاع عن نفسها وردّ الاعتبار لذاتها المسلوبة وذلك تحت ضغط العلاقات الإجتماعية القرابية وأيضا تحت ضغط التقاليد الاجتماعية باسم "التسامح ". ممّا يضيع حقّها عبر التسامح السلبي، كما أن العديد من مشاكل العنف تقع تسويتها في حدود "البيت" أو العائلة أو بعض الهيئات الدينية والعلاقات العشائرية... الشيء الذي يؤكّد ما قاله لينين من أن "المساواة في القانون لا تعني المساواة في الحياة".

إن ما تقدم ، لا يعني أبداً أن المفاهيم أو الأعراف أو العادات والتقاليد الأسرية، أو العائلة الممتدة[49] وغيرها، ليست ثابتة غير قابلة للتغيير ، كما يفترض البعض ، بل على العكس، هي مفاهيم خاضعة موضوعياً

49 اعتقد أن العائلة الممتدة انحسرت في مجتمعاتنا العربية منذ منتصف القرن العشرين لحساب العائلة النووية التي انتشرت في بلادنا بصورة كمية او شكلية مع بقاء جوهر العائلة الممتدة، وعقليتها واعرافها سائدة حتى اليوم ، على أي حال، لا يمكن انكار ان ظاهرة انتشار العائلة النووية مرحلة انتقالية في اطار التوجه الحداثي في بعض مدن

للتغيير ، شرط تطور نمط الإنتاج الاقتصادي وتطور العلاقات الاجتماعية المنعكسة عنه ، فمع بقاء العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القديمة الأبوية، كما هو الحال في مجتمعاتنا العربية، تحرص العائلات على التمسك بعاداتها القديمة التي تجمع على سبيل المثال، بين الدين والتجارة ومصاهرة العائلات الغنية، لتطوير المصالح المشتركة وللمحافظة على الرتب الاجتماعية أو ما يسمى بالأنساب المكتسبة بفضل تراكم الثروات ، الناجمة عن الاستغلال بشتى صوره في هذه المرحلة التاريخية أو تلك، بذرائع سياسية أو دينية أو اجتماعية ، علماً بان هذه المراتب أو الخارطة الطبقية هي الحاضنة الاجتماعية للاضطهاد في بلادنا ، الذي يتوزع إلى ثلاثة أنواع ، اضطهاد المرأة ، اضطهاد الفقير ، اضطهاد الطفل.

إن طرحنا لهذه الخصوصية المرتبطة بقضية المرأة في بلادنا ، يستهدف التصدي لهذه النظرة الموروثة المستقرة حتى الآن في الذاكرة الجمعية لمجتمعنا ، كامتداد لاستقرارها في العلاقات الاجتماعية و العادات و التقاليد و الأعراف والثقافات التراثية[50] الموروثة المشوهة، التي تتجدد يومياً عبر وسائل الاعلام والمنابر والندوات الدينية والفضائيات، في سياق عملية إعادة إنتاج التخلف ، ودورها في تكريس ومفاقمة الأزمة الراهنة في بلادنا ، بما يجعل من التصدي لكل هذه العوامل الموروثة السالبة قضية ترتبط أولاً و أخيراً بالتصدي لكل مظاهر وأدوات التبعية والتخلف والقهر، بكل أبعادها السياسية والمعرفية والاقتصادية والاجتماعية ، ذلك إن أي حديث عن خصوصية المرأة ، أو قضاياها بمعزل عن هذه المظاهر، لا يرتقي في أحسن الأحوال إلا إلى شكل من أشكال الترميم السطحي أو الشكلي لبنيان مهترئ ، فالعمل الإصلاحي لا يحل القضايا الأساسية المتعلقة بحرية المرأة ، و لا يحقق لها المساواة في الحقوق المدنية و الاجتماعية ، بالضبط كما هو العمل الخيري أو الإغاثي – السائد اليوم في قطاع غزة بصورة خاصة – يظل عملاً هامشياً، غير أساسي ، لن يقضي على الفقر و الحاجة، كما لن يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي أو في تعزيز الصمود و المقاومة، بقدر ما يسهم في

البلدان العربية ، لبنان ، وتونس، ومصر وفلسطين والأردن ، في مقابل بقاء جوهر التخلف سائداً في معظم العائلات في مجتمعات الخليج والسعودية والعراق واليمن ... إلخ .حيث نلاحظ استمرار بقاء العائلة التقليدية ، أو الممتدة ، الأبوية ، البطريركية ، التي تسمح بتعدد الزوجات، والزواج من الأقارب، بطريقة البدل، واستمرار العلاقات الأسرية القائمة على الخضوع أو مبدأ الطاعة والامتثال، وهو مبدأ منتشر في كل المجتمعات العربية بدرجات متفاوتة وليست متباعدة خاصة وأن الصورة المشتركة للتراث الشعبي (القديم والحديث والمعاصر) على المستوى العربي تتعاطى مع المرأة كخادمة للرجل ولشهواته الجنسية ، أو كإنسان ناقص أو من الدرجة الثالثة ، فهي " ناقصة عقل ودين " أو هي مصدراً للهموم حسب المثل الشائع " هم البنات للممات " أو " كيدهن عظيم " أو " أمن للشيطان ولا تأمن للنسوان " و كذلك الأمثال الشعبية المتداولة من قبيل "طاعة النساء تورث الندم " و "البنت لا تأمنها من بيتها لبيت خالها " و "الفرس من خيالها والمرأة من رجالها " "ما خلا رجل وامرأة إلا وكان الشيطان ثالثهما"، ويقال أيضا: "المرأة فتنة"، "العين تزنى"، "صوت المرأة عورة". و أخيراً وليس أخراً "ظل راجل ولا ظل حيط " و هو المثل الذي يتضمن صراحة على أن الرجل هو الذي يعطي المكانة الاجتماعية للمرأة وليس الحائط أو المكتب أو الدور المميز للمرأة في العمل أو في السياسية أو في المجتمع أو في الانتاج الأدبي .. إلخ .فعندما يمتزج الديني بالاجتماعي يبرز شكلا واضحا للتمييز بين المرأة والرجل مثلما يقال في مستوى الحسّ المشترك الفلسطيني والعربي "المرأة مرأة والرجل رجلا"، "ربّة بيت ممتازة"، "بنت عائلة"، "مطيعة ولا ترفع صوتها ولو بكلمة في وجه زوجها"، إن كلّ هذه الأقوال حول المرأة تتلفظ بها الألسن يوميا هنا وهناك. ويتفنّن الرجال اليوم في التعبير عن صورة المرأة صاحبة الأخلاق العالية بإضفائهم "بعدا أخلاقويا" آخر لصورة "المرأة العصرية" التي لابدّ لها من أن تخرج من البيت إلى ميدان العمل كي "تساعد" زوجها على مجابهة تكاليف الحياة لتصبح في الآن ذاته ربّة بيت ممتازة وعاملة ممتازة أيضا.

[50] على الرغم من أن تراثنا الثقافي والديني السلفي ، لا يخلو من بعض السلوكيات والمواقف الايجابية بالنسبة للتعامل مع المرأة ، إلا أن طبيعة التناقضات في الدولة الإسلامية بعد خلافة عمر بن الخطاب أدت إلى تجاهل وطمس النظرة الايجابية في التعامل مع المرأة ، وفي كل الأحوال فإن تلك المحطات أو الإشارات التي دافعت عن المرأة في التراث الإسلامي لم تكن سوى موقفاً أخلاقياً خجولاً ارتبط بعدد محدود ومتميز من النساء المقربات من الخليفة بحكم القرابة أو النسب أو المقربات من آل البيت وبالتالي لم يكن ذلك الموقف أصيلاً أو مبدئياً ينطبق على عامة النساء، أما في عصرنا الراهن فقد ازداد قهر المرأة بشاعة وعمقاً عبر الاستخدام المتخلف للثقافة السلفية ودعاتها المنتشرين اليوم في بلادنا من أجل إعادة "بناء" مجتمع إسلامي ذكوري يرفض التعاطي مع المرأة أو الإعتراف بأي دور لها .

خلق القيم السالبة ، وتكريس الاعتماد على الآخر، بغض النظر عن أهدافه ودوافعه ، التي نادراً ما تكون متطابقة أو متقاطعة مع أهداف شعبنا، الوطنية ، التحررية والديمقراطية، الأمر الذي يفرض علينا ، في سياق الحديث عن تحرر المرأة ومستقبلها في بلادنا ، مواجهة أزمة مجتمعنا الفلسطيني، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتراثية –كجزء من المجتمع العربي–، وتفكيك وإزالة العوامل التي تؤدي إلى تكريسها ، انطلاقاً من أن الخصم الأول للمرأة، هو المجتمع بأغلاله وقيوده وتخلفه وليس الرجل أباً أو أخاً أو زوجاً ، فالتحرر الحقيقي للمرأة هو التحرر من الاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي، بمساواتها بالرجل في نظام ديمقراطي حديث، وهذا التحرر للمرأة، يفترض البحث عن وسائل جديدة تضمن تطوير دورها وإسهامها الفعال ، المساوي لإسهام الرجل ، في مسار النضال السياسي والاجتماعي الديمقراطي ، وهذا يعني أن النضال من أجل الارتقاء بدور المرأة، لا يجب أن يتوقف أو أن ينحصر في قضايا اللحظة الراهنة، بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل يجب أن يتخطى ذلك صوب الأصل، وأقصد بذلك طبيعة التطور الاجتماعي المشوه والمحتجز في بلادنا، فالمجتمع الفلسطيني – كما هو حال المجتمع العربي– مجتمع غير متبلور، أو في حالة سيولة طبقية، متخلف تابع مشوه، يجدد التخلف في إطار العلاقات الرأسمالية التابعة ، الرثة ، التي تعيد إنتاج النظام الأبوي ، ونظام القهر والاستغلال الطبقي الذي يحمل في طياته أبشع مظاهر الاضطهاد والاستغلال للمرأة، من حيث عدم مساواتها في البيت أو المدرسة مع أخوانها من الذكور ، أو في العلاقة مع زوجها ، حيث يتحدد وجودها وهويتها الاجتماعية، عبر شطب وجودها المستقل أو المتميز ، ويتم التعامل معها بكونها زوجة فلان ، والأمر كذلك مع والدها أو ابنها حيث يقال بأنها بنت فلان أو أم فلان، وكذلك الأمر بالنسبة لحرمانها من مواصلة تعليمها الجامعي – إلا في حدود ما تسمح به العائلة ، أو الأعراف السائدة من تعليم أو قراءات محددة لا يجوز الاطلاع على سواها، إلى جانب حرمانها من المشاركة الندية في أية حوارات عائلية ، أو مجتمعية ، ناهيكم عن رفض الاعتراف بشهادتها في موازاة شهادة الرجل في المحاكم، وحرمانها المشاركة في العمل السياسي التي تعني حرمانها من حرية الرأي والرأي الآخر، بما في ذلك كبت رغباتها الفكرية والإبداعية بصورة شبه مطلقة ، وكل هذه الممارسات جعلت المرأة – في بلادنا – شخصية مستلبة ، محكومة بشخصية الرجل ، ومندمجة إكراهياً في ذاته أو شخصه ، بما أدى – تاريخياً وراهناً – إلى فقدان الأغلبية الساحقة من النساء ، للقدرة على التعبير عن ذواتهن أو إراداتهن طالما بقيت أوضاع ومظاهر التخلف قائمة، وقابلة للانتشار والتراكم والتجدد في ظل نظام طبقي تابع، لا يلغي إرادة المرأة ودورها فحسب، بل يلغي أيضاً إرادة الرجل ويجعل منه عبداً لذلك النظام ، الأمر الذي يشجعه أو يسوغ له استعباد المرأة كنتيجة طبيعية لظروف القهر والفقر والتخلف من ناحية، وكنتيجة أيضاً لفقدان المرأة قدرتها أو فرصتها على تحقيق استقلالها الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي من ناحية ثانية ، وفي كل الأحوال، فإن مظاهر الفقر والبطالة التي تنتشر بصورة متزايدة في بلادنا ، تدفع إلى تزايد حدة تدهور أوضاع المرأة بحيث تصبح وعاءاً يُفَرِّغ فيه الرجل كل أشكال الاضطهاد والظلم الطبقي الذي يتعرض له ، بحيث يمكن القول بحق، أن المرأة عندنا تتعرض لكل أشكال استغلال والظلم والاضطهاد المجتمعي والطبقي والعائلي ، بحيث يمكن وصفها فعلاً بأنها مضطهدة المضطهدين ، خاصة مع

تفاقم أوضاع الهزيمة والإفقار ، والانتشار غير المسبوق للتيارات الدينية أو ظاهرة الإسلام السياسي، التي لم يكن ممكناً ظهورها بهذا الاتساع، لولا تعمق مظاهر التبعية والتخلف والخضوع عبر الأنظمة الحاكمة، التي وفرت –عبر استبدادها وإفقار شعوبها– كافة الفرص والظروف الملائمة لانتشار التيارات الأصولية الرجعية، التي "ارتفعت راياتها" وعلت أصوات شخوصها في الأوضاع العربية المأزومة والمهزومة الراهنة، حيث انتشرت الفضائيات الناطقة باسمها، علماً بأن أحداً لم يسمع منهم موقفاً يدعو إلى مقاومة الاحتلال الصهيوني بعد حزيران 1967 حتى عام 1987، أو الدعوة لمقاومة الهجمة الإمبريالية الأمريكية على العراق أو إدانة مواقف دول الخليج والسعودية، وسياساتها الخاضعة للشروط الأمريكية ، واكتفوا برفع أصواتهم بالدعوة إلى إعادة إنتاج الأصوليات القديمة الشكلانية، المرتبطة بالاستبداد والقهر ورفض مفاهيم العقل والعلم والتنوير والوطنية والقومية لحساب ما يسمى بـ "الأمة الإسلامية" أو " الخلافة العثمانية " البائدة، إلى جانب ممارسة أشكال الإرهاب – المباشر وغير المباشر– ضد أي مظهر حضاري ينسجم مع حرية المرأة أو يعزز دورها الطليعي في المجتمع ، والتركيز على ارتداءها النقاب والحجاب ، والدعوة إلى إطلاق اللحى ولبس الجلباب القصير للرجال ، واستراد ملابس الجلاليب والسبح والمسواك والتحف "الدينية"، واستيراد آلاف الكتب التي تتحدث عن "تفسير الأحلام" و " عذاب القبور" وغير ذلك من العناوين التي تطال معظم الجوانب – الحياتية من وجهة نظر غيبية لا علاقة للدين بها.... إلخ ، إلى أخر هذه المظاهر الشكلية .

– العوامل الموضوعية والذاتية لأزمة المرأة :

إن وضوح العوامل والأسباب الموضوعية (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية) لأزمة المرأة في بلادنا، لا يلغي خصوصية وضعها، أو العوامل الذاتية المتراكمة في إطار الجهل والتخلف والفقر ، والجذور التاريخية الموروثة، التي جعلت من النساء عموماً ، وفي الأوساط الشعبية الفقيرة خصوصاً ، في حالة من الخضوع الذاتي للرجل، بصورة عفوية، تتطابق مع خضوعها للعادات والتقاليد والأعراف الموروثة في النظام الأبوي باعتبارها " قدر" لا يجوز رفضه أو الاعتراض عليه، بل على العكس تدافع عنه وتؤكد عليه وتتبنى مفاهيمه وقيمه .

فعلى الرغم من أن المراة العربية والفلسطينية ، – تمثل عددياً نصف المجتمع بشكل عام، إلا أنها ما تزال تعيش وفق منطق السيطرة والقمع الذكوري، الأمر الذي أدى – ويؤدي – إلى إنتاج العديد من المشكلات الاجتماعية المتنوعة ، نذكر منها على سبيل المثال :

نسب الطلاق الناتج عن العنف الزوجي (لفظي، معنوي نفسي، جنسي، جسدي).

حرمانها من العمل رغم حصولها على الشهادة الجامعية، وإذا ما توفرت فرص للعمل ، فهي تقتصر على أعمال السكرتاريا وروضات الأطفال والمدارس والتمريض ، إلى جانب العمالة الزراعية في أوساط المرأة الريفية.

العنف الذكوري بشتّى أنواعه ضدّ المرأة أو الفتاة .

ارتفاع نسبة الأمية .

الاغتصاب .

هضم الحق في الميراث .

تورّطها في قضايا الدعارة نتيجة الفقر .

سهولة تعرّضها لعمليات السرقة والغشّ .

استغلالها في عمليات التحايّل المنظم في إطار شبكات النهب والتسوّل والدعارة.

استغلالها بشكل مفرط في مواقع العمل.

إنّ السّكوت الذي يخيّم على قضيّة دونية المرأة بشكل عام، وحالات العنف بشكل خاص، يعدّ ضربا من المشاركة في الجرائم الاجتماعية التي تقترف في حقّها، وأنّ هذا السكوت يساهم في ترسيخ النظرة الدونية تجاه المرأة عبر ما يسمّى بـ "الوفاق الاجتماعي" المدعوم بجملة من الأعراف والتقاليد الاجتماعية الرجعية، التي تكرّس تلك النظرة المتخلفة السلبية.

إنّ النضال في هذا الإتجاه لابدّ وأن يهدف إلى إخراج المرأة من الدائرة الوهمية التي تعيش في إطارها، أي دائرة الخوف المقرون بالصّمت الرّهيب والقاتل لكلّ طموح فيها ولكلّ حركة تقدمية إلى الأمام تسعى إلى تحقيقها، ما يعني صراحة ، أهمية وعي المرأة لظلمها واضطهادها واستغلالها ، ومن ثم النضال الفعال ضد دولة الاحتلال الصهيوني، وضد كل أشكال ومظاهر الظلم وأدواته في النظام الأبوي أو في المجتمع والسلطة .

وهنا استدرك بالقول ، إن هذا العامل الذاتي ، هو جزء من العامل الموضوعي أو الأزمة الموروثة، التي لا يمكن حلها بمعزل عن أوضاع التبعية والتخلف، أو ما يمكن تسميته بـ"الأزمة المجتمعية العامة"، التي تحتاج إلى نوع من الحراك السياسي الاجتماعي، عبر أحزاب طليعية حاملة لمفاهيم التنوير والعقلانية والديمقراطية والعدالة والمساواة ، بما يمكنها من امتلاك القدرة على تطبيق البرامج التربوية والسياسية والاقتصادية والثقافية، الهادفة إلى مراكمة عوامل الإزاحة والتغيير لكل جوانب ومكونات واقع التخلف والتبعية السائدة، وثقافته وأدواته الطبقية الحاكمة ، وهي مهمة عسيرة ، بالنظر إلى حالة الضعف والتراجع التي تعيشها الحركات والأحزاب السياسية الديمقراطية واليسارية، في كافة البلدان العربية، على الرغم من الظروف الموضوعية، الناضجة أكثر مما ينبغي، في انتظار صحوة هذه الأحزاب، لممارسة دورها الديمقراطي، بروح ثورية لتجاوز وتغيير واقع التبعية والتخلف الراهن، حيث يتجلى بوضوح شديد رخاوة هذه الأحزاب وعجزها، ومن ثم فقدانها لقواعدها الشعبية وتأثيرها، الأمر الذي أتاح كل الفرص لحركات وجماعات الإسلام السياسي التي قد تتحول لتصبح عنواناً رئيسياً في المشهد السياسي العربي، إذا ما استمرت القوى الديمقراطية اليسارية في عزلتها ، آخذين بالاعتبار أن تراجع دور الحركة النسائية، هو في أحد أسبابه، انعكاس لتراجع دور الحركة السياسية وأحزابها الديمقراطية ، حيث يتبين بوضوح صارخ ، أن المشكلة تكمن في النخب السياسية التي برزت على حساب الجماهير الشعبية الفقيرة دون الاهتمام بقضاياها.

فالتحرر الحقيقي للمرأة إذن ، هو –كما أشرنا سابقاً – الذي يوفر الضمانات الفعلية ، القانونية والمجتمعية للمرأة في اتخاذ القرار في كل الميادين و على كل المستويات ، و المشاركة في الأنشطة السياسية و الاقتصادية

و الثقافية و الاجتماعية و الأسرية ، هذا هو التعبير عن حقيقة الارتباط الوثيق بين قضايا المرأة الفلسطينية و قضايا مجتمعها في الاستقلال الوطني و النهوض و التقدم الاجتماعي و التنمية و العدالة الاجتماعية و الديمقراطية بالالتحام العضوي بالحامل القومي العربي من حولنا ، و هي قضية يتحمل مسؤوليتها الأحزاب والفصائل اليسارية عموماً ، والطليعة الديمقراطية المثقفة –داخل تلك الأحزاب– من الرجال والنساء على حد سواء خصوصاً، لأن مواجهة جوهر الأزمة الراهنة ، بكل مظاهر التخلف و التبعية و الجهل و الاستبداد و القهر ، إلى جانب الفقر و سوء توزيع الثروة و غياب العدالة الاجتماعية ، يحتم هذا الترابط الجدلي الفعال بين السياسة و الاقتصاد ، أو بين التحرر الوطني و القومي من جهة ، و التحرر الديمقراطي المجتمعي الداخلي من جهة أخرى، فإذا كان العامل السياسي – في ظل الأزمة الراهنة – يلعب دوراً هاماً في تعزيز الهيمنة السياسية الطبقية البيروقراطية الفردية ، فإن العامل الاقتصادي يعزز و يكمل ذلك الدور في المجتمع عموماً ، و في إخضاع المرأة بصورة خاصة بالاستناد إلى التشريعات و القوانين من جهة أو بالاستناد إلى الهيمنة الذكورية الاقتصادية والتاريخية من جهة أخرى.

إذن وفي سياق حديثنا عن قضية المرأة في بلادنا ، فإن التحرر الاقتصادي شرط أولي لكل تحرر مادي أو معنوي ، اجتماعي أو سياسي أو غير ذلك ، وهنا تتبدى أهمية العمل بالنسبة للمرأة المعزز بالشهادة العلمية كشرط أساسي لعملية تحررها في سياق العمل ، إذ أن العمل المجرد الذي يتيح دخول أعداد كبيرة من نساء الطبقات الشعبية الكادحة إلى سوق العمل المأجور ، لا يوفر سوى شكل من أشكال التحرر الجزئي الاقتصادي ، وهي ظاهرة معروفة في بلادنا ، بحيث تبقى المرأة خاضعة لشروط الاضطهاد والخضوع الاجتماعي داخل الأسرة وخارجها ، خاصة وأن طبيعة التطور المشوه في مجتمعنا ، وتعدد أنماطه ، وتباينها في القرية عن المدينة عن المخيم عن المناطق الفقيرة من حيث العلاقة والموقف من المرأة ، رغم شكلية هذه التباينات، التي تتوافق في النهاية أو الجوهر، مع طبيعة البنية الذكورية للمجتمع، التي لا تقبل الاختلاف أو التعدد في الرأي أو النقاش الحر المفتوح إلا في حالات استثنائية ، والمفارقة ان العدد الأكبر من جماهير النساء في بلادنا –يقبلن بهذه الذكورية في ظل استمرار غياب شعور المرأة بذاتها بصورة واضحة ، بل وتتحمل –بصورة طوعية أحيانا لاعتبارات دينية أو تراثية– النصيب الأكبر من هذا التفرد والاستبداد الذكوري .

إن عمل المرأة في المجتمع الفلسطيني وبعض المجتمعات العربية يمثل خطوة تقدميّة بلا شك وأن تحرّرها ينطلق من مشاركتها في الإنتاج الاجتماعي. إلا أن الرجال اليوم ينظرون إلى هذه المسألة كضرورة فرضها الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحالي تلبية للحاجيات المادية المتزايدة للأسرة. ولا ينظرون إلى المرأة ككيان حرّ في حاجة إلى الإنعتاق والاستقلالية والمشاركة في أخذ القرار. فهم لا يعيرون أهمية لموضوع اضطهاد المرأة في مختلف الأوساط المهنية، ولا يدفعون بزوجاتهم إلى الانخراط في الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية أو في صفوف المقاومة أو في النضال ضدّ الاستغلال الرأسمالي، باعتبار أن ذلك خارج عن حدود الأخلاق أو التربية المسموح بها اجتماعياً، وذلك بسبب تخلف وعي كوادر وقيادات الأحزاب السياسية، التي مازالت تعيش نوعاً من

ثنائية التناقض بين طروحات الحزب التقدمية من ناحية وبين خضوعهم للعادات والتقاليد الشرقية المتخلفة من ناحية ثانية .

ولكي لا نساق إلى التحليل غير العلمي ، الذي يكتفي بظواهر الأشياء كحقائق فعلية للواقع بعيدا عن جوهره ، نعيد التأكيد على أن الخصم الأول للمرأة هو المجتمع التقليدي المتخلف، حيث يبرز في كثير من الحالات أو أشكال التعامل كخصم في ظرف محدد– فالمجتمع، كسبب أولي و رئيسي ، هو الذي يميز بين الطفل الذكر منذ صغره عن أخته، التي تتعلم أو تتشرب الرضوخ لأخيها، و للجنس المذكر عموماً منذ نعومة أظفارها ، إذن فالرجل كجنس ليس مسؤولاً عن اضطهاد المرأة ، بدليل أنه يتعرض للإستغلال و الإضطهاد أيضاً و هذا بدوره يدفعه إلى اضطهاد المرأة في ظروف القهر و الفقر و التخلف المشترك لكل منهما ، و هو اضطهاد مرفوض بالطبع بغض النظر عن دوافعه و أسبابه .

– حول دور المرأة الفلسطينية في النضال الوطني والمجتمعي_:

مع إدراكنا لطبيعة هذه المرحلة و تعقيداتها ، السياسية و المجتمعية و التنظيمية ، التي ساهمت في هذه الحالة من الركود أو العجز أحياناً، الذي أصاب فصائل و أحزاب التيار الديمقراطي فيما يتعلق بقضية المرأة، و عدم القدرة على تأطيرها في منظمات جماهيرية أو حركات اجتماعية مؤثرة ، إلا أن الرؤية الموضوعية لطبيعة المرحلة التي تقوم على الجدلية التبادلية في التفاعل بين ما هو وطني و ديمقراطي ، بحيث يصبح تطور و تقدم البعد الاجتماعي الديمقراطي الداخلي، شرطاً و مدخلاً للبعد الوطني التحرري ، و ما يعنيه ذلك من انتقال أحزابنا الديمقراطية من شكلها و طبيعتها الريفية – أو التقليدية المتخلفة، إلى الشكل و المحتوى العصري في الإدارة والتنظيم و السياسة و الأيديولوجيا المعبرة عن الواقع، إلى جانب الأداء و الممارسة الملتزمة بقواعد و ضرورات التخصص لكافة العناوين و القضايا الوطنية و الديمقراطية المطلبية، بما يسهم في ارتقاء أحزاب اليسار الديمقراطي من حالة الجمود والأحادية السياسية التاريخية إلى أحزاب سياسية ديمقراطية اجتماعية تستجيب لمتطلبات الوضع الراهن ، سيشكل ذلك مدخلاً و أرضية لتفعيل دور الأطر النسوية، و تحويلها إلى حركات سياسية ديمقراطية ذات طابع جماهيري و اجتماعي ، عبر رؤيتها و تحليلها لواقع و متطلبات الواقع الاجتماعي ارتباطاً بمصالح الفقراء و الكادحين عموماً ، و بمصالح المرأة الفقيرة و الكادحة خصوصاً ، فهي الأكثر اضطهاداً و معاناة و عطاءً و تضحية في ذات الوقت، من غيرها من النخب النسائية تاريخياً و راهناً .

فالمعروف –لكل متابع أو باحث أو مؤرخ– لتاريخ نضال شعبنا الفلسطيني و ثورته ضد الاستعمار البريطاني و الحركة الصهيونية ، أن المقاومة الفعلية ، بالتحضير و الإعداد أو المواجهة و الاستشهاد، استندت في سياق تطورها من الفكرة إلى التنظيم إلى الحركة الثورية، على الجماهير الشعبية الفقيرة و الفلاحين بصورة خاصة ، دون أي دور ملموس للنخب الشبه إقطاعية أو كبار الملاك (الأفندية) الذين كانوا واجهة هشة تصدرت قيادة الحركة الوطنية لحماية مصالحها الطبقية و علاقاتها مع القوى العربية الرجعية و غيرها ، و لم يكن غريباً أن جماهيرنا الشعبية المناضلة رفعت شعارها المعروف المعبر عن حقيقة الصراع آنذاك ، "يسقط الاستعمار و

الصهيونية و الأفندية" و في خضم هذا الصراع الوطني قامت المرأة الفلسطينية الفقيرة بالمشاركة مع الرجل ، زوجاً كان أو أباً أو أخاً، فباعت ما تمتلكه من مصاغ لتأمين البندقية ، و قامت بدورها في تأمين المعدات و السلاح و الغذاء و المعلومات ، "و بعضهن خضن مقاومة عنيفة بجانب رجالهن في ذلك الوقت و منهن من لبست الزي العسكري ، و تدربت على المقاومة المسلحة ، مثل فاطمة غزال ، التي استشهدت في معركة عزون قبل عام 1948، و مناضلة أخرى أطلقت النار على كابتن بريطاني في مركز جنين و أردته قتيلاً ، و ريفيات حكم عليهن بفترات سجن عالية تراوحت بين سبع لعشر سنوات ، إلى جانب "أخوات القسام" في حيفا القديمة اللواتي خضن غمار مقاومة شرسة بجانب رجالهن"[51]، و في الجانب الآخر من الصورة، نجد أن "نساء النخبة نجحن في تأسيس منظمات نسوية كانت مقتصرة بالأساس على تلك الشريحة من النساء ، من العائلات "العليا" أو "العريقة" ، المدنية والمتعلمة ، كما أن الأنشطة التي قامت بها نساء النخبة في ذلك الوقت كانت مستمدة بدرجة كبيرة من رؤيتهن لواقعهن الطبقي ، ومحدودة بحدود هذا الوعي ، وعندما نرى كيف انعكس فعل المقاومة (من قبل النسوة الفقيرات) على نساء النخبة ، سنجد أن الفجوة كانت كبيرة ، إذ كانت النخبة ترى دورها بالأساس (دورا فوقيا متعاليا) يقوم على النظرة "الخيرية" ، نظرة الأعلى للأدنى ، الغني للفقير ، ولم تساعد هذه النخبة (من زوجات وبنات كبار الملاك آنذاك) في تشكيل قيادة للنساء الريفيات أو تشكيل أي قاعدة لهن في الريف ، حيث لم تكن نساء الريف هدفا للتنظيم أو للمشاركة في أنشطة نساء النخبة ، الاستثناء الوحيد لذلك ، كان مشاركة الأخت ميمنة[52] ابنة المناضل عز الدين القسام في مؤتمر "نساء الشرق" – القاهرة،[53] عام 1938 ، الذي نظمته هدى شعراوي لمساندة قضية فلسطين ، حيث ألقت معظم المشاركات كلماتهن بالفرنسية والإنجليزية ، وعندما جاء دور ابنة القسام لتلقي كلمتها فقدت الوعي ولم تنطق بكلمة واحدة "[54] ، وهو مشهد معبر نتركه بلا تعليق ، دون أن ننسى أثر نكبة 48 التي فرضت على المرأة الفلسطينية أوضاعاً طارئة وقاسية بسبب ظروف اللجوء والتشرد والاغتراب ، بعد انهيار القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لمجمل المجتمع الفلسطيني.

فبحلول النكبة الأولى عام 1948 ، التي فرضت على جماهيرنا الشعبية أوضاعا طارئة غير عادية حيث ترافق وجود "مجتمع اللاجئين" في الضفة وقطاع غزة ، والشتات عموما ، مع انهيار كامل لقاعدتهم الاقتصادية أو الإنتاجية التي كانت تقوم عليها علاقاتهم وحياتهم قبل النكبة، فقد فرضت الظروف "الجديدة"، على اللاجئين من أبناء شعبنا، والنساء بصورة خاصة، ممارسة سلوكيات لم تستوعبها المفاهيم والقيم والعادات التقليدية في القرى والمناطق الفقيرة من المدن ، مثل اضطرار المرأة للعمل ، والاستقلال النسبي للأبناء ، و البطالة ، والفاقه والعوز و الحرمان و المعاناة ، حيث أسهم كل ذلك في خلق حالة من الاغتراب ، لدى الرجل و المرأة ، فالوضع

[51] إصلاح جاد – دراسة حول : الأطر و المنظمات النسوية غير الحكومية – الحركة النسوية الفلسطينية – مواطن – رام الله – 2000 ص70

[52] في شتاء عام 92 ، قمنا ضمن وفد من الشخصيات الوطنية على رأسه المناضل بهجت أبو غربية في الأردن بزيارة خاصة للأخت ميمنة عز الدين القسام ، بمناسبة الذكرى السابعة والخمسين لاستشهاد والدها ، حيث كانت تقيم في أحد المناطق الفقيرة في عمان في بيت غاية في التواضع ، وبسؤالنا إياها عما إذا كان قد زارها أحد من المنظمات النسائية أكدت أنها لا تعرف أحدا منهن .

[53] تشكل الوفد النسائي الفلسطيني من نساء من عائلة الحسيني و أخريات من عائلة النشاشيبي ، و المعروف أن تقاسم المناصب بين هاتين العائلتين و الصراع بينهما آنذاك قسم المجتمع الفلسطيني بأكمله .

[54] إصلاح جاد – مصدر سبق ذكره ص71 .

البائس في المخيمات ولّد انسحاقاً ثقيلاً مادياً و معنوياً ، مثل وقوف المرأة في طوابير لاستلام الإعانة ، و هو أمر كريه لم تعهده أو تتوقعه في أحلك الظروف من قبل، و تفشي الأمراض و الشعور بالدونية ، الذي ترافق – بصورة موضوعية– مع كل أشكال و مشاعر الحقد الوطني ضد العدو الصهيوني ، إلى جانب مشاعر الحقد الطبقي على الصعيد الاجتماعي، في إطار حالة الاغتراب الجماعي الذي عمق في صفوفهم التمسك بهويتهم الوطنية و حقهم في العودة ، فالخلاص بالنسبة لهم لم يكن يعطي الأولوية لتحسين الأوضاع الحياتية ، بل التخلص من علة هذا الوجود الجديد أو اللجوء في المخيم ، و ليس من المبالغة في شيء القول بأن المرأة الفلسطينية في مرحلة ما بعد النكبة كان لها الدور الحاسم ، و بصورة عفوية ، في تأجيج المشاعر الوطنية و الحفاظ على الهوية و حق العودة ، إلى جانب تأجيج المشاعر الطبقية و الاجتماعية ، نظراً لشدة وعمق معاناتها، وتماسها اليومي المباشر مع كل مظاهر الحرمان والمرض والمعاناة اليومية، التي فرضت عليها تدبير ما لا يمكن تدبيره لأطفالها وأقاربها، في سياق المعاناة الأوسع على مساحة المخيم، التي تلف الجميع من أبنائه وبناته، في إطار من الرهبة والقسوة والخوف من الغد، والترقب والريبة ، والحذر والاستنفار الدائم ، شكلت كلها مدخلا واسعا لاندفاع أبناء المخيم ومشاركتهم النوعية والكمية الهائلة في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ما بعد النكبة الأولى (1948) إلى يومنا هذا ، لكن الاشكالية الكبرى بالنسبة للمرأة، وإمكانية مساهمتها في العمل العام ، تكمن في غياب الحركات و الجمعيات و المنظمات النسائية حتى عام 1964 حيث تم تشكيل "الاتحاد النسائي الفلسطيني" ثم "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965" ، لكن هذين الإطارين عجزا عن تأطير المرأة الفلسطينية أو الإسهام في توعيتها لقضاياها العامة والخاصة ، بسبب مظهرهما الشكلي والنخبوي ، واستخدامهما لأغراض سياسية فئوية، فعلى الرغم من عمق تأثير ذلك الدور العفوي للمرأة الفلسطينية ، في مخيمات الضفة و القطاع و الشتات ، و بالرغم مما تعرضت له من صنوف الاضطهاد ، لم يكن هناك أي دور ملموس للحركات أو المنظمات النسائية حتى عام 1964 حينما تأسس "الاتحاد النسائي الفلسطيني" الذي كان من أهم أهدافه "رفع مستوى المرأة اقتصادياً و اجتماعياً و صحياً و رعاية المرأة العاملة و رعاية الأمومة و الطفولة" ، و بعد إنشاء م.ت.ف تأسس "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية" عام 1965 ، و أهدافه "تعبئة المرأة الفلسطينية في جميع المجالات و النهوض بمستوى المرأة الاجتماعي و الاقتصادي و الصحي و الثقافي و القانوني ...الخ" إلى جانب بعض الجمعيات الخيرية في الضفة و القطاع ، إلا أنه طوال المرحلة من 1948 – 1967 ، لم تتبلور حركة نسائية ذات طابع وطني اجتماعي ، على الصعيد الجماهيري في أوساط النساء الفلسطينيات، و ظل نشاط الاتحادات و المنظمات و الجمعيات الخيرية النسوية ، قاصراً على أعداد محدودة من النساء، عبر اللقاءات و الاجتماعات النخبوية أو في إطار الأحزاب السياسية الوطنية و القومية و اليسارية آنذاك ، وبقي هذا الوضع على حاله حتى هزيمة حزيران 1967 ، و صعود نشاط و فاعلية حركة المقاومة الفلسطينية كعنوان وإطار رئيسي تغلّب على كل النشاطات المدنية و الاجتماعية الأخرى، مما أدى إلى تراجع نشاط الجمعيات و الاتحادات النسائية –على قلته و ضعفه– لحساب فصائل المقاومة الفلسطينية ، التي

استوعبت معظم العناصر النسوية، العاملات في النشاط العام و اندماجهن في العمل السياسي عبر علاقتهن التنظيمية مع هذا الفصيل أو ذاك .

و في هذه المرحلة منذ عام 67–1993، شاركت المرأة الفلسطينية بصورة واضحة، رغم نسبيتها، في مسيرة النضال الفلسطيني، بكل أشكاله، في الكفاح المسلح، وعلى الصعيد الوطني الاجتماعي، و في العمل السري المنظم في الضفة و القطاع، و قامت بتنفيذ الكثير من المهمات التي لم تتوقف عند الجانب النضالي أو التنظيمي السري أو الاعتصامات والمظاهرات والمهام الوطنية الأخرى، بل امتدت في تطويرها نحو الإسهام في تشكيل العديد من الأطر والمنظمات و الجمعيات النسوية، ذات الطابع الجماهيري الوطني العام، إلى جانب بعض المنظمات النسوية التي اتخذت في تشكيلها لوناً سياسياً أو حزبياً يعبر عن الانتماء لهذا الفصيل أو ذاك، ولكن العضوية في هذه المنظمات النسوية (السياسية و الخيرية الاجتماعية)، اقتصرت على أعداد محدودة من النساء ، فرغم نشاطاتها الوطنية الملموسة ، إلا أنها لم تأخذ بعداً جماهيرياً، ولم تتحول إلى حركات ذات طابع اجتماعي أفقي على صعيد المجتمع الفلسطيني أو القطاع النسائي في الضفة و القطاع والشتات، كما اقتصر دورها عبر حشد النساء في الفعاليات و المناسبات الوطنية لهذا الفصيل أو ذاك. و المفارقة، أن الاحتلال، ساهم في إفساح المجال للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية في زيادة واتساع نشاطها السياسي والاجتماعي، بعد قرار الحاكم العسكري الإسرائيلي في 1976/4/12 بتعديل قانون الانتخابات الأردني لسنة 1955 ، حيث أعطى هذا القرار الحق لكل عربي يبلغ 21 سنة فما فوق –و من ضمنهم النساء– بالتصويت في الانتخابات البلدية، و قد كان هدف الاحتلال من إصدار هذا القرار، العمل على إيجاد قيادة للشعب الفلسطيني لفرض صيغة "الحكم الذاتي" بديلاً للقيادة الوطنية في م.ت.ف آنذاك، و لا شك أن مشاركة المرأة في هذه الانتخابات ساهمت مع مشاركة الرجل في إفشال المخطط الصهيوني، حيث أدت الانتخابات إلى نجاح معظم قوائم القوى الوطنية والقومية المرشحة، وكان لهذه العملية دورها في تزايد دور المرأة الفلسطينية، و مشاركتها في العملية السياسية، التي أدت إلى اعتقال المئات منهن و تعرضهن لأحكام قاسية و طويلة . وفي أجواء المد الوطني التي خلفتها انتخابات البلديات عام 1976، و مع تزايد النشاط السياسي بتأثير العمل الطوعي الواسع في صفوف المرأة، تم الإعلان عن تشكيل "لجنة العمل النسائي" في الضفة الغربية في آذار 1978، التي ضمت في صفوفها المئات من الكوادر النسائية النشيطة من كافة الفصائل و الانتماءات السياسية، و لكن بصورة نخبوية أيضاً لم تستطع التعبير عن الحالة الوطنية العامة كحركة اجتماعية، و بعد أقل من عامين، سرعان ما أدت الخلافات والمواقف الفئوية إلى تفكك هذه اللجنة، و انتهى الأمر بتشكيل أطر نسوية جديدة مثل "لجنة المرأة العاملة" 1980 ، و "لجنة المرأة الفلسطينية" مارس 1981 و "لجنة المرأة للعمل الاجتماعي" حزيران 1982 ، تميزت برامجها بالجمع بين القضايا الوطنية السياسية و القضايا الاجتماعية التي تخص المرأة بالذات، مثل تحرر المرأة و مساواتها بالرجل من حيث الأجور والعمل، وغير ذلك من المسائل والنشاطات الاجتماعية، كالعناية بأسر المعتقلين و الزيارات التضامنية للمعتقلات، وإصدار الكتيبات والنشرات في مناسبة يوم المرأة والمناسبات الوطنية الأخرى.

على أي حال، و رغم تقديرنا لكل هذه النشاطات النسوية، وتعدد منظماتها الذي ساهم، بصورة غير مباشرة أو مرسومة، في خلق مناخ عام من الحوار و التعدد الديمقراطي، بالمعنى الاجتماعي والسياسي العام، في إطار النخب النسوية، إلا أن هذه المنظمات والجمعيات، التي ضمت في صفوفها أعداداً كبيرةً نسبيا (تتراوح بين 100–500 عضوه) لم تكن هذه العضوية تعبيرا عن شكل ومضمون الالتزام السياسي بالمعنى الحزبي المطلوب، بقدر ما كانت –وما زالت– تعبيرا عن طبيعة تكوين هذه الأطر النسوية التي لم تشترط موقفا سياسيا مسبقا ، كما أن انفتاحها أو غياب شروط الانضباط التنظيمي فيها، إلى جانب هامش الحرية المتاح في الحركة أو الممارسة أو الظهور ، كل ذلك وفر المناخ أو عوامل الجذب لمجموعات من النخبة النسائية في المشاركة في هذه الأطر ، مع إقرارنا بوجود قيادات نسائية من الكوادر المنظمة في الفصائل والأحزاب الوطنية كانت لهن أسبقية المبادرة والقيادة والدور ، وفي هذا السياق ، لم يكن للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية دورا هاما أو ملموسا بصورة مميزة في الضفة أو القطاع في تلك المرحلة وما بعدها والى اليوم.

ومع تفجر الانتفاضة الشعبية في ديسمبر 1987 ، واستمرارها حتى عام 1993 ، تطور دور المرأة الفلسطينية في سياق تطور واتساع المشاركة الجماهيرية الشعبية في كل مناطق الضفة والقطاع ، بما دفع إلى تشكيل "المجلس النسوي الأعلى للأطر النسوية في م.ت.ف" لقيادة العمل النسائي ، وفي هذه الأثناء برز دور المنظمات الأهلية ، أو الغير حكومية ، ولكن عبر تنسيقها شبه الكامل مع أحزاب وفصائل الحركة الوطنية آنذاك ، وبدأت في الظهور بعض المنظمات النسوية غير الحكومية (خاصة طاقم شئون المرأة) التي تعددت نشاطاتها وتميزت بتطورها عن السابق في مجالات البحث والتدريب والتعبئة ونشر الوعي ، رغم اختلاف كل منها في طريقة النشأة أو الأهداف أو أساليب العمل والاتصال والبرمجة أو المنهجية ، وهي كلها عوامل ساهمت إيجابيا في تخريج العديد من الكوادر النسائية التي يبدو أن فصائل وأحزاب اليسار لم تحاول الاستفادة من خبرات هذه الكوادر .

بالمقابل كان لنشاط المرأة الفلسطينية الفقيرة في مخيمات وقرى الضفة والقطاع ، دورا بارزا وملموسا بصورة يومية في مقاومة الاحتلال عبر الانتفاضة ، فقد قدمت المرأة الفلسطينية نسبة 7% من شهداء الأعوام 1987–1997 و9% من جرحى الانتفاضة، وأكثر من 500 معتقلة فلسطينية في السجون الإسرائيلية طوال مرحلة الاحتلال والانتفاضة[55] ،فيما قدمت المرأة حوالي 5.9% من شهداء انتفاضة الاقصى خلال الفترة 2000/9/29 – 2003/12/31 بمعدل13.8 لكل 100 الف نسمة، إضافة لحوالي 9.7% من الجرحى بمعدل 2 لكل 1000 نسمة [56]، ومنذ انتفاضة الاقصى تم اعتقال أكثر من 300 إمرأة، إضافة إلى 3 معتقلات رهن الاعتقال سابقا، ولا تزال 109 امرأة رهن الاعتقال ويشكلن 1.8% من إجمالي عدد المعتقلين الموثقين ومن هذه المعتقلات 40 معتقلة ما بين متزوجة وأماً، علاوة على معتقلتين أنجبتا في السجن [57]. وقد تميز هذا الدور

[55] تقرير المرأة والرجل في فلسطين –المجد للصحافة– صوت النساء –العدد 76 – 1999/7/15 .

[56] التقرير السنوي لوزارة الصحة لعام 2003، مرجع سبق ذكره، ص108.

[57] تقرير التنمية البشرية لعام 2004، مرجع سبق ذكره، ص77.

بطابعه العفوي غير المنظم في جمعيات أو منظمات غير حكومية أو أطر نسوية أخرى، فقط كانت الدوافع الوطنية –عبر انتماء كل الجماهير الشعبية الصادق للقضية الوطنية مدخلا ووعاءً، عبر عن حالة التوحد الشعبي الداخلي والتفافه حول الشعار المركزي التوحيدي الناظم لكل الجماهير على قاعدة وحدة الأرض والشعب والمنظمة بكل فصائلها من أجل تقرير المصير وحق العودة والدولة .

تجدر الإشارة ، إلى أن دور المرأة في الانتفاضة الأولى، كان أكثر اتساعاً وشمولية في أهدافه الوطنية والديمقراطية والمطلبية من الانتفاضة الثانية ، خاصة وأن مطالب النساء في تلك المرحلة (1987–1992) كانت أوسع مما هي عليه الآن، في ضوء المناخ الديمقراطي آنذاك، الذي انقلب وتغير عبر دور حركة حماس التي نجحت في التأثير السلبي على الشعارات والقضايا الديمقراطية والمطلبية للمرأة الفلسطينية، مما أدى إلى تراجع ملموس في هذه القضايا ، وقد زاد من قوة هذا التراجع أن حركة " حماس" استطاعت التأثير في قطاع واسع جداً من المرأة الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة ، اللواتي تخلين عن كل طروحات وشعارات القوى الديمقراطية والعلمانية في م.ت.ف، لحساب شعارات حركة حماس ذات الطابع الديني والغيبي المرتبط بالتراث والعادات والتقاليد ، حيث نجحت حماس في هذا التوجه، مستغلة في ذلك الحالة الدينية والتراثية للمجتمع الفلسطيني المحافظ، إلى جانب ضعف وعي المرأة الفلسطينية وتقبلها لشعارات حماس وتوجهاتها الدينية بصورة طوعية وعفوية .

ومع هبوط وثائر النضال الشعبي العفوي والمنظم، على أثر مؤتمر مدريد عام 1990 ، بدأت تتأسس ولأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية العديد من المنظمات النسوية غير الحكومية وغيرها من المنظمات العاملة في حقول أخرى، بعيدا عن الأحزاب والفصائل الوطنية، ودون الرجوع إليها أو الحصول على أي شكل من أشكال الشرعية فيها، خاصة مع تراجع وتفكك "المجلس النسوي الأعلى" ، حيث انفردت المنظمات النسائية غير الحكومية في هذا الجانب، وتحولت بعد ذلك إلى مجموعات نخبوية ضيقة "لا تستهدف تنظيم النساء أو حتى بناء صلة مستمرة معهن، سوى نشر الوعي بين صفوفهن حسب الميزانية والخطة المقررة للمشروع، وهذا وحده ليس كافيا لجعل النساء قوة منظمة قادرة على تحقيق ما تريد، فكثير من الحركات الاجتماعية النشطة ترفض المقولة الماركسية بأن هناك وعيا زائفا يستدعي طليعة تعمل على نشر الوعي بين الجمهور"[58] بما يؤكد "أن هذه المنظمات غير الحكومية النسوية لا تستهدف تنظيم النساء، وهياكلها غير مهيأة لذلك، فهذا الشكل من التنظيم يتيح فرصا أقل للنساء مما كانت تتيحه الجمعيات الخيرية القديمة، فتلك الجمعيات على الأقل لها جمعية عمومية، تضم أحيانا عددا كبيرا من النساء، وإن كن يجتمعن مرة كل عام، أما المنظمات غير الحكومية، فتعتمد بالأساس على رأس أساسي يدير المنظمة، ومجموعة موظفات كفؤات ومجلس أمناء محدود العدد لرسم السياسات، ويخشى أن يحول هذا الشكل من تنظيم العلاقة مع القاعدة النسائية مرة أخرى إلى علاقة (Patron–Client) خاصة في ظل غياب علاقة مستمرة بين المنظمة وبين المجموعات المستهدفة"[59] ، وفي هذا الجانب

[58] إصلاح جاد –مصدر سبق ذكره –ص79 .

[59] المصدر السابق ص80 .

نشير إلى تزايد انتشار المنظمات غير الحكومية بصورة غير اعتيادية طوال السبعة عشر عاماً الماضية بما يقارب ثلاثة آلاف منظمة ، منها لا يقل عن نسبة 15% منظمات ترتبط شكليا أو عمليا بقضايا المرأة دون اعتبار جدي للقضايا السياسية عموما وللقضايا الطبقية الاجتماعية المتعلقة بالمرأة بشكل خاص ، وكأن هذه المسألة ، أو البعد الطبقي الذي تفاقم خلال السنوات الماضية ، لم يعد له أي مكان على جدول أعمال المنظمات النسائية غير الحكومية ، حيث يبدو أن الحديث عن "الجندر" أو النوع والقضايا الشكلية المشابهة، له الأولوية على القضايا الطبقية والاجتماعية التي يمثل تناولها والتعرض لها وتغييرها أساسا موضوعيا لمواجهة وحل قضايا المرأة الأساسية : الفقر والتخلف والاضطهاد المجتمعي ، وذلك لن يتم إلا في إطار الالتزام والانتماء السياسي الديمقراطي، الكفيل وحده بتأطير الحركات الاجتماعية الجماهيرية النسوية و غيرها من اجل الإسهام في تخفيف حدة التناقضات الداخلية، وإنهاء الانقسام ، تمهيداً لاستعادة وحدة المجتمع الفلسطيني و نظامه السياسي بصورة ديمقراطية تكفل تغيير و إزالة مظاهر التخلف و الاضطهاد و الفقر و التبعية ، و تحقيق العدالة الاجتماعية و المساواة للمرأة و غيرها من المواطنين ، ففي هذا الإطار المنظم، و عبر العلاقة الديمقراطية العصرية المتجددة مع كافة المنظمات و الجمعيات، تكمن إمكانية تغيير كافة القوانين التي تميز بين المرأة و الرجل، أو تحط من قدر النساء، أو تعرقل الدور الريادي للمرأة و مشاركتها الفعالة المتساوية في كافة القضايا و الأنشطة، السياسية والاجتماعية و القانونية و الثقافية و الانتخابات و غيرها ، إلى جانب صياغة و إقرار القوانين التي تحول دون المس بكرامتها أو الإساءة إليها في الأسرة و المدرسة و الشارع و مكان العمل أو أي مكان أو إطار اجتماعي آخر.

فمنذ قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 ، استمرت هذه الأوضاع على ما هي عليه ، بل تفاقمت بسبب تراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وانتشار الفساد المالي والإداري ، الذي تطور بصور غير مسبوقة في المجتمع الفلسطيني ، وأدى إلى إنتاج العديد من المظاهر السلبية من حيث تزايد الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، واستحواذ مجموعات في أجهزة السلطة على قسم هام من الثروة والدخل ، ارتفاع نسب الجريمة والفلتان الامني وانتشار نظام المحسوبيات وفق قواعد التعامل مع "أهل الثقة" على حساب مبدأ أهل الخبرة والكفاءة ، إلى جانب تزايد الهبوط السياسي في أداء السلطة الفلسطينية ، وعجزها عن تحقيق الحد الأدنى من الأهداف الوطنية ، بحيث بات المناخ السياسي والاجتماعي مهيئاً لاشتعال الصراع والتناقضات الداخلية مع حركة حماس ، وصولاً إلى تفاقم هذه التناقضات وتحولها إلى صراع دموي، تم حسمه لحساب حركة حماس في منتصف حزيران 2007 ، التي استطاعت منذ ذلك التاريخ أن تفرض رؤيتها الدينية السياسية أو ما يعرف بمنطق ورؤية الإسلام السياسي على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، الذي عاش منذ ذلك التاريخ ، نوعاً من التراجع الملموس في كل ما يتعلق بالحياة الاجتماعية للمواطنين عموماً وللمرأة بشكل خاص .

كما أدى الصراع والانقسام بين حركتي فتح وحماس، وحكومتيها غير الشرعيتين في الضفة وغزة، إلى تزايد حالة التشرذم والتفكك السياسي والقيمي للحركة النسائية الفلسطينية، التي توزعت من حيث الولاء والتنظيم

والمصلحة الشخصية، فيما بين حركة فتح والسلطة في رام الله ، وحركة حماس في غزة ، مع بقاء مجموعات قليلة ، غير مؤثرة ، من النسوة في إطار القوى اليسارية والوطنية الأخرى .

على أي حال ، و بالرغم من هذه الصورة ، و تعدد المعوقات ، فهناك المئات من النساء الطليعيات اللواتي ساهمن بدورهن في مسيرة الكفاح الوطني عموماً و في مسيرة النضال الاجتماعي – الحضاري من أجل تخليصها من كل الموروثات السالبة، و تحريرها و خلاصها من كافة المعوقات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية على وجه الخصوص ، و في هذا السياق ، نشير إلى مشاركة المرأة الفلسطينية في المؤتمر الرابع للمرأة الذي عقد في بكين في 1995/9/15 ، الذي ناقش أهم القضايا المرتبطة بالمرأة : كالفقر و الصحة و العنف و الحقوق، و دورها في الاقتصاد و التنمية ، و أصدر المؤتمر ما عرف بـ "إعلان بكين" الذي استعرض أهم القضايا و المطالب الخاصة بالمرأة و حقوقها و أكد على الأهداف الرئيسية للمرأة ، الخاصة بمساواتها و تقدمها و زيادة مشاركتها في مختلف المجالات السياسية والثقافية و الاجتماعية والتنموية.

إن إقرار" إعلان بكين" كوثيقة إجماع، و كدليل عمل لمؤسسات و حكومات المجتمع الدولي الموقعة عليه، و تأكيده على أن قضية المرأة هي قضية عامة واحدة في العالم كله ، يشكل في حد ذاته بعداً إنسانيا أممياً عاماً، لا يتعارض مع قضايا المرأة الخاصة ، و التفصيلية من حيث حجم الاستغلال و الاضطهاد و حقوق المرأة و درجة تقدمها ، التي تختلف باختلاف المكان و الزمان ، و اختلاف العناصر التاريخية الموروثة ، و الحديثة المعاصرة المكتسبة ، المكونة لقضية المرأة، إذ أن خصوصية أوضاع المرأة في بلادنا، بمعنى اختلافها عن مثيلتها في أوروبا أو آسيا أو إفريقيا ، لا تتعارض مع مضمون القضايا العامة المعاصرة الصحيحة التي أكد عليها "إعلان بكين" ، وفق هذه القاعدة ، فإن وعينا بأهمية الترابط المستقبلي العضوي لقضايا المرأة الفلسطينية بالحركة النسائية العربية ، يشترط إدراك الخصائص المميزة لمجتمعنا الفلسطيني ، و المجتمعات العربية من حولنا ، كوحدة مجتمعية وسياسية واحدة، لاستكشاف و استنهاض عناصر التوحد لقضية المرأة العربية ، في إطار العناصر التوحيدية على المستوى القومي، بما يؤدي إلى تقاطع و تطابق العناصر التكوينية الخاصة مع الإطار و الأهداف العامة، ذلك لأن الحركة النسائية العربية ، لم تزل بعد ، غير موحدة البرامج و الأهداف ، و يغلب على بنيتها التشتت و الضعف ، إلى جانب العديد من الخلافات ذات الطابع الفكري الديني و السياسي ، لذلك فالمطلوب أن تتوحد الطليعة النسوية الديمقراطية في إطار برنامج تقدمي عصري موحد ، يمكنها من النضال لتحقيق أهدافها بالتعاون المباشر مع الرجل، عبر الأطر السياسية الحزبية المنظمة ، التي لا يمكن بدونها تفعيل العلاقة بين الأطر النسوية و جماهيرها، فالعمل المنظم وحده ، الكفيل بتفعيل هذه العلاقة على الصعيد الجماهيري من جهة ، و بلورة دور الحركة النسائية كحركة اجتماعية فاعلة في صفوف الحركة السياسية الوطنية الديمقراطية العامة من جهة أخرى.

كما نشير أيضاً ، إلى مبادئ الأمم المتحدة ومنظومة حقوق الإنسان ، التي شكلت أساسا مرجعياً ، أضفى مشروعية كاملة وشاملة على المطالب التي رفعتها الحركة النسائية، و شكلت المواثيق الدولية التي تعني بحقوق الإنسان، خصوصاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد

الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إطاراً قانونياً لمساواة المرأة في الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وجاءت اتفاقية القضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة كتتويج لسياق قانوني تشريعي منصف للمرأة، ويستجيب لمطالبها في المساواة، ورفض التمييز ضدها من أي نوع كان . إلا أن العلاقات الاجتماعية والسياسية المنقسمة السائدة في بلادنا حتى اللحظة، ما زالت تشكل قيداً على تحرر الإنسان، بسبب تعمق عوامل ومظاهر الانقسام والصراع على السلطة والمصالح الفئوية ، التي فاقمت بدورها من مظاهر الانحطاط والتخلف الاجتماعي نتيجة تكريس التطور المشوه والتبعية وهيمنة الشرائح الاجتماعية البيروقراطية والطفيلية والكومبراورية على فريقي الصراع في الضفة وقطاع غزة، ما أدى إلى انتشار وتعمق مظاهر الاستغلال الاقتصادي والاضطهاد الطبقي والبطالة والفقر التي انعكست بصورة سالبة على حياة المرأة في "مجتمعي" الضفة والقطاع.

وبعد 24 عاماً من الركود والعجز عن عقد أي مؤتمر عام للمرأة الفلسطينية ، عقد بتاريخ 2009/5/22 المؤتمر العام للمرأة في رام الله ، وقطاع غزة، بطريقة الفيديوكونفرنس بسبب منع حكومة حماس عضوات المؤتمر اللواتي يمثلن الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب من السفر إلى رام الله، وصدر عن المؤتمر قرارات وتوصيات لم تتجاوز الإطار النخبوي الضيق لعضوات المؤتمر دون أي تأثر أو تفاعل في أوساط المرأة الفلسطينية في الضفة والقطاع والشتات.

إن المرأة الفلسطينية التي شاركت في مسيرة الكفاح الوطني ، وَأجَّلت بصورة طوعيه أو إكراهية، نضالها من أجل حقها في المساواة مع الرجل في المرحلة السابقة ، من حقها على كافة القوى الوطنية الديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً أن نقف إلى جانبها بكل وعي و التزام ، دفاعاً عن كل حقوقها في المساواة و الحرية الشخصية و المدنية القانونية و غير ذلك من الحقوق ، عبر إنهاء حالة الاغتراب للمرأة داخل هذه القوى والأحزاب، وتعميق المفهوم والعلاقة الرفاقية القائمة على الاحترام العميق والحرص والتوازن الكامل والمساواة ، إذ ان تطبيق هذه الممارسة داخل الحزب يشكل مدخلا لتطوير العلاقة الإيجابية مع المرأة عموماً والمرأة العاملة خصوصاً ، بما يجسد الموقف الجدلي الصحيح في الجمع بين النظرية والممارسة . وفي ضوء هذه الرؤية يصبح نضال المرأة من أجل حقوقها الشخصية و الاجتماعية و المدنية والسياسية أمر مشروع و ضروري ، خاصة في ظل انقسام السلطة وتفككها وعجزها عن القيام بتغيير أو تخفيف معاناة المرأة في معظم جوانبها الحياتية و القانونية ، بما يتطلب وضوح موقف كافة القوى السياسية في المطالبة بإلغاء كافة التشريعات و القوانين و الأنظمة القديمة ، مثل قانون حقوق العائلة لسنة 1954 المعمول به في قطاع غزة ، و قانون الأحوال الشخصية الأردني لسنة 1976 المعمول به في الضفة الغربية.

– حول مشاركة المرأة في الأحزاب والفصائل الفلسطينية :

بداية ، نشير إلى أن تراجع دور الحركة النسائية، كحركة ديمقراطية اجتماعية مطلبية في فلسطين ، هو انعكاس مباشر عن تراجع دور أحزاب التيار اليساري الديمقراطي ، في تفعيل القضايا و المطالب الوطنية

الديمقراطية للمرأة ، و إذا كان لهذا التراجع أسبابه الموضوعية و الذاتية ، إلا أنه شَكَّل غطاء أو ذريعة لانتقال العديد من الكوادر النسائية، نحو العمل في المنظمات و المؤسسات الأجنبية غير الحكومية ، التي انتشرت في مرحلة ما بعد أوسلو بصورة كمية واسعة غير طبيعية ، لاستيعاب هذه الكوادر من النساء والرجال، بل و ساهمت في خلق المناخات و المغريات المادية، التي أدت إلى فك ارتباط هذه الكوادر بأحزابها، و تحويل معظم النشاطات النسائية، والمجتمعية الأخرى، وتمركزها في هذه المنظمات، بعيداً عن إطار العمل السياسي و دوره في العمل الجماهيري المنظم ، استجابة لإغراءات NGO'S[60] ، المتمثلة في الرواتب والامتيازات المالية والإدارية الأخرى فيما يتعلق بالأجور والنفقات العالية بذريعة التدريب والسفريات والوفود والمصروفات الباذخة المخصصة لما يسمى بـ "المؤتمرات والندوات" حول قضايا نخبوية، بعيدة تماماً، عن قضايا الناس وهمومهم الوطنية والطبقية، وفق مضامين وشعارات محددة سلفاً من الممول الغربي، في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وغيرها من الدول ، بهدف وحيد يندرج تحت ما يسمى بـ"السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل" تتفرع منه عناوين جانبية باسم "الحكم الصالح" أو "حقوق الإنسان" أو "الجندر" أو "التنمية المستدامة" ... إلخ هذه القضايا التي لا يمكن تحقيق أي منها طالما بقي الاحتلال الصهيوني جاثماً على أرضنا، رافضاً بقوة العدوان والبطش ، أي خطوة تستجيب لقرارات الشرعية الدولية أو غيرها من القرارات.

أما بالنسبة لقصور أو عجز فصائل وأحزاب اليسار عن حماية الحقوق السياسية والاجتماعية والديمقراطية للمرأة ، نقتبس هنا مقتطفاً من مقولة الكاتبة " ساما عويضة " التي تتحدث فيها عن حقوق المرأة المهدورة ، فتقول :

" أما نحن وما إن نطالب بقانون أحوال شخصية عادل ، ينطلق من كوننا شركاء في الأسرة كما كنا وما زلنا شركاء في النضال وفي البناء... قانون يحمينا من الطلاق التعسفي الذي يهين كرامتنا ويستبيح إذلالنا .. قانون يضمن لنا الحق في تقرير مصيرنا فيمنحنا الثقة لكي نكون أولياء على أنفسنا كما كنا وما زلنا أولياء على أمور كثيرة في الوطن، قانون يضمن لنا الحق في تقرير مصيرنا وهو مبدأ تعلمناه معاً ورفعنا شعاره معاً .. نتهم بأننا نحن غربيات ... تقبلون بقانون تجاري مدني يحلل " الربا" في حين تكفروننا عندما نطالب بقانون يمنع تعدد الزوجات حماية لكرامتنا، لأطفالنا، لقيم دافعنا عنها، فتعلنون بأنكم أنتم من يتمسك بالأصالة أما نحن فغربيات... تشرعون حماية المغتصب وتقتلون الضحية لأنكم ممثلو الأصالة أما نحن الغربيات... وفي أفضل الأحوال تتركوننا في الساحة لندافع عن هويتنا .. لكي ندفع عن أنفسنا تهمة الاغتراب في وقت تعلنون فيه بأن قضايانا لا تحتل أهمية في أجندتكم فلا تحاولوا حتى أن تردوا عنا .. عن شريكاتكم تهمة الاغتراب"[61].

---

[60] والمعروف أن كبار الموظفين في المنظمات غير الحكومية يتقاضون راتباً شهرياً يصل في المتوسط إلى ما يزيد عن (3000 – 5000دولار) ما يعني أن كل واحد منهم يحصل على دخل شهري يعادل ثمانية أضعاف دخل الأسرة الفقيرة، التي تعيش عند خط الفقر (500 دولار شهرياً) ويعادل أكثر من ستة وعشرون ضعفاً للأسرة التي تعيش تحت خط الفقر المدقع (300 دولار شهرياً). وهي رواتب لا تدفع كاستحقاق موضوعي لجهود مبذولة ومتميزة أو لكفاءات غير اعتيادية ، بل إن معظم هذه الرواتب تدفع بصورة مبرمجة من الجهات الممولة لتحقيق اغراضها السياسية في إطار السلام المزعوم مع دولة العدو الإسرائيلي ، تحت غطاء شعارات "حقوق إنسان " "تنمية مستدامة أو غير مستدامة" " جندر" "حكم صالح" وغير ذلك من الشعارات ... (فمن يدفع للزمار يحدد النغمة).

[61] ساما عويضة، "فلسطينيات نحن " ، الأيام، 2008/5/26.

إن كل ما سبق ، يستدعي منا طرح السؤال الجوهري عن : دور ومكانة المرأة داخل الأحزاب السياسية الفلسطينية ؟ لأن إمكانية التحاقها في هذه الأحزاب ، وفق قناعاتها ومصالحها ، تعزز قدرتها على أداء هذا الدور، الذي يرتبط بشكل وثيق بمكانتها ومستوى تأثيرها ، وبالتالي في عملية صنع القرار واتخاذه داخل هذه الأحزاب، وهنا تتجلى مسئولية الأحزاب السياسية الديمقراطية والعلمانية خصوصاً في توفير السبل الكفيلة بتشجيع المرأة على الالتحاق في عملية النشاط السياسي والمجتمعي ، حيث تشير كافة الدراسات والأبحاث الجادة على قلة عدد النساء في الأحزاب السياسية الفلسطينية والعربية، الأمر الذي أدى إلى إضعاف تأثيرها في رسم السياسات، واتخاذ القرار، بفعل هامشية حضورها في الهيئات العليا، والسبب في ذلك لا يعود إلى ضعف دور المرأة واستعدادها الذاتي فحسب ، بل أيضاً –وبصورة رئيسية – على الأحزاب السياسية المشار إليها ، والتي ركزت في مجمل نشاطها على العمل الوطني – السياسي، وتجاهلت موضوعات أخرى لها أهميتها الفائقة، في المقدمة منها توعية المرأة ، وتعزيز دورها في العمل السياسي، ما أدى إلى استمرار تغييب دورها، واقتصاره ببعض القضايا ذات الطابع الاجتماعي الشكلي ، دون أي منطلقات سياسية أو فكرية لتعزيز وإغناء نضالها الاجتماعي ، وظلت هذه الأحزاب أسيرة –بهذه الدرجة أو تلك – للتقاليد والمواريث الاجتماعية والثقافية السائدة وغيرها من القيود المفروضة عليها ، بالإضافة إلى أن نظرة هذه الأحزاب بغالبيتها جاءت انعكاساً لصورة المرأة في المجتمع ولطبيعة الأدوار الممنوحة لها.

وفي هذا الجانب ، فإننا لا نجافي الحقيقة ، عندما نؤكد على أن الأحزاب السياسية، ذات الهوية اليسارية، التي أتاحت أوضاعاً أفضل للنساء، من حيث المشاركة وتبوء المواقع القيادية، والمساواة في الحقوق، بالغت في مراعاة التقاليد، وصمتت عن سلوك عضواتها "الحريص" على عدم تحدي قيم المجتمع، خوفاً على قاعدتها الشعبية، التي يمكن أن تهتز جراء طرح مسألة تحرر المرأة بشكل واسع، وفي مثل هذه الأوضاع، لا غرابة في رؤية معظم النسوة، المشاركات في عضوية تلك الأحزاب اليسارية ، يلبسن الحجاب، وبعضهن يلبس القناع، وهي ظاهرة نقيضه تماماً لكل طروحات ورؤى هذه الأحزاب .

أما بالنسبة للأطر النسائية اليسارية ضمن الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب، فعلى الرغم من حرص هذه الأطر على بلورة رؤية نسويه مشتركة ، لتعميق الهوية الفكرية الاجتماعية للمرأة اليسارية، إلا أن ذلك الحرص، يصطدم بضعف تأثير القيادات النسوية في فصائل اليسار على الهيئات والمراتب الحزبية والنقابية النسوية ، وضعف تأثيرها –بدرجات أكبر – على مستوى المرأة في المجتمع الفلسطيني ، إلى جانب ضحالة وعي كوادر وأعضاء هذه الأطر ، فيما يتعلق بالقضايا السياسية والمجتمعية، ناهيكم عن القضايا النظرية أو الفكرية اليسارية ، بحيث يمكن القول أن التركيبة الذهنية لمجمل عضوات الأطر النسائية في فصائل اليسار، هي تركيبة أقرب إلى ذهنية وسلوكيات المجتمع التقليدي بكل مظاهر تخلفه ، وكذلك الأمر بالنسبة لعضوية المرأة في هذه الأحزاب ، حيث نلاحظ أن سلوكها في هيئات ومراتب ومؤتمرات لجان أو اتحادات المرأة في فصائل وأحزاب اليسار الفلسطيني، لا يختلف عن الذهنية والسلوكيات التقليدية أو المحافظة، ما يؤكد على ذلك

أن أكثر من 95% من النسوه المشاركات في كافة الاتحادات النسوية اليسارية[62] يلبسن الحجاب ، ونسبة لا تقل عن 2% منقبات !!!؟ ما يعني – وهذه إشكالية – أن القاعدة النسوية لقوى اليسار لا تختلف عن مثيلتها في حركتي حماس وفتح، بما يؤكد على ضعف أحزاب وفصائل اليسار في تأهيل الكوادر والقيادات والقواعد النسائية المنتمية إليها أو المحسوبة عليها، إلى جانب استمرار اتساع الفجوة –الثقافية والفكرية والسلوكية – بين القيادات النسائية وبين قواعدها.

إن مصداقية الموقف الموضوعي إزاء المرأة ، من وجهة نظر الأحزاب اليسارية الماركسية، يجب ألا ترتبط بالأزمة المجتمعية وقيمها الهابطة وتقاليدها الرجعية، بل يجب علينا أن تؤكد نظرياً، وعلى صعيد الممارسة، على رؤيتها التقدمية، التي تقوم على توسيع وتعزيز الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية في المجتمع، وأن تلتزم بتطبيق شروط العضوية فيها – كما نصت عليه مواثيقها – ، بالنسبة للذكور على وجه الخصوص ، ان يتخذ موقفاً علمياً تقدمياً من مسألة المرأة وأن يلتزم بممارسة هذا الموقف عبر ثقافة داخلية تقوم على نبذ التعصب، وإعطاء دور أساسي للمرأة، مساوٍ لدور الرجل، وأن برنامجها نحو المجتمع، برنامج ديمقراطي يقوم على دعم حقوق المرأة، خاصة المشاركة السياسية وأخذ مكانتها في كل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية وغير ذلك من القضايا الحياتية ، وذلك انطلاقاً من أن المرأة تستطيع أن تلعب دوراً رئيسياً لأنها تمثل نصف المجتمع، وأن ثقافة الديمقراطية ونبذ التعصب تصب في مصلحة المرأة وحقوقها وحرياتها، مثلما تصب باتجاه إنهاء الانقسام وتراجع الاتجاهات التعصبية ووحدة واستقرار المجتمع، لأن جذر المشكلة يعود –ضمن أسباب متنوعة– إلى ضعف مصداقية ووعي الأحزاب بمبادئها وأفكارها ، وضعف منهجيتها الديمقراطية وممارستها إلى جانب ضعف ثقافة المشاركة والحوار مع المرأة كند حقيقي للرجل .

أما على مستوى الأوضاع والعلاقات الداخلية لهذه الأحزاب ، فإن من واجبها، العمل وبشكل دائم على تعزيز دور المرأة على مستوى اتخاذ القرار، في كافة الهيئات والمؤتمرات الحزبية ، فضلاً عن الاهتمام بنوعية الأنشطة والبرامج والفعاليات السياسية العامة، وكذلك الخاصة، الموجهة للمرأة التي تستهدف نشر ثقافة الحداثة[63] والتنوير والمواطنة و الديمقراطية والمساواة بين الجنسين .

بالطبع ، لا نعتقد أن الأحزاب اليسارية ، في فلسطين وبلدان الوطن العربي ، تشعر بحالة من الرضا، سواء على صعيد دور ومكانة المرأة داخلها وداخل هيئاتها ومستوى تأثيرها في صنع القرار، أو على مستوى حضورها

---

[62] ونقصد بذلك: اتحاد لجان المرأة الفلسطينية – الجبهة الشعبية / اتحاد لجان العمل النسائي – الجبهة الديمقراطية / اتحاد لجان المرأة العاملة – حزب الشعب.

[63] في هذا السياق أشير إلى ان كافة المظاهر الحديثة في المجتمعات العربية (انشاءات وأبنية وفنادق سياحية وسيارات فارهة وبضائع استهلاكية مستوردة وأزياء ومكاتب ... إلخ) لا تتعدى كونها مظاهر شكلية على سطح مجتمعاتنا التي ما زالت أسيرة للعديد من رواسب التخلف القديمة التي اعيد انتاجها وتجددها في بلادنا باسم العودة إلى التراث أو بحكم مصالح الطبقات الحاكمة وتبعيتها للنظام الرأسمالي العالمي وحليفه الإسرائيلي ، فالشرط الأول للحداثة هو سيادة وانتشار مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والعقلانية والتنوير وحرية الرأي والمعتقد جنباً إلى جنب مع التطور الاقتصادي والصناعي تحديداً ، فلا وجود لحداثة، نظرياً –كما يقول بحق فيصل دراج– "من دون وجود تحديث، هو شرط ومقدمة لها. وما التحديث إلا جملة التحولات الاجتماعية المتتابعة التي تربك الاجابات القديمة، وتفرض على الفكر أن يتمرد على منظومة فكره السابقة، ويستولد منها منظوراً جديداً صاغه التحديث ويعيد صياغة التحديث في آن. فالحداثة نمط من الوجود مسكون بما يتكون من دون أن يأخذ صيغة نهائية". المصدر: مجلة النهج – العدد 2 – شتاء 1995 – ص203.

ضمن النظام السياسي في هذا البلد أو ذاك ، وحجم تأثيرها في عملية صنع القرار الوطني، ما يعني أن ظاهرة تراجع دور المرأة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، عكست أثرها سلباً على الأحزاب في فلسطين والوطن العربي، حيث نلمس أثر هذه الظاهرة ، على دور المرأة تجاه الانقسام الداخلي وكافة القضايا المجتمعية والسياسية، ويبدو أن جذر المشكلة، لا يتوقف عند التطور الاجتماعي الاقتصادي المشوه فحسب، بل أيضاً في تكريس ثقافة الخضوع والاستتباع لدى المرأة، في إطار التخلف الثقافي العام من ناحية، وضعف أو غياب الوعي بممارسة الديمقراطية في السلطة والأحزاب والفصائل ، ذلك إن قيم احترام التعددية الفكرية والسياسية، والتداول السلمي للسلطة، واحترام الاختلاف، وغيرها من القيم، تحتاج إلى تعزيز، بحيث تشكل الديمقراطية قاعدة تنظيمية وأخلاقية صالحة لإعادة صياغة النظام السياسي الفلسطيني، بل والمجتمع برمته.

في ضوء ما تقدم ، فإن من أهم أولويات فصائل وأحزاب اليسار الفلسطيني، في سياق عملية النضال الوطني الديمقراطي ، الوقوف ضد كل المحاولات التي تهدف إلى خنق صوت المرأة الفلسطينية و حقها في التعبير عن رأيها و مطالبها القانونية المجتمعية العصرية الحديثة التي تتطلع إليها ،لأن قضية المرأة في رأينا تتجاوز التفاصيل العامة –رغم أهميتها– المرتبطة بمواضيع الزواج الإكراهي المبكر أو الموقف ضد تعدد الزوجات أو التوريث أو الشهادة في المحاكم ، فهي قضية وطنية ديمقراطية ترتبط بعملية التطور و النهوض، لنصف المجتمع ، و بالتالي فإن الانتصار في هذه القضية سيشكل الخطوة الرئيسة عبر العمل المنظم المشترك بين الرجل و المرأة معاً ، نحو تقدم مجتمعنا على طريق التطور الديمقراطي العقلاني الحديث عبر الانعتاق من كل مظاهر التخلف و التبعية و الفقر و القهر و الاستبداد.

في ضوء ما سبق، تظل مهمة تحرر المرأة وانعتاقها ، مرتبطة بعملية تغيير البنية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية للمجتمعات العربية ، كهدف رئيسي ، يوفر الفرص والعوامل الموضوعية والذاتية للمرأة في بلادنا، لكي تبدأ دورة جديدة في حياتها ، تقطع تماماً مع كل أشكال الظلم والقهر والاضطهاد الذي تعرضت له تاريخياً وما تزال تتعرض له، وهذا يعني ويتطلب في آن واحد ، إعادة تجديد البنية التنظيمية والفكرية والأخلاقية للأحزاب والحركات اليسارية الديمقراطية في بلادنا ، بما يمكنها من إلغاء كل أشكال تخلفها ومواقفها تجاه المرأة ودورها الموازي والمساوي تماماً لدور الرجل ، شرط أن تمتلك هذه الأحزاب رؤية استراتيجية تنطلق بداية من أن انتصار الطبقات الكادحة يشكل الخلاص الوحيد ليس للفقراء الذكور فحسب وإنما أيضاً للمرأة المقهورة ولكل المجتمع ككل، مدركين أيضاً أن الشرائح الكادحة والفقيرة عموماً ومن العمال والفلاحين خصوصاً لا يمكن أن تحقق تحررها التام ، إلا إذا تحققت الحرية التامة للمرأة ، والمساواة الاجتماعية لها ، ما سيضمن مشاركة المرأة بصورة فعالة إلا أبعد الحدود جنباً إلى جنب مع شريكها الرجل في النضال الثوري الديمقراطي من أجل تحقيق الأهداف الكبرى في التحرر والتقدم والاشتراكية والوحدة.

– معطيات وإحصاءات ومؤشرات عامة حول المرأة الفلسطينية

على الرغم مما قدمته هذه الدراسة من تحليل للظروف والعوامل الموضوعية والذاتية لتطور دور المرأة الفلسطينية ، تاريخياً وراهناً ، انطلاقاً من أزمة المجتمع الفلسطيني بارتباطه الوثيق بأزمة المجتمع العربي ، إلا أننا في الجبهة الشعبية كما في إطار القوى اليسارية الفلسطينية والعربية ، أكدنا دوماً على التزامنا بالرؤى والمواقف والانجازات التقدمية التي تعزز دور المرأة العربية وتقدمها –بخطوات متدرجة– في مجالات العمل والأنشطة السياسية الوطنية والمجتمعية المرتبطة بها، بحيث يمكن أن توفر هذه الانجازات ، فرصة أو ظرف موضوعي ، يمكن أن تتفاعل معه المرأة الفلسطينية على طريق تطورها ، رغم كافة عوامل الأزمة المجتمعية والسياسية ، التاريخية والراهنة، المرتبطة بالمواقف والممارسات العنصرية الصهيونية من ناحية، وبممارسات القوى اليمينية والرجعية المتخلفة من ناحية ثانية، مؤكدين اصرارنا –في الجبهة– على التمسك بالرؤية الوطنية الديمقراطية المستندة إلى جوهر الحداثة والتنوير والعقلانية والديمقراطية التي من شانها الإسهام في تطور المجتمع والمرأة في السياق الوطني التقدمي الديمقراطي.

نورد فيما يلي مجموعة من المعطيات والإحصاءات والمؤشرات، التي تحمل في معظمها طابعاً إيجابياً بالنسبة لتطور دور المرأة في بلادنا في : الواقع الاجتماعي والسياسي، الواقع الاقتصادي ، الواقع التعليمي ، الواقع الصحي ، الواقع الإعلامي.

أولاً : معطيات الواقع الاجتماعي والسياسي والحقوقي:

بلغ عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف عام 2016 (4,82 مليون نسمة)، تتوزع بنسبة 61% في الضفة (2,943,500 نسمة) ونسبة 39% في قطاع غزة (1,877,750 نسمة) . وتبلغ نسبة الإناث 49.2% من إجمالي عدد السكان أي حوالي 2,372 مليون أنثى، أي بمعدل 103 ذكر لكل 100 أنثى.

بلغ عدد الأفراد ضمن القوة البشرية (15 فما فوق) منتصف 2016 حوالي 2.4 مليون نسمة، ويتوزعون بنسبة 50.4% للذكور أو ما يعادل (1,209,600 ذكراً) والإناث بنسبة 49.6% أو ما يعادل (1,190,400 أنثى)، أما نسبة الإناث غير النشيطات اقتصادياً من مجموع الإناث فتبلغ 84.5% (1,005,888 أنثى غير نشيطة اقتصادياً) ، في حين أن النشيطات اقتصادياً لا يتجاوزن نسبة 15.5% ما يعادل (184,512)، أنثى ضمن القوى العاملة ما بين عاملة أو عاطلة عن العمل.

أما الذكور فقد بلغت نسبة النشيطين اقتصادياً 67% من إجمالي الذكور في القوة البشرية، بما يعادل (810,432 ذكر ضمن القوى العاملة).

مشاركة متدنية للإناث في القوى العاملة مقارنة بالذكور خلال الربع الأول من العام 2014[64]: أشارت نتائج مسح القوى العاملة إلى أن نسبة المشاركة في فلسطين بلغت 46.3% من إجمالي القوة البشرية (الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر) خلال الربع الأول من العام 2014 (أي من بين كل 10 أفراد أعمارهم 15 سنة فأكثر هنالك 4 أفراد مشاركين في القوى العاملة). بواقع 47.2% في الضفة الغربية مقابل 44.8% في قطاع غزة. كما تعتبر نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة متدنية مقارنة مع الذكور، حيث تصل نسبة مشاركة

[64] المصدر: الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً عشية اليوم العالمي للسكان، 2014/07/11 – الانترنت.

الإناث إلى 20.1% بواقع 19.8% في الضفة الغربية و20.5% في قطاع غزة، مقابل 71.9% نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة، بواقع 73.8% في الضفة الغربية و68.5% في قطاع غزة.

تبلغ نسبة الأسر التي تدير شؤونها إمرأة (ربة أسرة) 10.6% في الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع 11.7% في الضفة الغربية و 8.4% في قطاع غزة[65]، وتؤكد مؤشرات الفقر أن الأسر التي ترأسها إناث تكون أكثر عرضة للفقر مقارنة مع الأسر التي يرأسها ذكور، علماً بأن حجم الأسرة التي ترأسها أنثى صغيراً نسبياً، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة التي ترأسها أنثى عام 2014 في فلسطين 3.0 أفراد بمتوسط مقداره 5.8 فرداً للأسرة التي يترأسها ذكر.

بلغت نسبة الإناث من "مجمل أعضاء الاتحاد العام للنقابات حتى عام 1997 ، هي فقط 7,2% من المجموع الكلي الذي يزيد عن 63054 "[66] كما في عام 2011، مما يدلل على شدة ضعف دورها في البنية القيادية والقاعدية للحركة النقابية .

القطاع الصحي[67]: 14.3% من الأطباء البشريين المسجلين في نقابة الأطباء نساء، مقابل 85.7% رجال. وتزيد نسبة الطبيبات البشريات في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة؛ 17.8% و10.9% على التوالي خلال عام 2011، مع الاشارة إلى النقص في الاطباء والممرضين والاجهزة الطبية والاقسام الطبية المتخصصة (السرطان وأمراض الكلى و أجهزة غسيل الكلى و أمراض الكبد وغير ذلك ، مازال بحاجة ماسة إلى التطوير والتأسيس حسب تقارير الأوضاع الصحية لعام 2016.

أكثر من ربع أطباء الأسنان المسجلين في النقابة نساء مقارنة بـ 72.8% رجال. وتزيد نسبة طبيبات الأسنان في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة؛ 28.0% و25.0% على التوالي خلال عام 2011.

52.0 % من المسجلين في نقابة التمريض نساء مقابل 48.0% رجال وتزيد نسبة الممرضات في الضفة عنها في قطاع غزة؛ 62.0% و44.2% على التوالي خلال عام 2011.

المرأة الفلسطينية في الحياة العامة[68]: بلغت نسبة النساء العضوات 20.7% في الهيئات المحلية في الضفة الغربية مقابل 79.3% رجال، وتصل اعلى نسبة مشاركة للنساء في الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة لتبلغ 18.9% وأقلها في محافظة اريحا والأغوار 2.3% خلال عام 2012.

كما لم تزد نسبة السفيرات عن 4.3% مقارنة مع 95.7% للسفراء، ونجد أن 26.8% من أعضاء مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية نساء مقابل 73.2% رجال. من جهة أخرى فإن 17.1% من الصحفيين في فلسطين من النساء مقابل 82.9% رجال خلال عام 2011.

40.6 % من الموظفين في القطاع العام نساء مقابل 59.4% رجال خلال عام 2012.

---

[65] المصدر: الإحصاء: 4.68 مليون نسمة عدد فلسطيني الضفة وغزة منتصف 2015 – وكالة معاً الإخبارية – الانترنت – 2015/7/9

[66] السلطة الوطنية، تصور لخطة التنمية 2011–2012 .

[67] ا المصدر: الإحصاء: نصف سكان فلسطين نساء – وكالة معاً الإخبارية – الانترنت – 2013/3/7.

[68] المصدر: الإحصاء: نصف سكان فلسطين نساء – وكالة معاً الإخبارية – الانترنت – 2013/3/7.

ومن ناحية اخرى بلغت نسبة النساء اللواتي يعملن صحفيات في الأراضي الفلسطينية 15.8% من اجمالي عدد الصحفيين أي 16 صحفية من بين كل مئة صحفي وصحفية خلال العام 2009 . في حين نجد أن هناك 12 قاضية من بين كل 100 قاضي وقاضية في الأراضي الفلسطينية خلال الأعوام الأخيرة ما بعد الانقسام.

وبشكل عام تظل مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية ذات طابع هامشي، محدود، دون أي دور هام أو مميز من حيث التأثير، اقتصر على وظائف محددة، مثل سكرتيرة تنفيذية، أو إدارية أو طابعة، إلى جانب قطاع التعليم، وهو القطاع الأكثر أهمية حيث يعمل فيه 40% من النساء العاملات في الحكومة، وفي رياض الأطفال فإن نسبة مشاركة المرأة تصل إلى 99.9% .

وبالرغم من أهمية مشاركة المرأة وضرورة مساواتها مع الرجل، إلا أن هذه القضية ترتبط بمبدأ تكافؤ الفرص وقواعد الشهادات العلمية والخبرات المطلوبة، وهو مبدأ لم تعمل السلطة الفلسطينية على تطبيقه في عملية التعيين في الوظائف الحكومية، التي تمت على قاعدة التعامل مع "أهل الثقة" بعيداً عن أصحاب الكفاءة أو الخبرة، ولذلك فإن نسبة عالية من التعيينات في الوظائف المدنية بصورة خاصة، قد تزيد عن 50% تمت على قاعدة أهل الثقة من أبناء المسئولين المدنيين والعسكريين والعلاقات الشخصية والمحسوبيات عدا عن تعيين عدد كبير من طلاب وطالبات الجامعات –في الأزهر خصوصا– بدرجات وظيفية متفاوتة قبل تخرجهم.

بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية نهاية 2016 حوالي 7300 أسير وأسيرة فلسطينيا وعربيا، من بينهم 52 أسيرة يتوزعن كالتالي: 42 أسيرة في سجن الشارون و 15 أسيرة في سجن الدامون حسب الجدول أدناه[69] :

جدول رقم 1 :

الأسيرات الفلسطينيات رهن الاعتقال في سجون الاحتلال حتى 6 شباط 2017

الرقم	الاسم	مكان السكن	تاريخ الاعتقال	مكان الاعتقال	الحكم
1	لينا أحمد صالح جربوني	48/عرابة البطوف	2002/4/18	سجن الشارون	17 سنة
2	فلسطين فريد عبد اللطيف نجم	نابلس	2013/11/20	سجن الشارون	4 سنوات و3000 شيكل غرمة مالية وسنتين مع وقف التنفيذ
3	شيرين طارق أحمد عيساوي	القدس/العيسوية	2014/3/6	سجن الشارون	4 سنوات
4	ياسمين تيسير عبد الرحمن شعبان	جنين/الجلمة	2014\11\2	سجن الشارون	5 سنوات
5	أمل جهاد علي طقاطقة	بيت لحم/بيت فجار	2014/12/1	سجن الشارون	7 سنوات
6	عالية الشيخ علي عباسي	القدس/سلوان	2015/4/15	سجن الشارون	26 شهرًا
7	ميسون موسى الجبالي	بيت لحم/ الشواورة	2015/6/29	سجن الشارون	15 سنة
8	روان نافز رضوان	رام الله/بيتللو	2015/7/15	سجن الشارون	9 سنوات و4000 شيكل غرامة
9	إيمان حمد محمد كنجو	48/ شفاعمرو	2015/8/28	سجن الشارون	22 شهرًا

[69] المصدر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – الانترنت – 6 شباط / 2017.

10	نجوان عودة	رام الله	2015/9/7	سجن الدامون	موقوفة
11	شروق صلاح إبراهيم دويات	القدس/صور باهر	2015/10/7	سجن الشارون	16 سنة و80 الف شيكل غرامة
12	إسراء جميل جعابيص	القدس/ جبل المكبر	2015/10/10	سجن الشارون	11 سنة
13	مرح جودت باكير	القدس/ بيت حنينا	2015/10/12	سجن الشارون	8 سنوات ونصف و10 آلاف شكل غرامة
14	نسرين حسن عبد الله حسن أبو كميل	48/ حيفا/ تسكن غزة	2015/10/18	سجن الدامون	موقوفة
15	إستبرق أحمد محمد نور	نابلس/ مادما	2015/10/19	سجن الشارون	20 شهرًا و3000 شكل غرامة
16	حلوة سليم محمد عليان حمامرة	بيت لحم/ حوسان	2015/11/8	سجن الدامون	6 سنوات و4000 شيكل غرامة
17	نورهان إبراهيم خضر عواد	القدس/ مخيم قلنديا	2015/11/23	سجن الشارون	13 سنة ونصف و30 ألف شيكل غرامة
18	مريم عرفات صوافطة	طوباس	2015/11/28	سجن الشارون	24 شهر
19	منار مجدي عبد المجيد شويكي	القدس/سلوان	2015/12/7	سجن الشارون	6 سنوات
20	لمى منذر حافظ البكري	الخليل	2015/12/13	سجن الشارون	موقوفة
21	هيفاء مكروم أبو ارميلة	الخليل	2015/12/14	سجن الدامون	موقوفة
22	عطايا خليل أبو عيشة	القدس/ كفر عقب	2015/12/15	سجن الدامون	5 سنوات
23	عبلة عبد الواحد العدم	الخليل/ بيت أولا	2015/12/20	سجن الشارون	3 سنوات
24	عبير محمد زياد أبو رجب التميمي	الخليل	2015/12/22	سجن الشارون	20 شهرًا و6000 شيكل غرامة
25	ديانا عبد الله إبراهيم خويلد	طولكرم/شويكة	2015/12/31	سجن الدامون	18 شهرًا و2000 شيكل غرامة
26	ملك يوسف حمد سلمان	القدس/بيت صفافا	2016/2/9	سجن الشارون	موقوفة
27	عائشة وفيق محمد جمهور	القدس/بيت عنان	2016/3/8	سجن الشارون	16 شهرًا و2000 شيكل غرامة
28	هدية إبراهيم عرينات	أريحا/العوجا	2016/3/3	سجن الشارون	3 سنوات
29	أنسام عبد الناصر شواهنة	قلقيلية/ اماتين	2016/3/9	سجن الشارون	موقوفة
30	شاتيلا أبو عيادة	48/كفرقاسم	2016/4/3	سجن الشارون	موقوفة
31	نتالي إياد عبد العزيز شوخة	رام الله/رمون	2016/4/28	سجن الشارون	سنة ونصف
32	تسنيم خليل شكري حلبي	رام الله/رمون	2016/4/28	سجن الشارون	سنة ونصف
33	صباح محمد فرعون	القدس/العيزرية	2016/6/19	سجن الدامون	إداري
34	جميلة داود جابر	سلفيت	2016/7/5	سجن الشارون	موقوفة
35	هنادي محمود راشد	الخليل/ يطا	2016/7/7	سجن الدامون	موقوفة
36	غدير يوسف الأطرش	الخليل	2016/8/9	سجن الشارون	موقوفة
37	أمل جمال قبها	جنين/طورة	2016/8/14	سجن الشارون	18 شهرًا 20 ألف شيكل غرامة

38	ابتسام كعابنة	أريحا/مخيم عقبة جبر	2016/8/27	سجن الشارون	موقوفة
39	دلال أبو الهوى	القدس/حي الثوري	2016/8/28	سجن الشارون	موقوفة
40	آيات محفوظ	الخليل	2016/9/5	سجن الشارون	موقوفة
41	آية الشوامرة	القدس	2016/9/15	سجن الشارون	موقوفة
42	غادة عواد	نابلس	2016/9/19	سجن الشارون	7 شهور
43	صابرين زبيدات	سخنين	2016/9/22	سجن الشارون	موقوفة
44	أماني الحشيم	القدس/ كفر عقب	2016/12/13	سجن الدامون	موقوفة
45	شفاء فضل موسى عبيدو شلودي	القدس/سلوان	2016/12/18	سجن الدامون	7 أشهر
46	إيمان جلال محمود علي	قلقيلية	2016/12/19	سجن الشارون	موقوفة
47	عائشة الأفغاني	القدس/سلوان	2016/12/25	سجن الشارون	موقوفة
48	جيهان محمد حشيمة	القدس/ العيسوية	2016/12/30	سجن الشارون	موقوفة
49	فاطمة عليان	القدس	2017/1/1	سجن الشارون	موقوفة
50	رندة محمد يوسف الشحاتيت	الخليل/ دورا	2017/1/20	سجن الشارون	موقوفة
51	مرح لؤي جعيدي	قلقيلية	2017/1/29	سجن الشارون	موقوفة
52	آمال الأصلع	النقب		سجن الشارون	موقوفة

يستحوذ قطاع الخدمات والفروع الأخرى على نسبة 62.9% من المرأة العاملة كما في عام 2015 (بواقع 53.5% في الضفة الغربية، 89.7% في قطاع غزة)، ثم قطاع الزراعة بنسبة 13.1% (بواقع 27.3% في الضفة الغربية و3% في قطاع غزة) ثم قطاع الصناعة بنسبة 11% وخاصة في فروع الملابس والمواد الغذائية والخياطة والجلود ... الخ (بواقع 10.2% في الضفة الغربية، 1.9% في قطاع غزة)، بما يدل على غياب دور المرأة في عملية التنمية بالمعنى الاقتصادي وخاصة في قطاع غزة[70].

وبالنسبة لظروف العمل فإن أكثر من 25% من المرأة العاملة وهي الشريحة الأكثر فقرا، مضطرة للعمل بسبب استشهاد المعيل أو إعاقته أو أسره، وعدم توفر معيل آخر، كما تشكل العازبات نسبة غير قليلة من المرأة العاملة .

وبالنظر إلى توزيع النساء حسب الحالة الزواجية والعمر كما في عام 2015 يتضح لنا أنماط الزواج لكل إمرأة، حيث أن نسبة 8.2 من الاناث في الفئة العمرية (19-15)[71] وهي سن المراهقة متزوجات، حيث بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للنساء 19.4 سنة في الأراضي الفلسطينية، ويتساوى في كل من الضفة وقطاع غزة، علما بأن العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور 24 عام.

[70] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين – ديسمبر 2016 – ص42

[71] كتاب فلسطين الاحصائي 2016 – ديسمبر 2016 – ص92

وفي هذا الجانب ، فإننا في الجبهة الشعبية ، نؤكد على موقفنا المبدئي الرافض للزواج المبكر انطلاقاً من التزامنا بضرورة استكمال تعليم الفتيات في الكليات والجامعات وتوفير الفرص لهن وفق مبدأ المساواة الكاملة مع الشباب ، وبالتالي فإننا نرفض فكرة الزواج المبكر الذي يؤدي إلى حرمان الفتاة من إكمال تحصيلها العلمي، وكذلك اشتراكها في سوق العمل بالإضافة إلي احتمالية الحمل والإنجاب في سن مبكرة وهذا أيضاً له انعكاسات سلبية على صحة الأم والطفل وكذلك يؤدي إلى زيادة معدلات الخصوبة للمرأة.

جدول رقم 2:

التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب فئات العمر والحالة الزواجية والجنس، 2015

فئات العمر	الحالة الزواجية والجنس							
	لم يتزوج أبداً		متزوج		مطلق/منفصل		أرمل	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
19-15	**99.6**	**91.8**	**0.4**	**8.2**	–	–	–	–
24-20	**88.0**	**53.0**	**11.9**	**46.0**	**0.1**	**1.0**	–	–
29-25	**47.7**	**25.6**	**51.7**	**71.4**	**0.6**	**2.7**	–	**0.3**
34-30	**14.0**	**14.6**	**84.7**	**82.5**	**1.2**	**2.0**	**0.1**	**0.9**
39-35	**4.6**	**9.8**	**94.9**	**86.4**	**0.5**	**1.6**	–	**2.2**
44-40	**2.1**	**7.7**	**96.8**	**87.8**	**0.6**	**2.3**	**0.5**	**2.2**
49-45	**1.3**	**7.2**	**97.7**	**85.3**	**0.9**	**1.9**	**0.1**	**5.6**
54-50	**0.8**	**8.6**	**98.5**	**78.9**	**0.4**	**1.6**	**0.3**	**10.9**
59-55	**0.4**	**5.8**	**98.0**	**74.6**	**0.6**	**2.8**	**1.0**	**16.8**
64-60	**0.9**	**9.2**	**97.0**	**61.3**	–	**3.6**	**2.0**	**26.0**
+65	**0.2**	**7.0**	**89.8**	**38.7**	**0.6**	**2.2**	**9.4**	**52.1**
المجموع	**42.**	**34.2**	**56.3**	**58.6**	**0.5**	**1.6**	**0.5**	**5.6**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2016، ص92.

المرأة الفلسطينية وقانون العمل رقم "7" لسنة 2000:

قانون العمل رقم(7) تضمن العديد من المواد التي تنصف المرأة وتحسن من وضعها في العمل وجاء على ذلك في العديد من المواد هي:

- **المادة"2"** وتنص علي العمل حق لكل مواطن قادر عليه ، تعمل السلطة الوطنية علي توفيره علي أساس تكافؤ الفرص دون أي نوع من أنواع التمييز".
- **المادة "16"** ونصت علي :" يحظر التمييز في ظروف وشروط العمل بين العاملين في فلسطين ".

- **المادة "100"** وتنص " وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاها يحظر التمييز بين الرجل والمرأة".
- **المادة "101"** ونصت على "يحظر تشغيل النساء في :
  1. الأعمال الخطرة والشاقة التي يحددها الوزير.
  2. ساعات عمل إضافية أثناء الحمل والأشهر الستة التالية للولادة.
  3. ساعات الليل فيما عدا الأعمال التي يحددها مجلس الوزراء.
  4. **المادة "102"** :" علي المنشأة توفير وسائل خاصة بالعاملات".
  5. **المادة "103" بند "1"** :"للمرأة العاملة التي أمضت في العمل قبل كل ولادة مدة مائة وثمانين يوماً الحق في إجازة وضع لمدة عشرة أسابيع مدفوعة الأجر منها ستة أسابيع علي الأقل بعد الولادة ". وفي بند "2" لا يجوز فصل العاملة بسبب الإجازة المذكورة في الفقرة "1" أعلاه إلا إذا ثبت أنها اشتغلت بعمل آخر خلالها".
- **المادة "105"** ونصت علي :"وفقاً لمصلحة العمل يجوز للمرأة العاملة الحصول علي إجازة بدون أجر لرعاية طفلها أو لمرافقة زوجها".
- **المادة "106"**:" علي المنشأة أن تعلق في مكان العمل الأحكام الخاصة بتشغيل النساء.

المشاركة السياسية للمرأة:

في الانتخابات التشريعية عام 2006، حصلت النساء ككل على سبعة عشر مقعداً من خلال النظام الملزم للقوائم النسبية، بواقع ستة مقاعد لحركة حماس، وثمانية لحركة فتح، وواحد عن كل من قائمة الشهيد أبو علي مصطفى، وقائمة فلسطين المستقلة، وقائمة الطريق الثالث. ولم تحرز المرأة على صعيد الدوائر أي مقعد على الإطلاق. وبذلك تكون المرأة قد حصلت على نسبة أقل من 13% من عدد أعضاء المجلس التشريعي. وهي أفضل مما كانت عليه في المجلس السابق (انتخابات التشريعي في يناير 1996م) حيث فازت خمس عضوات من النساء فقط من مجموع 88 عضواً في المجلس أي بنسبة 5,6%. ولكنها تبقى دون المستوى المطلوب التي طالبت به المرأة، وبالتأكيد أقل من نسبة 20% التي أقرت صيغة ملزمة للقوائم، علماً بأن المرأة الفلسطينية حظيت بكوتا نسوية في المجلس الوطني تراوحت بين 2% في سنة 1964م إلى 7.5% في آخر دورة للمجلس عقدها في غزة في سنة 1996م.

المرأة الفلسطينية والقانون الأساسي[72]:

أصبح القانون الأساسي الفلسطيني سارياً بتاريخ (2002/7/7) ومنه تستمد الحقوق الأساسية العامة والفردية، وبموجبه تتحدد طبيعة النظام السياسي.

[72] الانترنت، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، دراسات متنوعة حول المرأة الفلسطينية، www.pnic.gov.ps

وفيما يتعلق بالمرأة وحقوقها في المساواة والمشاركة المنصفة فقد أتي علي ذلك بعدة نصوص، وهذا ما ورد في نص المادة "10" في القانون والتي تنص علي :

1. حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام.

2. تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء علي الانضمام إلي الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان " وكاستنتاج فالقانون ضمن عدم التمييز علي قاعدة أن حقوق المرأة هي حقوق إنسان في المحصلة.

أما المادة (6) فقد نصت علي :" مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين وتخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والمؤسسات والأشخاص".

فيما المادة (26) أكدت أن " للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم علي وجه الخصوص الحقوق الآتية:

1- تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون.
2- تشكيل النقابات والجمعيات والاتحاديات والروابط والأندية وفقاً للقانون:
3- التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام وفقاً للقانون.
4- تقلد المناصب والوظائف العامة علي قاعدة تكافؤ الفرص.

بالنسبة للقضايا القانونية الأخرى، التي تحمل في طياتها تمييزا واضحا ضد المرأة، أو سلبيات واضحة في نصوصها، فهي كثيرة ومتعددة، أهمها ذلك القانون المتعلق بالأحوال الشخصية، "فما زال نظام "الملة" العثماني مطبقا، حيث تدير كل مجموعة دينية شؤونها عبر دستور (قوانين) يسترشد بالمعتقدات الدينية الخاصة بكل مجموعة، فللمسلمين محاكم شرعية تسترشد بالشريعة، وللمسيحيين ثلاث محاكم كنسية، وأما في مجال الأحوال الشخصية، فللعرف دور رئيسي في تحديد تصرف الأفراد ضمن المجموعة، وغالبا ما يعطل العرف القانون، وعلى سبيل المثال يسمح الشرع للنساء أن يرثن نصف نصيب الرجل، ولكن العرف السائد يفرض في كثير من الحالات على معظم النساء الفلسطينيات، سواء المسيحيات أو المسلمات التخلي عن حقوقهن لأشقائهن"[73].

وعند النظر في القوانين الجنائية ،"المتعلقة بجرائم الرغبة الجنسية، هناك اعتبار للظروف المخففة للزوج الذي يقتل زوجته إذا فاجأها وهي ترتكب الزنا في بيته، في حين أن هذه الاعتبارات المخففة لا تتوفر للمرأة، إذ من الممكن ان يحكم عليها بالموت لارتكابها الجريمة نفسها"[74].

بالطبع هناك الكثير من مظاهر التمييز والحرمان للمرأة المنصوص عليها في القوانين مثل "بيت الطاعة"، أو لم يصدر بشأنها أية قوانين حتى اللحظة ، كما "لا توجد قوانين رعاية اجتماعية تحمي المرأة من الفقر، أو

[73] مها أبو دية ، المحامي رجا شحادة–نحو المساواة والمرأة الفلسطينية–مصدر سبق ذكره–ص17.

[74] المصدر السابق –ص16.

تصون حقوقها الاقتصادية والاجتماعية الأساسية بصورة مستقلة عن أقاربها الذكور"[75]، كما ينص على ذلك قانون التأمين والمعاشات . والإشكالية أن المرأة لا يحق لها أن تبحث عن عمل حسب رغبتها أو وفق حقها في ممارسة اختيارها الحر في هذا الجانب، بدون قيود أو تعقيدات الرجل، وفي حال وجدت عملا لها –في مؤسسات القطاع الخاص والزراعة خصوصا– فإنها لا تعامل مع نظيراتها أو زملائها من العمال على قاعدة المساواة من حيث الراتب أو الحقوق ... الخ.

وفي هذا السياق، فإن من المعروف، ورغم دخولنا إلى القرن الحادي والعشرين، فما زالت قوانيننا وأنظمتنا ومحاكمنا المدنية، تتعامل مع شهادة المرأة وفق نصوص الشريعة على أساس أنها تعادل نصف قيمة شهادة الرجل، وهو تمييز واضح ضد المرأة، لم يعد مقبولا، بأي معنى وتحت أي تبرير في هذا العصر، ولكن يبدو أن قضية تحرر المرأة في بلادنا لا تعكس روح وثقافة العصر، فهي قضية مرتبطة بعمق بالمظاهر السالبة للذهنية أو الوعي المتخلف في سياق العلاقات الاقتصادية الاجتماعية بأنماطها المتباينة في إطار التخلف المجتمعي العام الذي لا يرى مكانا للمرأة سوى البيت والضغط عليها بشتى الوسائل، كالزواج الإكراهي الذي يتم في معظمه للصغار من البنات بصورة خاصة، ممن لا يملكن حرية الرأي أو القرار.

أما بالنسبة لمشاركة المرأة في الدورات المنعقدة في مراكز التدريب المهني، نلاحظ ارتفاع حجم هذه المشاركة في دورات الخياطة بنسبة 92% من مجموع الذكور والإناث البالغ 320 طالبا وطالبة، وبنسبة 90% في دورات السكرتاريا والحاسوب من المجموع البالغ 253 طالبا وطالبة، وحوالي 90% لمهنة تصفيف الشعر من أصل 103 طالبا وطالبة، تهبط هذه المشاركة إلى 30% في مهنة الرسم المعماري، ولا توجد أي مشاركة في كافة المهن الأخرى في دورات مراكز التدريب، مثل البلاط والحدادة والنجارة والميكانيك والأدوات الصحية والتمديدات الكهربية والراديو والتلفزيون وصيانة الأجهزة المكتبية والمدراء المهنيين ... الخ، أما بالنسبة لمشاركة المرأة في النشاط التعليمي، فإن نسبة الإناث العاملات في المدارس تبلغ 47.3%، والعاملات في الجامعات 23.2% وفي كليات المجتمع 22.3% وفي رياض الأطفال 99.9%[76] .

ثانيا: الواقع الاقتصادي للمرأة الفلسطينية :

مؤشرات حول عمالة المرأة : تشير نتائج مسح القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى أن نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة قد بلغت 19.1% عام 2015 (ما يعادل 248 ألف أنثى عاملة)، حيث بلغت القوى العاملة الفلسطينية منتصف عام 2015 (1,229 مليون عامل وعاملة)[77].

توزيع المرأة حسب النشاط الاقتصادي:

[75] المصدر السابق –ص16.

[76] المرأة والعمل والتعليم في فلسطين –وزارة العمل– الإدارة العامة للتخطيط–تشرين أول 1997 .

[77] مسح القوى العاملة الفلسطينية السنوي 2015 – الصادر في ابريل 2016 – (ص 19 / 23)

جدول رقم 3:

التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس والنشاط الاقتصادي ومكان العمل، 2015

الجنس والنشاط الاقتصادي	مكان العمل			
	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات	المجموع
ذكور				
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	8.3	6.4	8.6	**7.8**
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	17.2	6.5	13.0	**13.4**
البناء والتشييد	14.4	5.1	64.1	**18.6**
التجارة والمطاعم والفنادق	25.5	22.7	9.9	**22.5**
النقل والتخزين والاتصالات	7.1	8.6	1.9	**6.8**
الخدمات والفروع الأخرى	27.5	50.7	2.5	**30.9**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**
إناث				
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	14.6	8.0	45.0	**13.1**
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	13.9	2.5	10.3	**11.0**
البناء والتشييد	0.6	0.2	15.4	**0.6**
التجارة والمطاعم والفنادق	13.0	6.2	7.7	**11.3**
النقل والتخزين والاتصالات	1.2	0.9	0.0	**1.1**
الخدمات والفروع الأخرى	56.7	82.2	21.6	**62.9**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**
كلا الجنسين				
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	9.6	6.6	8.9	**8.7**
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	16.5	5.9	13.0	**13.0**
البناء والتشييد	11.5	4.4	63.6	**15.5**
التجارة والمطاعم والفنادق	22.9	20.2	9.9	**20.6**
النقل والتخزين والاتصالات	5.8	7.4	1.9	**5.8**
الخدمات والفروع الأخرى	33.7	55.5	2.7	**36.4**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي – مسح القوى العاملة 2015 ، ص85.

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات يستحوذ على الجزء الأعظم من عمل المرأة حيث بلغ 62.9% في العام 2015 أي أن أكثر من نصف النساء في الأراضي الفلسطينية يتركز عملهن في مجال

الخدمات مثل (معلمة، سكرتيرة، مراسلة، نادلة، عاملة نظافة، آذنة، كوافيرة،...) إلخ. أما في قطاع الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك، فقد بلغت نسبة العاملات 13.1%، ثم يليه قطاعي التعدين والصناعة بنسبة 11% ثم التجارة والمطاعم بنسبة 11.3% وأخيراً قطاع البناء والتشييد، والنقل والتخزين بنسبة 0.6%.

وفي إطار قطاع الخدمات نجد أن قطاع التعليم يستحوذ على الجزء الأكبر منه ثم يليه الصحة والشؤون الاجتماعية وفي إطار قطاع الصناعة فالجزء الأكبر يرتكز منه على عمل الخياطة ومن ثم على صناعة المواد الغذائية.

البطالة (حسب معايير ومقاييس منظمة العمل الدولية)

أشارت النتائج بأن معدل البطالة بلغ 25.9% خلال عام 2015 من مجموع المشاركين في القوى العاملة في فلسطين، بواقع 22.5% بين الذكور مقابل 39.2% بين الإناث. كذلك فقد تركزت أعلى معدل للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15–24 سنة لكلا الجنسين حيث بلغت النسبة 40.7%، بواقع 36.4% للذكور و60.8% للإناث.

أما على صعيد معدل البطالة حسب المنطقة، فقد أشارت النتائج بأن معدل البطالة في الضفة الغربية بلغ 17.3%، بواقع 15.0% بين الذكور مقابل 26.7% بين الإناث. وقد تركزت معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15–24 لكلا الجنسين حيث بلغت 28.7%، بواقع 24.9% بين الذكور مقابل 48.1% بين الإناث في نفس الفئة العمرية.

وفي قطاع غزة بلغ معدل البطالة 41.0%، بواقع 35.9% بين الذكور مقابل 59.6% بين الإناث. كما بلغ أعلى معدل بطالة بين الشباب للفئة العمرية 15–24 سنة لكلا الجنسين حيث بلغت 61.0%، بواقع 56.7% بين الذكور مقابل 78.4% بين الإناث في نفس الفئة العمرية.

معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر حسب المحافظة والجنس، 2015

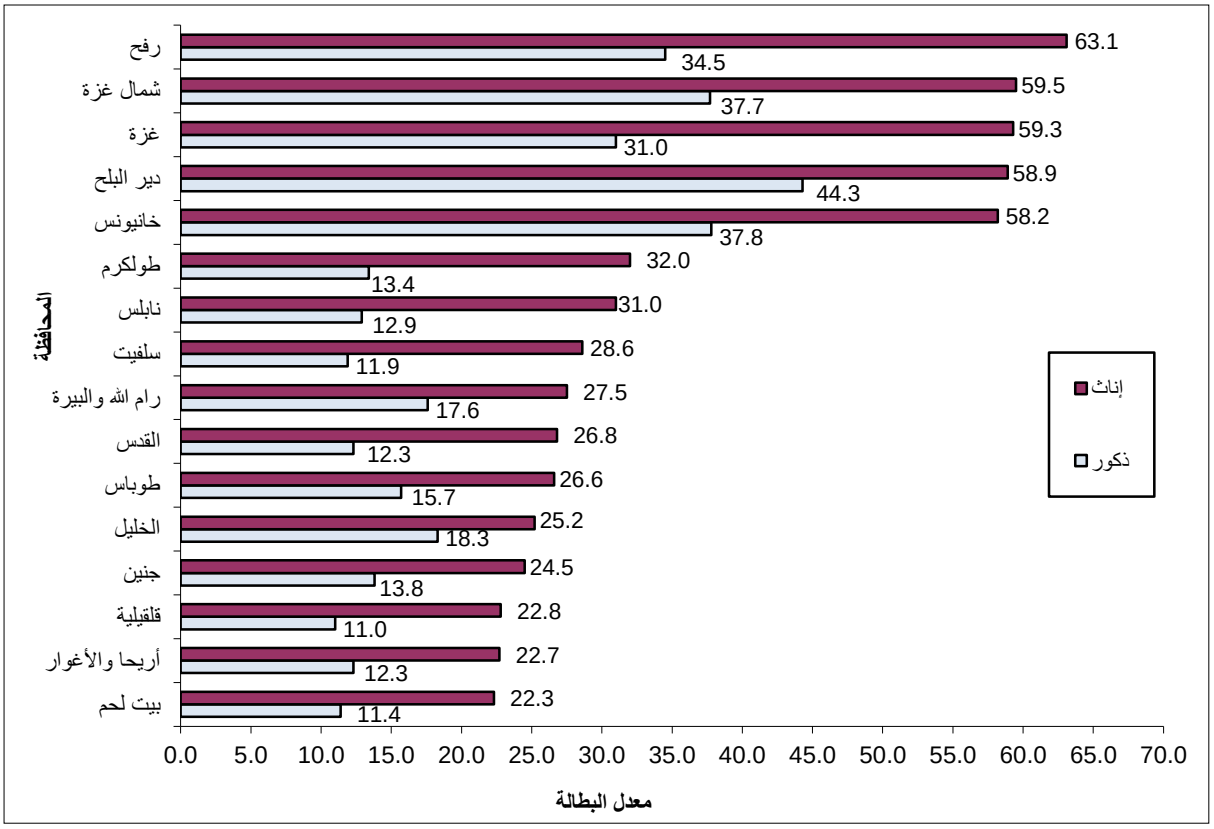

جدول رقم 4:

معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، 2013-2015

الجنس وعدد السنوات الدراسية	2013	2014	2015
كلا الجنسين			
0	**13.0**	**15.3**	**14.7**
6-1	**19.8**	**25.8**	**25.0**
9-7	**21.7**	**24.6**	**23.5**
12-10	**21.0**	**24.1**	**23.4**
+13	**27.9**	**31.6**	**29.9**
المجموع	**23.4**	**26.9**	**25.9**
ذكور			
0	25.3	28.1	21.0
6-1	22.6	29.2	27.1
9-7	23.0	25.9	24.1
12-10	21.5	24.6	23.2

13+	16.4	19.1	18.6
المجموع	**20.6**	**23.9**	**22.5**
إناث			
0	2.8	3.6	6.5
6-1	2.8	6.5	9.7
9-7	6.4	11.1	17.0
12-10	14.7	18.6	25.1
13+	47.0	50.6	48.0
المجموع	**35.0**	**38.4**	**39.2**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي – فلسطين في أرقام 2015 – سنة الإصدار آذار/مارس 2016 – ص18

ومن الملاحظ هنا أن نسبة مشاركة المشتغلات الإناث في الضفة الغربية تفوق مثيلاتها في قطاع غزة، بالرغم من أنها منخفضة جداً إذا ما قورنت مع نسبة المشتغلين الذكور ولكنها بالنسبة لقطاع غزة فهي مرتفعة نسبياً.

جدول رقم 5:

التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية ومكان العمل، 2015

الجنس وعدد السنوات الدراسية	مكان العمل			
	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات	**المجموع**
ذكور				
0	0.6	0.5	0.3	**0.5**
6-1	9.4	10.4	10.6	**9.9**
7-9	21.0	19.2	27.8	**21.4**
10-12	39.3	31.9	49.5	**38.6**
13+	29.7	38.0	11.8	**29.6**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**
إناث				
0	2.3	2.0	1.2	**2.3**
6-1	10.1	2.5	22.8	**8.3**
7-9	11.2	5.2	38.7	**9.9**
10-12	23.4	12.9	22.4	**20.7**
13+	53.0	77.4	14.9	**58.8**

المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**
كلا الجنسين				
0	1.0	0.7	0.3	**0.8**
6-1	9.6	9.3	10.7	**9.6**
7-9	19.0	17.2	27.9	**19.5**
10-12	36.0	29.1	49.2	**35.5**
+13	34.4	43.7	11.9	**34.6**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي – مسح القوى العاملة 2015 ، ص88

جدول رقم 6:

التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس والمهنة ومكان العمل، 2015

الجنس والمهنة	**مكان العمل**			
	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات	**المجموع**
ذكور				
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	4.3	2.3	1.5	**3.3**
الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	20.1	33.7	1.3	**21.5**
عمال الخدمات والباعة في الأسواق	20.7	25.7	5.5	**20.1**
العمال المهرة في الزراعة والصيد	5.3	2.6	1.0	**3.9**
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	19.6	10.8	46.2	**20.7**
مشغلو الآلات ومجمعوها	12.9	8.5	6.7	**10.7**
المهن الأولية	17.1	16.4	37.8	**19.8**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**
إناث				
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	2.8	3.6	0.0	**3.0**
الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	47.0	71.1	13.5	**52.9**
عمال الخدمات والباعة في الأسواق	18.1	11.3	7.7	**16.3**
العمال المهرة في الزراعة والصيد	12.5	4.4	5.6	**10.4**
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	8.5	5.6	1.9	**7.7**
مشغلو الآلات ومجمعوها	5.4	0.0	3.0	**4.0**

المهن الأولية	5.7	4.0	68.3	**5.7**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**
كلا الجنسين				
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	3.9	2.5	1.4	**3.2**
الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	25.8	39.2	1.4	**26.8**
عمال الخدمات والباعة في الأسواق	20.2	23.5	5.5	**19.4**
العمال المهرة في الزراعة والصيد	6.9	2.8	1.0	**5.0**
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	17.3	10.1	45.7	**18.5**
مشغلو الآلات ومجمعوها	11.3	7.2	6.7	**9.6**
المهن الأولية	14.6	14.7	38.3	**17.5**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي – مسح القوى العاملة 2015 ، ص92

ويتضح مما سبق أن الفنيات والمتخصصات والكاتبات شكلن أعلى نسبة للمشتغلات الإناث، فيما لم تتجاوز نسبة الإناث المشتغلات في المراتب العليا للسلم المهني 2.2% ، أما العاملات في الزراعة فيأتين في المرتبة الثانية من مجموع العاملات .

ثالثا: الواقع التعليمي للمرأة:

التعليم الأساسي والثانوي : بلغ عدد الطلبة في جميع المدارس الفلسطينية في مطلع العام الدراسي 2016/2015 ما مجموعه 1,192,808 طالباً و طالبة[78]، يتوزعون بنسبة 58.1% في الضفة الغربية و41.9% في قطاع غزة، وتشكل الإناث نسبة 50.4% من جميع الطلبة. فيما بلغ عدد طلبة رياض الأطفال 77883 طفل في الضفة الغربية ، و 57234 طفل في قطاع غزة، تشكل الإناث نسبة 48.2% منهم، ويتوزعون بنسبة 66.5% من الضفة الغربية ونسبة 33.5% من قطاع غزة، علماً بأن عدد رياض الأطفال 1,147 روضة في الضفة ، و 518 روضة في قطاع غزة [79].

جدول رقم 7 :

عدد المدارس ورياض الأطفال حسب المنطقة ، للعام الدراسي والمرحلة 2016/2015

[78] الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب فلسطين الاحصائي 2016 – ديسمبر 2016 – ص105.

[79] المصدر السابق – ص104

المنطقة والعام الدراسي	رياض أطفال	المرحلة		
		مجموع	أساسية	ثانوية
فلسطين				
2016/2015	1,665	2,914	1,1954	960
الضفة الغربية				
2016/2015	1,147	2,194	1,385	809
قطاع غزة				
2016/2015	518	720	569	151

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب فلسطين الاحصائي 2016 – اصدار ديسمبر 2016 – ص105/104

2. **التعليم الجامعي:** بلغ عدد الطلبة المسجلين للعام 2016/2015 في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية (الجامعات) 204,745 طالب وطالبة، تشكل الطالبات نسبة 61% منهم بمقدار 124,936 طالبة، فيما يشكل الطلاب نسبة 39% منهم بمقدار79,809، أما بالنسبة لكليات المجتمع ، فيبلغ عدد الطلبة والطالبات 11,283 طاب وطالبة، موزعين إلى إناث 5,907 طالبة بنسبة 52.3% و 5,376 طلب بنسبة 42.7%[80].

بلغت نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 3.3% عام 2015 تتوزع بنسبة 1.5% للذكور و5.1% للإناث. ونسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس فأعلى 13% تتوزع بنسبة 12.7% للذكور ونسبة 13.3% للإناث.

أما نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة فتبلغ 5.9% عام 2015 تتوزع بنسبة 5.9% ذكور و 5.8% للإناث.

فيما يلي جدول توضيحي للحالة التعليمية في الضفة وقطاع غزة لعام 2015:

جدول رقم 8 :

التوزيع النسبي للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية، المنطقة والجنس ، 2015

الحالة التعليمية	فلسطين			المنطقة					
				الضفة الغربية			قطاع غزة		
	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث
أمي	3.3	1.5	5.1	3.5	1.5	5.6	3.0	1.5	4.4
ملم	5.9	5.9	5.8	6.4	5.9	6.9	5.0	6.0	4.0
ابتدائي	13.5	15.1	11.9	14.6	16.1	13.1	11.6	13.3	9.9
إعدادي	37.9	40.0	35.7	39.2	42.2	36.1	35.4	36.1	34.7

[80] المصدر السابق – ص109

ثانوي	21.2	19.4	23.1	20.0	18.7	21.2	23.4	20.6	26.3
دبلوم متوسط	5.2	5.4	5.1	4.5	4.5	4.5	6.5	6.8	6.2
بكالوريوس فأعلى	13.0	12.7	13.3	11.8	11.1	12.6	15.1	15.7	14.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب فلسطين الاحصائي 2016 – اصدار ديسمبر 2016 – ص111

نشير إلى أن نسبة الأمية في الضفة والقطاع تعتبر الأقل في العالم حيث بلغت نسبة الأمية في الوطن العربي عام 2014 حوالي 19% وبلغ عدد الاميين نحو 96 مليون نسمة 59% منهم اناث[81].

إن استعراض أوضاع النساء العاملات في النشاط التعليمي بمختلف مجالاته ومؤسساته يبين أن أعداد المعلمين أعلى من أعداد المعلمات في مختلف المؤسسات، باستثناء رياض الأطفال، رغم أن التعليم من المهن التي تقبل عليها المرأة، كما يلاحظ أن عدد المعلمين الحاصلين على شهادات جامعية أعلى بكثير من المعلمات، وتتراجع نسبة الإناث بصورة أكبر مع ارتفاع درجة المؤهل العلمي مثل الماجستير والدكتوراه (أقل من7%)، كما نلاحظ أن العدد الأكبر من النساء العاملات في المؤسسات التربوية متخصصات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، صحيح أن هذا المجال هو الأقرب إلى وضع المرأة ودورها –في حدود واقعها الراهن حتى الآن– في مجتمعنا، إلا أن هناك أسبابا ومعوقات تحول دون تخصص المرأة في المجالات العملية والعلمية الأخرى، وترتبط بالأسرة، أو النظرة لدور المرأة، لكنها في التحليل الأخير مرتبطة بحالة تطور المجتمع وتخلفه الراهن كمعوق رئيسي يحول دون حرية المرأة في اختيار مسارها العلمي والعملي في آن معا.

رابعاً : الواقع الصحي للمرأة الفلسطينية

من الضروري التركيز علي الحقوق التالية للمرأة الفلسطينية في الضفة والقطاع.

1. الحق، أسوة بالرجل في حصول المرأة علي أعلي مستوي ممكن من الرعاية الصحية بغض النظر علي وضعها الطبقي أو العائلي أو عمرها أو مستوي تعليمها أو أي اعتبار يتعلق بالمعتقد أو اللون.
2. الحق في أن تشمل العناية وضعها الصحي والجسمي والاجتماعي (أي الرعاية الشاملة)
3. الحق في أن تكون العناية مؤمنة ومتوفرة لجميع النساء.
4. الحق في الحصول على كل المعلومات الطبية والعلمية التي تساعدها على اتخاذ القرار.
5. الحق أن تعامل باحترام أثناء تلقي الرعاية الصحية.
6. الحق في التشاور في كل مراحل العلاج، في السرية والكتمان واحترام الخصوصية عند تلقي العلاج.

خامساً : المرأة الفلسطينية والإعلام

في هذا المجال ، برز دور المرأة الفلسطينية ، كوجه إعلامي متميز، ارتبط بتطور الأحداث السياسية والمجتمعية في إطار الصراع مع العدو الصهيوني ، إلى جانب ارتباطه بالتطور المهني المتخصص عبر عمل المرأة في عدد كبير من الفضائيات ووسائل الإعلام المتنوعة ، وفي هذا السياق، نشير إلى بروز العديد من

[81] المصدر: الانترنت – موقع ويكيبيديا .

الإعلاميات الفلسطينيات في مجال المراسلة والتصوير والفضائيات والصحافة والإذاعة ، بالإضافة إلى ظهور عدد الصحف والمجلات نسائية منها "صوت النساء" ومجلة ينابيع الصادرة عن جمعية المرأة العاملة، والمواقع الالكترونية ، حيث نلاحظ تزايد انتشار الكتابة النسائية ، علاوة على التقارير الصحفية .

– وبصدور صحيف الأيام والحياة والقدس في الضفة ، وصحف فلسطين والاستقلال ، بالإضافة إلى الصحافة الالكترونية، ازدادت الفرص للأقلام النسائية والإعلاميات الفلسطينيات للكتابة وفتح المجال للمراسلات، والمصورات الصحافيات للعمل في صحف يومية تصدر محلياً.

– كما كان لإنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية (صوت فلسطين وتلفزيون فلسطين) وترخيص عدد كبير من محطات التلفزة والإذاعة المحلية الخاصة دوراً كبيراً في بروز عدد من الإعلاميات الفلسطينيات كمذيعات ومراسلات ومصورات وإداريات في مواقع صنع القرار..

– ومع انتشار المحطات الفضائية العربية، واهتمامها في الشأن الفلسطيني أتيحت الفرصة لعدد من الإعلاميات الفلسطينيات في العمل مع هذه الفضائيات العربية كمراسلات من فلسطين، برزن بشكل جلي وواضح خلال انتفاضة الأقصى والعدوان الصهيوني على قطاع غزة ديسمبر 2008 ويناير 2009، وتموز 2014 إلى جانب دورهن في تغطية حملات التضامن العالمي لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة، ولجان مقاومة التطبيع ومقاطعة البضائع الإسرائيلية ، ولجان حق العودة، والعديد من النوادي والجمعيات النسوية والثقافية في الضفة وقطاع غزة والشتات.

نحو جهد وطني فاعل في مواجهة مشاريع التصفية

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5460 – 2017 / 3 / 14

بالنظر إلى طبيعة المرحلة الراهنة والمخاطر التي تتعرض لها قضيتنا الوطنية التي يبدو أنها تنتقل من الأزمة إلى المأزق وصولاً إلى محاولات التصفية من قبل التحالف الامبريالي / الصهيوني وحلفاؤه على الصعيد الدولي والإقليمي والعربي، وذلك عبر ترسيخ الانقسام بكل أبعاده السياسية والمجتمعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل تفاقم الصراع بين حركتي فتح وحماس، بما أدى إلى مراكمة المزيد من عوامل اليأس والإحباط في صفوف شعبنا حيث بات التوصل إلى مصالحة وطنية أمراً معقداً أو قريباً من الاستحالة، ما يعني اسدال الستار على حق شعبنا في الحرية وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة ومن ثم انتشار وتداول الحديث عن ما يسمى بدُويلة غزة والدعم الأمريكي الإسرائيلي لهذه الفكرة، إلى جانب تكريس الهيمنة الصهيونية على الضفة الغربية المحتلة وضم ومصادرة مزيد من الأراضي وإقامة المستوطنات الصهيونية عليها، ومن ثم بعد ذلك يمكن الحديث عن حكم ذاتي أو دويلة ناقصة السيادة بإشراف صهيوني من الناحية الأمنية عليها أو بالتقاسم الوظيفي مع الأردن .

بناءً على ما تقدم فإنني أدعو إلى لقاء عاجل، يضم كافة الأخوة والرفاق من القوى والفصائل الوطنية والإسلامية والشخصيات والفعاليات الوطنية والمجتمعية، آملاً أن يكون هذا اللقاء الحواري ، خطوة جادة ومسئولة، يتحدد من خلالها سُبل وإمكانات مجابهة هذا المخطط الهادف إلى تصفية قضيتنا الوطنية وتفكيك أواصر شعبنا ومجتمعنا الفلسطيني، وتقديم المقترحات أو الخطوات التي تعزز فكرة وآليات المجابهة المطلوبة ، مع العلم أن المنطلقات أو العناوين الرئيسية المقترحة منا هي:

أولاً: إن اللحظة الراهنة تشكل خطراً شديداً غير مسبوق على راهن ومستقبل قضيتنا الوطنية ، الامر الذي يستدعي ضرورة انطلاقنا من رؤية وطنية توحيدية وديمقراطية لمجابهة الخطر المحدق، تمكننا من مجابهة المخطط المرسوم في ظل سياسات نتنياهو والرئيس الأمريكي الجديد من جهة وفي ظل تفاقم وتزايد دور اليمين العنصري الصهيوني (الديني والعلماني) ضد اهداف شعبنا الوطنية في الحرية والاستقلال والعودة، على ان تنطلق تلك الرؤية الوطنية التوحيدية من نصوص الوثائق التي تم اتفاق الفصائل الوطنية والإسلامية عليها وصولاً إلى صياغة برنامج سياسي وطني وديمقراطي جامع مستوحى من الأسس والمبادئ الرئيسية لاتفاقات المصالحة، التي حازت على إجماع كافة القوى السياسية الفلسطينية، والتي نلخصها –بصورة مكثفة– فيما يلي:

(1) اتفاق القاهرة 2005/3/17 الذي نص على التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية دون أي تفريط، إلى جانب الاتفاق على استكمال الاصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية، والاتفاق على تفعيل وتطوير م.ت.ف.

(2) وثيقة الأسرى / وثيقة الوفاق الوطني التي نصت على صيانة وحماية الوحدة الوطنية ووحدة شعبنا في الوطن والمنافي، كما نصت على ضرورة انجاز كل ما تم الاتفاق عليه في القاهرة مارس 2005، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في المقاومة بمختلف الوسائل، إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال، وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس "برنامج الاجماع الوطني الفلسطيني والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا تمثلها منظمة التحرير والسلطة الوطنية رئيسا وحكومة، والفصائل الوطنية والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني، وتشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس يضمن مشاركة كافة الكتل البرلمانية، والعمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة بإسم "جبهة المقاومة الفلسطينية"، لقيادة وخوض المقاومة ضد الاحتلال، و التمسك بالنهج الديمقراطي وبإجراء انتخابات عامة ودورية حرة ونزيهة وديمقراطية طبقاً للقانون، للرئيس والتشريعي وللمجالس المحلية والبلدية، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة ، و نبذ كل مظاهر الفرقة والانقسام وما يقود إلى الفتنة وإدانة استخدام السلاح مهما كانت المبررات لفض النزاعات الداخلية وتحريم استخدام السلاح بين أبناء الشعب الواحد"، والتأكيد على حرمة الدم الفلسطيني والإلتزام بالحوار أسلوباً وحيداً لحل الخلافات والتعبير عن الرأي بكافة الوسائل بما في ذلك معارضة السلطة وقراراتها.

(3) اتفاق المصالحة بالقاهرة (مايو 2011) ، حيث تم اتفاق الجميع على التوجه الحقيقي نحو الوفاق والمصالحة، والتغلب على المعوقات التي تحول دون إعادة وحدة الوطن والشعب، وكذلك الاتفاق على تفعيل وتطوير م.ت.ف، وعقد الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، إلى جانب الاتفاق على قضايا الأمن ومعايير وأسس إعادة بناء الأجهزة الأمنية ومهامها ، وتوحيد مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة والقطاع .. إلخ وفق آليات تفصيلية محددة وردت في الاتفاق المذكور.

(4) وثيقة القاهرة 2011/12/20 بين حركتي فتح وحماس التي لم تخرج في نصوصها عما ورد في اتفاق القاهرة ايار/مايو 2011.

(5) اتفاق المصالحة "الشاطئ" 2014/4/23 الذي أسفر عن الاتفاق على انهاء الانقسام وتشكيل حكومة وحدة وطنية .. إلخ.

ثانياً: أدعو إلى طرح فكرة المطالبة بالإعداد الفوري لانتخاب (أو الاتفاق على تشكيل) مجلس وطني جديد بمشاركة كافة القوى يعزز وحدة منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد لشعبنا، والإعداد للانتخابات التشريعية ، وانتخابات الرئاسة بإشراف دولي وعربي ومحلي لإنهاء الانقسام من ناحية، ومن ثم تشكيل حكومة السلطة في إطار نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي فلسطيني تعددي يضمن تكريس وحدة شعبنا وتعدديته في الوطن والشتات.

ثالثاً: تلتزم القيادة المنتخبة الجديدة بإعداد برنامج الصمود والمقاومة بكل اشكالها الكفاحية والشعبية لمواصلة النضال الوطني ، التحرري والديمقراطي، وفق نصوص وثيقة الوفاق الوطني واتفاقات المصالحة خاصة اتفاق القاهرة مايو 2011.

الأخوة والرفاق الاعزاء .. لاشك أننا نتفق في الجوهر، على أن استمرار الانقسام أدى إلى فقدان الأغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الفلسطيني بوصلتهم وقدرتهم على فرض رؤيتهم ومسارهم الوطني من أجل الحرية والاستقلال والعودة، في ظل تفاقم حالة القلق والإحباط من ناحية وفي ظل الممارسات العدوانية العنصرية الصهيونية وحليفها الأمريكي من ناحية ثانية، إلى جانب المتغيرات والمواقف العربية والإقليمية الداعية إلى الاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني.

وفي مثل هذه الحالة من انسداد الأفق، في ظل تغول مخططات التحالف الامبريالي الصهيوني وحلفاؤه ، يبدو أن عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية.

إن هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية، وبمجمل الأهداف التي ضحى مئات الالاف من ابناء شعبنا من اجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى العربية والفلسطينية التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها أو مصالحها الخاصة وتبعيتها وخضوعها لشروط التحالف الامبريالي هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية والقومية، ما يؤكد على ان مسلسل التنازلات والمخططات بات اليوم بمثابة بئرٍ بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق شروط العدو الصهيوني، بينما دولته تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق والتفكك والانقسام الفلسطيني الراهن... دون الغاء وتجاوز الحديث أو التخطيط لإقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة تتوسع في سيناء.

لذلك لا بد من المجابهة لإنهاء وتجاوز الانقسام لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والأهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة وفق برنامج الحد الأدنى الذي يجب ان يتضمن جوهر المبادئ والأسس التي تم الاتفاق عليها، ومن ثم البدء الفوري في بناء النظام السياسي الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، فلا سبيل أمامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية لإنهاء الانقسام والاتفاق على البرنامج السياسي الوطني الجامع، الكفيل بإنهاء حالة اليأس الراهنة، وتجدد روح الأمل والتفاؤل والثقة في أوساط شعبنا بالقوى والفصائل الوطنية بمختلف اطيافها، بما يوفر إزاحة عوامل الإحباط واليأس ، ويعزز مسيرة النضال الوطني من أجل إقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ، فإما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على إنهاء وتجاوز الانقسام ومخططات التصفية الراهنة أو أن نتحول جميعا إلى مضطهدين في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً

إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف !!".

غازي الصوراني
2017/3/16

مشاريع التوطين منذ النكبة إلى اليوم

(ورقة مقدمة إلى ندوة جامعة الإسراء – غزة – 2017/3/16)

بالنظر إلى طبيعة المرحلة الراهنة والمخاطر التي تتعرض لها قضيتنا الوطنية التي يبدو أنها تنتقل من الأزمة إلى المأزق وصولاً إلى محاولات التصفية من قبل التحالف الامبريالي / الصهيوني وحلفاؤه على الصعيد الدولي والإقليمي والعربي، وذلك عبر ترسيخ الانقسام بكل أبعاده السياسية والمجتمعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل تفاقم الصراع بين حركتي فتح وحماس، مما أدى إلى مراكمة المزيد من عوامل اليأس والإحباط في صفوف شعبنا حيث بات التوصل إلى مصالحة وطنية أمراً معقداً أو قريباً من الاستحالة، ما يعني إسدال الستار على حق شعبنا في الحرية وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة ومن ثم انتشار وتداول الحديث عما يسمى بدُويلة غزة والدعم الأمريكي الإسرائيلي لهذه الفكرة، إلى جانب تكريس الهيمنة الصهيونية على الضفة الغربية المحتلة وضم ومصادرة مزيد من الأراضي وإقامة المستوطنات الصهيونية عليها، ومن ثم بعد ذلك يمكن الحديث عن حكم ذاتي أو دويلة ناقصة السيادة بإشراف صهيوني من الناحية الأمنية عليها أو بالتقاسم الوظيفي مع الأردن .

بلغ إجمالي تعداد الشعب الفلسطيني نهاية عام 2016 حوالي 12.7 مليون نسمة، منهم 5.9 مليون لاجئ تعرضوا –ومازالوا– لأبشع أنواع المعاناة والتشرد وأبشع ممارسات الإرهاب والتجويع والقتل خاصة في مخيم اليرموك حيث اضطر أكثر من 90% من سكانه (160 ألف لاجئ) مغادرة بيوتهم وهاموا على وجوههم ليعيشوا اليوم نكبة أشد قسوة ومرارة من نكبة 1948، فرضت على إخوانهم في جميع المخيمات في الوطن والشتات عموماً (حوالي 5.5 مليون لاجئ) وفي مخيمات سوريا ولبنان خصوصاً (حوالي 1.1 مليون لاجئ.. لا أدري كم بقي منهم اليوم) حالة من الإحباط والقلق ليس على مسيرتهم النضالية وتضحياتهم من أجل حق العودة فحسب، بل أيضاً تراكمت في عقولهم ووجدانهم عوامل القلق على مصيرهم الوجودي الذي بات مهدداً في هذه المرحلة بتنفيذ مخططات التهجير والتوطين في بلدان أوروبا وأمريكا الجنوبية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وفي البلدان العربية كما هو الحال في الأردن، في ظل تواطؤ عربي رسمي يسعى إلى الخلاص منهم وفق المخططات الأمريكية الصهيونية .

ففي المشهد العربي الرسمي المنحط الراهن ، نلاحظ طغيان حاله من الانكفاء تحت مظلة الشعارات، المحلية / القطرية، ذات الطابع المطلبي المعيشي، والديمقراطي، كشعارات رئيسة، في مقابل خفوت أو غياب الشعارات السياسية الوطنية والقومية المناهضة للامبريالية والصهيونية، إلى جانب تراجع الشعارات المؤيدة للقضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني بصورة غير مسبوقة، الأمر الذي يدفعني إلى القول بأن حالة الاستسلام والخضوع العربي الرسمي، أسهمت في تراجع القضية الفلسطينية في الذهنية الشعبية العربية ، والسبب

في ذلك لا يعود أبداً إلى رغبة الجماهير الشعبية العفوية الثائرة ، بقدر ما يعود إلى طبيعة سياسات الأنظمة الحاكمة، وطبيعتها الطبقية الكومبرادورية البيروقراطية الطفيلية ، واستبدادها وقهرها لجماهير العمال والفلاحين الفقراء ، إلى جانب خضوعها وتكيفها مع السياسات الامبريالية والصهيونية، وتكيفها مع شروط الصندوق والبنك الدوليين التي أدت إلى المزيد من إفقار وإملاق ومعاناة الجماهير الشعبية الفقيرة بصورة غير مسبوقة ، إلى جانب تراجع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومعظم فصائل وحركات المقاومة الفلسطينية عن ثوابتها وأهدافها ورؤاها الوطنية الثورية، لحساب القبول باتفاق أوسلو وبقرارات ما يسمى بالشرعية الدولية، خاصة قراري 242 و 338 أو الاستعداد لمهادنة دولة العدو وصولاً إلى التراجع عن التمسك بحق العودة واستمرار الانقسام والصراع بين حركتي فتح وحماس على المصالح الفئوية وعلى اقتسام السلطة، وكل هذه العوامل أسهمت بالتأكيد في تراجع وهج القضية الفلسطينية ووهج النضال القومي في أذهان الجماهير العربية.

لقد اتضح خلال العقود الماضية، إلى جانب تطورات الوضع العربي الرسمي الراهن المنحط والخاضع المستسلم للشروط الامبريالية، علاوة على استمرار الصراع على المصالح والانقسام وتجدد الحديث عن تبادل الاراضي ، والمفاوضات العبثية البائسة، بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين، وأنها جزء من المشروع الامبريالي للسيطرة على الوطن العربي...لذلك يجب ان تتأسس الرؤية لدى كافة قوى اليسار الثوري في فلسطين والبلدان العربية ، انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه، فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الامبريالي في الوطن العربي، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين... لهذا بات ضروريا أن يعاد طرح الرؤية الوطنية التحررية الديمقراطية ، التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني وأدواته البيروقراطية والكومبرادورية والرجعية، من أجل ان يعاد تأسيس نضالنا الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية كل الوطنيين في فلسطين والوطن العربي.

مشاريع التوطين :

بدأ طرح مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين في شهر آب لعام 1948مع تشكيل ما عرف بلجنة "الترانسفير" الإسرائيلية، وقد كان الهدف من إنشاء اللجنة هو وضع الخطط والمشاريع من أجل توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية وعمل ما يمكن لتقليص السكان العرب في "إسرائيل".

استمرت دولة العدو الصهيوني في مساعيها لتوطين اللاجئين الفلسطينيين عبر التخطيط للأهداف التالية:

منع عودة اللاجئين الفلسطينيين.

تذويب قضية اللاجئين وإزالتها من قلب الصراع العربي الإسرائيلي عبر تفكيك المخيمات ومن ثم تفكيك الهوية الوطنية وشطب روح المقاومة.

تقليص الضغط الدولي والدبلوماسي الغربي وضغط الأمم المتحدة على "إسرائيل".

إزالة المخيمات الموجودة في الضفة وغزة والتي تشكل بؤرة قوية للهوية الوطنية والمقاومة.

ان موضوع توطين اللاجئين الفلسطينيين خارج وداخل فلسطين يرتبط بشكل مباشر بحق العودة، فالدولة الصهيونية سعت دائماً إلى التغاضي عن قرار الامم المتحدة رقم 194 والذي يقضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين

إلى اراضيهم في حال رغبوا بذلك وتعويضهم. علماً بأن قرار قبول عضوية "إسرائيل" في الامم المتحدة تم تحت شرط تنفيذها للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة رقم 181 و194.

فمنذ عام 1948 والمشاريع المطروحة لتوطينهم لم تتوقف، وقد راوحت أعداد هذه المشاريع بين أربعين وخمسين مشروعا[82]. والغالب على كل هذه المشاريع وعلى مدار 69 عاما الماضية هو الفشل، فلا هي نجحت في توطين اللاجئين ولا هي أنستهم حق العودة إلى ديارهم.

تعود جذور مشروعات التعويضات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد صدر أول قرار للجمعية بهذا الشأن في 1948/12/11، وهو القرار رقم 194 الذي نص على إقامة لجنة التوفيق الدولية. وذكرت الفقرة 11 من القرار المذكور أن الجمعية العامة "تقرر وجوب السماح لمن يرغب من اللاجئين في العودة إلى بيوتهم في أقرب وقت ممكن والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يختارون عدم العودة إلى بيوتهم وعن كل خسارة أو ضرر بالممتلكات عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والانصاف أن يعوض عن تلك الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة[83].

أهم مشاريع التوطين:

أولاً: مشاريع توطين دولية[84]:

مشروع ماك غي: مستشار وزير الخارجية الأميركي عام1949 وخطته تقوم على توطين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم.

بعثة الأمم المتحدة برئاسة غوردن كلاب عام 1949: أشارت في تقريرها إلى عودة نسبة قليلة وتوطين الباقي في اماكن وجودهم، وتأهيلهم ودفع التوطين حسب قرار 194.

مشروع جون بلاندفورد : المفوض العام لوكالة الغوث عام 1951 قدم إلى الجمعية العامة مشروع لدمج اللاجئين في اماكن وجودهم، وتم رفضه من الدول العربية. [85].

مشروع إريك جونستون[86] : مبعوث الرئيس الأميركي أيزنهاور إلى الشرق سنة 1953 وحمل معه مشروعا لتوطين الفلسطينيين على الضفة الشرقية للأردن.

مشروع جون فوستر دالاس: وزير الخارجية الأميركي سنة 1955، طرح إعادة بعضهم إلى فلسطين ، وقيام "إسرائيل" بتعويض البعض الآخر، وتوطين العدد المتبقي في البلدان العربية.

---

[82] كمال القصير – مشاريع توطين الفلسطينيين في الخارج – الانترنت – موقع الجزيرة.

[83] الانترنت – موقع الموسوعة الفلسطينية – بتاريخ 26 سبانبر 2013.

[84] مصدر سبق ذكره – كمال القصير .

[85] مصدر سبق ذكره – كمال القصير .

[86] مصدر سبق ذكره – كمال القصير .

مشروع بريطاني: وزارة الخارجية البريطانية سنة 1955 مشاريع التوطين في أماكن اقامتهم، وخاصة في العراق لاستيعاب مليون لاجئ على مدى عشرين سنة .

مشروع جون كينيدي : سنة 1957 اقترح عودة من يرغب منهم في العودة ليعيش في ظل الحكومة الإسرائيلية، وتعويض من لا يرغب منهم في العودة، وتوطين اللاجئين الآخرين في المنطقة.

دراسة هيوبرت همفري : عضو الكونغرس الأميركي ، قدم دراسة سنة 1957 ، وأكد فيها على أن حق العودة يجب ترسيخه ومساواته بحق التعويض. ومشاريع لتسهيل إعادة توطين اللاجئين في بعض الدول العربية.

مشروع داغ همرشولد[87]: الأمين العام للأمم المتحدة سنة 1959 اقترح فيها توسيع برامج تأهيلهم، وتوطينهم في الأماكن التي يوجدون فيها.

مشروع جوزيف جونسون: سنة 1962 وقد تضمن مشروعه إعطاء كل أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار بين العودة أوالتعويض، مع اعتبار قيمة التعويضات الكبيرة التي ستتلقاها كبديل إذا اختارت البقاء حيث هي.

تضمن مشروع جونسون الاقتراحات التالية[88] **:**

إعطاء كل أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار بين العودة إلى دولة "إسرائيل" أو التعويض. ومن حق "إسرائيل" أن تجري كشفاً أمنياً على كل لاجئ يختار العودة.

يتم حساب التعويضات على قيمة الممتلكات كما كانت في فلسطين عام 1948 مضافاً إليها الفوائد المستحقة.

تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول بما فيها "إسرائيل" – بالإسهام في توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات.

يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم أية ممتلكات في فلسطين، تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع الذي يختارون التوطن .

اقترح جونسون تخيير اللاجئين بين العودة والتعويض، في حين لم ترفض الدول العربية، صراحة، مقترحات جونسون، لكن الكنيست الإسرائيلي، اتخذ في نوفمبر 1961، القرار القائل باستحالة عودة اللاجئين لأن الحل هو توطينهم في البلدان المضيفة.

مشروع روجرز: بتاريخ 1969/12/9 عرض وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية على الاتحاد السوفيتي مقترحات أمريكية تضمنت دعوة لإعطاء اللاجئين حق الاختيار بين العودة على أساس نسبة مئوية سنوية متفق عليها وبين التوطين خارج (إسرائيل) مع التعويض.

غير أن الحكومة الاسرائيلية أعلنت في 1969/12/22 رفضها لمقترحات روجرز، وقالت غولدا مائير في خطاب أمام الكنيست في 1969/12/29 إن المقترحات الأمريكية تشكل خطراً كبيراً على وجود "إسرائيل".

---

[87] مصدر سبق ذكره – كمال القصير .

[88] الانترنت – موقع الموسوعة الفلسطينية – بتاريخ 26 سبانبر 2013.

وفي 1970/1/12 أعلن الاتحاد السوفيتي رفضه للمقترحات الأمريكية لأنها متحيزة "لإسرائيل"، وطلب عوضاً عن ذلك أن تلتزم "إسرائيل" بتنفيذ كل قرارات هيئة الأمم المتحدة بالنسبة إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين[89].

مشروع مارك بيرون[90]: طرح الدبلوماسي الكندي سنة 1993 ، رؤية كندا لحل أزمة اللاجئين وذلك من خلال منح الهوية لمن لا هوية لهم، وتوطين الفلسطينيين في دول اللجوء الحالية.

دراسة دونا آرزت : الباحثة اليهودية دونا آرزت أعدت عام 1999 قدمت في دراستها، مخطط توطين بناء على طلب الحكومة الأمريكية لصالح جامعة سيركوز في ولاية نيويورك، تضمن الدعوة لتوطين وإعادة توزيع خمسة ملايين و257 ألف فلسطيني على دول منطقة الشرق العربي، وبعض دول الغرب كحل نهائي للصراع العربي الإسرائيلي– الإسرائيلي– الصهيوني[91] ، وأكدت على ضرورة توطين نحو (75) ألف فلسطيني في لبنان.

رؤية بيل كلينتون: طرح الرئيس كلينتون أواخر سنة 2000 فكرة توطين الفلسطينيين في الخارج في أماكن إقامتهم ضمن رؤيته لحل هذه الإشكالية، في سياق حلول أخرى مثل:

توطينهم في دولة فلسطينية جديدة.

توطينهم في الدول المضيفة لهم.

توطين قسم آخر في دولة ثالثة تقبل بذلك.

ثانياً: مشاريع توطين إسرائيلية وعربية:

لجنة ديفيد بن غوريون: ضمن توصياتها في تقريرها الأول، أوصت بتوطين اللاجئين في البلدان المضيفة، كسوريا والأردن بمساعدة من الأمم المتحدة، ويفضل في العراق.

مشروع الجزيرة: قدمه الرئيس السوري حسني الزعيم عام 1949 معلناً قبوله بتوطين ثلاثمائة ألف لاجئ في منطقة الجزيرة في شمال سوريا. ويضاف إلى ذلك اتفاق آخر أبرم بداية سنة 1953 بين الولايات المتحدة وحكومة أديب الشيشكلي لتوطين الفلسطينيين في سوريا.

مشروع التوطين في سيناء (مشروع جونسون أو مشروع وكالة الغوث):

وافقت الحكومة المصرية على مشروع توطين قسم من لاجئي قطاع غزة في سيناء في الفترة بين 1951–1953. وعقدت اتفاقا مع وكالة الغوث يمنحها إمكانية إجراء اختبارات على 250 ألف فدان تقام عليها عدد من المشاريع.

---

[89] الانترنت – موقع الموسوعة الفلسطينية – بتاريخ 26 سبانبر 2013.

[90] مصدر سبق ذكره – كمال القصير .

[91] بيسان عدوان – مخططات توطين اللاجئين الفلسطينيين رؤية قديمة، جديدة – الحوار المتمدن – 2005/6/20

وقد واجهت الحكومة المصرية مقاومة شعبية للمشروع، لتصدر بيانا سنة 1955 تتراجع من خلاله عن موضوع التوطين.

في 1953/8/29 قامت القوات الإسرائيلية بشن غارة وحشية علي مخيم البريج للاجئين وكانت حصيلة العدوان " ستة وعشرين شهيدا " [92].

ومع نهاية عام 1954 أصبح واضحا أن هناك اتفاقاً قد تم بين الحكومة المصرية والولايات المتحدة الأمريكية علي تنفيذ الجزء الخاص بقطاع غزة من مشروع " جونسون " لتوطين اللاجئين .

وفي منتصف فبراير عام 1955 م تمكن الحزب الشيوعي الفلسطيني من خلال الرفيق المناضل الوطني الراحل خليل عويضة، الحصول علي تقارير وكالة الغوث باللغة الانجليزية كتبه خبراء وكالة الغوث ومهندسوها وترجمه الرفيق سعيد فلفل.

وعلى الرغم من تأكيد التقارير على استحالة الحياة في تلك المنطقة لقلة المياه، ورغم ما كتبه أطباء وكالة الغوث عن الأمراض التي ستداهم حياة اللاجئين فان التقرير حمل موافقة الخبراء على المضي في تنفيذ مشروع جونسون/سيناء.

هذا وقد قام الرفيق الراحل خليل عويضة (الذي كان مديراً للتعليم في وكالة الغوث آنذاك) بتقديم التقارير (مشروع التوطين) إلى المناضل الوطني والقائد الشيوعي الشاعر معين بسيسو الأمين العام للحزب آنذاك في أول شهر يناير 1955 ، وعلى أثر ذلك بدأ الحزب الشيوعي الفلسطيني باصدار البيانات التحريضية ضد مؤامرة التوطين.

في 21 يناير 1955، أصدر الحزب منشورا جماهيريا يكشف تفاصيل المؤامرة ويدعو إلي اليقظة والاستعداد لمواجهتها وقد كانت الأوضاع المزرية اللإنسانية التي يعيشها اللاجئون في المخيمات ومحاولات الإذلال المستمر , واستمرار الهجمات الإسرائيلية علي المخيمات حيث يذبح الناس بلا شفقة أو رحمة وتردي الأوضاع الاقتصادية كل ذلك أدى إلي تشكيل قاعدة جماهيرية عريضة للانتفاضة "الهبة" القادمة وكان الحزب يعمل ليل نهار في التحضير لتلك الانتفاضة[93].

تَصدَّر قيادة الانتفاضة كل من الرفيق المناضل معين بسيسو والأخ المناضل فتحي بلعاوي والتي حملت شعارات " لا توطين ولا إسكان ... يا عملاء الأمريكان "،" العودة ... العودة حق الشعب " .

وفي تلك الانتفاضة شهد قطاع غزة أكبر مظاهرات عرفها في تاريخه، وسقط فيها الرفيق حسني بلال وهو أول شهيد وطني ضد مشاريع التوطين.

واستطاعت هذه الانتفاضة إسقاط مشروع توطين اللاجئين في سيناء وإفشال المؤامرة التي كانت تحاك ضد الشعب الفلسطيني وتصفية حقوقهم وإغلاق ملف القضية الفلسطينية .

---

[92] شامخ بدرة – لماذا اغفل المؤرخون " انتفاضة مارس التاريخية " المظفرة عام1955م – 2011/3/3 – موقع دنيا الوطن.

[93] المصدر السابق – شامخ بدرة .

الشرارة الأولى للانتفاضة العارمة:

في مساء 1955/2/28م قامت قوات العدو الإسرائيلي بارتكاب مذبحة قرب محطة السكة الحديدية في غزة حيث قتلت سبعة عشر جنديا فاجأتهم وهم نيام، كما قام العدو الصهيوني بقتل 56 جنديا فلسطينيا من الحرس الوطني في موقع البوليس الحربي جنوب قطاع غزة ، وقد استهدفت تلك الهجمة العدوانية الضغط على الجماهير الفلسطينية ومراكمة المزيد من عوامل الاحباط في أوساطهم تمهيداً للقبول بمشروع التوطين.

"وفي مواجهة الخطر المحدق بالوطن يتحالف النقيضان معاً (الشيوعيون والإخوان المسلمون) لأول مرة ضد النظام المصري وضد سياسة التوطين، واستطاعوا معاً قيادة الجماهير الغفيرة من أبناء القطاع (في المخيمات والقرى ومدينتي غزة وخانيونس) في مظاهرة عارمة لم يشهد لها القطاع مثيلاً في تاريخه وذلك في اليوم الأول من آذار سنة 1955، حيث كانت مشاعر الجماهير في حالة غليان حقيقي بعد قيام القوات الصهيونية بالإغارة على غزة قبل ذلك بيوم واحد في 28/فبراير/1955 وقتلت وجرحت أكثر من (65) من الجنود والمدنيين، وقام المتظاهرون باحتلال كل المرافق الحكومية في القطاع (عسكرية ومدنية)، ولعب الشيوعيون والإخوان المسلمون دوراً بارزاً في قيادة الجماهير تحت شعار "لا توطين ولا إسكان يا عملاء الأمريكان" وانتخب المتظاهرون "اللجنة الوطنية العليا"، التي ضمت عناصر من الشيوعيين والإخوان المسلمين والمستقلين، ولم تهدأ الجماهير إلا بعد حضور جمال عبد الناصر سراً يوم 1955/3/12 إلى غزة حيث ألقى كلمة في مدرسة الزهراء أكد فيها أنه لن يسكت على العدوان الإسرائيلي، كما تم الإعلان عن سقوط مشروع التوطين وقبره إلى الأبد"[94].

لقد كانت انتفاضة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة عام 1955 ضد مشروع التوطين بمثابة إعادة الروح لشعبنا كله وإحياء جذوة الأمل والنضال فيه من جديد.

وفي هذا السياق أشير إلى تصدر قيادات الشيوعيين والاخوان للانتفاضة ، أذكر من جماعة الاخوان المناضل الراحل فتحي البلعاوي والشيخ هاشم الخزندار ومحمد يوسف النجار وسليمان ابو كرش ، وعدنان ساق الله والشيخ محمود مقداد وعدد كبير من إخوانهم .

أما الحزب الشيوعي فقد تصدر عدد من قياداته وكوادره المظاهرة ، من أبرزهم المناضل الراحل معين بسيسو و سمير البرقوني وفايز الوحيدي وأحمد أبو رمضان وعبد الرحمن عوض الله وحسن أبو شعبان ومحمود نصر وغازي الطرزي وجبرا الطرزي وكمال الطويل وعبد الحي الحسيني ومحمد زاهر ومنصور الحداد وأحمد الحاج وديب الهربيطي وياسين قفة وعبدالله زقوت ومحمد ابو زرينة وغيرهم.

وأمام اصرار الجماهير، بدأت المفاوضات لجسر الهوة بين قيادة الجماهير ومواقفها العادلة ، وموقف الإدارة المصرية .

وتركزت مطالب الجماهير الشعبية وقيادتها حينذاك فيما يلي :

إلغاء مشروع التوطين في سيناء فورا .

[94] غازي الصوراني – كتاب: قطاع غزة 1948–1993 – مطبعة الاخوة / غزة – اكتوبر 2013 – ص25/24

تدريب وتسليح المخيمات الفلسطينية لتتمكن من الدفاع عن نفسها.

فرض التجنيد الإجباري وتشكيل جيش وطني فلسطيني.

محاكمة المسئولين عن الذي أمر بإطلاق الرصاص على المتظاهرين ، وقتل الشهيد حسني بلال.

إطلاق الحريات العامة ، وعلى رأسها حرية الاجتماع والتعبير والإضراب.

وافقت الإدارة المصرية على إلغاء مشروع التوطين ، بعد أن رفضه بالإجماع الشعب الفلسطيني[95].

لقد "كان عدوان الثامن والعشرين من فبراير 1955 نقطة تحول هامة في تاريخ العرب المعاصر، فعلى المستوى العربي، تيقظت القيادة المصرية إلى الأطماع الإسرائيلية وضرورة مواجهتها، وسجل القائد الخالد جمال عبد الناصر موقفه من هذا الحادث بقوله "إن غارة فبراير كانت نقطة تحول، وأن هذا العدوان كان جرس إنذار، وأن مصر يجب أن تعتمد على قوتها الذاتية لا على مجلس الأمن وقراراته" وعلى أثر ذلك بدأ التحول الجديد في السياسة المصرية بالاتجاه إلى الاتحاد السوفيتي وعقد صفقة الأسلحة الشهيرة عام 1955 "[96].

"كما كان من أهم نتائج هذا العدوان، قرار القيادة الوطنية المصرية بإعلان تبنيها الرسمي للعمل الفدائي المنطلق من غزة في شهر نيسان 1955، واتخذت العلاقة بين الزمر المناضلة المدربة ذات الخبرة والمعرفة بالأرض وبين القيادة المصرية طابعاً رسمياً ومنظماً تحت إشراف المقدم مصطفى حافظ الذي قام بمهمته ليس فقط كضابط مصري وإنما كمناضل عربي آمن بقضيته وشعبه، وكان ذلك أحد أهم عوامل نجاحه في إعادة تدريب وتنظيم أكثر من ألف رجل من أبناء غزة وخانيونس ومعظم قرى قضاء غزة الذي شكلت منهم كتيبة الفدائيين (ك141)، بدأوا بتوجيه ضرباتهم و إغاراتهم ضد العدو الصهيوني في الفترة من أيلول 1955 وحتى أول نوفمبر 1956، لقد كانت هذه المرحلة رغم قصرها الزمني، "نقطة تألق في مسيرة النضال الفلسطيني" قام الفدائيون الفلسطينيون خلالها بتنفيذ أكثر من مائتي عملية"[97].

وقد أوضح الكاتبان الإسرائيليان "شيف ورشين" في كتابهما عن الفدائيين الفلسطينيين طبيعة هذه العمليات كما يلي[98]:

30% من الهجمات الفدائية كانت إلقاء قنابل يدوية وإطلاق نيران على المستوطنات واشتباكات مع دوريات إسرائيلية.

23% عمليات كمائن للسيارات والآليات.

20% عمليات نسف الخزانات وأنابيب المياه وتدمير الطرق الرئيسية والكباري.

13% هجمات على السكان المدنيين في المستوطنات والمدن.

9% عمليات تدمير المباني بعبوات ناسفة.

5% زرع ألغام.

---

[95] **مصدر سبق ذكره – شامخ بدرة .**

[96] غازي الصوراني – كتاب: قطاع غزة 1948-1993 – مطبعة الاخوة / غزة – اكتوبر 2013 – ص25

[97] المصدر السابق – ص27.

[98] المصدر السابق – ص28.

ورداً على عمليات الفدائيين قام الإسرائيليون بعدد من الهجمات على مدينتي غزة وخانيونس وقرى القطاع وكان أكثر هذه الهجمات وحشية وغدراً ذلك القصف المدفعي العشوائي على مدينة غزة تركزت على شارع عمر المختار وميدان فلسطين والشوارع المجاورة ومنطقة الشجاعية مساء يوم الخامس من شهر أبريل 1956 وأدى إلى استشهاد وجرح المئات من المدنيين رجالاً ونساء، وما يزال العديد من أبناء غزة يذكرون بشاعة ذلك اليوم الذي تناثرت فيه جثث القتلى والجرحى في شوارع غزة لقد تميزت الحالة الجماهيرية في القطاع – إبان تلك الفترة بالغليان الشديد والحزن والحداد والحقد على العدو الصهيوني، ولم يكن يخفف من تلك الأحزان إلا انتقام الفدائيين الفلسطينيين الذي تميز بالعنف والتوسع، ففي اليوم الثاني على الهجوم الصهيوني الغادر، وتحديداً ليلة السادس من نيسان/1956 دخلت أكبر مجموعة فدائية من قطاع غزة في اتجاه الأهداف التي حددت لها في الأرض المحتلة، وكان عدد هذه المجموعة لا يقل عن ثلاثمائة فدائي توغلوا في عمق إسرائيل حيث هاجموا مستعمرة ريشون ليتسيون التي تبعد 47 كيلو متراً عن خط الهدنة و15 كيلو متراً فقط عن تل أبيب واستمرت هذه العملية البطولية بتواصل حتى الثالث عشر من نيسان 1956 وقد استشهد من أبطال هذه المجموعة أحد عشر بطلاً ووقع ثلاثة آخرون في الأسر[99].

وفي يوم 1956/7/23 تسلم المقدم مصطفى حافظ طرداً ملغوماً انفجر وأدى إلى استشهاده وتقديراً من الشعب الفلسطيني في غزة فقد أُطلق اسم هذا البطل على عدد من ميادين ومدارس وشوارع غزة وخانيونس.

إن أهم نتائج العمل الفدائي في قطاع غزة (1955–1956) تكمن في أنه شكَّل [100]:

بداية مرحلة جديدة من الصراع العربي الإسرائيلي.

منعطفاً جديداً وبداية تاريخ للمقاومة الفلسطينية المسلحة بعد نكبة 1948.

أصبح الفلسطيني – في قطاع غزة – واثقاً من نفسه وبمستقبل الشعب الذي ينتمي إليه باعتبار أن القضية الفلسطينية هي قضية وطن وليست قضية لاجئين.

كانت خسائر الصهاينة نتيجة العمل الفدائي في عامي 1955 و 1956 أكبر بكثير من خسائرهم في العدوان الثلاثي على مصر في 1956/10/29 ثم على قطاع غزة في الثاني من نوفمبر 1956.

استقطب العمل الفدائي الذي قامت به الكتيبة الفلسطينية المعروفة بـ(ك141) تعاطفاً جماهيرياً كبيراً، أسهم في تعميق العلاقة بين جماهير الشعب الفلسطيني في القطاع من جهة وبين القيادة الوطنية المصرية التي تزعمها القائد الخالد جمال عبد الناصر من جهة أخرى.

مشروع إيغال آلون وزير العمل سنة 1968: أكد على أن الدول العربية تستوعب اللاجئين العرب كما استوعبت "إسرائيل" المهاجرين اليهود.

[99] المصدر السابق – ص28–29

[100] المصدر السابق – 29

دراسة شلومو غازيت: أصدر مركز جافي للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب سنة 1994 دراسة لشلومو غازيت رئيس الاستخبارات الإسرائيلية الأسبق، تطرح حل قضية اللاجئين من خلال عودة بعض لاجئي سنة 1948 ونازحي سنة 1967 إلى مناطق الحكم الذاتي ، ويتم استيعاب الباقين في الدول العربية المضيفة مع تعويض شخي للعائلات، ويقدر بعشرة آلاف دولار للعائلة الواحدة بدون اعتبار لقيمة الممتلكات المفقودة.

وثيقة أبو مازن – بيلين: الوثيقة التي صاغها (يوسي بيلين) وزير الخارجية الإسرائيلية سابقا و(أبو مازن) عام 95بشأن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل نهائي بين الطرفين ،تنسف حق العودة تماما وتتعارض وتطلعات الشعب الفلسطيني وثوابته الوطنية ،لا بل أنها تتوافق والرؤية الإسرائيلية لسبل حل القضية الفلسطينية والتي تتعامل مع قضية اللاجئين كقضية مادية قابلة للمقايضة[101]!

إن أخطر ما ورد في الوثيقة ، ذلك النص الذي يقول "يدرك الطرف الفلسطيني بأن مستلزمات العهد الجديد من السلام والتعايش، بالإضافة إلى الحقائق التي خلقت على الأرض منذ 1948م، جعلت تنفيذ هذا الحق غير عملي؛ لذا يعلن الطرف الفلسطيني استعداده لقبول وتنفيذ إجراءات ستضمن – إلى الحد الذي يكون فيه ذلك ممكنًا – مصلحة خير هؤلاء اللاجئين".

كما تم الاتفاق بينهما على تشكيل لجنة دولية للإشراف على تأهيل اللاجئين وإدماجهم حيث يتواجدون.

مشروع يوسي بيلين ووثيقة جنيف عام 2003 : ومن ضمن ما تناولته الوثيقة أن تحل هيئة دولية جديدة محل وكالة غوث اللاجئين. وإعادة تأهيل واستيعاب اللاجئين في دول وأماكن إقامتهم.

لقد جردت هذه الاتفاقية القرار 194 من جوهره ، فالأولوية في موضوع حق العودة تكون للخيارات التي منحتها الاتفاقية للاجئين وتشمل هذه الخيارات اما توطين اللاجئين حيث يقيمون، أو توطينهم في الدولة الفلسطينية على حدود 1967، او توطينهم في الأراضي التي يتم تبادلها وفقا للمتفاوضين، أو ان تقوم اسرائيل بالسماح بعودة بضعة آلاف من اللاجئين تحت عنوان "لم شمل العائلات" وليس تحت عنوان حق العودة.

لقد انكرت هذه الوثيقة على اللاجئين حق عودتهم المشروع إلى اراضيهم وممتلكاتهم الاصلية، وذلك تبعاً إلى ان اي وثيقة مشتركة يتم طرحها تؤكد على اعتراف فلسطيني بيهودية الدولة وهو مفهوم يعني ضمنياً دولة يهودية نقية اثنياً لا متسع فيها لفلسطيني آخر.

مشروع سري نسيبة وعامي إيالون (عام 2002) : أهم ما ورد فيها، إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح على أجزاء من الضفة وغزة. وإسقاط حق عودة اللاجئين وحقوقهم المترتبة على تهجيرهم، والبحث عن أماكن لإيواء اللاجئين بتوطينهم في مكان إقامتهم.

مشروع أرئيل شاورن عام 2004 : وقد تمثل هذا المقترح ببناء مساكن ثابتة للاجئين بدلاً من المخيمات المؤقتة بهدف شطب المخيمات (وقد قام شارون بتطبيق مقترحه في قطاع غزة في ثمانينات القرن الماضي في محاولة من دولة العدو الصهيوني اسكان اللاجئين من مخيم الشاطئ ومخيم رفح في مناطق اخرى بدلاً من المخيم لكنها فشلت في ذلك).

[101] المصدر: د.عدنان بكرية – موقع زمان الوصل – 2009/2/18.

لقد قدم شارون ضمن اطار هذا المقترح ان تقوم دول الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، وهما الممول الرئيسي لعملية السلام، بتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية التي تستضيفهم، وذلك ببناء مساكن دائمة خارج المخيم وداخل الدول العربية، بحيث تضمن اندماج اللاجئين جغرافياً بالمواطنين العرب وشطب المخيمات.

وثيقة إكس آن بروفانس[102]: نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية يوم 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2007 وثيقة إسرائيلية فلسطينية تحت إسم إكس آن بروفانس، واقترحت حلا لمشكلة عودة اللاجئين الفلسطينيين، يتمثل في إسقاط هذا الحق مقابل التعويض. **وبحسب الوثيقة فإن تكلفة حل مسألة العودة تتراوح بين 55 و85 مليار دولار. وذكرت هآرتس أن الوثيقة شاركت في صياغتها مجموعة فلسطينية منها صائب بامية.**

آثار اتفاقية أوسلو :

اتفاقية اوسلو وحق العودة:

لقد حملت اتفاقية اوسلو اثاراَ سلبية على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين في محاولة لإلغاء هذا الحق من خلال تحويل جوهر القضية إلى مشكلة لاجئين بحاجة إلى مساعدات انسانية، في تغاض عن القضية الفعلية والمتمثلة في لاجئين يسعون إلى الحصول إلى حق عودتهم إلى وطنهم الأصلي، ومن هذه الاثار السلبية لاتفاقية أوسلو:

تجاهل القرار 194 الصادر عن الامم المتحدة بوصفة المرجعية القانونية والسياسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

تجاهل القرار 237 الصادر عن مجلس الأمن 1967 والذي يتعلق بعودة النازحين الفلسطينيين إلى بيوتهم.

تفسير القرار 242 (الذي يتضمن تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين) والقرار 338 (الذي يقضي بتطبيق القرار 242) من قبل الجانب الإسرائيلي على انه يتضمن لاجئي 1967 فقط وليس جميع اللاجئين في حين اعتمدته قيادة المنظمة كقرار يشمل جميع اللاجئين.

الاستناد في خطط التسوية بين اسرائيل والفلسطينيين إلى ما يتم الاتفاق عليه بين المتفاوضين كمرجعية للمفاوضات وليس القرارين 242 و338.

تجاهل تام لجميع القرارات الدولية التي صدرت بعد عام 1967 والتي استنكرت أعمال الاستيطان والمصادرة وقرارات الضم والتهويد واعتبرتها لاغية وباطلة.

تراجع دور وكالة غوث اللاجئين من منظمة للاغاثة إلى وكالة للتنمية في الإطار الاقليمي باتجاه التكيف مع التوجهات السياسية لاتفاق أوسلو من ناحية وباتجاه التوافق مع مخططات التوطين من ناحية ثانية.

[102] مصدر سبق ذكره – كمال القصير .

الخسائر السياسية لاتفاق اوسلو الكارثي:

منذ اوسلو وصولا إلى الانقسام الراهن ، انتقلت مسيرةِ النضال الفلسطيني من حالة الأزمة التي واكبت هذه المسيرة في اكثر من محطةٍ فيها، إلى حالة المأزق التي يصيبُ اليومَ بُنيانَها وقيادتَها وفكرَها السياسي، وهو مأزقٌ حاد يحملُ في طياته مَخاطرَ أكبر من كل المحطات المأزومةِ السابقة، خاصةً في ظل استمرار هذا الانقسام البشع، الذي أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة.

"فمع توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة 1994، تغيرت ملامح البنية الطبقية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، إلى أوضاع نقيضة، أدت إلى تراجع مفهوم وتأثير المجتمع السياسي بثوابته وأهدافه الوطنية التي جسدتها الانتفاضة الأولى 87–92 لحساب شروط اتفاق أوسلو من ناحية، ولحساب مصالح ودور الشرائح الطبقية الجديدة في سلطة الحكم الذاتي من ناحية ثانية، حيث بدأت في الظهور متغيرات في البنية الطبقة الرأسمالية في المجتمع الفلسطيني، ترافقت مع سلوكيات وأفكار سياسية مغايرة أو نقيضة للسلوكيات والأفكار الوطنية التي سادت المجتمع الفلسطيني قبل أوسلو، وقد لعبت مصالح هذه الطبقة الهادفة إلى تكريس الثروات وجني الأرباح بطرق مشروعة وغير مشروعة، بالتحالف مع بيروقراطية السلطة أو رأس المال الإسرائيلي، دوراً هاماً في تشكل ملامح هذه الطبقة باتجاه السمة الطفيلية، وهي سمة غير مستغربة بالنسبة للمساحة الأكبر من مكونات الرأسمالية الفلسطينية، ونقصد بذلك الكومبرادور أو السماسرة والوسطاء، الذين يركزون اهتمامهم على الخدمات الفندقية والمطاعم والملاهي والسلع الاستهلاكية وقروض التقسيط والاسكان والعمولات والربح السريع بعيداً عن العمليات الإنتاجية والتنموية"[103].

أما بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، "فإن المنظمة منذ تأسيسها، عام 1964التي التزمت بالأهداف الوطنية والحقوق التاريخية وفق نصوص ميثاقها، لكن هذا الالتزام سرعان ما جرى التراجع عنه ، بصورة تدرجية منذ عام 1973 ، عبر خطوات تراكميه في مسار الهبوط، وصولاً إلى أوسلو 1993 واعتراف قيادة م.ت.ف بإسرائيل مقابل إنشاء سلطة الحكم الإداري الذاتي وفق شروط وتعقيدات سياسية واقتصادية وأمنية إسرائيلية ، كان من الطبيعي ، في ضوء موافقة السلطة عليها ، أن تتزايد وتيرة التنازلات في المسار السياسي لقيادة م.ت.ف التي لم يعد لديها أي خيار آخر سوى الاستمرار بما يسمى بعملية التفاوض طوال العشرين عاماً الماضية دون أي تقدم يذكر ، سوى المزيد من الهبوط والتراجعات التي وصلت ذروتها في قبول رئيس المنظمة بصيغة المفاوضات المباشرة، رغم تراجع حكومة العدو ومعها الولايات المتحدة عن "كافة

[103] غازي الصوراني – المشهد الفلسطيني – مطبعة جزيرة الورد – القاهرة – 2011 – ص77–78

المرجعيات" التي سبق الاتفاق عليها ، بل اضافة شرط الاعتراف بـ "يهودية دولة إسرائيل"، وتلك نتيجة تؤشر على وصول المسار التراكمي للتراجعات الفلسطينية إلى ذروته في التخلي عن الحقوق والأهداف الوطنية الفلسطينية ، وأن م.ت.ف في مآلها الراهن لا تمت بصلة مع تلك التي تشكلت عام 1964 "[104].

لقد جاءت محاولات التسويات السياسية الرامية إلى حل النزاع العربي الإسرائيلي على الارض بشكل سلمي بخسائر جوهرية على حق عودة اللاجئين ومنها:

تحويل قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة من قضية سياسية وطنية إلى قضية انسانية يجري البحث عن حلول لها على مستوى تحسين معيشة اللاجئين وتأهيلهم وتوطينهم.

تحويل قضية اللاجئين وحقهم في العودة من قضية تتحمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المسؤولية عنها إلى قضية يجري البحث بإيجاد حلول لها في إطار الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية.

تحويل قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة من قضية أساسية إلى قضية ثانوية يتم تباحثها في مفاوضات الوضع النهائي.

كان من الآثار المباشرة لمسيرة التسوية (أوسلو) أن تجاوزت مبادئ الحل المرجعية الدولية، وتأسست على شرعية جديدة هي الاتفاقات الموقعة بين أطرافها. ولم تكن المبادرات والوثائق والاتفاقات الثنائية سوى سلسلة تنازلات فلسطينية متدرجة عن قرارات الشرعية الدولية المرتبطة بحق العودة، تحت عنوان مبهم يتحدث عن "حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين." وهكذا فقد بات قرار الأمم المتحدة رقم 194، بهذا الشأن، مجرد نص ميت.

وفي هذا الجانب، نشير إلى أنه بعد شهور قليلة من توليه مقاليد السلطة، اقترح الرئيس، محمود عباس "أبو مازن"، على المسؤولين العرب منح الجنسية للاجئين الفلسطينيين على اعتبار أن ذلك لا يلغي حق العودة، ولا يسقط حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. مؤكدًا تمسكه بالقرار 194 .

وفي هذا السياق، يقول الدكتور زكريا الأغا ، مسئول ملف اللاجئين بالمنظمة: إن حصول أي فلسطيني على جنسية أي دولة عربية لا يعني سقوط حقه في العودة.

وأضاف: "ليس هناك تراجع في موضوع عودة اللاجئين، هذا حق مشروع، ولا نتنازل عنه إطلاقًا، وإعطاء الجنسية للفلسطيني، لا يلغي الجنسية الأصلية."[105]

أما بالنسبة إلى الفصائل والقوى الفلسطينية المعارضة لأوسلو ، فإنها ترفض اقتراح التجنيس، باعتباره بشكل تناقضاً جذرياً مع حق العودة والقرار 194.

---

[104] المصدر السابق – ص17.

[105] **المصدر: هشام عبد العزيز – تجنيس اللاجئين الفلسطينيين بالدول العربية بين الرفض والقبول – 11/13/2008 – الانترنت .**

مؤشرات التراجع العربي والدولي بالنسبة للحقوق الفلسطينية[106] :

لا شك ان الاتفاقات العربية /الفلسطينية المعقودة مع العدو الإسرائيلي في إطار ما يسمى ب"عملية السلام" قد أسهمت في تراجع التأييد الدولي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كما أقرته مؤسسات الأمم المتحدة وذلك عبر محورين:-

الأول : يتمثل في إقرار معظم بلدان النظام العربي الرسمي بالوجود الإسرائيلي "ككيان سياسي بات يمتلك قدرا كبيرا من الشرعية" يضاف إلى وجوده كأمر واقع ، سواء عبر الاعتراف المتبادل أو التطبيع أو العلاقات المباشرة وغير المباشرة.

الثاني: تزايد احتمالات التراجع عن القرارات الدولية التي تؤكد على الحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني ،وبشكل خاص قراري 181و194 بسبب تعمق أشكال الإذعان والتبعية والهبوط السياسي العربي والفلسطيني الرسميين . ولا نستبعد في ظل المتغيرات الدولية الحالية التي عززت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات العالم بصورة متوحشة في مرحلة العولمة الراهنة ،تفكيراً جديا بإعادة النظر في هذه القرارات تمهيدا لإلغائها، تحت غطاء اتفاقات كامب ديفيد التي أقرت الاعتراف بوجود "إسرائيل" ، ووادي عربة التي أسقطت من حسابها حق اللاجئين في العودة واعترفت بالسيادة الكاملة "لإسرائيل" على كل الأراضي الفلسطينية ،ثم أوسلو التي أحالت قضية اللاجئين إلى المفاوضات متعددة الأطراف والى مفاوضات الحل النهائي وصولا إلى اللحظة الراهنة من استمرار المفاوضات العبثية ، ذلك إن استمرار خضوع النظام العربي الرسمي للسياسات الأمريكية سيدفع نحو تسهيل هذه المهمة وقد بات من الممكن حصر عدد من الخطوات[107] في هذا الاتجاه :-

1- امتناع الولايات المتحدة في الأعوام الأخيرة على التصويت عن القرار 194 في الجمعية العامة منذ عام 1995 (منذ عام 1949 حتى 1994 كانت الولايات المتحدة تعطي موافقتها السنوية على القرار و"إسرائيل" تمتنع) وكذلك الأمر المتوقع بالنسبة لموقفها من قرار 237 الخاص بعودة النازحين .
2- قيام "إسرائيل" –ومنذ عام 1995- بالتصويت ضد قرار 194 بعد ان كانت تكتفي بالامتناع طوال السنوات السابقة .
3- إن الحكومة الأردنية بعد التوقيع على اتفاق وادي عربة ،تعتبر أن ملف اللاجئين المقيمين على أرض الأردن بحكم المغلق ولن يعاد فتحه لاحقا بينها وبين "إسرائيل" .
4- البرامج الأمريكية /الإسرائيلية التي تدعو إلى إلغاء مخيمات اللاجئين نهائيا ودمجهم في بلدان الشتات .

---

[106] غازي الصوراني – فلسطين وحق العودة – منشورات مركز عبدالله الحوراني/غزة ، 2012 ، ومركز باحث/لبنان- بيروت، 2013 – ص43/42

[107] **علي فيصل-اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث-دار التقدم العربي-بيروت-1996.**

5- ان كل المخططات الحالية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين تندرج في إطار شروط اتفاقات "السلام" بعيدا عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضيتهم .

6- المحاولات الجارية لتغيير اسم وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين تمهيداً لإلغائها

وفي هذا الجانب، أشير إلى بعض التقارير التي تناولت دور المملكة السعودية باتجاه –نشاطها وتحركاتها السرية– في مخططات توطين اللاجئين الفلسطينيين في اماكن اقامتهم، وفي كندا واستراليا وبلدان اسكندنافيا بتنسيق وتعاون تامين مع الولايات المتحدة واسرائيل والاتحاد الأوروبي واليابان.

كما كشفت بعض التقارير الصحفية أن هناك دولتين خليجيتين تقودان هذه التحركات بالتنسيق مع إسرائيل والولايات المتحدة وتركيا، للتمهيد لإعلان دولة في قطاع غزة، يصار بعدها إلى إعادة أعداد من اللاجئين إلى دويلة غزة ، مع استعداد خليجي لتمويل هذا المخطط[108].

الاردن ومشاريع التوطين:

لقد تعددت أسماء ومشاريع توطين الفلسطينيين في الأردن والهدف واحد فمن مشروع التوطين في وادي الأردن أو شرقي الأردن أو الوطن البديل في الأردن أو كنفدرالية الأراضي المقدسة الرامية لنسف حق العودة والقضية الفلسطينية برمتها، وفي هذا السياق أشير إلى الدور الوظيفي للنظام الملكي في الاردن فيما يتعلق بتنفيذ المخططات الاستعمارية والامبريالية والصهيونية منذ نشأته حتى اليوم.

ما يسمى بدويلة غزة والحديث عن "التوطين في سيناء :

أثارت تصريحات الوزير الإسرائيلي، أيوب قرا، التي زعم فيها أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، طرح مشروع توطين الفلسطينيين في شبه جزيرة سيناء المصرية، بديلاً عن "حل الدولتين"، على الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، خلال لقائِهما الأخير، فبراير 2017 جدلا واسعا .[109]

ورغم نفي إسرائيل ومصر رسميا، صحة ما زعمه الوزير قرّا، إلا أن الفكرة، أثارت مخاوف فلسطينية، بهذا الشأن، خاصة مع وجود مخططات تاريخية قديمة، لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في سيناء .

مقترح توطين الفلسطينيين في سيناء "ليس جديداً.

إعادة طرح ذلك المشروع، في هذه الظروف ، يحمل دلالات خاصة .

"إسرائيل قد تسعى لمقايضة مصر بمساحات من سيناء تُوهب للفلسطينيين، كي تُضمّ إلى قطاع غزة لإقامة دولة فلسطينية عليها، مقابل إعطاء مصر أراضٍ من صحراء النقب "[110].

---

[108] المصدر: زهراء ديراني – تقارير: تحركات سرية لتوطين الفلسطينيين في دول خليجية وغربية– الانترنت – موقع الميادين – 22 تموز/يوليو 2015.

[109] المصدر: نور أبو عيشة – هل تتحول فكرة "توطين الفلسطينيين في سيناء" إلى واقع؟ – 2017/2/22 – الانترنت.

[110] المصدر السابق – نور أبو عيشة.

وفي هذا السياق ، كتب المفكر الاسلامي المستنير «فهمى هويدي» بتاريخ 2017/2/25 ، يقول "تمنيت أن يصدر نفى خبر التوطين عن رئاسة الجمهورية وأن تكون صياغته واضحة وحازمة فى ذلك. تقطع الشك باليقين، وهو ما تحقق بعد تعليق الرئيس على الموضوع".[111]

إننا نريد أن نحسن الظن ونعزز الثقة فيما هو قائم على النحو الذى يطمئننا إلى الالتزام بالثوابت الوطنية. لكن الممارسات التى تتكشف بين الحين والآخر لا تساعدنا على ذلك. فلا السلطة تغضب ولا البرلمان يسأل، ولا الناس تعرف أو تفهم. ولا حل لذلك الإشكال إلا فى شفافية تطمئن الرأى العام فتحصنه ضد البلبلة وتحميه من إساءة الظن إلا أن الأمر ليس ميسورا، لأن الشفافية تفرض أن من حق الناس أن يعرفوا. وذلك الافتراض لا يقوم إلا فى ظل أوضاع ديمقراطية حقيقية. وتلك أم المشاكل المستعصية عندنا.

أما بالنسبة لحركة حماس، فقد نفت وجود أية صفقة بينها وبين الرئيس السابق محمد مرسي تتعلق بتوسيع حدود غزة وتوطين الفلسطينيين في أجزاء من سيناء، وأن حركة حماس ترفض فكرة التوطين أو الوطن البديل جملة وتفصيلا سواء في سيناء أو الأردن أو لبنان أو أية بقعة أخرى في العالم.

الصفقة المزعومة كشفتها صحيفة " اليوم السابع " المصرية استنادا إلى شخصية فلسطينية من الضفة الغربية في منتصف شهر سبتمبر 2013.[112]

مشروع جيورا ايلاند :

أسس الاقتراح:

. تنقل مصر إلي غزة مناطق مساحتها نحو 720 كيلومتراً. وتشمل هذه المنطقة جزءاً من الشريط المبني الممتد علي طول 24 كيلومتراً علي طول شاطيء البحر المتوسط من رفح غرباً حتي العريش. ومقابل هذه الزيادة علي أراضي غزة.. يتنازل الفلسطينيون عن 12في المئة من أراضي الضفة التي ستضمها إسرائيل إليها.

. مقابل الأراضي التي ستعطيها مصر إلي فلسطين ستحصل من إسرائيل علي منطقة جنوب غرب النقب. ويمكن أن يصل حجم الأراضي التي ستنقلها إسرائيل إلي مصر إلي 720 كيلومتراً.. ويمكن أن تكون أصغر.

ومما نشرته صحيفة " اليوم السابع": " استبعد رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي الجنرال جيورا ايلاند إمكانية إقامة دولتين فى فلسطين التاريخية، مقترحا توسيع قطاع غزة تحت سيطرة حماس بأرض من صحراء سيناء المصرية فى حين يعطى دور أمنى للأردن فى الضفة الغربية"، المشروع الإسرائيلي طرح لأول مرة عام 2004، ووافقت عليه أطراف عربية ولكن مصر رفضته حينها.

المشروع الصهيوني يسمح بإقامة دولة فلسطينية على قطعة أرض من سيناء مساحتها (720 كم مربع) تلحق بقطاع غزة وتنتهي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وينتهي دور منظمة التحرير الفلسطينية سياسيا.

---

[111] المصدر : عربي إكسبريس – عن مشروع توطين الفلسطينيين في سيناء .. فهمي هويدي: لا اللسلطة تصارح ولا البرلمان يسأل ولا الناس تعرف – 2017/2/25 – الانترنت.

[112] عصام شاور – التوطين في سيناء.. صفقة إخوانية أم مشروع اسرائيلي ينهي منظمة التحرير؟ – 2013/9/19 – الانترنت.

وعلى أثر التسريبات الصحفية بالنسبة لمشروع توسيع قطاع غزة في شمال سيناء ، تقدم المحامون خالد علي وطارق العوضي ومالك عدلي وحسام مؤنس و محمد الباقر ومصطفى عبد العال بدعوى حملت رقم "29999 لسنة ٧١ ق" ضد مخططات توطين الفلسطينيين بسيناء؛ بزعم وضع حل للصراع العربي الإسرائيلي. مطالبين بإصدار قرار بحظر توطين مواطني أي جنسية أخرى غير المصرية بأراضي شبه جزيرة سيناء؛ لمخالفته لدستور 2014، بالإضافة إلى إصدار رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء قرارًا بإلزام الخارجية المصرية باتخاذ كافة الإجراءات القانونية والدستورية؛ لطلب مراجعة وتعديل الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة لتوطين الفلسطينيين بسيناء.

وأوضح خالد علي أن الهدف من الدعوى القضائية إثبات أن أي محاولة للتوطين غير دستورية، وتتعارض مع الدستور الحالي، وإلغاء الاتفاقية التي وقعها حسني مبارك غير الدستورية ووقف أي محاولات لإعادة هذه الاتفاقية، والمحافظة على سيناء من أي استغلال من جانب الكيان الصهيوني[113].

بعد شهرين تطل علينا الذكرى التاسعة والستين للنكبة ، وأود أن أختم هذا العرض بقول الآتي:

قدم شعبنا خلال تلك السنوات وقبلها منذ بداية القرن العشرين، تضحيات غالية عبر آلاف الشهداء، وقدم شعبنا أيضاً طرقاً كفاحية عديدة عجزت كلها عن إيصالنا إلى مبتغانا في التحرر والتقدم والوحدة؛ وربما آن الأوان لنا كي ننتقد ونتجاوز كل اخطاء المراحل السابقة عموماً، ومرحلة الانقسام الراهن خصوصاً ، لعلنا نتوصل بمصداقية عالية إلى رؤية وبرنامج سياسي وطني توحيدي ديمقراطي وتعددي بما يضمن مواصلة المسيرة النضالية لشعبنا حتى تحقق أهدافه الوطنية في الحرية و الاستقلال والعودة.

إن هذا المآل الذي وصل إليه شعبنا وقضيتنا ومجتمعنا، يفرض العمل على قطع كل طريق للانقسام والتفكك الفلسطيني وقطع كل طريق لاستمرار مهزلة التفاوض العبثي الراهن، والانطلاق من أن ليس لدى الدولتين الأميركية والإسرائيلية أي حل للقضية الفلسطينية بل إن حلهما لها هو خارج فلسطين، وفي سياق إعادة صياغة الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية، وهكذا يمكن ان تصبح الحلول المشبوهة المقترحة مثل "الدولة القابلة للحياة"، أو "الدولة المؤقتة" ، أو الحكم الذاتي الموسع أو "دويلة غزة" أدوات تخدير على هذا الطريق طالما بقي ميزان القوى (العربي والفلسطيني) مختلاً مع العدو الإسرائيلي.

لذلك "فإن المهمة العاجلة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة احياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف

[113] هاني أحمد – توطين الفلسطينيين بسيناء مخطط صهيوني جديد توثقه دعوى خالد علي – 19 فبراير 2017 – الانترنت.

الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور"[114].

أخيراً لابد لي من التأكيد على أن أي مشروع لتوطين اللاجئين مهما حمل من مواصفات وامتيازات واغراءات لن يندرج سوى تحت عنوان التآمر الخياني ضد اللاجئين الفلسطينيين ، ضد الأرض والشعب والقضية، ولن يتم تحقيقه أو قبوله من ابناء شعبنا مهما استخدم النظام الدولي والاقليمي والعربي والصهيوني من اجراءات ناعمة أو قمعية، لان مجرد القبول بفكرة التوطين لا تعني سوى العار والخيانة .

الأخوة الأعزاء .. لاشك أننا نتفق في الجوهر، على أن استمرار الانقسام أدى إلى فقدان الأغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الفلسطيني بوصلتهم وقدرتهم على فرض رؤيتهم ومسارهم الوطني من أجل الحرية والاستقلال والعودة، في ظل تفاقم حالة القلق والإحباط من ناحية وفي ظل الممارسات العدوانية العنصرية الصهيونية وحليفها الأمريكي من ناحية ثانية، إلى جانب المتغيرات والمواقف العربية والإقليمية الداعية إلى الاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني.

وفي مثل هذه الحالة من انسداد الأفق، في ظل تغول مخططات التحالف الامبريالي الصهيوني وحلفاؤه ، يبدو أن عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية إلى التصفية للقضية الفلسطينية.

إن هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية، وبمجمل الأهداف التي ضحى مئات الآلاف من أبناء شعبنا من أجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى العربية والفلسطينية التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها أو مصالحها الخاصة وتبعيتها وخضوعها لشروط التحالف الامبريالي هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية والقومية، ما يؤكد على ان مسلسل التنازلات والمخططات بات اليوم بمثابة بئرٍ بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق شروط العدو الصهيوني، بينما دولته تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق والتفكك والانقسام الفلسطيني الراهن... دون إلغاء وتجاوز الحديث أو التخطيط لإقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة تتوسع في سيناء.

لذلك لا بد من المجابهة لإنهاء وتجاوز الانقسام الكارثي لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والأهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل أشكاله من أجل الحرية والاستقلال والعودة ، ولا سبيل أمامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية الوطنية ، فإما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على إنهاء وتجاوز الانقسام والمأزق الراهن أو أن نتحول جميعا إلى عبيد أذلاء في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة

[114] غازي الصوراني – فلسطين وحق العودة – منشورات مركز عبدالله الحوراني/غزة ، 2012 ، ومركز باحث/لبنان– بيروت، 2013 – ص26

الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف"!! .

ملحق رقم (1)*

ما هو الأساس القانوني المباشر لحق العودة؟

يستند حق العودة إلى القرار الرقم 194 الذي تبنته الجمعية العاملة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة بتاريخ 11 كانون الأول 1948، وتتضمن إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة، وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

ما هي الحقوق المترتبة على هذا القرار؟

يترتب على هذا القرار وفقاً للمادة 11 ثلاثة حقوق أساسية:

أولاً: حق العودة إلى الأماكن التي أجبروا على مغادرتها. وهو يشمل اللاجئين المهجرين إلى خارج فلسطين، أو أولئك الذين أرغموا على اللجوء إلى مناطق أخرى داخل الأراضي المحتلة في العام 1948، أو إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي المناطق التي لم يشملها الاحتلال في 1948.

ثانياً: حق استعادة الممتلكات أو الملكيات الخاصة بلاجئي 1948 العائدين إلى "ديارهم" اي إلى بيوتهم. وتم تأكيد هذا الحق في ورقة عمل سكرتارية الأمم المتحدة في آذار 1950 بتوضيح أن هذا الحق "العودة إلى بيوتهم". وجددت الجمعية العامة التأكيد على حق استعادة الممتلكات في قرار صدر في العام 1974 يشير إلى "حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي طردوا منها".

ثالثا: حق التعويض: وهذا الحق ينص على منح تعويض نقدي عن خسارة الأملاك الخاصة أو المفقودين أو المصابين . وهو يشمل فئتين من اللاجئين:

الفئة التي تقرر العودة حيث يحق لها الحصول على تعويض كامل عن فقدان الأملاك الخاصة التي تعرضت للتدمير أو التلف.

الفئة التي قد تختار طوعاً عدم ممارسة حق العودة إلى ديارها واستعادة أملاكها. ويحق لهذه الفئة الحصول على تعويض كامل عن كل أملاكها سواء أصابها التلف والتدمير أم لا.

هل يسقط هذا الحق بمرور الزمن؟

إن حق العودة المتضمن في القرار 194 لا يسقط بتقدم الزمن لأنه حق فردي يعني كل لاجئ تم طرده بمفرده، وحق جماعي يتعلق بشعب طرد من أرضه. وقد اكتسب هذا الحق قوة معنوية وعرفية على مدى سنوات الأزمة التي ما تزال قائمة باستمرار عدم إيجاد حل للقضية الفلسطينية، حيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة واظبت على مدى السنوات التي تلت صدور القرار 194، على إعادة التأكيد عليه. وقد أصبح هذا الحق ذا قوة أكبر منذ العام 1974 عندما صارت القضية الفلسطينية تطرح في الأمم المتحدة تحت بند "حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره". وفي تشرين الثاني 1975 أصدرت الجمعية العامة القرار 3376 الذي أنشأ اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف.

* المصدر : د.سلمان أبو ستة – كتاب حق العودة مقدس وقانوني وممكن – المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2001، بالإضافة إلى الوثائق الواردة في موقع هيئة أرض فلسطين – الانترنت : www.plands.org.

أكدت هذه اللجنة في تقاريرها على ربط حق العودة بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وورد في أحد التقارير أن "الحقوق الغير قابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لا يمكن أن تمارس إلا في فلسطين"، وأن "ممارسة الحق الفردي للفلسطيني في العودة إلى بلده الأصلي تشكل شرطاً لا بد منه لممارسة هذا الشعب حقوقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة القومية".

ما هي المواثيق الدولية التي تدعم حق العودة.؟

إن حق العودة لا يقتصر على القرار 194 بل إنه يستند إلى مجموعة من المواثيق الدولية، خاصة أن "حق العودة في القانون الدولي المعاصر يشمل جميع ضحايا الإبعاد القسرى عن الوطن". وأهم المواثيق الدولية التي تدعم حق العودة هي:

- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948).**
- **المعاهدات ذات العلاقة بوضع اللاجئين (1951) وبروتوكول عام 1967.**
- **المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية (1966)**
- **معاهدة إزالة جميع أشكال التمييز العنصري (1965).**
- **المعاهدة للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية (1976).**
- **المعاهدة الإفريقية حول حقوق الإنسان والشعوب (1981).**
- **المؤتمر الأمريكي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية (1969).**
- **الإعلان الأمريكي لحقوق الفرد (1948).**
- **المعاهدة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (1950).**
- **المؤتمر الخاص بالسكان والقبائل الأصليين في الدول المستقلة (1991).**
- **معاهدة جنيف الرابعة (1949).**
- **مواثيق حقوق الإنسان حول تنمية المهجرين (1997).**

غازي الصوراني

2017/4/10

الضفة الغربية وقطاع غزة .. بيانات إحصائية مقارنة

الرقم	البيان	الضفة والقطاع	الضفة الغربية	قطاع غزة	ملاحظات
	السكان [115]	4,893,569	2,987,653	1,905,916	نهاية عام 2016
	ذكور	2,485,930	1,517,727	968,203	نهاية عام 2016
	إناث	2,407,639	1,469,926	937,713	نهاية عام 2016
	القوى البشرية (58.1% من عدد السكان)	2,843,163	1,735,826	1,107,337	نهاية عام 2016
	الناتج الإجمالي[116] (مليار دولار)	7,722	5,954	1,768	نهاية 2015
	حصة الفرد من الناتج الإجمالي (بالدولار)	1,746	2,265	1,002	نهاية 2015
	متوسط الانفاق الشهري لأسرة مكونة من6 أفراد (بالدينار الأردني)[117]	886	993	680	منتصف عام 2016
	القوى العاملة [118]	1,299,000	833,958	465,042	نهاية عام 2016
	العاطلون عن العمل	334,941	130,274	204,667	منتصف عام 2016
	العاملين بالفعل	964,059	703,684	260,375	منتصف عام 2016
	العاملون[119] في القطاع الخاص[120] ووكالة الغوث ومنظمات NGO's	635,059	472,684	162,375	منتصف عام 2016
	العاملون في "إسرائيل" والمستوطنات [121]	129,000	129,000	–	منتصف عام 2016
	العاملين في حكومة حماس	42,000	–	42,000	نهاية عام 2016
	العاملين في حكومة السلطة (مدنيين وعسكرين)[122]	158,000	100,000	58,000	نهاية عام 2016
	موظفين مدنيين[123]:	88,870	63,870	25,000	نهاية عام 2016
	وكلاء مساعدين	161	130	31	نهاية عام 2016
	مدير عام	827	700	127	نهاية عام 2016
	مدراء	5,926	5,238	688	نهاية عام 2016

[115] المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2015/5/13، مع إضافة 3% نسبة زيادة سكانية عن نهاية عام 2016

[116] المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – المراقب الاقتصادي – العدد 44 – ايار 2016 – صV

[117] المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2016 – ديسمبر 2016 – ص133.

[118] المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، مسح القوى العاملة الفلسطينية ، التقرير السنوي 2015 ، ابريل 2016 – ص22

[119] 73% من مستخدمي القطاع الخاص بدون عقود عمل، و 38% منهم يتقاضون أقل من الحد الأدنى للاجور (محمد اشتية ، مؤشرات سوق العمل، موقع فلسطين اليوم ، 2017/3/6)

[120] المصدر : المراقب الاقتصادي والاجتماعي – العدد 44– ايار 2016 – ص11 (المجموع يشمل أصحاب العمل ونسبتهم 4% ومن يعملون لحسابهم (أو بدون أجر) نسبة 24% والباقي يعملون بأجر نسبة 72%) أما نسبة العاملين في القطاع الخاص فهي 66.1% وفي كالة الغوث والمنظمات غير الحكومية 1.4% في الضفة، أما في قطاع غزة فالعاملين في القطاع الخاص 55.7% وفي وكالة الغوث ومنظمات غير حكومية 7.4% حسب المراقب الاقتصادي – عدد 44 – ص11.

[121] 24 ألف من العاملين في السوق الاسرائيلي ، يعملون في المستوطنات !؟

[122] المصدر: فريد غنام – مدير عام وزارة المالية – مؤتمر صحفي – رام الله – 2017/4/9

[123] المصدر: زياد الظاظا – دنيا الوطن – 2017/4/9

	حملة شهادة الدكتوراه[124]	1,475	–	–	نهاية عام 2016
	حملة الماجستير	7,475	–	–	نهاية عام 2016
	لا يحملون شهادة توجيهي	11,236	–	–	نهاية عام 2016
	العاملين في وزارة التعليم	47,833	–	–	نهاية عام 2016
	العاملين في وزارة الصحة	13,896	–	–	نهاية عام 2016
	موظفين عسكريين[125]:	69,130	36,130	33,000	نهاية عام 2016
	رتبة لواء	127	121	6	نهاية عام 2016
	عميد	662	651	11	نهاية عام 2016
	عقيد	3,062	2,951	111	نهاية عام 2016
	مقدم	3,292	3,158	134	نهاية عام 2016
	رائد	4,529	3904	625	نهاية عام 2016
	نسبة البطالة [126]	%25.9	%17.3	%41	منتصف عام 2016
	مجموع الأسر	835,772	533,392	302,380	نهاية عام 2016
	متوسط حجم الأسر	5.8 فرد	5.5 فرد	6.5 فرد	منتصف عام 2016
	عدد الأسر	823,680	525,625	298,055	منتصف عام 2016
	نسبة الإعالة[127]	5 فرد	4.3 فرد	6.9 فرد	نهاية عام 2016
	معدل الأجرة اليومية (بالشيكل)	–	82	59	نهاية عام 2016
	مجموع الواردات السلعية[128]	5,226	4,582	644	نهاية عام 2015
	موازنة السلطة لعام 2017 حسب مشروع الموازنة الصادر عن وزارة المالية – موقع الوزارة بالانترنت. (مليون دولار أمريكي)				
	صافي الايرادات العامة	3,449			
	إجمالي النفقات العامة	4,560			
	العجز الكلي	1,111			
	التمويل الخارجي لدعم الموازنة ولتمويل النفقات التطويرية	640			

[124] المصدر: موقع فلسطين 24 – الانترنت – 2016/5/10

[125] المصدر: زياد الظاظا – دنيا الوطن – 2017/4/9

[126] المصدر: المراقب الاقتصادي – العدد 44 – ايار 2016 – ص13. (معدل البطالة = عدد الافراد المتعطلين ÷ مجموع قوة العمل X 100)

[127] يقاس معدل الإعالة بنسبة عدد السكان إلى عدد الافراد العاملين بالفعل، وفق المعادلة التالية : اجمالي عدد السكان ÷ اجمالي عدد العاملين بالفعل.

[128] الجهاز المركزي للإحصاء – تقرير احصاءات التجارة الخارجية المرصودة 2015 – سبتمبر 2016

ملاحظة: الأرقام الواردة في التقرير أعلاه تمثل حجم الواردات الرسمية الإجمالية المرصودة (وليست الفعلية) حيث نلاحظ أن الرقم الرسمي لواردات قطاع غزة هو 644 مليون دولار في حين أن الواردات الفعلية (عن طريق مصر والانفاق بالإضافة إلى الواردات من السوق الإسرائيلي التي لم تسجل رسمياً بسبب عدم تسليم الفواتير الخاصة بها) قد تصل إلى ما لا يزيد عن 856 مليون دولار ، أي ان إجمالي واردات القطاع لعام 2015 هي 1.5 مليار، وفي هذا الجانب أشير إلى أن مبلغ المقاصة المتحقق من إجمالي الواردات يقدر بمبلغ 2 مليار دولار لعام 2015 أي بنسبة 38.5% من قيمة الواردات الاجمالية، وبالتالي تكون نسبة مبالغ المقاصة المترتبة على واردات قطاع غزة هي 644 مليون × 38% = 248 مليون دولار فقط، وإذا أضفنا لهذا المبلغ حوالي 75 مليون دولار سنوياً أرباح بنوك ومؤسسات مركزها في الضفة ولها فروع في غزة، فإن إجمالي المبالغ الموردة من القطاع إلى مالية السلطة 323 مليون دولار سنوياً بما لا يتجاوز 16.1% وليس 50%.

رسالة أقرب الى خاطرة حزينة

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5499 – 2017 / 4 / 22

أحزاب وفصائل اليسار العربي يعترفون باستمرار الأوضاع المأزومة عموما، والفكرية شبه المرتدة عن الماركسية ومنهجها خصوصا في أحزابهم، دونما توفر المقومات المطلوبة في نشر وتعميم الثقافة الديمقراطية العقلانية التنويرية الحداثية داخل هذه الأحزاب للخروج من الأزمة صوب النهوض. وهذا يعني أن الجميع يتحمل المسئولية أمام هذا العجز أو القصور أو الإهمال.

لذلك أقول لهم – مخاطبا ذاتي–....أما وقد مضى وقت طويل بين الإقرار بحال الأزمة، وبين اللحظة التي نعيشها الآن، ولم نتقدم على طريق حل الأزمة، فإن ذلك يؤشر على عدم نضج الوعي المعرفي العلمي المادي الجدلي أولا، وعدم نضج الوعي بتفاصيل الواقع المعاش ثانيا، واستمرار تغييب الوعي العميق بالديمقراطية ثالثا.

في مثل هذه الأوضاع يكون من الطبيعي انتشار أحزاب وتيارات اليمين الليبرالي الرث وحركات الإسلام السياسي بصور غير مسبوقة في تاريخنا الحديث والمعاصر، بسبب استمرار تخلف أو عدم نضوج أو توفر الأوضاع الذاتية – في أحزاب اليسار– القادرة على تقديم الحلول المناسبة للأزمة ببعديها المعرفي والمجتمعي/الطبقي، رغم أن الأزمة نفسها قد نضجت كفاية وأصبحت تراكماتها تنذر إلى أن تصبح – أو انها أصبحت فعلا – أزمة بنيوية شاملة.

وإذ يقضي المنطق البسيط أن لكل أزمة حلا، ولم يؤخذ به، فإن من واجب كل كادر وكل عضو (في هذه الأحزاب والفصائل) أن يطرح سؤالاً مباشراً حول الأسباب التي حالت وتحول دون معالجة الأزمة والخروج منها، لينتقل بعد ذلك إلى مناقشة السؤال المنهجي الأهم، وهو كيفية مواجهة العوامل أو التهديدات الداخلية التي أبقت حال الأزمة وأعادت إنتاجها، وحالت حتى اللحظة دون تقديم حلول لها، مما أدى إلى استمرار مظاهر الهبوط الفكري النقيض للماركسية، الى جانب الهبوط في التعاطي مع القضايا السياسية عموما والمجتمعية المطلبية الطبقية للجماهير الفقيرة خصوصا، في ظل استمرار تراكمات ضحالة الوعي أو غيابه، وهي تراكمات تعزز بالضرورة وجود مراكز القوى الانتهازية والتحريفية واليمينية والتكتلات الشللية، وضعف قوة وهيبة مركز هذا الحزب أو الفصيل أو ذاك، وضعف وحدة القرار فيه، واستمرار ظاهرة عدم الوضوح بالنسبة لماهية الحزب وفكره الماركسي ومنهجه العلمي الذي نريد، وغياب القدوة والمثل الأعلى في الهيئات القيادية، مع استمرار تزايد الفجوة بينهم وبين المجتمع عموما والشرائح الفقيرة خصوصا –وهي الأغلبية العظمى.

أخيراً .. يبدو أن أحزاب وفصائل اليسار العربي –بدرجات متفاوتة– أصبحت أو كادت تصبح في مساحة هامة من علاقاتها الداخلية ومواقفها الأقرب الى الصمت والمهادنة لهذا النظام أو ذاك، صورة مشوهة عن واقع التخلف الاجتماعي السائد في مجتمعاتها، الأمر الذي يفسر بوضوح ساطع أسباب تراجع وعزلة قوى اليسار العربي وانحدارها.

ان الصمت على تراكم عوامل الأزمة والمرض هو نوع من الصمت على الموت البطىء لهذه الأحزاب/الفصائل ...لكنه لا يعني مطلقا موت الأفكار والمبادىء والتضحيات العظيمة التي انطلقت من أجلها.

في مناسبة يوم العمال ...القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالأرقام ... لعلها صرخة ونداء لصحوة فصائل وأحزاب اليسار

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5508 – 2017 / 5 / 1

في مناسبة يوم العمال ...القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالأرقام ... لعلها صرخة ونداء لصحوة فصائل وأحزاب اليسار

بلغت القوى العاملة نهاية عام 2016 حوالي 1,299 مليون عامل/عاملة ، يتوزعون بنسبة 64.2% في الضفة الغربية ويبلغ عددهم 833,958 عامل (منهم 10% يعملون في إسرائيل والمستوطنات)، وبنسبة 35.8% في قطاع غزة ، ويبلغ عددهم 465,042 عامل/ة. أما بالنسبة لعدد العاملين بالفعل فيبلغ 964 ألف (في الضفة وغزة) موزعين بنسبة 71.5% في الضفة وعددهم 689,684 ، وبنسبة 28% في قطاع غزة وعددهم 274,375، وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل 361 ألف عامل/ة (في الضفة و غزة بنسبة 27.8% من مجموع القوى العاملة)، يتوزعون بنسبة 18.4% من مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية وعددهم 154 ألف شخص، وبنسبة 44.5% في القطاع وعددهم 207 ألف شخص.

أي أن مجموع الفقراء تحت خط الفقر المدقع (اقل من 1800 شيكل للأسرة شهريا) في الضفة والقطاع كما يلي : 361 ألف عاطل عن العمل × معدل إعالة أربعة أفراد لكل منهم = 1.444000 شخص بنسبة 29.5% من إجمالي السكان في الضفة والقطاع البالغ 4.89 مليون نسمة ، أما نسبة الفقر المدقع في الضفة فتبلغ 21.8% (وعددهم 632200 فرد) ، ترتفع هذه النسبة في قطاع غزة لتصل إلى 40% (وعددهم 855 ألف فرد) ، عدا نسبة السكان الذين يعيشون عند خط الفقر(اقل من 2500 شيكل للأسرة) وتبلغ نسبتهم في قطاع غزة أكثر من 60% من عدد السكان فيما لا تقل هذه النسبة عن 40% في الضفة الغربية ...المفارقة او الاشكالية أو المصيبة– في ظل استمرار الحصار وتكريس الانقسام – إن فصائل وأحزاب اليسار لديها ظرفا موضوعيا ناضجا عبر كل الفرص المتوفرة من الفقراء ، والفقراء المدقعين المحرومين الذين يتطلعون بشوق وحسرة إلى من يقف بجانبهم مدافعا عن قضاياهم مناضلا من اجل خلاصهم وانعتاقهم وتحقيق أهدافهم في مجابهة وإلغاء مظاهر وأسباب فقرهم وقهرهم واستلابهم واستغلالهم....فهل من مستجيب ...هل من صحوة لدى فصائل وأحزاب اليسار تدفعهم إلى الاندماج الفوري في أوساط العمال والفلاحين الفقراء المتشوقين لمن ينقذهم ويقودهم للخلاص من الانقسام والاستبداد والفقر والاستغلال؟ هل من صحوة جدية لهذه الخطوة لتصبح نسبة العمال والفلاحين الفقراء في بنية /عضوية فصائلنا وأحزابنا اليسارية أكثر من 20% على الأقل بدلا من 5% أو أقل كما هو حالها اليوم ؟.

معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في منتصف عام 2017

منذ ما قبل النكبة 1948 والى يومنا هذا، لم ينقطع أو يتوقف نضال شعبنا العربي الفلسطيني عموماً وجماهيرنا من الفلاحين والكادحين الفقراء خصوصاً ، من أجل حريته واسترداد أرضه المغتصبة ، وطوال ما يزيد عن مائة عام مضت ، قدم شعبنا في كل عام من هذه الأعوام، قوافل من الشهداء الذين تجاوزوا مئة ألف شهيد أو يزيد، وفي هذه المسيرة المتجددة من النضال والتضحيات والصمود والآلام والمعاناة، تطل علينا الذكريات في كل عام ...ذكرى سايكس بيكو1916 ووعد بلفور نوفمبر 1917 وذكرى هبة البراق اغسطس 1929 وذكرى ثورة عز الدين القسام 1936 وتواصل الثورة وخيانة النظام العربي وصولا الى النكبة الأولى عام 48 ، وذكرى انتفاضة غزة ضد التوطين 28 فبراير1955 وذكرى العدوان الثلاثي على غزة وبورسعيد وسيناء اكتوبر 1956 وذكرى هزيمة حزيران 1967وبداية النضال والكفاح المسلح في غزة والضفة وقواعد الفدائيين في الاردن ومآثر التضحيات الغالية من اجل التحرير، وذكرى ايلول الاسود 1970 ، وذكرى البطولات والمعارك الثورية ضد العدو الصهيوني من ارض جنوب لبنان ، وذكرى الحرب الاهلية في لبنان نيسان 1975،وذكرى اجتياح لبنان وخروج فصائل م.ت.ف من بيروت والجنوب صيف 1982 ، وذكرى شهداء مذبحة صبرا وشاتيلا 16 /ايلول/1982 على يد المجموعات الانعزالية اللبنانية المتمثلة بحزب الكتائب اللبناني وجيش لبنان الجنوبي العميل بدعم وتشجيع المحتل الصهيوني ، وذكرى اتفاقية كامب ديفيد 1979 وعزلة مصر عن فلسطين والقضايا القومية التحررية ، وذكرى الانتفاضة في غزة والضفة ديسمبر 1987 وصولا الى ذكرى اتفاق اوسلو الكارثي 13 ايلول 1993 ، وذكرى الانتفاضة الثانية 28 ايلول 2000 وما تلاها من نضالات وتضحيات غالية من اجل الحرية وتقرير المصير والدولة المستقلة كاملة السيادة على ارضها وسمائها ومواردها ومياهها ومعابرها وعاصمتها القدس ، وهي نضالات وتضحيات متصلة ومتواصلة مع تضحيات ونضال شعبنا في قطاع غزة حتى اللحظة الراهنة من النضال والمقاومة والصمود طوال ايام العدوان الصهيوني المتواصل في يومه السابع والاربعين ، وهي لحظة تاريخية يتجدد الجرح الفلسطيني من خلالها، وتتجدد معه وحدة هذا الشعب، وتبدأ الذكريات تنبعث من جديد من داخل شوارع المخيم ومن بين الأزقة، ومن قلب المعاناة والفقر والحرمان، حيث يتوحد أبناء شعبنا الفلسطيني في الشتات والوطن مع اخوانه في قطاع غزة رغم التباعد في المكان، ذلك أنهم يتنسمون رائحة الوطن الفلسطيني عبر رائحة وذكريات القرية، البلد، المدينة، كما يتنسمونها من عطر الشهداء وجراح المناضلين ومعاناة الأسرى والمعتقلين في المسيرة المتصلة من اجل الحرية والاستقلال، حيث تتجدد الآمال التي لطالما حملها الأجداد والآباء الى ابنائهم واحفادهم الذين يحملون اليوم الامانة بشرف وكبرياء وارادة ثورية وروح عالية من التحدي والصمود والمقاومة لكي تبقى الذكرى ويبقى الأمل والحلم الثوري والمسيرة الكفاحية

حتى تتحقق الاهداف ، فبالرغم من محطات كل تلك الذكريات ظلت –وستظل– الذاكرة الفلسطينية الشعبية حافظة للوعي الوطني لكل محطات النضال منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، وهي أيضاً ذاكرة التشرد والغربة والمعاناة التي تعرَّض لها أبناء شعبنا في الشتات، وعززت لديهم روح المقاومة والتمسك بالحقوق والثوابت، لذلك لم يكن غريباً أن تتصهر فينا، نحن الفلسطينيون، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات واللجوء، فلكل منها آلامها وآمالها الكبيرة التي تتغذى وتكبر عبر صمود شعبنا وصمود ثورته ومقاومته ونضاله الكفاحي والسياسي والجماهيري الديمقراطي حتى تحقيق الانتصار.

في ضوء أوضاعنا الفلسطينية والعربية الراهنة، الطافحة بالكثير من عوامل التأزم والإحباط والتفكك والانقسام والصراع على المصالح، يبدو ان الخيار الذي قام على أساس أنه يمكن أن يحصل الفلسطينيون على دولة مستقلة، كان وهماً قاد إلى النهاية التي نعيشها، أي انقسام وتفكك الفكرة الوطنية التوحيدية الناظمة للنضال التحرري والديمقراطي لشعبنا، وتفكك النظام السياسي والمشروع الوطني وتوسع السيطرة الصهيونية على الأرض، وأيضاً انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية في إطار الصراع بين هويتين: هوية الاسلام السياسي والهوية الوطنية الديمقراطية في اطارها القومي والانساني.

لقد توضح خلال العقود الماضية، الى جانب تطورات الوضع العربي الرسمي الراهن المنحط والخاضع المستسلم للشروط الامبريالية، علاوة على استمرار الصراع على المصالح والانقسام وتجدد الحديث عن تبادل الاراضي ، والمفاوضات العبثية البائسة، بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين، وأنها جزء من المشروع الامبريالي للسيطرة على الوطن العربي...لذلك يجب ان تتأسس الرؤية لدى كافة قوى اليسار الثوري في فلسطين والبلدان العربية ، انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه، فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الامبريالي في الوطن العربي، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين... لهذا بات ضروريا أن يعاد طرح الرؤية الوطنية التحررية من قلب الرؤية التقدمية القومية الديمقراطية الأشمل، التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني وأدواته البيروقراطية والكومبرادورية والرجعية، من أجل ان يعاد تأسيس نضالنا الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية ، ولا شك في ان هذه المهمة هي مهمة القوى والفصائل اليسارية الثورية في فلسطين والوطن العربي .

الحديث عن الذاكرة ومسار النضال والمعاناة ومخططات التوطين، يستدعي منا إعادة التأكيد على طروحات عدد من المفكرين في هذا الجانب ، وخاصة المفكر الراحل د. قسطنطين زريق الذي نظر للمعاني الكامنة في النكبة، عبر البحث عن الجانب الايجابي الكامن لاستنهاض العقل والإرادة العربية الحرة، وتحويل النكبة إلى معنى ايجابي، وكانت وصيته للشباب العربي أن يتحملوا مسئوليتهم في تشكيل الوعي العربي، وتحويل الوعي القومي إلى مشروع سياسي مؤهل للرد على النكبة وتجاوزها الفعلي .

وفي هذا السياق، فإن استلهاما لتضحيات شبابنا الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة ...يفرض علينا إعادة التذكير والتأكيد على طبيعة الصراع الوجودي بيننا وبين دولة العدو الصهيوني ، باعتباره صراع عربي إسرائيلي بالدرجة الأولى.

انطلاقاً من ذلك يمكن أن يصاغ الحل، على أساس أن فلسطين جزءاً من دولة عربية ديمقراطية موحدة وأن تتحقق عودة اللاجئين الذين شُرِّدوا منها بالرغم من كل الصعاب أو "المستحيلات" التي يزعمها البعض أن شعبنا الذي رسم بالدم – آلاف المرات – خارطة الوطن عبر نضاله وتضحياته من أجل حق العودة هو شعب قادر – مهما طال الزمن– على تحقيق حلم الانتصار.

فاليهودية ليست ولا يمكن أن تكون قومية بأي مفهوم سياسي سليم كما يعرف كل عالم سياسي ، ورغم أن اليهود ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى ، بل "متحف " حي لكل أخلاط الأجناس في العالم كما يدرك كل أنثروبولوجي ، فإن فرضهم لأنفسهم كأمة مزعومة مدعية في دولة مصطنعة مقتطعة يجعل منهم ومن الصهيونية حركة عنصرية أساساً هدفها الاغتصاب والقتل وممارسة كل اشكال الارهاب وتلك هي وظيفتها في خدمة المصالح الامبريالية ...فالعنصرية الصهيونية – كما يقول البروفيسور اليهودي الامريكي نورمان فينكل ستاين (وهو من ابرز المناهضين للحركة الصهيونية– " ان الفلسفة العنصرية الصهيونية قد غرست في اعماق العقل الباطن الاسرائيلي العنصري كراهية لا ترويها الدماء ، فلا فرق لدى العنصري ان كانت الدماء المسفوكة لأطفال او لنساء حوامل او كبارا في السن" ...في ضوء ذلك يصبح الحديث عن السلام مع هذه الدولة العنصرية نوعا من الوهم او نوعا من الخضوع والاستسلام... وبالتالي...لا مفر من ان نؤكد معاً أن مشاعل الحرية والعودة التي أضاءها شهداء شعبنا ومناضليه من أبناء الفقراء والكادحين لن تنطفئ ولن تتوقف فلا خيار أمامنا سوى استمرار النضال الوطني التحرري المقاوم والديمقراطي... ففلسطين ليست يهودية ... ولن تكن إلا وطناً حراً مستقلاً، في مجتمع عربي حر وديمقراطي موحد..

أخيراً ... في الذكرى التاسعة والستين للنكبة نطرح السؤال التالي: هل بات عنوان المرحلة الراهنة اليوم هو: الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية ؟

في ظل استمرار تراجع القوى الوطنية الفلسطينية والعربية(بمختلف الوانها واطيافها) ، وفي ظل استمرار الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس في ظروف دولية وعربية واقليمية أفقدت الفلسطينيين بوصلتهم وقدرتهم على فرض رؤيتهم وقرارهم الوطني من اجل الحرية والاستقلال والعودة ،ومن ثم تكرست الهيمنة الخارجية على راهن القضية الفلسطينية لإفراغها من مضامينها واهدافها النضالية التحررية ، تلك الهيمنة يتزعمها اليوم التحالف الامريكي الصهيوني والقوى الاقليمية خاصة تركيا ، الى جانب معظم بلدان النظام العربي الرسمي ودعوته الصريحة للاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني.

ففي مثل هذه الحالة من الانحطاط والخضوع العربي الرسمي للمخططات الامبريالية الصهيونية، يبدو ان عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية بالتعاون مع عدد من الفلسطينيين من اصحاب المصالح الانتهازية ، فقدوا وعيهم الوطني بذريعة ما يسمى بالتسوية او ما يسمى بالعملية السلمية او بذريعة الاعتدال ، وكلها ذرائع لا تخرج ولا تتناقض مع شروط العدو الصهيوني الامريكى وتركيا والسعودية ودويلات الخليج التي تتوزع الادوار المشبوهة فيما بينها.

ان هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية وبمجمل الاهداف التي ضحى مئات الالاف من ابناء شعبنا من اجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى– وخاصة الفلسطينية – التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الانتهازي الفلسطيني المستسلم(بكل تلاوينه ومسمياته وافراده وجماعاته)هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق الفلسطيني الراهن.... دون الغاء وتجاوز الحديث او التخطيط لاقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة ....لذلك لا بد من المجابهة لانهاء وتجاوز الانقسام الكارثي لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والاهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة ، ولا سبيل امامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية الوطنية ، فاما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على انهاء وتجاوز الانقسام والمأزق الراهن أو أن نتحول جميعا إلى عبيد أذلاء في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف"!! .

وبالتالي فإن إعداد هذه المعطيات والبيانات الإحصائية يأتي ضمن الجهود البحثيه الهادفة إلى الاسهام في تعزيز الوعي بكافة الضرورات الوطنية والقومية والانسانية بما يخدم تطلعات ونضالات شعبنا من اجل تحقيق اهدافه الوطنية.

أرقام ومعطيات احصائية كما في منتصف عام 2017 :

يقدر عدد أبناء الشعب الفلسطيني من المقيمين في فلسطين أو في الشتات ، كما في منتصف عام 2017 بحوالي (**12,930,608**) مليون نسمة يتوزعون كما يلي:-

---

4,966,972 نسمة في الضفة (بما فيها القدس) والقطاع بنسبة 38.4% من إجمالي الشعب الفلسطيني (بواقع 1,934,505 في غزة بنسبة 38.9%، و 3,032,467 في الضفة الغربية ما يعادل 61.1%).

1,529,575 نسمة داخل الخط الأخضر – الأراضي المحتلة 1948 (بدون القدس) بنسبة 11.8% من إجمالي الشعب الفلسطيني .

5,720,887 نسمة في الدول العربية بنسبة 44.2% من إجمالي الشعب الفلسطيني .

713,173 نسمة في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وأوروبا ودول أخرى بنسبة 5.5% من اجمالي الشعب الفلسطيني.

12,930,608 [129] إجمالي تعداد الشعب الفلسطيني كما في منتصف عام 2017

بلغ مجموع الفلسطينيين في الشتات في منتصف عام 2017 (6.434 مليون نسمة) بنسبة 49.8% من مجموع الشعب الفلسطيني، في حين بلغ مجموع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأرض المحتلة عام 1948، (6.496 مليون نسمة) بنسبة 50.2% من مجموع الشعب الفلسطيني.

يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين كما في منتصف عام 2017 ، نحو (6,020,150)[130] نسمة، أي بنسبة 46.5% من إجمالي الشعب الفلسطيني، أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع من إجمالي الشعب الفلسطيني فتبلغ 19% . أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع إلى إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث (الأنروا) فتبلغ 40.9% في منتصف عام 2017.

---

[129] **المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2015/5/13 – (مع إضافة 3% نسب الزيادة السكانية من قبل الباحث حتى نهاية عام 2016 و1.5% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2017.)**

[130] **المصدر: موقع الأونروا – الانترنت – عدد اللاجئين المسجلين كما في يناير 2015 ، وقد أضاف الباحث نسبة 3% زيادة سكانية لعام 2015، ونسبة 3% زياد سكانية لنهاية عام 2016 و1.5% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2017..**

الفلسطينيون غير المسجلين في سجلات اللاجئين لدى وكالة الأمم المتحدة من فلسطيني الشتات يبلغ تعدادهم منتصف عام 2017 (2,882,138) نسمة أي بنسبة 22.2% من مجموع أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات موزعين كما يلي :

الفلسطينيون في الشتات غير المسجلين في الاونروا (بالمليون)	
الدولة	**العدد**
الأردن	**1,565,649**
باقي الدول العربية	**603,315**
الدول الأجنبية	**713,174**
الإجمالي	**2,882,138**

يبلغ إجمالي عدد المخيمات المنظمة –حسب سجلات الأونروا في 2015/12/31 – (59) مخيم "معترف بهم في كل من :

– الضفة الغربية (19) مخيماً .
– قطاع غزة (8) مخيمات .
– الأردن (10) مخيمات .
– لبنان (10) مخيمات .
– سوريا (9 مخيمات رسمية + 3 غير رسمية) **من بينها مخيم اليرموك الذي عاش فيه طوال العقود الماضية ما يزيد عن ماية وخمسون ألف لاجئ فلسطيني حتى أول عام 2015، اضطر أكثر من 95% منهم مغادرته إلى بعض المدن السورية والمخيمات الأخرى، حيث تؤكد العديد من المصادر أن عدد اللاجئين في مخيم اليرموك منتصف عام 2017 لا يتجاوز ستة آلاف لاجئ، إلى جانب اضطرار مجموعات كبيرة منهم الخروج من سوريا إلى لبنان وبلدان الخليج العربي وتركيا وبعض البلدان الأوروبية عموماً والسويد خصوصاً ، حيث يقدر عدد اللاجئين اللذين هاجروا إليها حوالي 40 ألف لاجئ [131] ، علماً بان عملية الهجرة[132] تمت بصورة إكراهية واضطرارية بسبب الصراعات الدموية الطائفية من جهة وبسبب الهجمات العدوانية التي شنتها حركة داعش وبعض حركات الإسلام السياسي ضد المخيم، الأمر الذي فرض على الأغلبية الساحقة من**

[131] المصدر: جريدة الايام – العدد 6951 – بتاريخ 2015/5/18 – ص4

[132] من المعروف أن اللاجئين الفلسطينيين في سوريا تميزوا بالمساواة في المعاملة في كل ما يتعلق بشؤون حياتهم في الاقتصاد والتجارة والتعليم ومساواتهم الكاملة مع إخوانهم المواطنين السوريين ، إلا أن ظروف الصراعات الدموية التي نشبت في سوريا منذ أكثر من ثلاثة سنوات بدعم من الإمبريالية الأمريكية والرجعيات العربية في قطر والسعودية والخليج ودعمهم للحركات الاسلاموية المتطرفة ، انعكست سلباً على أحوال اللاجئين الفلسطينيين وعلى مجمل أبناء الشعب السوري وقواه السياسية الديمقراطية والتقدمية المناضلة من أجل إزاحة كل أشكال الاستبداد والاستقلال وصولاً إلى تحقيق نظام سياسي وطني وديمقراطي تعددي يكفل تحقيق الحريات العامة والشخصية والتنمية المستقبلة والعدالة الاجتماعية.

اللاجئين الفلسطينيين أوضاعاً جديدة من التشرد والبؤس والمعاناة أدت إلى تفريغ مخيم اليرموك من اللاجئين الفلسطينيين ، بما يؤشر على الدور الخطير لتلك الحركات الإسلاموية في ممارسة أشكال عدوانية بذرائع مختلفة، تستهدف تهجير ليس سكان مخيم اليرموك فحسب، بل أيضاً قد تستهدف تهجير مخيمات اللجوء في لبنان بما يخدم المخططات الأمريكية الصهيونية في تفريغ المخيمات وتنفيذ مخططات التوطين.

يقدر عدد اللاجئين (في منتصف عام 2017) في قطاع غزة نحو (1,453,448 لاجئ)، أي بنسبة 75.1% من مجموع سكان القطاع، كما ويقدر عدد اللاجئين في الضفة الغربية (1,014,778 لاجئ) أي بنسبة 33.4% من مجموع سكان الضفة، أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع إلى مجموع السكان فيهما فتبلغ 49.7% .

نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات قطاع غزة إلى إجمالي سكان القطاع منتصف 2017 تبلغ 31.2% في حين تبلغ نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات الضفة الغربية 8.1% من مجموع سكان الضفة .

وفيما يتعلق بعدد الفلسطينيين المقيمين حالياً في فلسطين التاريخية (ما بين النهر والبحر) منتصف عام 2017 فإن البيانات تشير إلى أن عددهم قد بلغ 6.496 مليون نسمة ، بنسبة 49.8% من مجموع السكان اليهود والعرب في فلسطين، البالغ عددهم 13,050,000 نسمة منهم 6,551,100[133] يهودي بنسبة 50.2%.

بناء على تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني[134] ، فإن من المتوقع أن يتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية عام 2017 ، في حين ستصبح نسبة السكان اليهود حوالي 49.3% من السكان بحلول نهاية عام 2020 حيث سيصل عددهم إلى 7 مليون مقابل 7.2 مليون فلسطيني.

المستعمرات الصهيونية: بلغ عدد المواقع الاستيطانية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في أوائل العام 2016 في الضفة الغربية حوالي 420 موقع، أما عدد المستوطنين في الضفة الغربية بما فيها القدس فقد بلغ حوالي 800 ألف مستوطن ، منهم 375 ألف مستوطن في القدس الشرقية..

ويتضح من البيانات أن 48.5% من المستوطنين يسكنون في محافظة القدس حيث بلغ عددهم حوالي 281,684 مستوطناً منهم 206،705 مستوطنين في القدس الشرقية، وتشكل نسبة المستوطنين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي 21 مستوطناً مقابل كل 100 فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي 69 مستوطناً مقابل كل 100 فلسطيني[135].

جدار الضم والتوسع: تشير التقديرات حسب مسار الجدار إلى أن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار والخط الأخضر بلغت حوالي 733 كم^2 في العام 2010 أي حوالي 13.0% من مساحة الضفة الغربية، منها حوالي 348 كم2أراضٍ زراعية و110 كم^2 مستغلة كمستعمرات وقواعد عسكرية

[133] المصدر: بلال ضاهر – موقع عرب 48 – تاريخ 2016/12/29

[134] المصدر: موقع سهم الاخبارية – 2016/12/29

[135] جريد الأيام – العدد رقم 6947 – بتاريخ 2015/5/13 – صفحة 13.

و 250 كم^2 غابات ومناطق مفتوحة بالإضافة إلى 25 كم^2 أراضٍ مبنية فلسطينية**(وهنا بالضبط تكمن فكرة تبادل الأراضي بين دولة العدو الصهيوني وبين رئيس السلطة محمود عباس التي تم الترحيب بها من قبل وفد الجامعة العربية برئاسة قطر وطرحها مع وزير الخارجية الأمريكي في الأول من أيار 2013).**

وفي هذا السياق، نشير إلى أن الجدار العنصري يعزل نهائيا حوالي 53 تجمعاً يسكنها ما يزيد على ثلاثمائة ألف نسمة، تتركز أغلب التجمعات في القدس بواقع 27 تجمعا يسكنها ما يزيد على ربع مليون نسمة، بالإضافة إلى ذلك يحاصر الجدار 165 تجمعا سكانيا يقطنها ما يزيد على نصف مليون نسمة وتعتبر مدينة قلقيلية أحد الأمثلة الشاهدة على ذلك.

الأطماع الصهيونية في غور الأردن: تشكل مساحة غور الأردن ما نسبته 29% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، حيث تسيطر "إسرائيل" على أكثر من 90% من مساحته حسب بيانات مؤسسات حقوقية إسرائيلية، ويقيم فيه نحو 65 ألف فلسطيني في حين يقدر عدد المستعمرين في ذات المنطقة أكثر من عشرة آلاف مستعمر.

الدعوة الى تشكيل اللجان الوطنية الفلسطينية المتخصصة – في إطار م.ت.ف والفصائل الفلسطينية – للتصدي لطروحات المهزومين والخونة، ممن يوافقون على استبدال حق العودة بالتعويض، الأمر الذي يتطلب من هذه القوى والفصائل – عبر اللجان المشار إليها – القيام بإعداد وتنفيذ عملية جرد احصائي لأملاك شعبنا وموجوداته المنقولة وغير المنقولة ، مع تقدير قيمة إنتاجية أراضي ومنشآت شعبنا (الزراعية والصناعية والتجارية، وغير ذلك) التي حرم منها طوال التسعة وستين عاماً الماضية والتي تصل إلى ما يقرب من (200 مليار دولار) إجمالي الإنتاجية السنوية المتراكمة بدون احتساب الأرض والأملاك غير المنقولة التي لن تخضع للبيع أو المساومة أو التعويض تحت أي ظرف من الظروف ، على أن تستند عملية احتساب الإنتاجية إلى كافة المعطيات والحقائق المادية الأساسية.

الجداول

جدول رقم (1) : مجموع أبناء الشعب الفلسطيني وتوزيعهم في الوطن والشتات في منتصف عام 2017 [1]

بيان	عدد الفلسطينيين	النسبة المئوية
الضفة الغربية	3,032,467	23.5
قطاع غزة	1,934,505	15.0
الأراضي المحتلة 1948 (إسرائيل)	1,529,575	11.8
الأردن[2]	83,949,06	30.5
لبنان[3]	531,128	4.1
سوريا[4]	637,375	4.9
باقي الدول العربية	603,315	4.7
أمريكا اللاتينية والشمالية وأوروبا ودول أخرى	713,174	5.5
الإجمالي	12,930,608	100

(1) المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2015/5/13، مع إضافة 3% نسبة زيادة سكانية عن نهاية عام 2016 و1.5% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2017.

(2) عدد اللاجئين المسجلين في الأردن كما في يناير 2015 حسب موقع الأونروا 2212917 نسمة ، قام الباحث بإضافة نسبة 3% زيادة سكانية لعام 2015 ، ثم نسبة 3% من زيادة سكانية عن عام 2016، و1.5% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2017. ويصبح الاجمالي في منتصف عام 2017 ، 2,383,419 يضاف لهم 1,565,649 فلسطيني مقيم قبل وبعد عام 1948 ، يكون المجموع الإجمالي للفلسطينيين في الاردن 3,949,068 نسمة .

[3] المصدر: موقع الاونروا – عدد اللاجئين المسجلين كما في يناير 2015 – وقد اضاف الباحث نسبة 3% زيادة سكانية لعام 2015، ونسبة 3% زيادة سكانية عن عام 2016، و1.5% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2017.

(4) المصدر السابق : موقع الأونروا

جدول رقم (2) :اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين كما في منتصف عام 2017 [1]

المنطقة	عدد اللاجئين داخل المخيمات[2]	عدد اللاجئين خارج المخيمات	المجموع
الأردن	415,113	1,968,306	2,383,419
لبنان	268,626	262,502	531,128
سوريا[3]	192,432	444,945	637,377
الضفة الغربية	246,170	768,608	1,014,778
قطاع غزة	604,185	849,263	1,453,448
المجمـوع	1,726,526	4,293,624	6,020,150

[1] المصدر : موقع الأونروا – الانترنت – عدد اللاجئين المسجلين كما في يناير 2015 ، وقد أضاف الباحث نسبة 3% زيادة سكانية لعام 2015، ونسبة 3% زياد سكانية لعام 2016 ، **و1.5% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2017.**

[2] المصدر: موقع الأونروا – اللاجئين المسجلين داخل المخيمات كما في يناير 2015، وقد أضاف الباحث نسبة 3% زيادة سكانية لعام 2015، ونسبة 3% زياد سكانية لعام 2016 ، **و1.5% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2017.**

[3] نلاحظ الانخفاض الحاد في عدد اللاجئين داخل مخيمات سوريا بسبب الصراعات الطائفية والمعارك المسلحة الجارية فيها.

جدول رقم (3) : اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية كما في منتصف عام 2017 [1]

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة (دونم) [2]	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
نابلس	عسكر	1950	120	23,005	299,634
	بلاطة	1950	250	34,143	
	الفارعة	1949	260	10,995	
	مخيم (1)	1950	50	9,767	
	نور شمس	1952	230	13,021	
طولكرم	طولكرم	1950	180	–	
جنين	جنين	1953	420	23,148	
القدس	شعفاط	1966	200	15,914	224,466
	الأمعري	1948	930	15,192	
	دير عمار	1949	160	3,471	
	الجلزون	1949	250	15,915	
	قلنديا	1949	350	15,915	
الخليل	الدهيشة	1949	310	18,809	209,923
	عايدة	1948	710	6,801	
	بيت جبرين	1949	20	1,447	
	الفوار	1950	270	11,575	
	العروب	1949	240	15,047	
أريحا	عقبة جبر	1948	–	9,259	18,400
	عين السلطان	1948	870	2,746	
لاجئون من غزة	-	-	–	–	16,185
الإجمالي				246,170	768,608
إجمالي عدد اللاجئين في الضفة الغربية				1,014,778	

[1] المصدر: موقع وكالة غوث اللاجئين – الانترنت –عدد اللاجئين المسجلين كما في يناير 2015، مع إضافة 3% لعام 2016 ، و1.5% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2017، من قبل الباحث.

[2] المصدر: تم اعتماد مساحة المخيمات من موقع الأونروا، تقرير وكالة الغوث للاجئين لعام 2013

جدول رقم (4) : اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة كما في منتصف عام 2017 [1]

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة (دونم)[2]	عدد اللاجئين داخل المخيم*	عدد اللاجئين خارج المخيم
دير البلح	دير البلح	1949	132	25,048	63,956
	المغازي	1949	600	29,323	
خانيونس	خانيونس	1948	564	83,083	194,998
النصيرات	النصيرات	1948	588	75,753	40,865
	البريج	1952	528	37,876	
رفح	رفح	1949	-	120,959	108,890
غزة	الشاطئ	1951	447	100,188	328,206
جباليا	جباليا	1954	1448	131,955	112,348
الإجمالي				604,185	849,263
إجمالي عدد اللاجئين في قطاع غزة				1,453,448	

[1] المصدر: موقع وكالة غوث اللاجئين – الانترنت –عدد اللاجئين المسجلين كما في يناير 2015، مع إضافة 3% لعام 2016 ، و1.5% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2017، من قبل الباحث.

[2] المصدر: تم اعتماد مساحة المخيمات من موقع الأونروا، تقرير وكالة الغوث للاجئين لعام 2013

جدول رقم (5) : اللاجئون الفلسطينيون في الأردن كما في منتصف عام 2017 [1]

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة (دونم)[2]	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
شمال عمان	جبل الحسين (النزهة)	1952	420	33,911	470,266
	البقعة	1968	1400	121,611	
جنوب عمان	الوحدات(عمان الجديد)	1955	480	59,636	525,788
	الطالبية	1968	130	8,185	
منطقة الزرقاء	مخيم الزرقاء	1949	180	23,387	550,440
	مخيم حطين(ماركا)	1968	920	61,975	
منطقة إربد	مخيم اربد	1951	240	29,234	282,690
	مخيم الحصن	1968	770	25,725	
	مخيم سوف	1968	500	23,386	
جرش	مخيم غزة(جرش)	1967	750	28,064	139,121
لاجئون مسجلون وموزعون داخل المخيمات	–	–	–	–	–
الإجمالي				415,113	1,968,306
إجمالي عدد اللاجئين في الأردن				2,383,419	

[1] المصدر: موقع وكالة غوث اللاجئين – الانترنت –عدد اللاجئين المسجلين كما في يناير 2015، مع إضافة 3% لعام 2016 و1.5% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2017، من قبل الباحث.

[2] المصدر: تم اعتماد مساحة المخيمات من موقع الأونروا، تقرير وكالة الغوث للاجئين لعام 2013

يتمتع كافة اللاجئين في الأردن بالمواطنة الأردنية الكاملة (أي أن عملية التوطين مطبقة بالكامل!!؟) باستثناء اللاجئين والنازحين من أبناء قطاع غزة وعددهم حوالي (180) ألف يقيمون في مدن وقرى الأردن ، والباقي منهم حوالي (30) ألف لاجي يقيمون في مخيم جرش/غزة (غازي).

جدول رقم (6) :اللاجئون الفلسطينيون في لبنان كما في منتصف عام 2017 [1]

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة (دونم)[2]	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
بيروت	مار الياس	1952	–	852	50,079
الجبل	برج البراجنة	1948	104	22,728	44,108
	دكوانة	1949	–	0	
	ضبية	1956	1200	5,682	
	شاتيلا	1949	40	12,075	
صيدا	عين الحلوة	1948	420	67,476	89,128
	نباتية		–	0	
	المية مية	1948	400	6,394	
صور	البص	1949	80	13,497	50,831
	الرشيدية	1948	267	39,064	
	برج الشمالي	1955	136	27,700	
طرابلس	نهر البارد	1949	1600	38,355	11,029
	البدواي	1956	–	23,439	
البقاع	ويفل	1949	44	11,364	8,516
لاجئون من المخيمات المدمرة موزعين داخل المخيمات		–		–	8,811
المجموع				268,626	262,502
إجمالي عدد اللاجئين في لبنان					531,128

[1] المصدر: موقع وكالة غوث اللاجئين – الانترنت –عدد اللاجئين المسجلين كما في يناير 2015، مع إضافة 3% لعام 2016 و1.5% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2017، من قبل الباحث.

[2] المصدر: الهيئة المستقلة للاجئين – الانترنت – www.pcrp.ps .

جدول رقم (7) :اللاجئون الفلسطينيون في سوريا كما في منتصف عام 2017 [1]

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة (دونم)*	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
دمشق	خان الشيخ	1948	690	**11,737**	**337,799**
	خان دنون	1950	30	**5,869**	
	سبينة	1968	30	**12,973**	
	قبر الست	1948	20	**13,591**	
	الجرمانا	1968	30	**11,428**	
حلب	النيرب	1950	148	**11,737**	**32,788**
	عين التل	1962	160	**3,398**	-
حمص	حمص	1949	150	**13,591**	**38,752**
حماه	حماه	1950	60	**4,942**	
اللاذقية	خان اللاذقية	1955	220	**6,178**	-
درعا	درعا	1950	40	**8,031**	**35,605**
	درعا (الطوارئ)	1967	2100	**88,958**	
المجموع				**192,432**	**444,945**
إجمالي عدد اللاجئين في سوريا				**637,377**	

[1] المصدر: موقع وكالة غوث اللاجئين – الانترنت –عدد اللاجئين المسجلين كما في يناير 2015، مع إضافة 3% لعام 2016 و1.5% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2017، من قبل الباحث.

ملاحظة: بالنسبة للاجئين في مخيم اليرموك (حوالي 160 ألف نسمة) فقد احتسبهم الباحث ضمن اللاجئين خارج المخيم، بسبب أن مخيم اليرموك لا تعتبره وكالة الغوث مخيماً رسمياً للاجئين، علماً أن الصراعات الطائفية والمذهبية الدموية في سوريا دفعت الحركات الإسلاموية عموماً وحركة داعش خصوصاً إلى تدمير مخيم اليرموك وتهجير اللاجئين الفلسطينيين منه، حيث لم يبقى منهم في المخيم حتى إعداد الجدول (أول أيار 2015) سوى حوالي خمسة آلاف لاجئ.

[2] المصدر: تم اعتماد مساحة المخيمات من موقع الأونروا، تقرير وكالة الغوث للاجئين لعام 2013

جدول رقم (8) :عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 كما في منتصف عام 2017*

المحافظة / المنطقة	عدد السكان	النسبة
الأراضي الفلسطينية	4,966,972	100
الضفة الغربية	3,032,467	61.1
جنين	330,938	6.7
طوباس	66,940	1.3
طولكرم	198,212	4.0
نابلس	404,988	8.2
قلقيلية	117,732	2.4
سلفيت	75,947	1.5
رام الله والبيرة	364,516	7.3
أريحا والأغوار	55,048	1.1
القدس	456,617	9.2
بيت لحم	228,630	4.6
الخليل	732,898	14.8
قطاع غزة	1,934,505	38.9
شمال غزة	377,084	7.6
غزة	673,832	13.6
دير البلح	280,321	5.6
خانيونس	365,411	7.4
رفح	237,857	4.8

*** المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2016/5/13، مع إضافة 3% نسبة زيادة سكانية عن عام 2016 و1.5% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2017، من قبل الباحث.**

جدول رقم (9) :عدد السكان المقدر –حسب الفئات العمرية– في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 كما في منتصف عام 2017*

العمر	الأراضي الفلسطينية			الضفة الغربية			قطاع غزة		
	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث
4-0	730196	372756	357440	413999	211118	202881	316197	161638	154559
9-5	664489	339413	325076	385367	196544	188823	279122	142869	136253
14-10	626432	320056	306376	372832	190607	182225	253600	129449	124151
19-15	588752	300486	288266	357268	182873	174395	231484	117613	113871
24-20	499254	254823	244431	305844	156509	149335	193410	98314	95096
29-25	387787	198344	189443	238497	122016	116480	149290	76328	72962
34-30	318154	162319	155835	200082	102071	98010	118072	60247	57825
39-35	270099	136797	133302	176129	89380	86749	93970	47417	46553
44-40	227412	115944	111467	150433	76711	73722	76979	39234	37745
49-45	189933	98563	91370	125408	64765	60643	64525	33797	30727
54-50	146182	75791	70391	95976	49559	46417	50206	26232	23974
59-55	101045	51331	49715	65210	33228	31982	35836	18103	17733
64-60	72434	35049	37385	47027	22911	24116	25407	12138	13269
69-65	53079	23560	29519	35658	16001	19656	17421	7559	9863
74-70	38215	15918	22297	26078	11020	15059	12136	4898	7238
79-75	26621	10847	15774	17998	7401	10597	8623	3446	5178
+80	26887	11222	15666	18661	7778	10883	8227	3444	4783
المجموع	**4966972**	**2523218**	**2443754**	**3032467**	**1540492**	**1491975**	**1934505**	**982726**	**951779**

*** المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2015/5/13، مع إضافة 3% نسبة زيادة سكانية عن عام 2016 و1.5% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2017، من قبل الباحث.**

– يبلغ عدد الشباب من سن 15–39 حوالي 206,4045 من الجنسين ، بنسبة 41.6% من مجموع السكان في الضفة وقطاع غزة .

غازي الصوراني
2017/6/14

الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة (1994 - 2017)

تمهيد:

تسعى هذه الدراسة إلى إثارة النقاش العلمي– في أوساط الباحثين والمثقفين اليساريين الفلسطينيين، حول التحولات الطبقية/ الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، وتأثيرها على المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وانعكاسها على مواقف القوى السياسية الفلسطينية عموماً، وقطبي الصراع فتح وحماس خصوصاً، إلى جانب الآثار السياسية والمجتمعية الناجمة عن الانقسام بين "كيانين" منفصلين في الضفة وقطاع غزة، وما أدى إليه هذا الوضع من تزايد الحصار والممارسات العدوانية الإسرائيلية من ناحية وتزايد مظاهر التراجع والانحطاط المجتمعي والإفقار والبطالة من ناحية ثانية.

وفي هذا السياق أشير إلى الالتباس المنهجي حول مفهوم التحولات الاجتماعية، انطلاقاً من عدم إمكانية الحديث عن تحولات نوعية مادمنا في البنية نفسها، خاصة وأن البنية الاجتماعية الفلسطينية هي بنية متعددة المظاهر والأشكال داخل النمط الرأسمالي التابع، علاوة على تخلفها وتبعيتها، لأن مفهوم التحول ينطبق على كل تغير يفيد الانتقال من بنية إلى أخرى، أي أنه اضطراب وقلب للأنظمة "وهذا يعني أن الكثير من مظاهر التغير التي تحدث على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد، قد تعطي الانطباع بكونها معبرة عن تحولات عميقة وحاسمة، بيد أنها قد لا تكون في عمقها كذلك[136]" فهل يصدق هذا الرأي على ما يعرفه مجتمعنا من تحولات وتغيرات؟ بهذا السؤال أكون قد تطرقت إلى مفارقة قد تحمل في طياتها نوعاً من التناقض أو الالتباس فيما يتعلق بعنوان هذه الدراسة، لكنني لا أسعى إلى إبراز هذا التناقض بقدر اهتمامي بالحديث عن شكل ومضمون التحولات الاجتماعية في حركتها البطيئة في مجتمعنا الفلسطيني، التي لا تفرز حالة يمكن أن يطلق عليها تحولاً نوعياً أو جذرياً فيه، حيث أن مجتمعنا الفلسطيني في الضفة والقطاع كما يقول البروفيسور جلبير الأشقر "ليس مجتمعاً ناتجاً عن تطور "طبيعي" بل هو مجتمع نتج عن الاقتلاع الجزئي الذي تلاه الضم (إلى الأردن ومصر) ومن ثم عقود من الاحتلال أفضت – في ضوء اتفاق أوسلو – إلى انتقال قسم هام من جهاز دولة اتياً من الشتات ليتربع على السلطة وفق شروط أوسلو وما تلاها، وهذه ظروف خاصة جداً لا يوجد مثيل لها في العالم أجمع"[137].

وبالتالي فإن هذه الدراسة، هي محاولة تشخيصية للوحه أو الخريطة الطبقية الراهنة في المجتمع الفلسطيني، في الضفة وقطاع غزة، ومتابعة تطور ورصد أوضاع "الطبقة" البرجوازية الكبيرة والطبقة البرجوازية الصغيرة أو

136 محمد المرجان – في التحول الديمقراطي وآفاق التنمية السياسية في المغرب – مجلة إضافات – العدد السادس – بيروت – ربيع 2009 – ص195.

137 من رسالة الصديق جلبير الأشقر لي بتاريخ 20-10-2009.

ما يطلق عليها البرجوازية المتوسطة، إلى جانب "طبقتي" العمال والفلاحين، واتجاهات التغير في هذه المواقع نتيجة للتفكيك والتهميش والإدماج واليات التغير في مواضع هذه الفئات، إلى جانب تحديد الموقف السياسي، للقوى الفاعلة في حقل النظام السياسي الفلسطيني في سياق معادلة داخل بنية سلطة الحكم الذاتي والنظام السياسي الاجتماعي المنبثق عنها طول الفترة منذ 1994 حتى تاريخ الانقسام منتصف حزيران 2007 بين فتح وحماس أو الضفة وقطاع غزة، حيث تعيش كل منهما – منذ ذلك التاريخ – حالة من المتغيرات السياسية الاجتماعية والاقتصادية تختلف –خاصة في قطاع غزة– عن مرحلة ما قبل الانقسام، وفي هذا الإطار، نشير إلى أن التغير الاجتماعي النوعي كما نفهمه، هو مصطلح رديف لمفاهيم النمو والتطور والتقدم الاجتماعي بالمعنى التنويري والحداثي والعقلاني النهضوي، عبر مرحلة جديدة أفضل من سابقتها، من حيث درجات التطور أو النهوض السياسي الاجتماعي والثقافي والنمو الاقتصادي.

لكن ما جرى منذ 14 حزيران 2007، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية.

وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة والقطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية[138] أو الاستتباع رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي في صيرورته الحضارية أو الحداثية التقدمية، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية، بحيث يمكن الاستنتاج، بأن كل من حركتي فتح وحماس، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم، بصورة إكراهية، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن

138 التبعية – كما يعرفها د. إبراهيم العيسوي – هي: ظرف موضوعي تشكل تاريخياً، ينطوي على مجموعة علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية تعبر عن شكل معين من أشكال تقسيم العمل على الصعيد الدولي، يتم بمقتضاها توظيف موارد مجتمع معين لخدمة مصالح مجتمع آخر أو مجتمعات أخرى تمثل مركز النظام الرأسمالي العالمي. فالتبعية إذن هي جوهر التخلف، وإن التنمية (نقيض التخلف) هي مشروع حضاري يجسد ويتضمن عملية التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها.

إن الوضع الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48.

معنى ذلك هناك خلل كبير يدفع ثمنه شعبنا الفلسطيني عموماً والجماهير الفقيرة خصوصاً. ذلك أن ما يجري هو شكل من أشكال الصراع السياسي والمجتمعي، الممنهج والمحكوم بالطبع بأهداف ومصالح وبرامج انقسامية فئوية محددة، تسعى إلى إعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني وبلورته في الصيغة المطلوبة وفق مقتضيات الصراع بين القطبين، (فتح وحماس) في إطار فسيفساء متناقضة، قد يفقد معها المشروع الوطني مرتكزاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ما سيدفع إلى تكريس نوعاً من تفكك الفكرة التوحيدية للجماعة السياسية الفلسطينية لحساب هوية الإسلام السياسي أو الإمارة الإسلامية أو الخضوع لضغوط وشروط الرؤية الأمريكية الإسرائيلية، حينئذ لن تكون هذه الهوية بديلاً للمشروع الوطني فحسب، بل "ستمثل" نهاياته لكي تبدأ بالسير في مشروعها، وهي إمكانية نزعم أنها مستحيلة التحقق في فلسطين راهناً إلا إذا استطاع تيار "الإسلام السياسي" أن يصبح مشهداً رئيسياً في بعض أو معظم بلداننا العربية، وهو أمر لا يمكن تحققه بدون التكيف مع السياسات الأمريكية.

أخيراً، قد نتفق على أن هذه البديهيات تدعو كافة القوى الوطنية الديمقراطية التقدمية لإعادة تجديد رؤيتها ودورها المستقبلي، وهي عملية تندرج تحت بند "الضرورة التاريخية" للتيار الوطني الديمقراطي في فلسطين والوطن العربي، انطلاقاً من قناعاتنا بأن معظم النظام السياسي العربي في واقعه الحالي من الخضوع والتبعية والارتهان والتخلف والتفكك هو جزء تابع للمنظومة الإمبريالية في بلادنا، خاصة في ظل الدور المهيمن للقوى الطبقية الرجعية والكمبرادورية في السعودية وبلدان الخليج العربي، التي أسهمت في تغذية وتنفيذ مخطط تفكيك الدول الوطنية (سوريا / العراق / اليمن / ليبيا ... إلخ) من خلال اسهامها المباشر –بالتنسيق مع الامبريالية الامريكية– في تمويل ودعم القوى الاسلاموية المتطرفة ودورها في تفجير الصراعات الطائفية والمذهبية الدموية.

لذلك فإن المهمة العاجلة لكافة القوى التقدمية الديمقراطية العربية عموماً، والفلسطينية خصوصاً، أن تعيد النظر في الرؤية الاستراتيجية الوطنية والقومية ببعديها السياسي والاقتصادي التنموي والثقافي والمجتمعي، الأمر الذي يستدعي العمل على بلورة الرؤية الإستراتيجية المشار إليها، انطلاقاً من إعادة احياء وتجدد الوعي الوطني والقومي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال ضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية كجزء لا يتجزأ من الدولة العربية الديمقراطية بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية.

البنية[139] الاجتماعية وتحولاتها:

هي الإطار الحاكم والمحدد لأنماط العلاقات والتفاعلات بين مكونات المجتمع ومستوياته الأساسية والفرعية، فالبنية تتألف من مجموعة من البنى أو الأنساق الفرعية، الاقتصادية والسياسية والأسرية وغيرها، والتي تتألف كل منها من جماعات وتنظيمات اجتماعية تسهم في أداء كل بنية أو نسق فرعي لوظائفه التي تتركز حول تطوير الإنتاج الاجتماعي وتواصله، بما يشتمل عليه هذا الإنتاج من مخرجات مادية وثقافية وعلمية، كما تتركز حول تحقيق الاستقرار أو التغيير –النسبيين– الضروريين لفاعلية دور البنية في توفير شروط تواصل التطور الاجتماعي والاقتصادي والحفاظ على الهوية الحضارية للمجتمع متجددة ومتمايزة في الوقت نفسه[140].

أما الطبقة الاجتماعية فهي جماعة تشترك في موقع متشابه من ملكية وسائل الإنتاج، أو من علاقات العمل وأنماطها، وتتبلور بتبلور وعيها بمصالحها المشتركة، وسعيها لتحقيق تلك المصالح من خلال تنظيم حركتها وتفعيل مشاركتها، ويستند هذا المفهوم على محددات أساسية للطبقة ترتبط بأنماط العلاقات الاجتماعية للإنتاج، وتساعد في تصنيف الطبقات وفهم كل طبقة لذاتها، والتي تجعل منها قوة في البنية الطبقية وعلى مستوى المجتمع، وتتمثل تلك المحددات فيما يلي"[141]:

الموقع من ملكية أو حيازة رأس المال النقدي أو رأس المال العيني.

الموقع من علاقات السلطة، وممارساتها داخل النطاق المباشر للإنتاج (في المنشأة أو المشروع) والتي تتحدد بناء على أحد الموقعين السابقين أو كلاهما (حيازة رأس المال النقدي أو العيني).

الموقع من علاقات الاستغلال، أي ممارسة الاستغلال (بمعنى الاستيلاء على فائض القيمة) أو الخضوع له (من قبل العمال).

يتحدد الوعي الطبقي أولاً بحد أدنى يبدأ بالوعي اليومي الفردي المباشر أو شبه الجماعي القائم على التعاطف ومشاعر الانتماء والولاء بين أعضاء الطبقة، والذي يتبلور نحو وعي جماعي بالمصالح المشتركة وبدائل تحقيقها، وهو وعي لا يتوفر لدى كل أعضاء الطبقة بل لدى جماعة قيادية منها، تسمى الجماعة الإستراتيجية التي يمكن أن تؤسس حزب أو جمعية أو مؤسسة، للدفاع عن مصالح الطبقة في إطار ما يسمى بالفاعلية الطبقية التي يقصد بها قدرة الطبقة على تحقيق مصالحها في خضم الممارسات المختلفة، وخاصة الممارسات السياسية.

إن هذه المحددات ترتبط بثلاثة مجالات أساسية للهيمنة أو الخضوع لأنها ترتبط بأهم الموارد الإنتاجية: رأس المال النقدي/ورأس المال العيني/والعمل، حيث يحدد الموقع منها المراكز التي لديها أو ليس لديها القدرة

---

139 البنية هي نسق من التحولات، يتألف من عناصر، يكون من شأن أي تحول في أي عنصر منها أن يؤدي إلى تحولات في باقي العناصر الأخرى. إن ارتباط العنصر بكلية العناصر الأخرى يجعله خاضع للكل الذي يقوم فيه، ويعطي مبدأ الأولوية المطلقة للكل على الأجزاء بحيث لا يمكن فهم أي عنصر من عناصر البنية خارجاً عن الوضع الذي يشغله داخل تلك البنية (المصدر: الموسوعة الفلسفية العربية – معهد الإنماء العربي – ط1 – 1986– ص198).

140 التقرير الاجتماعي العربي – إصدار رقم (1) – مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب – القاهرة – 2001 – ص7.

141 المصدر: د.عبد الباسط عبد المعطي – مصدر سبق ذكره – ص 41.

على السيطرة على احدها أو معظمها، فالرأسمالي يسيطر على قرارات توظيف رأس المال النقدي أو العيني أو هما معاً، أما العامل فيخضع لمالكي هذين الموردين، بينما يمكن أن يسيطر نسبياً على العمل.

والواقع انه يجب إلا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي، ان هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية، صحيح أن للعامل الاقتصادي في رأي الماركسية الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج وفي التشكل الاجتماعي، ولكن العامل السياسي والايدولوجيا أو بكلمة البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية.

وعلى هذا يمكن القول، بأن الطبقة الاجتماعية تتحدد –إلى جانب موقعها الاقتصادي– بموقعها في مجمل الممارسات الاجتماعية، أي بموقعها في مجمل التوزيع الاجتماعي للعمل، وهو يشمل العلاقات السياسية والعلاقات الايديولوجية. والطبقة الاجتماعية هي بهذا المعنى، مفهوم يدل على أثر البنية في التوزيع الاجتماعي للعمل (العلاقات الاجتماعية والممارسات الاجتماعية). وعلى هذا، فإن هذا الموقع يشمل ما يمكن اعتباره التحديد البنيوي للطبقة، أي وجود تحديد البنية بالذات في الممارسات الطبقية (علاقات الانتاج، مواقع الهيمنة، والتبعية السياسية والأيديولوجية) –حسب بولانتزاس – فلا وجود للطبقات إلا في الصراع الطبقي[142]، في إطار الممارسات الطبقية، وفي هذا الجانب فإن من الضروري التمييز بين ثلاثة مستويات للوعي الطبقي[143].

الأول: ادراكي يركز على فهم الطبقة لأوضاعها وأوضاع غيرها من الطبقات، ومن ثم فهم علاقات الطبقات ببعضها البعض، **والثاني:** صراعي يركز على الصراعات والتحالفات الفعلية، وتنظيم الطبقة لنشاطاتها وإدارة صراعاتها **والثالث:** تحويلي ذو توجه مستقبلي يتجاوز تغيير أوضاع الطبقة إلى تغيير البنية الطبقية، ومنها إلى تغيير النظام الاجتماعي الاقتصادي (حسب شروط القوة الذاتية للطبقة البورجوازية أو للطبقة العاملة).

التشكيلة الاجتماعية إذن، هي مجموع العلاقات الاجتماعية الدائرة في حيز جغرافي معين، خلال فترة معينة ووفقاً لأشكال محددة، وهو تعريف قد لا ينطبق على الواقع الاجتماعي الفلسطيني خلال المرحلة التاريخية الممتدة منذ نكبة 1948 حتى عام 1967، بسبب إلحاق الضفة الفلسطينية إلى الأردن، وقطاع غزة إلى الوصاية المصرية.

ولكن بالرغم من هذا الانقسام الجغرافي السياسي في المجتمع الفلسطيني خلال تلك المرحلة، فإن المقومات السياسية والهوية الوطنية ببعدها السياسي والاجتماعي رغم عوامل التفكك التي أصابتها بسبب استمرار الانقسام، إلا أنها ظلت سمة أساسية للفلسطينيين في الوطن والشتات عموماً، وفي الضفة وقطاع غزة خصوصاً، حيث تجلت هذه العلاقة الاجتماعية في إطار المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع على أثر الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، ثم على أثر قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، رغم التباينات الملحوظة التي ميزت ومازالت كل من "مجتمع" الضفة عن "مجتمع" قطاع غزة بسبب ظروف وعوامل تاريخية وراهنة، آخذين بعين الاعتبار أن المجتمع الفلسطيني هو تشكيلة اجتماعية – اقتصادية رأسمالية هامشية وطرفية، ناهيكم عن تعرضها لغزو عنصري اقتلاعي إقصائي.

---

142 الطبقات الاجتماعية في النظام الرأسمالي اليوم–نيكوس بلانتزاس–دمشق 1983–ص15/14.

143 د.عبد الباسط عبد المعطي – الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر – مصدر سبق ذكره – ص43.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن هذه التشكيلة الاجتماعية لا تزال مشتملة على علاقات إنتاج اجتماعية ما قبل رأسمالية بسبب ضعف وتخلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، خاصة قطاع الصناعة والبحث العلمي والتكنولوجي.

ومن هنا يمكن توصيف المجتمع الفلسطيني – رغم من ما يعتري سطحه من مظاهر التقدم الشكلي والكمي– بأنه شبه تقليدي بسبب استمرار بقاء الدور المهيمن للعائلة/الحامولة في العديد من الشركات والنشاطات والقطاعات الاقتصادية، كما في التجمعات في القرى والمدن والمخيمات، إلى جانب المظهر الآخر المرتبط بتداخل الأنماط الاجتماعية التقليدية وتجاورها أو تحالفها مع البيروقراطية الحاكمة في السلطة بشقيها، وطابعها الطفيلي المشوه، عبر علاقات مع التحالف الكومبرادوري التجاري والعقاري والمالي من ناحية وعبر تضخم مظاهر التراجع الاقتصادي والاعتماد على الخارج في التمويل أو الإغاثة، وتضخم مظاهر ومؤشرات الفقر والبطالة والانحطاط الاجتماعي من ناحية ثانية، دون القفز عن السبب الرئيسي لتفاقم هذه المظاهر، المتمثل في الاحتلال وممارساته العدوانية وحصاره المتواصل، المفروض على أبناء شعبنا في الضفة والقطاع، إلى جانب استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وما تنتجه هذه التبعية من تشوه مستمر في العلاقات الاجتماعية (التركيب الطبقي)، إذ أن العلاقة الجدلية بين التبعية، والعلاقات الاقتصادية/الاجتماعية، توضح إلى حد كبير شكل ومحتوى البنية الطبقية الفلسطينية، والخصائص الاجتماعية لكل "طبقة" أو شريحة في إطار تلك البنية.

مسار التطور الاجتماعي في الضفة وقطاع غزة :

إن أهم ما تتميز به الأوضاع الاجتماعية–الطبقية في بلادنا –والبلدان العربية عموما– أنها أوضاع انتقالية، غير مستقرة وغير ثابتة، والأشكال الجديدة فيها تحمل في ثناياها العديد من ملامح القديم، لذا فإن التحليل الداخلي أو الطبقي لمجتمعاتنا، القائم على المقارنة الميكانيكية أو التشابه بينها وبين مسار التطور الأوروبي كمعيار، سيؤدي بنا إلى مأزق تحليلي ومعرفي عند مناقشة الوقائع العينية والأحداث التاريخية التي ميزت واقعنا، لأن هذه الأحداث والوقائع كانت عاملا أساسيا من عوامل تشوه وتميع الوضع الطبقي الفلسطيني، فالنكبة الأولى عام 1948، التي شردت شعبنا ودمرت قاعدته الإنتاجية (شبه الإقطاعية –شبه القبلية– شبه الرأسمالية آنذاك) ومجمل بنيته الطبقية والمجتمعية، ثم ضم وإلحاق الضفة الفلسطينية إلى الأردن لتصبح جزءا من اقتصاده ومجتمعه، ووضع قطاع غزة تحت الوصاية المصرية، وتكريس التباعد الجغرافي والسياسي بينهما الذي عمق التباعد الاجتماعي–الاقتصادي بين أبناء الشعب الواحد حتى الاحتلال عام 1967 ، الذي قام بإلحاق اقتصاد كل من الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي، ومنذ توقيع اتفاق باريس الاقتصادي (نيسان 1994) يعيش الاقتصاد الفلسطيني حالة من التبعية الكاملة –من حيث السوق والوحدة الجمركية والأسعار– للاقتصاد الإسرائيلي، إلى جانب التعقيدات الإسرائيلية طوال تلك المرحلة التي تمثلت في الاعتداءات والاغلاقات المتكررة والتضييق المتعمد على حرية التجارة، الاستيراد والتصدير، وحرية التنقل والحركة للمواطنين، الأمر الذي

راكم المزيد من عوامل الضعف والانكشاف التي تفاقمت مع تزايد مظاهر الفساد الاقتصادي في اجهزة السلطة الفلسطينية في الضفة وغزة، التي أفسحت المجال واسعاً لمظاهر وأدوات الفلتان الامني وانتشار مظاهر الثراء غير المشروع في ظل تنامي بروز الشرائح الطبقية في إطار التحالف البيروقراطي الكمبرادوري الذي استخدم السلطة جسراً لزيادة ثرواته ومصالحه الأنانية الخاصة، في مقابل صلف وعدوانية دولة العدو الإسرائيلي واصرارها على فرض شروطها السياسية والامنية على المفاوض الفلسطيني دونما أي تقدم حقيقي فيما يسمى بـ"العملية السلمية". إن هذه التراكمات الناجمة عن الأوضاع الداخلية للسلطة وعن ممارسات دولة العدو الإسرائيلي أدت إلى تفاقم الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية، ومن ثم تزايد حدة الصراع بين كل من أجهزة السلطة /حركة فتح وحماس، وهو صراع سرعان ما تحول إلى صراع دموي واقتتال داخلي تم حسمه كما هو معروف لصالح حركة حماس في 14 / حزيران / 2007 وتفردها في حكم قطاع غزة وانفصاله السياسي والدستوري عن الضفة الغربية طوال العشرة الأعوام الاخيرة خلق حالة غير مسبوقة من الانقسام بكل تفريعاته السياسية والاقتصادية والنفسية والثقافية والاجتماعية، بحيث بات واضحاً أن التفكك السياسي والمجتمعي أصبح ظاهرة ملموسة في أذهان شعبنا في ظل استمرار هذا الانقسام البشع، الذي أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد، بحيثُ يمكن الاستنتاج، أن ممارسات كل من فتح وحماس، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة.

ان رفضنا لثنائية فتح وحماس، ينطلق من إدراكنا لهما باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة ببعديها السياسي والمجتمعي، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني.

هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي تستعيد ثقة ابناء شعبنا والتفافهم وتوحدهم تحت مظلتها كافكار توحيدية جامعة تستجيب لتطلعاتهم بما يمكنهم من مواصلة نضالهم التحرري والديمقراطي وتحقيق اهدافهم في الحرية وتقرير المصير والعودة.

الانقسام وآثاره الاجتماعية والنفسية والسياسية على ابناء شعبنا عموما وفي قطاع غزة خصوصا:

وأبرز هذه الاثار تتجلى في النتائج التالية:

–البحث عن تأمين المصالح الخاصة لدى البعض اقل من 55%، وعن لقمة العيش وتأمين مستلزمات الحياة الضرورية لدى الشرائح الفقيرة اكثر من 80%ارتباطاً بالمأزق السياسي والاقتصادي المسدود في اللحظة الراهنة (اكثر من 200 ألف عاطل عن العمل في قطاع غزة 60% منهم يحملون شهادات جامعية).

–انتشار قيم النفاق الاجتماعي بكل صوره الاجتماعية والسياسية، أو اللامبالاة والاتكالية، وانتشار الميل إلى الإحباط أو اليأس، والخضوع، وتراكم الخوف في صدور الناس،وانتشار المخدرات وادوية الهلوسة بانواعها في اوساط الشباب الى جانب انتشار الجرائم والانتحار لدرجة أن الكثيرين في مجتمعنا أصبح همهم هو الانخراط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصالحهم الخاصة والحفاظ على سلامتهم .

والنتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي الشاذ تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام والكرامة، وروح المكر محل روح الشجاعة، وروح التراجع محل روح المبادرة، وروح الاستسلام محل روح المقاومة، وروح العدمية والتعصب الأعمى المنغلق محل روح الديمقراطية والتعددية .

– بعد ان وصلت القضية الوطنية الفلسطينية الى الحضيض في اذهان شعوبنا العربية دون اي اهتمام بها كقضية مركزية بسبب اوضاع الاستغلال والاستبداد والفقر والصراعات الطائفية والمذهبية الدموية ، فانني أشعر بالقلق من ان قضيتنا واهدافنا الوطنية التحررية لم تعد قضية مركزية في عقول وقلوب ابناء شعبنا.

– هذه المظاهر لم يكن ممكناً انتشارها بدون هذا التوسع المذهل في الهبوط السياسي والاستبداد وقمع الحريات والاعتقالات وتراكم مظاهر ألانحطاط الاجتماعي الذي لم يعد هامشياً أو استثنائياً، ولم يعد مجرد مسألة انحطاط قيمي وأخلاقي فحسب، بل صار تعبيراً عن درجة عالية ومقلقة من انفصام السلطة عن الشعب، بعد أن انقسمت إلى "حكومتين" غير شرعيتين، تحاول كل منهما تثبيت مصالحها الفئوية بالقوة الامنية الاكراهية بعيدا عن القانون ، وعلى حساب المصالح والأهداف الوطنية والمجتمعية التوحيدية.

وبالتالي فلا غرابة من ضعف وعي العمال و الفلاحين الفقراء وكل الكادحين في بلادنا عموماً بالظلم الطبقي بصورة مباشرة، ذلك لأن إطار العلاقات الرأسمالية الظاهرية، هو في حقيقته –كما أشرنا من قبل– إطارا شبه رأسمالي يحمل في ثناياه العديد من العلاقات الاجتماعية التقليدية القديمة، بما يعيق عملية الفرز الطبقي المحدد داخل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الفلسطينية القائمة، التي ما زالت عملية غير مكتملة بل ومشوهه، على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية ، نظرا لهذا التداخل أو التشابك في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، وفي العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية، ونظرا لأن فئات واسعة من السكان في مجتمعنا، لا تزال تعيش أوضاع انتقالية بحيث لم يتحدد انتماؤها الطبقي تحديدا مستقرا ونهائيا، خاصة وأن طبيعة المرحلة الراهنة، بعد خمسة عشر عاماً من قيام السلطة الفلسطينية في ظل الاحتلال وعدوانه وحصاره، وصولاً إلى الصراع بين فتح وحماس وانفصال الضفة عن القطاع، مليئة بالمفارقات والمفاجئات، حيث نلاحظ أن معظم الأثرياء الجدد (أفرادا وجماعات) يعيشون نوعاً من الازدواجية أو الارباك بين انتماءاتهم الطبقية– الاجتماعية البورجوازية الصغيرة والفقيرة عموماً في سياق تجربتهم الوطنية السابقة ، وبين أوضاعهم الراهنة، الثرية المحدثة –عبر مظاهر وأشكال الفساد والحراك الاجتماعي[144] الشاذ–، لا يشعرون باستقرارهم، كما لا

[144] يعد الحراك الاجتماعي واحداً من أهم العمليات الاجتماعية الدالة على مرونة البنية الاجتماعية وحيويتها وقدرتها على التجدد ، فهو مؤشر مجمع لحصيلة تفاعل عوامل ومتغيرات اجتماعية متنوعة وذات صلة بمدى توافر شروط التنمية واستمراريتها، فالحراك الاجتماعي ينتج عن توزيع الموارد المادية ، كالدخل والثروة ، وتوزيع الفرص الاجتماعية خاصة في إشباع الحاجات الأساسية الروحية والمادية والاجتماعية ، وفي مقدمتها فرص التعليم والتشغيل. ويعرف الحراك الاجتماعي بأنه عملية اجتماعية بموجبها ينتقل الأفراد ، والجماعات ، من وضع اجتماعي إلى آخر. والحراك الاجتماعي يكون إما فردياً أو جماعياً ، والواقع أنه لا غنى لأي بنية اجتماعية

يشعرون بعمق انتماءهم الجديد، ذلك ان تكريس أو رسوخ استقرارهم الطبقي مرهون بمدى تفاعلهم أو استجابتهم للمتغيرات السياسية المتسارعة هبوطاً في مجتمعنا، فهي التي ستحدد دورهم المستقبلي بالمعنى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، في ضوء حجم استجابتهم للرؤية الأمريكية–الإسرائيلية وبالتوافق معها.

الأمر الهام الآخر الواجب الإشارة إليه، عبر محاولتنا لتحليل واقع مجتمعنا الفلسطيني بدرجات متفاوتة، منذ ما بعد نكبة 48 إلى يومنا هذا، يتمثل في تلك الآثار والنتائج الاجتماعية الناجمة عن استمرار مظاهر عصبية الدم، والولاء العشائري أو عمق الرابطة الاجتماعية الضيقة التي تكرس الولاء لرموز التخلف، المرتبطة مصلحيا بمظاهر وأوضاع الخلل والفساد والفوضى في هذه المرحلة أو أي مرحلة سابقة، وذلك تحت غطاء العادات والأعراف والتقاليد والتراث .

إننا إذ ندرك أن عمق الرابطة الاجتماعية قبل النكبة 1948 كان له تأثيراً ايجابياً في استنهاض حالة المقاومة في أوساط الفلاحين والعمال رغم رخاوة أو مهادنة القيادات الاقطاعية آنذاك، والتي كانت أحد أهم أسباب هزيمة الثورة الفلسطينية ومن ثم تشريد شعبنا.

لكن الإشكالية أو المفارقة، تتجلى في استمرار دور هذه الولاءات العشائرية الضيقة وتكريس دور هذه الرموز والعلاقات الاجتماعية القديمة، في إطار تلك الرابطة بعد مرور أكثر من ستة عقود على النكبة، بإسم العادات والتقاليد والأعراف القديمة، ما يعني بوضوح، اننا نعيش ما يمكن تسميته بتجديد التخلف أو إعادة انتاجه، ما يؤكد على صحة تحليلنا للمواقف الطبقية والسياسية للقيادة المتنفذة في إطار م.ت.ف أو السلطة فيما بعد، وما راكمته من ممارسات سياسية واقتصادية واجتماعية، اسهمت في اعادة إنتاج وتشجيع الولاءات القديمة لحساب سلطة الفساد واجهزتها وزعرانها الذين نشروا مظاهر الفوضى والفلتان الأمني والقلق والاحباط السياسي والاجتماعي الداخلي، عبر تراكمات متزايدة وصلت ذروتها في تفجر الصراع الدموي يوم 14/ حزيران / 2007 ومن ثم بداية مرحلة جديدة من الانقسام السياسي والاجتماعي والقانوني، سيتراكم دور وتأثير الجوانب السلبية الضارة الناجمة عنها، لتطال معظم مكونات المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، وتخلق مزيدا من الانقسامات فيه لن تتوقف عند الانقسام السياسي – الاقتصادي العام الراهن، بل قد تتسع لتصيب بالضرر – ان لم تكن اصابت بالفعل– مكونات الوعي الوطني والمجتمعي الداخلي على مستوى المدينة، والقرية، والمخيم، بما يفاقم مظاهر الخلل والانحراف والفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الضفة والقطاع، ويشق مزيدا من العمق في مجرى الهبوط بالعملية السياسية الجارية، إلى قيعان أشد اظلاماً واستسلاماً مما سبقها، ومن ثم الهبوط بالوحدة الوطنية، وبعملية البناء المجتمعي الديمقراطي الداخلي معا، الأمر الذي سيزيد ويوسع الفجوة التي تفصل بين حلم التحرر والتغيير الذي يطمح إليه شعبنا وما زال، وبين واقعه المنقسم والمحاصر لحساب عوامل التخلف والتبعية والسلفية الجامدة والاستبداد، في موازاة الهبوط السياسي المريع الذي تتعرض له قضيتنا الوطنية راهنا.

عن هذين النمطين للحراك الاجتماعي . بيد أن غلبة أحدهما ترتبط بالفلسفة السياسية والتنموية السائدة في المجتمع وبالخصائص الحضارية ببنيته الاجتماعية ، وما يرتبط بذلك كله من فرص للحراك الاجتماعي. (المصدر : التقرير الاجتماعي – ص79).

إذن، فالتطور الاجتماعي، في الضفة والقطاع، منذ عام 1994 إلى اليوم، لم يكن تطورا إيجابيا في محصلته أو نتائجه العامة، حيث تعرض لمتغيرات وتحولات ساهمت في انحراف العديد من جوانبه، بصورة كلية أو جزئية، عن سياق التطور الوطني والاجتماعي العام الذي شقته الحركة الوطنية الفلسطينية في التاريخ المعاصر، بحيث قادت هذه المتغيرات إلى تحولات ومظاهر سلبية أدت إلى تفكيك وانقسام البنية السياسية المجتمعية والبنية القيمية والأخلاقية لمجتمعنا الفلسطيني، الذي يعيش في حالة قريبة من اليأس والاستسلام، تعود في قسم كبير منها إلى أسباب وعوامل داخلية، غير قادرة على وقف الصراعات أو لجمها، بل على العكس، يبدو مضطراً أو مكرها – في معظمه – التعاطي مع احد قطبيها (فتح وحماس) في الضفة أو قطاع غزة، دون أي افق يؤشر – في المدى المنظور – على الخروج من هذا المأزق المسدود سواء على صعيد التحرر الوطني أو على الصعيد الاجتماعي. حيث أصبح مجتمعنا الفلسطيني محكوماً لما يسمى بمظاهر "مأسسة الفساد والتخلف" بدل مأسسة النظام العصري الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والتعددية السياسية.

بهذا التشخيص والتحليل، نكون قد مهدنا للحديث عن الركيزتين الفرعيتين الأساسيتين المرتبطتين بالأوضاع والتحولات الاجتماعية، ونقصد بهما أولا: التوزيع السكاني، ثانياً: التركيب الاجتماعي أو الطبقي لمجتمع الضفة والقطاع في هذه المرحلة، آخذين بعين الاعتبار أن الحديث عن تنوع وتداخل مكونات الخارطة الطبقية الفلسطينية هو أمر قابل للمراجعة دوما، في ضوء هذه المتغيرات الداخلية والخارجية التي نعيشها اليوم و في المستقبل .

التوزيع السكاني والديمغرافي :

يقول ماركس : "عندما نتفحص بلداً معيناً من زاوية الاقتصاد السياسي، نبدأ بدراسة سكانه، وانقسام هؤلاء السكان إلى طبقات، وتوزعهم في المدن والريف ، فالسكان هم الأساس ومادة العمل الاجتماعي الإنتاجي برمته، مع ذلك، إذا تفحصنا هذه الطريقة عن كثب، فالسكان هم فكرة مجردة إذا أهملنا مثلاً الطبقات التي يتكونون منها، وهذه الطبقات هي بدورها كلمة جوفاء إذا تجاهلنا العناصر التي ترتكز إليها، مثل العمل المأجور والرأسمال...الخ .

إن المدخل الطبيعي لدراسة أي مجتمع من المجتمعات هو النظر في مرآة " الحالة السكانية " ، "فالبعد السكاني يختص بكل ما يؤثر في قدرة أفراد المجتمع على التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من زاوية البشر أنفسهم من النواحي الكمية والنوعية والتركيب السكاني الذي يشمل التكوين الداخلي أو العلاقات النسبية فيما بينهم من زوايا التقسيم النوعي، والتوزيع العمري، والتوزيع المكاني أو الجغرافي" [145]، وهي عناصر أو أبعاد تشكل في مجموعها " الدائرة السكانية" التي تتداخل مع بقية الدوائر الاجتماعية وتصب جميعها في بوتقة واحدة

[145] التقرير الاجتماعي العربي–اصدار رقم(1)– مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب– القاهرة–2001– ص21.

هي ذاك المجتمع نفسه، لكن أهمية الحالة السكانية تكمن في أنها أحد أهم المؤشرات التي تكشف بوضوح المشاكل الرئيسية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعنا.

في نهاية العام 2016، بلغ عدد سكان الاراضي الفلسطينية 4.893 مليون نسمة (منهم 2.485 مليون ذكر و 2.407 مليون أنثى)، يتوزعون بمقدار 2.987 مليون نسمة في الضفة الغربية(منهم 1.517 مليون ذكر و1.469 مليون أنثى)، و 1.905 مليون نسمة في قطاع غزة (منهم 968 الف ذكر و 937 الف أنثى).

كما أظهرت البيانات أن نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0–14) في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية العام 2016 بحوالي (1.991 مليون نسمة) منهم 1.154 مليون نسمة في الضفة ، و 836,373 في قطاع غزة، أي نسبة الفتوة في الضفة 38.6% من مجموع سكانها ونسبة الفتوة في قطاع 43.9% ، أي ان المجتمع في قطاع غزة فتياً بشكل أكبر من الضفة الغربية.

أما بالنسبة لتوزيع السكان بين الحضر والريف والمخيمات نهاية 2016، فيتوزعون بنسبة 65.9% في المناطق الحضرية (حوالي 3.553 مليون)، وبنسبة 16.6% في الريف (حوالي 776 ألف) في حين بلغت نسبة سكان المخيمات 17.5% حوالي 838 ألف[146] (يتوزعون في مخيمات الضفة 242,530 لاجئ، وفي مخيمات قطاع غزة 595,255 لاجئ).

وفي هذا الجانب نشير إلى الكثافة السكانية مرتفعة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، إذ بلغت الكثافة السكانية المقدرة لعام 2016 نحو 782 فرد/كم2 في الأراضي الفلسطينية، بواقع 507 فرد/كم2 في الضفة الغربية مقابل 5,144 فرد/كم2 في قطاع غزة حسب نشرة الجهاز المركزي للإحصاء المشار إليها.

أما بالنسبة لحجم الاسر الفلسطينية، فيقدر مجموع الأسر نهاية العام 2016 في الأراضي الفلسطينية 835,772 أسرة، منها 533,392 أسرة في الضفة الغربية و302,380 أسرة في قطاع غزة، علماً بأن معدل الأسرة في الضفة 5.6 فرداً ، وفي قطاع غزة 6.3 فرد.

أما بالنسبة لمجموع الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية، فقد بلغ في نهاية عام 2016 (6,400,540 نسمة) ، بنسبة 50.2% من مجموع الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات البالغ (12,739,516 نسمة) حسب الجدول التالي :

[146] **حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن نسبة السكان الحضر منتصف 2016 تبلغ 73.9% ونسبة السكان في الريف 16.6% ونسبة سكان المخيمات 9.5% ، وحيث أن احصاءات وكالة الغوث للاجئين المقيمين داخل المخيمات في الضفة وقطاع غزة حيث تبلغ (838) ألف لاجئ حسب موقع الأونروا – الانترنت ، كما في يناير 2015، وقد أضاف الباحث نسبة 3% زيادة سكانية لعام 2015، ونسبة 3% لعام 2016، وبناء على احصاء الأونروا ، اعتمد الباحث المجموع الاجمالي لسكان المخيمات بدلاً من البيانات الاحصائية للجهاز المركزي (حسب البيان الصحفي لجهاز الاحصاء المركزي الصادر بمناسبة يوم الإسكان العربي ، بتاريخ 2016/10/3).**

جدول رقم (1) :

توزيع السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع حسب مكان تواجدهم نهاية عام 2016(*)

الدولة	عدد الفلسطينيين	النسبة المئوية
الضفة الغربية	2987653	23.5
قطاع غزة	1905916	15.0
الأراضي المحتلة 1948 (إسرائيل)	1506971	11.8
الأردن[2]	3890708	30.5
لبنان[3]	523279	4.1
سوريا[4]	627956	4.9
باقي الدول العربية	594399	4.7
أمريكا اللاتينية والشمالية وأوروبا ودول أخرى	702634	5.5
الإجمالي	12739516	100

(1) المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2015/5/13، مع إضافة 3% نسبة زيادة سكانية عن نهاية عام 2016

(2) عدد اللاجئين المسجلين في الأردن كما في يناير 2015 حسب موقع الأونروا 2212917 نسمة ، قام الباحث بإضافة نسبة 3% زيادة سكانية لعام 2015 ، ثم نسبة 3% من زيادة سكانية عن عام 2016، ويصبح الاجمالي في نهاية 2016 ، 2,348,196 يضاف لهم 1,542,512 فلسطيني مقيم قبل وبعد عام 1948 ، يكون المجموع الإجمالي للفلسطينيين في الاردن 3,890,708 نسمة .

(3) المصدر: موقع الاونروا – عدد اللاجئين المسجلين كما في يناير 2015 – وقد اضاف الباحث نسبة 3% زيادة سكانية لعام 2015، ونسبة 3% زيادة سكانية عن عام 2016.

(4) المصدر السابق : موقع الأونروا

2. التركيب الاجتماعي (الطبقي) :

2-1 البورجوازية الكبيرة:

إنها الطبقة التي تحتل أهم المواقع في البنى الاقتصادية والاجتماعية ، لكونها تمتلك وسائل الإنتاج ومصادر الثروة وتسيطر عليها، وتنعم بالنفوذ في السلطة السياسية وبالجاه والمكانة في الحياة الاجتماعية، وتمارس الاستغلال والتسلط والقهر في علاقتها بالطبقات أو الشرائح الأدنى منها وخاصة الفقراء والكادحين في الريف والمدن والمخيمات .

إن أهم ما تتسم به هذه العلاقات كونها قائمة على الاستزلام والخلل في نظام تبادل الخدمات، ولذلك توصف بأنها علاقة تابع –متبوع". وتتكون هذه الطبقة من شرائح عدة شملت كبار الرأسماليين من التجار والصناعيين والرأسمالية العقارية والمصرفية وشرائح صغيرة من ملاك الأراضي، إلى جانب شريحة الأثرياء الجدد من أعضاء الجهاز البيروقراطي المتنفذ في السلطة في الوقت الحاضر.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه "الطبقة" العليا أو "البورجوازية" الكبيرة في الضفة والقطاع، التي تتوزع إلى عدة شرائح أو عناوين (كومبرادورية / زراعية / عقارية / صناعية / مصرفية ومالية)، لا ينطبق عليها لفظ أو مفهوم البرجوازية الكبيرة كما هو الحال في البلاد الرأسمالية، وهي أيضاً ليست بحجم أن تكون "بورجوازيات متعددة" ، بل جلّ ما هنالك فئات وشرائح من البرجوازية قسمٌ كبير منها له ضلع في اكثر من نشاط ومصدر ارتزاق، كالذين يجمعون حصة في السلطة إلى نشاط تجاري وآخر مالي أو صناعي، الخ، وبالتالي – كما يقول جلبير الأشقر– "لابد من ادراك ضعف تمايز الفئات داخل تلك البرجوازية، وهي على العموم "برجوازية رثّة" وفق المفهوم الذي صاغه اندريه غوندر فرنك في دراسته لأميركا اللاتينية، و"البرجوازية الرثّة" هي البرجوازية التي لا تجذر لها في مصلحة تنموية بل هي راكضة وراء الربح السهل والسريع وتبيع نفسها، ومعها بلادها، للتسلط الكولونيالي مثلما تكون "البروليتاريا الرثة" مستعدة لبيع نفسها لمن يدفع. والحال ان برجوازية أوسلو في الضفة والقطاع هي على العموم، وعلى اختلاف مشاربها، أرَث برجوازية يمكن تصوّرها".

آخذين بعين الاعتبار، أن تطور ونشأة الفئات الرأسمالية والبورجوازية في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية لواقعنا الفلسطيني، يعطي لهذه الفئات سمات وخصائص تكوينية تميزها نوعياً، من حيث الولادة والنشأة والدور عن مثيلاتها سواء في البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث وأوروبا، إذ لعب تزاوج رأس المال الأجنبي (الإسرائيلي) مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع ونمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها من جهة، وساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الهبوط السياسي للقيادة المتنفذة في بلادنا من جهة أخرى.

وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية " (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة)، ومن شدة ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة (سياسية اقتصادية) في فلسطين والبلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى " بالدولة الكومبرادورية " في النظام العربي الراهن، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان "

البورجوازية السمسارية " أو " بورجوازية الصفقات " كما يقول د. محمود عبد الفضيل[147]، أو الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار" كما يقول د.سمير أمين .

من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح " البورجوازية الكبرى " أو الشرائح الرأسمالية الكبرى – وهو الأكثر دقة – المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج المادي بصيغة مباشرة، ونظراً لإرتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) يكون من الادق الحديث عن شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية.

فمع توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة 1994، تغيرت ملامح البنية الطبقية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، إلى أوضاع نقيضة، أدت إلى تراجع مفهوم وتأثير المجتمع السياسي بثوابته وأهدافه الوطنية التي جسدتها الانتفاضة الأولى 87–92 لحساب شروط اتفاق أوسلو من ناحية، ولحساب مصالح ودور الشرائح الطبقية الجديدة في سلطة الحكم الذاتي من ناحية ثانية، حيث بدأت في الظهور متغيرات في البنية الطبقة الرأسمالية في المجتمع الفلسطيني، ترافقت مع سلوكيات وأفكار سياسية مغايرة أو نقيضة للسلوكيات والأفكار الوطنية التي سادت المجتمع الفلسطيني قبل أوسلو، وقد لعبت مصالح هذه الطبقة الهادفة إلى تكريس الثروات وجني الأرباح بطرق مشروعة وغير مشروعة، بالتحالف مع بيروقراطية السلطة أو رأس المال الإسرائيلي، دروا هاماً في تشكل ملامح هذه الطبقة باتجاه السمة الطفيلية، وهي سمة غير مستغربة بالنسبة للمساحة الأكبر من مكونات الرأسمالية الفلسطينية، ونقصد بذلك الكومبرادور أو السماسرة والوسطاء، الذين يركزون اهتمامهم على الخدمات الفندقية والمطاعم والملاهي والسلع الاستهلاكية وقروض التقسيط والاسكان والعمولات والربح السريع بعيداً عن العمليات الإنتاجية والتنموية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية التفرقة المنهجية – كما يقول د. محمود عبد الفضيل بحق– بين ما يمكن تسميته " بورجوازية الأعمال التقليدية148 " التي تستند مقومات نشأتها ونموها إلى النشاطات التقليدية الخاصة، التجارية والعقارية، المالية، الصناعية، وبين ما يمكن تسميته " بالبورجوازية الجديدة " ذات الطبيعة البيروقراطية التكنوقراطية (العسكرية أو المدنية) التي تستند عملية نشأتها وتطورها إلى الامتيازات التي تمنحها السلطة أو الدولة الناشئة، وهذا هو ما يفسر حديثنا أو تحليلنا من أن السلطة الفلسطينية بصورتها الراهنة،–كما هي حال انظمة البلدان العربية والعالم الثالث عموما– هي جسر للثروة، لمجموعات غير قليلة من الشرائح العليا المتنفذة من الأجهزة البيروقراطية العسكرية و المدنية .

ولذلك يصح أن يقال عن النظام السياسي الفلسطيني في ظل تفككه وانقسامه الراهن، (عبر حكومتي فتح وحماس) بأنه "نظام" السلطة أو "دولة" السلطة أو الأجهزة (سلطة أو حكومة شكلية لحساب الحركة السياسية المهيمنة واجزتها الأمنية والمدنية العليا والوسيطة والقاعدية) و ليست سلطة ذات سيادة، أو حكومة كما هي الأعراف الدستورية الديمقراطية، خاصة بعد أن أدى الانقسام (حزيران 2007) إلى تدمير التجربة الديمقراطية،

[147] د.محمود عبد الفضيل – التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت– ط1– 1988–ص143.

[148] المصدر السابق – ص 149.

وفشل كل الأطراف (حتى ربيع 2017) عن التوصل إلى صيغة توحيد جامعة جديدة، حيث يبدو تمترس كل قطب منها حول رؤيته وحساباته في السلطة طاغياً، بحيث أدى هذا التمترس إلى إغلاق الطريق في وجه الرؤية الوطنية الشاملة الملتزمة بقواعد الديمقراطية والتعددية.

وفي مثل هذه الأحوال، تستشري بالطبع كل أطماع " أصحاب السلطة "، عبر تحالفهم – العلني والمستتر – مع كل الشرائح الرأسمالية العليا الأخرى من مالية وعقارية وزراعية ومصرفية وتجارية وكبار الملاك... الخ، تحت مظلة البرنامج السياسي لحكومة رام الله أو حكومة غزة، ومن خلال استمرار الحوار والصراع السياسي بينهما دون أي نتيجة طالما ظل التناقض السياسي بينهما قائماً، عبر تمترس قيادة م.ت.ف وفتح على مطالبها في الالتزام بالاتفاقات المعقودة مع دولة العدو الإسرائيلي ورفضها القبول بنصوص وثيقة الوفاق الوطني كمخرج لهذا التناقض من ناحية أو بسبب عدم التوصل إلى تسوية سياسية (وفق الشروط الإسرائيلية الأمريكية بالطبع) من ناحية ثانية.

وفي هذا الجانب نشير إلى أن الانقسام الفلسطيني شكل ذريعة أو فرصة مواتية أدت إلى تمكين العدو الإسرائيلي من تنفيذ مخططاته في الضفة الغربية، الأمر الذي جعل الحديث عن الدولة المستقلة نوعاً من الوهم، ليس بسبب الموقف الإسرائيلي الرافض لأية "تسوية إيجابية" أو "عادلة" أو "جادة" مع الفلسطينيين فحسب، بل أيضاً بسبب عوامل وتراكمات الضعف والتراجع السياسي والبنيوي في حركة فتح وأجهزة السلطة التي باتت خاضعة إلى حد كبير للسياسات الأمريكية – الإسرائيلية، وبالتالي فإن هذه الأوضاع أو العوامل الداخلية والخارجية المحكومة بمنهجية أو منطق الهبوط والتراجع السياسي، لا توفر المناخ الملائم لحركة حماس لكي تتقدم بالمزيد من التنازلات السياسية، حيث أنها – كما يبدو – تعتبر أن قبولها بإقامة دولة مستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967 (كحل مرحلي) هو تنازل جوهري لم تحصل في مقابله – من الولايات المتحدة وإسرائيل خصوصاً– على أي رد فعل أو موقف "إيجابي" يضمن الاعتراف بها كقوة سياسية مشروعة في النظام السياسي للسلطة الفلسطينية، وهذا ما يفسر عدم استجابة حماس للأفكار المصرية والعربية والدولية المطروحة في إطار الحوار الفلسطيني، حيث تعاملت مع كل هذه الأفكار بأسلوب جمع بين الرفض والقبول بحذر إيجابي يأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على استمرار تماسكها التنظيمي والسياسي من ناحية ويسعى إلى تحقيق مزيد من الخطوات المؤدية إلى توسيع علاقاتها الدولية والعربية الرسمية من ناحية ثانية، تضمن تحقيق مكاسب سياسية لحركة حماس، كمبرر لها في تقديم المزيد من التنازلات أو المخارج التوفيقية التي يبدو انها تمثل الخيار الوحيد أمامها طالما بقيت حريصة على الاستمرار في السلطة أو الحكم في غزة أو غيرها، وإلا فليس أمامها في حال استمرار رفضها سوى أن تترك السلطة وتذهب إلى صفوف المعارضة من جديد.

بالطبع تظل الإشكالية الكبرى بالنسبة لقبول حماس للمحددات السياسية لنظام سلطة الحكم الذاتي و م.ت.ف معاً قائمة ما لم يتم التوصل إلى آليات واضحة ومحددة – ضمن صيغ محاصصة سياسية تستجيب للحد الأدنى على الأقل لشروط المقرر الخارجي من ناحية، وتضمن إعادة بناء م.ت.ف والنظام السياسي أو الحكومة وقضايا الأمن والانتخابات .... إلخ من ناحية ثانية، بما يتيح استمرارية الدور المميز لحركة حماس إذا

ما قررت تقديم التنازلات المطلوبة، وصولاً إلى نوع من التقاطع الواسع بينهما، بما يعزز من إمكانية تقريب المسافات بين حماس و م.ت.ف وفتح والسلطة لحساب برنامج الأخيرة وسياساتها واتفاقاتها، وعندئذ فقط يمكن الحديث عن إمكانية "نجاح" الحوار بين الفريقين ومن ثم تجاوز حالة الانقسام على قاعدة التوافق بينهما على مساحة معينة من الصيغ والشروط السياسية (الإسرائيلية والأمريكية والعربية الرسمية)، دون أن يعني ذلك انسجاماً أو توافقاً كلياً بينهما، حيث ستبقى العلاقة بين فتح وحماس محكومة بعوامل التربص والتوتر والصراع انطلاقاً من أن حركة حماس تحمل مشروعاً سياسياً بهوية إسلامية ليس من السهل أن تصبح جزءاً من النظام السياسي للسلطة رغم اعترافه بها، ورغم مشاركتها في الانتخابات ومن ثم وصولها للسلطة عبر آليات هذا النظام، ذلك أن حركة حماس تظل محكومة برؤيتها الإستراتيجية التي تتطلع إلى تحقيق مشهد الإسلام السياسي ليس في فلسطين وحسب بل في البلدان العربية الأخرى ضمن إستراتيجية الحركة الأم أو الإخوان المسلمين، وهي إستراتيجية مرهونة في تحققها بطبيعة الدور السياسي للإخوان المسلمين تجاه تطوير العلاقة الايجابية مع الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي باسم الاعتدال السياسي أو غير ذلك من المفاهيم والأسس التي تضمن المصالح المشتركة، على أرضية النظام الاقتصادي الرأسمالي والسوق الحر من ناحية وخصوصية كل منهما من ناحية ثانية.

وفي هذا الجانب، نشير إلى أن الرأسمالية بكل شرائحها هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس، حيث تسعى كل منهما إلى استشارة المتنفذين فيها من كبار الرأسماليين في الضفة والقطاع، وارضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، رغم اختلاف الدوافع السياسية، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الاهمية المطلوب في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة –بصورة غير مسبوقة– بين 5% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين 95% من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في بلادنا، بسبب الحصار والانقسام، بل واستمرار ذلك الصراع بينهما عبر تغذية داخلية وخارجية، حيث نلاحظ تغير شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك تحتل قمة هرم القيم، في حين تأتي قيم الحق والخير والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم، وهي أوضاع تكرست بسبب عوامل متعددة من اهمها التراجع الحاد لدور قوى المعارضة الوطنية الديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً .

اننا إذن، أمام حركة متسارعة من تراكم رأس المال الطفيلي القائم على الربح السريع والعمولات والصفقات –الداخلية والخارجية– البعيدة – إلى حد كبير– عن إطار التطور الاقتصادي الطبيعي بعدا شاسعا .

إن ما نود أن نؤكده في هذه الدراسة، أن التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا، الكومبرادورية التجارية والصناعية والزراعية والعقارية والمصرفية... الخ، هو تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة ذات المنطلق والمصالح الجوهرية المشتركة ،التي يمكن ان تسهم بدورها في تقريب المسافات بين القطبين المتصارعين، سواء عبر اصحاب رؤوس الأموال وطموحاتهم السياسية

الجديدة أو عبر ما يسمى بالمستقلين الجدد من أبناء الشرائح "البرجوازية" العليا بكل أنواعها، الطامحين إلى دور سياسي توفيقي أو "معتدل" بصورة انتهازية في ظروف وفرت لهم هذه الإمكانية رغم ان أي منهم لا يملك أي تجربة أو لحظة تاريخية في صفوف الحركة الوطنية، مع ملاحظة الدور الذي يحاول أن يلعبه عدد غير قليل ممن تخلوا عن أحزابهم – اليسارية خصوصاً– لحساب البرنامج السياسي الهابط للسلطة في مقابل تأمين مصالحهم الانتهازية الخاصة.

إذن نحن في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية، إلى جانب الصراع والمنافسة غير المبدئية بين القطبين، وهي كلها عوامل ستسهم في المدى المنظور في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا – في الحكومتين– ، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، كما أن تكريس الانقسام وفشل الحوار في التوصل إلى الحد الأدنى من الوفاق الوطني، مع بقاء الحصار ومظاهر الدمار والخراب الناجمة عن العدوان الصهيوني في يناير 2009 و2014، إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة، كل ذلك أدى إلى تراجع القاعدة الجماهيرية لكل من حركتي فتح وحماس بنسب متفاوتة، بحيث لم تعد هذه القاعدة قائمة على أساس الاقتناع والالتزام الفعلي والموضوعي بالشعارات أو البرامج المطروحة من الفريقين (رغم التباين بينهما) بسبب مظاهر القلق والإحباط واليأس التي تزايدت تراكماتها منذ ما بعد الإنقسام، حيث أن هذه القاعدة الجماهيرية باتت –في الظروف الراهنة– محكومة إلى حد كبير للاحتياجات والمتطلبات الحياتية وسبل العيش المرتبطة بكلا الحكومتين في رام الله وغزة، ما يعني تراجع الولاء للوطن والنضال الوطني التحرري، ومن ثم تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذهنية الشعبية في أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش، في حين تراجعت هذه الأفكار والأهداف الوطنية في أوساط الطبقات "البرجوازية" والشرائح البيروقراطية العليا لحساب الهبوط بتلك الأهداف وفق متطلبات وشروط التحالف الإمبريالي الصهيوني والنظام العربي بما يضمن مصالحهم الطبقية الأنانية، على حساب مصالح فقراء شعبهم، عبر المزيد من مظاهر الجشع والاستغلال والاحتكارات البشعة .

وفي هذا السياق فإن من المعروف أن حكومة رام الله تمثل رب عمل لما يقرب من 160 ألف موظف/أسرة في الضفة والقطاع والخارج ، في حين أن حركة حماس وحكومتها تمثل رب عمل لما يقرب من 40 ألف موظف/أسرة في قطاع غزة 149، إلى جانب تقديم الدعم والإغاثة إلى أسر الشهداء والأسر الفقيرة،

[149] رغم أن مجموع الموظفين الذين يتقاضون راتباً شهرياً من حكومتي فتح وحماس الذي يبلغ حوالي (200) ألف موظف يعيلون ما لا يقل عن 1.2 مليون نسمة (منهم 51% فوق سن 18سنة)، ما يعادل (612) ألف نسمة ، إلا أن ذلك لا يعني ضمان ولاءهم الكامل في ظل الظروف الراهنة لحكومة رام الله أو حكومة حماس ، إلى جانب حوالي 1.4 مليون نسمة فوق سن 18 ، ممن لا يتقاضون راتباً من الحكومتين، ويتعرض أكثر من 80% منهم للعديد من مظاهر المعاناة والحرمان علاوة على تزايد انتشار القلق والإحباط واليأس في صفوف أغلبية هذه الشريحة، الأمر الذي يشير إلى تشتت ولاءهم – بنسب ليست قليلة– بعيداً عن حركتي فتح وحماس، حيث ستتوزع أصواتهم فيما لو جرت الانتخابات التشريعية أو غيرها ، لحساب ما يسمى بـ " التيار الثالث" أو تيار البورجوازية البيروقراطية في السلطة ، إلى جانب تيار البرجوازية الكومبرادورية التي بدأت في تأسيس أحزابها مستغلة تراجع كل من فتح وحماس من ناحية وغياب فاعلية وانتشار الأحزاب والقوى اليسارية من ناحية ثانية، نستنتج من كل ذلك إن كل من حركتي فتح وحماس لن تحصلا على نفس الأصوات التي حصلتا عليها في انتخابات يناير 2006 حيث شكلت تلك الانتخابات آنذاك ذروة ما يمكن أن تحصل عليه كل منهما خاصة حركة حماس، لكن الإشكالية الكبرى أن أصوات الناخبين ستتجه وفق طبيعة الظرف الراهن إلى البدائل

ورغم ذلك فقد أدت العوامل المشار إليها إلى مزيد من إفقار القطاعات الشعبية للأسر الفلسطينية، التي لا تتقاضى أية رواتب من الحكومتين، علاوة على نسبة البطالة المتزايدة خاصة في قطاع غزة، علماً بأن مجموع الأسر الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية 835,772 أسرة، منها 533,392 أسرة في الضفة الغربية و302,380 أسرة في قطاع غزة ، حيث أن هناك حوالي (200) ألف أسرة تحصل على رواتب من حكومتي رام الله وغزة، يعني أن (635,772) أسرة لا يتقاضون أية أجور أو رواتب من الحكومتين (ما يعادل حوالي 3.5 مليون نسمة) ، أكثر من 80% منهم ، يعانون من الفقر والفقر المدقع والغلاء في ظل استمرار الدمار الاقتصادي والتراجع الحاد للقطاعات والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، دون أي إمكانية لإعادة الاعمار أو التشغيل بسبب استمرار الحصار الذي فاقم من المعاناة، وبالتالي زاد في مساحة الفجوة بين الجمهور، وكل من الحكومتين، التي يبدو أن حرص كل منهما على حماية وتثبيت سلطتها أكبر بما لا يقاس من حرصها على إيجاد الحلول لمعاناة هذه الجماهير، واكتفت كل منهما بإعداد خطة اقتصادية للاعمار وإعادة البناء، تنتظر فك الحصار وتقديم الدعم الخارجي وهذا بدوره مرهون بعوامل كثيرة، خارجية وداخلية، من أهمها استعادة وحدة الصف الفلسطيني عبر إنهاء هذا الانقسام الكارثي انطلاقاً من الالتزام بجوهر الوحدة الوطنية المستند إلى الحق في مقاومة الاحتلال ورفض كافة مشاريع الاستسلام المطروحة، إلى جانب استناده إلى وحدة المؤسسات السياسية والتمثيلية الجامعة في النظام السياسي الفلسطيني وفق قواعد الديمقراطية والتعددية السياسية.

إننا ندرك رغم كل تعقيدات الظروف الراهنة، أن هذا الوضع، هو وضع مؤقت، رغم كل ما يبدو عليه من مظاهر القوة والاستبداد والتفرد، وذلك لقناعتنا بأن حكومتي رام الله وغزة، عبر ممارستهما، تبتعدا بصورة تدرجية وعميقة عن الجماهير، التي باتت تشعر بانفصامها وعزلتها عنهما، ولكن هذه الحالة المؤقتة، لن تصل إلى نهايتها دون تفعيل، وتوسيع، وتعميق دور القوى اليسارية بالمعنى الذاتي ليتوافق ويتفاعل ويستجيب للشروط الموضوعية التي باتت "تستجدي" قوى وأحزاب اليسار أن تتحرك للتفاعل معها، وفي هذا السياق أيضاً، فإن قطاعات هامة من الشرائح الاجتماعية الفقيرة باتت تنتظر وتترقب بشوق قوى اليسار لتقوم بدورها ألاستنهاضي على طريق التغيير الديمقراطي المطلوب.

المسألة الأخيرة في هذا العنوان، تتعلق بما يسمى بالحراك الاجتماعي الشاذ أو بالمتغيرات والتطورات الاجتماعية المتسارعة في مجتمعنا راهنا، ودورها في توفير "الفرص" لشرائح بيروقراطية عليا، في الإثراء السريع، وهي متغيرات ذات سمات خاصة تشكلت ونمت في ظروف التخلف الاجتماعي وما يرافقه من ضعف تطور السوق الداخلية والعلاقات السلعية والنقدية، التي ظلت مرهونة –بهذه الدرجة أو تلك– للنفوذ السياسي/ الاجتماعي/ الاقتصادي بدور رموز الكومبرادور والعائلات التقليدية من كبار الملاك والعشائر وتحالفها مع السلطة البيروقراطية الحاكمة، سواء خلال الحقبة الماضية من الاحتلال، أو في مرحلة السلطة، مما خلق هذه الطبيعة المشوهة للاقتصاد من جهة، وللعلاقات الاجتماعية من جهة أخرى، والأهم من ذلك، أن هذه الحالة،

البيروقراطية والأمنية والكومبرادوية في إطار سياسة الهبوط بالأهداف الوطنية باسم " التيار الثالث " أو "المنتدى الديمقراطي" أو غير ذلك من الأسماء ، طالما ظلت قوى اليسار على حالها الراهن من الضعف والتراجع.

خاصة في قطاع غزة، بعد الانقسام، أنتجت صوراً مشوهة أيضا "للبورجوازي" في بلادنا، بحيث يصعب رسم الحدود بينه وبين بقية الفئات الاجتماعية ذات الدخل العالي الناتج عن التهريب عبر أنفاق رفح أو الاحتكار والسوق السوداء أو أي شكل من أشكال الدخل الطفيلي أو الثراء السريع، فكل هؤلاء يصبحون مكونات لصورة أو لوحة واحدة في إطار محدد خاصة مع توفر إمكانية "قبولهم" في المجتمع بحكم عوامل المصلحة والتخلف التي تبرر هذا الثراء غير المشروع باسم "النجاح والشطارة" أو في "مواجهة الحصار" وهو في كل الأحوال تبرير ظاهري لا يعبر عن حقيقة وعي الجماهير برموز ذلك الثراء ومصادره وأدواته، لان مواجهة الحصار والعمل على تأمين مستلزمات الحياة الضرورية للمواطنين، يتناقض مع هذا الانفتاح غير المنضبط في التهريب عبر الأنفاق من ناحية ويتناقض بصورة صارمة مع أشكال الاستغلال التي يمارسها تجار السوق السوداء من ناحية ثانية.

وبالتالي فإن هذا "البورجوازي" الجديد أو الطارئ (الطفيلي والمشوه) يتوافق بسرعة مع الطبيعة الرجعية للبورجوازية التابعة التي لا تؤمن بالديمقراطية أو التقدم، ومن هنا تفسير موقفها التحالفي الموحد للنظام الاستبدادي الفردي في كلا الحكومتين، الآن أو أي نظام أو مجموعة قيادية أخرى قد تفرض على شعبنا في مرحلة قادمة، كإطار ينسجم مع تشوه وتبعية علاقاتهم الطبقية وتخلفها، بمثل ما يحمي ويعبر عن مصالحهم .

في كل الأحوال، فإن استمرار البحث والمتابعة لمكونات واقعنا الاجتماعي، مسألة في غاية الأهمية ارتباطا بدواعي التغيير المستقبلي المنشود، ذلك إننا وإن كنا نلتزم في تحليلنا بالماركسية ومنهجيتها، ونتفق معها، في تحليلها لمؤشرات الانتماء الطبقي، إلا أننا –وبمنهج الماركسية أيضا– يجب أن نتعاطى مع واقعنا، برؤية وتحليل موضوعي يعكس تفاصيل هذا الواقع وإلا وقعنا في خطأ التطبيق الآلي أو نقل التجربة بصورة ميكانيكية ضارة ومعوقه.

2-2 الشرائح الاجتماعية المتوسطة أو طبقة البرجوازية الصغيرة :

اولا: حول مصطلح ومفهوم الطبقة البرجوازية الصغيرة:

بداية نشير إلى أن استخدامنا لمصطلح "طبقة" سواء في الحديث عن العمال أو البرجوازية بأنواعها، هو استخدام مجازي، حيث لا وجود لطبقات محددة بالمعنى الوجودي الذاتي في بلادنا، الذي يعبر عن مصالح ورؤى ومواقف أيديولوجية محددة، بحيث ينطبق عليها تعبير ماركس بأنها طبقة في ذاتها لا طبقة لذاتها، فطالما تعيش آلاف العائلات عند خط الفقر أو دونه في ظروف اقتصادية واجتماعية تسودها كل أشكال المعاناة والحرمان، وطالما بقي التخلف أو النمط القديم مسيطرا، ولا تتوفر لهم الأطر السياسية والنقابية، المعبرة عن حقوقهم، كما تتوفر مقومات التجانس الفكري والسياسي أو الوعي المشترك بالظلم الواقع عليهم، فهم لا يشكلون طبقة بأي حال من الأحوال، فالطبقات الاجتماعية هي مجموعات من العاملين الاجتماعيين الذين يحددهم بشكل رئيسي كانعكاس وعيهم وشعورهم المشترك بمصالحهم الطبقية المشتركة، لدورهم وموقعهم في مسار الإنتاج، أي في الميدان الاقتصادي بصورة أساسية .

والواقع أنه يجب أن لا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي أن هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية، صحيح أن للعامل الاقتصادي، الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج وفي التشكل الاجتماعي، ولكن العامل السياسي والوعي بالمعاناة المشتركة، كشعور جماعي، إلى جانب عوامل ثقافية واجتماعية أخرى في إطار البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية، إذ أن الطبقات الاجتماعية تنطوي على ممارسات طبقية أو صراع طبقي، ولا تتبدى إلا في هذا الصراع والتناقض، وهو مضمون ما زال خافتا في مجتمعنا بحكم عوامل التناقض الرئيسي مع العدو، وعوامل التخلف الاجتماعي والاقتصادي، في سياق استمرار علاقة التبعية والحصار، علاوة على الصراع والانقسام الداخلي، وهي كلها عوامل ساهمت في عدم إنضاج الظرف الذاتي للتبلور الطبقي في بلادنا، وفي هذا السياق يمكننا الاجتهاد في تحديد مكونات البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني في المدينة أو الحضر كما يلي :

(أ) الرأسمالية المحلية في القطاع الخاص بكل تفريعاته وأنشطته الاقتصادية .

(ب) البيروقراطية المبرجزة تقوم باستغلال علاقاتها وتحالفاتها مع المواقع الطبقية الأخرى من رأسمالية المدن أو أثرياء الريف (في الصناعة والزراعة والتجارة والمقاولات ... الخ).

(ج) المواقع الوسطى أو البورجوازية الصغيرة في المدينة والريف في القطاعين العام والخاص والحرف والورش والمحلات الصغيرة .

(د) العمال الاجراء، والعاطلين عن العمل.

وفي تناولنا لطبقة "البرجوازية الصغيرة" نقول –في السياق النظري العام– إنها طبقة محددة ولها تاريخها القديم (كمهنيين وحرفيين منتجين للسلع)، وهو تاريخ أعرق من تاريخ القوتين الرئيسيتين للمجتمع الرأسمالي (الرأسمالية والبروليتاريا) ، ولكن تطورها الحديث –في القرن السادس عشر– عبر التراكم الواسع في نظام الإنتاج السلعي الصغير والحر، وفَّر إمكانية انتقال المجموعات المنتجة فيها، إلى الطور أو المرحلة الرأسمالية التي تخطت بصورة هائلة كل إمكانات البرجوازية الصغيرة وإنتاجها المحلي الصغير، أما على صعيد دورها السياسي، فمنذ الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، شكلت البورجوازية الصغيرة المصدر الرئيسي لعملية تأسيس الأحزاب السياسية بمختلف منطلقاتها الفكرية، من اليمين المعتدل إلى اليمين المتطرف أو النازية وأحزاب الوسط، إلى الأحزاب اليسارية والراديكالية بكل أنواعها.

إن إحدى أهم الميزات الاجتماعية للمدينة في البلدان النامية على سبيل المثال تكمن في الوزن النوعي الهائل لفئات البرجوازية الصغيرة في المدن (ولمختلف شرائح أشباه البروليتاريا الملتصقة بها). وان التشتت المكاني –هو أهم عامل في الحياة الاقتصادية والسياسية للبرجوازية الصغيرة. ولذا يجب ألا ينظر المرء إلى البرجوازية الصغيرة كشيء ما ثابت ولا يتغير، إذ يكون في هذه الحالة قد غامر بعدم معرفتها في الحياة الواقعية.

"**إن مشكلة التشغيل والخوف من البطالة، ومن الإبحار المجهول في المحيط الرأسمالي أرغمت "هذا الإنسان الصغير" على التشبث بأية قشة والإقدام على أي شيء والإيمان بأي شيء كان من اجل أن يبقى على حاله السابق ليس إلا، إن الفئات البرجوازية الصغيرة والمنفصلة عن طبقتها المنتقلة (نحو البروليتاريا)**

تقع في حالة بائسة لا توصف. ومن المعلوم جيداً بان حالة هذه الفئات (مختلف مجموعات أشباه – البروليتاريا)، أسوا من حالة البروليتاريا من كل النواحي تقريبا، وهذا الفرق كبير بشكل خاص في البلدان النامية"[150].

"إن التشتت الاقتصادي والمزاحمة المتشابكة وغير المنتظمة، تسببان كذلك في ظهور الكثير من الآراء والتيارات والتنظيمات البرجوازية الصغيرة المتضاربة، والطبقة بأكملها لا تتمكن بأي حال من التكاتف لوحدها، إذ يجري فيها باستمرار مخاض، وتحرك غير منظم لفصائله المنفردة وتنوعها وتناقضها (وطنية، قومية، يسارية، دينية مستنيرة، دينية أصولية...الخ). حيث تتميز الشروط الاقتصادية لوجود البرجوازي الصغير بمنتهى عدم الاستقرار والتقلب، ولذلك يتنامى أيضا في الحياة السياسية لهذه الطبقة عدم الاستقرار وعدم القدرة على النضال الجماهيري المنتظم الدائب والراسخ والمتكاتف، هذه الأسباب الموضوعية، تولد في المحيط البرجوازي الصغير حتماً –تتابع الجزر والمد– تارة مزاج اللامبالاة وانهيار القوى وتارة تدفقاً هائلاً للعزائم واستعداداً لشتى الأعمال، وتُولِّد أيضاً روحية ما فوق الثورية (أو العدمية) والجنوح إلى القفز متجاوزة حدود طاقاتها، وبشكل عام فوق الواقع"[151].

ويكاد يستحيل فصل أو عزل أيديولوجية البرجوازية الصغيرة عن الدين أو التدين، فالبرجوازي الصغير في كل بلد هو إما مسلم أو بوذي أو هندوسي أو مسيحي، وهو إضافة لذلك، العمود الفقري الأساسي للهرطقات والأشياع الدينية التي لا تحصى، وكل هذه الفوضى الدينية ظاهرياً تتفق تماماً مع جوهر البرجوازية الصغيرة الموحد والمتشتت في أوجه متعددة.

"أما بالنسبة لفئة المثقفين التي هي عموماً برجوازية صغيرة حسب مكانتها، فهي تتميز بانقسامها، ومشاركتها في حركات سياسية من مختلف الأطياف والألوان، وكثيراً ما ينتقل ممثلوها من معسكر إلى آخر، وهذه الفئة تتمتع في هذه البلدان باستقلال اكبر بكثير مما تتمتع به في البلدان المتطورة رأسمالياً، وهي تؤلف في الواقع النواة القيادية لكل الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية المماثلة (من اليمين والوسط واليسار...الخ)"[152].

لذلك فإن قضية البرجوازية الصغيرة، هي قضية تتناسب أو ترتبط بالملكية الصغيرة، فالبرجوازي الصغير، صاحب ملكية (حرفة أو ورشة أو منشاة مزرعة صغيرة) لكنه يعمل بنفسه، وهو موجود في بلادنا بشكل رئيسي في مجال الخدمات والتجارة والزراعة، وبالتالي فهو مالك وشغيل، رب عمل، وعامل، مهني صغير، موظف، أو ضابط، أو طبيب أو محامي أو مهندس، طالب جامعي أو مثقف... الخ، ولذلك فإن التردد، أو الموقف التوفيقي والحلول الوسط والتقلب وعدم الاستقرار، والتذبذب، والانتهازية والتطرف أو الاندفاع السريع، والهبوط أو التراجع السريع أيضا، والتسويات والمواقف اللامبدئية، من اهم مواصفات البرجوازي

[150] الكسي ليفكوفسكي – البرجوازية الصغيرة وخصائصها– دار التقدم – فرع طشقند – 1997.
[151] المصدر السابق .
[152] المصدر السابق.

الصغير، حسب الظرف الزماني وحسب المكان والعلاقات المحيطة به، فهو مسلم متعصب في ظروف معينة، وهو يساري متطرف في ظرف آخر، أو هو توفيقي وسطي انتهازي أو سريع الاستسلام والهروب من الواقع، في ظروف الانقسام الراهن، حيث أن عدداً كبيراً من هؤلاء لم يتحمل قسوة أو مرارة هذه الظروف وانسداد الآفاق السياسية وتفاقم الأوضاع الاجتماعية مما جعلهم يشعرون بحالة من الإغتراب، ظهرت بصورة واضحة في السنوات الخمس الأخيرة –قبل وبعد الانقسام– وتعززت في أوساطهم قيم اللامبالاة واليأس أو النفاق وتمجيد المصالح الشخصية والبحث عن أي مصدر للكسب السريع، مما دفع بالعديد منهم إلى ترك أحزابهم والذهاب إلى تحقيق المصالح الخاصة عبر العلاقة مع سلطة رام الله، أو حكومة غزة أو عبر منظمات NGO'S أو مغادرة بعضهم إلى الهجرة للخارج هروباً من الواقع الذي لم يعد قادراً على احتماله! والأمر لا يتوقف –على هذه الشاكلة– عند غير المنتمين لأحزاب ديمقراطية أو يسارية فحسب، بل إننا يمكن أن نلاحظ هذه الظاهرة المتناقضة داخل أحزاب أو فصائل يسارية لها تاريخ نضالي، حينما تتراجع الهوية الفكرية لهذه الفصائل، أو لا تتوافر الأسس التنظيمية والفكرية والسياسية المُوَحِّدة للعلاقات الداخلية والتجانس والتوافق الموضوعي في العلاقات الداخلية بين اعضائها، إذ أن غياب هذا التوحد التنظيمي والسياسي والفكري الداخلي يوفر كل الفرص لتوليد روح الشللية والمغامرة والتكتل وما تشكله هذه المظاهر من مخاطر جدية على حياة ومستقبل الحزب، باعتبارها مظاهر أو تجليات لروحية وممارسات البرجوازية الصغيرة في أبشع صورها، لأنها تفسد الوعي والانتماء الطبقي للكادحين والفقراء والجماهير الشعبية، وتجعل الحزب غير قادر على اتخاذ موقف متماسك في مواجهة التناقضات والصراعات الداخلية والخارجية، نقول ذلك، لأن التغلب على هذه المظاهر الضارة –للممارسات البرجوازية الصغيرة لا يقل أهمية– وضرورة عن مواجهة الخلل والفساد الداخلي[153] الذي نتحدث عن مواجهته في مجتمعنا .

---

[153] الفساد ظاهرة تتعلق بتحول الشأن العام للجماعة الى شأن خاص لفرد او افراد او لجماعة صغرى ، انه اغتصاب السلطة العامة لتحقيق مصلحة خاصة.

في العقدين الأخيرين بات المشهد العام و كأننا في (عصر الفساد) ، فقد تراجع الفساد الصغير من حيث أهميته النسبية .. وتقدم الفساد الكبير .. لم يعد اللافت للأنظار الفساد على سفح الهرم حيث الرشاوى الصغيرة ، لكن اللافت للنظر ، بات فساد القمة و اختلاط السياسة بالاقتصاد . خلال السنوات الأخيرة أيضا انتقل الفساد من قضية ذات طابع أخلاقي و محلي .. إلى قضية ذات طابع مجتمعي و دولي . الفساد إذن ، وعلى ضوء ما جرى في السنوات الأخيرة ، ليس قضية موظف صغير ينحرف ، أو قضية مجتمع يغلق على نفسه الأبواب .. الفساد بات له شكل آخر يخرج من دائرة علم الأخلاق لدائرة علم الاقتصاد و من دائرة علم الاقتصاد إلى دائرة الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية. والفساد في كل الاحوال يعتمد على سلوك غير قانوني أو مشروع .. سلوك يضحي بالصالح العام و الواجبات العامة من أجل أشخاص أو عائلات أو مجموعات . و يذهب أحد التعريفات إلى أن الفساد هو (أن تبيع ما تملكه الحكومة في المزاد ... من أجل صالح خاص .. و البائع موظف رسمي) .. و الصفقة هنا قد تعني مالا أو خدمة .. وربما قانونا أو قرارا تصدره الحكومة لصالح أشخاص أو مجموعات بعينهم ! و لكن تبقى _ بالنسبة للحالة الفلسطينية والعربية _ حقيقة أننا أمام نظم مالية و سياسية تغيب فيها الشفافية وتغيب رقابة الرأي العام ، و تغيب فيها المحاسبة في كثير من الأحيان ... و يسيطر على القرار فيها مجموعة أفراد . لا نتوقف هنا عند فساد الذمم .. لكننا نتوقف عند فساد القرارات . الكل يرقص و الاقتصاد الأسود او الفساد تزيد نسبته في بلادنا العربية دون استثناء . هل يكون الحل إقتصاديا كما تقول المنظمات الدولية أم يكون سياسيا .. هل يأتي من خلال ضغط الخارج أم من خلال ضغط الداخل .. صاحب المصلحة الأول ؟..

<u>– آليتين رئيسيتين من آليات الفساد :</u>

1–آلية دفع " الرشوة " و " العمولة " على الموظفين والمسئولين (الفساد الصغير) .

2–الرشوة المقنعة أو "العينية " في شكل وضع اليد على " المال العام " والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي (الفساد الكبير) .

استجد خلال الثمانينات والتسعينات نوع جديد من ممارسات الفساد في الوطن العربي، لاسيما من خلال العمليات الاستشارية، التي ترسيها هيئات المعونة الأجنبية، على مكاتب استشارية محلية بهدف تكوين " طبقة " أو " نخبة " جديدة من المهنيين ورجال الأعمال، " نخبة معولمة" : ترتبط مصالحها بالترويج لبرنامج المؤسسات الدولية وهيئات المعونة الاجنبية في مجالات محددة مثل : الخصخصة، وتحرير التجارة ودمج الاقتصاد العربي ببنية الاقتصاد العالمي وشبكة المعاملات المالية الدولية،

فقد تعرضت هذه الطبقة لمتغيرات طرأت على نموها الكمي والنوعي خلال هذه المرحلة حيث وَجَد العديد من ابنائها فرصته- بطرق مشروعة وغير مشروعة – في الوظيفة الحكومية التي شكلت مدخلاً لدى العديد من هؤلاء لتحقيق مصالحه الخاصة بوسائل انتهازية عبر تحولهم إلى أداة طيعة ورخيصة في يد البيروقراطية الحاكمة وأجهزتها في السلطة، على حساب انتماءهم السياسي أو التنظيمي.

أما الحرفيون من أصحاب الورش وصغار التجار، فقد استفادوا من الوضع الاقتصادي السائد، خاصة خلال السنوات الأولى للسلطة، ولوحظ زيادة دخول بعضهم وارتفاع اجورهم، ولكن مع تفاقم الأوضاع السياسية، وتزايد حالات الحصار والاغلاق الإسرائيلي منذ عام2001 وما تلاه من أزمات داخلية، عبر الفلتان الامني والاقتصادي، وصولاً إلى الصراع الدموي والانقسام في حزيران2007، تعرض العديد من هؤلاء إلى الافقار والافلاس والانهيار خاصة في قطاع غزة، طوال سنوات الحصار والانقسام، واصبح البعض منهم على حافة الانحدار إلى صفوف الطبقة العاملة والعاطلين عن العمل.

إن قضية البرجوازية الصغيرة إذن، هي قضية الحرفيين، وصغار المنتجين وصغار الموظفين والفلاحين والمهنيين بمختلف أنواعهم، والطلاب الجامعيين، والمثقفين عموما، وكل هذا الكم الواسع من الناس يشكلون هذه الطبقة، أكثر الطبقات عددا وأوسعها نفوذا وأثرا، فمنها –على الأغلب الأعم – تتشكل بنية جميع الأحزاب في بلادنا، اليمينية الدينية السلفية الرجعية، والمستنيرة، والأحزاب الوطنية الوسطية المهادنة للسلطة أو النظام، والأحزاب الوطنية/القومية الديمقراطية، والأحزاب والحركات اليسارية، وليس معنى ذلك أن هذا الوجود والانتشار الواسع لهذا الحزب اليميني الديني أو الوسطي السلطوي يعود إلى وعي البورجوازية الصغيرة وقرارها الالتحاق بهذا التيار الديني أو ذاك، المسألة ليست كذلك، إذ أن الظروف الموضوعية، ظروف الهزيمة والأزمات المتلاحقة الوطنية والداخلية الاجتماعية بكل مظاهرها الرجعية والدينية الغيبية، والتراجع الملحوظ في بنية ودور فصائل واحزاب اليسار، في ظروف أو مناخات تزايدت فيها مساحات القلق أو الافق المسدود أو اليأس، إلى جانب الهيمنة والسيطرة غير المسبوقتين للتحالف الصهيوني الإمبريالي، وتعمق تبعية سلطة الحكم الذاتي والنظام العربي عموماً وارتهانه للمصالح الإمبريالية إلى درجة الاحتواء، كل هذه العوامل كانت المقدمات والأسباب التي انتجت وعمقت عوامل الاحباط واليأس التي تعيشها أمتنا اليوم عموماً وشعبنا الفلسطيني خصوصاً.

ففي هذا المناخ توفرت كل مقومات وعوامل وأدوات "بناء" الأحزاب والحركات اليمينية الدينية الأصولية، التي نجحت في استخدام التجربة الديمقراطية للوصول إلى السلطة، ومن ثم تفاقم الصراع مع قوى اليمين السياسي، الذي أدى إلى الانقسام بحيث يبدو أن الديمقراطية بدلاً من ان تكون مهداً للوحدة الوطنية والتحرر والتقدم باتت لحداً لكل هذه الأهداف بعد ان بات الصراع على السلطة هو الهدف الرئيسي.

والسؤال .. هل تكون البداية : إصلاحا للإدارة وضبطا للنظم .. أم تكون الديمقراطية و تداول السلطة فلا يبقى البعض في موقعه ردحا من الزمان مهمته الرسمية: ممارسة الحكم أو الإدارة .. بينما تكون مهمته الحقيقية : حراسة أخطائه .. وحراسة أمواله .

الفساد قضية خطيرة، انه النزيف الذي نطلق عليه ألفاظا عصرية مثل : عمولات–غسيل أموال–مقابل شطارة ... والشطار من أصحاب المصالح الشخصية، الفسدة .. كثيرون .. لكنهم في كل الاحوال قلّة متحكمة لا تتوازى ابدا في حجمها مع من يريدون تحقيق أهداف وأماني شعبنا ، وهؤلاء يبدو انهم غائبون حتى اللحظة .

إننا إذ نعي هذه الحقائق، ندرك صعوبة وتعقيدات الواقع الراهن، وحجم العبء الثقيل الملقى على عاتق القوى الوطنية الديمقراطية عموماً وقوى اليسار خصوصاً، لكننا ندرك –وبعمق أكثر– أن تفعيل وجود هذه القوى هو الشرط الاول في عملية تغيير هذا الواقع، إذ أن هذا الوجود هو وجود تغييري لهذا الواقع، وجود يجسد التعبير الحقيقي عن المستقبل الذي تتطلع اليه الجماهير الشعبية، وهذا يعني إعادة بناء قوى اليسار من قلب هذه الجماهير الفقيرة بعيدا عن برامج وسياسات البرجوازية الصغيرة، التي تتأرجح دوما بين موقفين متناقضين، بين التقدم والتراجع، وبين التغيير الديمقراطي والجمود، بين الثورة والاستسلام، وبالتالي فإن موقفها تحسمه دائما الظروف التي تحدد تلك المواقف سلبا أو إيجابا، وذلك يعتمد – إلى حد كبير– على الدور الراهن والمستقبلي لقوى اليسار الفلسطيني، ودورها المنتظر أو المأمول في التغيير التدرجي لهذه الأوضاع، بصورة نوعية، لكي تصبح هذه القوى في واقعها ومكوناتها التنظيمية والفكرية الداخلية وفي ممارساتها اطارا معبرا بثبات ووضوح وحزم عن مصالح الجماهير الشعبية الكادحة وكل الفقراء والمضطهدين في بلادنا.

ثانياً: الشرائح البورجوازية الصغيرة في المجتمع الفلسطيني

تشكل هذه الشرائح، المساحة الأوسع، والحجم الأكبر، في مجتمعنا الفلسطيني، فهي تتكون – كما سبق أن أوضحنا – من جموع صغار الحرفيين والموظفين المدنيين والعسكريين، وصغار التجار والمهنيين بكل انواعهم...الخ في الضفة والقطاع، مع مراعاة الخصائص والسمات التي ترتبط بهذه الطبقة في مجتمعنا، ونقصد بذلك المستوى المتدني من التطور الرأسمالي من جهة، والمستوى المتدني لحياة أو مستوى معيشة الغالبية العظمى لشرائحها، بما يؤثر في التركيب الاجتماعي عموما، وفي تركيب هذه الطبقة بصورة خاصة من جهة ثانية، لان طبيعة تكوينها وتشكلها، تتميز بضعف إنتاجيتها الناجم عن عدم امتلاك البورجوازية الصغيرة عموما، قاعدة اقتصادية منتجة، إذ أن هذه الطبقة – رغم ضخامة حجمها واتساعها، لا تسهم بأي دور مركزي أو مؤثر في إطار الطبقة أو السلطة المسيطرة، رغم انصياع القطاع الأكبر منها، للدفاع عن سياسات السلطة وحكومتيها(في رام الله أو غزة) والمجموعات المسيطرة فيها، وتفسير هذا الموقف يعود إلى أن السلطة هي رب العمل – المباشر وغير المباشر – للبورجوازية الصغيرة، بحكم ارتباطها الوثيق بالسوق المحلي بجانبيه العام والخاص، وبحكم الحرمان المادي والاضطهاد الاقتصادي والسياسي الواقع عليها، والناتج عن ضعفها وعدم تماسكها الداخلي وتذبذبها .

وإذا اخذنا بعين الاعتبار ان القطاع الحكومي سواء في حكومة السلطة / رام الله أو في حكومة حماس/غزة، يشكل 20% من مجموع القوة العاملة بالفعل، يبين لنا التأثير السلبي الذي يحدثه هذا الواقع على دور ونشاط البورجوازية الصغيرة بسبب القيود القانونية والإدارية من ناحية والطبيعة المتذبذبة لهذه الطبقة وحرصها على مصالحها الخاصة من ناحية ثانية، بما يؤدي إلى شل وتعطيل القسم الاكبر من هذه الطبقة، من العاملين في الجهاز الحكومي، عن ممارسة دور سياسي رئيسي خارج إطار الحزبين الرئيسيين ارتباطاً بحكومة كل منهما، وهنا تكمن انتهازية العديد من أفراد هذه الطبقة أو خوفها أو لامبالاتها، أو غير ذلك من المواقف السالبة التي تحكم ممارساتها السياسية في هذه المرحلة بالذات، لما تثيره من نوازع القلق والخوف والتردد

والانتهازية في نفوس ووعي هذه الطبقة، إلى جانب حرص حكومتي رام الله وغزة على تأمين رواتب موظفيها لضمان ولائها السياسي، ادراكاً من الحكومتين أو من القطبين الرئيسيين "فتح وحماس" (في اطار الصراع والانقسام الراهن) ان امتصاص هذا القدر من افراد البورجوازية الصغيرة، هدف ضروري، لتعزيز مكانة أي منهما السياسة، نظراً لوعي القطبيين بأهمية دور هذه الطبقة التي تشكل غالبية السكان في الضفة والقطاع، إلى جانب اضعاف امكانات هؤلاء البورجوازيين الصغار في ممارسة دورهم في النضال الوطني والديمقراطي عموماً واضعاف وتهميش دورهم في صفوف القوى اليسارية بشكل خاص حيث يبدو ان هذا الهدف يشكل احد اهم جوانب "الاتفاق " بين فتح وحماس.

بالطبع إن إيقاظ الوعي الوطني والطبقي لدى البورجوازية الصغيرة في مدننا وقرانا ومخيماتنا أمر بالغ الأهمية بحد ذاته، لأن قطاعات كبيرة منها يمكن أن تظل عبر جدلية الاضطهاد والمصالح الحياتية، مرتهنة وخاضعة عموماً للقطبين المتصارعين حسب النفوذ الجيوسياسي لكل منها في الضفة أو قطاع غزة، وهو ما يدفعنا إلى الاهتمام بقضايا هذه الطبقة، وتفعيل دورها خاصةً وأنها تتجاوز بحجمها الواسع نسبة 60% من مجموع السكان في الضفة والقطاع أو حوالي 2.89 مليون نسمة يتوزعون على حوالي (482) ألف أسرة بواقع 6 أفراد (كمعدل متوسط) للأسرة الواحدة، وهو إطار أو تجمع غير متجانس من حيث الدخل أو مستوى المعيشة و ينقسم إلى ثلاثة شرائح أو فئات :

الفئة الأولى أو العليا من هذه الطبقة التي تملك دخلاً شهرياً يبدأ من 2500 دولار شهرياً ولا يتجاوز 5000 دولار، ولا تتجاوز نسبتها أكثر من 2,5 % من أصل المجموع التقديري للطبقة البورجوازية الصغيرة، وهذه النسبة تشمل المعيلين من الفئات العليا من أساتذة الجامعات والمحامين والمهندسين والصيادلة والأطباء ومسئولو ومدراء المراكز ومؤسسات المنظمات غير الحكومية ونواب المجلس التشريعي والتجار وأصحاب المشاغل المتوسطة وكبار الموظفين (المدنيين مدير عام فما فوق، والعسكريين، عقيد وما فوق) والفلاحين الذين يملكون 20–50 دونم، وهذه الفئة منقسمة في ولائها بين حكومة رام الله أو حكومة غزة حسب ظروف وطبيعة العمل أو الانتماء السياسي أو ألمصلحي الانتهازي.

الفئة الثانية أو المتوسطة، التي تملك دخلا شهريا يبدأ من 1000 $ ولا يتجاوز 2500$ وتمثل تقريبا حوالي 5% من مجموع التعداد التقريبي للبورجوازية الصغيرة، وبالتالي فإن مجموع هذه الشريحة المتوسطة يبلغ 117 ألف نسمة، وتشمل المعيلين أو أصحاب الدخل من الفئات الوسطى من المهنيين والأكاديميين وأساتذة الجامعات والعاملين في المنظمات غير الحكومية وصغار التجار وأصحاب المشاغل الصغيرة والفلاحين المالكين من 5 – 20 دونم، والموظفين المدنيين من درجة مدير إلى مدير عام، والعسكريين من رتبة مقدم إلى رتبة العقيد، وهي فئة يمكن أن تجد في المعارضة الديمقراطية ملاذاً لها .

الفئة الثالثة، أو الشريحة المتدنية / الفقيرة، من أسر البورجوازية الصغيرة، التي تملك دخلاً يبدأ من خط الفقر الوطني البالغ 2375 شيكل (580 دولار)[154] شهريا للأسرة ولا يتجاوز ألف دولار وتمثل هذه الشريحة 92,5 % من أفراد طبقة البورجوازية الصغيرة (حوالي (2.67) مليون نسمة) من مجموع هذه الطبقة، وهي شريحة أقرب –من ناحية موضوعية– إلى المعارضة اليسارية الديمقراطية، ومن الممكن أن تشكل وعاءا هاما لها إلى جانب "الطبقة" العاملة والفلاحين الفقراء، لكن عجز وضعف احزاب اليسار عزز مساحة الفراغ السياسي من ناحية وأسهم في تكريس يأس الجماهير الفقيرة ولجوئها إلى قوى التيار الديني والإسلام السياسي من ناحية ثانية.

وفي هذا السياق، من المفيد أن نشير هنا إلى أنه "إذا كانت الأرقام الخاصة بفروقات معدل الدخل للفئات الاجتماعية المختلفة، تساعد على اثبات واقع وجود مجموعات ذات مصالح متشابهة فيما بين الواحدة منها، ومختلفة مع مصالح مجموعات أخرى بدرجات متفاوتة، وتتواجد على مستويات مختلفة من حيث علاقتها بالنظام الاجتماعي الاقتصادي وحصتها من توزيع الدخل، فإن هذا وحده لا يكفي لتلمس الدور الاجتماعي الذي تضطلع به كل فئة أو طبقة منها، والسياسة التي تدعو لها، والظروف والعوامل العائدة لطبيعة تركيبها ونشاتها، والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تسهم في نهاية المطاف بمقادير متفاوتة الاهمية في تحديد السمات ومعالم التركيب الطبقي للمجتمع والمواقف العامة لمختلف الفئات والطبقات[155]".

3-2 الطبقة العاملة :

من حيث التعريف الكلاسيكي، فالطبقة العاملة هي التي تنتج القيمة الزائدة أو فائض القيمة وينطبق عليها بصورة مباشرة كافة معايير الاستغلال، فهي تتكون من العمال في المنشآت والورش الصناعية والمحاجر والعمال الاجراء في المحلات التجارية والشركات والفنادق والمطاعم وعمال الزراعة الاجراء والعمال الاجراء في مراكب الصيادين والباعة المتجولين وجامعي القمامة والعاطلين عن العمل في المدينة أو الريف.

فالكدح، والبؤس والشقاء والمعاناة والتشتت أو التبعثر في تجمعات أو ورش صغيرة وشبه عائلية، وغياب حالة الاستقرار أو الثبات في العمل، وعدم التحاق معظمهم في الأطر النقابية، هي الصفات التي اتسمت بها أوضاع عمالنا الفلسطينيين، إذ طالما عانوا من الفقر والبطالة ومن تدني الأجور وغياب التشريعات المنصفة لحقوقهم . الأمر الآخر الواجب الإشارة إليه، هو عدم تبلور طبقة عاملة فلسطينية بالمعنى الموضوعي الذي يحمل في طياته وعيها لمصالحها كطبقة ومن ثم وعيها لدورها الطليعي المحدد في سياق النضال الوطني

---

[154] قد يبدو هذا المبلغ مرتفعا قياسا ببعض الدول العربية ، ودول العالم الثالث ، ولكن عند مقارنة أسعار المواد الأساسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بمثيلها من المواد في البلدان العربية المجاورة نلاحظ ارتفاع الأسعار بنسبة تزيد عن 200% في بعض السلع مثل الغاز المنزلي الذي تبلغ ثمن الاسطوانة الواحدة منه 15 دولار تقريبا ، أما اللحوم البلدية فتتراوح أسعارها بين 14–18 دولار للكيلو ، فيما يبلغ سعر السمك في غزة كمعدل متوسط أكثر من 10 دولار ، أما كيلو الخبز فيصل إلى دولار في حين ارتفع سعر الأرز إلى 2.5 دولار وكذلك الأمر بالنسبة للزيوت والمواد الغذائية الأساسية علاوة على كل أنواع الملابس والأدوات المنزلية والمدرسية التي ارتفعت بنسبة تزيد عن 100% بسبب استمرار الحصار من ناحية وجشع تجار السوق السوداء والانفاق من ناحية ثانية .

[155] المصدر: بعض قضايا الصراع الاجتماعي في الاردن – من منشورات الحزب الشيوعي الأردني – اصدار دار الاتحاد – حيفا – 1972 – ص65.

الديمقراطي، رغم أنها كانت – ومازالت– مع فقراء الفلاحين، الوقود الحقيقي للنضال الثوري التحرري الفلسطيني الحديث والمعاصر .

وبالنظر إلى هذه الحالة من عدم تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية، فإن أي باحث جاد سيواجه إشكالية تتعلق بتطور بنية هذه الطبقة حتى عام النكبة 1948 ، وما جرى لها من تفكك إكراهي بفعل التشرد والتطهير العرقي من المكان/الوطن الفلسطيني، طوال الفترة ما بعد النكبة والاحتلال عام 1967 وصولا إلى سلطة الحكم الذاتي والانقسام الحالي إلى بنيه اقتصادية سياسية في الضفة، وبنيه اقتصادية سياسية في قطاع غزة، وتكريس التمايز الاجتماعي بينهما، الأمر الذي يجعل الحديث عن الطبقة العاملة الفلسطينية في ظل هذا الواقع، وكأننا نتحدث عن جسم طبقي مفكك وهلامي في آن واحد، يفتقر للوحدة الداخلية أو ما يسمى بوحدة الطبقة العاملة في التكوين الاجتماعي الفلسطيني، ويفتقر أيضا إلى التجانس، ما يجعل من الطبقة العاملة الفلسطينية ظاهرة غير مكتملة النمو، وبالتالي يصعب الحديث عنها كقوة اجتماعية مستقلة يمكن أن تلعب دورا مؤثرا في اللحظة الراهنة –على الأقل– من الصراع القائم .

أما عن اتجاهات وتغيرات "الطبقة العاملة" فإننا نرى أن تشابك الصعوبات النظرية مع الصعوبات الواقعية (الإجرائية) تجعل من دراسة أوضاع هذه " الطبقة" أو المواقع العمالية في الضفة والقطاع أمراً تكتنفه الكثير من العقبات (خاصة عدم توفر المصادر الكافية وعدم وضوح الخارطة الطبقة للعمال سواء بالنسبة لتوزيعهم في المصانع والورش والمنشآت المختلفة أو بالنسبة لتوزيعهم أو تسجيلهم في النقابات)، إلى جانب قصور وعجز قوى اليسار الفلسطيني عن متابعة ورصد البيانات والمعلومات الخاصة بمكونات الطبقة العاملة الفلسطينية وواقعها وهمومها ومعاناتها وسبل الخروج من واقعها الراهن صوب تحررها وانعتاقها.

لكن هذا الوضع لا يمنع انطلاقنا من المحددات النظرية الكلاسيكية لمفهوم الطبقة العاملة، التي تؤكد على ان العامل هو من لا يملك إلا قوة عمله، ويعمل بأجر نقدي، وينتج فائض قيمة بشكل مباشر، إلا أن هذه المحددات الصارمة من شأنها – كما يقول د.عبد الباسط عبد المعطي– ان تقلص حجم الطبقة العاملة في تكوين اجتماعي ملموس وتحصرهم في أولئك العمال المهرة في النشاط الصناعي على وجه التحديد، وهو استنتاج نظري كلاسيكي صحيح ، لكنه لا يعني بالضرورة تجاهل العاملين في مجالات التجارة والخدمات والزراعة .. الخ، لان عملهم أيضاً هو عمل ضروري اجتماعياً لتحقيق فائض قيمة، لكن الإشكالية حول هذا الفائض ان هؤلاء العمال لا يشعرون بالظلم أو الاستغلال الواقع عليهم في سياق علاقتهم مع رب العمل في بلادنا، نتيجة عدم التبلور الطبقي وضعف العمل النقابي والسياسي في أوساطهم، وغياب الوعي بالحقوق العمالية وغيرها لديهم، ومن ثم بقاءهم محكومين أو أسرى للتفسيرات الغيبية والقدرية، وهي سمة عامة في المجتمع عموماً، إلى جانب تعايش مجموعة من الأنماط القديمة مع النمط الرأسمالي المشوه والتابع، واختلاطها معا، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من عدم وضوح علاقة الاستغلال، خاصة مع استمرار حالة التخلف في أوساط العمال والكادحين، التي تحول دون إحساسهم المباشر بحجم الظلم الطبقي الواقع عليهم من رب العمل الرأسمالي الصناعي أو التاجر أو المقاول أو المالك في المشاريع الزراعية .

إن "الطبقة" العاملة، كما هو حال كل الفقراء والكادحين في بلادنا، لا يمكلون سوى بيع قوة عملهم في سوق العمل (المحلي أو الإسرائيلي أو المستوطنات!!) في مختلف القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية، فهي مضطرة إلى بيع قوتها بعض النظر عن المشتري، رأسمالي إسرائيلي، أو رأسمالي فلسطيني، صاحب معمل أو منشأة، أو تاجر، أو مقاول، أو مهرب أو طفيلي ...إلخ وما يفرضه هذا التنوع في تشويه ملامح هذه الطبقة ومكوناتها من ناحية خضوعها الاضطراري من أجل تأمين لقمة عيشها، وهو خضوع –مرتبط بهذه الدرجة أو تلك – بغياب وعيها لذاتها، أو لمصالحها، وبالتالي غياب وعيها بحجم الظلم الواقع عليها، نظراً لخصائص هذه الطبقة وسماتها التاريخية والراهنة، في اطار التخلف العام للعلاقات الرأسمالية الانتاجية التي تلغي حالة الاستقرار في عمل ثابت، كما في اطار تخلف المجتمع وسيادة العقلية الريفية والقدرية والجهل ومخاطر البطالة وتزايد العاطلين عن العمل بنسبة عالية في أوساط الشرائح الفقيرة، إلى جانب غياب الدور الفعال لأحزاب اليسار في أوساطها، مما انعكس على أدوارها ووعيها السياسي والنقابي ومن ثم تفككها وتشرذمها دون أي رابط بين أعضائها، ومن ثم توزع ولاءاتها بصورة عفوية بين حكومة حماس في غزة وحكومة فتح في رام الله ارتباطاً بحجم الدعم أو الإغاثة أو الكوبونة أو تأمين مصدر الرزق والمعيشة.

بلغ مجموع القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية منتصف عام 2016 (1,299) مليون عامل[156] ، يتوزعون بنسبة 64.2% في الضفة (833,958 عامل) وفي قطاع غزة بنسبة 35.8% ما يعادل (465) ألف عامل. وبلغت نسبة البطالة، (25.9%) في الضفة والقطاع، بنسبة 17.3% في الضفة الغربية (ما يعادل 144,274 عاطل عن العمل) و 41% في قطاع غزة، أو ما يعادل (190,650) عاطل عن العمل، بمجموع مقدراه (334.9 ألف) عامل عاطل عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يعيلون بصورة مباشرة مالا يقل عن أربع افراد لكل منهم –كحد ادنى– اي ما يوازي مليون شخص، وهذا يعني تزايد واتساع معدلات الفقر وتزايد نسب الغلاء، وتراجع متوسط الانفاق في الضفة والقطاع وفق ما اوردته النشرات الاحصائية للجهاز المركزي الاحصائي، حيث اشارت إلى أن متوسط الانفاق الشهري لأسرة مكونة من ستة أفراد في الأراضي الفلسطينية المحتلة بلغ (886 دينار أردني) تتوزع هذه النسبة في الضفة الغربية بمبلغ (993) دينار (ما يعادل 1418 دولار) مقابل (680) دينار في قطاع غزة (حوالي ألف دولار شهرياً)، وقد شكل الإنفاق النقدي على مجموعات الطعام الجزء الأكبر من متوسط الإنفاق الكلي للأسر في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت نسبة الإنفاق على مجموعة الطعام 33.0% (بواقع 31.7% في الضفة الغربية مقابل 37.7% في قطاع غزة)[157].

---

[156] وفي هذا السياق لا بد من أن نشير إلى أهمية التوقف أمام مفهوم القوى العاملة الذي يشمل العمال الذين يبيعون قوة عملهم الجسدية مقابل الأجرة اليومية ، كما يشمل العاملين في السلطة ، الموظفين المدنيين والعسكريين وعدد من الوظائف في القطاع الخاص خاصة في مجال الخدمات ، وهؤلاء يقدر عددهم بحوالي 200 ألف من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية ، ولا يجوز إدراجهم في التحليل ضمن صفوف الطبقة العاملة الكادحة ، وإنما ضمن صفوف البرجوازية الصغيرة كما سيرد لاحقا ، ولذلك نلاحظ اهتمام السلطة في رام الله وكذلك حكومة حماس في غزة لتأمين صرف رواتبهم ، في حين ان كل منهما لم تبذل الجهد الكافي في مساعدة العمال العاطلين عن العمل الأكثر تضررا ومعاناة ، وتفسير ذلك لان شريحة الموظفين من البورجوازية الصغيرة تحرص كل من سلطة فتح وحكومة حماس على ضمان تأييدها او تحييدها في حين يختلف موقف العمال الفقراء الذي ينسجم موضوعيا مع رؤية وسياسات المعارضة اليسارية بشكل خاص.

[157] المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2016 – ديسمبر 2016 – ص133.

شكل رقم (1) : متوسط إنفاق واستهلاك الفرد الشهري بالدينار الأردني في فلسطين حسب مجموعات السلع والخدمات، 2011[158]

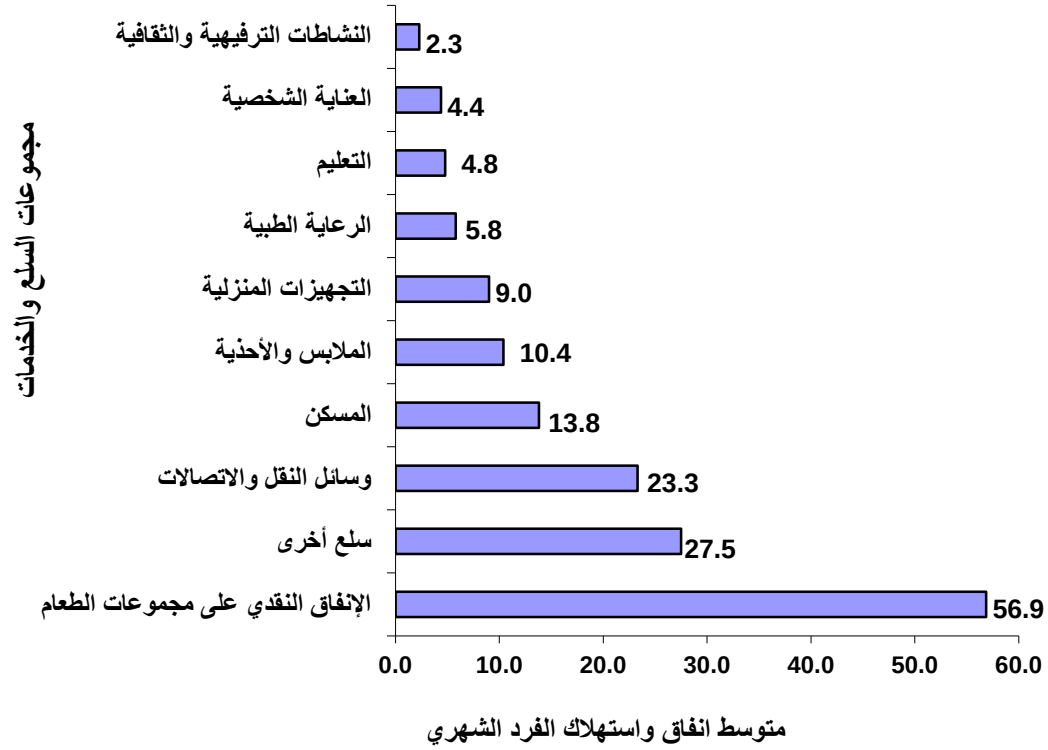

سلع أخرى: تشمل (التبغ، السجائر، المشروبات الكحولية، الانتاج الذاتي غير الطعام، الانفاق على سلع وخدمات اخرى غير الطعام).

أي أن انفاق الفرد يصل إلى 158.2 دينار شهرياً (حوالي 226 دولار) ، بمعدل سنوي للفرد 1898.4 دينار (2712 دولار) وبمعدل سنوي للأسرة (المكونة من ستة أفراد) 11290.4 دينار (16272 دولار).

وفي هذا الجانب، نشير إلى تقرير أحوال السكان / الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني الصادر في تموز/يوليو 2016، حيث يؤكد بناء على نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية 2011، بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري النقدي على مختلف السلع والخدمات 4,822 شيكلاً في فلسطين، بواقع 5,398 شيكلاً في الضفة الغربية مقابل 3,719 شيكلاً في قطاع غزة، لأسرة متوسط حجمها في فلسطين 6.0 أفراد بواقع 5.7 فرداً في الضفة الغربية و6.6 فرداً في قطاع غزة، وشكل الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي الشهري للأسرة في فلسطين 34.5% من مجمل الإنفاق الشهري، بواقع 32.7% في الضفة الغربية و39.4% في قطاع غزة[159].

[158] المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام 2015 – آذار / مارس 2016 – ص24

[159] المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين ، 2016 – تموز/يوليو 2016 – ص29

وفي هذا الجانب، نشير إلى تفاقم انتشار ظاهرة الفقر في قطاع غزة ، خاصة بعد العداون الصهيوني في تموز/آب 2014، علماً بان معدل الفقر بلغ بين السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف عام 2014 (قبل العدوان)، بواقع 17.8% في الضفة ما يعادل 496,620 نسمة، و 38.8% في قطاع غزة [160] ما يعادل 682,880 نسمة، أما نسب الفقر المدقع فقد بلغت 7.8% من إجمالي السكان في الضفة (217,620 نسمة) ، مقابل 21.1% في قطاع غزة [161] ما يعال (371,360) نسمة.

وفي ضوء نتائج العدوان الصهيوني على القطاع الذي تواصل منذ صباح يوم 2014/7/8 واستمر لمدة 51 يوماً حتى تاريخ 2014/8/28 ، تحول قطاع غزة إلى منطقة منكوبة، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة فيه إلى 43.9% [162] من مجموع القوى العاملة، ما يعادل 198,903 عاطل عن العمل يعيشون اليوم ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية بالغة القسوة، وهذا يعني أن معدل الفقر في قطاع غزة ارتفع حسب العديد من المصادر – إلى ما يقرب من 50% من السكان ، ما يعادل 894 ألف نسمة ، أما الذين يعيشون اليوم في حالة من الفقر المدقع، أقل من دولارين في اليوم، فقد ارتفعت النسبة إلى حوالي 30% ما يعادل 536 ألف نسمة، مع العلم ان خط الفقر للأسرة قد بلغ 2293 شيكل ما يعادل (580 $) وخط الفقر المدقع قد بلغ 1832 شيكل ما يعادل (470 $).

إنفاق الفرد الشهري:

بلغ متوسط إنفاق الفرد النقدي الشهري في فلسطين حوالي 808 شواكل، بواقع 960 شيكلاً في الضفة الغربية مقابل 560 شيكلاً في قطاع غزة. في حين بلغت نسبة الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي للفرد في فلسطين 35.9%، بواقع 34.2% في الضفة الغربية و40.8% في قطاع غزة، أما على مستوى نوع التجمع السكاني، فقد بلغ متوسط إنفاق الفرد الشهري 838 شيكلاً في التجمعات الحضرية مقابل 785 شيكلاً في التجمعات الريفية و606 شواكل في المخيمات. والجدول التالي يعرض متوسط إنفاق الفرد الشهري (بالشيكل الإسرائيلي) على مجموعات السلع والخدمات[163].

جدول رقم (3) :

متوسط إنفاق الفرد الشهري (بالشيكل الاسرائيلي) على مجموعات السلع بالأسعار الجارية في فلسطين 2009-2011 (*)

مجموعات السلع والخدمات	السنة		
	2009	2010	2011
عدد أسر العينة	3,848	3,757	4,317

[160] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – النشرة الإحصائية بمناسبة اليوم العالمي للسكان – رام الله – 2014/7/11.

[161] المصدر السابق.

[162] المصدر: جريد الأيام – العدد رقم 6947 – بتاريخ 2015/5/13 – ص13.

[163] المصدر السابق – ص29

متوسط حجم الأسرة	6.0	6.0	6.0
الإنفاق النقدي على الطعام	264	284	290
الملابس والأحذية	51	49	53
المسكن	64	68	71
التجهيزات المنزلية	39	33	46
الرعاية الطبية	39	31	30
وسائل النقل والاتصالات	106	122	119
التعليم	25	28	25
النشاطات الترفيهية والثقافية	15	12	12
العناية الشخصية	20	21	22
سلع أخرى(**)	111	133	140
الإنفاق النقدي الكلي	**734**	**781**	**808**

(*) **المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين ، 2016 – تموز/يوليو 2016 – ص30**

(**) تشمل التبغ والسجائر، والتحويلات النقدية، والضرائب، والإنفاق على سلع وخدمات غير الطعام ونفقات غير استهلاكية أخرى – **المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012.** تقارير مستويات المعيشة للسنوات المذكورة. رام الله – فلسطين

وفقاً للمفهوم الوطني للفقر والذي يستند إلى التعريف الرسمي للفقر الذي تم وضعه في العام 1997. ويضم التعريف ملامح مطلقة ونسبية تستند إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة تتألف من خمس أفراد (بالغين اثنين وثلاثة أطفال)، هذا وقد تم إعداد خطي فقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية للأسر، فقد قدر معدل الفقر بين السكان وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقية 25.8% خلال عام 2011، بواقع 17.8% في الضفة الغربية و38.8% في قطاع غزة. كما تبين أن 12.9% من الأفراد في فلسطين يعانون من الفقر المدقع، بواقع 7.8% في الضفة الغربية و21.1% في قطاع غزة. هذا مع العلم أن خط الفقر للأسرة المرجعية قد بلغ 2,293 شيكلاً وخط الفقر المدقع قد بلغ 1,832 شيكلاً[164].

الأسر الفقيرة في قطاع غزة أكثر فقراً من أسر الضفة الغربية : أشارت البيانات التي تم التوصل لها من خلال مقياس فجوة الفقر الى أن الأسر الفقيرة في قطاع غزة أكثر فقراً من أسر الضفة الغربية، وتجدر الإشارة

[164] المصدر السابق – ص30

إلى أن فجوة الفقر هي مقياس حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين استهلاك الفقراء، وخط الفقر (خط الفقر العادي)، أي إجمالي المبالغ المطلوبة لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى خط الفقر.

جدول رقم (4) :

مشاريع برنامج الغذاء العالمي وعدد المستفيدين في الأراضي الفلسطينية لعام 2009(*)

اسم المشروع	عدد المستفيدين في الضفة الغربية	عدد المستفيدين في قطاع غزة
مساعدات إلى الأسر المحرومة:		
توزيع المساعدات الغذائية	98850	85504
إطعام المؤسسات	9610	5000
مساعدات إلى الأسر المهددة:		
– توزيع المساعدات الغذائية	167340	161175
الغذاء مقابل التدريب أو العمل	29220	–
قسائم الغذاء	31120	15145
التغذية المدرسية	63567	92183
أخرى	44293	–
مجموع المستفيدين	44000	365000

(*) المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، نشرة الأمن الغذائي رقم3، ص5.

حسب نشرة الأمن الغذائي – العدد 3 – شتاء 2010 ، نورد فيما يلي عدداً من المؤشرات :

وصلت نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً بين إجمالي الأسر الفلسطينية إلى 43 % في عام2009 . في حين ظلت معدلات انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية خلال العام 2008 و 2009 على مستوى 25 % من إجمالي عدد الأسر، ازداد الوضع تدهوراً في القطاع لتصل معدلات انعدام الأمن الغذائي فيه لأكثر من 60% مقارنة مع 56 % خلال العام2008 .

بلغت نسبة إنفاق الأسر على الغذاء مقارنة بإنفاق الأسر الكلي 52.5 % في الأراضي الفلسطينية المحتلة، موزعة بين 49 % في الضفة الغربية، و 56 % في قطاع غزة.

شكل رقم (2):

مستويات انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مستوى المحافظة

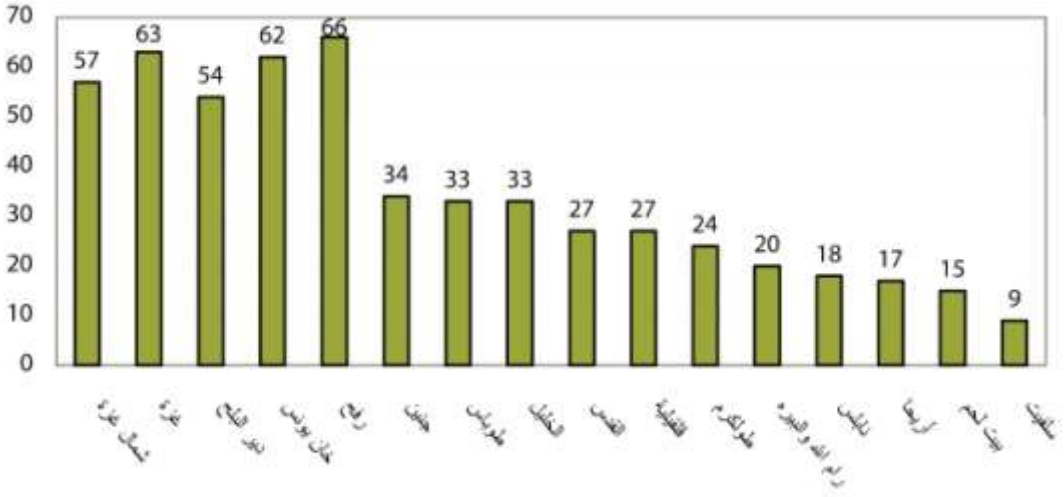

ونظرا لثبات الأجور –في الضفة والقطاع– التي تتراوح بين 25–40 شيكل للعمال العاديين، وبين 40–65 شيكل لأصحاب المهن من العمال الفنيين من ذوي الاختصاص[165]، فإن أكثر من 60% من مجموع الطبقة العاملة في السوق المحلي الفلسطيني يعيشون دون مستوى خط الفقر، (حوالي 1975 شيكل) ، في حين أن 40% منهم يعيشون عند مستوى خط الفقر المحدد بحوالي 2375 شيكل للأسرة، آخذين بعين الاعتبار أن أجور عمال القطاع بالنسبة لزملائهم في الضفة، أوالعاملين في إسرائيل، هي الأدنى، فالمعروف أن نسبة أجور عمال قطاع غزة إلى أجور عمال الضفة تبلغ 80% ، وبالنسبة إلى أجور العاملين في "إسرائيل" فهي 49.7% فقط، ومع ملاحظة استمرار التراجع في مستوى المعيشة، إلى جانب استمرار تصاعد الرسم البياني للغلاء وارتفاع الأسعار، مع ثبات الأجور طوال السنوات الأخيرة، سنتبين عمق البؤس الاجتماعي العام الذي يعيشه عمالنا عموما وعمال قطاع غزة بصورة خاصة الذي يشهد –في ظل استمرار الحصار والانقسام– أعلى معدلات الفقر في المجتمع الفلسطيني، بما يفرض، إيلاء قضايا الطبقة العاملة اهتماما إضافيا في برنامج ومهام القوى اليسارية، في إطار النضال المطلبي الهادف إلى رفع أجورهم ومستوى معيشتهم عبر توعيتهم، وإشراكهم في العمل العام والعمل النقابي وتنظيمهم دفاعا عن مطالبهم وحقوقهم .

وفي هذا السياق يتوجب الإشارة إلى أن الفقر لا يتوقف عند نقص الدخل، وانخفاض مستوى المعيشة فحسب، بل يشمل غياب الإمكانات لدى العامل وأسرته، للوصول إلى الفرص الحياتية الضرورية لحياة مقبولة مثل تعليم الأبناء والرعاية الصحية وتأمين المشاركة النشطة في الحياة المجتمعية، خاصة، وأننا نعرف جيدا أن الحديث عن الطبقة العاملة ومعاناتها وفقرها، هو حديث عن مكان إقامة هؤلاء الفقراء في المخيمات والمناطق الفقيرة من مدن وقرى الضفة والقطاع، وهو أيضا وقبل كل شئ حديث عن القاعدة الاساسية المؤهلة للصمود

[165] الدولار يعادل 3.8 شيكل حسب الاسعار في نهاية عام 2016.

وللنضال الوطني التحرري، بمثل ما هي مؤهلة للتغيير الديمقراطي المنشود، ونقصد بذلك الطبقة العاملة، والفقراء والكادحين عموما الذين كانوا –وما زالوا– في طليعة نضال شعبنا في تاريخه القديم والحديث والمعاصر.

وفي ضوء قراءتنا لتوزيع السكان في الضفة والقطاع حسب فئات العمر (انظر الجدول رقم 5) يتضح أن نسبة الفتوّة (أقل من 15 سنة) في أوساط شعبنا الفلسطيني، تبلغ 40.6%[166] (1,991,248 نسمة) ، في حين أن نسبة القوة البشرية (15 سنة فاكثر) تبلغ 59.3% (2,902,321 نسمة)، و في هذا السياق فإن القوة البشرية تنقسم إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تضم من هم خارج القوى العاملة، أو الأفراد خارج إطار النشاط الاقتصادي مثل الطلاب وربات البيوت والمرضى والمعوقين ممن بلغت أعمارهم 15 سنة فأكثر .

مع الاخذ بعين الاعتبار بان جميع الافراد داخل القوى العاملة عبارة عن النشيطين اقتصادياً الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة والبطالة، ويطلق على هذه المجموعة اسم القوى العاملة التي يبلغ عددها في الضفة وقطاع غزة عام 2016 (1,299 مليون عامل) ويشكلون نسبة 41.6% (نسبة المشاركة) من القوى البشرية خلال العام 2016 أو ما يعادل 26.9%[167] من مجموع السكان، تتوزع بواقع (833,958) شخص عامل في الضفة، أي بنسبة 64.2% من إجمالي القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية، وبواقع (465,042) شخص عامل في قطاع غزة، أي بنسبة 35.8 %،الأمر الذي يعني أن معدل الإعالة الفعلي – في الضفة والقطاع – يبلغ 1 : 5[168] تقريبا، أي أن كل فرد يعمل يعيل نفسة ويعيل أربعة أشخاص آخرين معه، ويرتفع هذا المعدل إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع نسبة البطالة كما في منتصف 2016 إلى 25.9% ، أو ما يقدر بحوالي (334,941) عاطل عن العمل منهم (130,274) عاطل عن العمل في الضفة، و (204,667) عاطل عن العمل في قطاع غزة أي بنسبة 41%، بسبب استمرار الانقسام والحصار الإسرائيلي، حيث ترتفع نسبة الإعالة في هذه الحال في قطاع غزة إلى 6.9 أفراد لكل عامل، وفي الضفة إلى 4.3 فرد لكل عامل، (أنظر الجدول رقم5) ، ونشير هنا إلى أن هذه النسبة تكاد تمثل استنتاجاً ميكانيكياً أو كمياً حسابياً لا يعبر عن الواقع الموضوعي بصورة حقيقية، حيث أن الواقع الفعلي يقول لنا أن هناك آلافاً من الأسر بلا

---

[166] لا تتجاوز نسبة من هم أقل من 15 سنة في الدول الصناعية المتقدمة 30% من عدد السكان.

[167] وهي نسبة منخفضة قياساً ببعض الدول العربية مثل مصر التي تزيد فيها القوى العاملة عن 30% من مجموع السكان وفي الأردن 27% وفي سوريا 28% ، وترتفع هذه النسبة في الدول المتقدمة (أوروبا وأمريكا واليابان) لتصل الى 50% ، وفي "إسرائيل" تصل الى 40% ، بالطبع النسبة منخفضة عندنا بسبب ارتفاع نسبة من هم دون سن 15 سنة التي تزيد عن 47% من مجموع السكان في الضفة والقطاع ، وكذلك انخفاض مساهمة المراة في قوة العمل التي تصل إلى 20.1% بواقع 19.8 في الضفة الغربية و 20.5% في قطاع غزة، وهناك أسباب أخرى لانخفاض معدل المشاركة في قوة العمل، وجود نسبة عالية من السكان ممن هم في سن العمل على مقاعد الدراسة في المراحل التعليمية المختلفة خصوصاً الفئة العمرية 15–24.

[168] وصل معدل الاعالة في قطاع غزة منتصف 2016 إلى 6.8 فرد (حوالي 7 أفراد ، العامل بالاضافة إلى 6 أفراد) فإذا كان متوسط أجر العامل اليومي (العادي الذي لم يحصل على شهادة جامعية) في القطاع لا تزيد عن 60 شيكل ، فإن معدل نصيب الفرد يكون حوالي 8.6 شيكل (أي حوالي 2.2 دولار) وهو أقل من حد الفقر أو انه ضمن حدود الفقر المدقع ، حيث ان حد الفقر يبلغ 2237 شيكل شهرياً للعائلة المكونة من 5 أشخاص حسب الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، وفي حال قطاع غزة فإن دخل الاسرة المكونة من 7 أشخاص باعتبار اجر المُعيل 60 شيكل يومياً يكون 1800 شيكل ، أي أنه يقع ضمن خط الفقر المدقع، أما بالنسبة للعاملين من خريجي الجامعات في قطاع غزة فإن دخلهم اليومي 87.5 شيكل (انظر الجدول رقم 13)، أي انه –حسب نسبة الاعالة في قطاع غزة– يُعيل نفسه بالاضافة إلى ستة أفراد، فإن معدل نصيب الفرد يكون 12.5 شيكل (أي حوالي 2625 شيكل شهرياً)، في حين أن العامل العادي في الضفة الغربية يحصل يومياً على 75 شيكل، ونسبة الاعالة في الضفة 4.2 ، وهذا يعني معدل نصيب الفرد 17.8 شيكل يومياً أو 2250 شيكل شهرياً، وهو مبلغ يقترب من حد الفقر (2237 شيكل)، اما بالنسبة للخريجين في الضفة ، فإن معدل الاجر اليومي 122.7 شيكل (ونسبة الاعالة 4.2) وهذا يعني ان دخل الاسرة 3681 شيكل.

معيل – بسبب الاستشهاد أو الاعتقال والسجن أو الإعاقة – و بلا أي دخل نتيجة استمرار أوضاع الحصار والمعاناة والبطالة والفقر في الظروف الراهنة .

جدول رقم (5) :

الضفة الغربية وقطاع غزة .. بيانات إحصائية مقارنة للسكان والقوى العاملة

الرقم	البيان	الضفة والقطاع	الضفة الغربية	قطاع غزة	ملاحظات
	السكان [169]	4,893,569	2,987,653	1,905,916	نهاية عام 2016
	ذكور	2,485,930	1,517,727	968,203	نهاية عام 2016
	إناث	2,407,639	1,469,926	937,713	نهاية عام 2016
	القوى البشرية (58.1% من عدد السكان)	2,843,163	1,735,826	1,107,337	نهاية عام 2016
	الناتج الإجمالي[170] (مليار دولار)	7,722	5,954	1,768	نهاية 2015
	حصة الفرد من الناتج الإجمالي (بالدولار)	1,746	2,265	1,002	نهاية 2015
	متوسط الانفاق الشهري لأسرة مكونة من6 أفراد (بالدينار الأردني)[171]	886	993	680	منتصف عام 2016
	القوى العاملة [172]	1,299,000	833,958	465,042	نهاية عام 2016
	العاطلون عن العمل	334,941	130,274	204,667	منتصف عام 2016
	العاملين بالفعل	964,059	703,684	260,375	منتصف عام 2016
	العاملون[173] في القطاع الخاص[174] ووكالة الغوث ومنظمات NGO's	635,059	472,684	162,375	منتصف عام 2016
	العاملون في "إسرائيل" والمستوطنات [175]	129,000	129,000	–	منتصف عام 2016
	العاملين في حكومة حماس	42,000	–	42,000	نهاية عام 2016
	العاملين في حكومة السلطة (مدنيين وعسكرين)[176]	158,000	100,000	58,000	نهاية عام 2016
	موظفين مدنيين[177]:	88,870	63,870	25,000	نهاية عام 2016

[169] المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2015/5/13، مع إضافة 3% نسبة زيادة سكانية عن نهاية عام 2016

[170] المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – المراقب الاقتصادي – العدد 44 – ايار 2016 – صV

[171] المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2016 – ديسمبر 2016 – ص133.

[172] المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، مسح القوى العاملة الفلسطينية ، التقرير السنوي 2015 ، ابريل 2016 – ص22

[173] 73% من مستخدمي القطاع الخاص بدون عقود عمل، و 38% منهم يتقاضون أقل من الحد الأدنى للاجور (محمد اشتية ، مؤشرات سوق العمل، موقع فلسطين اليوم ، 2017/3/6)

[174] المصدر : المراقب الاقتصادي والاجتماعي – العدد 44– ايار 2016 – ص11 (المجموع يشمل أصحاب العمل ونسبتهم 4% ومن يعملون لحسابهم (أو بدون أجر) نسبة 24% والباقي يعملون بأجر نسبة 72%) أما نسبة العاملين في القطاع الخاص فهي 66.1% وفي كالة الغوث والمنظمات غير الحكومية 1.4% في الضفة، أما في قطاع غزة فالعاملين في القطاع الخاص 55.7% وفي وكالة الغوث ومنظمات غير حكومية 7.4% حسب المراقب الاقتصادي – عدد 44 – ص11.

[175] 24 ألف من العاملين في السوق الاسرائيلي ، يعملون في المستوطنات !؟

[176] المصدر: فريد غنام – مدير عام وزارة المالية – مؤتمر صحفي – رام الله – 2017/4/9

[177] المصدر: زياد الظاظا – دنيا الوطن – 2017/4/9

وكلاء مساعدين	161	130	31	نهاية عام 2016	
مدير عام	827	700	127	نهاية عام 2016	
مدراء	5,926	5,238	688	نهاية عام 2016	
حملة شهادة الدكتوراه[178]	1,475	–	–	نهاية عام 2016	
حملة الماجستير	7,475	–	–	نهاية عام 2016	
لا يحملون شهادة توجيهي	11,236	–	–	نهاية عام 2016	
العاملين في وزارة التعليم	47,833	–	–	نهاية عام 2016	
العاملين في وزارة الصحة	13,896	–	–	نهاية عام 2016	
موظفين عسكريين[179]:	69,130	36,130	33,000	نهاية عام 2016	
رتبة لواء	127	121	6	نهاية عام 2016	
عميد	662	651	11	نهاية عام 2016	
عقيد	3,062	2,951	111	نهاية عام 2016	
مقدم	3,292	3,158	134	نهاية عام 2016	
رائد	4,529	3904	625	نهاية عام 2016	
نسبة البطالة [180]	%25.9	%17.3	%41	منتصف عام 2016	
مجموع الأسر	835,772	533,392	302,380	نهاية عام 2016	
متوسط حجم الأسر	5.8 فرد	5.5 فرد	6.5 فرد	منتصف عام 2016	
عدد الأسر	823,680	525,625	298,055	منتصف عام 2016	
نسبة الإعالة[181]	5 فرد	4.3 فرد	6.9 فرد	نهاية عام 2016	
معدل الأجرة اليومية (بالشيكل)	–	82	59	نهاية عام 2016	
مجموع الواردات السلعية[182]	5,226	4,582	644	نهاية عام 2015	
موازنة السلطة لعام 2017 حسب مشروع الموازنة الصادر عن وزارة المالية – موقع الوزارة بالانترنت. (مليون دولار أمريكي)					
صافي الايرادات العامة	3,449				
إجمالي النفقات العامة	4,560				

[178] المصدر: موقع فلسطين 24 – الانترنت – 2016/5/10

[179] المصدر: زياد الظاظا – دنيا الوطن – 2017/4/9

[180] المصدر: المراقب الاقتصادي – العدد 44 – ايار 2016 – ص13. (معدل البطالة = عدد الافراد المتعطلين ÷ مجموع قوة العمل X 100)

[181] يقاس معدل الإعالة بنسبة عدد السكان إلى عدد الافراد العاملين بالفعل، وفق المعادلة التالية : اجمالي عدد السكان ÷ اجمالي عدد العاملين بالفعل.

[182] الجهاز المركزي للإحصاء – تقرير احصاءات التجارة الخارجية المرصودة 2015 – سبتمبر 2016

ملاحظة: الأرقام الواردة في التقرير أعلاه تمثل حجم الواردات الرسمية الإجمالية المرصودة (وليست الفعلية) حيث نلاحظ أن الرقم الرسمي لواردات قطاع غزة هو 644 مليون دولار في حين أن الواردات الفعلية (عن طريق مصر والانفاق بالإضافة إلى الواردات من السوق الإسرائيلي التي لم تسجل رسمياً بسبب عدم تسليم الفواتير الخاصة بها) قد تصل إلى ما لا يزيد عن 856 مليون دولار ، أي ان إجمالي واردات القطاع لعام 2015 هي 1.5 مليار، وفي هذا الجانب أشير إلى أن مبلغ المقاصة المتحقق من إجمالي الواردات يقدر بمبلغ 2 مليار دولار لعام 2015 أي بنسبة 38.5% من قيمة الواردات الاجمالية، وبالتالي تكون نسبة مبالغ المقاصة المترتبة على واردات قطاع غزة هي 644 مليون × 38% = 248 مليون دولار فقط، وإذا أضفنا لهذا المبلغ حوالي 75 مليون دولار سنوياً أرباح بنوك ومؤسسات مركزها في الضفة ولها فروع في غزة، فإن إجمالي المبالغ الموردة من القطاع إلى مالية السلطة 323 مليون دولار سنوياً بما لا يتجاوز 16.1% وليس 50%.

	العجز الكلي	**1,111**
	التمويل الخارجي لدعم الموازنة ولتمويل النفقات التطويرية	**640**

أخيرا، وفي سياق الحديث عن الطبقة العاملة، فإننا لا نستطيع إغفال أن الكثير من المصاعب والمصائب الاقتصادية والاجتماعية بسبب الحصار والانقسام والبطالة، تكبل شرائح واسعة من عمالنا، الذين يعيشون تحت خط الفقر بالذات ، وتحكم عليهم بتجرع المعاناة اليومية، بحيث يمكن تحولهم –بصورة تدريجية واكراهية– إلى مجموعات اجتماعية معدمة، يسود في اوساطها ما يمكن تسميته بظاهرة الانفصال الطبقي وما يرافقها من مشاعر ومواقف عفوية سالبة تجاه مجتمعهم المحيط، لذلك لا غرابة –إذا استمرت حالات الفقر والإفقار عندنا– بوتائرها الراهنة، من تشكل كتلة ثابتة من السكان –خاصة في قطاع غزة والمناطق الأكثر فقرا في الضفة– لا يتميزون بمعاناتهم وبؤسهم فحسب، وإنما قد يتراكم في وعيهم العفوي البسيط، بحكم شدة البؤس، حالة من الشعور بالانفصام عن المجتمع المحيط، بسبب استمرار وتفاقم "الوضع المعيشي الصعب وانعدام اليقين حول المستقبل الوطني يدفع بقطاعات واسعة من الجمهور الفلسطيني، وتحديدا الفئات العمالية العاطلة عن العمل والمهمشة، إلى منح الأولوية للقضايا المعيشية –بأي ثمن– على حساب القضايا الديمقراطية"، وعلى حساب القضايا الوطنية أيضا، بما يشير إلى إمكانية تحولهم إلى "بروليتاريا" رثة، أو شرائح من المعدمين الذين يسهل استغلالهم في كل أشكال الجرائم والاعمال غير المشروعة المنظمة وغير المنظمة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، بما في ذلك تحولهم إلى مادة للتخريب من قبل العدو، إذا لم يجدوا –خاصة في ظروف الحصار والانقسام الراهنة– من يأخذ بيدهم ويدافع عن قضاياهم من أجل تحسين أوضاعهم، عبر اطر التكامل الاجتماعي والمعايشة والتنظيم في الأطر النقابية، والجماهيرية، والحزبية.

فإذا كانت الجماهير الشعبية كلها تتعرض لهذه الحالة، فإنها مضاعفة لدى الطبقة العاملة ولدى الفلاحين الفقراء، –كما يقول سلامة كيلة– مما يؤهلها لأن تلعب دوراً أكثر فاعلية، وما يساعدها على ذلك، إن إمكانيات تأسيس وعي مطابق لمصالحها، وانطلاقاً من المنهجية الماركسية، إمكانيات كبيرة، ويكون ممكناً تنظيمها، وتنظيم نشاطها وفاعليتها، ومن ثم توحيد كتلة الجماهير الشعبية، وتأسيس التحالف الطبقي، الذي يصبح قوة هامة كبيرة، في الصراع الوطني، التحرري والديمقراطي معاً، فإذا كانت الجماهير الفقيرة تتوحد حول أهداف محددة على الصعيد السياسي (الاستقلال وإنهاء الاحتلال والتبعية، التوحيد القومي) فإنها تتوحد أيضاً حول أهداف محددة على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي، وهنا بالضبط تتبدى الحاجة إلى تطور وتفعيل أحزاب اليسار الماركسي وانتقالها من حالة القصور والعجز الراهنة إلى حالة التفاعل والتوسع في أوساط الجماهير الشعبية الفقيرة عموماً والعمال خصوصاً.

إذن يمكن القول أن الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين وكل الفقراء والكادحين في بلادنا الذين كانوا – وما زالوا – وقود النضال التحرري تحت قيادة كبار الملاك قبل نكبة 1948 ثم في ظل القيادة البرجوازية التي أودت بهم وبشعبنا وقضيته الوطنية إلى الحالة الراهنة أو المأزق المسدود، حيث هبطت تلك القيادة بالأهداف الوطنية والديمقراطية إلى أوضاع كارثية أشد خطراً وعمقاً من نكبة 1948 رغم التضحيات الهائلة التي قدمها فقراء بلادنا من العمال والفلاحين خصوصاً – طوال (70) عاماً بعد النكبة – الأمر الذي يفرض على قوى اليسار تحمل مسئولياتهم في الاستنهاض الثوري الديمقراطي لجموع الفقراء والكادحين، بما يمكنهم فعلاً من أن يكون لهم الدور الطليعي والرئيسي في قيادة النضال الوطني التحرري والديمقراطي بأفقه القومي والأممي، من خلال امتلاكهم الرؤية الواعية للظروف الواقعية والثورية من جهة، ومن خلال القدرة على التلاحم والتنظيم لكتلة اجتماعية تمثل الأغلبية السكانية، بحيث يمكن الحديث عن تحالف طبقي وسياسي واسع، في مرحلة تتزايد فيها عملية "تكديح" وإملاق فئات واسعة من الجماهير الشعبية . وهذا هو طريق كسر "الحلقة المفرغة" التي رسمها التحالف الصهيوني/الامبريالي، لهذا يصبح طريق التقدم، منوطاً بشكل أساسي بالطبقة العاملة، والفلاحين الفقراء، وبالماركسية كمنهجية في البحث والدراسة والتحليل، وبالتالي كمنهجية في تأسيس الأيديولوجيا المطابقة لمصلحة هؤلاء.

ما يمكن ان نقوله أخيراً، أن الحديث عن التقدم، في إطار النضال التحرري والاجتماعي الديمقراطي، مرتبط بالدور الذي يمكن أن تلعبه الطبقة العاملة، وأية مراهنات على أدوار أخرى، ستبدو أنها خارج سياق حركة التقدم الواقعية.

4-2 الفلاحون :

إذا كنا نتفق على أنه ليس بالإمكان الحديث عن طبقات قائمة بذاتها أو متبلورة، في المجتمع الفلسطيني، بسبب استمرار هذا التداخل والتقاطع للأشكال الحديثة للتقسيم الاجتماعي للعمل، مع الأشكال القديمة المتوارثة – كما أشرنا من قبل– فإن الحديث عن "طبقة الفلاحين" في بلادنا لا يبتعد عن هذا التوصيف، أي غياب وعي الفلاحين الفلسطينيين لوجودهم كطبقة لذاتها، وفي هذا السياق **يقول ماركس**[183] "**طالما تعيش ملايين العائلات في ظروف اقتصادية تميز نمط حياتها ومصالحها ومستوى تعليمها وتضعها في مواجهة نمط حياة ومصالح ومستوى تعليم الطبقات الأخرى –فهي تشكل طبقة، وطالما لا توجد بين الفلاحين غير رابطة محلية، وطالما لا يخلق تجانس مصالحهم أية وحدة فيما بينهم وأية علاقة قومية ولا أي تنظيم سياسي –فهم لا يشكلون طبقة**" رغم انتشارهم الكمي عبر أكثر من ألف قرية على الأرض الفلسطينية، إلا أن هذا التحليل لا ينفي الدور النضالي التاريخي للفلاحين الفلسطينيين بصورة عفوية كما جرى في انتفاضة البراق 1929 على أثر بيع أكثر من 200 ألف دونم في شمال فلسطين، للوكالة اليهودية وطرد الفلاحين منها، إلى جانب حرص كبار الملاك أو ما يسمى بـ"القيادة الوطنية" آنذاك على امتصاص نقمة الفلاحين وثورتهم، عبر التلويح بحرمانهم من مصدر

[183] الكسي ليفكوفسكي – البرجوازية الصغيرة وخصائصها – دار التقدم – فرع طشقند – 1979.

رزقهم. فالزراعة –تاريخيا– احتلت المكانة الأولى في الاقتصاد الفلسطيني الذي كان – قبل 1948 – ككل اقتصاد زراعي –في بدايته بصورة أساسية– اقتصادا طبيعيا حيث تعيش كل قرية داخل اقتصاد شبه مغلق داخل الرابطة المحلية للقرية، يقابله انفتاح في العلاقات الاجتماعية مع القرى المجاورة، ففي مرحلة ما قبل نكبة 48 بلغ عدد العاملين في الزراعة من الفلاحين والأجراء، حوالي 550 ألف يمثلون 55% من مجموع السكان، كان 29% منهم لا يمتلك أرضا . وفي حين أن مجموع ملكية 71% من هؤلاء الفلاحين (حوالي 55 ألف أسرة) لم تتجاوز (3) مليون دونم موزعة عبر ملكيات/حيازات صغيرة من خمس دونمات – 55 دونم، فإن 250 مالك فقط، استحوذوا – بطرق ووسائل غير مشروعة – على حوالي أربعة ملايين ومائة وخمسون ألف دونم، أي ما يزيد عن كل ما امتلكه الفلاحون الفلسطينيون آنذاك، وفي هذا الجانب، يكفي أن نشير إلى أن "28 مالكا في قضاء بئر السبع وغزة كانوا يمتلكون حوالي (2) مليون دونم، وكانت ملكية (11) شخصا منهم تزيد عن (100) ألف دونم لكل فرد"[184]، وفي القدس والخليل كان 26 مالكا، يملكون 240 ألف دونم، وفي نابلس–طولكرم خمسة ملاكين، كانوا يملكون 121 ألف دونم، وفي منطقة جنين ستة ملاك، امتلكوا 114 ألف دونم . **وفي هذا السياق تقول تمار غوجانسكي**[185] "كان تطور القرية العربية زمن الانتداب تعبيراً عن تفاقم التقاطب الاجتماعي: خراب الفلاحين من ناحية، وإثراء ملاكي الأراضي وأصحاب الأموال من ناحية أخرى، حيث ارتكز تراكم الأموال (بصورته التمويلية أو على شكل وسائل إنتاج وأرض وممتلكات) في القرية العربية، على استمرار الاستغلال التقليدي بواسطة رسوم الإيجار وجباية الضرائب والربا الفاحش وفرض الأسعار". وإلى جانب هذا، ظهرت مصادر أخرى بما فيها المدخولات من بيع الأراضي لمؤسسات صهيونية ولشركات مالية ومن استغلال العمل المأجور، وكانت الشريحة الاجتماعية التي ركزت في أيديها معظم الأموال المتراكمة من المصادر المذكورة أعلاه– في ظروف فلسطين الانتدابية – شريحة ملاكي الأرض الكبار، التي شملت أيضاً تجاراً ومتمولين أثرياء يسكنون المدن أو البلدان المجاورة . لقد كان الأمر الخاص في تطور علاقات الإنتاج في القرية العربية الفلسطينية –كما يقول غوجانسكي– هو أن الطبقة المسيطرة القديمة التي تبلورت في ظروف أسلوب الإنتاج التقليدي حافظت أيضاً على العلاقات الزراعية القديمة (حيثما كان ذلك ممكناً) واندمجت أيضاً في العلاقات الرأسمالية بإقامة مزارع (بساتين وما أشبه) قائمة على العمل المأجور، إذ أن التناقض الطبقي الأساسي في القرية العربية أيام الانتداب كان لا يزال هو التناقض بين الشريحة المسيطرة القديمة التي كانت مؤلفة من ملاكي الأراضي (الساكنين في المدينة) ومن التجار والمرابين، وبين جماهير الفلاحين ذوي المزارع الصغيرة سواء المزارعين أو الحراثين، وقد كان لهذا الوضع أبعاد كثيرة في المجالين الاجتماعي والسياسي. وبالتالي فإن استمرار بقاء التناقض الطبقي الأساسي القديم مثل تخلف القرية العربية الاقتصادي – الاجتماعي بالنسبة للمدن وللزراعة اليهودية القائمة على الإنتاج الكبير باستعمال الآلات و الأساليب العصرية، هذا التخلف أدى إلى أن تظل القيادة السياسية– الشعبية في وسط المواطنين العرب بأيدي الأسر المتميزة ذوات الأراضي والأموال .

[184] د.عادل غنيم–القوى الاجتماعية في فلسطين–ص30 (سنة الطبع ، ودار النشر غير واضحة) .

[185] تمار غوجانسكي–تطور الرأسمالية في فلسطين–ترجمة حنا ابراهيم–اصدار دائرة الثقافة في م.ت.ف–ط2–1987–ص191/188 .

ويفسر هذا البناء الاجتماعي أيضاً لماذا أثار شراء الأراضي من قبل المؤسسات الصهيونية وشركات الاستثمار الخاصة والعامة غضباً عارماً في أوساط الفلاحين العرب، ولماذا كان هؤلاء الفلاحون على استعداد للكفاح ضد بيع الملاكين للأراضي .

والمعروف أن عائلات كبار الملاك عبر هيمنتها على الاقتصاد تمكنت من قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية قبل 1948، وفق رؤى وبرامج وآليات سياسية مهادنة أو رخوة، في حين أن الفلاحين الفلسطينيين كانوا وقودا للثورة قبل عام 1948 ، ولم يكن غريبا أن ينجب الريف الفلسطيني خيرة المقاتلين والمناضلين الذين كانوا بحق هم المحرك اليومي والفعلي والمباشر للعمل الثوري ضد الانتداب والحركة الصهيونية، في حين لم يكن كبار الملاك (الأفندية) سوى واجهة هشَّه تصدرت قيادة الحركة الوطنية ضمن آفاق محددة لم تكن تلتقي مع آفاق وتطلعات الجماهير الثورية العفوية، وكان دورها – على الأغلب – هو امتصاص وتهدئة الحالة الثورية لدى فقراء بلادنا، وكان هذا الدور منسجما مع وضعها الطبقي ومصالحها وعلاقاتها مع القوى الرجعية العربية وغيرها، فهل نحن اليوم أمام مشهد "جديد" يعيد إنتاج المعادلة ذاتها رغم اختلاف شكل المصالح الاقتصادية والطبقية وسبل الحصول على الثروة ؟ الجواب نعم، ولكن بصورة رثة، أو ممسوخة، عبر رموز واداوت "طبقية" أقرب إلى الصيغة الطفيلية في تطورها، لكنها في الجوهر لديها – أو لمعظم أطرافها– الاستعداد للتراجع عن الثوابت والمهادنة لحساب ضمان مصالحها الجديدة على حساب مصالح وتطلبات وتضحيات الأغلبية الساحقة من أبناء الشرائح والطبقات الفقيرة الذين يعيشون اليوم حالة غير مسبوقة من الإحباط واليأس بسبب هذا الحصار المر لمسار طويل من النضال الوطني الذي تفرع بدوره إلى مسارين بعد الانقسام في حزيران2007، الأمر الذي فاقم من مشاعر الإحباط والسخط في ظل انسداد الأفق أو المآزق الراهن، مقابل حصر الثروات والمغانم الشخصية لدى الفئات المهيمنة – وإن بدرجات متفاوتة – في الضفة والقطاع .

إن تراكم العوامل التاريخية (الانقسام الجغرافي والسياسي والمجتمعي بعد النكبة)، التي كرسها الاحتلال فيما بعد وحرص على إدامتها، إلى جانب العوامل والممارسات السلبية الداخلية الفلسطينية في سلطة الحكم الذاتي وصولاً إلى حالة الفوضى والفلتان والصراع الدموي بين فتح وحماس ومن ثم الانقسام إلى حكومتين، كل ذلك عمق التباين في العلاقات الاجتماعية السائدة بين الضفة والقطاع دون إغفال عوامل التباين الموضوعي بينهما التي تتبدى اليوم في عدد من المظاهر، سواء من حيث **الكثافة السكانية (في الضفة 444 فرد في الكيلو متر المربع الواحد، ترتفع هذه الكثافة في قطاع غزة إلى 4206 فرد/كم2) أو من حيث توزيع السكان المدنيين الذين يعيشون في المدن منتصف 2016، ونسبة هؤلاء في قطاع غزة تصل إلى 90% (1.689 مليون نسمة)، تنخفض في الضفة إلى 80% (حوالي 2.354 مليون نسمة) من سكان مدن ومخيمات الضفة في مقابل 20% (حوالي 588 ألف نسمة) سكان الريف، إذ يوجد في الضفة حوالي 430 قرية، في حين أن القرى الفلاحية في قطاع غزة لا تتجاوز (12) قرية صغيرة، وهذه المظاهر، وان كانت تؤكد على الطابع الريفي للضفة، والطابع المديني لقطاع غزة، إلا أن هناك مفارقة لا بد من الإشارة إليها في هذه الدراسة، فبالرغم من وجود هذا العدد الكبير من القرى في ريف الضفة الغربية، إلا أن العلاقات الاجتماعية**

السائدة فيها يغلب عليها الطابع المديني المتطور والأكثر تقدما بالمعنى النسبي من قطاع غزة، الذي – وان كنا نقر – بأن 90% من سكانه يقيمون في المدن، إلا أن العلاقات الاجتماعية السائدة فيه هي علاقات " مدنية " متخلفه ومهمشه ورثه بصورة عامة، نلحظ هذه المفارقة عبر هذا التباين الواضح في كثير من الجوانب الحياتية بينهما، أهمها تلك المرتبطة بالتطور الاجتماعي والحضاري والثقافي العام، إلى جانب التمايز في الأوضاع الريفية – الزراعية – الفلاحية، علاوة على أن استمرار الانقسام السياسي بين حكومتي رام الله وغزة، سيولد موشرات الانقسام الاجتماعي بينهما، بحيث يمكن الحديث عن مجتمع في الضفة ومجتمع أخر مختلف في غزة!!؟

إن الحديث عن طبقة الفلاحين في الضفة و القطاع، هو حديث يتناول قطاع هام وواسع من المجتمع الفلسطيني يتجاوز النسب المئوية – المشار إليها (20% – من سكان الريف – في الضفة،10% في القطاع)– ويحتاج إلى مزيد من التعمق والتحليل والرؤية الموضوعية، ذلك لأن طبيعة المسار التطوري الاجتماعي – الاقتصادي الراهن، هي طبيعة غير مستقرة أو مؤطرة، بحكم هذا التداخل في الأنماط التقليدية القديمة والحديثة والمعاصرة، الذي لا تتحدد حركته بفعل عوامل فلسطينية داخلية، تراثية أو تقليدية أو حديثة، وإنما أيضاً بفعل عوامل خارجية مهيمنة، الاحتلال والمخطط العدواني الصهيوني الذي يستهدف تعميق كل مظاهر التخلف القديمة بدعم صريح أمريكي وأوربي، عبر استمرار هذه التبعية والهيمنة على الاقتصاد والبنية الاجتماعية معاً، المسألة الثانية في هذا الجانب، تتعلق باستمرار – بل و ثبات – العلاقات الفلاحية في أوساط اللاجئين الفلسطينيين الذين ينحدر 70% منهم على الأقل من أصول فلاحية، وقد كفوا عن كونهم فلاحين، لكنهم يتميزون حتى اللحظة بتمسكهم بالإنتماء للقرية بكل المعاني السياسية والروابط الاجتماعية حتى اللحظة، وفي هذا السياق فليس من المبالغة في شيء أن نقول أن المجتمع الفلسطيني عموماً هو مجتمع تختلط فيه العلاقات الاجتماعية والفلاحية القديمة والتقليدية والرأسمالية الرثة، رغم تزايد عدد المدن ونسبة التطور المديني الكمي الذي لم يؤثر بصورة ملموسة بعد في جوهر العلاقات المجتمعية – الفلاحية التي تشكل جزءاً هاماً من مكونات البنية المجتمعية الفلسطينية في المرحلة الراهنة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه **العلاقات الاجتماعية الريفية في أوساط الفلاحين الفلسطينيين، لم تعد محكومة – كما كانت في السابق – بقوة الملكيات الكبيرة أو أشباه الإقطاعيين التي لم يعد لها دوراً مسيطراً على هذه العلاقات من جهة، إلى جانب تفتت الأراضي الزراعية إلى قطع صغيرة (أقل من 50 دونم) بحيث تقدر نسبة الحيازات الصغيرة (من 1–10 دونم) بما يزيد عن 50% من إجمالي الملكيات في الأراضي الزراعية، ومن 10–20 دونم في حدود 20% ، ومن 20–50 دونم 20% ، ومن 50–100 دونم 7% ومن 100 – فما فوق 3% من مجموع الأراضي الزراعية البالغ 1,85 مليون دونم، منها 1,67 مليون دونم في الضفة، و (170) ألف دونم في قطاع غزة – حسب الإحصاءات الزراعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبالتالي يمكن الاجتهاد في تحديد مكونات البنية الطبقية في الريف كما يلي :**

(أ) أغنياء الفلاحين والرأسمالية الزراعية (كبار الملاك 50 دونم فأكثر) وموقفهم صريح في العداء للثورة والإصلاح أو العمل التعاوني أو العدالة الاجتماعية.

(ب) متوسطو الفلاحين –أقل من 50 دونم– .

(ج) الشرائح الوسطى من الإداريين والفنيين .

(د) صغار الحائزين – اقل من 20 دونم – .

(هـ) العمال الاجراء : لا يملكون سوى بيع قوة عملهم للغير ويخضعون لشروط سوق العمل الزراعي.

(و) فقراء الفلاحين .

لقد أدى تطور العلاقات الرأسمالية المشوهة – في سياق الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي إلى نمو العلاقات الرأسمالية – أو العلاقات السلعية والنقدية – في الزراعة والريف الفلسطيني التي ترافقت مع التراجع التدريجي – بحكم عوامل الوراثة وعوامل أخرى – في حجم الملكيات الكبيرة، بحيث تراجع دور طبقة كبار الملاك بوصفها الشكل الرئيسي للاستغلال في أوساط الفلاحين، ليحل مكانها استغلال العمل المأجور في إطار العلاقات الرأسمالية المشوهة في الريف التي تقوم على تخصيص القسم الأكبر من الإنتاج الزراعي من اجل السوق، وفي هذه الظروف تزايدت نسبة التمايز الطبقي بين الفلاحين الذين يشكلون حتى اللحظة وجودا طبقيا موضوعيا وقاعدة اجتماعية – فلاحية في الضفة بشكل خاص، وتزايد تسارع نمو الفئات الفقيرة والمعدمة، " البروليتاريا " " والبروليتاريا الرثة " في القرية أو في أوساط العمال الزراعيين الأجراء في المخيمات والمناطق الفقيرة الأخرى، دون أن يعني ذلك تبلور حالة من التمايز الطبقي البورجوازي الكلاسيكي الذي يمكن أن يحقق تراكماً رأسمالياً ملموساً يؤثر في تطوير أو تنمية العلاقات الرأسمالية في الريف الفلسطيني، إذ أن العلاقات الرأسمالية الجديدة القائمة على استغلال العمل المأجور، هي علاقة مشوهة وكومبرادورية في نفس الوقت وبالتالي فقد بقي المصدر الأساسي للتراكم، هو ما تحصل عليه فئة الكومبرادور من أرباح، وهو أشبه من حيث طبيعته بعلاقة الريع أو الربح الذي كانت تستحوذ عليه طبقة أشباه الإقطاعيين في مراحل سابقة .

إذ إنه في ظل استمرار سيطرة سياسة السوق أو الاقتصاد الحر في إطار التبعية والبحث عن المصالح الخاصة عبر سيطرة العلاقات الرأسمالية الطفيلية والمشوهة في السلطة، لم يكن من الممكن تطبيق سياسات زراعية لتطوير قطاع الزراعة في الضفة والقطاع. بحيث نلاحظ تراجع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي من حوالي 40% قبل أوسلو إلى أقل من 5% عام 2015، ويعود السبب في ذلك إلى إهمال السلطة لهذا القطاع، إلى جانب زيادة التفتت في مساحة الأراضي الزراعية، خاصة في قطاع غزة، وغياب دور البنوك في تشجيع وتطوير المشاريع الزراعية، إلى جانب غياب أي شكل من أشكال الجمعيات التعاونية وارتفاع القيمة الاجارية للأراضي الزراعية، وكلها عوامل ادت إلى المزيد من التراجع والتهمش لبنية هذه الطبقة من ناحية ولانتاجتها من ناحية ثانية.

إن هذه الأوضاع التي تعيشها جماهير الفلاحين الفلسطينيين بما يمثلونه من كتله اجتماعية / إنتاجية فقيرة لها مصلحة في النضال الوطني والطبقي، تدفع قوى اليسار الفلسطيني، إلى مزيد من الاهتمام

بقضاياهم ووعي تفاصيل أوضاعهم الحياتية عبر تنظيمهم ومعايشتهم، بهدف مواجهة كل أشكال المعاناة التي يتعرضون لها من الاحتلال والمستوطنين من جهة، أو أشكال الاستغلال الطبقي الداخلي من جهة أخرى، وهذا يفرض على هذه القوى، القيام بالمبادرات المدروسة، لتشجيع قيام التعاونيات لدعم الفلاحين الأجراء، والعمل على رفع مستوى الملكيات الزراعية – المفتتة – إلى مستوى معين من الملكيات التعاونية، والمطالبة بإيجاد قطاع حكومي في الزراعة، في أراضي الضفة بصورة خاصة، إلى جانب ذلك فان المطالبة بتقديم مختلف التسهيلات للفلاحين والمزارع الصغيرة، كالقروض والأسمدة والأدوية والإرشاد والتخطيط أو التنميط الزراعي، والاهتمام بالمنتوجات من حيث التسويق وحماية الأسعار، أمور لا بد من العمل على تفعيلها، تعميقا للعلاقة بين هذه القوى، وبين جماهيرنا الشعبية في الريف الفلسطيني من الفلاحين الذين تصدروا دوما حركة النضال الوطني والتضحية والنهوض الثوري منذ فجر تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية .

إن هذه الدراسة من شأنها أن تثير التساؤلات لدى كافة المعنيين حول التغيير الاجتماعي / السياسي / الاقتصادي المستقبلي من ناحية وحول سيناريوهات البديل المحتمل للأوضاع الراهنة من ناحية ثانية، ونقصد بذلك سيناريو (الإمارة) الإسلامية في غزة، والحكم الذاتي الموسع في الضفة أو سيناريو "حل الدولتين" أو الدولة الشكلية في إطار التبعية الإسرائيلية عبر توافق فتح وحماس أو سيناريو النضال من أجل فلسطين الديمقراطية في إطار الدولة العربية والمجتمع العربي الاشتراكي.

وبناء عليه فإننا، ندرك بكل موضوعية ووعي، أن استمرار تطور العلاقات الاجتماعية في بلادنا على صورتها المشوهه الراهنة، هو أمر بقدر ما يتعارض مع قوانين الحياة ومتغيراتها وتراكماتها الدافعة صوب الارتقاء والتقدم، يتعارض أيضا مع نضال شعبنا وتضحياته الغالية في صراعه الطويل مع العدو الصهيوني، من أجل تحقيق أهدافه في التحرر والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، الأمر الذي يستوجب استنهاض قوى اليسار الفلسطيني والعربي، كضرورة موضوعية ملحة، حتى لا يصبح المستقبل كأنه " قدر محتوم " نساق إليه من نظام العولمة الأمريكي الصهيوني الذي نجح إلى حد كبير في السيطرة على مقدرات شعوبنا، وما العراق وفلسطين سوى مؤشر صارخ على تلك الهيمنة التي ستتسع لتشمل كل مساحة النظام العربي، لذلك فإن عملية استيعاب الحاضر واستشراف المستقبل ستظل رهاننا الدائم والمستمر، للإسهام في تعبئة طاقات مجتمعنا بارتباطه العضوي مع محيطه العربي في ظل عالم يموج بالمتغيرات لا مكان للضعفاء فيه .

فبالرغم من المتغيرات التي أصابت البنية الاقتصادية الاجتماعية الفلسطينية طوال الفترة الممتدة منذ عام 1967 حتى اليوم، إلا أن هذه التحولات لم تستطع تجاوز أو إلغاء علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية وشبه الرأسمالية القائمة بل عززتها وأبقت عليها، بفعل عوامل خارجية تتمثل في السياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني من ناحية وعوامل داخلية فلسطينية تتمثل في مجموعات المصالح الطبقية التقليدية والمستحدثة الطفيلية الحريصة على إبقاء العلاقات القديمة وعدم تجاوزها (في المنشآت الصناعية شبه العائلية عموماً، والإنتاج العائلي في الزراعة ونمط الإنتاج السلعي الصغير المنتشر بكثرة في الضفة والقطاع عموماً وفي المناطق الريفية خصوصاً ... الخ) وبالتالي فإن النمط السائد غالباً هو نمط رأسمالي تابع ومشوه تتداخل فيه

الأنماط القديمة ضمن صيغة من التعايش والتعاون والصراع، وفي هذا الجانب نشير إلى أن تعدد أنماط الإنتاج قد يتجسد في بعض القطاعات الاقتصادية أكثر من غيرها، وفي هذا السياق يمكن أن يوصف النمط السائد عندنا بأنه نمط محكوم بآليات "رأسمالية المحاسيب" ارتباطاً بالتحالف بين الصفوة السياسية والبيروقراطية ورجال الأعمال والمال والكومبرادور في الضفة والقطاع، وفي ضوء هذا التحليل يمكن أن نطلق على هذا النمط انه نمط رأسمالي طفيلي، لكنه في كل الأحوال ومهما كانت التسمية، فهو نمط تابع ومتخلف، ما يعني بقاء التطور الاقتصادي والاجتماعي/الطبقي محتجزاً بسبب هذه العوامل الخارجية والداخلية ذات المصلحة المشتركة في إبقاء حالة التطور المحتجز في بلادنا ودور هذا التحالف الطبقي في تفكيك المجتمع السياسي الفلسطيني وإعاقة توليد آليات المجتمع المدني الديمقراطي، الأمر الذي يقتضي العمل على كسر هذا التحالف وإزاحة كل هذه العوامل ورموزها وشخوصها صوب إعادة الوحدة السياسية المجتمعية بين الضفة والقطاع وفق الأسس والثوابت الوطنية والديمقراطية، وفق أسس اقتصادية تنموية تستهدف تحقيق مقدمات الصمود الوطني والمقاومة والنضال بكل أشكاله على طريق التحرر والاستقلال والعدالة الاجتماعية.

3. ملامح التحول والتغير في البنية الاجتماعية ما بعد قيام السلطة 1994 :

يمكن الحديث عن هذه الملامح في ضوء المؤشرات الأساسية التالية :

خلال السنوات 1994 – 2017 نلاحظ تراجع ظاهرة المجتمع السياسي التي انتشرت إبان الانتفاضة الأولى، وكان من الممكن أن تشكل مدخلاً أو تمهيداً لولادة المجتمع المدني الفلسطيني في سياق الصراع الوطني والصراع الطبقي الداخلي، لكن هذه الإمكانية لم تعد قابلة للتحقق في الوضع الراهن.

المتغيرات الاقتصادية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني بعد قيام السلطة 1994، كانت في معظمها متغيرات سلبية من خلال ارتباط نخب وشرائح طبقية بيروقراطية– كمبرادورية بالمشروع الأمريكي– الإسرائيلي لتصفية جوهر القضية الوطنية، ونخب منظمات غير حكومية ومصرفية وإعلامية، هي أبعد ما تكون عن الارتباط الوطني كما لم تسهم في تغيير قوى وعلاقات الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، أو في تطوير دور القطاع الخاص الفلسطيني والارتقاء به وخاصة في القطاعات الإنتاجية الرأسمالية، أو في استيعاب مزيد من العاملين فيه وتنوع خصائصهم أو تغيير وعيهم المهني والنقابي والاجتماعي كطبقة متبلورة أو مستقلة ولو بالمعنى النسبي.

إن الأوضاع الاجتماعية/الاقتصادية التي سادت في السلطة منذ نشأتها عام 1994 لم تشكل قطيعة بأي معنى، مع مرحلة الاحتلال السابقة، إذ بقي الاحتلال بعد قيام السلطة كما هو – بصورة مباشرة وغير مباشرة – وبقيت العلاقات الاقتصادية والقانونية محكومة لنفس المرجعيات والآليات السابقة في اطار التبعية والخضوع والتكيف مع السياسات الإسرائيلية، كما ظلت أيضا محكومة –بهذه الدرجة أو تلك – للعلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية العشائرية والحمائلية والعائلية إلى جانب كبار الملاك من الأسر شبه الإقطاعية "الارستقراطية" التقليدية والفلاحين.

على أثر قيام سلطة الحكم الذاتي المحدود، نشأت تغيرات على البنية الاجتماعية في الضفة والقطاع، ويمكن تلخيص هذه المتغيرات كالتالي[186]:

حدوث توسع نسبي في حجم الفئات العمالية (العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي من الاقتصاد)، وتراجع نسبي في مستوى معيشة الطبقة العاملة والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى.

نمو شريحة جديدة من الطبقة الوسطى الحديثة متمثلة في بيروقراطية السلطة وفي مجال التعليم والصحة، وفي إدارات المنظمات غير الحكومية، وفي توسع صفوف ذوي الاختصاص وأصحاب المهن الحرة.

تكون نواة شريحة من أصحاب رؤوس الأموال في المنطقة الرمادية بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ويمكن عنونة أبرز تحولات البنية الاجتماعية عقب قيام السلطة الوطنية كالتالي:

توسع " الطبقة " العاملة عموماً والوسطى[187] أو البورجوازية الصغيرة خصوصاً، ويعود هذا التوسع لعدة أسباب، أبرزها نمو أجهزة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وهيئاتها، وعودة كوادر منظمة التحرير والتنظيمات السياسية وكثيرين من العاملين في دول الخليج (وتحديداً من الكويت) في إثر حرب الخليج، كما شهدت المنظمات غير الحكومية توسعاً ملحوظاً، هذا بالإضافة إلى زيادة أعداد العاملين في مجالات معينة، كالتعليم الجامعي والمحاماة والطب والهندسة.

تواصل الضعف التكويني والرأسمالي للبرجوازية المحلية، لكن تكوين هذه الفئة بقي محكوماً لرأس المال العائلي الصغير، وهذا هو مصدر ضعف هذه الطبقة الاجتماعية، ومصدر ضعف القطاع الخاص، فما لا يقل عن 90% من منشآت القطاع الخاص منشآت صغيرة جداً، أي تستخدم من عامل إلى أربعة عمال.

في تناولنا للأوضاع الاجتماعية تحديداً، لا نستطيع الحديث عن علاقات اجتماعية طبقية محددة في اطار المجتمع الفلسطيني، حيث نلاحظ بقاء ما يسمى بحالة السيولة الطبقية أو عدم التبلور الطبقي المحدد والواضح، الذي يسهم في تغيير نتيجة مصادر تشكل الوعي الطبقي، وتمايزه في هذه الطبقة عن الطبقات الأخرى، إلى جانب ما يسمى بالحراك الطبقي نتيجة فرص التعليم والفرص الفردية على قاعدة أهل الثقة والمحاسيب، وبالتالي ظل التشكل الطبقي الفلسطيني ضعيفاً وبطيئاً بحكم استمرار عوامل التخلف الداخلي من ناحية، وبحكم استمرار التبعية أو احتجاز التطور من ناحية ثانية، الأمر الذي أدى إلى استمرار حالة التشوه الاقتصادي والاجتماعي وتداخل الأنماط القديمة والحديثة والمعاصرة وتأثيرها على تشكل العلاقات الاجتماعية والوعي السائد، ارتباطاً بتداخل الولاءات السلطوية المركزية (لفتح أو لحماس كما هو حالنا في ظل الانقسام) أو العائلية والجهوية المحلية مع الولاءات الطبقية الجديدة والقديمة، إلى جانب بروز أشكال متنوعة للحراك الفردي في سياق الفساد السياسي والاقتصادي، أو في سياق ظروف الحصار والاغلاق الإسرائيلي وما يترتب عليه من آثار تنعكس على الأوضاع الاقتصادية عبر السوق السوداء والاحتكار والتهريب تحت مسميات مختلفة، لكنها في المحصلة

---

186 المصدر : د.جميل هلال – الطبقة الوسطى الفلسطينية – مؤسسة الدراسات الفلسطيني – بيروت – 2006 – ص56.

187 المصدر السابق ص 57.

النهائية تشكل وعاء واسعاً لحراك اجتماعي وفساد اقتصادي وتحولات اجتماعية مرتبطة بهذه الظروف أو بذريعتها.

لكن كل ذلك لا يلغي أبداً أهمية تطبيق مفهوم المواقع الطبقية في مجتمعنا الفلسطيني، وهو "مفهوم يقوم على تعايش وتمفصل أكثر من شكل أو مظهر داخل النمط الرأسمالي التابع والمشوه السائد في المدينة أو الريف أو في المخيمات التي تتميز عن المدينة والريف بكونها تضم فئات واسعة من "المهمشين" الذين تعيلهم وكالة الغوث، إلى جانب المساعدات أو المعونات الإغاثية ذات الاهداف المتعددة المقدمة للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة اثناء الحصار، وخاصة بعد الحرب العدوانية. وفي هذا السياق نشير إلى المحاولات الدؤوبة من السلطة الفلسطينية، منذ قيامها، وقبلها م.ت.ف من أجل "تكييف المخيمات" عبر الاستعانة ببعض "النخب" العائلية والعشائرية والسياسية التقليدية بشتى الاشكال والاساليب بهدف أو بوهم استجابة المخيمات لسياسات السلطة أو م.ت.ف ما بعد اتفاقات أوسلو، رغم أن المسار الوطني لـ م. ت.ف استند بصورة رئيسية إلى مجتمع المخيمات في الوطن والشتات طوال مرحلة النضال التحرري ما قبل توقيع تلك الاتفاقات، ولكن بالرغم من حالة الهبوط السياسي في قيادة م.ت.ف، إلا أن ذلك لا يعني القطيعة بينها وبين جماهير المخيم، إذ أن التأييد الجماهيري لـ م.ت.ف داخل المخيمات استمر – بشكل أو بآخر – رغم هذا التناقض الذي يفسره جلبير الأشقر بقوله: "هذا ويبقي ثمة تناقض ظاهري بين تحليلنا لقيادة م.ت.ف. وكونها حظيت، حتى الآن، بتأييد جماهيري واسع. والتناقض هذا لا يتعلق بوصفنا لها بالبرجوازية، وهو أمر يمكن التحقق منه بالملموس ولا جدال فيه... بل يتعلق التناقض المذكور، بالأحرى، بوصفنا لمسار م.ت.ف. في السنوات الأخيرة، إن لم يكن منذ سنه 1973، بأنه نهج استسلامي. فجورج حبش، الذي يشاطر التحليل ذاته، قد ذكر ثلاثة أسباب بالترتيب الزمني لتفسير ذلك التناقض الظاهري في المقابلة الطويلة التي نشرتها الهدف في ديسمبر 1987 ، قال إن هناك، أولاً، كون اليمين الفلسطيني قد بادر إلي الكفاح المسلح سنه 1965، الأمر الذي أضفى عليه مجداً كبيراً وسمح له بأن يحتل، من البدء، موقعاً قيادياً . وان هناك، ثانياً، كون "البرجوازية الفلسطينية مرتبطة، بحكم طبيعتها الطبقية وميولها التساومية والتهادنيه، بعلاقات وثيقة مع الأنظمة الرجعية والبورجوازية العربية، الأمر الذي جعلها تستند إلي دعم سياسي ومادي كبير من هذه الأنظمة، ساهم في هيمنتها... وإن هنالك، أخيراً، كون "العدو القومي – "إسرائيل" – قابَلَ الانحراف السياسي الذي اتسمت به مواقف وممارسة اليمين الفلسطيني، بالمزيد من التشدد والتصلب، مما جعل هذا اليمين يبدو في نظر الجماهير في موقع مقبول، ويتبع تكتيكات مقبولة"[188].

وفي كل الاحوال فإن هذه الظاهرة غير مستغربة، ذلك إن أهم ما تتميز به الأوضاع الاجتماعية–الطبقية في بلادنا، أنها أوضاع انتقالية، غير مستقرة وغير ثابتة، والأشكال الجديدة فيها، تحمل في ثناياها العديد من ملامح القديم ضمن علاقة التعايش بحكم ظروف أو محددات التخلف والتبعية وتشوه الخارطة الطبقية، ما يعنى استمرار بقاء هذه الأوضاع – دون أي تطور نوعي – طالما بقي تأثير تلك المحددات، لذا فإن التحليل الطبقي

[188] جيلبير الأشقر – الشرق الملتهب – ترجمة سعيد العظم – دار الساقي – بيروت – ط1 – 2004 – ص168/167.

لمجتمعاتنا، القائم على المقارنة الميكانيكية أو التشابه بينها وبين مسار التطور الأوروبي كمعيار، سيؤدي بنا إلى مأزق تحليلي ومعرفي عند مناقشة الوقائع العينية والأحداث التاريخية التي ميزت واقعنا، لأن هذه الأحداث والوقائع كانت عاملا أساسيا من عوامل تشوه وتميع الوضع الطبقي الفلسطيني، فالنكبة الأولى عام 1948، التي شردت شعبنا ودمرت قاعدته الإنتاجية (الارستقراطية شبه الإقطاعية –المنظومة الحمائلية والعائلية–العلاقات شبه الرأسمالية آنذاك) ومجمل بنيته الطبقية والمجتمعية، ثم ضم وإلحاق الضفة الفلسطينية إلى الأردن لتصبح جزءا من اقتصاده ومجتمعه، ووضع قطاع غزة تحت الوصاية المصرية، وتكريس التباعد الجغرافي والسياسي بينهما، الذي عَمَّقَ التباعد الاجتماعي–الاقتصادي بين أبناء الشعب الواحد حتى الاحتلال عام 1967 ، الذي قام بإلحاق اقتصاد كل من الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي .

إن هذه الأحداث والمتغيرات والتطورات التي واكبت تطور مجتمعنا الفلسطيني تفرض علينا أن نأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصية في تطور مجتمعنا، وعدم إمكانية تطابق مساره التطوري مع المعيار أو المسار الأوروبي كما شَرَحتْه بعض مقولات المادية التاريخية في تناولها للمجتمعات الأوروبية .

إن تشخيصنا لملامح التحول والتغير للبنية الاجتماعية في الضفة وقطاع غزة ما بعد قيام السلطة، ثم على أثر الانقسام والحصار العدواني الإسرائيلي، اظهر مجموعة من الحقائق والمؤشرات الدالة على طبيعة التشكل الطبقي في بلادنا :

نشوء شريحة بيروقراطية– كمبرادورية نافذة في القرار السياسي ومرتهنة بالتمويل الأمريكي الأوروبي ومتساوقة مع الرؤية السياسية الإسرائيلية بهذا القدر أو ذاك، وهذه الشريحة هي حامل اقتصادي اجتماعي وليس مجرد قيادة سياسية.

تزايد مظاهر الانحطاط السائد في المجتمع الفلسطيني، بسبب التبعية والتخلف والفقر وانسداد الأفق السياسي، وما ستؤدي إليه هذه الحالة من الانهيار التدريجي في النسيج الاجتماعي في ظل انحسار الآمال الوطنية الكبرى أو المأزق المسدود بتأثير مباشر للانقسام ومن ثم اشتداد الحصار وتكريسه، وتحويل القسم الأكبر من المجتمع، خاصة في قطاع غزة إلى حالة قريبة من اليأس والانهيار على الصعيدين الاجتماعي والسياسي بعد أن فرض على شعبنا أن يدخل في متاهة صراع داخلي يضاف إلى قهر وظلم الاحتلال، لن يخرج منه احد رابحاً سوى العدو الإسرائيلي المنتشي بتحقيق أطماعه تحت غطاء هذا الانقسام الذي حقق هدف العدو في تقويض أمن ومستقبل الإنسان الفلسطيني ومن ثم تقويض الأساس المادي والمعنوي لضمان حياته ومصدر رزقه .

تميز التطور الاجتماعي في شكله وجوهره، بطابع تراكمي كمي مشوه، بحيث لم يستطع أن يفرز بوضوح ملموس أية أطر برجوازية تنويرية أو ليبرالية، فكرية، أو ثقافية معاصرة، وبقيت القيم والأفكار القديمة والتقليدية الموروثة سائدة في أوساط الوعي الاعتيادي (العفوي) للجماهير الشعبية بالرغم من بعض أوجه الحداثة الشكلية المستوردة التي أسهمت في تعميق حالة التبعية والتخلف الاجتماعي إلى جانب الهبوط السياسي .

بروز المؤشرات السلبية الخطيرة على العاطلين عن العمل بسبب فقدانهم للأمن الاجتماعي ونظرتهم السوداوية وفقدانهم الثقة بالآخرين واضطرابهم النفسي والسلوكي وتزايد حدة توترهم العائلي ورغبتهم في الانتقام، وما يؤدي إليه كل ذلك من تراجع القيم الأخلاقية والتربوية في الأسرة وتدهور العلاقة بين الأب والأبناء مع تزايد حالة الاكتئاب النفسي لدى الأب أو المعيل الرئيسي، وهي حالة طبيعية حين يعجز الأب العاطل عن تأمين احتياجات أسرته وأطفاله ويشعر بفقدانه لقيمته الاجتماعية كأب مما يؤثر في علاقته بالآخرين.

جرى عن وعي تفكيك الأركان الأهم في المجتمع السياسي الفلسطيني التي تأسست في زمن الاحتلال، الحركة النقابية العمالية والحركة النسوية وقوى اليسار الفلسطيني، الأمر الذي مهد الطريق لصعود الإسلام السياسي، خاصة بعد تقهقر وارتداد اتجاهات واسعة في القيادة اليمينية "البرجوازية" في م.ت.ف، خاصة بعد اعترافها الصريح بدولة العدو الإسرائيلي.

في ضوء تكريس الانقسام وتفكك النظام السياسي، تسود مجتمعنا اليوم سلوكيات أنانية تتسم بالراهنية والتركيز على حل قضايا الأجل القصير دون أن تعطي الاهتمام المطلوب لقضايا المستقبل، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تفاقم مظاهر التخلف الاجتماعي، وتراجع العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والتعددية الديمقراطية لحساب قيم النفاق والإحباط والقيم الانتهازية والمصالح الشخصية بدلا من قيم التكافل والتضامن والمقاومة . ترافق إلى جانب ذلك، غياب المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله – في الفترة الأخيرة، قبل وبعد الانقسام – مجتمع محكوم بالصراع والاستبداد والخوف والتعصب الديني اللاعقلاني، ومحكوم أيضاً بالمصالح والثروات الشخصية، على قاعدة أن السلطة مصدر للثروة وليست مصدرا للنظام والقانون والعدالة – إلى جانب الجرائم والانحرافات بكل أنواعها الأخلاقية والمجتمعية التي لم يعرفها مجتمعنا من قبل.

تفاقم النزعة الاستهلاكية لدرجة أن ينفق المجتمع الفلسطيني حوالي 4.5 مليار سنوياً فيما ينتج نصفها فقط ناهيكم عن تزايد مساحات الفقر وارتفاع الأسعار وتفاقم البطالة، الأمر الذي منح القوى السياسية المدعومة مالياً –في سلطة الحكم الذاتي– تربة خصبة لشراء الذمم وتجييش المحاسيب.

برجزة القيادة السياسية، حيث يتبدى للعيان الثراء الفاحش على فريق سلطة أوسلو وأجهزتها وإتباعها، إلى جانب الامتيازات ومستوى الدخل المريح لكافة الفصائل الوطنية التي أعلنت موافقتها على اتفاقات أوسلو وأصبحت مذيلة تماماً للسلطة وسياساتها الهابطة ارتباطاً بتلك المصالح والامتيازات، دون أن يتجاوز مستوى الدخل ونمط المعيشة البرجوازي الصغير لدى عدد قليل من الكوادر والقيادات في فصائل المعارضة اليسارية التي استفادت من نظام التبعيات في السلطة في الوظائف العليا خصوصاً، ناهيكم عن الامتيازات الملحوظة لدى مجموعات من الشرائح البرجوازية العليا (ذات العلاقة التاريخية بحركة الإخوان المسلمين وحركة حماس راهناً) من كبار تجار الجملة والعقارات ومحلات الصرافة والخدمات وبعض المنشآت الصناعية التي تزايد نشاطها بعد وصول حماس وتفردها في حكومة غزة، وممارستها لنفس أساليب السلطة السابقة، بما أفقد الساحة شرطها القيادي الثوري الذي عرفته المسيرة الفلسطينية في عقود سابقة، ولكن لا يجب ان ننسى من باب الإنصاف

الإشارة بأن الإسلام السياسي لم ينفك متحدياً بالدم للاحتلال وشروط الرباعية وقابضاً على جمر حق العودة حتى اللحظة.

تطورت العلاقات الاجتماعية في اتجاه تبلور مجتمع طبقي مشوّه، وتابع، في سياق نسيج اجتماعي متنوع في سماته الطبقية بين القديم والحديث والمعاصر، رغم توحد معظم اطرافه في الموقف الوطني العام ضد العدو الصهيوني، والاحتلال، مع الاخذ بعين الاعتبار تباينات هذا الموقف ودرجاته بين القوة والضعف وبين مصداقيته العالية لدى الجماهير الشعبية الفقيرة وتضحياتها اللامحدودة من ناحية ومصداقية الاطراف الطبقية الاخرى وسقفها الهابط والمحدود وفق مصالحها من جهة ثانية.

تميز هذا التطور في شكله وجوهره، بطابع تراكمي كمي مشوه، بحيث لم يستطع أن يفرز بوضوح ملموس أية أطر برجوازية تنويرية أو ليبرالية، فكرية، أو ثقافية معاصرة، وبقيت القيم والأفكار القديمة والتقليدية الموروثة سائدة في أوساط الوعي الاعتيادي (العفوي) للجماهير الشعبية بالرغم من بعض أوجه الحداثة الشكلية المستوردة التي أسهمت في تعميق حالة التبعية والتخلف الاجتماعي، وفي ظل هذه التراكمات والتطورات الاجتماعية والإنتاجية المشوهه بصورة عامة، لم يكن ممكنا تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية تبلورا يؤدي إلى توليد وعيها الذاتي بمصالحها (كطبقة).

برغم تزايد مظاهر التخلف والانحطاط الاجتماعي وما رافق ذلك من توزع الولاءات الشخصية والعشائرية والاستزلام، في المناطق الشعبية الفقيرة بصورة خاصة، إلا أن الانقسام الاجتماعي الداخلي، في جوهره وحقيقته الموضوعية يعبر عن نفسه في صفوف أبناء شعبنا، في الضفة والقطاع، على قاعدة توزع السكان في السُلَّم الطبقي أو الاجتماعي، بين القلة من الأغنياء، والأغلبية الساحقة من الفقراء .

تزايد انتشار الفقر الذي لم يتوقف عند الفقر المادي أو الفقر في الدخل، بل تخطى هذه الحدود إلى الفقر في القانون والنظام والقيم، وتزايد التفاوت اتساعا بين مستويات المعيشة، وخاصة في مناطق شمال وجنوب الضفة وخاصة طولكرم وجنين، وفي جنوب القطاع وبصورة خاصة في خانيونس ورفح. إلى جانب ذلك نلاحظ استمرار التفاوت الاجتماعي – في سياق التخلف التاريخي– بين الجنسين لصالح الذكور بصورة صارخة .

نتيجة تراكمات السنوات الخمسة عشر الماضية، تسود مجتمعنا اليوم، خاصة بعد الانقسام بين "شرعيتين" متصارعتين في الضفة والقطاع وما أدى اليه من مظاهر القلق والإحباط واليأس، سلوكية أنانية تتسم بالراهنية أو اللحظة، تهتم بحل القضايا الحياتية الانية على حساب القضايا الوطنية الكبرى، فمع تزايد تلك المظاهر إلى جانب التخلف الاجتماعي، تراجعت العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والعمل الحزبي المنظم – وتراجع دور الأحزاب الوطنية عموما واليسارية خصوصا– لحساب مشاعر الإحباط والقلق والتذمر واليأس السائدة في الأوساط الشعبية التي لم تعد تحرص على المشاركة في العمل السياسي من منطلق النضال التحرري والديمقراطي، واكتفت بالمشاركة في هذا العمل عبر الالتحاق أو التواصل مع احد القطبين، ارتباطاً بتأمين لقمة العيش والمصالح الخاصة وما تفرضه هذه العلاقة من دفاع هذه الأوساط الشعبية عن سياسات وممارسات القطب الذي تنتمي إليه في الضفة أو في قطاع غزة، ما يعني اننا نعيش حالة من الانحطاط عنوانها سيادة

وانتشار قيم النفاق والإحباط بدلا من قيم التكافل والتضامن والصمود والمقاومة. ترافق إلى جانب ذلك، انهيار المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله مجتمع محكوم بالإكراه أو بالمصالح الفئوية أو الحزبية لقطبي الصراع، في الضفة والقطاع رغم اختلاف الآليات والبرامج والاهداف في كل منهما.

تضخم نسبة العاملين في القطاع الحكومي إلى حوالي 15.4% من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية، وإلى 26.5% من إجمالي العاملين بالفعل في الضفة والقطاع كما في منتصف عام 2016، حيث يقدر اجمالي عدد الموظفين في حكومتي الضفة وغزة، بحوالي (200) ألف موظف مدني وعسكري، منهم (42) ألف يتقاضون رواتبهم من "حكومة" حماس، و (158) ألف من حكومة رام الله، منهم (100) ألف في الضفة و (58) ألف في قطاع غزة.

آثار الانقسام على التربية والتعليم من حيث محاولات تعديل المناهج من قبل حكومة السلطة / رام الله كاستجابة للشروط الأمريكية الإسرائيلية، أو من حيث سيادة المنطق الأصولي الغيبي في قطاع غزة عبر سياسات وممارسات حكومة حماس التي– أدت فيما أدت إليه – إلى تغيير بعض المناهج والكتب الدراسية وفق رؤاها السياسية والدينية، الأمر الذي أدى إلى تراجع قيم التنوير والديمقراطية والعقلانية والحداثة بصورة غير مسبوقة في مجتمع قطاع غزة .

دفع الحصار الإسرائيلي بنحو 84% من الأسر الفلسطينية إلى تغير أنماط حياتها فيما تنازل 93% منهم عن المتطلبات المعيشية اليومية، وعبر 95% عن استيائهم الشديد لتحويل القطاع إلى سجن كبير كما تؤكد تقارير "برنامج غزة للصحة النفسية" وغيرها من التقارير الصادرة خلال أعوام 2009 – 2015، وفي هذا السياق نشير إلى تأثير الحصار على المرضى وخاصة مرض الفشل الكلوي والسرطان والمرضى المحولين للخارج ، إلى جانب نسب النقص في الأدوية وانقطاع التيار الكهربائي عن المستشفيات، كما أثر الحصار على البيئة حيث يؤكد العديد من المصادر أن مياه البحر تلوثت بشكل حاد حيث تصب فيه 50% من مياه الصرف الصحي (ما يعادل 77 مليون لتر من المياه العادمة).

انعكاس الآثار السلبية للحصار والعدوان على الأطفال من النواحي الصحية والاجتماعية والنفسية، حيث تشير نتائج دراسة د.سمير قوته إلى أن 51% من الأطفال لم تعد لديهم الرغبة في المشاركة في أية نشاطات وأن 47% منهم لم يعودوا قادرين على أداء الواجبات المدرسية والعائلية، وأصبح 48% منهم يعانون من أمراض سوء التغذية إلى جانب بروز علامات الخوف والقلق على 61% منهم[189].

انتشار ظاهرة التسول المباشر وغير المباشر بصورة غير مسبوقة وخاصة بين الأطفال دون الخامسة عشر في شوارع غزة وخانيونس ورفح بعد أن فقدوا بهجة الحياة نتيجة الحصار والفقر وسوء التغذية الذي أدى إلى انتشار أمراض فقر الدم (الانيميا) في المناطق الفقيرة، وفي هذا السياق تظهر نتائج مسح القوى العاملة للعام 2014 أن نسبة الأطفال الاطفال العاملين (10–14 سنة) 1.6% أما الاطفال في الئة العمرية

[189] سمير قوتة – الانترنت .

(15–17 سنة) فبلغ حسب الجهاز المركزي للاحصاء 7.5% ، أما بالنسبة للأطفال العاملين وغير الملتحقين بالتعليم ، فقد بلغت في الفئتين العمريتين 16.2% و 30.8% على التوالي[190] – الاطفال دون سن 18– العاملين بأجر أو دون أجر بلغت 3.7 % أو ما يعادل (70300 طفل) من إجمالي عدد الأطفال في الضفة والقطاع البالغ 1.9 مليون طفل.

قد نتفق على أن خطوات "حكومة حماس" خلال عامي 2009/2008 في إزاحة رموز الفساد والفلتان العشائري وعصابات تهريب المخدرات في قطاع غزة، قد أراحت سكان قطاع غزة بعد أن فرضت نوعاً من الانضباط فيه، لكن حكومة حماس بدأت عبر أجهزتها طوال سنوات الانقسام اللاحقة حتى اللحظة (2017)، في ممارسة أشكال جديدة من الاعتقال وكبت الحريات والآراء، وتعبئة الرأي العام ضد اليساريين والعلمانيين أو ما تسميهم "الملحدين" في محاولة صريحة ومباشرة منها لفرض شرعيتها أو هويتها السياسية المتذرعة بغطاء ديني، وبالتالي تكرس نفس أساليب السلطة، ولكن بمسميات وذرائع مختلفة ومرفوضة من قطاعات واسعة جداً من أبناء شعبنا الذين عرفوا بتجربتهم التاريخية والراهنة مدى مصداقية قوى اليسار وثوريته وتضحياته قبل أن تظهر حركة حماس على سطح الحياة السياسية والاجتماعية في بلادنا، ما سيجعل الشعب الفلسطيني يضع حماس وحكومتها جنباً إلى جنب مع فتح وسلطتها أو حكومتها، خاصة بعد أن اتضح لأبناء شعبنا أن العديد من ممارسات حكومة حماس لا تختلف اليوم عن ممارسات السلطة، ما يعني أن حماس وقعت في محظور ممارسات البذخ وشراء الشقق والأراضي والسيارات والمرافقين إلى جانب ممارسة الاستبداد وقمع الحريات العامة وحرية الرأي بذرائع دينية في مجتمع قطاع غزة المحافظ على التقاليد الدينية تاريخياً دون أي شكل من أشكال التعصب أو الانغلاق، علاوة على المحظور الأكبر المتمثل في استمرار الانقسام والمأزق المسدود الراهن، الذي وَفَّر – إلى جانب البؤس الاجتماعي السائد بسبب البطالة والفقر – المناخ اللازم لولادة وتأسيس التنظيمات السلفية العدمية المتطرفة إلى الحد الذي أوصلها إلى تكفير حركة حماس ذاتها وتكفير كل من يتحدث عن الديمقراطية والتعددية أو تطبيق القوانين الوضعية، إن هذه الصورة لم يكن ممكنا بروزها بهذه الحدة لولا الانقسام واستمرار الصراع على السلطة والمصالح بين فتح وحماس والتراجع المتزايد في مجتمعنا الفلسطيني الذي نشهده اليوم، الذي خلق مناخاً أصبح هم المواطن فيه ينحصر في الانخراط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصلحته العائلية الخاصة والمحافظة على سلامته – كما يقول د.هشام شرابي– انسجاماً مع القول العربي المأثور "امش الحيط الحيط" إن النتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي، تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة، وتبعاً لذلك فإن "القوي المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة، بل يستعينون بالله عليه، كما في القول "اليد التي لا تستطيع كسرها بوسها وادعي عليها بالكسر" ففي حالة الإحباط تتراجع قيم مقاومة الظلم لحساب الخضوع كما في القول المأثور "العين ما بتقاوم المخرز" أو المخرز حامي والكف طري"، فقط المواجهة تكون مع الأضعف، وحين تسود هذه الخصائص أو السلوكيات فإن القوى يأكل الضعيف بغير حق في كل الأحوال.

[190] المصدر: موقع وفا الاخباري – الانترنت.

تزايد انتشار البطالة في أوساط الشباب أدى إلى السرقات والجرائم وانتشار المخدرات بكل أنواعها (الحشيش والبانجو والهروين وحبوب الاترمال وغير ذلك) والانحرافات الأخلاقية والاجتماعية والأمنية التي أدت إلى الإخلال بالأمن الاجتماعي، إلى جانب سعي القسم الأكبر من الشباب للهجرة إلى الخارج هروباً من هذا الواقع.

بذريعة الحصار، أصبح التهريب عبر الإنفاق وغيرها في قطاع غزة خصوصا، ظاهرة "مشروعة" يتهافت عليها أصحاب المصالح والمحتكرين والزعران إلى جانب تهافت العمال المعدمين العاطلين عن العمل الذي تعرض العشرات منهم للموت للحصول على لقمة العيش، في ظل صمت الأجهزة الأمنية أو تواطئها، وبالتالي فإن الآثار الناجمة عن التهريب والأنفاق أدى التهريب والأنفاق إلى خلق حالة من الحراك الاجتماعي الشاذ الذي أفرز شرائح اجتماعية عليا أو ما يطلق عليهم الأثرياء الجدد أو أثرياء الحرب والسوق السوداء إلى جانب شريحة من العمال المعدمين الذين اضطروا للعمل في الأنفاق في ظروف أمنية معقدة بسبب مخاطر العدوان الإسرائيلي المتواصل على الأنفاق، ودون أي شكل من أشكال الحماية والضمانات الاجتماعية، وفي ظروف بالغة السوء من النواحي الصحية إلى جانب مخاطرها التي أدت إلى وفاة أكثر من 250 عامل من هؤلاء حتى نهاية عام 2016 بسبب عدم توفر الحد الأدنى من الوسائل المطلوبة لتأمين حياة العاملين في الأنفاق، الذين بلغ عددهم حوالي 15 ألف عامل، وتراجع هذا العدد إلى أقل من ثلاثة آلاف بعد أن قامت الحكومة المعصرية بضرب واغلاق معظم الانفاق بعد عام 2014.

تردي أحوال الصيادين وبائعي السمك وعمال الصيانة (حوالي 4000 صياد يعيلون حوالي 25 ألف نسمة) تدهورت معيشتهم بسبب الحصار الإسرائيلي سواء عبر حرمانهم من الصيد أو تعطيل حركتهم أو تهديدهم بالقتل، وارتفعت البطالة في صفوفهم بعد أن فرض عليهم الصيد في الأيام المسموح بها –في مسافة (3) أميال فقط رغم أن اتفاق أوسلو سمح لهم بالصيد لمسافة (20) ميل بحري.

كل ما تقدم، وغيره الكثير من التفاصيل الحياتية المجتمعية، يؤكد على ثقل العبء الذي يجب ان تتحمله القوى الوطنية الفلسطينية عموماً وقوى اليسار الفلسطيني خصوصاً، حيث ان دوره في الجانب الاجتماعي والديمقراطي والتنوير العقلاني لا يقل أهمية وخطورة عن دوره في جانب التحرر والنضال الوطني.

ملحق الجداول

جدول رقم (1) : يوضح عدد السكان المقدر نهاية عام 2016 (*)

المحافظة / المنطقة	عدد السكان	النسبة
الأراضي الفلسطينية	4,893,569	100
الضفة الغربية	2,987,653	61.1
جنين	326,047	6.7
طوباس	65,953	1.3
طولكرم	195,283	4.0
نابلس	399,003	8.2
قلقيلية	115,992	2.4
سلفيت	74,825	1.5
رام الله والبيرة	359,129	7.3
أريحا والأغوار	54,234	1.1
القدس	449,869	9.2
بيت لحم	225,251	4.6
الخليل	722,067	14.8
قطاع غزة	1,905,916	38.9
شمال غزة	371,512	7.6
غزة	663,874	13.6
دير البلح	276,178	5.6
خانيونس	360,010	7.4
رفح	234,342	4.8

*** المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2016/5/13، مع إضافة 3% نسبة زيادة سكانية عن عام 2016 من قبل الباحث.**

جدول رقم (2) :

توزيع السكان في الضفة والقطاع حسب فئات العمر والمنطقة كما في نهاية عام (2016) (*):

فئات العمر	الضفة الغربية وقطاع غزة	المنطقة	
		الضفة الغربية	قطاع غزة
4-0	719,405	407,881	311,524
9-5	654,669	379,672	274,997
14-10	617,174	367,322	249,852
19-15	580,051	351,988	228,063
24-20	491,876	301,324	190,552
29-25	382,056	234,972	147,084
34-30	313,452	197,125	116,327
39-35	266,107	173,526	92,581
44-40	224,051	148,210	75,841
49-45	187,126	123,555	63,571
54-50	144,022	94,558	49,464
59-55	99,552	64,246	35,306
64-60	71,364	46,332	25,032
69-65	52,295	35,131	17,164
74-70	37,650	25,693	11,957
79-75-	26,228	17,732	8,496
80+	26,491	18,386	8,105
المجموع	4,893,569	2,987,653	1,905,916

*** المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2015/5/13، مع إضافة 3% نسبة زيادة سكانية عن عام 2016 من قبل الباحث.**

– يبلغ عدد الشباب من سن 15-39 حوالي 2,033,542 من الجنسين ، بنسبة 41.56% من مجموع السكان في الضفة وقطاع غزة .

جدول رقم (3) :

معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس 2015 (%)

المنطقة والجنس	العام2015
الضفة الغربية وقطاع غزة	
ذكور	22.5
إناث	39.2
المجموع	25.9
الضفة الغربية	
ذكور	15.0
إناث	26.7
المجموع	17.3
قطاع غزة	
ذكور	35.9
إناث	59.6
المجموع	41.0

المصدر: المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد السنوي 2015، العدد 44، ايار 2016، رام الله، فلسطين،ص13

جدول رقم (4) :

معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية 2015 (%)

عدد السنوات الدراسية	العام 2015
كلا الجنسين	
0	14.7
6-1	25.0
9-7	23.5
12-10	23.4

+13	29.9
المجموع	25.9
ذكور	
0	21.0
6-1	27.1
9-7	24.1
12-10	23.2
+13	18.6
المجموع	22.5
إناث	
0	6.5
6-1	9.7
9-7	17.0
12-10	25.1
+13	48.0
المجموع	39.2

المصدر: المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد السنوي 2015، العدد 44، ايار 2016، رام الله، فلسطين،ص14

جدول رقم (5) :

توزيع العاملين والعاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلا علميا (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2015 (%)

التخصص	العام 2015	
	العاملون	العاطلون
علوم تربوية وإعداد معلمين	54.8	45.2
علوم إنسانية	65.0	35.0
العلوم الإجتماعية والسلوكية	63.6	36.4
الصحافة والإعلام	60.6	39.4

الأعمال التجارية والإدارية	69.5	30.5
القانون	81.8	18.2
العلوم الطبيعية	69.1	30.9
الرياضيات والإحصاء	66.0	34.0
الحاسوب	72.1	27.9
الهندسة والمهن الهندسية	75.0	25.0
العلوم المعمارية والبناء	76.3	23.7
الصحة	77.6	22.4
الخدمات الشخصية	81.0	19.0
باقي التخصصات	72.1	27.9
المجموع	68.0	32.0

المصدر: المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد السنوي 2015، العدد 44، ايار 2016، رام الله، فلسطين،ص15

جدول رقم (6) :

التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب أهم سمات القوى العاملة والمنطقة والمحافظة ، 2015 (*)

المنطقة / المحفظة	سمات القوى العاملة						
	داخل القوى العاملة	خارج القوى العاملة	المجموع	عمالة تامة	عمال عناقنا متصلة بالوقت	بطالة	المجموع
الضفة والقطاع	45.8	54.2	100	71.2	2.9	25.9	100
الضفة الغربية	46.1	53.9	100	79.9	2.8	17.3	100
جنين	48.4	51.6	100	83.4	0.5	16.1	100
طوباس	49.4	50.6	100	79.8	2.1	18.1	100
طولكرم	48.0	52.0	100	78.9	3.3	17.8	100
نابلس	49.1	50.9	100	80.3	2.7	17	100
قلقيلية	51.4	48.6	100	82.0	4.8	13.2	100

سلفيت	48.0	52.0	100	83.0	1.6	15.4	100
رام الله والبيرة	46.5	53.5	100	79.7	0.6	19.7	100
أريحا والأغوار	42.9	57.1	100	85.4	0.1	14.5	100
القدس	29.2	70.8	100	85.7	0.4	13.9	100
بيت لحم	46.9	53.1	100	75.0	11.3	13.7	100
الخليل	48.1	51.9	100	77.7	2.7	19.6	100
قطاع غزة	45.3	54.7	100	55.9	3.1	41	100
شمال غزة	42.3	57.7	100	55.1	3.2	41.7	100
غزة	44.2	55.8	100	61.8	1.7	36.5	100
دير البلح	46.9	53.1	100	50.8	1.2	48	100
خانيونس	45.7	54.3	100	52.7	4.8	42.5	100
رفح	51.6	48.4	100	51.9	6.5	41.6	100

(*) المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الاحصائي 2016 – ديسمبر 2016 – ص150

جدول رقم (7) :

التوزيع النسبي للعاملين في الضفة وقطاع غزة حسب الحالة العملية والمنطقة، 2015 (*)

	الاراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
صاحب عمل	6.2	7.4	3.4
يعمل لحسابه	18.2	19.9	13.9
مستخدم بأجر	68.7	64.9	78.1
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	6.9	7.8	4.6

(*) المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، المراقب الاقتصادي والاجتماعي – العدد 44 – ايار 2016 – ص11-12

جدول رقم (8):

التوزيع النسبي للعاملين في الضفة وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة 2015(%)(*)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	العام2015
الضفة والقطاع	
الزراعة والصيد والحراجة	8.7
محاجر وصناعة تحويلية	13.0
البناء والتشييد	15.5
التجارة والمطاعم والفنادق	20.6
النقل والتخزين والاتصالات	5.8
خدمات وغيرها	36.4
المجموع	100
الضفة الغربية	
الزراعة والصيد والحراجة	9.5
محاجر وصناعة تحويلية	15.9
البناء والتشييد	20.1
التجارة والمطاعم والفنادق	20.8
النقل والتخزين والاتصالات	5.2
خدمات وغيرها	28.5
المجموع	100
قطاع غزة	
الزراعة والصيد والحراجة	6.6
محاجر وصناعة تحويلية	5.9
البناء والتشييد	4.4
التجارة والمطاعم والفنادق	20.2
النقل والتخزين والاتصالات	7.4
خدمات وغيرها	55.5
المجموع	100

(*) المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، المراقب الاقتصادي والاجتماعي – العدد 44 – ايار 2016 – ص12

جدول رقم (9) :

التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والمهنة والمؤهل العلمي (معايير ILO)، كانون ثاني – آذار، 2015 (*)

المهنة والمنطقة	المؤهل العلمي				
	إعدادي فأقل	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس فأعلى	المجموع
قطاع غزة					
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	25.7	13.4	8.2	52.7	**100**
الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	15.8	9.6	14.9	59.7	**100**
عمال الخدمات والباعة في الأسواق	61.0	21.1	8.3	9.6	**100**
العمال المهرة في الزراعة والصيد	82.0	11.5	2.8	3.7	**100**
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	74.8	17.1	4.0	4.1	**100**
مشغلو الآلات ومجمعوها	71.4	19.7	4.0	4.8	**100**
المهن الأولية	82.9	11.4	2.5	3.2	**100**
المجموع	**55.6**	**14.8**	**7.7**	**21.9**	**100**
الضفة الغربية					
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	32.4	14.2	8.9	44.5	**100**
الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	15.2	9.5	14.3	61.0	**100**
عمال الخدمات والباعة في الأسواق	62.9	21.0	8.4	7.7	**100**
العمال المهرة في الزراعة والصيد	85.6	10.4	2.0	2.0	**100**
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	75.0	17.2	3.9	3.9	**100**
مشغلو الآلات ومجمعوها	72.8	18.9	3.5	4.8	**100**
المهن الأولية	82.9	11.3	2.2	3.6	**100**
المجموع	**59.7**	**14.8**	**6.8**	**18.7**	**100**
الضفة الغربية وقطاع غزة					
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	5.8	10.9	6.3	77.0	**100**

الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	16.7	9.7	15.6	58.0	**100**
عمال الخدمات والباعة في الأسواق	57.5	21.4	8.1	13.0	**100**
العمال المهرة في الزراعة والصيد	69.5	15.2	6.0	9.3	**100**
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	73.8	16.9	4.6	4.7	**100**
مشغلو الآلات ومجمعوها	65.8	22.7	6.5	5.0	**100**
المهن الأولية	82.8	11.8	3.5	1.9	**100**
المجموع	**45.6**	**14.6**	**10.0**	**29.8**	**100**

(*)المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – مسح القوى العاملة ، دورة (كانون ثاني –آذار 2015) الربع الأول 2015 – 2015/5/19 – ص24.

جدول رقم (10):

نسبة المشاركة في القوى العاملة ومعدل البطالة للافراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب التخصص والمنطقة والجنس، 2015 (*)

التخصص	نسبة المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس			معدل البطالة حسب المنطقة			معدل البطالة حسب الجنس		
	ذكور	إناث	**المجموع**	الضفة الغربية	قطاع غزة	**الضفة والقطاع**	ذكور	إناث	**المجموع**
علوم تربوية وإعداد معلمين	90.6	67.8	**72.8**	35.4	62.5	**45.2**	21.3	54.1	**45.2**
علوم إنسانية	82.3	68.6	**73.6**	24.3	42.7	**35.0**	18.0	46.8	**35.0**
العلوم الاجتماعية والسلوكية	88.6	68.9	**78.0**	29.5	44.0	**36.4**	16.5	58.2	**36.4**
الصحافة والإعلام	96.0	60.7	**85.9**	21.4	45.6	**39.4**	29.8	76.9	**39.4**
الأعمال التجارية والإدارية	94.0	65.3	**82.1**	23.1	41.3	**30.5**	20.1	51.8	**30.5**
القانون	81.4	52.1	**75.7**	17.3	20.1	**18.2**	15.7	34.6	**18.2**
العلوم الطبيعية	83.3	66.5	**72.5**	24.7	38.2	**30.9**	17.5	40.3	**30.9**
الرياضيات والإحصاء	91.7	79.2	**84.0**	23.1	42.3	**34.0**	15.3	47.6	**34.0**

الحاسوب	95.3	66.6	**82.6**	20.9	50.3	**27.9**	20.8	40.5	**27.9**
الهندسة والمهن الهندسية	94.0	74.2	**89.7**	15.8	39.6	**25.0**	19.7	49.5	**25.0**
العلوم المعمارية والبناء	87.2	74.6	**85.1**	14.2	35.5	**23.7**	19.0	52.7	**23.7**
الصحة	91.8	71.1	**82.5**	10.9	35.0	**22.4**	16.2	32.3	**22.4**
الخدمات الشخصية	92.1	59.1	**77.6**	17.8	20.7	**19.0**	15.4	26.2	**19.0**
باقي التخصصات	89.3	79.6	**84.9**	22.8	33.4	**27.9**	13.5	47.7	**27.9**
المجموع	**90.5**	**68.6**	**79.5**	**23.4**	**42.4**	**32.0**	**18.8**	**49.1**	**32.0**

(*) المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – مسح القوى العاملة ، التقرير السنوي:2015 – نيسان/ابريل، 2016 – ص128

جدول رقم (11):

معدل الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين بأجر للافراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى من الضفة الغربية وقطاع غزة حسب التخصص والمنطقة والجنس، 2015 (*)

التخصص	معدل الأجر اليومي بالشيكل حسب المنطقة			معدل الأجر اليومي بالشيكل حسب الجنس		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	**الضفة والقطاع**	ذكور	إناث	**المجموع**
علوم تربوية وإعداد معلمين	102.4	76.0	**95.4**	111.0	85.0	**95.4**
علوم إنسانية	125.6	94.8	**111.4**	119.7	102.8	**111.4**
العلوم الاجتماعية والسلوكية	127.7	89.6	**113.6**	124.5	92.6	**113.6**
الصحافة والإعلام	153.0	70.8	**100.2**	103.3	–	**100.2**
الأعمال التجارية والإدارية	117.7	79.4	**104.9**	109.5	89.8	**104.9**
القانون	144.6	–	**130.1**	132.0	–	**130.1**
العلوم الطبيعية	120.1	108.8	**115.7**	129.8	100.7	**115.7**
الرياضيات والإحصاء	117.3	98.0	**108.3**	111.5	104.5	**108.3**

الحاسوب	115.9	65.5	**109.5**	122.5	84.6	**109.5**
الهندسة والمهن الهندسية	140.9	73.8	**120.4**	126.4	80.3	**120.4**
العلوم المعمارية والبناء	126.2	103.6	**116.0**	116.4	–	**116.0**
الصحة	133.1	95.7	**116.1**	128.9	96.5	**116.1**
الخدمات الشخصية	126.5	83.4	**109.2**	112.1	102.7	**109.2**
باقي التخصصات	130.8	87.4	**112.5**	125.9	84.3	**112.5**
المجموع	**122.7**	**87.5**	**109.6**	**118.1**	**93.4**	**109.6**

(*) **المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – مسح القوى العاملة ، التقرير السنوي:2015 – نيسان/ابريل، 2016 – ص129**

جدول رقم (12) :

نسبة المشاركة في القوى العاملة ومعدل البطالة للخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب التخصص والمنطقة (معايير ILO) آذار 2015 (*)

التخصص	**نسبة المشاركة في القوى العاملة**			**معدل البطالة**		
	الضفة والقطاع	الضفة الغربية	قطاع غزة	**الضفة والقطاع**	الضفة الغربية	قطاع غزة
علوم تربوية وإعداد معلمين	**69.8**	63.2	82.4	**40.9**	30.0	56.8
علوم إنسانية	**73.7**	71.1	75.7	**33.2**	22.2	41.4
العلوم الاجتماعية والسلوكية	**75.8**	69.0	85.1	**31.1**	26.1	36.7
الصحافة والإعلام	**86.7**	89.1	85.9	**38.1**	31.1	40.7
الأعمال التجارية والإدارية	**82.2**	77.0	90.3	**30.1**	23.4	39.1
القانون	**77.4**	79.2	73.3	**6.3**	4.1	11.7
العلوم الطبيعية	**74.0**	77.8	69.4	**25.1**	24.2	26.3
الرياضيات والإحصاء	**80.6**	78.5	82.6	**30.0**	17.2	41.3
الحاسوب	**82.8**	78.7	95.1	**30.7**	25.1	44.8
الهندسة والمهن الهندسية	**91.9**	94.6	87.7	**21.6**	11.9	37.6
العلوم المعمارية والبناء	**84.1**	82.0	87.2	**24.9**	12.2	41.9
الصحة	**82.1**	80.3	84.4	**21.4**	9.2	36.6

الخدمات الشخصية	**77.4**	71.2	89.3	**10.8**	7.0	16.7
باقي التخصصات	**83.5**	80.0	87.7	**20.3**	8.6	33.0
المجموع	**78.7**	**74.9**	**83.8**	**29.3**	**20.6**	**40.0**

(*) المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – مسح القوى العاملة ، دورة (كانون ثاني –آذار 2015) الربع الأول 2015 – 2015/5/19 – ص12

جدول رقم (13) :

نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط استهلاك الأسرة الشهري في الضفة والقطاع، 2011(*)

المنطقة	الفقر		الفقر المدقع	
	2011		2011	
	النسبة	المساهمة	النسبة	المساهمة
الضفة والقطاع	**25.8**	**100.0**	**12.9**	**100.0**
الضفة الغربية	17.8	42.7	7.8	37.5
قطاع غزة	38.8	57.3	21.1	62.5

(*) المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. قاعدة بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة للأعوام 2010-2011. رام الله – فلسطين.

مداخلات عشية الذكرى الخامسة والأربعين لاستشهاد رفيقنا القائد المفكر والاديب غسان كنفاني

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5573 – 2017 / 7 / 6 –

المداخلة الأولى : الحديث عن المثقف غسان كنفاني ، وهو حديث يحملُنا إلى رؤية رفيقنا المثقف الثوري المبدع المناضل الشهيد غسانِ للثقافة كما فهمها وجسدها ، باعتبارها جملةُ ما يستوعبُه ويراكمُه ويبدعُه هذا الرفيقُ او ذاك على صعيدِ الفلسفةِ الماركسية ومنهجِها ، والتاريخِ الوطني والقومي من ناحية ، وعلى صعيدِ العلمِ والأدبِ والفنِ بالارتباطِ الوثيقِ بمجالاتِ الحياةِ السياسيةِ والاجتماعيةِ والاقتصاديةِ وكافةِ مجالاتِ الحياةِ المادية والروحية من ناحيةٍ ثانية ، من اجل استخدامِها للإجابةِ على أسئلةِ الجماهير الشعبية المطروحة في كل مرحلةٍ من مراحل مسيرتِها الثوريةِ من أجل التحررِ والديمقراطيةِ والتقدم ، في إطار العلاقة الجدليةِ بين الأهدافِ الوطنيةِ والقومية ، وهنا تتجلى خصوصيةُ الواقعِ العربي وتخلفِه التاريخي ، واستتباعِه واستبداده وخضوعِه عبر الشرائح الكومبرادورية البيروقراطية الحاكمة للنظام الامبريالي ، كما تتجلى أيضا في دروسِ وعبرِ الشهيد غسان كنفاني الذي أدرك وناضل من أجلِ تغيير هذا الواقع من خلال استلهامِه الخلاّقِ للثقافة الثورية التقدمية بكل أبعادِها ومكوناتِها العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وأهميةِ تكريسِها في صفوف رفاقِه الجبهاويين ، إن رؤيتَه هذه للثقافة تبلورت في إطار التزام الجبهة بالثقافة العضوية وبالمثقف العضوي دون تجاوزِ الإبداعِ الأدبي أو الفكري أو الفني لدى هذا المثقفِ الحزبي أو ذاك، وهنا بالضبط ترسخت العلاقةُ الجدليةُ التبادلية بين شهيدِنا غسان وجبهتِه الشعبية على قاعدة الفهم المشترك لدور المثقف العضوي الذي يمكننا تعريفَه وتحديدَ معالمِه وفقَ رؤية الجبهة ، بأنه : العضوُ المنتمي للحزب الماركسي الثوري ، هو الحاملُ لرسالةٍ، لموقفٍ، لرؤيةٍ نظرية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً ، "الداعيةُ" "الاختصاصيُ" "المُحَرِّضُ" "صاحبُ الايدولوجيا" أو حاملُها، المدافعُ عن قضايا وتطلعاتِ الجماهير الشعبية ، الملتزمُ بالدفاعِ عن قضيةٍ سياسية، أو قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتاباته ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفتُه ومنهجيتُه، بل هذه مشروعيتُه ومسئوليتُه تجاه عملية التغيير التي يدعو إليها.

المداخلة الثانية : في الذكرى الخامسة والأربعين لاستشهاد رفيقنا المناضل والكاتب والروائي غسان ، وفي ظروف استشراء السيطرة الامبريالية والصهيونية على شعبنا الفلسطيني وشعوبنا العربية وتزايد مظاهر التبعية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي وتفاقم الصراعات الطائفية /المذهبية الدموية ، وتفاقم حدة الاستقطاب والصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس ، في مقابل استمرار عجز وفشل اليسار الفلسطيني والعربي عن بلورة البديل الشعبي الديمقراطي ، أبدأ كلمتي بسؤال ..ماذا لو كان رفيقنا القائد الشهيد المناضل والمثقف الثوري الروائي غسان كنفاني على قيد الحياة وعاد إلى الوطن "يعتكز عصا عادية ويحدق في خيبة

غير عادية في ظل وظلام هذه الحالة من الانقسام البشع وتشتت الهوية والشعب وتصفية القضية الفلسطينية تمهيدا لدويلة ممسوخة لا مستقبل لها في قطاع غزة وتكريس المخطط الصهيوني في الضفة عبر حكم ذاتي موسع يمهد لتقاسم وظيفي اسرائيلي اردني فيها؟ ماذا لو عاد غسان ليرى بأم عينيه مدى انحطاط واستسلام وخضوع معظم النظام العربي للمخطط الامبريالي الصهيوني عموما ودويلات الصهاينة العرب المسلمين في الخليج والسعودية خصوصا؟ ماذا لو التقى برفاقه بدوافع الحنين إلى ذكريات الماضي النضالي الوطني والقومي المجيد لفصائل اليسار وألقى في جمع غفير منهم كلمة دون أن يعرف أن معظمهم ما عاد يكترث بأعماله ولا باستلهامها أو الاهتداء بها حتى لو عرفها .. وما عاد يكترث أيضا بالفكر الماركسي ومنهجه وبالمبادئ الثورية الوطنية والقومية والأممية التي استشهد من أجلها غسان ..!؟ .... الإجابة برسم رفاقي الكوادر الثورية عموما والشابة خصوصا وبرسم كل الوطنيين الفلسطينيين القابضين على الجمر اصرارا منهم على استكمال المسيرة التي استشهد من اجلها غسان وكل شهداء شعبنا لتحقيق هدف الحرية والاستقلال في دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على الاراضي المحتلة 1967كحل مرحلى لا ولن يلغي حق شعبنا التاريخي في ارض وطنه فلسطين.....

فلتتداعى كافة الفصائل والأحزاب بالاستعدادِ والتحضير لحراك وطني جماهيري ، الكفيل وحده بإنهاءَ هذه الحالة البشعة من الانقسامِ الكارثي تمهيدا لاختيار قيادة وطنية وديمقراطية جديدة ترفض كل اشكال العلاقات المشبوهة مع دويلات الخليج والسعودية ، عبر ضغط شعبي ديمقراطي متصل دون توقف في كل مدن ومخيمات وقرى الضفة والقطاع والمنافي تحت شعار " إنهاء الوضع غير الدستوري وغير الشرعي للحكومتين" ، وتحكيم صندوق الاقتراع الذي سيحدد وحده مستقبل كل من فتح وحماس وغيرهما من القوى والفصائل والفعاليات الوطنية كمدخل وحيدٍ لصمود شعبنا وضمان وحدته وتعدديته الديمقراطية في الضفة والقطاع والشتات و 48 .

المداخلة الثالثة : الحديثُ عن غسانَ الكاتبِ الروائي المناضلِ والمثقفِ الجبهاوي –كما الحديثِ عن الحكيمِ ووديع وأبو علي مصطفى ومحمد الأسود وأحمد سعدات وكلِ الثوريين– لا معنىً له ولا قيمة إن لم يكن تحريضا ثوريا وديمقراطيا من أجل تغيير وتجاوز هذا الواقع الفلسطيني والعربي الذي بات اليوم خاضعاً ومرتهناً للتحالف الامبريالي الصهيوني ، لكن هذه الخطوة ستظل بلا معنى ان لم نبدأ في التحريض عبر النضال الديمقراطي الداخلي على طرفي الانقسام ، فتح وحماس، اللذان أسهما فيما وصلت إليه أوضاعُنا الفلسطينيةِ من طريقٍ وأفقٍ مسدودٍ على كافةِ الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حيثُ بات من المؤكدِ لكم ولكلِ أبناءِ شعبِنا في الوطنِ والمنافي ان استمرارَ هذا الانقسام هو خدمةٌ صافيةٌ للعدوِ الصهيوني مدعوماً من ألّدِ أعداءِ الفلسطينيين والعرب وكلِ فقراء العالم ،الولاياتُ المتحدة الامريكية.

المداخلة الرابعة: حينما نتحدث عن الشهيد غسان كنفاني اليوم ، لا نرى أي انفصام بين غسان المثقف المبدع حاملِ الرسالة، وغسان المثقف العضوي الملتزم تنظيمياً بمبادىء جبهته الشعبية وأهدافِها، بحكم تقاطع أو توحد الرؤيتين في نقطةِ التقاءٍ هامةٍ، وهي الوظيفةُ النقديةُ للمثقف، والوظيفةُ النقدية هنا تتخطى التبشيرَ أو الرسالةَ إلى الثورة والتغيير وتجاوز الواقع عبر محددين رئيسيين هما : قوةُ رسوخِ ووضوحِ الهويةِ الفكريةِ ،

الماركسية ومنهجِها المادي الجدلي من ناحية ، وقوةِ رسوخ ووضوح الانحياز الطبقي للكادحين وكل المستغَلين والمضطهدين من ناحيةٍ ثانية ، وبهذا المعنى لابد من أن أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي الماركسي في بلادِنا بصورةٍ مريعةٍ ومقلقة، في هذه المرحلة التي تغيرت فيها مراتبُ القيمِ "فتقدمت قيمُ النفاقِ السياسي والتلفيقِ الفكري والمصالح الشخصية الانتهازية والفردانية، حتى أصبح لها مُنظّروها ومشرّعوها الذين صنعتهم انساقُ وآلاتُ السلطة أو النظام الرسمي ، أو أولئك الذين صنعتهُم وأفسدتهُم منظمات NGO S كما هو الحالُ في وضعِنا الراهن في فلسطين –على سبيل المثال وليس الحصر– عبر مروجي ما يسمى بثقافةِ السلام والسلام الاجتماعي والسلام الاقتصادي والحكم الصالح ، إلى آخر هذه المفاهيم التي تم تصنيعُها وتركيبُها خصيصا للتداول في بلادنا وغيرها من البلدان المتخلفة من اجل التشكيك في صحةِ أفكارِ فصائل وأحزاب اليسار وتفكيكها وتخريبها من داخلِها بما يضمن تكريسَ تبعيةِ هذه البلدان واستمرارِ تخلفِها وخضوعِها لسيطرة التحالف الامبريالي الصهيوني والرجعي العربي ، ولذلك نقول إلى كلِ من يرفع شعارَ الليبرالية الجديدة في بلادِنا: إن النيو – ليبرالي ليس ديمقراطياً ولا حتى ليبرالياً بل تختزلُه التجربة ويختزلُ ذاتَه إلى مجردِ ممسوسٍ بلوثةِ عداءٍ فَقَد بريقَه لكل ما هو تقدمي او ديمقراطي ثوري.

المداخلة الخامسة : لعل من اهم ابداعات المفكر الماركسي الثوري " انطونيو جرامشي" تأكيده على دور "المثقف المتمرد" ، أو المثقف العضوي الملتزم، فالمثقف بالمعنى الحقيقي هو الذي لا يرتضي بالأفكار السائدة أو المألوفة، هذا هو المبدأ الذي جسده غسان كنفاني حتى لحظة استشهاده .وهنا بالضبط تتجلى دروس وعبر تجربة رفيقنا المثقف العضوي الثوري الديمقراطي غسان ...لذلك ينبغي التمييز بين من يمارسون الفكر من أجل تغيير الواقع والثورة عليه، وبين من يمارسون تحطيم الفكر والوعي حفاظاً على مصالحهم الانتهازية وتبريراً للنظام أو السلطة أو الواقع البائس الذي يحتضنهم ...فما قيمة الثقافة التي لا تتعاطى وتتفاعل مع الهموم والمطالب الوطنية والطبقية للجماهير الشعبية، وما قيمة الحزب الذي لا ينخرط– عبر التزام ووعي فكري ثقافي عميق – في العملية التغييرية ؟ فإذا ما تفككت وتآكلت أو تراجعت الجبهة الثقافية وأقصد ، هوية الحزب اليساري الفكرية ، الماركسية ومنهجها المادي الجدلي ، فإنه لا محاله سيخسر كل الجبهات الأخرى ، السياسية والتنظيمية والعسكرية الكفاحية .. تلك هي كلمات القائد الراحل جورج حبش الذي أدرك أهمية الجبهة الثقافية ، ليس كجبهة أخيرة فحسب ، بل أيضا كمنطلق لرفاقه ولكل الماركسيين العرب بان يكرسوا كل جهودهم من اجل وعي الماركسية ومنهجها بصورة تطورية نقدية ومتجددة تخدم متطلبات واقعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، بما يوفر لهم كل الامكانات والقدرات في مواصلة نضالهم واستعادة دورهم من اجل قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية وتحقيق اهدافها في القضاء على كل مظاهر وادوات الاستبداد والتخلف والتبعية والاستغلال الطبقي.

المداخلة السادسة : كان غسان مثالا للمثقف العضوي الحداثي والعقلاني التنويري والوطني والقومي الماركسي في آن واحد ، لكنه لم يكن صاحب رؤية أحادية معرفية يقينية ، قومية أو ماركسية يلتزم بجمود نصوصها بقدر ما كان مبدعاً في أدبه الثوري عبر تأويله للنصوص وتفسيره لها بما يقترب أو يتناسب أو يتطابق مع الواقع المعاش، فلم يكن ناطقاً باسم النص بل كان ثورياً يسعى إلى تغيير الواقع عبر وعيه له

واستخدامه للمنهج المادي الجدلي في اكتشافه من جهة وعبر قناعته الموضوعية الثورية بمبادئ وأهداف الجبهة الشعبية من جهة ثانية.

هكذا أدرك غسانً أن مهمة المثقف هي ممارسة النقد الجذري لما هو كائن التزاماً بما ينبغي أن يكون عبر وظيفته النقدية بالمعنى الموضوعي ، وهي تتناقض كلياً مع وظيفة التبرير ،او النفاق الانتهازي والشللي أو الاعتراف بالأمر الواقع ، هنا يتداخل عضويا مفهوم المثقف مع مفهوم الطليعة بالمعنى المعرفي والسياسي التي ترى الالتزام بأهداف النضال الوطني ضمن الإطار القومي تجسيداً لرؤيتها .

المداخلة السابعة : بعد خمسة واربعين عاما من استشهادك رفيقنا غسان ، باتت قضيتنا اليوم محكومة لقيادات سياسية استبدلت المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الخاصة ، ففي ظل تفكك وتخلف وخضوع النظام العربي للتحالف الامبريالي الصهيوني ، وتفاقم الصراعات الطائفية /المذهبية الدمويةحيث لم تعد القضية الفلسطينية قضية مركزية في اذهان شعوبنا العربية ، وفي ظل استمرار تكريس الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس وتزايد انتشار مظاهر الاحباط واليأس في اوساط شعبنا ، يحتفل عدونا الإسرائيلي الغاصب بقيام دولته، ومرة أخرى نستعيد نحن الفلسطينيون في الذكرى الثامنة والستين للنكبة ، أطياف ذكريات ماضية ، ولكن في وضع مؤسف عنوانه "تزايد الصدام بين قطبي الصراع" وانسداد الأفق السياسي بالنسبة للدولة أو المشروع الوطني لا فرق ، والسؤال هو: ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع المتصادمين عليها؟ لا شيء سوى مزيد من التفكك والانهيارات والهزائم .. فالحرب بين الفلسطيني والفلسطيني لن تحقق نصرا لأي منهما ، وإنما هزيمة جديدة لمن يزعم انه انتصر ، يؤكد على هذا الاستنتاج الواقع الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات .

المداخلة الثامنة : نحن مع غسان حينما يقول ما معناه : لن يكون الكفاح الفلسطيني مجدياً، إلا إذا كان كفاح مواطنين حررت إرادتهم وعقولهم، ولن يكون القائد الوطني الماركسي جديراً باسمه إلا إذا كان واجبه التحريض على هذه الإرادة وخلق أشكال سياسية بلا مراتب وبلا رعية وأعيان أو محاسيب أو شلل داخل الحزب، إذ أن استمرار هذا الوضع لن ينتج سوى قيادة رخوة عاجزة وغير متجانسة ستدفع بالحزب إلى مزيد من التفكك والخراب .

المداخلة التاسعة : تضمنت أعمال الشهيد غسان كنفاني رؤية استشرافية وواقعية استدعت التحريض على هذا الواقع المأزوم بمثل دعوتها الصريحة إلى المقاومة ، فهي رؤية ثورية مختلفة عن تلك التي تضمنتها العديد من أعمال الروائيين العرب الذين نقدر دورهم في تشخيص الواقع الاجتماعي دون الدعوة الصريحة إلى التغيير والثورة كما هو الحال عند محمود تيمور وتوفيق الحكيم و نجيب محفوظ ومحمد عبد الحليم عبدالله على سبيل المثال ، ذلك إن روايات غسان كانت مسكونة بروح التحريض والتغيير الثوري، وهي بالتالي تقاطعت مع روائيين تقدميين من أمثال حنا مينا وعبد الرحمن الشرقاوي ويوسف إدريس ويوسف القعيد وعبد الرحمن منيف وحيدر حيدر وإلياس خوري بناحيتين أساسيتين هناك أولاً وحدة المعاناة الشخصية والوطنية والمجتمعية بحيث نشهد كما يقول – حليم بركات– توجهاً نحو الدمج بين هوية الفرد وهوية المجتمع ، فتصبح الأماني والأزمات والانتصارات

والهزائم والآلام والأفراح واحدة ، لان قضية المجتمع هي قضية الإنسان، والعكس صحيح ، فيصبح خلاص الأول هو خلاص الآخر، وهنا بالضبط تأثر غسان بالثورة كما عبرت عنها مبادئ الجبهة الشعبية وقبلها حركة القوميين العرب ، وكان إبداعه الأدبي نتاجاً لذلك التأثير .

وهناك ثانياً : مسألة المشاركة الفعلية والخوض في المعارك الوطنية الحقيقية التي يعيشها الشعب إلى جانب المعارك التي يعيشها المجتمع ، وفي مثل هذه الحالة تنبثق الأفكار والمشاعر من صميم الواقع المعاش ، وليس من مفاهيم مجردة.

الصديقان العزيزان أ.د ناجي صادق شراب و أ.د أسامة محمد أبو نحل المحترمين

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5597 – 2017 / 7 / 31 –

الصديقان العزيزان أ.د ناجي صادق شراب و أ.د أسامة محمد أبو نحل المحترمين

تحية طيبة ،

فيما يلي اجتهادي في الإجابة على الأسئلة المقدمة منكما بخصوص مشروعكما البحثي بعنوان " تأثير المتغيرات السياسية على البناء الفكري وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية من 1975 – 1983م" .

آملاً أن يكون اجتهادي مستوفياً للإجابة المتوخاة .

مع تقديري ومودتي لكما

غازي الصوراني

2011/1/31

س1) هل كان لتبني المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة للبرنامج المرحلي عام 1974، تأثيراً وانعكاساً على البناء الفكري لمنظمة التحرير الفلسطينية؟ مشكلة انعقاد الدورة (12) للمجلس الوطني مرحلة جديدة في مسيرة م.ت.ف

استميحكما العذر في العودة قليلاً إلى الوراء للإجابة على هذا السؤال : فمنذ بداية تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الأول في مايو 1964، كان محكوماً لمزاجية رئيس م.ت.ف الراحل أحمد الشقيري والخصوصية العائلية والعشائرية والسياسية الفلسطينية من ناحية، وللاعتبارات العربية الرسمية من ناحية ثانية، إلا أن استلام حركة فتح عام 1969 لقيادة م.ت.ف برئاسة الراحل ياسر عرفات، أدى إلى أن تصبح تشكيلة المجلس الوطني هي طوع بنان أبو عمار (وكذلك اليوم بالنسبة لأبو مازن) حيث نلاحظ أن 90% من أعضائه، يرفعون أيديهم ويخفضونها ، بالترافق مع يد من عينهم ، وأعني به رئيس المنظمة، ومن هنا يصعب اعتبار المجلس الوطني الفلسطيني معياراً لمزاج الشارع الفلسطيني أو حتى فصائله الفدائية، فهو لا يختلف عن أي "برلمان" عربي مسبق الصنع. لقد كانت القيادة في م.ت.ف تهرب إلى الامام ، فبعد ان كانت مع تحرير فلسطين ، غدت تقبل بأي شيء، وجاء هذا التحول بعد أن تلقى العمل الفدائي ضربتين قاصمتين في الأردن (أيلول 70 + تموز 71) ، ومن هنا لجوء القيادة المتنفذة إلى الاعمال الخاصة (أيلول الأسود) لعلها تُبقي القضية الفلسطينية حية ، وتعيد الثقة للفدائيين بانفسهم ، ومن هنا وفرت حرب 73 وحالة اللا نصر واللا هزيمة فيها ، فرصة ذهبية للقيادة المتنفذة كي تتساوق مع السادات ليس إلا ، وهذا ما جرى عشية انعقاد الدورة (12) للمجلس الوطني.

وفي هذا الجانب ، من المفيد التذكير بما أسميه المرحلة الأولى في مسار م.ت.ف (1964–1973) فالمعروف أن هذه المرحلة كانت مرحلة محكومة لمبادئ ومنطلقات تحررية وطنية وقومية واضحة بصورة شاملة

دون أي لبس من حيث التطابق بين نصوص المبادئ وممارستها على الأرض، بالانسجام مع المنطلقات القومية التحررية، وانعكس ذلك في قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية إبان تلك المرحلة، بدءاً من قرارات الدورة الأولى (القدس 1964/5/28) حتى الدورة الحادية عشر (القاهرة 1973/1/6) هذه القرارات التي جاءت منسجمة مع حركة صعود وتطور المقاومة الفلسطينية .

اورد فيما يلي أبرز المنطلقات السياسية التي تضمنتها قرارات المجلس الوطني منذ الدورة الأولى حتى الدورة الحادية عشر :

1. " ان قيام إسرائيل" في فلسطين ، وهي جزء من الوطن العربي، يعتبر عدواناً استعمارياً صهيونياً يشكل خطراً مستمراً؟ على الوطن العربي (دورة القدس 1964/5/28).

2. يعلن المجلس الوطني الفلسطيني إن الاستعمار البريطاني والأمريكي هو المسؤول الأول عن كارثة فلسطين وتشريد شعبها، وان منظمة التحرير ستحدد سياستها وعلاقاتها بالدول تبعاً لموقفها من قضية فلسطين (الدورة الثانية القاهرة 1965/5/30).

3. يؤكد المجلس على ان (حرية العمل الفلسطيني ضرورة لابد منها لخوض معركة التحرير، على ان يكون جيش التحرير الفلسطيني في الطليعة في خوض هذه المعركة) (الدورة الثالثة غزة 1966/5/2).

4. يشجب المجلس " الدعوات المشبوهة لإنشاء كيان فلسطيني مزيف يقوم على أساس إعطاء الشرعية والديمومة لإسرائيل الأمر الذي يتنافى كلياً مع حق الشعب الفلسطيني في كل وطنه فلسطين " (الدورة الرابعة القاهرة 1968/7/10).

5. يطالب المجلس "بالتصدي بحزم لكافة الحلول الاستسلامية ورفض كافة الاتفاقيات والقرارات والمشاريع التي تتعارض مع حق الشعب الفلسطيني في وطنه، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 242 " (الدورة الخامسة القاهرة 1969/2/1).

6. يطرح المجلس " موضوع الدولة الديمقراطية العلمانية في كل فلسطين، ويرفض مشروع روجرز ، كما يندد بالعودة المشبوهة لإقامة دويلة فلسطينية" (الدورتين السابعة والاستثنائية القاهرة وعمان بتاريخ 1970/5/30 و 1970/8/27).

7. يؤكد المجلس على ان " دولة المستقبل في فلسطين المتحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتع الراغبون في العيش فيها بسلام بنفس الحقوق والواجبات ضمن إطار مطامح الامة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة" (الدورة الثامنة القاهرة 1972/2/28).

8. يطالب المجلس الوطني الفلسطيني كافة الدول العربية برفض "جميع الحلول السليمة والاستسلامية لقضية الشعب الفلسطيني بما في ذلك قرار 242 (دورات المجلس التاسعة والعاشرة والحادية عشر 1971/7/7 و 1972/4/6 و 1973/1/6).

هكذا تنتهي المرحلة الأولى من مسار م.ت.ف (انظر الملحق المرفق)، لتبدأ المرحلة الثانية بعد حرب أكتوبر 1973، حيث بدأ لأول مرة تداول الأفكار حول القبول بالتسوية السياسية وإقامة "سلطة وطنية" على أي

جزء يتم تحريره من الأراضي الفلسطينية ، وهذا ما تبناه المجلس الوطني ، فيما عرف بـ"البرنامج المرحلي" الذي شكل محطة متميزة اسدلت الستار على قرارات المجلس الوطني في المرحلة الأولى معلنة بداية مسار المرحلة الثانية ، حيث كان لهذا "البرنامج المرحلي" دوراً أساسياً في توليد مجموعة من عوامل التأثير على مجمل البناء الفكري والسياسي للمنظمة ، نلحظ ذلك من خلال قرارات المجلس الوطني اللاحقة ، فمع هذه المرحلة نلاحظ بدء العد التنازلي الفلسطيني الهابط وببطء شديد في الرسم البياني لحركة الثورة الفلسطينية ، المنسجم – بهذه الدرجة أو تلك– مع المتغيرات العربية عموماً وسياسات السادات خصوصاً، لكن ذلك لا يلغي اقراري –بصورة موضوعية– بالحقيقة المتمثلة في ان النضال الوطني الفلسطيني واجه في كل البلاد العربية –بدرجات متفاوتة– حصاراً وبطشاً وصل في بعض الحالات إلى صور أشد واقسى مما واجهه من العدو الإسرائيلي، وقد أدى هذا الوضع إلى ضعف الاسناد الشعبي العربي للحركة الوطنية الفلسطينية، انعكاساً لأزمة حركة التحرر العربية بكل تلاوينها ، وحصر ذلك الاسناد في الحدود المرسومة من قبل الأنظمة العربية ، لكن الموقف العربي الرسمي وضغوطاته وحصاره للحركة الوطنية الفلسطينية، لا يبرر للقيادة الفلسطينية هبوطها السياسي ، بل استخدمته ذريعة لها صوب ذلك الهبوط الذي بدأ فعلاً منذ الدورة الثانية عشرة للمجس الوطني بالقاهرة في الأول من حزيران 1974 حتى الدورة العشرين في الجزائر 1991/9/23 نلاحظ حركة هذا الرسم الهابط فيما يلي :

1–ففي الدورة الثانية عشرة تراجع المجلس الوطني الفلسطيني عن رفضه السابق لقرار 242 معلناً قبوله به بشكل غير مباشر ومشترطاً تعديله بحيث ينص على الحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني بدلاً من النص الذي يؤكد فقط على مشكلة اللاجئين، إلى جانب القرار الخاص بـ"الاصرار على النضال بمختلف الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح" ، وكذلك " الاصرار على النضال ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والتنازل عن الحقوق الفلسطينية"...إلخ، أو ما اصطلح على تسميته بـ"برنامج النقاط العشر " ، إلا أن الجديد أو المتغير في المسار الوطني للمنظمة ، هو اقرار الدورة (12) للمجلس بـ"إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية" وان "أي خطوة تحريرية، هي حلقة لمتابعة تحقيق استراتيجية م.ت.ف، في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية ". وفي هذا السياق أشير إلى أنه لولا اقرار م.ت.ف بالبرنامج المرحلي للتسوية ، لم يكن ممكناً أبداً أن تعترف الدول العربية في مؤتمر الرباط (1974) بوحدانية تمثيل م.ت.ف الذي نتج عنه بموافقة أو ترحيب فلسطيني– شطب مسئولية النظام العربي تجاه القضية الفلسطينية ، وفي هذه الدورة تمت الموافقة على البرنامج المرحلي لـ م.ت.ف.

2–في الدورتين الثالثة عشرة (القاهرة 1977/3/22) والرابعة عشرة (دمشق 1979/1/22) أكد المجلس الوطني على موقفه السابق بالإضافة إلى إعلان رفضه لاتفاقات كامب ديفيد.

3–وفي الدورة السادسة عشرة أكد المجلس قبوله لقرارات قمة فاس التي تنص على قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع بقيادة م.ت.ف وتطالب مجلس الأمن بوضع ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة الجزائر 2/.1983

4–وفي الدورة التاسعة عشرة دورة الانتفاضة (الجزائر 1988/11/12) والى جانب اعلان استقلال الدولة الفلسطينية، يقرر المجلس الوطني الفلسطيني ولأول مرة في التاريخ الفلسطيني بعد حزيران 67 "قبوله بالمؤتمر الدولي الخاص بقضية الشرق الأوسط لجميع أطراف الصراع بما فيها م.ت.ف على قاعدة قراري مجلس الامن رقم 242 و 338 .

5–ومع استمرار السياسية التوفيقية ، جاءت قرارات المجلس الوطني الأخير الدورة العشرون بالجزائر 23/أيلول/1991 ، مستجيبة إلى حد بعيد لتلك الضغوط، فقد اقر المجلس في هذه الدورة ترحيب م.ت.ف بالدعوة التي اعلنها الرئيسان بوش وجورباتشوف لعقد مؤتمر السلام على أساس الاستناد إلى الشرعية الدولية وقراراتها بما فيها قراري مجلس الأمن 242 و 338 وتحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام.

إلا أن ما جرى عشية مدريد وبعده في واشنطن ثم أوسلو وما تلاها من تراجعات ابتعدت بشكل او باخر عن جوهر الأسس التي اشترطتها الدورة الأخيرة للمجلس الوطني، وصولاً إلى الانقسام والمفاوضات العبثية.

لقد وافقت م.ت.ف على الذهاب إلى مدريد وواشنطن ثم أوسلو والاعتراف بإسرائيل دون أن يقبل الفريق الأخر (الأمريكي والإسرائيلي) بإلغاء المستوطنات أو وقف انتشارها، أو تطبيق ميثاق جنيف، وها هي قيادة م.ت.ف اليوم تقبل بمناقشة تفاصيل الحكم الذاتي المعروض من العدو الإسرائيلي في محاولة يائسة لتطويره صوب دولة مستقلة باتت نوعاً من الوهم، الأمر الذي كرس التراجع السياسي والفكري في م.ت.ف وعزز الصراع بين الهوية الوطنية وهوية الإسلام السياسي .

إن الاستمرار في التعامل مع سياق العملية التفاوضية وفق معطياتها الحالية وشروطها الأميركية الإسرائيلية ليس له سوى نهاية وحيدة هي خلق الظروف الملائمة لإنهاء دور وكيان م.ت.ف ، لحساب مزيد من الانهيارات والتراجعات القادمة عبر الخضوع للتحالف الإمبريالي/الصهيوني.

س2) هل أدى الإقحام الفلسطيني في مجريات الحرب الأهلية اللبنانية ، إلى تغيرات في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية المستقبلية ؟

نعم لقد أدى " الاقحام" الفلسطيني في مجريات الحرب الأهلية اللبنانية إلى تغيرات في سياسة م.ت.ف ، وفي هذا الجانب تتحمل حركة فتح وقيادتها خصوصاً ، وبقية الفصائل عموماً، المسئولية الأولى التي أودت بهم إلى ذلك "الإقحام"، بسبب ان هذه الفصائل لم تأخذ من أحداث أيلول 1970 في الأردن دروساً وعبراً في ممارسة نضالها والتعبير عن وجودها في لبنان بصور مغايره لكل ممارساتها في الأردن ، بل على العكس ، مارست نفس أساليبها السابقة سواء بالنسبة لتمايز م.ت.ف وحركة فتح وبقية الفصائل عن أطراف الحركة الوطنية اللبنانية من ناحية، وتعاملت مع الفلسطينيين في مخيمات لبنان ، ومع الدولة اللبنانية باعتبارها سلطة أو "دولة" موازية أطلق عليها البعض "دولة الفكهاني" وتدخلت في كافة الشئون الحياتية والأمنية للفلسطينيين من ناحية ثانية ، كما لم تأخذ الدروس والعبر مما جرى في الأردن لكي تمارس نشاطها الفدائي ضد العدو

الإسرائيلي من خلال الحرص على سرية تدريب وانتشار الفدائيين حيث كان من الممكن ممارسة العمل الفدائي ليلاً، وعودة المقاتلين إلى أعمالهم المعتادة نهاراً ، لكن عقلية القيادة البورجوازية الحريصة على الظهور العلني الفاقع والتلذذ بالمظاهر الدبلوماسية الاعلامية وغير ذلك من المظاهر التي راكمت عوامل نجاح كافة الاطراف في اقحام م.ت.ف في اتون الحرب الأهلية اللبنانية، من منطلق حرص القوى الانعزالية وحلفائها في اسرائيل والولايات المتحدة، على أن ذلك الاقحام هو الخطوة الأولى صوب خروج م.ت.ف النهائي من لبنان كما جرى في حزيران 1982.

غني عن القول بأن الانعزاليين اللبنانيين هم من افتعلوا الحرب المذكورة . وللتاريخ، فقد ضبطت الفصائل الفدائية الفلسطينية نفسها إلى أن فقدت صبرها، وكان ما كان ، وان كان هذا الانجرار/الإقحام قد أسهم في اضعاف حركة المقاومة الفلسطينية وتشتيتها في منافي عربية جديدة، وبالتالي سَهّل للقيادة الفلسطينية المتنفذة مهمتها في الانزلاق صوب الهبوط السياسي عبر متغيرات سياسية ابتعدت بالتدريج عن الثوابت الوطنية وجعلت من م.ت.ف أداة تنفيذية لشروط "أوسلو" والممول الخارجي –الأمريكي والأوروبي والعربي الرسمي– ترافق ذلك مع قيام السلطة الفلسطينية التي باتت بدورها "مرجعية" م.ت.ف من ناحية ومجالاً خصباً لانتشار مظاهر وأدوات الفساد الإداري والمالي والسياسي من ناحية ثانية ، الأمر الذي عزز الصراعات الداخلية، ومن ثم الانقسام إلى حكومتين غير شرعيتين في "رام الله" و "غزة" على حساب مستقبل م.ت.ف ومبادئها التحررية .

س3) هل كان لانطلاق عملية التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل، تأثيراً على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية العسكرية والسياسية ؟

منذ ان بدأت مصر السادات بتطبيق ما عرف بسياسة الانفتاح والخصخصة ، كان ذلك التوجه إيذانا بإلغاء وتجاوز نهج القائد الراحل جمال عبد الناصر بالنسبة لثوابته الوطنية في إطار الصراع العربي الصهيوني، وبداية مرحلة نقيضة لكافة مواقف وسياسات عبد الناصر، بحيث تتوافق سياسات الانفتاح الاقتصادي مع متطلباتها السياسية الهابطة بالنسبة لعملية التفاوض والاعتراف بدولة العدو الإسرائيلي .

وفي هذا الجانب، لم تكن قيادة م.ت.ف وحركة فتح تحديداً، قادرة على رفض سياسات السادات الجديدة ، ليس لان ياسر عرفات محكوم تاريخياً بـ"هواه المصري" فحسب، بل لأنه ومعظم اعضاء قيادته كانوا طبقياً أقرب في السياسة والاقتصاد إلى التركيبة الطبقية في مصر السادات، واعتقد أن السادات كان على اطلاع بأوضاع القيادة الفلسطينية عموماً وحركة فتح خصوصاً ، وإدراكه بأهمية التواصل مع قيادة فتح التي رأى في منطلقاتها وسياساتها البرجماتية مساحة مشتركة مع سياساته ومنطلقاته ، وبالتالي لم يكن مستغرباً حرصه على التواصل مع قيادة حركة فتح ، لذلك حرص على اطلاعها على خطواته أولاً بأول ، منذ انفرد بالحكم صيف 1971 ، وبناء على ذلك قام بإبلاغ المرحوم صلاح خلف بأمر حرب أكتوبر قبل اندلاعها بخمسة أيام، فسافر "خلف" من فوره إلى بيروت، وأبلغ الراحل أبو عمار، الذي قام بدوره بدعوة المجلس الثوري إلى الانعقاد لبحث الأمر واتخاذ الخطوات التي تكفل مشاركة م.ت.ف في الحرب في حدود امكاناتها ، وعلى أثر انتهاء الحرب وبدء العملية

السياسية ، والاتفاق على عقد مؤتمر جينيف، أعاد السادات الكرّة، وأبلغ صلاح خلف بضرورة موافقة المنظمة على المشاركة في المؤتمر المذكور، ووافق الراحل ياسر عرفات على ذلك ، فانشقت الساحة الفلسطينية ما بين مؤيد لتسوية لم يطرحها أي من المعنيين (إسرائيل والولايات المتحدة) وما بين رافض لتلك التسوية! وفي هذا السياق، ليس خافياً، ان غرض السادات توفير رديف فلسطيني له في خطواته التفريطية المعروفة . لكن الغريب في الأمر أن مبادرة السادات سيئة الصيت، بدل ان تُسقِط الواهمين بوجود تسوية ، عززتهم ، ووحدت صفوفهم وأهدافهم ، فيما تراجع، ثم انفرط عقد جبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية . واستمرت بذرة السادات في النمو والانتشار إلى ان كان أوسلو وهو الأسوأ بمراحل من "كامب ديفيد" .

س4) من المعروف أن الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، كان له تداعيات خطيرة على القضية الفلسطينية على وجه العموم ، وعلى منظمة التحرير الفلسطينية على وجه الخصوص، في ضوء ذلك :

أ) هل أثر فقدان منظمة التحرير الفلسطينية لقوتها العسكرية على قراراها السياسي، وجعلها تلج نحو الحلول السلمية في المنطقة ؟

لا أعتقد أن فقدان أو ضعف القوة العسكرية من الناحية الكمية يجعل منه عاملاً رئيسياً أو أولياً في انحراف اية حركة وطنية تحررية عن أهدافها، خاصة وأن بدايات المسار النضالي المقاوم لهذه الحركات، كما نلمس من التجارب العالمية والعربية والفلسطينية ، لم تكن تشترط توفير القوة العسكرية بصورة متكاملة أو نوعية، بمعنى خلق نوع من التوازن في القوى بين الحركة التحررية وعدوها ، وهذا لا يعني اغفال أهمية مراكمة عناصر القوة العسكرية، كشرط من شروط الانتصار، كعامل أساسي، لكنه يأتي في الدرجة الثانية بعد التنظيم و الوعي والقيادة والارادة الشعبية (على المستويين الفلسطيني والعربي) التي تجسد الإيمان باستمرار النضال التحرري الوطني في إطار النضال القومي حتى تحقيق الانتصار ، لكن هذه العملية تحتاج إلى قيادات ثورية منبثقة ومعبرة عن مصالح الجماهير الشعبية الفقيرة ، على النقيض من قيادة م.ت.ف ومنشأها وتركيبتها الطبقية من أوساط البرجوازية ، الأمر الذي يفسر موضوعياً رخاوتها واستعدادها للتراجع عن الاهداف التحررية والثوابت الوطنية باسم الاعتدال أو المرحلية التي مهدت الطريق صوب "أوسلو" وما تلاه من تنازلات وانقسامات داخلية .

أما فيما يتعلق بالإجابة المباشرة على الفقرة (أ) من السؤال ، فإنني أرى أن القيادة الفلسطينية توهمت بان الصمود الفلسطيني – اللبناني – السوري – في وجه الاجتياح الاسرائيلي للبنان سيترتب عليه تسوية، وعدت الإدارة الأمريكية الرئيس الراحل عرفات بها ، "ولم يفق عرفات من هذا الوهم" إلا بعد خمس سنوات على ذلك الاجتياح ، فدعا إلى الدورة التوحيدية للمجلس الوطني بالجزائر (ابريل 1987) ، وفي تلك الدورة أنهت الجبهتين الشعبية، والديمقراطية ، والحزب الشيوعي الفلسطيني (بشير البرغوثي) ، وجبهة التحرير الفلسطينية مقاطعتها للمنظمة ومؤسساتها .

ب) هل كان الانشقاق الفلسطيني الداخلي بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، دوراً فعالاً في تبني المشروع السلمي كخيار استراتيجي ، عوضاً عن الحل العسكري المقاوم ؟

(ب) الانشقاق في المقاومة الفلسطينية عام 1982، كرس الاصطفاف ليس إلا ، حيث ثمة من يراهنون على حل أمريكي ، مقابل من يرفضون هذه المراهنة . واحتاج الأمر إلى نحو خمس سنوات حتى تقتنع القيادة المتنفذة بان مراهنتها خاسرة ، فقامت بالدعوة إلى عقد الدورة التوحيدية للمجلس (ابريل 1987) حيث عاشت م.ت.ف حالة غير مسبوقة من العزلة على الصعيدين العربي الرسمي والدولي ، وجاءت الانتفاضة الأولى (ديسمبر 1987) لتنتشل المنظمة وقيادتها، ومن ثم استعادت م.ت.ف بعض هيبتها وتأثيرها ، كما جلبت مزيداً من التأييد العربي والدولي لبرنامج الدولة المستقلة وأنعشت آمال الفلسطينيين . أما ما وقع بعد ذلك ، فأوهن الآمال وأوقع المسيرة في التعثر بسبب توجهات قيادة م.ت.ف صوب التسوية ، وانفرادها بقيادة الانتفاضة وتوجيهها ، ونجحت في استخدام الانتفاضة وتجييرها لحساب ما يسمى بـ"سياسات الاعتدال" تمهيداً لمؤتمر مدريد ثم مفاوضات واشنطن ثم محطة "أوسلو" والكوارث التي جلبتها على شعبنا ، الأمر الذي أنتج مزيداً من خيبات الأمل لدى أحزاب الحركة التحررية والثورية العربية ، الذين توقعوا –أو توهموا– أن يعمل النضال الوطني الفلسطيني كشرارة للنضال الشعبي العربي في كل مكان، لكن العكس هو الذي تحقق إلى حد كبير بسبب الطبيعة الطبقية لقيادة م.ت.ف التي لا تختلف جوهرياً عن الطبيعة الطبقية السائدة في معظم أنظمة الدول العربية ، مما سهل امتداد الهيمنة البيروقراطية والتسلطية الرائجة في العالم العربي إلى حقل النضال الفلسطيني، وبالذات داخل هياكل منظمة التحرير ذاتها ومن ثم تعرضها لمزيد من الإخفاقات من أهمها :

1. بسبب بنيتها الطبقية عموماً وبنية وسياسات حركة فتح خصوصاً لم تستطع م.ت.ف التمسك بمنطلقاتها واهدافها السياسية في تحرير كل فلسطين، وفق نصوص ميثاقها (هذه الاهداف سرعان ما تلاشت لمصلحة سياسة، قيل أنها تكتيكية، تهدف إلى الإفادة من الوضع الدولي الذي نشأ عن وجود المقاومة، من أجل القبول بما يمكن أن يسمى "الحدّ الأعلى" الذي يقبل به العالم، و"الحدّ الأدنى" للفلسطينيين. وهي السياسة التي قامت على قبول دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة) ... الواضح هنا أن طبيعة البنية الطبقية القيادية المتفردة لحركة فتح هي التي أدت إلى مسار الهبوط والتراجع في م.ت.ف بصورة تدرجية وبذرائع مختلفة ، كما عبرت عنها قرارات المجالس الوطنية منذ عام 1974 المشار إليها .

2. الإخفاق الثاني لمنظمة التحرير الفلسطينية بدأ مع مغادرة بيروت ، والذي توضح خلال فترة تونس، من العام 1982 إلى 1994 ، وتفاقم خلال مفاوضات أوسلو، وتجذر مع تأسيس السلطة الفلسطينية، حيث رضخت قيادة م.ت.ف – للخروج من أزمتها – بقبولها الصيغة التفاوضية التي فرضها عليها جيمس بيكر في مدريد عام 1991 بطلب من الإسرائيليين، وهي صيغة خططت لأن يجري تناول قضية اللاجئين (وجميع القضايا المهمة) في وقت لاحق، عند التفاوض على الترتيبات المؤقتة للضفة الغربية وقطاع غزة ، عبر ما يسمى بمفاوضات الوضع النهائي ، التي تأجلت لما يقارب العقد ، لحين انعقاد مؤتمر "كامب ديفيد" الاجهاضي عام 2000 ، وتأجل الآن إلى أيلول / سبتمبر 2010 لتبدأ جولة جديدة من المفاوضات المباشرة بالشروط الإسرائيلية

الأمريكية (وفق رسالة أوباما أواخر تموز الماضي) التي يبدو ان قيادة م. ت. ف يمكن أن توافق عليها مقابل الاعتراف بدولة شكلية أو قابلة للحياة بدون حق العودة ، وبدون سيادة حقيقية على أرضها ومواردها من ناحية وتكريس الاعتراف بيهودية دولة العدو الإسرائيلي من ناحية ثانية . من الواضح إذن، أن هذه السياسات ليست جديدة علينا ، سوى أنها في تقديرنا ، أسوأ وأكثر هبوطاً من تلك السياسات التي مارسها الراحل أبو عمار طيلة العقود الثلاث الماضية.

3. الفشل في تطوير دوائر منظمة التحرير إلى مؤسسات ديمقراطية حديثة تمهد لترسيخ مشروع دولة فلسطين.

4. المحاباة ، والاستخدام التعسفي للسلطة ، والفساد، وعدم ضبط مختلف فئات منظمة التحرير أفسد أدائها بشكل خطير، وكل ذلك في إطار قيادة فردية مطلقة ، جعلت الحديث عن مسار حركة التحرر الوطني الفلسطينية بكل فصائلها غير ممكن دون تتبع دور وهيمنة القائد الفرد الراحل ياسر عرفات .

ورغم رفض أو معارضة بعض الفصائل الفلسطينية وخاصة الجبهة الشعبية ، إلا أن هذه السياسات جعلت المنظمة في وضعية يرثى لها، حيث جرى تغيير برنامجها بعد أوسلو لكي يتوافق مع الاتفاقات الموقعة، وبالتالي بات برنامجها هو برنامج أوسلو لا غير. بمعنى أن المنظمة لم تعد منظمة للتحرير، بل باتت "خيال مآتا" لا دور سياسي، ولا دور نضالي، ولا دور تمثيلي. وهي محتكرة من قبل قيادة السلطة، وليس فتح، لأن فتح تهمّشت كذلك، لهذا لم يبق سوى الاسم: منظمة التحرير الفلسطينية. هل يفيد؟ الجواب متروك لكما !.

ملخص - التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5614 – 2017 / 8 / 19

ملخص دراسة:

التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني

(دراسة مقدمة إلى مركز د.حيدر عبد الشافي الثقافي بمناسبة مرور 10 سنوات على رحيله – غزة 2017/8/17)

الحديث عن الأخلاق في مناسبة الذكرى العاشرة لرحيل الانسان القائد الوطني الديمقراطي د. حيدر عبد الشافي، هو حديث عن قيمة رئيسية من جملة القيم الانسانية التي سكنت عقله وروحه، وكانت مرجعاً أولياً في كل ممارساته ومواقفه السياسية والمجتمعية.. ففي ذكراه العاشرة لا نفتقده وجوداً فحسب، بل نفتقد أيضاً قيم الحرية والديمقراطية، وقيم الحق والعدل والخير واحترام الآخر ونظافة اليد واللسان والتواضع والشجاعة في الموقف، وقبل كل شيء نفتقد الاخلاق كقيمة طالما كان يرددها باعتبارها شرطاً أساسياً – إلى جانب الديمقراطية والنظام– لتحقيق أهداف فصائل وأحزاب الحركات الوطنية في فلسطين، بدونه لن تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام إن لم تتعرض لمزيد من التراجعات والأزمات والصراعات والانقسامات كما هو حالنا اليوم .

كان الراحل الكبير د. حيدر محقاً في موقفه وعناده وإصراره على ضرورة تطبيق تلك القيم عموماً ، وقيمة الاخلاق خصوصاً، وذلك انطلاقاً من وعيه إلى أن هذه القيم لابد لها أن تكون ألقاعدة أو الأساس الرئيسي لقيادات وكوادر القوى السياسية.

في رحاب الذكرى العاشرة لرحيل الانسان الاخلاقي الديمقراطي النبيل د.حيدر، لا نملك إلا ان نكون أوفياء له ولمبادئه مستلهمين الدروس والعبر من سيرته لكي نطرق أبواب الحوار الموضوعي الجرئ الذي بات اليوم حاجة أكثر من ملحة في واقعنا السياسي المجتمعي الفلسطيني والعربي المنحط الراهن، وصولاً إلى خلق الحوافز المعرفية والسياسية والاجتماعية الكفيلة، من خلال رؤى وبرامج وطنية وديمقراطية نقيضة للانحطاط والاستبداد والخضوع والتخلف والاستتباع، وذلك انطلاقاً من وعينا للترابط بين السياسية والاخلاق بالمعنى الموضوعي النبيل لكلمة السياسي وليس باعتبارها اطاراً للمصالح الأنانيه الانتهازية الضاره لهذه الحركة السياسية أو تلك.

فالسياسة إذا ما أدّت إلى خدمة اهداف ومصالح الشعب وفق أسس وطنية وديمقراطية فإنّها تكون أخلاقية. وإذا ما أدّت إلى إضعاف وتفكيك الشعب والمجتمع والنظام وتحقيق مصلحة الفئة الحاكمة وحدها بقوة الإكراه والاستبداد وتركت الشعب وحيداً في مواجهة كل أشكال المعاناه والبؤس والتهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فإنها تتحول إلى سياسه منحطه لا أخلاقية.

وبالتالي "فهناك سياسة أخلاقية، وهناك سياسة لا أخلاقية. وفي هذا السياق، هناك تصوران في هذا المجال هما: التصور الاخلاقي النبيل لكانط والتصور الانتهازي لميكافيللي، "ومعلوم أنّه عندما نقول سياسة مكيافيلية فكأنما نقول سياسة لا أخلاقية، اما كانط فكان يعتقد أنّ السياسة ينبغي أن تكون أخلاقية وإلا فلا معنى لها.

وفي هذا السياق، يقول د.هاشم صالح "إنّ دول الشمال الأوروبي كانطية بهذا المعنى. فألمانيا وهولندا والبلدان الإسكندنافية وسويسرا تبدو عموماً أكثر أخلاقية من امريكا ودول جنوب أوروبا"، وبالطبع لا تجوز المقارنة مع الدول المتخلفة (وأنظمة العرب) حيث يسود الاستبداد والفساد والتبعية والانحطاط الأخلاقي، لكن المقارنة ضرورية لكي ندرك الفرق واضحاً جلياً بين السياسة الأخلاقية والسياسة اللاأخلاقية"، وفي هذا السياق أعتقد أن السياسة في الأنظمة العربية وصلت إلى حالة غير مسبوقة من اللاأخلاقية.

لقد لعبت الفلسفة الأخلاقية للفلاسفة الكبار دوراً وتأثيراً في العقلية الجماعية في الغرب عن طريق التربية والتعليم والتثقيف والتهذيب ذلك انطلاقاً من أن الفكر يلعب دوره وليس مجرد ثرثرات فارغة كما يزعم البعض، فلا سياسة عظيمة بدون فكر عظيم. وبالتالي فالفكر أولاً، بعدئذٍ تجيء السياسة وقطف الثمار. وهذا ما ينقصا بشكل موجع".

وفي هذا الجانب أتفق مع الراحل الكبير، مؤكداً على أن القيم –في مقدمتها الأخلاق– تعني بالنسبة لي، جملة التصورات التي يمثلها الوعي الجماعي لكل شعب من الشعوب في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية في حقبة أو مرحلة تاريخية محدده، وهذه التصورات تتصل في مستوى أقل تجريداً بقيم الاقتصاد والسياسة" والفنون – كما يقول د. سعيد بن سعيد العلوي ، ومن ثم "فإنه لا مندوحة لمجموعة القيم السائدة في عصر من العصور من الخضوع، من حيث المضامين وليس من جهة الصوريه لشرط أول هو التاريخية ، ولشرط ثان هو النسبية" .

سأتناول في مداخلتي هذه، عنوانين رئيسيين هما:

1. مفهوم الاخلاق وتطوره الفلسفي .
2. راهنية الاخلاق في مجتمعنا الفلسطيني.

أولاً: مفهوم الأخلاق وتطوره الفلسفي والتاريخي:

المفهوم Concept: "هو فكرة محدده تمثل الخصائص الأساسية للشيء الذي تمثله".

شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (إلى جانب الفلسفة والعلم والفن والسياسة والدين) تنعكس فيه الخصال الاخلاقية (الخير، العدالة، الحق... إلخ) ، والاخلاق هي جماع قواعد ومعايير حياة الناس، تحدد واجباتهم كل تجاه الآخر وتجاه المجتمع"، هو مفهوم نسبي ، تطور حسب المراحل التاريخية ، والاوضاع الداخلية الطبقية لمجتمع معين في كل مرحلة من المراحل.

إن المشكلة الفلسفية للمعرفة الأخلاقية ، تطرح طائفة لا تحصى من الأسئلة التي تتناول ما يتصل بها من مفاهيم ومبادئ وقيم. مثال ذلك : ما أصل مفاهيم الخير والعدالة والشرف والكرامة ؟... هل هي وليدة التجربة أم أنها فطرية، وجوابي على ذلك انها وليدة التجربة.

الأخلاق بين الديمقراطية والاستبداد:

"في البلدان الديمقراطية، يتساوى جميع المواطنين أمام القانون، وبقدر ما يكون هؤلاء أحراراً تكون دولتهم حرة وقوية، وفي البلدان المتأخرة حيث التسلط والاستبداد يتساوى جميع المواطنين أيضاً، ولكن بصفتهم لا شيء. الدولة الديمقراطية قوية بشعبها، ودولة الاستبداد قوية على شعبها.

المواطنون في البلدان الديمقراطية ذوات حرة متساوية في الحقوق وفي الكرامة الإنسانية.

والرعية في عالم الاستبداد موضوع، والرعايا موضوعات لإرادة المستبد.

ومن ثم فإن دوام الاستبداد وألفة الرعايا له تجعل من أخلاقهم أخلاق أتباع وعبيد. الاستبداد والعبودية صنوان، هكذا كانت الحال في الماضي، وكذلك هي اليوم".

"الاستبداد المعاصر كسلفه القديم، يقوم على احتكار الثروة والسلطة والقوة، ويختزل الوطن كله في شخص المستبد.

ولكي يستتب له الأمن يصطنع المستبد قوى للأمن علنية وسرية، وهذه تصطنع جيشاً من المخبرين والوشاة يتكاثر كالخلايا المسرطنة.

نخلص مما تقدم، إلى أن الاستبداد يقتل في الإنسان شخصه القانوني، إذ يسلبه جميع حقوقه، ثم يقتل فيه شخصه الأخلاقي، فتنغلق دائرة الاستبداد؛ ويغدو بالإمكان إعادة إنتاجه .

"إن قتل الشخص القانوني ثم قتل الشخص الأخلاقي في الإنسان هو قتل روح الاجتماع المدني وروح المواطنة؛ ولذلك قيل من لا يدافع عن قوانين بلاده لا يحسن الدفاع عن وطنه، ومضمون القوانين التي يجدر بالمواطنين أن يدافعوا عنها هو الحقوق ومعيارها هو العدالة، والعدالة هي التجسيد الواقعي للمساواة".

وبالتالي فإن تغيير هذه العلاقات اللاأخلاقية في جوهرها ينطلق من تغيير الواقع ذاته... ودور الفكر هنا هو تعزيز هذه العملية الملموسة... أما أن يتحول الفكر إلى عملية وعظ أخلاقي لا تمس الواقع والطبقات المستَغِلَّة... فإنه يصبح في هذه الحالة جزءا من منظومة القهر ذاتها.

بهذا المعنى فإن القيم الأخلاقية ما لم تكن قوة فاعلة من أجل كشف الاستغلال والقهر والدفاع عن حقوق ومصالح الناس .. فإنها فقط تعزز الوهم بإمكانية تعميم العدالة وتحقيق الحرية عن طريق الوعظ الأخلاقي".

التطور التاريخي للمذاهب الأخلاقية في الفلسفة :

"ظهرت الأفكار الفلسفية الأولى عن الأخلاق في كتاب "الفيدا" الذي تضمن الأفكار الفلسفية الهندية القديمة ما قبل الفلسفة الاغريقية ، التي تقوم على أن "أن الحياة مليئة بالشقاء، ومن ثم لابد من احتقار الحياة الدنيا ... لإن الخلاص من الشقاء لا يكون إلا عبر ما تسميه الفلسفة الهندية بـ"النرفانا" التي تعني الفناء في الإله ، وهو شكل من أشكال التصوف والزهد".

وظلت هذه الفلسفة مسيطرة في الهند حتى ظهور البوذية في القرن السادس قبل الميلاد التي أسسها "غاوماتا بوذا" أو المستنير .

ثم برزت الفلسفة الكونفوشية التي أسسها "كونفوشيوس" (551 – 479 ق . م) في الصين ، واشتهرت بتعاليمها الأخلاقية السياسية.

أما الفلسفة الإغريقية اليونانية (التي ظهرت في القرنين السادس والخامس ق.م) ، فقد كانت الرائدة في تحرير الفكر عبر تساؤلاتها عن طبيعة الواقع وحقيقة الكون والعقل والعديد من القضايا ذات الطابع المعرفي والشمولي .

يعتبر الفيلسوف سقراط (469 –399 ق.م) رائد الفلسفة الأرستقراطية النخبوية الذي وقف بعناد ضد الديمقراطية في آثينا.

كان سقراط من بين أعظم الذين أثروا في الروح الغربية، وكانوا مصدر إيحاء لها. وما ميز سقراط كإنسان تمثل في قوته الأخلاقية، وحياته العادلة والمعتدلة، وسرعة بداهته، وطلاقة لسانه وروحه المرحة اللطيفة.

ويمكننا أن نجمل المبادئ الأساسية للأخلاق السقراطية بما يلي: الفضيلة هي المعرفة، فكلاهما واحد. ومن يعرف الحق معرفة حقيقية سيمارسه أيضاً، وسيكون سعيداً.

الفيلسوف "أفلاطون" (427 – 347 ق.م) قال في كتاب "الجمهورية" ما فحواه: إنّ هدف الدولة ينبغي أن يكون تحقيق حكم الفضيلة والنزاهة والاستقامة على هذه الأرض. بمعنى آخر إنّ هدف السياسة هو إقامة مجتمع عادل عن طريق سلطة نزيهة وعادلة، فلا معنى لحكم ظالم ولا مستقبل.

أما أوصاف الطاغية عند أفلاطون فهي: كائن حيواني ينشغل بالملذات المتقلبة، نقيض الروح الخالدة، هو من أتعس العالمين ومدينته مدينة شقية".

أما الفيلسوف أرسطو (284 –322 ق.م) "فهو أول من استخدم مصطلح الأخلاق أو الحكمة العملية من أجل صياغة الأفكار عن الواجب والخير والشر، وهو أيضاً أول من استخدم مصطلح الاستبداد وقارنه مع مصطلح الطغيان، وقال إنهما نوعان من الحكم يعاملان الرعايا على أنهم عبيد.

"وفي العصر العبودي الذي إمتد حتى نهاية القرن الرابع الميلادي ظهرت ثلاث تيارات رئيسية هي:

1- الريبية – مذهب الشك: ومن أشهر فلاسفتها "بيرون (365–275 ق.م) ، الانسان عندهم عليه "ألا يتخذ موقفاً من ظواهر الطبيعة أو الحياة، وإذا أراد أن يعيش سعيداً عليه أن لا يفكر فيها"، إنها دعوة مبكرة إلى أن يظل الإنسان أبلهاً أو مكرهاً على الإستسلام للظلم .

2- الفلسفة الابيقورية : نسبة إلى الفيلسوف "ابيقور" (341–270ق.م) ، كان داعية للاستسلام والخنوع والتأمل وهي صفات صبغت المرحلة اللاحقة حتى القرن الرابع عشر .

3- الرواقيون :- اشهر فلاسفتهم زينون الفينيقي (334 ق.م – 262 ق.م)، دعوا ايضاً الى الاستسلام والسكون وقالوا بأن الانسان الحكيم هو الذي يؤثر مصلحة الدولة على مصلحته الخاصة او الذاتية.

وفي المرحلة الاقطاعية منذ القرن الخامس الميلادي حتى القرن السابع عشر ، سادت أخلاق الارستقراطية الاقطاعية ذات الطابع المسيحي ، التي استطاعت تكييف الدين المسيحي لحساب مصالحها الطبقية ، حيث سادت الأفكار والفلسفات الرجعية في ذلك العصر (الافلاطونية المحدثة والسكولائية) ونجحت في تثبيت ما سمي ب" أخلاق السادة النبلاء" مقابل أخلاق الطبقات الشعبية الفقيرة التي فرضت عليها ظروف الاستبداد والقهر ، أن تمتثل لكل أشكال التفكير الغيبي والاعراف والتقاليد والامثال الشعبية المنبثقة عنه ، وهي أفكار أكدت على أن الخضوع للسادة هو نوع من الايمان وبالتالي فإن التمرد عليه نوع من الكفر (وهي أفكار تشبه وتتقاطع إلى حد بعيد مع الاخلاق والأمثال الشعبية التي سادت في التاريخ الاسلامي وما تزال حتى اللحظة الراهنة) .

نيقولا ميكافيللي (1469 – 1527) : حاول في مؤلفاته البرهنة على أن البواعث المحركة لنشاط البشر هي الأنانية و المصلحة المادية، وهو صاحب مقولة:" أن الناس ينسون موت آبائهم أسرع من نسيانهم فقد ممتلكاتهم" ، إن السمة الفردية والمصلحة عنده هما أساس الطبيعة الإنسانية؛ ومن جانب آخر فقد رأى أن القوة هي أساس الحق في سياق حديثه عن ضرورة قيام الدولة الزمنية المضادة (البديلة) لدولة الكنيسة؛ ويؤكد على أن ازدهار الدولة القوية المتحررة من الأخلاق ، هو القانون الأسمى للسياسة وأن جميع السبل المؤدية لهذا الهدف طبيعية ومشروعة بما فيها السبل اللاأخلاقية (كالرشوة والاغتيال ودس السم والخيانة والغدر)؛ والحاكم عنده يجب أن يتمتع بخصال الأسد والثعلب.

هذه هي النزعة الميكافيلية التي تبرر كل شيء للوصول إلى الهدف السياسي ، وهي توضح معنى الفردية والإقرار بالاهتمامات الشخصية.

وفي القرن السادس عشر ظهر " فرنسيسس بيكون " (1561_ 1626) ، الذي أعلن "بأن المبدأ الذي ينظم الحياة الفردية والحياة الاجتماعية إنما يتجلى في الطبيعة البشرية بنزعاتها وميولها.

"فالطبيعة البشرية هي المنطلق الأصيل في بناء الأخلاق" ولكن ذلك مرهون بتطهير العقل وغسله من التصورات والأوهام السابقة (أوهام القبيلة، أوهام الكهف، وأوهام السوق) لكي يتصدر العلم والعلماء قمة البناء".

لقد كان بيكون أعظم عقل في العصور الحديثة" قام بقرع الجرس الذي جمع العقل والذكاء وأعلن أن أوروبا قد أقبلت على عصر جديد .

ثم ظهورت الفلسفة الحديثة مع رينيه ديكارت (1596 م. _ 1650 م.) مؤسس المذهب العقلانيالذي يرتكز عنده على مبدأ الشك المنهجي أو الشك العقلي "الشك الذي يرمي إلى تحرير العقل من المسبقات وسائر السلطات المرجعية" ومن سلطة السلف ، الشك الذي يؤدي إلى الحقيقة عن طريق البداهة العقلية كالحدس_ التحليل_ التركيب.

لقد أقام "ديكارت" وفق أسس الشك المنهجي والبداهة العقلية؛ يقينه الأول من مبدأه البسيط الذي عرفناه من خلاله "أنا أفكر.. أنا موجود" ، هذا المبدأ الأول هو بداية كل فكر عقلاني وهو ما سنجده مضمراً وصريحاً في الفلسفة العقلانية من ديكارت إلى ماركس.

باروخ سبينوزا" (1632–1677(: أن سبينوزا وضع فلسفة سياسية عبرت عن آمال الاحرار والديمقراطيين في هولندا في ذلك الوقت، وأصبحت احدى المنابع الأساسية لجدول الأفكار التي بلغت أوجها في روسو والثورة الفرنسية.

يقول سبينوزا "ليست الغاية الأخيرة من الدولة التسلط على الناس أو كبحهم بالخوف، ولكن الغاية منها ان تحرر كل انسان من الخوف كي يعيش ويعمل في جو تام من الطمأنينة والأمن."

ان هدف الدولة هو الحرية، لأن عمل الدولة هو ترقية النمو والتطور، والنمو يتوقف على المقدرة وتوفر الحرية.

وكلما زادت الحكومة في مكافحة حرية الكلام وخنقها، كلما زاد الشعب عنادا في مقاومتها، ولن يتصدى لمقاومة هذه القوانين أصحاب الشره والطمع من رجال المال، بل أولئك الذين تدفعهم ثقافتهم واخلاقهم وفضائلهم إلى اعتناق الحرية.

جون لوك (1632م. – 1704م.): عصر التنوير والمساواه

رفض وجود أية أفكار نظرية مسبقة في الذهن.. فالتجربة بالنسبة له هي المصدر الوحيد لكافة الأفكار..!

ومن آرائه الاجتماعية والسياسية قوله: "بأن مهمة الدولة هي صيانة الحرية والملكية الفردية، وعلى الدولة أن تسن القوانين لحماية المواطن ومعاقبة الخارجين عن القانون" وقال أيضاً " إن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عند سيطرة الحرية والمساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع "؛

كما طالب بالفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد دعمت آراؤه التوجهات الليبرالية في بريطانيا آنذاك.

مونتسكيو (1689 – 1755) : في كتابه روح القوانين رفض الاستبداد، ودافع عن الحرية، وأكد على ضرورة فصل السلطات، رافضاً للحكم المطلق ونظام الاستبداد.

ومونتسكيو يعد الاستبداد نظاما طبيعيا بالنسبة للشرق لكنه غريب وخطر على الغرب، وهي نفس الفكرة الأرسطية التي يقسم فيها العالم إلى شرق وغرب، للشرق أنظمة سياسية خاصة لا تصلح إلا له وهي بطبيعتها استبدادية يعامل فيها الحاكم رعاياه كالحيوانات أو كالعبيد، وللغرب أنظمة سياسية خاصة تجعل تطبيق الاستبداد يهدد شريعة النظام الملكي.

ثم جاء جان جاك روسو (1712 –1778) دعا إلى المساواة بين البشر وأن يظل الناس أحرارا كما ولدوا.

كما اعتبر روسو "أن الاستبداد في الأصل ليس نظاماً سياسياً، إنه عملية اغتصاب للسلطة، يترتب عنها أن المغتصب يضع نفسه فوق القانون".

"ومعلوم عن روسو انه نهض في عزّ عصر التنوير لكي يطلق صرخته المدوية: لا لعلم بدون أخلاق، لا لحضارة بدون ضمير! والتنوير إذا لم يكن مبنياً على قيم العدالة والمساواة واحترام الحقيقة فإنه بلا أسس حقيقية".

كانط (1724 –1804): يعرف كانط الأخلاق، عامةً بأنها مجال الحرية للبشرية، المتميز عن ميدان الضرورة الخارجية والسببية الطبيعية.. الأخلاق عند كانط ، مجال اللازم (ما يجب أن يكون)

ذهب كانط الى أن الواجب هو المفهوم المركزي في الأخلاق وهو الذي يحدد مفهوم الخير (والخير هو فعل الواجب).

يُعَرفّ كانط الأخلاق ، عامةً بأنها مجال الحرية للبشرية.

والى جانب كانط ، فقد حفلت الثقافة الألمانية بآراء فيخته وشلنغ وهيغل.

هيجل (1770_ 1831): يُنَصِّبْ هيجل " الشرف " المعتمد من قبل المجتمع والدولة القائمين ، وهكذا قان أخلاق هيجل هي أخلاق التزامات تجاه الأسرة والمجتمع والدولة .

أما أوغست كونت (1798 _1857) ، فالأخلاق لديه علم يهدف أول ما يهدف إلى البحث عن قوانين الحوادث الأخلاقية .

وهو صاحب نظرية" الوضعية التي تتميز باعتماد العلم في فهم وتفسير الظواهر الطبيعية والبشرية وهي الحالة "المعاصرة" التي دعا الى الأخذ بها .

استبعد كونت أساليب كل من التفكير الميتافيزيقي واللاهوتي، استبدل بهما مناهج التفكير العلمي فاتجه إلى "وضع قوانين تفسير الظواهر اللا أخلاقية توطئة للسيطرة عليها والإفادة منها في دنيانا الحاضرة".

والخصائص الرئيسية للأخلاق الوضعية ، أنها تقوم على أساس العلم الوضعي وتحقق صفاته، ولهذا فهي حقيقية، وتنظر إلى الإنسان كما هو كائن بالفعل.

نيتشه (1844 – 1900): أفكار نيتشة ، تدعو الى تدمير الأخلاق القديمة وتمهيد الطريق لأخلاق " الإنسان الأعلى " ، انطلاقاً من قناعته بأن هناك تقديران متناقضان للسلوك الإنساني ، هما أخلاق السادة ، وأخلاق الطبقات العامة.

فالخضوع عنده يولد الذل والضعة ، والعجز ينتج طلب المساعدة من الغير ، حيث تسود أخلاق الضعف والسلام والأمن وتصبح أحد أهم السمات الأخلاقية للشعوب المستعبدة والمغلوبة على أمرها ، فالحياة التي تقوم على مبادئ التسامح الضعيف هي حياة تسير في طريق الانحلال ، فالأخلاق الحقة هي إرادة القوة.

كان نيتشة يحتقر أخلاق العبيد أو الضعفاء لأنها أخلاق صادرة عن الضعف والعجز بينما أخلاق الأقوياء أو " السادة " كما يقول : تقوم على البطولة والمقدرة.

أما العبيد فانهم يلجأون الى تسمية الأشياء بعكس أسمائها الحقيقية . وهكذا فالشعور بالعجز يسميه العبد " طيبويه " ، وعدم القدرة على رد الفعل يسميه " صبراً " كما يسمي الخضوع " طاعة " و الوضاعة " تواضعاً " والعجز عن الانتقام " عفواً " وهكذا.

وسؤالي الى أي مدى تنطبق أخلاق العبيد على العرب اليوم ؟ وما هو البديل ..؟ هل هي إرادة الحياة ؟ هل هو الإنسان الذي يثور ضد العدو الوطني ، وضد العدو الطبقي ، إلى جانب ثورته على الأخلاق السائدة

وأضاليلها ؟ هل هو الإنسان الذي يثور على الشفقة وعلى الرحمة وعلى الصبر والتواضع والتواكل ؟ الجواب أتركه لكم .

فرويد (1856 – 1939) :بعد نيتشه ، ظهرت الفرويدية (أو مذهب التحليل النفسي).

فرويد قال بأن دوافع الانسان واخلاقياته هي انعكاس لميوله اللاشعورية.

هربرت سبنسر (1820 – 1903): مصدر الأفكار والآراء حول الأخلاق التي نادى بها تشكلت على أساس بيولوجي أو التفسير التطوري، بفضل نظرية دراوين، حيث يربط "سبنسر" فكرة الضمير الأخلاقي بالفكرة العامة أو فكرة الأخلاق المكتسبة ، وهي فكرة " بقاء الأصلح ".

وليم جيمس (1842 – 1910): تأثر وليم جيمس بالمفكر الأمريكي تشارلز بيرس مؤسس فلسفة البرجماتزم صاحب مقولة " لكي نجد معنى للفكرة ينبغي أن نفحص النتائج العملية الناجمة عن هذه الفكرة".

ورأى أن لا قيمة للأمور في نظره إلا إذا أرشدتنا الى تحسين أوضاع حياتنا، فالناس يقبلون الفلسفات أو ينبذونها وفقاً لحاجاتهم لا وفقاً للحقيقة الموضوعية، وهم لا يتساءلون : هل هذا منطقي ، بل يتساءلون عن مدى ما تتناسب الفلسفة مع مصالحهم.

جون ديوي (1859 – 1952): قال أن النمو و التطور ، هما أعظم الأشياء وأفضلها وأجدرها بالاحترام ، لقد جعل ديوي من النمو والتطور مقياسه الأخلاقي ، فالنمو في نظره هو المقياس الأخلاقي وليس الخير المطلق .

أما عالِم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864 . 1920) ، فقد رأى أن الحداثة المعاصرة، وانتقال العالم من العصر القديم إلى العصر الحديث، يمكن إرجاعه إلى سببين رئيسيين، هما : «روح» الرأسمالية، و«الأخلاق» البروتستانتية .

وذلك لأن الأخلاق التي تبشر بها البروتستانتية، على خلاف الكاثوليكية أو الأرثوذكسية ، تدعو إلى العمل والإنتاج وتكوين الثروة ، والنجاح في مثل هذا المسعى هو علامة رضا من الرب .

جوهر الأخلاق البورجوازية يقوم على الفردية والأنانية، أنها أخلاق لا تعترف ، في العلاقات بين الناس ، إلا برابطة واحدة هي المصلحة العارية ، والمنفعة الخاصة والكسب الشخصي ، أنها الأخلاق التي تبرر الحروب وكراهية البشر ، وان الحق دائماً إلى جانب القوة.

من كل ما تقدم ، نلاحظ انتقال المسألة الأخلاقية في عصر النهضة أو في حضارة الغرب الرأسمالي عموما ، من مستوى الدين الآمر ، والفكر اللاهوتي إلى مستوى الفكر الانتقادي ، وأصبحت قواعد الأخلاق الرأسمالية موضوعاً من مواضيع الثقافة الإنسانية "دون القطيعة الكاملة مع جوهر الدين".

كارل ماركس:(1818 – 1883): رفض فهم الفلسفة على إنها علم مطلق ، غريب عن الحياة العملية، مؤكداً إن مهمة الفلسفة والفكر الاجتماعي ليست بناء أو إنشاء Construction المستقبل، ولاوضع نظريات تصلح لجميع العصوروالدهور ، بل إن مهمتها " النقد الذي لايرحم لكل ماهو قائم، ولا يتراجع أمام الاصطدام بالسلطات القائمة.

إن مأثرة فلسفة ماركس تكمن في كونها البرهان الفلسفي والعملي في آن واحد على حتمية التحويل الجذري للمجتمع نحو الانعتاق والتحرر والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية رغم كل ما يتبدى اليوم من عوامل القهر والتخلف .

النظام التوتاليتاري (الشمولي) أو الشر السياسي:

يُفهم من التوليتارتية ذلك النظام السياسي الذي يجعل الأفراد خاضعين لسلطوية هيئات سياسية واجتماعية، وبمعنى آخر، فإنّه يتأسس على وجود نظام وحيد تنصهر فيه كلّ السلط؛ التشريعية والقضائية والتنفيذية، لتكوين سلطة قاهرة تمارس سيطرة شاملة على الأشخاص وأنشطتهم، وتتدخل في كل تفاصيل حياتهم ، تحولهم إلى "جثث حيّة"، ويصيرون غرباء عن ذواتهم ويفقدون الإيمان بأنفسهم.

الأخلاق الاشتراكية :

يتمثل جوهر الأخلاق الاشتراكية في الدفاع عن مصالح الفقراء والكادحين بما يتطابق مع القيم الأخلاقية التي تخدم التقدم الاجتماعي على المستوى الإنساني كله.

1. أخلاق جماعية ديمقراطية، ومبدؤها الأساسي أن الفرد من أجل الجميع، والجميع من أجل الفرد.
2. أخلاق إنسانية، وهي تسمو بالإنسان وترسخ العلاقات الإنسانية حقا بين الناس.
3. أخلاق نشيطة وفاعلة، وهي تشجع المواطنين على تحقيق المآثر الإيجابية الجديدة في العمل والإبداع.

جان بول سارتر (1905 – 1980) (الفلسفة الوجودية): الوجودية: تيار فلسفي يميل إلى الحرية التامة في التفكير بدون قيود ويؤكد على تفرد الإنسان، وأنه صاحب تفكير وحرية وإرادة واختيار ولا يحتاج إلى مُوَجِّه.

"الفكرة الرئيسية في الفلسفة الوجودية تتجلى في أن "الوجود يسبق الماهية" بمعنى أن البشر أحرار في تقرير مصيرهم، إذ أنهم يخلقون هويتهم وليسوا متلقين لها. ونحن مسؤولون مسؤولية كاملة عما نؤول إليه.

"الإنسان ليس شيئاً سوى ما يصنعه هو من نفسه" وقدم سارتر الحجج تلو الحجج ضد الفكر الماهوي والجبري.

وعمد في سبيل ذلك إلى أن يصف الحرية في وضوح وبساطة – وبساطة شديدة كما رأى بعد ذلك – بانها شكل لا انفصام له عن الوجود البشري".

الفيلسوف الألماني بيتر سلوتيرجيك (1947 –): يرى أنّ حالتنا الراهنة تشبه إلى حد كبير حالة أوروبا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية.

يستعرض هذا المفكر الألماني المعاصر ثلاث لحظات من تاريخ الفكر ، فهناك أولاً اللحظة الكانطية.

ثم يردف الفيلسوف بيتر سلوتيرجيك قائلاً: بعد كانط بخمسين سنة ظهر كارل ماركس واضطرّ إلى بلورة مبدأ فلسفي آخر لحلّ مشكلة العصر.

بعد مائة سنة من لحظة ماركس ظهرت مشكلة جديدة تتطلب حلاً جديداً أو مبدأ أخلاقياً قطعياً جديداً.

هذا المبدأ الأخلاقي الملزم للبشرية، إذا ما أرادت أن تخرج من الأزمة الجديدة التي تتهددها. وهي الأزمة التي تخصّ الطبيعة والبيئة والمناخ.

أخيراً ، نستنتج من هذا التلخيص للفلسفات الأخلاقية الغربية اهتمام معظم فلاسفتها بالمفاهيم الانسانية وقيم الاخلاق والعدل والمساواة والديمقراطية والمواطنة وفصل السلطات، إلى جانب عدد من الفلاسفة الذين انطلقوا من رؤى وافكار نقيضة للديمقراطية والمساواة.

وفي هذا الجانب ، أود التأكيد على أنه بالقدر الذي نؤمن فيه بالديمقراطية والحرية والعدل والاخلاق، إلا أنني أود التوضيح إلى أنه بدون الاعتراف بـ"مجتمع المواطنين" في مجتمعنا الفلسطيني وبلداننا العربية، وبأهمية دورهم في فضاء ديمقراطي تتوفر فيه حرية الرأي والمعتقد والعدالة والمساواة...الخ، يكون الحديث عن التحرر الوطني ومقاومة العدو الصهيوني او تطبيق الديمقراطية نوعا من الأوهام أو الشعارات الانتهازية المضللة.

المذاهب والفلسفة الإسلامية:

أ- المذاهب الإسلامية:-

مارس المفكرون الإسلاميون نوعاً من الاجتهاد على نطاق واسع خلال القرون الأولى للحضارة العربية الإسلامية، وكان من نتيجة هذا الاجتهاد بروز المذاهب التي يتوزع المسلمون بينها إلى يومنا هذا.

ومن المعروف أن الاجتهاد قد توقف منذ القرن الثاني عشر الميلادي تقريباً، أو ما يمكن أن نطلق عليه حالة الانقطاع الفكري، حيث تجمد الفكر في مدارس المذاهب المذكورة وضاق هامش التفسير الحر للشريعة، فلم يعد من الممكن الخروج عن حدود المذاهب المعترف بها.

في هذا السياق ، يقول د.الجابري في كتابه الهام " تكوين العقل العربي " ، إن " الثقافة العربية الاسلامية تنقسم إلى ثلاث مجموعات :

1. علوم البيان من فقه ونحو وبلاغة
2. علوم العرفان من تصوف وفكر شيعي وفلسفة وطبابه وفلك وسحر وتنجيم.
3. علوم البرهان من منطق ورياضيات وميتافيزيقيا .

ويتوصل إلى ، أن الحضارة الاسلامية هي حضارة فقه ، في مقابل الحضارة اليونانية التي كانت حضارة فلسفة ، لقد تجمدت الحضارة العربية عند الفلسفة اليونانية ، وغاب عنها العنصر المحرك : التجربة ، بعد أن غلب عليها اللاهوت أو علوم العرفان أو اللامعقول".

لقد نشأت المذاهب الفكرية الإسلامية الأولى في عصر الخلفاء الراشدين، وكانت بداية الاختلاف في عهد عثمان بن عفان، الذي تطور فيما بعد إلى نزاع بين علي ومعاوية على الخلافة بعد عثمان، ذلك النزاع الذي تحول إلى حرب بينهماَ فرَّقت بين المسلمين وجعلتهم شيعاً وأحزاباً منذ ذلك الوقت إلى أيامنا هذه.

أولاً: كانت البداية في بروز "جماعة الخوارج" التي نشأت عام 37 هجري (657 م.)

لخَص الخوارج موقفهم من نظام الحكم بأن " السلطة العليا للدولة هي الإمامة والخلافة" وقرروا أن المسلم الذي تتوفر فيه شروط الإمامة له الحق أن يتولاها بصرف النظر عن نسبه وجنسه ولونه ، (ليس شرطاً عندهم النسب القرشي أو العربي لمن يتولى منصب الإمام).

أجمعوا على أن الثورة تكون واجبة على أئمة الفسق والجور إذا بلغ عدد المنكرين على أئمة الجور أربعين رجلاً فأكثر.

ثانياً: جماعة المرجئة:

الفصل بين الإيمان باعتباره تصديقاً قلبياً ويقينياً داخلياً غير منظور؛ وبين العمل باعتباره نشاطاً وممارسة ظاهرية قد تترجم أو لا تترجم عما بالقلب من إيمان.

ثالثاً: المعتزلة:

كانت المعتزلة من أصدق الفرق في الإسلام الذين جمعوا بين النص والممارسة في موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكانوا ضد الأشعري الذي قال : " إن السيف باطل ولو قتلت الرجال وسبيت الذرية ، وأن الإمام قد يكون عادلاً أو غير عادل وليس لنا إزالته حتى وإن كان فاسقاً؛ كما كانوا نقيضاً أيضاً لأحمد بن حنبل الذي يقول: " إن من غلب بالسيف حتى صار خليفة، وسمي أمير المؤمنين فلا يحل لأحد يؤمن بالله أن يبيت ولا يراه إماماً عليه ، براً كان أو فاجراً ، فهو أمير المؤمنين (وهناك قول لأحد أئمة ذلك العصر يسندوه لأبي حنيفه ينص على أن " ستون عاماً في ظل حاكم ظالم لهي أفضل من ليلة واحدة دون حاكم " .

وصف المعتزله بأنهم فرسان العقلانية في الحضارة الإسلامية، فقد مثلوا تياراً عقلياً في الفكر العربي الإسلامي تميز بالنظرة الفلسفية لأمور الدين والدنيا حتى قبل حركة الترجمة عن اليونان ، فالعقل عندهم هو " وكيل الله " عند الإنسان.

وأن (القدر) عندهم بخيره وشره من الإنسان ، وأن الإنسان متفرد بين مختلف الكائنات تميزه الحرية في الاختيار لأفعاله ، وأن امتلاكه خاصة العقل هو المصدر والأصل في تفرده بتلك الميزة .

رابعاً: الشيعة:-

تنقسم إلى عدة تيارات ، لكن التيارات الرئيسة ظلت هي :

أ. الإمامية الإثني عشرية ب. الزيدية ج. الإسماعيلية

وفي هذا السياق نورد هنا الموقف الديني السياسي الحالي للنظرية الشيعية في إيران بعد الثورة الإسلامية والذي يستند على " أن الفكر الشيعي يجعل للرسول كل ما لله في سياسة المجتمع وعقيدة أهله ، وبعد الرسول أصبح كل ما له للإمام ، وبعد غيبة الإمام فإن كل ما للإمام _ الذي هو كل ما لله وللرسول _ هو للفقيه أو آية الله الذي يقع عليه الإجماع ، وهذا ما يسمى في الفكر الشيعي السياسي " ولاية الفقيه" .

خامساً: ظاهرة الزهد والتصوف :

التصوف بدأ تطوره التاريخي عبر حالة جنينية أولى كان الزهد فيها مسلكاً عدمياً ثم تطور إلى موقف فكري يتضمن معارضة ذات وجهين : الأول ديني ويرتكز إلى التأويل أي استخراج المعنى من الباطن ، والثاني سياسي يدعو ألى استنكار الظلم الاجتماعي والاستبداد ، ثم انحدر إلى شكل من أشكال الوعي الفلسفي بالذات في القرون الوسطى ليصبح تعبيراً عن موقف إيديولوجي لا يختلف عن موقف الأفلاطونية المحدثة أو الفلسفة المدرسية الرجعية.

سادساً: القرامطة:-

"يرى القرامطة أن والسلاطين أنزلوا الجماهير إلى مستوى العبودية الاجتماعية والشقاء المادي فأعلنوا أنهم يريدون ارجاع العدل الاجتماعي وإنشاء الرفاه المادي!

حمدان قرمط فرض سلسلة من الضرائب انتهت بنظام الألفة وهو: "أن يجمعوا أموالهم في موضع واحد يكونوا فيها أسوة واحدة ولا يفصل أحد منهم صاحبه أو أخاه".

ويعد ذلك الاجراء الأول من نوعه في تاريخ الإسلام.

ب: الفلسفة الإسلامية :-

تميزت الفلسفة الإسلامية عبر رموزها من الفلاسفة المسلمين بغض النظر عن أصولهم عرباً أو فرساً بآليات ذهنية أو عقلية مشتركة في الجوهر بالرغم من اختلافها في الاجتهاد ، هذه الآليات يجملها لنا د. نصر حامد أبو زيد فيما يلي:_

تفسير الظواهر كلها برَدِّها جميعاً إلى مبدأ أول أو علة أولى ، تستوي في ذلك الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية .

الاعتماد على سلطة " السلف أو التراث " وذلك بعد تحويل النصوص التراثية _ وهي نصوص ثانوية_ إلى نصوص أولية ، تتمتع بقدر هائل من القداسة لا تقل _ في كثير من الأحوال _ عن النصوص الأصلية .

اخوان الصفا: يرى " إخوان الصفا " أن تحصيل المعرفة الإنسانية يتم بثلاث طرق هي :_

1. أعضاء الحواس 2. العقل 3. الحدس

كانوا من أنصار توحيد جميع الأديان والمذاهب الفلسفية على أساس من المعارف العلمية والفلسفية التي تُخلِّص الدين من الأوهام والخرافات.

أخيراً .. لقد استهدفنا عبر كل ما قدمناه ، تقديم صورة موضوعية مبسطة للمذاهب والفلسفة الإسلامية ، ليس فقط للفهم والتأمل بقدر ما هي دعوة لإعمال العقل ونقد كل مظاهر ومكامن التخلف لحفز إرادة العمل وإرادة النهضة والتحرر والتقدم ، خاصة وأن الكثير من ممارساتنا وأنماط تفكيرنا اليوم، لا يختلف كثيراً في الجوهر عن ردود الفعل التي قابل بها الهنود الحمر أو الأستراليون الأصليين غزاتهم وأن المصير ذاته ينتظرنا ما لم نسارع إلى تغيير أوضاعنا وهذه العملية لن تتم في رأيه بدون " ثورة حقيقية في الفكر الديني تخرجه من أطر العصور الوسطى وتحوله من قيد على التطور الاجتماعي إلى واحد من أهم منابعه " .

الأخلاق العربية الاسلامية :

في تناولي لهذا العنوان ، أرى ان من المفيد الاشارة إلى ان حالة الاخلاق العربية الاسلامية الراهنة هي امتداد تاريخي، بالمعنى الجزئي ، للمفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية التي سادت في التاريخ القديم وتواصلت مع التاريخ الحديث والمعاصر، دون ان تلتزم بحديث الرسول العربي "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق".

اما المسألة الاخرى في هذا التناول ، فهي تعود إلى طبيعة التطور الاجتماعي والاقتصادي المشوه تاريخيا وراهنا من ناحية ، وبتأثير التراث الغيبي وضعف نمو وانتشار الرؤى التنويرية أو العقلانية أو الحداثية بحكم قوة التخلف واحتجاز التطور من ناحية ثانية.

بحيث أدى كل ذلك إلى انتاج وترسيخ علاقات اجتماعية وقيمية جاءت انعكاسا طبيعيا لبنية التخلف في الواقع الاجتماعي العربي.

وبالتالي فإننا نلاحظ استمرار سيادة أو هيمنة هذه العلاقات في الثقافة العربية حتى اليوم عبر مجموعة من الاتجاهات القيمية يحددها د.حليم بركات كما يلي:

1- قيم القضاء والقدر وقيم الاختيار الحر .

2- الصراع بين القيم السلفية والقيم المستقبلية النهضوية والديمقراطية.

3- الصراع بين القيم العقلانية من منهجية وموضوعية وشك وبحث وتدقيق ، وبين القيم العاطفية من عفوية وبداهة وفطرة وايمان وارتجال.

4- قيم الامتثال والطاعة وصراعها مع قيم التمرد والتفرد والتحرر والديمقراطية.

5- قيم الانفتاح على الآخر وقيم الانغلاق على الذات .

الاخلاق العربية لا تخرج عموما عن هذه الاتجاهات القيمية ، وهي اتجاهات مستمدة من انماط المعيشة البدوية والفلاحية والمدنية في المجتمعات العربية المعاصرة في اطار التخلف الاجتماعي.

لا شيء يمنعنا، هنا في مجال "العقل الأخلاقي العربي"، من الحديث عن "أخلاق القبيلة" و"أخلاق الغنيمة" و"أخلاق العقيدة"، و/أو "أخلاق الخليفة" و"أخلاق الخاصة" و"أخلاق العامة"!

في ضوء ما تقدم فإن أزمة المجتمع العربي ومن ثم أزمة الأخلاق العربية الاسلامية ، تعود في جوهرها إلى أن البلدان العربية عموماً لا تعيش زمناً حداثياً أو حضارياً، ولا تنتسب له جوهرياً، وذلك بسبب فقدانها، بحكم تبعيتها البنيوية، للبوصلة من جهة، وللأدوات الحداثية، الحضارية والمعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي ومساره وعلاقته الجدلية بالحداثة والحضارة العالمية أو الإنسانية.

فعلى الرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين ، إلا أننا –في البلدان العربية– ما زلنا في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أو في زمان "ما قبل الرأسمالية" .

فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية.

ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والاخلاقي والدور التاريخي الموضوعي لمفاهيم الوطنية، والقومية أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور الديمقراطي السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي .

فإذا بقي واقعنا العربي على هذه الشاكلة من التخلف والتبعية والخضوع ، كيف يمكن لهذا الواقع أن يتعاطى بصورة جدلية مع مفاهيم الأخلاق والحداثة والنهضة والديمقراطية بالمعنى التاريخي والحديث والمعاصر؟

سؤال لا أدعي سهولة الإجابة عنه، فهذه الإجابة ستظل مرهونة بعملية تطور الواقع الموضوعي (الطبقي) المعاصر في بلدان الوطن العربي من جهة، وبنهوض الأحزاب التغييرية، الوطنية التقدمية الديمقراطية النهضوية والعقل الجمعي الطليعي في هذه البلدان من جهة ثانية .

وبالتالي ، لا أزعم أن بالامكان الحديث عن أخلاق عربية حره وديمقراطية معاصرة نقيضه لمنطق الطاعة والامتثال والاستبداد باسم المفاهيم الشكلية التراثية القديمة ، كما لا أزعم وجود أخلاق عربية كرزمة فكرية واحدة أو متجانسة ، لانها على النقيض من ذلك مجموعة اخلاقيات موزعة ومنتشرة بصورة مختلفة في مجمل الاقطار العربية تجسد أو تعكس تطورها المحتجز وتخلفها وتبعيتها إلى جانب انقسامها إلى بنيتين فوقيتين الاولى تعكس مصالح الطغم الحاكمة في النظام العربي والثانية تعكس اخلاقيات الاطار الاوسع من الجماهير الشعبية الفقيرة والمقموعه والمضطهدة تاريخيا ، وتتعرض راهنا إلى اوضاع لا تحتمل ، ما يجعلها تندفع –في ظل غياب القوى اليسارية الديمقراطية الحاضنة– اما إلى الاحباط واليأس أو الالتحاق بالحركات الدينية أو الصمت أو الصبر على المعاناة في الدنيا والإعراض عنها وعن مغرياتها.

نحن اليوم امام منعطف التغيير، امام منعطف تأسيس بناء اخلاقي ديمقراطي لمجتمعاتنا.

فإذا أردنا أن نبني مجتمعًا ديمقراطياً قويًا متماسكًا،علينا أن نناضل لكي نجعل على رأسه سلطة تلتزم بالأخلاق والقيم، تجعل الحرية والديمقراطية والعدل والمساواة عنوانها.

المجتمع الذي تتبنى سلطته الاستبداد طريقًا لا يشعر أفرادها بحياتهم وبكرامتهم وحريتهم، يصبح جُل اهتمامهم المأكل والمشرب والغرائز البهيمية.

ولا غضاضة لديه في أن يأكلها بذل وخنوع، كما لا يأبه لاحتقار الآخرين له، وفق ما نشرته مجلة "صن" الانجليزية قبل عدة أعوام حينما طالب أحد أعضاء مجلس النواب البريطاني التضامن مع العرب، فتصدى له النواب قائلين: ان العرب خنازير لا يستحقون الاحترام، فخرجت مجلة "صن" في اليوم التالي بكاريكاتير في صفحتها الأخيرة يرسم آلاف الخنازير في مظاهرة حاملين شعاراً واحداً "نحن نعترض.. نحن لسنا عرباً".

وفي هذا السياق، أشير الحقبه العثمانية واستبدادها طوال أربعة قرون.

وما أدى اليه من بروز عدد من المفكرين الاسلاميين في مقاومة ذلك الاستبداد، من بين أهمهم عبد الرحمن الكواكبي (1846 – 1902) كتابه "طبائع الاستبداد" الذي يقول فيه "أنّ الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان فعلاً أو حكماً ، التي تتصرّف في شؤون الرّعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محقَّقَين".

ثم يعطينا صفات المستبد :

1. "المستبدّ : يتحكَّم في شؤون النّاس بإرادته لا بإرادتهم ، ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم.
2. "المستبدّ : عدوّ الحقّ ، عدوّ الحّريّة وقاتلهما ، والحق أبو البشر، والحرّيّة أمّهم ، والعوام صبية أيتام لا يعلمون شيئاً ، والعلماء هم إخوتهم الرّاشدون ، إنْ أيقظوهم هبّوا ، وإنْ دعوهم لبّوا ، وإلا فيتَّصل نومهم بالموت".

وعن الاستبداد والأخلاق، يقول الكواكبي:

"يسلب الاستبداد الراحة الفكرية، فيضني الأجسام فوق ضناها بالشقاء، فتمرض العقول ويختل الشعور.

الاستبداد يستولي على تلك العقول الضعيفة للعامة، فيفسدها كما يريد ويتغلب على تلك الأذهان الضئيلة فيشوش فيها الحقائق بل البديهيات كما يهوى، فترى أنه قد قبل الناس من الاستبداد ما ساقهم إليه من اعتقاد أن طالب الحق فاجر، وتارك حقّه مطيع، والمشتكي المتظلّم مفسد، والنبيه المدقق ملحد، والخامل المسكين صالح أمين.

إن المجتمع العربي اليوم يعاني من حالة فوضى مستفحلة في بناه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتركيبته الشخصية وأنماط سلوكياته.

وهو مجتمع عاجز يترنح بين الخضوع والعزلة والمواجهة ، قاسى ويقاسي من حرمان وهضم حقوق ، ويمر بمرحلة انتقالية للتغلب على الفقر والتخلف وهو متحرك وممزق ودائم الصيرورة ... بمعنى انه دائم الفوران ، لم يستقر ويثبت بعد ليرى نفسه وذاته.

إنه مجتمع يعاني من تخّلف من نوع أخر فهو ليس تخلفا اقتصاديا أو إنمائيا أو تربويا بل يكمن في أعماق الحضارة الأبوية والصراعات الطائفية التي تسري في كل أطراف المجتمع والفرد وتنتقل من جيل إلى جيل كالمرض العضال.

"إن هذا المرض (التخلف) لا تكشف عنه الفحوص وتعجز عن تفسيره الأرقام والإحصائيات والنسب ، وهو ذي حضور دائم لا يغيب عنا لحظة في حياتنا ، نتقبّله –في معظمنا– من غير وعي ونتعايش معه حتى الموت بعجز وبلاعقلانية .. حتى تجسّد ذلك في إصابة المجتمع بالشلل والتراجع والانكسارات المتكررة مما سبب إلى انهيارات داخلية.

اذ نواجه مرضا عضالا حسب طرح هشام شرابي فلا شفاء منه خلال وقت قصير إلا بالموت والتحلل ، أو بالتفكك وإعادة التركيب والبناء من جديد.

من الصعب بلورة سيناريو مشرق لمستقبل النظام الأبوي الحديث، وإنه من الأصعب أيضا الحديث عن متطلبات العمل الثوري الذي يجب أن يتم كنتاج عملية تغيير واسعة المدى، في ثلاثة مجالات أساسية: في البنى التحتية الاقتصادية، والمؤسسات الاجتماعية والمؤسسات السياسية.

وبالتالي، لا تشكل عملية "إسقاط نظام طاغية أو رجعي" ضماناً كافياً للتوصل إلى الحرية والعدالة، لأن أحد شروط التحرر هو القضاء على التصور القديم الأبوي المستحدث للثورة.

ثانياً : تطور مفهوم الأخلاق في المجتمع الفلسطيني :

كان المجتمع الفلسطيني حتى عام 1948 مجتمعاً زراعياً ، ينقسم إلى طبقتين رئيسيتين : كبار الملاك شبه الإقطاعيين والفلاحين ، وفيما بينهما تواجد هامش ضئيل من العمال والحرفيين والمنشآت الصناعية الصغيرة وصغار التجار.

كان الصراع الطبقي بالغ القوة ، إذ أن العلاقة بين الإقطاعي والفلاح في جوهرها كانت أقرب إلى علاقة السيد بالعبد.

ومن الثوابت الجديرة بالمتابعة في تاريخ نضال شعبنا الفلسطيني ، أن الفلاحين الفلسطينيين كانوا وقود الثورة قبل عام 1948 ، يدفعهم في ذلك عوامل كثيرة اختلطت فيها الدوافع الوطنية الصادقة ، والدوافع الدينية والاجتماعية من أجل أداء الواجب من جهة ومن أجل الخلاص من أوضاعهم المادية البائسة من جهة أخرى.

كل هذه الدوافع ترابطت معاً في إطار أخلاقي ، مضمونه النخوة والتعاون والصدق والإخلاص والشجاعة والوفاء والإيثار والتضحية بلا حدود.

في حين لم يكن كبار الملاك (الأفندية) سوى واجهة هشة تصدرت قيادة الحركة الوطنية ضمن آفاق محددة لم تكن تلتقي مع آفاق وتطلعات الجماهير الثورية الكادحة إلا في حدود معينة وبما لا يتناقض مع مصالحها الطبقية وعلاقاتها مع القوى العربية الرجعية وغيرها.

من هنا ، يمكننا تفسير العلاقات الاجتماعية في قرى وريف بلادنا . والوطن العربي عموما . التي عززت القيم الأخلاقية التي تعكس ذلك التماسك الاجتماعي في أوساطهم ، وفي هذا التماسك أو العلاقات الداخلية تعززت قيمة الأخلاق بمعناها الوطني والاجتماعي ولم تتوقف عند الأهداف النبيلة أو المثالية العامة فقط بل تم تأسيس وتبرير وسائل النشاط والعمل والتنظيم والمقاومة وشراء الأسلحة على حساب القوت اليومي بما حقق ذلك الترابط العفوي بين الأخلاق والسياسة.

بعكس كبار الملاك الذين كانت معظم مبادراتهم في العمل الوطني مرهونه بمدى ما تقدمه على صعيد المصالح الشخصية.

لقد فرضت النكبة ، متغيرات جديدة أدت إلى انهيار الأساس المادي للمجتمع الفلسطيني الذي أدى إلى تفسخ العلاقات الاجتماعية التقليدية ، خاصة بين اللاجئين الذين فرضت عليهم الظروف الجديدة ممارسة سلوكيات لم تستوعبها المفاهيم والقيم والعادات القديمة مثل:

اضطرار المرأة للعمل والاستقلال النسبي للأبناء ، والبطالة ، والعمل في مهن جديد ، وقد أسهم كل ذلك في السنوات الأولى إلى خلق حالة من الاغتراب التي حملت معها بالإكراه مجموعة القيم الأخلاقية والسلوكية لم يعهدها" شعبنا من قبل : فالوضع البائس في المخيم ولد انسحاقا ثقيلا ماديا ومعنويا ، مثل الوقوف في طوابير لاستلام الإعانة ، الشعور بالدونية وتفشي الأمراض.

فَتَولَّد لديهم شعور بالاغتراب الجماعي، حيث بات الخلاص بالنسبة لهم ليس تحسين الأوضاع الحياتية بل التخلص من علة هذا الوجود الجديد، لذلك رفضوا كل مشاريع الإسكان والتوطين حفاظا على هويتهم الوطنية الفلسطينية ، رغم محاولة الأردن دمجهم بالمعنى القانوني وطمس هويتهم الوطنية بكل الوسائل .

ما بعد 1948 / 1967 :

في هذه المرحلة نلاحظ تطور العلاقات الاجتماعية الاقتصادية في محاولة لبلورة مجتمع "طبقي" سواء في الأردن ، وفي قطاع غزة.

فقد تطورت في الضفة والقطاع شريحة من البرجوازية التجارية الكومبرادورية في مناخ الانفتاح أو السوق الرأسمالي الذي كانت قوانينه سائدة في كل منهما.

ما بعد أوسلو : 1994–اليوم :

كان الامل كبيرا لدى اوساط الشعب بعد وصول السلطة ، ولكن سرعان ما برزت عوامل من التراجع والانفصال بين السلطة والجماهير.

ويبدو ان الصراع السياسي في حالتنا الفلسطينية الراهنة ، يقترن بتصادم مبادئ اخلاقية تعبر عن مصالح طبقية قديمة وطارئة او مستحدثة تتعارض اليوم مع مصالح وتطلعات الشرائح الواسعة من فقراء شعبنا ، لكنها – عبر التراكم– ستنتقل في مرحلة تالية الى شكل من التناقض قد يأخذ في مساره طابعا حادا بعيدا عن شكل الصراع السياسي الديمقراطي المطلوب .

خاصة وأن المفاهيم الاخلاقية السيئة التي ترعرعت في مجتمعنا خلال سنوات ما بعد أوسلو عموماً وفي سنوات الانقسام خصوصاً، وابرزها ، الاتكالية او اللامبالاة ، غياب الشعور بالذنب عند هدر المال العام ، الرشوة والمحسوبيات ، الميل الى الاحباط او الاستسلام ، النفاق بكل صوره الاجتماعية والسياسية ، الخضوع ، ومظاهر البذخ غير المبررة او المشروعة، والشيزوفرانيا في العلاقات الاجتماعية او لدى بعض المسؤولين ، او سيادة منطق العشيرة او الحمولة ، وتراكم الخوف في صدور الناس ، وانتشار الجريمة بكل أنواعها.

ان هذه الصورة لم يكن ممكنا بروزها بهذه الحدة لولا التراجع المتزايد في مجتمعنا الفلسطيني الذي نشهده اليوم ، لدرجة ان الفرد، اصبح همه الانخراط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصلحته العائلية الخاصة والمحافظة على سلامته انسجاما مع القول العربي المأثور "امش الحيط الحيط".

ان النتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي الفلسطيني في هذه المرحلة، تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة ، وتبعا لذلك فان "القوي المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة ، بل يستعينون بالله عليه ، كما في القول "اليد التي لا تستطيع كسرها بوسها وادعي عليها بالكسر" ففي حالة الاحباط والانحطاط تصبح مقاومة الظلم لا فائدة منها كما في القول المأثور "العين ما بتقاوم المخرز" او المخرز حامي والكف طري" ، فقط المواجهة تكون مع الاضعف، وحين تسود هذه الخصائص او السلوكيات، فان القوي يأكل الضعيف بغير حق في معظم الاحوال .

فاذا كانت هذه الخصائص او السلوكيات من سمات المجتمعات المغرقة في تخلفها ، والتي لا تعرف معنى المستقبل سوى في الحاضر وملذاته ، بمثل تجاهلها للمصالح العامة لحساب المنافع الشخصية الباذخة والمترفة .. فهل نحن كذلك ؟ اسألكم ؟ فان كان جوابكم لا .. لسنا كذلك .. فلماذا هذا الصمت على الانقسام والاستبداد من حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين؟

إن تشخيصينا لملامح التحول والتغير للبنية الاجتماعية في الضفة وقطاع غزة ما بعد قيام السلطة، ثم على أثر الانقسام والحصار العدواني الإسرائيلي، اظهر مجموعة من الحقائق والمؤشرات:

1. نشوء شريحة بيروقراطية– كمبرادورية نافذة في القرار السياسي ومرتهنة بالتمويل الأمريكي الأوروبي ومتساوقة مع الرؤية السياسية الإسرائيلية بهذا القدر أو ذاك.

2. تزايد مظاهر الانحطاط السائد في المجتمع الفلسطيني، بسبب التبعية والتخلف والفقر وانسداد الأفق السياسي.

3. تميز التطور الاجتماعي في شكله وجوهره، بطابع تراكمي كمي مشوه، بحيث لم يستطع أن يفرز بوضوح ملموس أية أطر تنويرية أو ليبرالية، فكرية، أو ثقافية معاصرة، وبقيت القيم والأفكار القديمة والتقليدية الموروثة سائدة في أوساط الوعي الاعتيادي (العفوي) للجماهير.

4. بروز المؤشرات السلبية الخطيرة على العاطلين عن العمل بسبب فقدانهم للأمن الاجتماعي ونظرتهم السوداوية وفقدانهم الثقة بالآخرين واضطرابهم النفسي والسلوكي وتزايد حدة توترهم العائلي ورغبتهم في الانتقام، وما يؤدي إليه كل ذلك من تراجع القيم الأخلاقية والتربوية في الأسرة وتدهور العلاقة بين الأب والأبناء مع تزايد حالة الاكتئاب النفسي.

5. تزايد انتشار البطالة في أوساط الشباب أدى إلى السرقات والجرائم وانتشار المخدرات بكل أنواعها (الحشيش والبانجو والهروين وحبوب الاترمال وغير ذلك) والانحرافات الأخلاقية والاجتماعية والأمنية التي أدت إلى الإخلال بالأمن الاجتماعي، إلى جانب سعي القسم الأكبر من الشباب للهجرة إلى الخارج هروباً من هذا الواقع.

6. في ضوء تكريس الانقسام وتفكك النظام السياسي، تسود مجتمعنا اليوم سلوكيات أنانية تتسم بالراهنية والتركيز على حل قضايا الأجل القصير دون أن تعطي الاهتمام المطلوب لقضايا المستقبل، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تفاقم مظاهر التخلف الاجتماعي، وتراجع العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والتعددية الديمقراطية لحساب قيم النفاق والإحباط والقيم الانتهازية والمصالح الشخصية بدلا من قيم التكافل والتضامن والمقاومة .

7.نتيجة تراكمات السنوات الخمسة عشر الماضية، تسود مجتمعنا اليوم، خاصة بعد الانقسام بين "شرعيتين" متصارعتين في الضفة والقطاع وما أدى اليه من مظاهر القلق والإحباط واليأس، سلوكية أنانية تتسم بالراهنية أو اللحظة، تهتم بحل القضايا الحياتية الانية على حساب القضايا الوطنية الكبرى، فمع تزايد تلك المظاهر إلى جانب التخلف الاجتماعي، تراجعت العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والعمل الحزبي

المنظم – وتراجع دور الأحزاب الوطنية عموما واليسارية خصوصا– لحساب مشاعر الإحباط والقلق والتذمر واليأس السائدة في الأوساط الشعبية التي لم تعد تحرص على المشاركة في العمل السياسي من منطلق النضال التحرري والديمقراطي، واكتفت بالمشاركة في هذا العمل عبر الالتحاق أو التواصل مع احد القطبين، ارتباطاً بتأمين لقمة العيش والمصالح الخاصة وما تفرضه هذه العلاقة من دفاع هذه الأوساط الشعبية عن سياسات وممارسات القطب الذي تنتمي إليه في الضفة أو في قطاع غزة، ما يعني اننا نعيش حالة من الانحطاط عنوانها سيادة وانتشار قيم النفاق والإحباط بدلا من قيم التكافل والتضامن والصمود والمقاومة.

إن مسيرة النضال الفلسطيني قد انتقلت من حالة الأزمة التي بدأت منذ أكثر من ثلاثة عقود، إلى حالة المأزق الذي يصيب اليوم بنيانها وقيادتها وفكرها السياسي، وهو مأزق حاد يحمل في طياته مخاطر أشد خطورة من كل المحطات المأزومة السابقة، خاصة في ظل انفجار الصراع الدموي بين حركتي فتح وحماس (حزيران 2007) وصولاً إلى الانقسام الذي مضى عليه عشر سنوات عجاف غامرة بالهبوط والاستبداد وبالاحباط واليأس واستمرار الصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس، تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم اليوم إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والآخر في قطاع غزة، ناهيكم عن عزلتهما عن أبناء شعبنا في الشتات والمنافي.

السؤال : هل بات عنوان المرحلة الراهنة اليوم هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية ؟ في ظل استمرار تراجع القوى الوطنية الفلسطينية والعربية(بمختلف الوانها واطيافها) ، وفي ظل استمرار الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس في ظروف دولية وعربية واقليمية أفقدت الفلسطينيين بوصلتهم وأضعفت قيمهم وقدرتهم على فرض رؤيتهم وقرارهم الوطني من اجل الحرية والاستقلال والعودة.

وفي هذا السياق، أشير إلى أن الشرائح الرأسمالية التابعة والرّثة بكل مسمياتها ، هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس، حيث تسعى كل منهما إلى استثارة المتنفذين فيها ، وإرضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين –غير الشرعيتين– على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الاهمية المطلوبة في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة – بصورة غير مسبوقة– بين 5% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين 95% من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في بلادنا، ما يعني تغيّر شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك الكمالي الباذخ، والاستهلاك التفاخري، مظهراً رئيسياً –غير مسبوق– لنمط حياة هذه الشرائح "العليا" في الضفة عموماً وقطاع غزة خصوصاً عبر مئات الفيلل والشاليهات الخاصة وبرك السباحة والمطاعم السياحية الفاخرة التي لم يكن ممكناً انتشارها بدون تراكمات الثروة الطفيلية الهائلة.

إن هذا الوضع، يؤكد على أن شعبنا الفلسطيني، يبدو اليوم أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس ،

ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص.

في ضوء ذلك فلن يكون من المستغرب أن تحتل قيم الانحطاط والفساد والواقعية المستسلمة والتكالب على الثروة غير المشروعة قمة هرم القيم ، في حين تأتي قيم الثورة والمقاومة والديمقراطية والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم، وهي أوضاع غير مستغربة مع تزايد أعداد أصحاب الملايين من تجار السوق السوداء والمهربين ، وتجار العقارات والكومبرادور والمضاربين إلى أكثر من 600 مليونير في قطاع غزة ، وأكثر من هذا العدد في الضفة الغربية ، وهذه ظاهرة –مفارقة– تستدعي المزيد من التحليل إرتباطاً بحالة الهبوط والتردي السياسي والمجتمعي السائدة اليوم في أوساط الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات .

"بكلمة موجزة إن انتهاك النظام الأخلاقي، الذي كان آخذاً في التشكل، هو انتهاك العقد الاجتماعي الذي كان آخذاً في التشكل، أي انتهاك لمبدأ كلية المجتمع وعمومية الدولة أو السلطة وقوانينها المعتمدة ديمقراطياً، فالامتيازات حلت محل الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وإرادة الحزب أو الحركة حلت محل الإرادة العامة التي يجسدها القانون، ذلك هو أساس الانحطاط الأخلاقي.

"المسألة، كما تبدو لنا، ليست مسألة عيوب أخلاقية في الأشخاص، بل مسألة عيوب أخلاقية في النظام الذي ينتج العيوب الأخلاقية، ويهدر الكرامة الإنسانية، ولا يقوى ولا يستمر إلا بقدر ما يدمر ذاتية الأفراد وحريتهم واستقلالهم، وبقدر ما يهين كرامتهم ويلغي الشخص القانوني (المواطن) في كل منهم ثم الشخص الأخلاقي، لأنه قائم على التبعية والاستزلام والوشاية والكيد والانتقام، وعلى ولاءات أخرى ما قبل وطنية (عائلية ومناطقية .. إلخ).

لذلك كانت النزاهة والاستقامة واحترام الذات والحرص على المال العام والشأن العام والعمل بمقتضى القانون محنة على أصحابها".

والخروج من هذا الوضع البائس تبدأ بإعادة الاعتبار للقانون الوضعي العام، أو القانون الأساسي الذي يسري على الحاكمين والمحكومين بلا استثناء ولا تمييز.

فالقانون الأساسي بالنسبة لنا في فلسطين هو قيمة أخلاقية في ذاته، ونظام عام لإنتاج القيم الأخلاقية في الوقت عينه، وهو دستورنا المؤقت ، المعبر عن ماهية النظام الفلسطيني الديمقراطي.

هنا تجدر الإشارة إلى أن الديمقراطية التي ننشد هي ديمقراطية إنسانية ينمو فيها العنصر الأخلاقي / الإنساني طرداً مع نمو العدالة الاجتماعية، فالعدالة هي التجسيد العملي للمساواة.

لكن الديمقراطية عندنا بدلاً من أن تكون مهداً للتغيير التحرري والديمقراطي باتت في ظل الانقسام لحداً أو قبراً للتغير المنشوذ.

خلاصة القول أن كل الأحاديث عن الأخلاق والفضيلة والواجب بدون تحديد وبدون مضمون سياسي واجتماعي وبدون الاستعداد للفعل من أجل تغيير العلاقات التي تولد كل أشكال الهبوط الأخلاقي من نوع: الكذب والنفاق والنهب والسمسرة واستغلال الآخرين... وتحويل الإنسان والجسد والجمال وحتى الأخلاق إلى سلع

بقيم تبادلية وفق قوانين السوق الوحشية (الشاطر يكسب).. فإن كل اللغو عن الأخلاق هو مجرد وسيلة لتكريس الواقع... لا أكثر".

وإذا كان الحديث عن فساد واستبداد وتخلف الأنظمة العربية يثير الأسف، فإنّ الحديث عن تكرس الانقسام والصراع التناحري على السلطة والمحاصصة بين فتح وحماس على الصعيد الفلسطيني، تثير الحزن والأسى بقدر ما يتوجب أن تثير في نفوس وعقول أبناء شعبنا كل نوازع التحدي والمقاومة لتغيير هذا الواقع صوب نظام سياسي فلسطيني تحرري وديمقراطي.

غازي الصوراني
2017/8/16

التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني

(دراسة مقدمة إلى مركز د.حيدر عبد الشافي الثقافي بمناسبة مرور 10 سنوات على رحيله – غزة 2017/8/17)

الحديث عن الأخلاق في مناسبة الذكرى العاشرة لرحيل الانسان القائد الوطني الديمقراطي د. حيدر عبد الشافي، هو حديث عن قيمة رئيسية من جملة القيم الانسانية التي سكنت عقله وروحه، وكانت مرجعاً أولياً في كل ممارساته ومواقفه السياسية والمجتمعية.. ففي ذكراه العاشرة لا نفتقده وجوداً فحسب، بل نفتقد أيضاً قيم الحرية والديمقراطية، وقيم الحق والعدل والخير واحترام الآخر ونظافة اليد واللسان والتواضع والشجاعة في الموقف، وقبل كل شيء نفتقد الاخلاق كقيمة طالما كان يرددها باعتبارها شرطاً أساسياً – إلى جانب الديمقراطية والنظام– لتحقيق أهداف فصائل وأحزاب الحركات الوطنية في فلسطين، بدونه لن تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام إن لم تتعرض لمزيد من التراجعات والأزمات والصراعات والانقسامات كما هو حالنا اليوم .

كان الراحل الكبير د. حيدر محقاً في موقفه وعناده وإصراره على ضرورة تطبيق تلك القيم عموماً ، وقيمة الاخلاق خصوصاً، وذلك انطلاقاً من وعيه إلى أن هذه القيم لابد لها أن تكون ألقاعدة أو الأساس الرئيسي لقيادات وكوادر القوى السياسية.

في رحاب الذكرى العاشرة لرحيل الانسان الاخلاقي الديمقراطي النبيل د.حيدر، لا نملك إلا ان نكون أوفياء له ولمبادئه مستلهمين الدروس والعبر من سيرته لكي نطرق أبواب الحوار الموضوعي الجرئ الذي بات اليوم حاجة أكثر من ملحة في واقعنا السياسي المجتمعي الفلسطيني والعربي المنحط الراهن، وصولاً إلى خلق الحوافز المعرفية والسياسية والاجتماعية الكفيلة، من خلال رؤى وبرامج وطنية وديمقراطية نقيضة للانحطاط والاستبداد[191] والخضوع والتخلف[192] والاستتباع، وذلك انطلاقاً من وعينا للترابط بين السياسية والاخلاق بالمعنى الموضوعي النبيل لكلمة السياسي وليس باعتبارها اطاراً للمصالح الأنانيه الانتهازية الضاره لهذه الحركة السياسية أو تلك.

فالسياسة إذا ما أدّت إلى خدمة اهداف ومصالح الشعب وفق أسس وطنية وديمقراطية فإنّها تكون أخلاقية. وإذا ما أدّت إلى إضعاف وتفكيك الشعب والمجتمع والنظام وتحقيق مصلحة الفئة الحاكمة وحدها بقوة الإكراه والاستبداد وتركت الشعب وحيداً في مواجهة كل أشكال المعاناه والبؤس والتهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فإنها تتحول إلى سياسه منحطه لا أخلاقية.

---

191 كلمة المستبد (Despot) مشتقة من الكلمة اليونانية Despots التي تعني رب الأسرة أو السيد على عبيده.

192 التخلف كمفهوم يعني عدم الاستفادة من مفاهيم الحداثة (التنوير والديمقراطية والمواطنة.. إلخ) وعدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة. الإنسان المتخلف، هو في النهاية الإنسان المقهور أمام القوة التي يفرضها عليه المتسلط، أو الحاكم المستبد، أو رجل البوليس، أو المالك الذي يتحكم بقوته، أو المستعمر الذي يفرض احتلاله. (رفعت المحمد – التخلف – الانترنت).

وبالتالي "فهناك سياسة أخلاقية، وهناك سياسة لا أخلاقية. وفي هذا السياق، هناك تصوران في هذا المجال هما: التصور الاخلاقي النبيل لكانط والتصور الانتهازي لميكافيللي، "ومعلوم أنّه عندما نقول سياسة مكيافيلية فكأنما نقول سياسة لا أخلاقية، اما كانط فكان يعتقد أنّ السياسة ينبغي أن تكون أخلاقية وإلا فلا معنى لها.

وفي هذا الجانب، يمكن القول إنّ دول الشمال الأوروبي كانطية بهذا المعنى. فألمانيا وهولندا والبلدان الإسكندنافية وسويسرا تبدو عموماً أكثر أخلاقية من امريكا ودول جنوب أوروبا"[193]، وبالطبع لا تجوز المقارنة مع الدول المتخلفة (وأنظمة العرب) حيث يسود الاستبداد والفساد والتبعية والانحطاط الأخلاقي، لكن المقارنة ضرورية لكي ندرك الفرق واضحاً جلياً بين السياسة الأخلاقية والسياسة اللاأخلاقية"[194]، وفي هذا السياق أعتقد أن السياسة في الأنظمة العربية وصلت إلى حالة غير مسبوقة من اللاأخلاقية.

لقد لعبت الفلسفة الأخلاقية للفلاسفة الكبار دوراً وتأثيراً في العقلية الجماعية في الغرب عن طريق التربية والتعليم والتثقيف والتهذيب ذلك انطلاقاً من أن الفكر يلعب دوره وليس مجرد ثرثرات فارغة كما يزعم البعض، فلا سياسة عظيمة بدون فكر عظيم. وبالتالي فالفكر أولاً، بعدئذٍ تجيء السياسة وقطف الثمار. وهذا ما ينقصا بشكل موجع"[195].

وفي هذا الجانب أتفق مع الراحل الكبير، مؤكداً على أن القيم –في مقدمتها الأخلاق– تعني بالنسبة لي، جملة التصورات التي يمثلها الوعي الجماعي لكل شعب من الشعوب في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية في حقبة أو مرحلة تاريخية محدده، وهذه التصورات تتصل في مستوى أقل تجريداً بقيم الاقتصاد والسياسة" والفنون – كما يقول د. سعيد بن سعيد العلوي ، ومن ثم "فإنه لا مندوحة لمجموعة القيم السائدة في عصر من العصور من الخضوع، من حيث المضامين وليس من جهة الصوريه لشرط أول هو التاريخية ، ولشرط ثان هو النسبية" .

سأتناول في مداخلتي هذه، عنوانين رئيسيين هما:

مفهوم الاخلاق وتطوره الفلسفي .

راهنية الاخلاق في مجتمعنا الفلسطيني.

أولاً: مفهوم الأخلاق وتطوره الفلسفي والتاريخي:

المفهوم Concept : "هو فكرة محدده تمثل الخصائص الأساسية للشيء الذي تمثله"[196] "هو شكل من أشكال انعكاس العالم في العقل يمكن به معرفة ماهية الظواهر، وتعميم جوانبها وصفاتها الجوهرية. والمفهوم نتاج معرفة متطورة تاريخيا، ترتفع من مرحلة أدنى إلى مرحلة أعلى، وتلخص هذه المعرفة – على أساس

193 هاشم صالح – هل من سياسي بلا أخلاق– موقع مؤمنون بلا حدود – 08أغسطس 2015 .

194 هاشم صالح – المصدر السابق.

195 هاشم صالح – المصدر السابق.

[196] ويكيبيديا – الانترنت

الممارسة – النتائج المتحصل عليها في مفاهيم أكثر عمقا، ولهذا فإن المفاهيم ليست جامدة وليست نهائية وليست مطلقة، بل هي في عملية التطور والتغيير ترقى إلى رتبة الانعكاس المطابق للواقع"[197].

بناءً على ما تقدم، نستخلص بأن "مفهوم الأخلاق هو شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (إلى جانب الفلسفة والعلم والفن والسياسة والدين) تنعكس فيه الخصال الاخلاقية (الخير، العدالة، الحق... إلخ) ، والاخلاق هي جماع قواعد ومعايير حياة الناس، تحدد واجباتهم كل تجاه الآخر وتجاه المجتمع"[198]، هو مفهوم نسبي ، تطور حسب المراحل التاريخية ، والاوضاع الداخلية الطبقية لمجتمع معين في كل مرحلة من المراحل، فالتطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي الذي حدث في سياق الانتقال من نمط اجتماعي اقتصادي الى آخر ، قاد ضمناً وعلى نحو مفصح عنه الى تحولات في البنية الأخلاقية.

فالقيم الأخلاقية ليست أبدية ولا مطلقة، إنما هي نسبية تابعة لعملية التغير المستمر الذي يؤثر في دوافعها الاجتماعية والبيولوجية والفيزيولوجية وغير ذلك من الدوافع .

"قد يكون مفيداً فى البداية أن نطرح بعض الصعوبات التى تواجهنا إذا ما حاولنا أن نتوصل إلى تعريف لما يطلق عليه الأخلاق أو القيم الأخلاقية ، فهو مفهوم قد يتسع "ليشير إلى كل ضوابط السلوك التى يلتزم بها الأفراد فى حياتهم اليومية ، وقد يضيق ليشير إلى ضوابط سلوكية محددة ، أى تلك التى توصف بأنها أخلاقية، وقد يختلف الناس فيما يدخل تحت الأخلاق وما يخرج عنها، **وبما أن الأخلاق مفهوم نسبى ، فإن ما يعتبره شعب من الشعوب أخلاقياً قد لا يعتبره شعب آخر"[199] إذا كان يعيش ظروفاً وأوضاعاً متخلفة بائسه ومعقده ومنقسمه كما هو حال شعبنا.**

"وثمة صعوبة ثالثة تتعلق بنطاق الأخلاق ومجال تأثيرها : هل هى قيم فردية يتبناها الفرد مختلفاً عن الآخرين ، أم أنها قيم جماعية تشترك فيها الجماعة بأسرها ؟ وهل يمكن التمييز بين القيم الفردية والقيم الجماعية؟ وما حدود التداخل بين المستويين ؟ "[200].

ونصادف "رابعاً معضلة التمييز بين المفهومات المختلفة التى تشير جميعها بشكل أو بآخر إلى الأخلاق . من ذلك مفهوم الأخلاق morals ومفهوم القيم الأخلاقية moral values ، ومفهوم التوجهات القيمية value orientations ، ومفهوم الاتجاهات الاخلاقية moral attitudes ومفهوم الأخلاق المهنية ethics ، وعلاقة كل هذه المفاهيم بمفهوم الثقافة culture أو الأطر الثقافية، وأخيراً هناك مشكلة المدخل النظرى الذى ينطلق منه الباحث فى فهم الأخلاق : هل هو مدخل فلسفى ، أم مدخل انثروبولوجى ؟ أم حتى مدخل ثيولوجى فقهى . ولعل هذه الصعوبات هى التى جعلت موضوع الأخلاق أو القيم الأخلاقية يستعصى على الحصر والدراسة العلمية"[201].

---

197 الموسوعة الفلسفية – روزنتا / يودين – دار الطليعة – بيروت – 1981 – ص488.

198 الموسوعة الفلسفية – المصدر السابق – ص14.

[199] د. أحمد زايد – مصادر الأخلاق الفردية والجماعية: ندوة القيم – الانترنت – 11 يناير 2013.

[200] د. أحمد زايد – المصدر السابق

[201] د. أحمد زايد – المصدر السابق

فإلى جانب اقرارنا أن الاخلاق – في الوعي الشعبي العفوي– هي مجموعة العادات والاعراف والقواعد التي يؤمن بها هذا الشعب أو ذاك في مرحلة معينة من مراحل التطور التاريخي ، إلا أن بعض الفلاسفة يرون أن موضوع الاخلاق "لا يكون مجرَّد دراسة تقريرية للعادات الخلقية السائدة بين الناس؛ لأنهم يرون أن مهمة الأخلاق إنما تنحصر في وضع المَثَل الأعلى وبيان الكمال الأخلاقي وتشريع القانون الخلقي من خلال فرض القواعد التي ينبغي على الانسان أن يسلكها في حياته"[202].

"وهكذا، تصبح الأخلاق في نظر هؤلاء الفلاسفة هي نظرية المَثَل الأعلى، وقد بقيت الأخلاق إلى عهد قريب مبحثاً فلسفياً نظرياً يتداوله الفلاسفة ويخوض فيه علماء الأخلاق بوصفه علماً فوضعوه على قدم المساواة مع المنطق وعلم الجمال، وقالوا إن موضوعه هو قيمة الخير، كما أن موضوع المنطق هو قيمة الحق، وموضوع علم الجمال هو قيمة الجمال"[203] .

إن المشكلة الفلسفية للمعرفة الأخلاقية ، تطرح طائفة لا تحصى من الأسئلة التي تتناول ما يتصل بها من مفاهيم ومبادئ وقيم. مثال ذلك : ما أصل مفاهيم الخير والعدالة والشرف والكرامة ؟... هل هي وليدة التجربة أم أنها فطرية، وجوابي على ذلك انها وليدة التجربة.

تعريف الأخلاق :

أجمل معجم "لالاند" تعريفات الأخلاق في دلالات أربع:

الأولى : هي أن الأخلاق جملة قواعد السلوك المقبولة في عصر أو لدى جماعة من الناس. وبهذا المعنى يقال: أخلاق قاسية، أخلاق سيئة، أخلاق منحلة ، أخلاق طيبة ، كريمة أو صالحة ..الخ ، وأنا اضيف هنا أن هناك أخلاق وقيم نتاج لكل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي الاقتصادي لشعوب هذا الكوكب.

والثانية : هي أن الأخلاق جملة قواعد السلوك التي تعتبر صالحة صلاحاً لا شرطياً.

والثالثة : هي أن الأخلاق نظرية عقلية عن الخير والشر، وهذه هي الأخلاق الفلسفية.

والدلالة الرابعة : هي ان الأخلاق جملة ما يتحقق في العلاقات الإجتماعية من أهداف حياة ذات صبغة إنسانية أعظم.

ننتقل الآن إلى تعريف مفهوم الاخلاق فنقول : أنّ الأخلاق ظاهرة اجتماعية يتم صياغتها بصورة واعية و هادفة ، بما يتوافق مع المتطلبات التاريخية في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات البشرية ، وهي أيضاً شكل من أشكال الوعي الاجتماعي ،يقوم بمهمة ضبط وتنظيم سلوك الناس في كافة مجالات الحياة الاجتماعية بدون استثناء ،في السياسة وفي العلم ، وفي العمل وفي البيت والأمكنة العامة ... إلخ.

---

202 د. سدير طارق علي – ما هي فلسفة الأخلاق؟ – الانترنت : موقع موضوع– السبت 29 سبتمبر 2007

203 د. سدير طارق علي – المصدر السابق.

"**فالأخلاق كمنظومة تتحدد بناء على الواقع الاجتماعي والطبقي المحدد، وأيضا بناء على الخصوصيات الحضارية للجماعة البشرية المحددة في كل مرحلة تاريخية بعينها**. فبما أن الموقف من الأخلاق يعكس في العمق موقفا اجتماعيا طبقيا... بالتالي من الصعب الحديث عن الأخلاق بالمعنى المجرد... فالأخلاق هي منظومات ومفاهيم وسلوك نَضَجَ وتبلور في التجربة الاجتماعية"[204].

الأخلاق بين الديمقراطية والاستبداد:

"في البلدان الديمقراطية، يتساوى جميع المواطنين أمام القانون، وبقدر ما يكون هؤلاء أحراراً تكون دولتهم حرة وقوية، وفي البلدان المتأخرة حيث التسلط والاستبداد يتساوى جميع المواطنين أيضاً، ولكن بصفتهم لا شيء. الدولة الديمقراطية قوية بشعبها، ودولة الاستبداد قوية على شعبها.

المواطنون في البلدان الديمقراطية ذوات حرة متساوية في الحقوق وفي الكرامة الإنسانية، تشارك بنشاط في الحياة العامة؛ والرعية في عالم الاستبداد موضوع، والرعايا موضوعات لإرادة المستبد ، فلا ترقى منزلتها ومنزلتهم فوق منزلة الأتباع والعبيد. ومن ثم فإن دوام الاستبداد وألفة الرعايا له تجعل من أخلاقهم أخلاق أتباع وعبيد. الاستبداد والعبودية صنوان، هكذا كانت الحال في الماضي، وكذلك هي اليوم"[205].

"الاستبداد المعاصر كسلفه القديم، يقوم على احتكار الثروة والسلطة والقوة، ووضع اليد على جميع المرافق العامة، وعلى جميع مجالات الحياة، ويمتص قوة عمل المجتمع، ويختزل الوطن كله في شخص المستبد. ويلتمس لنفسه المشروعية من عقيدة دينية أو عقيدة سياسية، قومية أو اشتراكية يفرضها على المجتمع كله بالعسف والإكراه، ولكي يستتب له الأمن يصطنع المستبد قوى للأمن علنية وسرية، وهذه تصطنع جيشاً من المخبرين والوشاة يتكاثر كالخلايا المسرطنة[206]..

نخلص مما تقدم، إلى أن الاستبداد يقتل في الإنسان شخصه القانوني، إذ يسلبه جميع حقوقه، ثم يقتل فيه شخصه الأخلاقي، فتنغلق دائرة الاستبداد؛ ويغدو بالإمكان إعادة إنتاجه .

وما كان بوسع الاستبداد أن يقتل الشخص الأخلاقي في الإنسان لو لم يتمكن من قتل الشخص القانوني فيه، ولو لم يزعزع قاعدة الحقوق الطبيعية والمدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية .

بالطبع، يفرح المستبدون (حينما تأخذهم العزه بالاثم) بتحويل شعوبهم إلى قطعان، ومن دون أن يدروا أن ضعف شعوبهم الفعلي هو قوتهم الوهمية، ومن دون أن يدروا أن ضعف الشعوب محمول بتراكمات داخليه تتفاعل وتزداد في انتظار لحظة القطع والانفجار في وجه المستبد.

ذلك "إن قتل الشخص القانوني ثم قتل الشخص الأخلاقي في الإنسان هو قتل روح الاجتماع المدني وروح المواطنة؛ ولذلك قيل من لا يدافع عن قوانين بلاده لا يحسن الدفاع عن وطنه، ومضمون القوانين التي

---

[204] نصار ابراهيم – جدل السياسة والأخلاق والطبقات – الانترنت – 2016/2/4.

[205] جاد الكريم الجباعي – محنة العقل محنة الأخلاق – الانترنت

[206] جاد الكريم الجباعي – المصدر السابق.

يجدر بالمواطنين أن يدافعوا عنها هو الحقوق ومعيارها هو العدالة، والعدالة هي التجسيد الواقعي للمساواة"[207].

"لقد فهم الكثيرون كارل ماركس وكأنه ضد الأخلاق، بينما ماركس في الواقع هو نموذج المفكر الثوري الأخلاقي بامتياز.. إنه ضد الأخلاق البرجوازية المجردة والغيبيبة التي تحاول إيهام المجتمع بأن المشكلة مجرد سلوك أخلاقي .. وليس نتاج بنى اقتصادية وسلطة سياسية هدفها تكريس الاستغلال... إنه لم يَسقُط في مصيدة فلسفة الأخلاق الغيبية الوعظية.. وإنما اندمج في الفعل الثوري والفلسفي والفكري لكي يرتقي بالوعي الاجتماعي والتحريض على الفعل من أجل التغيير الحقيقي"[208].

"الفكرة هي أن التغيير ليس مجرد حالة ذهنية أو فكرية.. بل موقف وفعل سياسي مباشر بهدف تغيير البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المادية السائدة.. أي البنى التي تولد كل هذا الإسفاف الأخلاقي والثقافي والسلوكي.. فبدون تغيير تلك البنى سيبقى الوعي خاضعا لعلاقات القوة المبنية على السيطرة على وسائل الانتاج... والمستندة إلى العمل المأجور الذي في جوهره استغلال لعرق وجهد وعمر وحياة القوى المنتجة من قبل طبقات طفيلية هدفها أولا وأخيرا الربح وتركيم الثروة، بمعنى أن تغيير هذه العلاقات اللاأخلاقية في جوهرها ينطلق من تغيير الواقع ذاته... ودور الفكر والأيديولوجيا هنا هو تعزيز هذه العملية الملموسة... أما أن يتحول الفكر إلى عملية وعظ أخلاقي لا تمس الواقع والطبقات المستَغِلَّة... فإنه يصبح في هذه الحالة جزءا من منظومة القهر ذاتها... بهذا المعنى فإن القيم الأخلاقية ما لم تكن قوة فاعلة من أجل كشف الاستغلال والقهر والدفاع عن حقوق ومصالح الناس .. فإنها فقط تعزز الوهم بإمكانية تعميم العدالة وتحقيق الحرية عن طريق الوعظ الأخلاقي"[209].

"بهذا المعنى بالضبط يتحدد الموقف الماركسي من الأخلاق... أي أن الأخلاق بذاتها كمفاهيم ليست هي قوة التغيير بل إن الالتزام بالفعل السياسي والاجتماعي لتغيير الواقع هو الذي يعطيه القيمة الأخلاقية الكبرى... التي ستنتج في سياقاتها منظومة أخلاقية بديلة منسجمة مع الواقع الجديد.

هذه هي الأخلاق الثور ية وليس الوعظ الأجوف الذي يواصل الثرثرة عن الأخلاق ولكن بدون جرأة ووضوح في مواجهة أسباب القهر والظلم والاستغلال كعلاقات وقوى طبقية"[210].

التطور التاريخي للمذاهب الأخلاقية في الفلسفة :

"ظهرت الأفكار الفلسفية الأولى عن الأخلاق في كتاب "الفيدا" الذي تضمن الأفكار الفلسفية الهندية القديمة ما قبل الفلسفة الاغريقية ، التي عرفت بإسم الفلسفة "البراهمانية" (برهمان هو الله) التي تقوم على أن "أن الحياة مليئة بالشقاء، ومن ثم لابد من احتقار الحياة الدنيا ... لإن الخلاص من الشقاء لا يكون إلا عبر ما تسميه

[207] جاد الكريم الجباعي – المصدر السابق.

[208] نصار ابراهيم – مصدر سبق ذكره.

[209] نصار ابراهيم – المصدر السابق.

210 نصار ابراهيم – المصدر السابق.

الفلسفة الهندية بـ"النرفانا" التي تعني الفناء في الإله ، وهو شكل من أشكال التصوف والزهد". وظلت هذه الفلسفة مسيطرة في الهند حتى ظهور البوذية في القرن السادس قبل الميلاد التي أسسها "غاوماتا بوذا" أو المستنير .

ثم برزت الفلسفة الكونفوشية التي أسسها "كونفوشيوس" (551 – 479 ق . م) في الصين ، واشتهرت بتعاليمها الأخلاقية السياسية التي تقوم على أن السماء هي الإله الأعلى تفرض مشيئتها على الناس ، وإن حياة البشر رهن بالقدر ، وأن الجاه والثروة منّة من السماء"[211].

هذه هي بعض ملامح الفكر الفلسفي في الشرق القديم الذي تأثرت به الفلسفة الاغريقية، بمثل ما تفاعلت وتأثرت مع المعطيات الفلسفية المصرية الفرعونية والبابلية في العراق بشكل خاص .

أما الفلسفة الإغريقية اليونانية (التي ظهرت في القرنين السادس والخامس ق.م) ، فقد كانت الرائدة في تحرير الفكر عبر تساؤلاتها عن طبيعة الواقع وحقيقة الكون والعقل والعديد من القضايا ذات الطابع المعرفي والشمولي .

وفي سياق الحديث عن الفلسفة الإغريقية أشير إلى عدد من الفلاسفة الذين سبقوا **سقراط** (469. 399 ق.م) ووضعوا الأسس التي تأثر بها ، ومن أشهرهم "**فيثاغورث**" (580–500 ق.م) الذي آمن بتناسق الأرواح، وكان من الرواد في علوم الهندسة والحساب ، ثم "**هيراقليطس**" (540 – 475 ق.م) الفيلسوف المادي الذي أعلن أن "بداية هذا الكون من النار وأن هذا العالم سيظل ناراً حية تنطفئ بمقدار وتشتعل بمقدار"، و الفيلسوف "**آناكساغور**" (500 – 425 ق.م) الذي قال أن "الحياة عملية دائمة ومتصلة ومستمرة" واتهمه حكام آثينا الارستقراطيين بالإلحاد وطردوه منها ، بعد ذلك برزت "الفلسفة السوفسطائية" كظاهرة فلسفية لعصر ديمقراطية العبيد في آثينا ، حيث كان الإنسان عندهم "معيار الأشياء جميعاً وشككوا في التصورات الدينية" ، وفي هذه المرحلة برز الفيلسوف "**ديمقريطس**" (460–370 ق.م) الذي كان نصيراً للديمقراطية العبودية .

يعتبر الفيلسوف **سقراط** (469–399 ق.م) رائد الفلسفة الأرستقراطية النخبوية الذي وقف بعناد ضد الديمقراطية في آثينا ، باعتبار أنها تؤدي – كما يقول– إلى الفوضى عبر تحكيم جماهير الدهماء في هذه العملية .

كان سقراط من بين أعظم الذين أثروا في الروح الغربية، وكانوا مصدر إيحاء لها. وما ميز سقراط كإنسان تمثل في قوته الأخلاقية، وحياته العادلة والمعتدلة، وسرعة بداهته، وطلاقة لسانه وروحه المرحة اللطيفة.

ويمكننا أن نجمل المبادئ الأساسية للأخلاق السقراطية بما يلي: الفضيلة هي المعرفة، فكلاهما واحد. ومن يعرف الحق معرفة حقيقية سيمارسه أيضاً، وسيكون سعيداً[212].

رأى سقراط الفضيلة معادلة للمعرفة (episteme) في اليونانية. غير أن فهمه للمعرفة معقد نوعاً ما. وهي تشمل المعرفة بأنفسنا وبالأوضاع التي نجد أنفسنا فيها.

---

211 موجز تاريخ الفلسفة – مجموعة من العلماء السوفيت – الجزء الأول.

[212] غنار سكيربك و نلز غيلجي – تاريخ الفكر الغربي .. من اليونان القديمة إلى القرن العشرين – ترجمة: د.حيدر حاج إسماعيل – مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى ، بيروت، نيسان (ابريل) 2012– ص 104

وما امتاز به سقراط تمثل في أنه لم يبحث في تلك المعرفة عن طريق جمع الخبرات، بل بالتحليل الفكري، بشكل رئيسي، وبتوضيح التصورات الغامضة التي لدينا عن البشر والمجتمع ، مثل أفكار العدالة والشجاعة والفضيلة والحياة الجيدة.

غير أن ذلك لا يكفي، فالفضيلة هي في أن نحيا الحياة التي علينا أن نحياها. وذلك يشمل أهدافاً وقيماً لا يمكن أن نعرفها من العلوم الاختبارية أو العلوم الصورية[213].

وجاء بعده الفيلسوف "**أفلاطون**" (427 – 347 ق.م) ليستكمل الرسالة في العداء للديمقراطية ، بحيث أصبح فيلسوف الفردية الارستقراطية بلا منازع ، حيث حرص على تكريس أخلاق الأرستقراطية ضد الفقراء أو العبيد .

وعلى الرغم من هذه الرؤية الأفلاطونية للحكم الارستقراطي، إلا أن افلاطون قال في كتاب "الجمهورية" ما فحواه: إنّ هدف الدولة ينبغي أن يكون تحقيق حكم الفضيلة والنزاهة والاستقامة على هذه الأرض. بمعنى آخر إنّ هدف السياسة هو إقامة مجتمع عادل عن طريق سلطة نزيهة وعادلة، فلا معنى لحكم ظالم ولا مستقبل.

وكان أفلاطون يرى أنّ المجتمع العادل هو ذلك الذي تتوافر فيه الصفات الأربع التالية[214]:

أولاً: الحكمة المتمثلة في حب المعرفة والبحث عنها

ثانياً: الشجاعة أو القوة المعنوية والأخلاقية

ثالثاً: الاعتدال في الأهواء والشهوات .

رابعاً: العدل، أي تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق الإتاحة لكل فرد في المجتمع أن يقوم بدوره طبقاً لإمكانياته وكفاءاته.

ولكن لتحقيق نظام سياسي كهذا ينبغي بحسب أفلاطون أن يمتلك الحكام أنفسهم هذه الصفات الأربع، وأن يجسّدوها في شخوصهم.

من هنا أطروحة أفلاطون الشهيرة عن الفلاسفة الملوك، أو الملوك الفلاسفة. بمعنى ينبغي أن يكون رأس الدولة فيلسوفاً. وهو حلم طوباوي بطبيعة الحال، ولكن المقصود به أنّ الفيلسوف برجاحة عقله وحكمته هو وحده القادر على تحقيق الحكم العادل.

أما أوصاف الطاغية عند أفلاطون فهي: كائن حيواني ينشغل بالملذات المتقلبة، نقيض الروح الخالدة، هو من أتعس العالمين ومدينته مدينة شقية"[215].

أما الفيلسوف **أرسطو** (284 –322 ق.م) "فهو أول من استخدم مصطلح الأخلاق أو الحكمة العملية من أجل صياغة الأفكار عن الواجب والخير والشر، وهو أيضاً أول من استخدم مصطلح الاستبداد وقارنه مع مصطلح الطغيان، وقال إنهما نوعان من الحكم يعاملان الرعايا على أنهم عبيد، وكان مثل استاذه ومعلمه

---

[213] العلوم الصورية مثل الرياضيات وعلم المنطق.

[214] هاشم صالح – هل من سياسي بلا أخلاق– موقع مؤمنون بلا حدود – 08أغسطس 2015 .

[215] أ.د. عبد الجليل كاظم الوالي – الاستبداد في الفكر الكلامي والفلسفي – الانترنت – تغطيات 2004.

أفلاطون ، يرى أن أفضل أشكال الحكم هو النظام الأرستقراطي الذي يعتمد حكم الأقلية من النخبة المختارة ، ورفض الديمقراطية لأنها كما يقول تقوم على افتراض كاذب بالمساواة منسجماً بذلك مع أفلاطون وسقراط ، وهو القائل بأن "هناك أخلاق للعبيد وأخلاق للسادة ، فمنذ المولد هناك اناس معدون للعبودية واناس معدون للإمارة"[216].

" فأرسطو يعرف الخير في كتابه "الأخلاق" بأنه ما يبحث عنه البشر، وما يشكل غاية قصوى لأفعال الناس"أنه ما تنزع إليه الأشياء أجمعها". ولكن إذا كانت الخيرات متعددة، فما هو الخير الأسمى؟ يجيب أرسطو بالقول أنه السعادة، لأنها الخير المطلق المطلوب لذاته، فهو الغاية القصوى للإنسان. بيد أن السعادة ليست مفهوما ذاتيا أو نفسيا، وليست رغبة أو منفعة، انها حسب تعريف أرسطو "تحقيق الفضيلة" ليس بمعنى التزام قاعدة قانونية أو ضوابط إجرائية، بل الانسجام مع الطبيعة الإنسانية ذاتها. أي السعي لتحقيق السلوك الذي يضمن اكتمال وتحقق الإنسان. الحياة الفاضلة = السعادة = التحديد الأخلاقي للسعادة"[217].

"**وفي العصر العبودي الذي إمتد حتى نهاية القرن الرابع الميلادي ظهرت ثلاث تيارات رئيسية هي**[218]:

الريبية – مذهب الشك: ومن أشهر فلاسفتها "بيرون (365–275 ق.م) ، الانسان عندهم عليه "ألا يتخذ موقفاً من ظواهر الطبيعة أو الحياة، وإذا أراد أن يعيش سعيداً عليه أن لا يفكر فيها"، إنها دعوة مبكرة إلى أن يظل الإنسان أبلهاً أو مكرهاً على الإستسلام للظلم .

الفلسفة الابيقورية : نسبة إلى الفيلسوف "ابيقور" (341–270ق.م) ، كان داعية للاستسلام والخنوع والتأمل وهي صفات صبغت المرحلة اللاحقة حتى القرن الرابع عشر .

الرواقيون :– اشهر فلاسفتهم زينون الفينيقي (334 ق.م – 262 ق.م)، دعوا ايضاً الى الاستسلام والسكون ورفضوا مبادىء ابيقور الالحادية ، وقالوا بأن الانسان الحكيم هو الذي يؤثر مصلحة الدولة على مصلحته الخاصة او الذاتية.

وفي المرحلة الاقطاعية منذ القرن الخامس الميلادي حتى القرن السابع عشر ، سادت أخلاق الارستقراطية الاقطاعية ذات الطابع المسيحي ، التي استطاعت تكييف الدين المسيحي لحساب مصالحها الطبقية ، حيث سادت الأفكار والفلسفات الرجعية في ذلك العصر (الافلاطونية المحدثة والسكولائية) **ونجحت في تثبيت ما سمي ب" أخلاق السادة النبلاء" مقابل أخلاق الطبقات الشعبية الفقيرة التي فرضت عليها ظروف الاستبداد والقهر ، أن تمتثل لكل أشكال التفكير الغيبي والاعراف والتقاليد والامثال الشعبية المنبثقة عنه ، وهي أفكار أكدت على أن الخضوع للسادة هو نوع من الايمان وبالتالي فإن التمرد عليه نوع من الكفر (وهي أفكار تشبه وتتقاطع إلى حد بعيد مع الاخلاق والأمثال الشعبية التي سادت في التاريخ الاسلامي وما تزال حتى اللحظة الراهنة) .**

---

[216] ول ديورانت – قصة الفلسفة – مكتبة المعارف – بيروت – ط5 – 1985 – ص78.

[217] سيد ولد أباه – نظريات معاصرة في الأخلاق – –الأخلاق: بين المعيارية والإجرائية– الانترنت – 2012/4/15.

[218] ول ديورانت – مصدر سبق ذكره – ص127.

نيقولا ميكافيللي (1469 – 1527) : هو من أوائل المنظرين السياسيين البرجوازيين ، حاول في مؤلفاته البرهنة على أن البواعث المحركة لنشاط البشر هي الأنانية و المصلحة المادية، وهو صاحب مقولة:" أن الناس ينسون موت آبائهم أسرع من نسيانهم فقد ممتلكاتهم" ، إن السمة الفردية والمصلحة عنده هما أساس الطبيعة الإنسانية؛ ومن جانب آخر فقد رأى أن القوة هي أساس الحق في سياق حديثه عن ضرورة قيام الدولة الزمنية المضادة (البديلة) لدولة الكنيسة؛ ويؤكد على أن ازدهار الدولة القوية المتحررة من الأخلاق ، هو القانون الأسمى للسياسة وأن جميع السبل المؤدية لهذا الهدف طبيعية ومشروعة بما فيها السبل اللاأخلاقية (كالرشوة والاغتيال ودس السم والخيانة والغدر)؛ والحاكم عنده يجب أن يتمتع بخصال الأسد والثعلب ، وسياساته هي سياسة "السوط والكعكة"؛ هذه هي النزعة الميكافيلية التي تبرر كل شيء للوصول إلى الهدف السياسي ، وهي توضح معنى الفردية والإقرار بالاهتمامات الشخصية.

وفي القرن السادس عشر ظهر " فرنسيسس بيكون " (1561_ 1626) ، الذي أعلن "بأن المبدأ الذي ينظم الحياة الفردية والحياة الاجتماعية إنما يتجلى في الطبيعة البشرية بنزعاتها وميولها وما تضمر من عواطف وغرائز ، "فالطبيعة البشرية هي المنطلق الأصيل في بناء الأخلاق" ولكن ذلك مرهون بتطهير العقل وغسله من التصورات والأوهام السابقة (أوهام القبيلة، أوهام الكهف، وأوهام السوق) لكي يتصدر العلم والعلماء قمة البناء"[219].

لقد كان بيكون –كما يقول ول ديورانت– "أعظم عقل في العصور الحديثة" قام بقرع الجرس الذي جمع العقل والذكاء وأعلن أن أوروبا قد أقبلت على عصر جديد .

ثم ظهورت الفلسفة الحديثة مع رينيه ديكارت (1596 م. _ 1650 م.) فيلسوف فرنسي وعالم رياضيات وفيزيائي وعالم فسيولوجيا.

كان "ديكارت" في مبحث المعرفة مؤسس المذهب العقلاني ، هذا المذهب الذي يرتكز عنده على مبدأ الشك المنهجي أو الشك العقلي "الشك الذي يرمي إلى تحرير العقل من المسبقات وسائر السلطات المرجعية" ومن سلطة السلف ، الشك الذي يؤدي إلى الحقيقة عن طريق البداهة العقلية كالحدس_ التحليل_ التركيب[220].

لقد أقام "ديكارت" وفق أسس الشك المنهجي والبداهة العقلية؛ يقينه الأول من مبدأه البسيط الذي عرفناه من خلاله "أنا أفكر.. أنا موجود" ، هذا المبدأ الأول هو بداية كل فكر عقلاني وهو ما سنجده مضمراً وصريحاً في الفلسفة العقلانية من ديكارت إلى ماركس، إنه المبدأ الذي وضع الذات والموضوع في علاقة ضرورية عقلية ديالكتيكية، وأسس مبدأ وحدة الفكر والوجود.. لكن "ديكارت" رغم ذلك كله فصل بين العقل والطبيعة بإرجاعها إلى ماهيتين مختلفتين هما: الفكر والامتداد، ولجأ إلى الإرادة الإلهية للربط بينهما.

---

[219] ول ديورانت – مصدر سبق ذكره – ص126.

[220] الموسوعة الفلسفية – المصدر السابق ص 135

وفي هذا السياق يؤكد المفكر العربي "إلياس مرقص"[221] أن: شرط تأسيس العقلانية في الفكر العربي يقتضي أولاً دراسة لمقولة العقل وابراز مقولة الفكر وتوابعها ولاسيما "المفهوم" ومقولة "الشكل" ويقتضي ذلك العودة إلى المبدأ الديكارتي العقلي "أنا أفكر.. أنا موجود" الذي يؤسس العقلانية على مفهوم الإنسان الفرد و الخاص و العام أوالكلي؛ الأنا التي قوامها الفكر والعمل ويقتضي ذلك أيضاً مجاهدة النفس ونبذ أوهامها ومسبقاتها وكبح أهوائها ونزواتها وجموحها على صعيد الفرد والجماعة والطبقة والأمة والحزب.

"باروخ سبينوزا" (1632–1677):

يقول المؤرخ الفرنسي ول ديورانت في كتابه " قصة الفلسفة " أن سبينوزا وضع فلسفة سياسية عبرت عن آمال الاحرار والديمقراطيين في هولندا في ذلك الوقت، وأصبحت احدى المنابع الأساسية لجدول الأفكار التي بلغت أوجها في روسو والثورة الفرنسية.

يقول سبينوزا "ليست الغاية الأخيرة من الدولة التسلط على الناس أو كبحهم بالخوف، ولكن الغاية منها ان تحرر كل انسان من الخوف كي يعيش ويعمل في جو تام من الطمأنينة والأمن".

ويضيف قائلا "انني أكرر القول بان الغاية من الدولة ليست تحويل الناس إلى وحوش كاسرة والآت صماء، ولكن الغاية منها تمكين اجسامهم وعقولهم من العمل في امن واطمئنان ، وان ترشدهم إلى حياة تسودها حرية الفكر والعقل، كيلا يبددوا قواهم في الكراهية والغضب والغدر، ولا يظلم بعضهم بعضا. وهكذا فإن غاية الدولة هي الحرية في الحقيقة " .

ان هدف الدولة هو الحرية، لأن عمل الدولة هو ترقية النمو والتطور، والنمو يتوقف على المقدرة وتوفر الحرية.

اذ ان حرية الكلام والاحتجاج والنقد ستؤدي في النهاية إلى تغيير الأوضاع الفاسدة بالوسائل السلمية. وكلما زادت الحكومة في مكافحة حرية الكلام وخنقها، كلما زاد الشعب عنادا في مقاومتها، ولن يتصدى لمقاومة هذه القوانين أصحاب الشره والطمع من رجال المال، بل أولئك الذين تدفعهم ثقافتهم واخلاقهم وفضائلهم إلى اعتناق الحرية، فقد جبل الناس بوجه عام على الا يطيقوا كبت آرائهم التي يعتقدون بانها حق والا يصبروا على محاربتها واعتبارها جرائم ضد القانون، وعندئذ لا يعتبر الناس ان مقت القوانين والامساك عن مقاومة الحكومة عار وخزي بل شرف عظيم .

وينتهي سبينوزا بقوله "فكلما قلت رقابة الدولة على العقل، ازداد المواطن والدولة صلاحاً"، واذا نال الناس هذه الحرية، فلن يضيرهم أي نوع من أنواع الحكومة تتولى امورهم، سواء كانت ديمقراطية أو ارستقراطية أو ملكية أو غيرها، وهنا سبينوزا يميل إلى تفضيل الحكومة الديمقراطية.

[221] العقلانية في فلسفة الياس مرقص – قضايا و شهادات – مؤسسة عيبال – العدد الخامس – ربيع 1992 – ص 106 .

جون لـوك (1632م. – 1704م.): عصر التنوير والمساواه

رفض وجود أية أفكار نظرية مسبقة في الذهن.. فالتجربة بالنسبة له هي المصدر الوحيد لكافة الأفكار..! وحول فلسفته يقول ماركس :"لقد أقام لوك فلسفة العقل الإنساني السليم.. أي أنه أشار بطريقة غير مباشرة إلى أنه لا وجود لفلسفة إلاَ فلسفة البصيرة المستندة إلى الحواس السليمة".

ومن آرائه الاجتماعية والسياسية قوله: "بأن مهمة الدولة هي صيانة الحرية والملكية الفردية، وعلى الدولة أن تسن القوانين لحماية المواطن ومعاقبة الخارجين عن القانون" وقال أيضاً " إن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عند سيطرة الحرية والمساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع "؛ وتتوزع السلطة عنده إلى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة اتحادية.. كما طالب بالفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد دعمت آراؤه التوجهات الليبرالية في بريطانيا آنذاك[222].

مونتسكيو (1689 – 1755) : في كتابه روح القوانين رفض الاستبداد، ودافع عن الحرية، وأكد على ضرورة فصل السلطات[223]، رافضاً للحكم المطلق ونظام الاستبداد، لأنه حكم يسوده شخص واحد بلا قوانين ولا أحكام ويسير كل شيء بإرادته ومخاتلاته.

ومونتسكيو يعد الاستبداد نظاما طبيعيا بالنسبة للشرق لكنه غريب وخطر على الغرب، وهي نفس الفكرة الأرسطية التي يقسم فيها العالم إلى شرق وغرب، للشرق أنظمة سياسية خاصة لا تصلح إلا له وهي بطبيعتها استبدادية يعامل فيها الحاكم رعاياه كالحيوانات أو كالعبيد، وللغرب أنظمة سياسية خاصة تجعل تطبيق الاستبداد يهدد شريعة النظام الملكي[224].

ثم جاء جان جاك روسو (1712 –1778) ليعلن أن الوجدان غريزة الهية معصومة ودعا إلى المساواة بين البشر وأن يظل الناس أحرارا كما ولدوا.

كما اعتبر روسو "أن الاستبداد في الأصل ليس نظاماً سياسياً، إنه عملية اغتصاب للسلطة، يترتب عنها أن المغتصب يضع نفسه فوق القانون"[225].

"ومعلوم عن روسو انه نهض في عزّ عصر التنوير لكي يطلق صرخته المدوية: لا لعلم بدون أخلاق، لا لحضارة بدون ضمير! والتنوير إذا لم يكن مبنياً على قيم العدالة والمساواة واحترام الحقيقة فإنه بلا أسس حقيقية"[226].

أما فولتير (1694–1778) عاش كل حياته مناضلاً من أجل الديمقراطية وحرية الرأي ضد التعصب الديني.

---

[222] في نفس المرحلة جاء "بيركلى" وفلسفتة المثالية الذاتية المغرقة فى الرجعية....وكذلك"ديفيد هيوم".

[223] غنار سكيربك – تاريخ الفكر الغربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 2012 – ص52

[224] أ.د. عبد الجليل كاظم الوالي – الاستبداد في الفكر الكلامي والفلسفي – الانترنت – تغطيات 2004.

[225] كمال عبد اللطيف – الاستبدا: حدود ودلالات – الانترنت – يونيو 2014.

226 صبحي درويش – الأخلاقي جان جاك روسو والتنوير – الانترنت – 14كانون الثاني 2006 .

لقد خلد تاريخ الثقافة اسم فولتير.. فهو الكاتب الكبير والعالم السيكولوجي وفيلسوف الحضارة والتاريخ؛ عاش كل حياته مناضلاً ضد الكنيسة والتعصب الديني وضد الأنظمة الملكية وطغيانها؛ وقد تعرض بسبب آراؤه للملاحقة والأضطهاد حتى أنه قضى معظم سنوات عمره بعيداً عن فرنسا في ألمانيا وسويسرا (جنيف) وكتب فيها أجمل مؤلفاته "كانديد".

حتى جاء كانط (1724 –1804) صاحب المذهب الانتقادي، وأخلاق العقل، وهو القائل بوحدة العقل النظري والعملي، وأن العقل العملي المحض يصدر أوامر مطلقة هي قوام الوجدان الأخلاقي، وتتميز بانها قطعية ترفض المحاباة ، وتوجب القيام بالواجب فعل الجندي الذي ينفذ ما به يؤمر أولاً.

يعرف كانط الأخلاق، عامةً بأنها مجال الحرية للبشرية، المتميز عن ميدان الضرورة الخارجية والسببية الطبيعية، الأخلاق عند كانط ، مجال اللازم (ما يجب أن يكون) هذا التعريف صحيح من حيث المبدأ ولكنه لا يرتكز، في فلسفة كانط ، الى فهم الطبيعة الاجتماعية للأخلاق وقولة بأن المثال الأخلاقي لا يتحقق إلا في العالم الآخر .

ذهب كانط الى أن الواجب هو المفهوم المركزي في الأخلاق وهو الذي يحدد مفهوم الخير (والخير هو فعل الواجب) وعلى هذا النحو يترتب على الإنسان عند كانط، أن يؤدي واجبة من أجل الواجب نفسة.

ذهب كانط الى أن الواجب هو المفهوم المركزي في الأخلاق وهو الذي يحدد مفهوم الخير (والخير هو فعل الواجب) وعلى هذا النحو يترتب على الإنسان عند كانط ، أن يؤدي واجبه من أجل الواجب نفسه .

يُعَرفّ كانط الأخلاق ، عامةً بأنها مجال الحرية للبشرية.

والى جانب كانط ، فقد حفلت الثقافة الألمانية بآراء فيخته وشلنغ وهيغل ومحاولاتهم بناء الأخلاق على نحو من الجدل الثلاثي (ديالكتيك) وقد أوصل الأول إلى المثالية الذاتية والثاني إلى المثالية الموضوعية والثالث (هيجل 1770 – 1831) إلى المثالية المطلقة ، حيث تقوم خصوصية مذهبه الأخلاقي في أنه طرح جانباً الجدل الدائر حول المبادئ الأخلاقية المجردة ، ليركز الاهتمام على الأشكال الاجتماعية (عبر الالتزام الاخلاقي تجاه الاسرة والمجتمع والدولة) ، التي فيها يتم نشاط الشخصية الأخلاقي مكان الفضيلة الخلقية .

هيجل (1770_ 1831): تقوم خصوصية مذهبه أخلاقي في أنه طرح جانباً الجدل الدائر حول المبادئ الأخلاقية المجردة ، ليركز الاهتمام على الأشكال الاجتماعية ، التي فيها يتم نشاط الشخصية الأخلاقي التي فيها يتم نشاط الشخصية الأخلاقي مكان الفضيلة الخلقية .

يُنَصِّبْ هيجل " الشرف " المعتمد من قبل المجتمع والدولة القائمين ، وهكذا قان أخلاق هيجل هي أخلاق التزامات تجاه الأسرة والمجتمع والدولة .

أما أوغست كونت (1798 _1857) ، فالأخلاق لديه علم يهدف أول ما يهدف إلى البحث عن قوانين الحوادث الأخلاقية ، وهو صاحب نظرية" الحالات الثلاث " ، **التي تقول أن المفكر البشري مر خلال مسيرته "بثلاث حالات " أو مراحل من التطور**[227]:

[227] ول ديورانت – قصة الفلسفة – ص452.

الحالة اللاهوتية أو التفسير الديني .

الحالة الميتافيزيقية وتتميز باعتماد العقل المجرد بواسطة التكامل والاستنباط .

الحالة الوضعية التي تتميز باعتماد العلم في فهم وتفسير الظواهر الطبيعية والبشرية وهي الحالة "المعاصرة" التي دعا الى الأخذ بها .

وبعد أن استبعد كونت أساليب كل من التفكير الميتافيزيقي واللاهوتي، استبدل بهما مناهج التفكير العلمي أسوة بالعلماء الطبيعيين، فاتجه إلى "وضع قوانين تفسير الظواهر اللا أخلاقية توطئة للسيطرة عليها والإفادة منها في دنيانا الحاضرة".

والخصائص الرئيسية للأخلاق الوضعية كما نظر إليها كونت تتحدد وفقا لما يلي[228]:

أولًا: أنها تقوم على أساس العلم الوضعي وتحقق صفاته، ولهذا فهي حقيقية، أي تقوم على الملاحظة لا على الخيال وتنظر إلى الإنسان كما هو كائن بالفعل لا على النحو الذي يتخيل أن يوجد عليه.

ثانيًا: أن الأخلاق نسبية، وتستمد نسبيتها من نسبية المعرفة وليس لها طابع مطلق كما كان يرى كانط.

نيتشه (1844 – 1900): وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت أفكار نيتشة ، التي تدعو الى تدمير الأخلاق القديمة وتمهيد الطريق لأخلاق " الإنسان الأعلى " ، انطلاقاً من قناعته بأن هناك تقديران متناقضان للسلوك الإنساني ، هما أخلاق السادة ، وأخلاق الطبقات العامة.

فالخضوع عنده يولد الذل والضعة ، والعجز ينتج طلب المساعدة من الغير ، حيث تسود أخلاق الضعف والسلام والأمن وتصبح أحد أهم السمات الأخلاقية للشعوب المستعبدة والمغلوبة على أمرها ، فالحياة التي تقوم على مبادئ التسامح الضعيف هي حياة تسير في طريق الانحلال ، فالأخلاق الحقة هي إرادة القوة.

فالضعيف فاتر الهمة الذي يقول " إن الحياة لا تساوي شيئاً " خير له أن يقول " إنني لا أساوي شيئاً " هكذا كان نيتشة واضحاً وصريحاً في احتقاره للضعفاء ، وكان بالمقابل مغالياً في تمجيد القوة ، فالإنسان الأعلى عنده هو فرد متفوق يرتفع بشجاعته من وسط الشعب بفضل تربيته القوية لا بفضل الانتخاب الطبيعي أو أي عامل آخر .

كان نيتشة يحتقر أخلاق العبيد أو الضعفاء لأنها أخلاق صادرة عن الضعف والعجز بينما أخلاق الأقوياء أو " السادة " كما يقول : تقوم على البطولة والمقدرة .. إنها أخلاق الأقوياء "الخير" فيها يكون خيراً بمقدار ما يعبر عن شعور الفرد بالقوة ، فإذا صدر منه فعل الخير فذلك يكون عن بطولة وامتلاء وبذل ، لا عن خوف أو إكراه .

---

[228] أ.د. مصطفى حلمي – الأخلاق عند أوجست كونت (1857 م) – الانترنت.

أما العبيد فانهم يلجأون الى تسمية الأشياء بعكس أسمائها الحقيقية . وهكذا فالشعور بالعجز يسميه العبد " طيبويه " ، وعدم القدرة على رد الفعل يسميه " صبراً " كما يسمي الخضوع " طاعة " و الوضاعة " تواضعاً " والعجز عن الانتقام " عفواً " وهكذا.

وسؤالي الى أي مدى تنطبق أخلاق العبيد على العرب اليوم ؟ وما هو البديل ..؟ هل هي إرادة الحياة ؟ هل هو الإنسان الذي يثور ضد العدو الوطني ، وضد العدو الطبقي ، إلى جانب ثورته على الأخلاق السائدة وأضاليلها ؟ هل هو الإنسان الذي يثور على الشفقة وعلى الرحمة وعلى الصبر والتواضع والتواكل ؟ الجواب أتركه لكم .

فرويد (1856 – 1939) :بعد نيتشه ، ظهرت الفرويدية (أو مذهب التحليل النفسي)، انتشر بشكل واسع في البلدان الرأسمالية الغربية، **على يدي الطبيب النفسي النمساوي سيغموند فرويد الذي قال بأن دوافع الانسان واخلاقياته هي انعكاس لميوله اللاشعورية ، ولا سيما الجنسية** ، انه العنصر الأولي لعالم الإنساني الداخلي – "الهو" (اللاشعور) الذي يفعل كقوة بدون وجهة ، كنزوع يتخذ اتجاهه في " مبدأ اللذة " ويتجلى عند الرجل في عقدة متناقضة من الميول الجنسية نحو الأم وفي بواعث عدوانية تجاه الأب .

هربرت سبنسر (1820 – 1903) [229]: مصدر الأفكار والآراء حول الأخلاق التي نادى بها "سبنسر" قد تشكلت على أساس بيولوجي أو التفسير التطوري، بفضل نظرية دراوين ولا مارك عن أصل الأنواع " وعن " الانتقاء الطبيعي "، حيث يربط "سبنسر" فكرة الضمير الأخلاقي بالفكرة العامة أو فكرة الأخلاق المكتسبة ، وهي فكرة " بقاء الأصلح " في تطبيقها على الواقع الاقتصادي والبقاء للأقوى فيه .

وليم جيمس (1842 – 1910):: تأثر وليم جيمس بالمفكر الأمريكي تشارلز بيرس مؤسس فلسفة البرجماتزم صاحب مقولة " لكي نجد معنى للفكرة ينبغي أن نفحص النتائج العملية الناجمة عن هذه الفكرة " .

لم يقتنع وليم جيمس بالفلسفة التي تقوم على التفكير والتأمل ورأى أن لا قيمة للأمور في نظره إلا إذا أرشدتنا الى تحسين أوضاع حياتنا، فالناس يقبلون الفلسفات أو ينبذونها وفقاً لحاجاتهم لا وفقاً للحقيقة الموضوعية، وهم لا يتساءلون : هل هذا منطقي ، بل يتساءلون عن مدى ما تتناسب الفلسفة مع مصالحهم[230].

لا قيمة إلا للفرد ، وكل ما عدا ذلك فهو وسيلة ، وهكذا يرى دور الدولة وواجبها في خدمة الأفراد رجالاً ونساءاً، والأخلاق هنا مبنية على هذا الأسس.

جون ديوي (1859 – 1952) [231]**:وبعد وليم جيمس ، جاء تلميذه جون ديوي الذي قال أن النمو و التطور ، هما أعظم الأشياء وأفضلها وأجدرها بالاحترام** ، لقد جعل ديوي من النمو والتطور مقياسه الأخلاقي ، **فالنمو في نظره هو المقياس الأخلاقي وليس الخير المطلق .**

[229] ول ديورانت – قصة الفلسفة – مصدر سبق ذكره – ص465.

[230] ول ديورانت – قصة الفلسفة – مصدر سبق ذكره – ص618

[231] ول ديورانت – قصة الفلسفة – مصدر سبق ذكره – ص624

كما يقول " لكي تكون فاضلاً (أو أخلاقياً) لا يعني ذلك أن تكون طيعاً وأنيساً ، إذ أن الفضل بغير مقدره ، فضل اعرج ، ولن تنفعنا فضائل العالم كلها إذا كان ينقصها الذكاء والعقل ... لأن الجهل هو حالة استبعاد وفقدان للوعي وليس نعمة أو سعادة .

أما عالِم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864 . 1920) ، فقد رأى أن الحداثة المعاصرة، وانتقال العالم من العصر القديم إلى العصر الحديث، يمكن إرجاعه إلى سببين رئيسيين، هما : «روح» الرأسمالية، و«الأخلاق» البروتستانتية .

من خلال دراساته استنتج فيبر أن الرأسمالية ، وهي التي خلقت العالم الحديث، لم تنشأ إلا في تلك البلاد التي تحولت إلى البروتستانتية ، مثل بريطانيا وألمانيا وهولندا ، **وذلك لأن الأخلاق التي تبشر بها البروتستانتية، على خلاف الكاثوليكية أو الأرثوذكسية ، تدعو إلى العمل والإنتاج وتكوين الثروة ، والنجاح في مثل هذا المسعى هو علامة رضا من الرب .**

فالكاثوليكية التقليدية مثلا كانت ترى أن الثراء هو امتحان من الرب ، وأن الغني الذي لا يتخلى عن ثروته من أجل الرب لن يدخل الجنة . أما البروتستانتية، أو ما بشرت به تعاليم لوثر وكالفن وغيرهما، في تفسير مختلف للأناجيل، فهو أن الثراء دلالة على النجاح، والنجاح في الحياة الدنيا هو علامة رضا من الرب، وعلى ذلك فإن المؤمن الحق هو من يسعى وينجح، وبذلك كانت الأخلاق البروتستانتية –عند فيبر – هي الحاضن لروح رأسمالية تكمن وراء كل إنتاج أو إبداع .

إن الأخلاق الجديدة – في المجتمعات الرأسمالية ، عبرت بوضوح عن المصالح الفردية للبورجوازية وشكلت أداتها الفكرية في تدعيم سيطرتها ، وهي تنطلق من أن الملكية الخاصة هي ماهية الإنسان الاجتماعي ، كما تنظر إلى نشاط رجال الأعمال على أنه مغزى الحياة البشرية وهدفها ، وترى فيه معيار كرامة الفرد وحب الرفعة والعدالة التي تعني هنا المنفعة المتبادلة ، أما الحرية فهي تعني حرية المنافسة الرأسمالية شرط لحرية الفرد .

والحقيقة أن جوهر الأخلاق البورجوازية يقوم على الفردية والأنانية، أنها أخلاق لا تعترف ، في العلاقات بين الناس ، إلا برابطة واحدة هي المصلحة العارية ، والمنفعة الخاصة والكسب الشخصي ، أنها الأخلاق التي تبرر الحروب وكراهية البشر ، وان الحق دائماً إلى جانب القوة ،كما يتبدى نفاق الأخلاق البورجوازية بالدعوة إلى "حقوق" الشخصية " وحريتها " التي يروجون لها اليوم في إطار حقوق الإنسان والديمقراطية وهي كلها تركز على الحقوق بالمعنى الفردي الرأسمالي وليس بالمعنى المجتمعي.

إن الوعي الأخلاقي البورجوازي ، بتبريره الرأسمالية مضطر لتبرير العيوب والرذائل الناجمة عنها ، وهو يعتبر أن الإجراءات اللاأخلاقية شيئاً مقبولاً ، وضرورياً أحياناً ، أنه يتدنى إلى مستوى الكلبية cynicism التي تحتقر آداب وثقافة المجتمع وقيمه الروحية والأخلاقية.

فالمعروف إن البرجوازية بعد استيلائها على السلطة ، تسعى إلى ممارسة الحلول الوسط ليس فقط في السياسة بل و أيضاً في الأخلاق سواء عبر تحالفها مع بقايا الأرستقراطية أو إقامة أية تحالفات غير أخلاقية

لكبح الحماس الثوري للجماهير ، هذه الصورة تتجلى بوضوح في بلدان وطننا العربي في التحالف الراهن لقوى البرجوازية الكومبرادورية والبيروقراطية مع حركات الإسلام السياسي الذي يعبر عن حالة الانكفاء نحو الأساليب الاستبدادية القديمة أو التوتاليتارية في إطار التخلف والتبعية و التطور المشوه.

من كل ما تقدم ، نلاحظ انتقال المسألة الأخلاقية في عصر النهضة أو في حضارة الغرب الرأسمالي عموما ، من مستوى الدين الآمر ، والفكر اللاهوتي إلى مستوى الفكر الانتقادي ، وأصبحت قواعد الأخلاق الرأسمالية موضوعاً من مواضيع الثقافة الإنسانية "دون القطيعة الكاملة مع جوهر الدين "، فقد تضاءلت – كما رأينا– فكرة المذاهب الأخلاقية القديمة على أثر انتشار النزعات الأخلاقية الذرائعية الى جانب الفلسفة الوجودية ،كيركغارد، سارتر، كامو، دي بوفوار ، علاوة على سان سيمون وشارل فوريه وروبرت أوين وغيرهم من الاشتراكين الطوباويين والفلاسفة والمفكرين العقلانيين في عصر النهضة الذين قدموا اسهامهم في علم الأخلاق، حيث حاولوا أن يتنبئوا وأن يصوروا علاقات أخلاقية جديدة بين الناس ، واسهموافي توليد مفاهيم وأفكار ومدارس فلسفية جديدة معلنة موت النظام الاقطاعي القديم وميلاد عصر جديد للبشرية ، عصر الثورات البرجوازية الأوربية التي كانت بمثابة الإعلان الحقيقي لعصر النهضة أو عصر الحداثة ، ووضعت قواعد الأخلاق الجديدة .. أخلاق الديمقراطية البورجوازية الليبراليه.

كارل ماركس:(1818 – 1883): مؤسس فلسفة المادية الجدلية والمادية التاريخية والاقتصاد السياسي، كان ماركس فيلسوفاً مادياً جدلياً " رفض فهم الفلسفة على إنها علم مطلق ، غريب عن الحياة العملية والنضال ، مؤكداً إن مهمة الفلسفة والفكر الاجتماعي ليست بناء أو إنشاء Construction المستقبل ، ولاوضع نظريات تصلح لجميع العصوروالدهور ، بل إن مهمتها " النقد الذي لايرحم لكل ماهو قائم ، نقد لايرحم بمعنيين ، لايهاب استنتاجاته الذاتية ، ولا يتراجع أمام الاصطدام بالسلطات القائمة[232] ، إن مأثرة فلسفة ماركس تكمن في كونها البرهان الفلسفي والعملي في آن واحد على حتمية التحويل الجذري للمجتمع نحو الانعتاق والتحرر والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية رغم كل ما يتبدى اليوم من عوامل القهر والتخلف .

وبإزاء هذه الحركة قامت الفلسفة المادية الجدلية عبر إعلان ماركس عن "فلسفة علمية تقوم على مبدأ المادية التاريخية المتطورة تبعا لحتمية جدلية صارمة هي حتمية الصيرورة والغائية، فقد بين كل من ماركس وانجلز أن الأخلاقيات يحددها النظام الاقتصادي والاجتماعي للأمة، وأنها نتاج تاريخي . ورسم ماركس وانجلز – في تعاليمهما – الدرب الصحيح إلى السعادة والعدالة والحرية ، **إن ماركس ، باكتشافه القوانين الخاصة ، المميزه لتطور الرأسمالية ، اكتشف – في السياق نفسه – " المفهوم العام عن القانون ، بما في ذلك الفهم العملي للقوانين الأكثر شمولاً لتطور الطبيعة والمجتمع والمعرفة ، ويأتي وصف ماركس للقانون العام للتراكم الرأسمالي مثالاً رائعاً على هذا البحث الملموس للقوانين الشاملة لكل تطور ، إن هذا القانون يعكس العلاقة**

[232] المصدر: كتاب: موجز تاريخ الفلسفة– ص618

المتبادلة بين إثراء طبقة الرأسماليين وبين تفاقم بؤس الطبقة العاملة والكادحين ، فكلما ازداد تراكم في أحد قطبي المجتمع يزداد بالمقابل تراكم البؤس في القطب المعاكس ، ولذا فإن التراكم الرأسمالي لايؤدي إلى القضاء على الفقر : كما يروج أصحاب الأفكار الليبرالية والديمقراطية الكاذبة ، بل إنه على العكس ينتج الفقر باستمرار ، ذلك إن هذا الفقر هو الشرط الرئيسي للغنى في صيغته الرأسمالية (ولذلك قيل : إن رأس المال ينزف دماً من جميع مساماته ..) ، كما أن تفاقم التناقضات بين الرأسماليين والكادحين وجموع الفقراء ، سيقود بالضرورة إلى أذكاء نضال الفقراء الطبقي ، والتعجيل بعملية التغيير والثورة . كذلك أقامت الماركسية البرهان العلمي على أن الحل المادي لكافة مشكلات الحياة الاجتماعية – بما في ذلك الأخلاق– إنما ينبع من الحل المادي لمسألة علاقة الوجود الاجتماعي ، بالوعي الاجتماعي الذي بدوره يمارس تأثيراً عكسياً على الوجود الاجتماعي .

الأخلاق الاشتراكية :

يتمثل جوهر الأخلاق الاشتراكية في الدفاع عن مصالح الفقراء والكادحين بما يتطابق مع القيم الأخلاقية التي تخدم التقدم الاجتماعي على المستوى الإنساني كله ، وهي تقوم على :

أخلاق جماعية ديمقراطية، ومبدؤها الأساسي أن الفرد من أجل الجميع، والجميع من أجل الفرد، وهو مبدأ يتنافى مع الأنانية وحب الذات والنفعية الذاتية، ويجمع بصورة منسجمة بين المصالح الشعبية العامة والجماعية والشخصية .

أخلاق إنسانية، وهي تسمو بالإنسان وترسخ العلاقات الإنسانية حقا بين الناس، ونقصد بذلك علاقات التعاون الرفاقي والتعاضد وحسن النية والنزاهة، والبساطة ، والتواضع في الحياة الشخصية والاجتماعية .

أخلاق نشيطة وفاعلة، وهي تشجع المواطنين على تحقيق المآثر الإيجابية الجديدة في العمل والإبداع على المستوى الوطني والانساني العام .

النظام التوتاليتاري (الشمولي) أو الشر السياسي:

"في كتابها العمدة "أصول التوتاليتارية" الصادر سنة 1951عملت حنا أرندت على فهم أسباب تحول ألمانيا إلى نظام للهيمنة المطلقة". "فالتوليتارتية، كتجسيد للشر المحض، حدث غير مسبوق في التاريخ السياسي تأتي بذورها من الحداثة ومن عجزها عن تدبير مشكل العيش المشترك. فالشر قبل كل شيء فعل عنيف وسلوك عدواني يتم في المجال السياسي ويسعى إلى تدمير الغير وإخضاعه والتحكم فيه"[233].

يُفهم من التوليتارتية –كما تقول حنا أرندت– ذلك النظام السياسي الذي يجعل الأفراد خاضعين لسلطوية هيئات سياسية واجتماعية، وبمعنى آخر، فإنّه يتأسس على وجود نظام وحيد تنصهر فيه كلّ السلط؛ التشريعية والقضائية والتنفيذية، لتكوين سلطة قاهرة تمارس سيطرة شاملة على الأشخاص وأنشطتهم،

[233] ابراهيم مجيديلة – حنا أرندت الإنسان في مواجهة تفاهة الشر – موقع: مؤمنون بلا حدود – 31 ديسمبر 2016.

وتتدخل في كل تفاصيل حياتهم ، تحولهم إلى "جثث حيّة"، ويصيرون غرباء عن ذواتهم ويفقدون الإيمان بأنفسهم.

قاربت حنا أرندت سؤال/مشكل الشر من منظور سياسي بعيداً عن كلّ التفسيرات اللاهوتية والقيمية، فهو بالنسبة إليها لا يرتبط بأيّ ميل ميتافيزيقي، ولا يستند إلى أيّ مبادئ مطلقة تحيل إلى ما هو مقدّس أو ديني، إنّما هو إنساني ولا يمكن أن يفهم إلا في علاقته بما هو إنساني، وعبر اقترافه فإنّ الناس يخرجون من إنسانيتهم.

فالشر هو ما يجعل الكائن البشري يعيش تمزقاً بين إنسانيته وبين اللاإنساني، إنّه غياب تطابق الإنسان مع ذاته. ومن أجل رسم صورة عامة، جاز لنا القول إنّ الشر بالنسبة إلى حنا أرندت هو فعل إنساني، ولا يخرج عن العالم الإنساني. فهو يصدر عن الإنسان، ويقع على الإنسان. فليس فيه شيء من الشيطان، وليس له أيّ مظهر ميتافيزيقي، ولا يرتبط بأيٍّ من المبادئ الخالدة للعقل الإلهي. فالشرّ كله إنساني".[234]

تقول حنا أرندت : "لا يكون للحرية تحقق فعلي في العالم الذي لا يسمح بممارسة الفعل والكلام، مثل المجتمعات الاستبدادية التي تعتقل رعاياها داخل بيوتهم الضيقة، وتمنع بذلك ميلاد حياة عمومية. فبدون حياة عمومية مضمونة سياسيا، لا يمكن للحرية أن تتجلى، إذ ينقصها الشرط اللازم لظهورها في المجال العام. إن الحرية، بوصفها واقعا قابلا للبرهنة عليه، ترتبط بالسياسة ارتباطا تلازميا، وتشكلان معا وجهين لنفس الشيء"[235].

المدرسة الإجرائية الجديدة:

"ولهذا المدرسة اتجاهان أساسيان: نظرية العدالة التوزيعية لدى الفيلسوف الأمريكي جون راولز (1921 – 2002) ونظرية الفعل التواصلي لدى الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس (1929 –)..

أما جون راولز فينطلق من التصور الكانطي لأسبقية مبدأ العدل على مبدأ الحرية، رافضا بشدة بناء المنظومة القيمية الجماعية على مضمون عيني للخير المشترك، معتبرا أن جوهر الفكر الديمقراطي الليبيرالي هو صراع التصورات العقدية والمعيارية وتنظيم هذا الصراع اجرائيا.

وهكذا يمير راولز بين " الخير المشترك السياسي" الذي يتماهي مع القواعد الليبرالية للتنظيم السياسي (الخير المشترك الأخلاقي) الذي هو حصيلة تأويلات قيمية لا يمكن فرضها بقوة القانون، بل يجب إخضاعها لإرادة الناس.

---

[234] ابراهيم مجيديلة – المصدر السابق.

[235] مجزوءة الأخلاق – الانترنت .

إن همه هو استكشاف العقد الاجتماعي الذي يضمن في أن واحد حرية الأفراد ومساواتهم، مجملا قواعد هذا العقد في مبدئين أساسين هما[236]:

أولا: يتعين أن يكون لكل الأفراد حقوقا متساوية في النظام العام، أي القدر الأوسع من الحريات المتساوية الأصلية.

ثانيا: لا يكون التفاوت الاجتماعي والاقتصادي مقبولا إلا بشرطين هما من جهة استفادة اكبر عدد ممكن من المحرومين من الفائض الجماعي والمساواة العادلة في الفرص بين جميع الأفراد".

"أما نظرية الفعل التواصلي لدى هابرماس فتبدو أكثر رصانة فلسفيا، وأعمق كثافة نظريا، وتشكل اليوم أهم نظرية غربية في فلسفة القانون والأخلاق من حيث حجم الاهتمام وسعة النقاش والتداول.

"ينطلق هابرماس في تصوراته القانونية الأخلاقية من أطروحة ماكس فيبر حول مسار العقلنة ونزع القداسة المميز للمجتمعات الغربية الحديثة المعلمنة، فنتيجة لهذا المسار فقدت هذه المجتمعات المعايير والقيم التي كانت تضمن تعاضدها وانسجامها. ومن هنا الحاجة إلى استراتيجية نقاشية تواصلية للتوصل لإجماع حر حول القيم المشتركة"[237].

إلا أن هابرماس ينتقد بشدة التصورات الأداتية للعقل(أي اعتباره أداة للمعرفة و إخضاعه للمقايسس التجريبية) كما ينتقد الإيديولوجيات الوضعية والتاريخانية التي تسلحت بها النظريات الإجرائية الليبرالية الحديثة.

"النتيجة الأساسية التي نستخلصها من هابرماس هي تأسيسه للمنظور القانوني القيمي على استراتيجيات التواصل والنقاش الحر ضمن منظور الاعتراف والتداخل بين الذوات الذي يفضي إلى توافق ذي صلاحية شاملة"[238].

سارتر والفلسفة الوجوجدية:

جان بول سارتر (1905 – 1980): هو فيلسوف وروائي وكاتب مسرحي كاتب سيناريو وناقد أدبي وناشط سياسي فرنسي.

درس الفلسفة في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية. حين إحتلت ألمانيا النازية فرنسا، إنخرط سارتر في صفوف المقاومة الفرنسية السرية. عرف سارتر واشتهر لكونه كاتب غزير الإنتاج ولأعماله الأدبية وفلسفته الوجودية

الوجودية: تيار فلسفي يميل إلى الحرية التامة في التفكير بدون قيود ويؤكد على تفرد الإنسان، وأنه صاحب تفكير وحرية وإرادة واختيار ولا يحتاج إلى مُوَجِّه. وهي جملة من الاتجاهات والأفكار المتباينة، وليست نظرية فلسفية واضحة المعالم، ونظراً لهذا الاضطراب والتذبذب لم تستطع إلى الآن أن تأخذ مكانها بين العقائد والأفكار. وتكرس الوجودية في التركيز على مفهوم أن الإنسان كفرد يقوم بتكوين جوهر ومعنى لحياته.

---

236 سيد ولد أباه – نظريات معاصرة في الأخلاق – –الأخلاق: بين المعيارية والإجرائية– الانترنت – 2012/4/15.

237 سيد ولد أباه – المصدر السابق.

238 سيد ولد أباه – المصدر السابق.

ولقد ظهرت كحركة أدبية وفلسفية في القرن العشرين، على الرغم من وجود من كتب عنها في حقب سابقة. فالوجودية توضح أن غياب التأثير المباشر لقوة خارجية (الإله) يعني بأن الفرد حر بالكامل ولهذا السبب هو مسؤول عن أفعالهِ الحرة .والإنسان هو من يختار ويقوم بتكوين معتقداته والمسؤولية الفردية خارجاً عن أي نظام مسبق. وهذه الطريقة الفردية للتعبير عن الوجود هي الطريقة الوحيدة للنهوض فوق الحالة المفتقرة للمعنى المقنع (المعاناة والموت وفناء الفرد).

"الفكرة الرئيسية في الفلسفة الوجودية تتجلى في أن "الوجود يسبق الماهية" بمعنى أن البشر أحرار في تقرير مصيرهم، إذ أنهم يخلقون هويتهم وليسوا متلقين لها. ونحن مسؤولون مسؤولية كاملة عما نؤول إليه. "الإنسان ليس شيئاً سوى ما يصنعه هو من نفسه" وقدم سارتر الحجج تلو الحجج ضد الفكر الماهوي والجبري.

وعمد في سبيل ذلك إلى أن يصف الحرية في وضوح وبساطة – وبساطة شديدة كما رأى بعد ذلك – بانها شكل لا انفصام له عن الوجود البشري".[239]

الأفكار الأساسية للفلسفة الوجودية:

يؤمنون إيماناً مطلقاً بالوجود الإنساني ويتخذونه منطلقاً لكل فكرة.

يعتقدون بأن الإنسان أقدم شيء في الوجود وما قبله كان عدماً وأن وجود الإنسان سابق لماهيته.

يعتقدون بأن الأديان والنظريات الفلسفية التي سادت خلال القرون الوسطى والحديثة لم تحل مشكلة الإنسان.

يقولون إنهم يعملون لإعادة الاعتبار الكلي للإنسان ومراعاة تفكيره الشخصي وحريته وغرائزه ومشاعره.

يقولون بحرية الإنسان المطلقة وأن له أن يثبت وجوده كما يشاء، وبأي وجه يريد دون أن يقيده شيء.

يقولون إن على الإنسان أن يطرح الماضي وينكر كل القيود دينية كانت أم اجتماعية أم فلسفية أم منطقية.

لا يؤمنون بوجود قيم ثابتة توجه سلوك الناس وتضبطه، إنما كل إنسان يفعل ما يريد وليس لأحد أن يفرض قيماً أو أخلاقاً معينة على الآخرين.

الفيلسوف الألماني بيتر سلوتيرجيك (1947 –)، يرى أنّ السياسة والفلسفة، كما في فترة التأسيس الإغريقية، يمتلكان خاصية مشتركة قوية هي: أنّ كلتيهما بطريقتهما الخاصة عبارة عن فنٍ يهتم بالعالم ككل[240].

ويرى أيضاً أنّ حالتنا الراهنة تشبه إلى حد كبير حالة أوروبا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية، "عصر القلق". ونحن نعيش الحالة نفسها من القلق المرعب والآمال العراض. وبهذا الصدد ينبغي على الفلسفة أن تتحمل مسؤوليتها بخصوص المسألة الأساسية التالية: تشخيص مرض العالم.

---

239 كامي وسارتر – رونالد أرونسون – ترجمة: شوقي جلال – عالم المعرفة – العدد 334 – ديسمبر 2006 – ص69

240 هاشم صالح – مصدر سبق ذكره.

ثم يستعرض هذا المفكر الألماني المعاصر ثلاث لحظات من تاريخ الفكر ، فهناك أولاً اللحظة الكانطية في أواخر القرن الثامن عشر، في تلك اللحظة اعتقد كانط أنّه وجد التشخيص الملائم لعلاج مرض العصر، وعندئذ بلور قانونه الأخلاقي القطعي الملزم الذي عرف كيف يوفق بين الطابع الأناني للمصلحة الشخصية وبين مقتضيات الصالح العام أو المصلحة العامة. وهكذا جعل التعايش ممكناً بين مختلف الكائنات العقلانية داخل الإطار القانوني للمجتمع البورجوازي في عصره، ولهذا الغرض بلور مبدأه الأخلاقي القطعي الملزم لكل البشر. على النحو التالي: "تصرّف بطريقة أخلاقية معيّنة حيث يصبح فيها سلوكك وكأنه قانون كوني ينطبق على الجميع"[241].

ثم يردف الفيلسوف بيتر سلوتيرجيك قائلاً :بعد كانط بخمسين سنة ظهر كارل ماركس واضطرّ إلى بلورة مبدأ فلسفي آخر لحلّ مشكلة العصر.

فالظروف تغيرت والمشاكل الملحة اختلفت ، من المعلوم أنّ البؤس المدقع للطبقة العاملة في أوروبا صدمه بعمق، وبناء على ذلك أسّس فكره ونظريته.

على أي حال فإنّ ابتكارية ماركس تكمن في أنّه قام بتحديث المبدأ الأخلاقي القطعي الليبرالي لكانط. لقد حدّثه وطوّره لكي يصبح عبارة عن أطروحة ثورية. تقول هذه الأطروحة الماركسية ما يلي: إنّ الواجب المطلق لكلّ إنسان يكمن في إزالة الأوضاع البائسة التي جعلت منه مخلوقاً فقيراً، بائساً.

بعد مائة سنة من لحظة ماركس ظهرت مشكلة جديدة تتطلب حلاً جديداً أو مبدأ أخلاقياً قطعياً جديداً. وعندئذ ظهر الفيلسوف الألماني هانز جوناس وبلور في السبعينات من القرن العشرين هذا المبدأ الأخلاقي الملزم للبشرية، إذا ما أرادت أن تخرج من الأزمة الجديدة التي تتهددها. وهي الأزمة التي تخصّ الطبيعة والبيئة والمناخ.

وعندئذ أجرى تعديلاً على المبدأ الأخلاقي الكانطي فأصبح على النحو التالي: "تصرّف دائماً بطريقة تكون انعكاسات أعمالك متوافقة مع مقتضيات الحياة الإنسانية الحقيقية على وجه الأرض". بمعنى آخر: لا ترمِ القاذورات في الشارع، لا تفعل شيئاً يؤدي إلى تخريب الطبيعة أو البيئة، حافظ على الطبيعة والبيئة والمناخ بقدر المستطاع[242].

أخيراً ، نستنتج من هذا التلخيص للفلسفات الأخلاقية الغربية اهتمام معظم فلاسفتها بالمفاهيم الانسانية وقيم الاخلاق والعدل والمساواة والديمقراطية والمواطنة وفصل السلطات، إلى جانب عدد من الفلاسفة الذين انطلقوا من رؤى وافكار نقيضة للديمقراطية والمساواة.

وفي هذا الجانب ، أود التأكيد على أنه بالقدر الذي نؤمن فيه بالديمقراطية والحرية والعدل والاخلاق، إلا أنني أود التوضيح إلى أنه بدون الاعتراف بـ"مجتمع المواطنين" في مجتمعنا الفلسطيني وبلداننا العربية، وبأهمية دورهم

241 هاشم صالح – مصدر سبق ذكره.

[242] هاشم صالح – هل من سياسي بلا أخلاق– موقع مؤمنون بلا حدود – 08أغسطس 2015 .

في فضاء ديمقراطي تتوفر فيه حرية الرأي والمعتقد والعدالة والمساواة...الخ، يكون الحديث عن التحرر الوطني ومقاومة العدو الصهيوني او تطبيق الديمقراطية نوعا من الأوهام أو الشعارات الانتهازية المضللة، لا يراد بها سوى تكريس استبداد السلطة الحاكمة وتفردها، وتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى، لكي تستمر في حكمها الإكراهي التسلطي دون مُنازع.

وفي هذا الجانب فان الوحدة الوطنية لا تعني، في أي حال من الأحوال، طمس الفروق ونفي الاختلاف وإلغاء المصالح الخاصة المتعارضة، بل تعني إعادة بناء الوجود الاجتماعي على مشتركات لا تفاوت فيها بين الأفراد والجماعات ولا تنازع عليها.وبالتالي فان المواطنة وفق تفسيرها الحداثي ، هي الشيء المشترك بين جميع المواطنين، فبدون مبدأ المواطنة لا يمكن أن يقوم مجتمع ديموقراطي حديث تسوده التعددية والحريات والعدالة الاجتماعية في إطار وحدته الداخلية . ومن ثم ، يجب إعادة التفكير في مفهوم الدولة الوطنية (والسلطة)، في ضوء الوقائع القائمة على الأرض، أي في ضوء الواقع العياني ، إذ أن التفكير في السلطة أو الدولة وإعادة تعريفها في بلادنا، هو في الوقت ذاته تفكير في مستقبل الأمة العربية وإعادة تعريفها ، بدلالة الدولة الديمقراطية الحديثة، لا بدلالة الرغبات والأوهام الذاتية أو البرامج والرؤى المستندة إلى منطق الإسلام السياسي، الذي يتجاوز الدولة الوطنية أو القومية أو المنطق السياسي اليميني الهابط الذي يراهن على أوهام التحالف الإمبريالي الصهيوني في صياغة السلطة أو الدولة.

المذاهب والفلسفة الإسلامية:

أ- المذاهب الإسلامية:-

مارس المفكرون الإسلاميون نوعاً من الاجتهاد على نطاق واسع خلال القرون الأولى للحضارة العربية الإسلامية، وكان من نتيجة هذا الاجتهاد بروز المذاهب التي يتوزع المسلمون بينها إلى يومنا هذا، ومن المعروف أن الاجتهاد قد توقف منذ القرن الثاني عشر الميلادي تقريباً، أو ما يمكن أن نطلق عليه حالة الانقطاع الفكري، حيث تجمد الفكر كما يقول د. سمير أمين في مدارس المذاهب المذكورة وضاق هامش التفسير الحر للشريعة، فلم يعد من الممكن الخروج عن حدود المذاهب المعترف بها ، وفي هذا السياق ، يقول د.الجابري في كتابه الهام " تكوين العقل العربي " ، إن " الثقافة العربية الاسلامية تنقسم إلى ثلاث مجموعات :

1. علوم البيان من فقه ونحو وبلاغة
2. علوم العرفان من تصوف وفكر شيعي وفلسفة وطبابه وفلك وسحر وتنجيم.
3. علوم البرهان من منطق ورياضيات وميتافيزيقيا .

ويتوصل إلى ، أن الحضارة الاسلامية هي حضارة فقه ، في مقابل الحضارة اليونانية التي كانت حضارة فلسفة ، لقد تجمدت الحضارة العربية عند الفلسفة اليونانية ، وغاب عنها العنصر المحرك : التجربة ، بعد أن غلب عليها اللاهوت أو علوم العرفان أو اللامعقول " . ثم يستطرد د.الجابري بالقول " إن العقل البياني العربي لايقبل بطبيعته التجربة لأنه يحتقر المعرفة الحسية ويترفع عن التجربة ويتعامل مع النصوص أكثر من تعامله

مع الطبيعة وظواهرها ، ويعود السبب في ذلك كما يقول إلى "أن الفلسفة اليونانية التي أخذها العرب عن الإغريق كانت فلسفة تؤكد على مجتمع السادة والعبيد ، ولاتؤمن بالتجربة لأنها من أعمال العبيد (وكذلك جميع الحرف) ، أما السادة فهم من نوع " أعلى " ومهامهم تنحصر في التفكير والنظر وانتاج الخطاب " وكانت المحصلة أن "إنجازات العرب في اللغة والفقه والتشريع شكلت قيوداً للعقل الذي أصبح سجين هذا البناء من الركود والتخلف ".

ورغم ذلك فإن الجابري لاينكر دور العلماء والعلم العربي عموماً في تأسيس طريق النهضة الاوروبية وبالذات أبن رشد ، والحسن بن الهيثم (توفى عام 430 هـ) الذي عرف بنظرياته في علم الضوء والبصريات التي كانت أساساً أو قواعد علمية بني عليها غاليليو وغيره فيما بعد ، ولكن إبن الهيثم كان غريباً في الثقافة العربية في حين أن الغزالي كان حاضراً بقوه وإصرار إلى يومنا هذا ، إبن الهيثم رأى الحقيقة في العلم ، أما الغزالي فرأى طريق الحقيقة في التصوف ".

لقد نشأت المذاهب الفكرية الإسلامية الأولى في عصر الخلفاء الراشدين، وكانت بداية الاختلاف في عهد عثمان بن عفان، الذي تطور فيما بعد إلى نزاع بين علي ومعاوية على الخلافة بعد عثمان، ذلك النزاع الذي تحول إلى حرب بينهماَ فرَّقت بين المسلمين وجعلتهم شيعاً وأحزاباً منذ ذلك الوقت إلى أيامنا هذه.

أولاً: كانت البداية في بروز "جماعة الخوارج" التي نشأت عام 37 هجري (657 م.)

وعرف عنها العداء الشديد لعثمان بن عفان في أواخر سنوات حكمه؛ إن البدايات الأولى للخوارج تعود إلى جماعة " القُرَّاء " (حفظة القرآن الكريم) الذين تميزوا بالزهد والتنسك، وكانوا "علماء" الأمة قبل أن تعرف الحياة الفكرية " الفقه " والفقهاء ، رفضوا التحكيم بين علي ومعاوية وطالبوا علي بقتال معاوية.

لخَص الخوارج موقفهم من نظام الحكم بأن " السلطة العليا للدولة هي الإمامة والخلافة" وقرروا أن المسلم الذي تتوفر فيه شروط الإمامة له الحق أن يتولاها بصرف النظر عن نسبه وجنسه ولونه ، (ليس شرطاً عندهم النسب القرشي أو العربي لمن يتولى منصب الإمام).

أجمعوا على أن الثورة تكون واجبة على أئمة الفسق والجور إذا بلغ عدد المنكرين على أئمة الجور أربعين رجلاً فأكثر.

ثانياً: جماعة المرجئة:

وهي من الأرجاء، بمعنى التأجيل، وهذا المصطلح قد عنى في الفكر الإسلامي، الفصل بين الإيمان باعتباره تصديقاً قلبياً ويقينياً داخلياً غير منظور؛ وبين العمل باعتباره نشاطاً وممارسة ظاهرية قد تترجم أو لا تترجم عما بالقلب من إيمان، وخلاصة قولهم أن الإيمان هو المعرفة بالله ورسله وما جاء من عنده، وما عدا ذلك ليس من الإيمان، ولا يضر هذا الإيمان ما يعلن صاحبه حتى لو أعلن الكفر وعبد الأوثان؛ فما دام العمل لا يترجم بالضرورة عن مكنون العقيدة فلا سبيل إذاً للحكم على المعتقدات، وما علينا إلا أن نرجئ الحكم على الإيمان إلى يوم الحساب ، وتلك هي مهمة الخالق وحده وليست مهمة أحد المخلوقين في الحياة الدنيا.

ثالثاً: المعتزلة:

جذورهم تعود إلى تيار أهل العدل والتوحيد الذي كان من أبرز قادته الحسن البصري المعروف بعدائه للنظام الأموي ، تصدى هذا التيار لعقيدة " الجبر/ التي أظهرها الأمويون " وعارضها بإظهار موقف الإسلام المنحاز إلى حرية الإنسان واختياره وقدرته ، ومن ثم مسئوليته عن أفعاله ، ثم جاء " واصل بن عطاء " الذي حدد الأصول الفكرية الخمسة للمعتزلة وهي: العدل _ التوحيد_ الوعد والوعيد_ المنزلة بين المنزلتين_ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

لقد كانت المعتزلة من أصدق الفرق في الإسلام الذين جمعوا بين النص والممارسة في موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكانوا ضد الأشعري الذي قال : " إن السيف باطل ولو قتلت الرجال وسبيت الذرية ، وأن الإمام قد يكون عادلاً أو غير عادل وليس لنا إزالته حتى وإن كان فاسقاً؛ كما كانوا نقيضاً أيضاً لأحمد بن حنبل الذي يقول: " إن من غلب بالسيف حتى صار خليفة، وسمي أمير المؤمنين فلا يحل لأحد يؤمن بالله أن يبيت ولا يراه إماماً عليه ، براً كان أو فاجراً ، فهو أمير المؤمنين (وهناك قول لأحد أئمة ذلك العصر يسندوه لأبي حنيفه ينص على أن " ستون عاماً في ظل حاكم ظالم لهي أفضل من ليلة واحدة دون حاكم " .

لقد كان موقف المعتزلة نقيضاً _ كما يقول المفكر الاسلامي المستنير الدكتور محمد عمارة _ لكل هذه المذاهب فقد أوجبوا النهي عن المنكر باليد واللسان والقلب، لقد كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عندهم عملاً سياسياً واجتماعياً في آن واحد لأن الأمر بالمعروف عندهم هو من فروض الكفاية وواجباتها، ومعلوم أن فروض الكفاية أكثر أهمية من فروض الأعيان، (المقصود بالأعيان الصلاة والصوم والزكاة...الخ) لأن تخلف قيام فرض العين يأثم به من أهمل فيه ، أما تخلف قيام فرض الكفاية فالذي يأثم به الأمة جمعاء، إن روعة المعتزلة تكمن في أن أمرهم بالمعروف كان يستند إلى الأمر به فقط وليس مطلوباً حمل الغير على الامتثال بهذا الأمر (فالواجب هو الأمر بإقامة الصلاة ، لا حَمل تاركها على القيام بها) أما بالنسبة لفرض الكفاية فقد دعوا إلى سل السيف وتجريده ضد الحاكم أو الإمام الجائر

لقد كان د. محمد عمارة محقاً إلى أبعد الحدود حينما وصف المعتزله بأنهم فرسان العقلانية في الحضارة الإسلامية، فقد مثلوا تياراً عقلياً في الفكر العربي الإسلامي تميز بالنظرة الفلسفية لأمور الدين والدنيا حتى قبل حركة الترجمة عن اليونان ، فالعقل عندهم هو " وكيل الله " عند الإنسان جعل إليه قيادة نشاطاته وهم يطلبون أن يدعم الإنسان عقله الغريزي بعقله المكتسب فذلك هو السبيل لبلوغ غاية الكمال كما يقول " الجاحظ " .

ويضيف الدكتور حسين مروه إلى كل ما تقدم _ دون أن يتناقض معه _ بعداً فلسفياً للمعتزلة أورده في كتابه الموسوعي القيمِّ " النزعات المادية في الإسلام " بقوله : " أن المعتزلة استشرفوا إدراك وجود قوانين موضوعية في الطبيعة تجري وفقها الظاهرات الطبيعية كلها ، وأن (القدر) عندهم بخيره وشره من الإنسان ، وأن الإنسان متفرد بين مختلف الكائنات تميزه الحرية في الاختيار لأفعاله ، وأن امتلاكه خاصة العقل هو المصدر والأصل في تفرده بتلك الميزة .

رابعاً: الشيعة:-

وهي تعني لغوياً الأنصار أو الأعوان ، أما في إطار الفكر الإسلامي فقد غلب هذا المصطلح " الشيعة " على الذين شايعواً وناصروا علي بن أبي طالب (600 م. _ 661 م.) والأئمة من بنيه .

والشيعة تنقسم إلى عدة تيارات ، لكن التيارات الرئيسة ظلت هي :

أ. الإمامية الإثني عشرية ب. الزيدية ج. الإسماعيلية

وفي هذا السياق نورد هنا الموقف الديني السياسي الحالي للنظرية الشيعية في إيران بعد الثورة الإسلامية والذي يستند على " أن الفكر الشيعي يجعل للرسول كل ما لله في سياسة المجتمع وعقيدة أهله ، وبعد الرسول أصبح كل ما له للإمام ، وبعد غيبة الإمام فإن كل ما للإمام _ الذي هو كل ما لله وللرسول _ هو للفقيه أو آية الله الذي يقع عليه الإجماع ، وهذا ما يسمى في الفكر الشيعي السياسي " ولاية الفقيه" .

خامساً: ظاهرة الزهد والتصوف :

في كتابه " النزعات المادية في الإسلام " يقول د. مروه بأن : حركة التصوف بدأت وجودها الجنيني ببدء حركة الزهد[243] خلال القرن الأول الهجري ، ويؤكد على ضرورة التفريق بين زهد بعض كبار الصحابة وبين زهد بعض علماء المسلمين بعد الانتفاضة ضد عثمان .

ويفسر ذلك بقوله " إن زهد كبار الصحابة اتسم بطابع أخلاقي ، تأثر بالنشأة الأولى للإسلام والمسلمين واقتصر على التزام أسلوب العيش اليومي البسيط دون أن يشكل ظاهرة عامة .

إن الخلاصة التي يتوصل إليها د. مروه أن التصوف بدأ تطوره التاريخي عبر حالة جنينية أولى كان الزهد فيها مسلكاً عدمياً ثم تطور إلى موقف فكري يتضمن معارضة ذات وجهين : الأول ديني ويرتكز إلى التأويل أي استخراج المعنى من الباطن ، والثاني سياسي يدعو ألى استنكار الظلم الاجتماعي والاستبداد ، ثم انحدر إلى شكل من أشكال الوعي الفلسفي بالذات في القرون الوسطى[244] ليصبح تعبيراً عن موقف إيديولوجي لا يختلف عن موقف الأفلاطونية المحدثة أو الفلسفة المدرسية الرجعية.

سادساً: القرامطة [245]:-

"يرى القرامطة أن والسلاطين أنزلوا الجماهير إلى مستوى العبودية الاجتماعية والشقاء المادي فأعلنوا أنهم يريدون ارجاع العدل الاجتماعي وإنشاء الرفاه المادي! وقد حاول حمدان قرمط إنجاز ذلك بتأسيس مجتمع اشتراكي لأتباعه في السواد".

بعد أن نشر حمدان قرمط مبادئه على مريديه فرض عليهم بالتدريج سلسلة من الضرائب انتهت بنظام الألفة وهو: "أن يجمعوا أموالهم في موضع واحد يكونوا فيها أسوة واحدة ولا يفصل أحد منهم صاحبه أو أخاه".

---

[243] أهم شعارات حركة الزهد قولهم "أن حب الدنيا رأس كل خطيئة"والزهد راس كل خير وطاعة".

[244] من أبرز دعاة التصوف،الغزالى ومحى الدين بن عربى والسهرورى.

[245] مي محمد خليفة – من سواد الكوفية إلى البحرين (القرامطة من فكرة إلى دولة) – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – 1999 .

ويعد ذلك الاجراء الأول من نوعه في تاريخ الإسلام فقبل حمدان كانت الأموال تجمع من الاتباع لترسل إلى الإمام أما في الوضع الجديد فإنها تصرف على أولئك الأتباع!

ب: الفلسفة الإسلامية :-

تميزت الفلسفة الإسلامية عبر رموزها من الفلاسفة المسلمين بغض النظر عن أصولهم عرباً أو فرساً بآليات ذهنية أو عقلية مشتركة في الجوهر بالرغم من اختلافها في الاجتهاد ، هذه الآليات يجملها لنا د. نصر حامد أبو زيد[246] فيما يلي:_

تفسير الظواهر كلها برَدِّها جميعاً إلى مبدأ أول أو علة أولى ، تستوي في ذلك الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية .

الاعتماد على سلطة " السلف أو التراث " وذلك بعد تحويل النصوص التراثية _ وهي نصوص ثانوية_ إلى نصوص أولية ، تتمتع بقدر هائل من القداسة لا تقل _ في كثير من الأحوال _ عن النصوص الأصلية .

اليقين الذهني والحسم الفكري " القطعي " ورفض أي خلاف فكري _ من ثم _ إلاَ إذا كان في الفروع والتفاصيل دون الأسس والأصول .

إهدار البعد التاريخي _ (في شكله الحاضر) _ وتجاهله ، ويتجلى هذا في البكاء على الماضي يستوي في ذلك العصر الذهبي للخلافة الرشيدية وعصر الخلافة التركية العثمانية .

وفي هذا الصدد فإنه لمن المفيد الإشارة إلى أن الفلاسفة المسلمين توزعوا إلى اتجاهين [247] (لا يختلفان في الجوهر كما قلنا) الأول : جماعة أطلق عليهم اسم الفلاسفة المنطقيين أو الآلهيين (ميتافيزيقيين) ، وقد كان لهم دور كبير في التفكير الإسلامي سواء في المشرق ، مثل الكندي ، الفارابي ، وابن سينا وإخوان الصفا أو في المغرب مثل ابن رشد[248] (1126 – 1198) ، أما الاتجاه الثاني فقد عرفوا بالفلاسفة الطبيعيين أو العلماء وأشهرهم أبو بكر الرازي.

اخوان الصفا: يرى " إخوان الصفا " أن تحصيل المعرفة الإنسانية يتم بثلاث طرق هي :_

1. أعضاء الحواس 2. العقل 3. الحدس

كانوا من أنصار توحيد جميع الأديان والمذاهب الفلسفية على أساس من المعارف العلمية والفلسفية التي تُخلِّص الدين من الأوهام والخرافات ، ومن أجل بلوغ الكمال يجب الجمع بين الفلسفة اليونانية والشريعة الإسلامية .

عملوا على أن " تتفوق العلاقة بينهم لتكون أقوى من علاقة الأب بابنه والأخ بأخيه ، مزجوا الآيات القرآنية بمذهبهم ترغيباً للشباب في الإقبال على هذه التعاليم ، لاقت تعاليمهم اهتماماً لدى المعتزلة الذين تداولوها سراً ،

246 قضايا فكرية–دراسة بعنوان الخطاب الدينى المعاصر–عدد خاص عن التيارات الدينية –ص45.

247 محمد السيد نعيم و د.عوض حجاذى–الفلسفة الاسلامية وصلاتها بالفلسفة اليونانية–دار الطباعة المحمدية بالاذهر–القاهرة الطبعة الثانية–1959–ص171.

248 الذي دعا إلى أن يعمل الانسان من أجل إسعاد المجموع، اما المصلحة العامة في نظره فهي مقياس قيم الافعال من حيث الخير والشر، والعمل الخلقي عنده، هو ما يصدر عن عقل وروية.

ترجمت رسائل إخوان الصفا إلى اللاتينية والألمانية وكان لها قيمة هامة في أوربا حسب ما يؤكد عدد من الكتاب والمفكرين.

أخيراً .. لقد استهدفنا عبر كل ما قدمناه ، تقديم صورة موضوعية مبسطة للمذاهب والفلسفة الإسلامية ، ليس فقط للفهم والتأمل بقدر ما هي دعوة لإعمال العقل ونقد كل مظاهر ومكامن التخلف لحفز إرادة العمل وإرادة النهضة والتحرر والتقدم ، خاصة وأن الكثير من ممارساتنا وأنماط تفكيرنا اليوم كما يرى د. فوزي منصور في كتابه " خروج العرب من التاريخ " لا يختلف كثيراً في الجوهر عن ردود الفعل التي قابل بها الهنود الحمر أو الأستراليون الأصليين غزاتهم وأن المصير ذاته ينتظرنا ما لم نسارع إلى تغيير أوضاعنا وهذه العملية لن تتم في رأيه بدون " ثورة حقيقية في الفكر الديني تخرجه من أطر العصور الوسطى وتحوله من قيد على التطور الاجتماعي إلى واحد من أهم منابعه " .

الأخلاق العربية الاسلامية :

في تناولي لهذا العنوان ، أرى ان من المفيد الاشارة إلى ان حالة الاخلاق العربية الاسلامية الراهنة هي امتداد تاريخي، بالمعنى الجزئي ، للمفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية التي سادت في التاريخ القديم وتواصلت مع التاريخ الحديث والمعاصر، دون ان تلتزم بحديث الرسول العربي "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق".

اما المسألة الاخرى في هذا التناول ، فهي تعود إلى طبيعة التطور الاجتماعي والاقتصادي المشوه تاريخيا وراهنا من ناحية ، وبتأثير التراث الغيبي وضعف نمو وانتشار الرؤى التنويرية أو العقلانية أو الحداثية بحكم قوة التخلف واحتجاز التطور من ناحية ثانية ، بحيث أدى كل ذلك إلى انتاج وترسيخ علاقات اجتماعية وقيمية جاءت انعكاسا طبيعيا لبنية التخلف في الواقع الاجتماعي العربي ، وبالتالي فإننا نلاحظ استمرار سيادة أو هيمنة هذه العلاقات في الثقافة العربية حتى اليوم عبر مجموعة من الاتجاهات القيمية يحددها د.حليم بركات كما يلي[249]:

قيم القضاء والقدر وقيم الاختيار الحر .

الصراع بين القيم السلفية والقيم المستقبلية النهضوية والديمقراطية.

الصراع بين القيم العقلانية من منهجية وموضوعية وشك وبحث وتدقيق ، وبين القيم العاطفية من عفوية وبداهة وفطرة وايمان وارتجال.

قيم الامتثال والطاعة وصراعها مع قيم التمرد والتفرد والتحرر والديمقراطية.

قيم الانفتاح على الآخر وقيم الانغلاق على الذات .

وكما يقول المفكر الراحل مجمد الجابري، هناك خمس ثقافات رفدت الثقافة العربية وساهمت في تكوين العقل الأخلاقي العربي، هي[250]:

---

[249] حليم بركات – المجتمع العربي في القرن العشرين .. الدين في المجتمع العربي – مركز دراسات الوحدة العربية– ط1 – بيروت – تموز/ يوليو 2000 – ص454 – 659

[250] تركعي علي الربيعو – العقل الأخلاقي العربي قراءة في فكر محمد عابد الجابري – الانترنت.

أولاً – الموروث الفارسي: أو أخلاق الطاعة.

ثانياً – الموروث اليوناني: أخلاق السعادة.

ثالثاً – الموروث الصوفي: أخلاق الفناء.

رابعاً – الموروث العربي الخالص: أخلاق المروءة.

خامساً – الموروث الإسلامي وأخلاق الدين. (النتيجة التي يخلص إليها الجابري بأن أخلاق الفناء التي كرسها الموروث الصوفي هي أخلاق اللاعمل، مبدؤها ترك التدبير وعدم التفكير في المستقبل).

من وجهة نظر الجابري الذي أقض مضجعه هذا الحضور الكسروي، أن خطاب الطاعة الكسروي، كان أول ما دُوِّنَ في الأخلاق في الثقافة العربية؟. وفي عهد هشام بن عبد الملك، العهد الذي دخلت فيه الدولة الأموية الناشئة في طور الأزمة وكثرت من حولها الحركات المعارضة. تم الشروع في نقل الموروث الفارسي إلى الثقافة العربية، والذي قدر له أن يستفحل في عهد الدولة العباسية التي أنشأت على أنقاض دولة بني أمية.

يرى الجابري أن ما تنقله هذه النصوص الفارسية في مجال القيم يتمحور حول موضوعتين رئيسيتين يرجع فيهما بصورة أساسية إلى ملكين كانا من أعظم ملوك الفرس (أردشير وكسرى أنوشروان) أما الموضوعان فهما: علاقة الدين بالملك (الدين والملك توأمان)، وعلاقة الطاعة بالعدل (طاعة السلطان من طاعة الله).

يختم الجابري كتابه (العقل الاخلاقي العربي) بالدعوة إلى دفن أردشير، فما لم يدفن العرب والمسلمون جدهم المصطنع أردشير لن تُكتب لهم نهضة جديدة[251].

نستنتج مما تقدم أن الاخلاق العربية لا تخرج عموما عن هذه الاتجاهات القيمية ، وهي اتجاهات مستمدة من انماط المعيشة البدوية والفلاحية والمدنية في المجتمعات العربية المعاصرة في اطار التخلف الاجتماعي ومن ثم سيادة واختلاط القيم الدينية المتوارثة مع القيم الطبقية المهيمنة.

وبالتالي – كما يقول المفكر الراحل الجابري– فإن العقل أو التفكير الأخلاقي العربي يؤسسه ويوجهه نظام القيم وليس النظام المعرفي. هذا شيء، وذاك شيء آخر[252].

لا شيء يمنعنا، هنا في مجال "العقل الأخلاقي العربي"، من الحديث عن "أخلاق القبيلة" و"أخلاق الغنيمة" و"أخلاق العقيدة"، و/أو "أخلاق الخليفة" و"أخلاق الخاصة" و"أخلاق العامة"!

إذن، فالثقافة العربية قد عرفت عدة نظم من القيم وليس نظاما واحدا، ثقافة تقوم أصلا على تعدد النظم المعرفية والنظم الأخلاقية فضلا عن التعدد السياسي، سواء على مستوى المحددات أو مستوى التجليات. وإذن فـ"العقل الأخلاقي العربي" هو "عقل" متعدد في تكوينه ولكنه واحد في بنيته، وهو عقل متعدد في تكوينه لأن الثقافة العربية الإسلامية كانت ولا تزال مسرحا تلتقي فيه عدة موروثات ثقافية: الموروث الفارسي، والموروث اليوناني، والموروث الصوفي، علاوة على الموروث العربي "الخالص" والموروث الإسلامي "الخالص"، كمكونات رئيسية وأساسية في الثقافة العربية..

---

[251] تركعي علي الربيعو – المصدر السابق.

[252] محمد عابد الجابري – حديث المنهج والرؤية في "العقل الأخلاقي العربي" – الانترنت – www.aljabriabed.net

وبطبيعة الحال كان لابد لهذه النظم –وهي تتزاحم على مسرح الثقافة العربية– من أن يحصل بينها احتكاك وتداخل وتلاقح ومنافسة وصراع الخ، وبالتالي كان لابد من بروز هيمنة هذا النظام من القيم، الخاص بهذا الموروث أو ذلك، في هذا العصر أو ذلك، فينتج عن ذلك ما نسميه هنا بـ"المحصلة" التي تبرز كممثل للثقافة العربية "الواحدة" وبالتالي كـ"عقل أخلاقي عربي".

يجب النظر إلى ما ندعوه هنا بـ "العقل الأخلاقي العربي" لا كـ"عقل" فردي، عقل هذا الفرد أو ذاك، بل كـ "عقل" جماعي، كـ "نظام للقيم"، يوجه سلوك الجماعة، سلوكها الفكري الروحي، وسلوكها العملي. وهذا لا يعني إهمال الفرد، كلا؛ بل يؤخذ الفرد هنا كعضو في جماعة، في الأمة. [253]

فالقيم عند أهل البداوة –كما يقول د.حليم بركات– تتوزع على ستة اتجاهات قيمية هي "قيم العصبية القبلية (التضامن والتماسك الداخلي) وقيم الفروسية (البأس والشجاعة) وقيم الضيافة (الكرم وحماية المستجير) وقيم الحرية الفردية (الاستقلال النفسي) وقيم البساطة في المعيشة (الفطرة والتعفف وتحمل المشاق) وقيم الحشمة والتعقل (العقلانية الصارمة وكبت العواطف).

أما قيم أهل الفلاحة ، فهي تشمل قيم التعلق بالأرض وقيم التكاتف العائلي وقيم التعاون والجيرة ، وشخصنة القيم الدينية ، وأخيرا القيم الطبقية عند كبار الملاك (الاحساس العميق بالمكانة الاجتماعية أو الوجاهة والتنافس .

أما القيم الحضرية في المدن فهي تتوزع بين القيم التجارية (الربح والكسب المادي) والقيم الاستهلاكية كما هو حال مجتمعنا الفلسطيني والعربي (الاستهلاك الكمالي، والباذخ، والتفاخري!).

على أي حال فإن من المفيد الاشارة هنا إلى أن درجة تفاعل أوثبات هذه القيم مرهونة بالحراك الاجتماعي في خارطة الاوضاع الطبقية وتوزعها بين الشرائح الفقيرة والمتوسطة والغنية .

وكذلك الامر بالنسبة للقيم الدينية التي تختلف في المدن عما هي عليه بين اهل البادية واهل الفلاحة حيث يكون تأثير الدين في المدن اكثر قوة ورسوخا بسبب رسوخ ومركزية السلطة والمؤسسة الدينية فيها .

وفي هذا الجانب يقول حسين مروة : "إن النظام الاجتماعي الاسلامي ، كنظام حكم استبدادي مطلق ، وكنظام اقتصادي : زراعي – تجاري ، كان فيه "الانسان" الذي يعمل في الأرض أو في الحرف أو الوظائف الصغيرة انسانا مهملا محتقرا مضطهدا بعيشه وطاقاته ومكانته ، إلى جانب ذلك كله كانت ايديولوجية النظام اللاهوتيه تلغي ارادة الانسان إلغاءا مطلقا لحساب الارادة العليا ، وهي هنا إرادة الخليفة ورؤوس الدولة" .

في هذا الجانب، أشير إلى مقدمة الطبعة الأولى من "رأس المال" ، حيث كتب ماركس في عام 1867 يقول : "إلى جانب الشرور الحديثة ، أو الآلام في العهد الحالي، **علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية**

[253] محمد عابد الجابري – المصدر السابق.

أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب، **ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً : فالميت يكبل الحي".**

والإشكالية الكبرى أن المجتمع العربي يتعرض اليوم لهذه الأحوال المأزومة بكل أبعادها، في اللحظة التي انتقل فيها العالم من مرحلة تاريخية سابقة، الى المرحلة الجديدة أو العولمة، بتسارع غير مسبوق، وبمتغيرات نوعية **تحمل في طياتها، في الحاضر والمستقبل تحديات غير اعتيادية، لا يمكن امتلاك القدرة على مواجهتها إلا بامتلاك أدواتها العلمية والمعرفية أولاً عبر إحكام سيطرة الحي أو الحداثة والتنوير والعقلانية على الميت (الصحراء) أو التخلف والتبعية والانحطاط ».**

في ضوء ما تقدم فإن أزمة المجتمع العربي ومن ثم أزمة الأخلاق العربية الاسلامية ، تعود في جوهرها إلى أن البلدان العربية عموماً لا تعيش زمناً حداثياً أو حضارياً، ولا تنتسب له جوهرياً، وذلك بسبب فقدانها، بحكم تبعيتها البنيوية، للبوصلة من جهة، وللأدوات الحداثية، الحضارية والمعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي ومساره وعلاقته الجدلية بالحداثة والحضارة العالمية أو الإنسانية.

فعلى الرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين ، إلا أننا –في البلدان العربية– ما زلنا في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أو في زمان "ما قبل الرأسمالية" .

فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية.

ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والاخلاقي والدور التاريخي الموضوعي لمفاهيم الوطنية، والقومية أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور الديمقراطي السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي .

والسؤال هنا ما هو –يا ترى– الفرق الزمني الذي يفصلنا عن الحضارة الغربية اليوم في عصر العولمة وثورة العلم والاتصالات والمعلومات؟؟ ألسنا بحاجة الى ثورة تغييرية تطال كل جوانب البنية المادية والمجتمعية العربية الكفيلة وحدها بازاحة التبعية وكل مفاهيم التخلف الاجتماعي والاخلاقي في بلادنا .

فإذا بقي واقعنا العربي على هذه الشاكلة من التخلف والتبعية والخضوع ، الى جانب التطور الاجتماعي الاقتصادي المشوه والقهر الوطني والطبقي، **كيف يمكن لهذا الواقع أن يتعاطى بصورة جدلية مع مفاهيم الأخلاق والحداثة والنهضة والديمقراطية بالمعنى التاريخي والحديث والمعاصر؟ خاصة وأن هذا الواقع يعيش اليوم حالة يمكن تسميتها باعادة انتاج التخلف المادي والمعنوي الذي يستخدم بصورة مشوهه اشكال متعدده مما يسمى بالسلفية أو الاصولية التراثية أو الدينية البعيدة في معظمها عن جوهر الدين فيما يتعلق بمفاهيم العدل والحق والمساواة والحرية.**

سؤال لا أدعي سهولة الإجابة عنه، فهذه الإجابة ستظل مرهونة بعملية تطور الواقع الموضوعي (الطبقي) المعاصر في بلدان الوطن العربي من جهة، وبنهوض الأحزاب التغييرية، الوطنية التقدمية الديمقراطية النهضوية والعقل الجمعي الطليعي في هذه البلدان من جهة ثانية .

وبالتالي ، لا أزعم أن بالامكان الحديث عن أخلاق عربية حره وديمقراطية معاصرة نقيضه لمنطق الطاعة والامتثال والاستبداد باسم المفاهيم الشكلية التراثية القديمة ، كما لا أزعم وجود أخلاق عربية كرزمة فكرية واحدة أو متجانسة ، لانها على النقيض من ذلك مجموعة اخلاقيات موزعة ومنتشرة بصورة مختلفة في مجمل الاقطار العربية تجسد أو تعكس تطورها المحتجز وتخلفها وتبعيتها إلى جانب انقسامها إلى بنيتين فوقيتين الاولى تعكس مصالح الطغم الحاكمة في النظام العربي والثانية تعكس اخلاقيات الاطار الاوسع من الجماهير الشعبية الفقيرة والمقموعه والمضطهدة تاريخيا ، وتتعرض راهنا إلى اوضاع لا تحتمل ، ما يجعلها تندفع –في ظل غياب القوى اليسارية الديمقراطية الحاضنة– اما إلى الاحباط واليأس أو الالتحاق بالحركات الدينية أو الصمت أو الصبر على المعاناة في الدنيا والإعراض عنها وعن مغرياتها والالتزام بالتعاليم الدينية ونصوصها ضمانا للقبول في جنة النعيم في الآخرة.

إن التحدي المتزايد ، في بلدان الوطن العربي راهناً ، يفرض علينا العمل بصور جديه ومتسارعه لاكتساب " الأدوات والأسس المادية والمعرفية لدخول عصر العلم والثقافة وفي مقدمتها العقلانية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية كشرط رئيسي لانتشار وتكريس الاخلاق السياسية التحررية والاجتماعية.

ماذا يعني هذا الكلام؟[254]

انه يعني اولًا أن ما ورثته مجتمعاتنا من انظمة الاستبداد هو فراغ اخلاقي رهيب. فلقد جاء الفقر والجدب الروحي والفساد، لتقوم بتحطيم نظام القيم.

ويعني ثانيا استلهام الفكرالعقلاني الذي يقوم بتأسيس نهضة عربية ثالثة مبنية على قيم الديمقراطية والعدالة والمساواة والحرية، وهذا لا يعني على الاطلاق استبعاد العامل الديني، بل يعني حوارا مقياسه الأول والأخير هو الانسان والعقل.

ويعني ثالثا تحرر فصائل وأحزاب اليسار العربي من عصبياتها وبناها القديمة، والفراغ الأخلاقي الذي ورثته من الأنظمة، والتخلص من هيمنة شبح تحويل المثقفين والمناضلين الى مجرد ناشطين في الجمعيات غير الحكومية، بما تحمله من امتيازات وعزلة، والانخراط في بناء مؤسسات سياسية جديدة تقطع مع ارث الآفات الاجتماعية الموروثة من زمن الاستبداد كالطائفية والعشائرية والفساد المفسِد.

ويعني رابعا اعتبار التراث الانساني بأسره ملكا للجميع، من تراث الثورة الفرنسية وفكرها الى التراث الاشتراكي بعد تحريره من كل عوامل ومكونات ومفاهيم البيروقراطية والتفرد والديكتاتورية.

ويعني خامسا واخيرا، نقل المعركة من اطارها الهوياتي الى اطارها السياسي. فالصراع مع التيارات الاصولية ليس على الهوية، لأن صراعات الهوية هي مجرد صراع على الوهم وقبول بالافتراض الاستشراقي، الصراع هو على البرنامج السياسي الاقتصادي الاجتماعي، وهنا في صلب هذا الصراع تأتي اولوية حرية المرأة وحرية الثقافة والابداع.

---

254 الياس خوري – نحو شرعة أخلاقية في زمن الثورات العربية – بدايات – العددان 3–4 خريف 2012 / شتاء 2013.

نحن اليوم امام منعطف التغيير، امام منعطف تأسيس بناء اخلاقي ديمقراطي لمجتمعاتنا.[255]

فإذا أردنا أن نبني مجتمعًا ديمقراطياً قويًا متماسكًا،علينا أن نناضل لكي نجعل على رأسه سلطة تلتزم بالأخلاق والقيم، تجعل الحرية والديمقراطية والعدل والمساواة عنوانها، هذه السلطة ستعمل على تكوين مجتمع يلتزم أفراده بحسن الأخلاق والاحترام بين الجميع ، مجتمع يتقدم للأمام بخطوات ثابتة، يتقدم ويرتقي في مجالات العلوم والفنون والآداب والأخلاق، مجتمع متماسك متعاون متكافل، مجتمع يتأزر في الشدائد ويدافع عن أرضه ووطنه بدمه، مجتمع حي فاعل مؤثر لا يعيش على قارعة التاريخ.

المجتمع الذي تتبنى سلطته الاستبداد طريقًا لا يشعر أفرادها بحياتهم وبكرامتهم وحريتهم، يصبح جُل اهتمامهم المأكل والمشرب والغرائز البهيمية، ولذا لا تستغرب عندما تجد مجتمع الاستبداد لا يأبه للحرية والكرامة، قد ينبذها ويتأفف منها عندما تُعرض له، يفضل لقمة العيش على الكرامة، ولا غضاضة لديه في أن يأكلها بذل وخنوع، كما لا يأبه لاحتقار الآخرين له، وفق ما نشرته مجلة "صن" الانجليزية قبل عدة أعوام حينما طالب أحد أعضاء مجلس النواب البريطاني التضامن مع العرب، فتصدى له النواب قائلين: ان العرب خنازير لا يستحقون الاحترام، فخرجت مجلة "صن" في اليوم التالي بكاريكاتير في صفحتها الأخيرة يرسم آلاف الخنازير في مظاهرة حاملين شعاراً واحداً "نحن نعترض.. نحن لسنا عرباً".

وفي هذا السياق، أشير الحقبه العثمانية واستبدادها طوال أربعة قرون امتدت منذ القرن السادس عشر حتى أوائل القرن العشرين، وما أدى اليه الاستبداد العثماني من بروز عدد من المفكرين الاسلاميين في مقاومة ذلك الاستبداد، من بين أهمهم عبد الرحمن الكواكبي (1846 – 1902) الذي اشتهر عبر مواقفه وكتبه، خاصة كتابه "طبائع الاستبداد" الذي يقول فيه "أنّ الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان فعلاً أو حكماً ، التي تتصرّف في شؤون الرّعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محقَّقَين"[256].

ثم يعطينا صفات المستبد :

"المستبدّ : يتحكَّم في شؤون النّاس بإرادته لا بإرادتهم ، ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم ، ويعلم من نفسه أنَّه الغاصب المتعدِّي فيضع كعب رجله على أفواه الملايين من النَّاس يسدُّها عن النّطق بالحقّ والتّداعي لمطالبته".

"المستبدّ : عدوّ الحقّ ، عدوّ الحّريّة وقاتلهما ، والحق أبو البشر، والحرّيّة أمّهم ، والعوام صبية أيتام لا يعلمون شيئاً ، والعلماء هم إخوتهم الرّاشدون ، إنْ أيقظوهم هبّوا ، وإنْ دعوهم لبّوا ، وإلا فيتَّصل نومهم بالموت"[257].

"فإذا ما أرادت الرّعيّةُ النهوض من حالة التّخلّف والجهل والانحطاط ، ووضع قدمها على الطّريق الصّحيح والسّير في طريق التقدّم والازدهار ومباراة الأمم المتقدّمة في العالم ، فإنّه يتعيّن عليها التخلّص من الاستبداد

---

255 الياس خوري – المصدر السابق.

256 محمد الحداد – ما هو الاستبداد؟! – الحوار المتمدن – العدد 3046 – 2010/6/27.

257 محمد الحداد – المصدر السابق.

السّياسيّ بكافّة أشكاله ، وإشاعة العلم والحريّة والدّيمقراطيّة ، والقضاء على الجهل والتّخلّف ، والسّبيل لبلوغ ذلك تنوير العقول ونشر المعرفة بين الشّعوب المحكومة بالاستبداد"[258].

"يعيد الكواكبي صياغة تعريف الاستبداد بقوله: "هو الحكومة التي لا يوجد بينها وبين الأمة رابطة معينة معلومة مصونة بقانون نافذ الحكم".

يؤكد الكواكبي على فصل السلطات حيث يقول: ~لا إتقان إلا بالاختصاص أي أن تختص كل سلطة بفرعها دون التعدي على سلطة أخرى أو الجمع بين أكثر من سلطة"[259].

وعن الاستبداد والأخلاق، يقول الكواكبي:

"يسلب الاستبداد الراحة الفكرية، فيضني الأجسام فوق ضناها بالشقاء، فتمرض العقول ويختل الشعور على درجات متفاوتة في الناس، ولهذا فإن الاستبداد يستولي على تلك العقول الضعيفة للعامة فضلا عن الأجسام فيفسدها كما يريد ويتغلب على تلك الأذهان الضئيلة فيشوش فيها الحقائق بل البديهيات كما يهوى، فترى أنه قد قبل الناس من الاستبداد ما ساقهم إليه من اعتقاد أن طالب الحق فاجر، وتارك حقّه مطيع، والمشتكي المتظلّم مفسد، والنبيه المدقق ملحد، والخامل المسكين صالح أمين، وقد اتبع الناس الاستبداد في تسمية النصح فضولا، والغيرة عداوة، والشهامة عتوّا، والحمية حماقة، والرحمة مرضا، كما جاروه على اعتبار أن النفاق سياسة والتبجيل كياسة والدناءة لطفا والنذالة دماثة.[260]

تسويغ الفقر :

وفي هذا الجانب ، أشير إلى أهمية الاطلاع على ما كتبه عدد من فقهاء المسلمين الذين دافعوا عن مصالح الاغنياء، وقاموا بدعوة الفقراء إلى مزيد من الصبر والزهد لكي يسبقوا الاغنياء في دخول الجنة.

يقول د. حليم بركات– "أن التراث الديني دعا للزهد وقلل من أهمية هذا العالم فأسماه "الدنيا" و "البسيطة " وردت في كتابه احياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي (المتوفي عام 55هـ /1111م) أحاديث عن "فضيلة الفقر على الغنى" ومن هذه الأحاديث ما يلي: " يدخل فقراء أمتي الجنة قبل أغنيائها بخمسمائة عام، "إن لكل شيء مفتاحاً ومفتاح الجنة حب المسلمين والفقراء لصبرهم ، هم جلساء الله تعالى يوم القيامة"[261]. "أحب العباد إلى الله تعالى الفقير القانع برزقه" ، "الجوع عند الله في خزانة ، لا يعطيه إلا لمن أحبه"، "اذا رأيت الفقير مقبلاً، فقل مرحباً بشعار الصالحين ". " إن الصبر هو أهم القيم السائدة في التراث المصري المملواء بالدعوة إلى الصبر"[262].

استخدام الدين كاداة مصالحة مع الواقع المرير[263] :

---

[258] د.سامي الشّيخ محمّد – فلسفة الاستبداد والاستعباد عند عبد الرحمن الكواكبي – الانترنت– 2005/12/23

259 غانم الجمالي – طبائع الاستبداد للكواكبي – الانترنت – 30 مارس 2012

260 غانم الجمالي – المصدر السابق

[261] حليم بركات – مصدر سبق ذكر – ص481

[262] حليم بركات – مصدر سبق ذكر – ص 481

[263] حليم بركات – مصدر سبق ذكر – ص 496

كما يستخدم الدين أداة سيطرة أو أداة تحريض ، قد يستخدم من قبل الطبقات الشعبية المسحوقة العاجزة في تكيفها مع واقعها الأليم المحبط ، يحدث ذلك حين تحول الأوضاع السائدة الطبقات الشعبية إلى كائنات عاجزة منشغلة بمهمات تدبير شؤون معيشتها ، فلا يكون لديها في مثل هذه الأوضاع سوى خيارين : إما أن تلجأ إلى العنف العبثي أو إلى الاستسلام ، عندما لا تتوفر لها أمكانيات تأسيس حركات ثورية تعمل من ضمنها على تغيير واقعها تغييراً جذرياً .

ويقول لنا عبدالله العروي في كتابه مفهوم الدولة، ان العبارة – الإسلام دين ودوله – وصف للواقع القائم منذ قرون ، أي لحكم سلطاني مطلق يحافظ ، لأسباب سياسية محضة، على قواعد الشرع .

إن المجتمع العربي اليوم يعاني من حالة فوضى مستفحلة في بناه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتركيبته الشخصية وأنماط سلوكياته ، نتج عنها كما يقول حليم بركات (المجتمع العربي المعاصر) حالة اغتراب مستعصية تتجلى في تبعيته الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وهو مجتمع عاجز يترنح بين الخضوع والعزلة والمواجهة ، وذي إمكانيات متعطلة... قاسى ويقاسي من حرمان وهضم حقوق ، وهو متداعي تسيطر عليه الجماعات الوسيطة ويمر بمرحلة انتقالية للتغلب على الفقر والتخلف وهو متحرك وممزق ودائم الصيرورة ... بمعنى انه دائم الفوران ، لم يستقر ويثبت بعد ليرى نفسه وذاته ، بعد سنين طويلة ظاهرها الفوضى وباطنها التخلف ، والذي يقول عنه هشام شرابي (النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي)... إنه مجتمع يعاني من تخّلف من نوع أخر فهو ليس تخلفا اقتصاديا أو إنمائيا أو تربويا بل يكمن في أعماق الحضارة الأبوية والصراعات الطائفية التي تسري في كل أطراف المجتمع والفرد وتنتقل من جيل إلى جيل كالمرض العضال... حتى أن شرابي يحسم الأمر ويسدّها في وجوهنا فيقول " إن هذا المرض (التخلف) لا تكشف عنه الفحوص وتعجز عن تفسيره الأرقام والإحصائيات والنسب ، وهو ذي حضور دائم لا يغيب عنا لحظة في حياتنا ، نتقبّله –في معظمنا– من غير وعي ونتعايش معه حتى الموت بعجز وبلاعقلانية .. **حتى تجسّد ذلك في إصابة المجتمع بالشلل والتراجع والانكسارات المتكررة مما سبب ...و(أدى)...إلى انهيارات داخلية ، اذ نواجه مرضا عضالا حسب طرح هشام شرابي فلا شفاء منه خلال وقت قصير إلا بالموت والتحلل ، أو بالتفكك وإعادة التركيب والبناء من جديد .**[264]

تصورات مستقبلية:

اعتبر شرابي أنه من الصعب بلورة سيناريو مشرق لمستقبل النظام الأبوي الحديث، وإنه من الأصعب أيضا الحديث عن متطلبات العمل الثوري الذي يجب أن يتم كنتاج عملية تغيير واسعة المدى، في ثلاثة مجالات أساسية: في البنى التحتية الاقتصادية، والمؤسسات الاجتماعية والمؤسسات السياسية. وبالتالي، إن التحرر أو التحرير لن يحدث "كانفجار فوري"، حيث إن التحرر ليس متعلقا بالأسلوب الكلاسيكي للسطو على السلطة، لأن السلطة لا تتمثل فقط في ظواهرها التقليدية الخارجية، لكنها تشمل، أيضاً، الشبكات والممارسات الاجتماعية.

[264] علي نجم الدين – التفسيرات النظرية للفوضى – الانترنت.

وبالتالي، لا تشكل عملية "إسقاط نظام طاغية أو رجعي" ضماناً كافياً للتوصل إلى الحرية والعدالة، لأن أحد شروط التحرر هو القضاء على التصور القديم الأبوي المستحدث للثورة[265].

وفي مواجهة النظام الأبوي العربي المتخلف ، يرى المفكر علي الكنز بضرورة إعادة قراءة فلسفة ابن رشد، لتجاوز الشرخ الحاصل بين "السلطة الدينية" و"السطة المدنية" الرسمية، لا من أجل العودة إلى "اللحظة الرشدية" التي جاءت في سياق القرن الحادي عشر الميلادي، وإنما للإستفادة من تلك الرؤية التي استطاعت إيجاد صيغة تتجاوز ثنائية "السلطة المدنية" و"السلطة الدينية"، والتناقض الحاصل بين الانتماء إليهما في أذهان الكثير من المسلمين المعاصرين.

وجاءت دعوة المفكر علي الكنز هذه، في ضوء اتساع الهوة بين "السلطة الدينية" و"السلطة المدنية" والتي اتخذت المسجد وبعض الرموز الدينية مسرحا لها، وأن الناس في عموم البلدان العربية الإسلامية كثيرا ما يبدون ولاءهم إلى السلطة الدينية على حساب الولاء السلطة الرسمية التي تصور في "لاشعورهم الجمعي" أنها غريبة عنهم وفرضتها الظروف عليهم"[266].

وفي هذا الجانب أشير إلى رموز النهضة العربية الحديثة سلامة موسى وشبلي شميل وعلي عبد الرازق وأحمد أمين وطه حسين وغيرهم... وضرورة إعادة نشر أفكارهم وتطورها بما يخدم متطلبات النهوض في المرحلة الراهنة.

أخيراً لابد من طرح هذا السؤال: "ما هي أهم إشكاليات الفكر الفلسفي العربي في الأعوام المائة الأخيرة؟ هناك خمس إشكاليات رئيسية[267]:

الأولى التقليد والحداثة بصياغاتها المتعددة مثل القديم والجديد، التراث والتجديد، الأصالة والمعاصرة، التي تعبر عن وجود العرب في التاريخ بين زمنين، زمن القدماء وزمن المحدثين.

والإشكالية الثانية العقل والعقلانية استئنافاً للإشكالية القديمة الصلة بين العقل والنقل عند المتكلمين أو الفلسفة والدين عند الفلاسفة.

والإشكالية الثالثة هي الحرية في الفكر الفلسفي العربي المعاصر، والحرية والعقل كلاهما مظهر لأصل العدل في التفكير الاعتزالي القديم.

والإشكالية الرابعة الأخلاق، وهي ما يعادل الحكمة العلمية عند القدماء .

والإشكالية الخامسة هي الإشكال السياسي، فالأخلاق والسياسة هما المكونان الرئيسيان للحكمة العلمية عند القدماء، سواء كان الفكر السياسي من الموروث أو من الوافد مثل سبينوزا أو فوتيكو أو فولتير أو هيجل أو سان سيمون أو ماركس ولينين وماو ، في الفكر العربي المعاصر[268].

"كما ظهرت التيارات الثلاثة في الفكر الفلسفي العربي المعاصر منذ القرن التاسع عشر:

---

[265] نهى خلف – كيف نستعيد هشام شرابي.. التراكم المعرفي ونقد المجتمع والذات – 27 ابريل 2015.

[266] الخير شوار – علي الكنز يدعو إلى "رشدية جديدة – الانترنت – 2010/8/23.

[267] د. حسن حنفي–الفلسفة في الوطن العربي في مائة عام– مركز دراسات الوحدة العربية–مجموعة باحثين–بيروت– ط1– ديسمبر 2002 – ص9

[268] د. حسن حنفي – المصدر السابق – ص9

التيار الإصلاحي الذي أسسه الأفغاني ، والتيار الليبرالي الذي أسسه الطهطاوي، والتيار العلمي العلماني الذي أسسه شبلي الشميل وسلامة موسى في الأقطار العربية كافة"[269].

وظهرت امتدادات الفلسفة الغربية في القرن العشرين في الفكر العربي المعاصر مثل الوجودية .

كما ظهرت الدعوات لإقامة فكر نظري خالص مرتبط بفلسفة العلم من اجل التخفف من ثقل الفكر الميتافيزيقي الخالص، وذلك في "الفكر المصري والعربي المعاصر كما هو لدى زكي نجيب محمود وفؤاد زكريا"[270].

ويظل الموضوع مفتوحاً من أجل تجاوز الوصف والتاريخ إلى الاجتهاد والتطوير، ونقل الفكر العربي المعاصر نقلة نوعية قادرة على إحداث تغيير ديمقراطي جذري في الواقع العربي المعاصر.

ثانياً : تطور مفهوم الأخلاق في المجتمع الفلسطيني :

طوال التاريخ القديم والحديث ، كان الخاص الفلسطيني جزءا من العالم العربي السوري المحيط من حيث التوحد التاريخي والسياسي في الأنماط الاقتصادية . الاجتماعية من جهة والعلاقات الاجتماعية والوعي الاجتماعي بكل أشكاله من جهة أخرى .

. وبالرغم من أن الخطوات الأولى لتنفيذ المشروع الصهيوني/ الإمبريالي ، بدأت في العقد التاسع من القرن التاسع عشر، إلا أن الوعي السياسي في فلسطين ظل مرتبطا بالوعي السياسي السوري حتى نهاية العقد الثاني من القرن العشرين.

كان المجتمع الفلسطيني حتى عام 1948 مجتمعاً زراعياً ، ينقسم إلى طبقتين رئيسيتين : كبار الملاك شبه الإقطاعيين والفلاحين ، وفيما بينهما تواجد هامش ضئيل من العمال والحرفيين والمنشآت الصناعية الصغيرة وصغار التجار والموظفين .

كان الصراع الطبقي بالغ القوة ، إذ أن العلاقة بين الإقطاعي والفلاح في جوهرها كانت أقرب إلى علاقة السيد بالعبد. فقد كان 430 ألف (56.8%) يعملون في الزراعة ، من مجموع الفلسطينيين (757182 حسب إحصاء 1922). كما كان 144 مالك يملكون 3.130 مليون دونم ، وفي قضاء بئر السبع وغزة كان 2.1 مليون دونم في حوزة 28 مالك. ولمزيد من الوضوح نذكر أن 250 مالك كانوا يستحوذون على 4.143 مليون دونم ، أي ما يوازي كل ما يملكه الفلاحون .

ومن الثوابت الجديرة بالمتابعة في تاريخ نضال شعبنا الفلسطيني ، **أن الفلاحين الفلسطينيين كانوا وقود الثورة قبل عام 1948 ، ولم يكن غريباً أن ينجب الريف الفلسطيني خيرة المقاتلين الذين كانوا بحق هو المحرك اليومي والفعلي للعمل الثوري ضد الانتداب والحركة الصهيونية ، يدفعهم في ذلك عوامل كثيرة اختلطت فيها الدوافع الوطنية الصادقة ، والدوافع الدينية والاجتماعية من أجل أداء الواجب من جهة ومن**

[269] د. حسن حنفي – المصدر السابق – ص9

[270] د. حسن حنفي – المصدر السابق – ص11

أجل الخلاص من أوضاعهم المادية البائسة من جهة أخرى ، كل هذه الدوافع ترابطت معاً في إطار أخلاقي ، مضمونه النخوة والتعاون والصدق والإخلاص والشجاعة والوفاء والإيثار والتضحية بلا حدود ، في حين لم يكن كبار الملاك (الأفندية) سوى واجهة هشة تصدرت قيادة الحركة الوطنية ضمن آفاق محددة لم تكن تلتقي مع آفاق وتطلعات الجماهير الثورية الكادحة إلا في حدود معينة وبما لا يتناقض مع مصالحها الطبقية وعلاقاتها مع القوى العربية الرجعية وغيرها ، ولم يكن غريباً أن جماهيرنا رفعت آنذاك شعار إسقاط الاستعمار والصهيونية والأفندية .

ومع تراكم الثروة لدى كبار الملاك ، تزايدت إمكانياتهم ومن ثم امتيازاتهم الاجتماعية التي عززت سيطرتهم على جماهير الفلاحين ليس عن طريق الاستغلال الاقتصادي والسياسي فحسب ، وإنما بواسطة التأثير الأيديولوجي الذي تميز بطابعه الفج أو الهجين ، إذ أن هذه الطبقة لم تكن قادرة بحكم حداثة تكوينها على صياغة أيديولوجية إقطاعية – أرستقراطية متماسكة أو متبلورة ،ولكن تبعيتها – منذ البدء – للاستعمار الأجنبي فرض عليها حالة التكيف والاستجابة والتقليد الفظ والمشوه لأخلاقيات الأرستقراطية ، النقيضة ليس للاخلاق فحسب، بل أيضاً لكل – قيم العدل والمساواة والخير .

وقد انعكس ذلك في علاقتها ونظرتها الطبقية الفوقية المتعالية تجاه الفلاحين والفقراء عموماً ،التي استندت إلى استغلال قدريتهم وإيمانهم العفوي بصورة تتناقض مع الجوهر الحقيقي للدين من جهة ، وإلى تكريس روح الإذعان والتسليم بحقوق هؤلاء " السادة " من جهة أخرى ،يؤكد على ذلك العديد من الأمثال الشعبية التي ما زالت سائدة للأسف في بلادنا حتى اللحظة.

على أي حال ، لم يكن ممكناً في مثل هذه الظروف أو العلاقات الإنتاجية إلا أن تتوافق هذه المفاهيم الأرستقراطية المشوهة مع تلك العلاقات ، فكما لا يمكن في المجتمع العبودي أن توجد مفاهيم الأخوة والاحترام بين السيد والعبد ، فلا يمكن بالمقابل أن يؤمن الإقطاعي بالحرية الفردية والمساواة أو تكافؤ الفرص بين الناس .

ما أريد أن أؤكد عليه هنا ، أن التبلور الطبقي لم يكن مكتملا في بلادنا ، وما زال ، وقد كان لهذا الوضع إيجابياته في النضال الوطني للفلاحين قبل عام 1948 ، إذ أنهم لم يخضعوا بصورة شمولية أو مباشرة للقيود الطبقية التي حاول كبار الملاكين فرضها عليهم ، وحافظوا على أشكال متعددة من استقلاليتهم بالمعنى الاجتماعي والسياسي والوطني بصور جلية ، وقد كان لهذه الاستقلالية دورها في ترابط أخلاقياتهم النبيلة بعملية مقاومة الظلم الاجتماعي بوجه عام ، والمشاركة في النضال من أجل التحرر الوطني بوجه خاص، بصورة عفوية غامرة بالمصداقية والاستعداد للمقاومة والتضحية أكبر بما لا يقاس أبداً من قيادة الحركة الوطنية قبل عام 1948 وربما بعده.

من هنا ، يمكننا تفسير العلاقات الاجتماعية في قرى وريف بلادنا . والوطن العربي عموما . التي عززت القيم الأخلاقية التي تعكس ذلك التماسك الاجتماعي في أوساطهم ، وفي هذا التماسك أو العلاقات الداخلية تعززت قيمة الأخلاق بمعناها الوطني والاجتماعي ولم تتوقف عند الأهداف النبيلة أو المثالية العامة فقط بل

تم تأسيس وتبرير وسائل النشاط والعمل والتنظيم والمقاومة وشراء الأسلحة على حساب القوت اليومي بما حقق ذلك الترابط العفوي بين الأخلاق والسياسة كهدف يعبر بشكل واضح عن المصالح الوطنية العامة ، بعكس كبار الملاك الذين كانت معظم مبادراتهم في العمل الوطني مرهونه بمدى ما تقدمه على صعيد المصالح الشخصية ، وفي هذه النقطة يمكننا تفسير موقفهم الرافض للكفاح المسلح الذي أعلنه الثوار الفقراء عام 1936 ، لأن قبولهم به كان يعني تدمير مصالحهم بعكس الفقراء الذين كان إصرارهم على الكفاح المسلح مدخلا لخلاصهم وتحررهم.

وبالرغم من ذلك فقد استطاع كبار الملاك بالتعاون مع البرجوازية التجارية والزراعية الكومبرادورية * الصاعدة آنذاك ، الاحتفاظ بقيادة الحركة الوطنية والإشراف عليها وتوجيهها دون أي برنامج سياسي واضح للمعالم ، ودون تحديد لمعسكر الأصدقاء أو معسكر الأعداء ، حتى دخول القوات العربية في 1948/5/15 .. والهزيمة .. والنكبة .. اللجوء إلى الأردن الذي قام بإلحاق الضفة الغربية ، وإلى قطاع غزة الذي أخضع رسميا للإدارة المصرية على أثر اتفاقية " رودس " في شباط 1949 .

لقد فرضت النكبة ، متغيرات جديدة أدت إلى انهيار الأساس المادي للمجتمع الفلسطيني الذي أدى إلى تفسخ العلاقات الاجتماعية التقليدية ، خاصة بين اللاجئين الذين فرضت عليهم الظروف الجديدة ممارسة سلوكيات لم تستوعبها المفاهيم والقيم والعادات القديمة مثل :

اضطرار المرأة للعمل والاستقلال النسبي للأبناء ، والبطالة ، والعمل في مهن جديد ، وقد أسهم كل ذلك في السنوات الأولى إلى خلق حالة من الاغتراب التي حملت معها بالإكراه مجموعة القيم الأخلاقية والسلوكية لم يعهدها" شعبنا من قبل : فالوضع البائس في المخيم ولد انسحاقا ثقيلا ماديا ومعنويا ، مثل الوقوف في طوابير لاستلام الإعانة ، الشعور بالدونية وتفشي الأمراض .

وقد عزز من بؤس هذا الواقع ضعف وخراب الأوضاع الاقتصادية للاجئين ، فَتَولَّد لديهم شعور بالاغتراب الجماعي ، حيث بات الخلاص بالنسبة لهم ليس تحسين الأوضاع الحياتية بل التخلص من علة هذا الوجود الجديد ، لذلك رفضوا كل مشاريع الإسكان والتوطين حفاظا على هويتهم الوطنية الفلسطينية ، رغم محاولة الأردن دمجهم بالمعنى القانوني وطمس هويتهم الوطنية بكل الوسائل .

ما بعد 1948 / 1967 :

. في هذه المرحلة نلاحظ تطور العلاقات الاجتماعية الاقتصادية في محاولة لبلورة مجتمع "طبقي" سواء في الأردن ، وفي قطاع غزة (آخذين بعين الاعتبار خصوصية كل منهما من جهة ، وانفصالهما كحالتين مجتمعتين من جهة أخرى) .

. كما نلاحظ أنه رغم النسيج الاجتماعي المتنوع في الضفة والقطاع والشتات ، إلا أن كافة الفلسطينيين توحدوا في الإطار الوطني العام تحت مظلة القومية العربية التي رفعها عبد الناصر في تلك المرحلة .

ولكن ذلك التوحد ، لم يلغ خصوصية الوضع الطبقي ، الذي تطور بصورة واضحة في الضفة والقطاع بشكل خاص ، فيما بقى حال اللاجئين في مخيمات الشتات على ما هو عليه تقريبا

. فقد تطورت في الضفة والقطاع شريحة من البرجوازية التجارية الكومبرادورية في مناخ الانفتاح أو السوق الرأسمالي الذي كانت قوانينه سائدة في كل منهما بالرغم من التباين السياسي بين مصر والأردن في تلك المرحلة، وقد نجحت هذه التوجهات في توسيع الفئات البرجوازية بكل شرائحها ، خاصة في قطاع غزة ، وتزايد الأنشطة التجارية بصورة غير طبيعية ، مما خلق المناخ المواتي لتوالد كم هائل من الفساد والرشوة و تخريب نفوس معظم كبار وصغار الموظفين وتحويلهم إلى أدوات طيعة لا هم لهم سوى إطاعة أوامر السيد الجديد .

أما بالنسبة لكبار الملاكين ، فقد استطاعت هذه الطبقة التكيف مع المتغيرات الجديدة، السياسية والاجتماعية ، ففي الأردن كانت من أشد الموالين للنظام الحاكم ، وفي قطاع غزة أعلنت ولاءها لعبد الناصر ، الذي لم يطبق بالمقابل قوانين الإصلاح الزراعي عليها ، وبالطبع حافظت هذه الطبقة على سلوكياتها وأخلاقياتها وعلاقاتها الاجتماعية وفق معايير الحسب والنسب لعوائلها ، وأقامت علاقات الشراكة والتحالف مع الشرائح البورجوازية التجارية والصناعية الجديدة.

إن نسبة كل هذه الشرائح الطبقية العليا الموزعة في مجتمعين منفصلين ، في الضفة والقطاع ، إلى جانب الشتات ، لم تتجاوز 5% من كل الشعب الفلسطيني ، إلا أن هيمنتها بالمعنى النسبي ... ودورها في نشر قيمها السياسية والاجتماعية و الأخلاقية في أوساط الجماهير . بالتوافق مع الأنظمة الحاكمة، ظل قائما وفعالا بصورة واضحة ، يمكن ملاحظتها في مكونات المجلس التشريعي أو مجلس النواب الأردني والبلديات في الضفة والقطاع .

. أما أل 95% من الشعب الفلسطيني فقد توزعوا بين البرجوازية الصغيرة والعمال والفلاحين وقد تميز كل إطار من هؤلاء بأخلاقياته وأفكاره ورؤاه الخاصة .

ما بعد أوسلو : 1994–اليوم :

كان الامل كبيرا لدى اوساط الشعب بعد وصول السلطة ، ولكن سرعان ما برزت عوامل من التراجع والانفصال بين السلطة والجماهير ، ويبدو ان الصراع السياسي في حالتنا الفلسطينية الراهنة ، يقترن بتصادم مبادئ اخلاقية تعبر عن مصالح طبقية قديمة وطارئة او مستحدثة تتعارض اليوم مع مصالح وتطلعات الشرائح الواسعة من فقراء شعبنا ، لكنها –عبر التراكم– ستنتقل في مرحلة تالية الى شكل من التناقض قد يأخذ في مساره طابعا حادا بعيدا عن شكل الصراع السياسي الديمقراطي المطلوب .

خاصة وأن المفاهيم الاخلاقية السيئة التي ترعرعت في مجتمعنا خلال سنوات ما بعد أوسلو عموماً وفي سنوات الانقسام خصوصاً، وابرزها ، الاتكالية او اللامبالاة ، غياب الشعور بالذنب عند هدر المال العام ، الرشوة والمحسوبيات ، الميل الى الاحباط او الاستسلام ، النفاق بكل صوره الاجتماعية والسياسية ، الخضوع ،

ومظاهر البذخ غير المبررة او المشروعة، والشيزوفرانيا في العلاقات الاجتماعية او لدى بعض المسؤولين ، او سيادة منطق العشيرة او الحمولة ، وتراكم الخوف في صدور الناس ، وانتشار الجريمة بكل أنواعها.

ان هذه الصورة لم يكن ممكنا بروزها بهذه الحدة لولا التراجع المتزايد في مجتمعنا الفلسطيني الذي نشهده اليوم ، لدرجة ان الفرد، اصبح همه الانخراط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصلحته العائلية الخاصة والمحافظة على سلامته –كما يقول د.هشام شرابي انسجاما مع القول العربي المأثور "امش الحيط الحيط".

وعلى هذا الأساس ، فإنني أؤكد بأننا في فلسطين، لسنا مجتمعاً مدنياً، بل أكاد أقول بأننا لسنا مجتمعاً بالمعنى الموضوعي للكلمة **الذي تفيده كلمة «مجتمع»، فالمجتمع ائتلاف أو تحالف جملة من الجماعات تجمع بينها مصالح مشتركة أو اتفاق وتراض على مراعاة شروط، وتكون المصالح الذاتية لكل من تلك الجماعات محفوظة بموجب ذلك الاتفاق والتراضي. والاتفاق والتراضي هذان هما، في نهاية المطاف، العقد أو التعاقد الاجتماعي الذي يتأسس بموجبه نظام سياسي معلوم. المجتمع إذن، في المعنى الذي أشرنا إليه، هو ما يجعل التعاقد الاجتماعي الذي يؤسس النظام السياسي المقبول أمرا ممكنا**[271].

"نحن إذن أمام شبكة من المفاهيم والمعاني أو لنقل مع أهل علوم اللغة أننا أمام حقل دلالي ترتبط فيه المعاني فيفسر بعضها البعض الآخر"[272].

المجتمع السياسي –كما يضيف سعيد العلوي– "هو ذلك الجزء من المجتمع الذي يجعل من الشأن العام محور اهتمامه، من حيث إنه يسعى إلى امتلاك السلطة التنفيذية بغية تطبيق برنامج شامل يعبر عن إرادة ومصالح جماعات من الناس، داخل وجود اجتماعي معلوم، توحد بينها المصالح المشتركة وتجتمع حول برنامج سياسي – اجتماعي – اقتصادي – ثقافي شامل"[273].

فهل ينطبق هذا التوصيف الموضوعي على مجتمعنا الفلسيطين في ظل الانقسام الذي فكك مجتمعنا إلى عدة مجتمعات في الضفة وغزة .. إلخ . بحيث تنتفي صفة المجتمع المدني عن أوضاعنا إلى جانب انتفاء المجتمع السياسي بعد أن تفكك النظام السياسي في بلادنا، وما أدى اليه كل ذلك من آثار ضاره على القضايا المجتمعية والاقتصادية عموماً وعلى الاخلاق وكافة مفاهيم الحرية والعدل والحق والديمقراطية خصوصاً، الأمر الذي اعاد انتاج العديد من مظاهر التخلف الاجتماعي وكأننا نعيش اليوم في القرون الوسطى بحيث باتت مدينة غزة في خمسينيات وستينيات القرن العشرين أكثر تقدماً واستنارة دينيه واجتماعية، ونهوضاً سياسياً ومجتمعياً استند إلى أنبل معاني الاخلاق والتكافل والتطور الحضاري والثقافي والتعليمي التربوي والفني حيث انتشرت المراكز الثقافية ودور السينما والمسرح والصحف على النقيض من أوضاعها السياسية والاجتماعية والثقافية المنغلقة المتخلفة المحكومة راهناً بالخوف والنفاق والاستبداد وانسداد الافق.

---

[271] سعيد بنسعيد العلوي – المجتمع المدني والمجتمع السياسي في العالم العربي –الشرق الأوسط – العدد 12119 – 2 فبراير 2012

[272] سعيد بنسعيد العلوي – المصدر السابق.

[273] سعيد بنسعيد العلوي – المصدر السابق.

ان النتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي الفلسطيني في هذه المرحلة، تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة ، وتبعا لذلك فان "القوي المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة ، بل يستعينون بالله عليه ، كما في القول "اليد التي لا تستطيع كسرها بوسها وادعي عليها بالكسر" ففي حالة الاحباط والانحطاط تصبح مقاومة الظلم لا فائدة منها كما في القول المأثور "العين ما بتقاوم المخرز" او المخرز حامي والكف طري" ، فقط المواجهة تكون مع الاضعف، وحين تسود هذه الخصائص او السلوكيات، فان القوي يأكل الضعيف بغير حق في معظم الاحوال .

فاذا كانت هذه الخصائص او السلوكيات من سمات المجتمعات المغرقة في تخلفها ، والتي لا تعرف معنى المستقبل سوى في الحاضر وملذاته ، بمثل تجاهلها للمصالح العامة لحساب المنافع الشخصية الباذخة والمترفة .. فهل نحن كذلك ؟ اسألكم ؟ فان كان جوابكم لا .. لسنا كذلك .. فلماذا هذا الصمت على الانقسام والاستبداد من حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين؟

ان هذه القيم السالبة–الخطيرة ، لا يمكن تغييرها الا حينما يصبح وعي الناس الاخلاقي ، وعيا لمصالحها يمكنها من استيعاب وقبول تنفيذ المهمات الواقعية على الصعيد الوطني او الاجتماعي .

كذلك لا بد من توضيح الظروف والادوات الفعلية في النشاط السياسي وكشف المصالح الكامنة وراء هذه او تلك من القواعد الاخلاقية ، وهذا ما يجب ان تتحمله –بمسؤولية عالية– الفصائل والاحزاب الوطنية عموماً، واليسارية خصوصاً، ببناء علاقتها بالجماهير على اساس توعية هذه الجماهير بمصالحها اولا ومن ثم وعيها بالممارسة والمبادئ الديمقراطية ، وبناء عوامل الثقة المتبادلة ، والتفعيل العملي للشعارات المطلبية والسياسية معها، لكن يبدو أن أحزاب وفصائل الحركة الوطنية الفلسطينية لم تتمكن من استيعاب وفهم مضمون الأخلاق بأبعاده السياسية والمجتمعية الديمقراطية، وبالتالي غرقت في مستنقع التخلف الاجتماعي وعجزت عن اداء دورها الطليعي صوب مجابهة أوضاع التخلف الاجتماعي والاستبداد السياسي والديمقراطي.

وفي هذا السياق فان هذا التوجه لن يكتب له النجاح اذا لم تتوفر شروط ومقومات التطوير الشامل للمفاهيم الاخلاقية والديمقراطية في فصائلنا واحزابنا وحركاتنا السياسية، لان فاقد الشئ لا يعطيه ، وعليه فان البدء بتطبيق النقد والنقد الذاتي ، ومفاهيم الشعور بالمسؤولية ، والمبدئية ، والامانة والصدق ، والتكافل ، والدفء الحقيقي للعلاقات ، وتقديم المثال في السلوك العام ، انطلاقا من الفهم الذاتي للاخلاق والسياسة الذي يقوم على ان السياسة الطليعية والبعيدة النظر ذات الآفاق الواسعة ، تستجيب لمتطلبات الاخلاق بصورة مباشرة وعملية في آن واحد ، وذلك مشروط بوعيها والتزامها بالفهم الموضوعي للواجب الذي ينبثق من الوعي العام الجمعي لاعضاء التنظيم والحزب او الفصيل ، وعيهم بدورهم ومسؤوليتهم وواجبهم تجاه قضية التحرر والسيادة من جهة، وتجاه القضايا المطلبية الديمقراطية التي اصبحت من الاهمية في نفس مستوى التحرر الوطني من جهة اخرى .

فالحقيقة ، ان الواجب والضمير ، يعتبران "ضابطين" للحفاظ على شرف وجدارة واخلاص الفرد المنظم الواعي ، تجاه الوطن والمجتمع والحزب الذي ينتمي اليه ، وليس تجاه المصالح الشخصية الانانية .

ان الواجب والضمير في حالتنا ، بمثابة المراقب للوعي الاخلاقي ، وبمثابة الحارس الذي يقوم على تنفيذ القواعد الاخلاقية كانعكاس للمعاني الوطنية والاجتماعية ، والذي يعكس نفسه بصورة مشرقة على المجتمع والحزب والعضو بما يجعل من الترابط بينهما ، شكلا اختياريا جدليا بعيدا عن المصالح الانانية او وسائل الضغط والاكراه .

الانقسام وآثاره:

ما جرى منذ 14 حزيران 2007، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية. وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة والقطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي في صيرورته الحضارية أو الحداثية التقدمية، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية، بحيث يمكن الاستنتاج، بأن كل من حركتي فتح وحماس، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم، بصورة إكراهية، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها. إن الوضع الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48.

إن تشخيصينا لملامح التحول والتغير للبنية الاجتماعية في الضفة وقطاع غزة ما بعد قيام السلطة، ثم على أثر الانقسام والحصار العدواني الإسرائيلي، اظهر مجموعة من الحقائق والمؤشرات الدالة على طبيعة التشكل الطبقي في بلادنا :

1- نشوء شريحة بيروقراطية- كمبرادورية نافذة في القرار السياسي ومرتهنة بالتمويل الأمريكي الأوروبي ومتساوقة مع الرؤية السياسية الإسرائيلية بهذا القدر أو ذاك، وهذه الشريحة هي حامل اقتصادي اجتماعي وليس مجرد قيادة سياسية.

2- تزايد مظاهر الانحطاط السائد في المجتمع الفلسطيني، بسبب التبعية والتخلف والفقر وانسداد الأفق السياسي، وما ستؤدي إليه هذه الحالة من الانهيار التدريجي في النسيج الاجتماعي في ظل انحسار الآمال الوطنية الكبرى أو المأزق المسدود بتأثير مباشر للانقسام ومن ثم اشتداد الحصار وتكريسه، وتحويل القسم الأكبر من المجتمع، خاصة في قطاع غزة إلى حالة قريبة من اليأس والانهيار على الصعيدين الاجتماعي والسياسي بعد أن فرض على شعبنا أن يدخل في متاهة صراع داخلي يضاف إلى قهر وظلم الاحتلال، لن يخرج منه احد رابحاً سوى العدو الإسرائيلي المنتشي بتحقيق أطماعه تحت غطاء هذا الانقسام الذي حقق هدف العدو في تقويض أمن ومستقبل الإنسان الفلسطيني ومن ثم تقويض الأساس المادي والمعنوي لضمان حياته ومصدر رزقه .

3- تميز التطور الاجتماعي في شكله وجوهره، بطابع تراكمي كمي مشوه، بحيث لم يستطع أن يفرز بوضوح ملموس أية أطر برجوازية تنويرية أو ليبرالية، فكرية، أو ثقافية معاصرة، وبقيت القيم والأفكار القديمة والتقليدية الموروثة سائدة في أوساط الوعي الاعتيادي (العفوي) للجماهير الشعبية بالرغم من بعض أوجه الحداثة الشكلية المستوردة التي أسهمت في تعميق حالة التبعية والتخلف الاجتماعي إلى جانب الهبوط السياسي .

4- بروز المؤشرات السلبية الخطيرة على العاطلين عن العمل بسبب فقدانهم للأمن الاجتماعي ونظرتهم السوداوية وفقدانهم الثقة بالآخرين واضطرابهم النفسي والسلوكي وتزايد حدة توترهم العائلي ورغبتهم في الانتقام، وما يؤدي إليه كل ذلك من تراجع القيم الأخلاقية والتربوية في الأسرة وتدهور العلاقة بين الأب والأبناء مع تزايد حالة الاكتئاب النفسي لدى الأب أو المعيل الرئيسي، وهي حالة طبيعية حين يعجز الأب العاطل عن تأمين احتياجات أسرته وأطفاله ويشعر بفقدانه لقيمته الاجتماعية كأب مما يؤثر في علاقته بالآخرين.

5- جرى عن وعي تفكيك الأركان الأهم في المجتمع السياسي الفلسطيني التي تأسست في زمن الاحتلال، الحركة النقابية العمالية والحركة النسوية وقوى اليسار الفلسطيني، الأمر الذي مهد الطريق لصعود الإسلام السياسي، خاصة بعد تقهقر وارتداد اتجاهات واسعة في القيادة اليمينية "البرجوازية" في م.ت.ف، خاصة بعد اعترافها الصريح بدولة العدو الإسرائيلي.

6- في ضوء تكريس الانقسام وتفكك النظام السياسي، تسود مجتمعنا اليوم سلوكيات أنانية تتسم بالراهنية والتركيز على حل قضايا الأجل القصير دون أن تعطي الاهتمام المطلوب لقضايا المستقبل، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تفاقم مظاهر التخلف الاجتماعي، وتراجع العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والتعددية الديمقراطية لحساب قيم النفاق والإحباط والقيم الانتهازية والمصالح الشخصية بدلا من قيم التكافل والتضامن والمقاومة . ترافق إلى جانب ذلك، غياب المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله – في الفترة الأخيرة، قبل وبعد الانقسام – مجتمع محكوم بالصراع والاستبداد والخوف والتعصب الديني اللاعقلاني، ومحكوم أيضاً بالمصالح

والثروات الشخصية، على قاعدة أن السلطة مصدر للثروة وليست مصدرا للنظام والقانون والعدالة – إلى جانب الجرائم والانحرافات بكل أنواعها الأخلاقية والمجتمعية التي لم يعرفها مجتمعنا من قبل.

7– نتيجة تراكمات السنوات الخمسة عشر الماضية، تسود مجتمعنا اليوم، خاصة بعد الانقسام بين "شرعيتين" متصارعتين في الضفة والقطاع وما أدى اليه من مظاهر القلق والإحباط واليأس، سلوكية أنانية تتسم بالراهنية أو اللحظة، تهتم بحل القضايا الحياتية الانية على حساب القضايا الوطنية الكبرى، فمع تزايد تلك المظاهر إلى جانب التخلف الاجتماعي، تراجعت العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والعمل الحزبي المنظم – وتراجع دور الأحزاب الوطنية عموما واليسارية خصوصا– لحساب مشاعر الإحباط والقلق والتذمر واليأس السائدة في الأوساط الشعبية التي لم تعد تحرص على المشاركة في العمل السياسي من منطلق النضال التحرري والديمقراطي، واكتفت بالمشاركة في هذا العمل عبر الالتحاق أو التواصل مع احد القطبين، ارتباطاً بتأمين لقمة العيش والمصالح الخاصة وما تفرضه هذه العلاقة من دفاع هذه الأوساط الشعبية عن سياسات وممارسات القطب الذي تنتمي إليه في الضفة أو في قطاع غزة، ما يعني اننا نعيش حالة من الانحطاط عنوانها سيادة وانتشار قيم النفاق والإحباط بدلا من قيم التكافل والتضامن والصمود والمقاومة. ترافق إلى جانب ذلك، انهيار المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله مجتمع محكوم بالإكراه أو بالمصالح الفئوية أو الحزبية لقطبي الصراع، في الضفة والقطاع رغم اختلاف الآليات والبرامج والاهداف في كل منهما....

8 – تزايد انتشار البطالة في أوساط الشباب أدى إلى السرقات والجرائم وانتشار المخدرات بكل أنواعها (الحشيش والبانجو والهروين وحبوب الاترمال وغير ذلك) والانحرافات الأخلاقية والاجتماعية والأمنية التي أدت إلى الإخلال بالأمن الاجتماعي، إلى جانب سعي القسم الأكبر من الشباب للهجرة إلى الخارج هروباً من هذا الواقع.

إن مسيرة النضال الفلسطيني قد انتقلت من حالة الأزمة التي بدأت منذ أكثر من ثلاثة عقود، إلى حالة المأزق الذي يصيب اليوم بنيانها وقيادتها وفكرها السياسي، وهو مأزق حاد يحمل في طياته مخاطر أشد خطورة من كل المحطات المأزومة السابقة، خاصة في ظل انفجار الصراع الدموي بين حركتي فتح وحماس (حزيران 2007) وصولاً إلى الانقسام الذي مضى عليه عشر سنوات عجاف غامرة بالهبوط والاستبداد وبالاحباط واليأس واستمرار الصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس الذي ادى إلى تفكيك النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم اليوم إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والآخر في قطاع غزة، ناهيكم عن عزلتهما عن أبناء شعبنا في الشتات والمنافي.

لابد من التذكير بأن المأزق الوطني والمجتمعي، الذي وصلته الاوضاع الفلسطينية لا يمكن أن يحال بالكامل إلى الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس، بل أيضا يحال الى عجز "المعارضة التاريخية" أو"المعارضة اليسارية البديلة" في أن تصبح البديل الديمقراطي ...ويبدو لي ان هذه القوى باتت عاجزة عن التصدي والمجابهة السياسية الديمقراطية لوقف كل مظاهر الاستبداد والقمع والاختطاف والملاحقة وانتهاك حرية الرأي والاعتقال ومنع الكتابة والتظاهر والاعتصام ، على الرغم من ان اللحظة الراهنة تستوجب وتفرض عليهم التحرك

السريع لوقف حالة النزف والتدهور المجتمعي الذي يشير الى مراكمة المزيد من عوامل الاحباط واليأس في صفوف كافة الفئات والطبقات عموما وفي قطاع غزة خصوصا.

إن ما جرى من تراكمات سياسية ومجتمعية تفكيكيه منذ الانقسام في 14 حزيران 2007 حتى اللحظة، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي والسياسي الديمقراطي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست –بعد عشرسنوات من الانقسام– واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب، بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية، إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية. وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع، رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع على المصالح الفئوية بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية ، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية، وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية.

السؤال : هل بات عنوان المرحلة الراهنة اليوم هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية ؟ في ظل استمرار تراجع القوى الوطنية الفلسطينية والعربية(بمختلف الوانها واطيافها) ، وفي ظل استمرار الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس في ظروف دولية وعربية واقليمية أفقدت الفلسطينيين بوصلتهم وأضعفت قيمهم وقدرتهم على فرض رؤيتهم وقرارهم الوطني من اجل الحرية والاستقلال والعودة ،ومن ثم تكرست الهيمنة الخارجية على راهن القضية الفلسطينية لإفراغها من مضامينها واهدافها النضالية الوطنية التحررية ، تلك الهيمنة يتزعمها اليوم التحالف الامريكي الصهيوني بقيادة الرئيس الامريكي دونالد ترامب والقوى الاقليمية خاصة تركيا ، الى جانب معظم بلدان النظام العربي الرسمي ودعوته الصريحة للاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني . ففي مثل هذه الحالة من الانحطاط والخضوع العربي الرسمي للمخططات الامبريالية الصهيونية، يبدو ان عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية بالتعاون مع عدد من الفلسطينيين من اصحاب المصالح الانتهازية ، فقدوا وعيهم الوطني بذريعة ما يسمى بالتسوية او ما يسمى بالعملية السلمية او بذريعة الاعتدال ، وكلها ذرائع لا تخرج ولا تتناقض مع شروط العدو الصهيوني الامريكى وتركيا والسعودية ودويلات الخليج التي تتوزع الادوار المشبوهة فيما بينها . ان هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية وبمجمل الاهداف التي ضحى مئات الالاف من ابناء شعبنا من اجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى– وخاصة الفلسطينية – التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الانتهازي

الفلسطيني المستسلم(بكل تلاوينه ومسمياته وافراده وجماعاته)هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق الفلسطيني الراهن.... دون الغاء وتجاوز الحديث او التخطيط لاقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة ....لذلك لا بد من المجابهة لانهاء وتجاوز الانقسام الكارثي لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والاهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة، ولا سبيل امامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية الوطنية ، فاما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على انهاء وتجاوز الانقسام والمأزق الراهن أو أن نتحول جميعا إلى عبيد أذلاء في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف !!".

وفي هذا السياق، أشير إلى أن الشرائح الرأسمالية التابعة والرّثة بكل مسمياتها ، هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس، حيث تسعى كل منهما إلى استثارة المتنفذين فيها ، وإرضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين –غير الشرعيتين– على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الاهمية المطلوبة في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة –بصورة غير مسبوقة– بين 5% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين 95% من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في بلادنا، ما يعني تغيّر شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك الكمالي الباذخ، والاستهلاك التفاخري، مظهراً رئيسياً –غير مسبوق– لنمط حياة هذه الشرائح "العليا" في الضفة عموماً وقطاع غزة خصوصاً عبر مئات الفيلل والشاليهات الخاصة وبرك السباحة والمطاعم السياحية الفاخرة التي لم يكن ممكناً انتشارها بدون تراكمات الثروة الطفيلية الهائلة.

إلى جانباستفحال جرائم القتل والسرقة وانتشار مظاهر الانحطاط والانحلال مع تزايد تناول المخدرات وحبوب الهلوسة بانواعها، كل ذلك انعكاس لممارسات الاستبداد والقهر والفقر والبطالة وانعدام اوضاع الامان والاستقرار في ظل الانقسام وبسببه ، وخاصة تفاقم مظاهر الفقر والبطالة وكل أشكال المعاناة والحرمان التي يعاني منها ابناء شعبنا عموما وفي قطاع غزة خصوصا حيث ينتشر الفقر بصورة غير مسبوقة في صفوف الاغلبية الساحقه من أبناءه ، وذلك ضمن خطين او قسمين : قسم يستطيع أن يلبي احتياجاته الأساسية والكمالية (الأقلية) و قسم آخر (الأغلبية) لا يستطيع أن يلبي احتياجاته الأساسية ضمن الحد الأدنى 2000 شيكل (450 دولار) شهرياً للعائلة بسبب الغلاء الفاحش. وهذه المجموعة تمثل حوالي 75 % من مجموع السكان، كما أنها تضم شريحة واسعة من

الفقراء الذين يندرجون تحت خط الفقر أو فقر المجاعة أو الفقر المدقع ممن يقل دخلهم عن 300 دولار شهرياً للأسرة وهي تشكل اليوم حوالي 35% من سكان القطاع بسبب تضخم حجم البطالة و الغلاء وارتفاع الأسعار والحرمان و المعاناة في ظروف الانقسام والصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس من جهة ، وفي ظروف الحصار الراهنة التي يمارسها العدو الإسرائيلي بموافقة أمريكية أوروبية وبدعم عربي رسمي مباشر وغير مباشر.

إن هذا الوضع، يؤكد على أن شعبنا الفلسطيني، يبدو اليوم أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس ، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة .

الأمر الذي يدل على طبيعة الحراك الاجتماعي الشاذ عبر صعود فئات كانت أقرب إلى العمالة المهمشة غير الإنتاجية أو الشرائح الاجتماعية الدنيا الفقيرة (البروليتاريا الرّثة) ، إلى قمة السلم الاجتماعي لتأخذ مكانها في إطار الـ5% .

في ضوء ذلك فلن يكون من المستغرب أن تحتل قيم الانحطاط والفساد والواقعية المستسلمة والتكالب على الثروة غير المشروعة قمة هرم القيم ، في حين تأتي قيم الثورة والمقاومة والديمقراطية والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم، وهي أوضاع غير مستغربة مع تزايد أعداد أصحاب الملايين من تجار السوق السوداء والمهربين ، وتجار العقارات والكومبرادور والمضاربين إلى أكثر من 600 مليونير في قطاع غزة ، وأكثر من هذا العدد في الضفة الغربية ، وهذه ظاهرة –مفارقة– تستدعي المزيد من التحليل إرتباطاً بحالة الهبوط والتردي السياسي والمجتمعي السائدة اليوم في أوساط الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات .

جاء الصراع على الحكم، والتنازع على الصلاحيات بين حركتي "فتح" و "حماس"، ليشهد النظام القانوني للسلطة مزيدًا من الانهيار؛ نظرا لتنامي حالة الاقتتال الداخلي وتفاقمها بين قطبي السلطة.

"ما كان للتسلط والاستبداد أن يوجدا وأن يبلغا، عندنا، هذا الحد لولا انتهاك النظام الأخلاقي للمجتمع، لولا ازدراء النظام الأخلاقي العام، وازدراء القانون العام، وازدراء كل ما هو عام ووطني، وتعظيم كل ما هو خاص وفئوي، ولولا تهاون مجتمعنا في الدفاع عن نظامه الأخلاقي، وتهاونه في الدفاع عن القانون. ما كان لهذا كله أن يحدث لولا حلول سلطة الحركة أو الحزب محل سلطة الدولة، أي سلطة القانون، ولولا تحول مجال الدولة ومجال سلطتها السياسية من مجال وطني عام إلى مجال خاص، غدت معه مبادئ الحق وقيم الحرية والعدالة والمساواة خاضعة خضوعاً تاماً للاقتناع الذاتي للفئة الحاكمة، التي صارت هي وحدها من يقرر، تحت غطاء الأيديولوجية الخاصة بهذا الحزب أو الحركة"[274] .

[274] جاد الكريم الجباعي – الأخلاق السياسية والفضائل الحزبية – خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية – 18-06-2008.

"بكلمة موجزة إن انتهاك النظام الأخلاقي، الذي كان آخذاً في التشكل، هو انتهاك العقد الاجتماعي الذي كان آخذاً في التشكل، أي انتهاك لمبدأ كلية المجتمع وعمومية الدولة أو السلطة وقوانينها المعتمدة ديمقراطياً، فالامتيازات حلت محل الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وإرادة الحزب أو الحركة حلت محل الإرادة العامة التي يجسدها القانون، ذلك هو أساس الانحطاط الأخلاقي.

يكفي التدليل على ذلك بواقع أن المجتمع انقسم إلى راشين ومرتشين ، وإلى وشاة ومخبرين، مأجورين ومتطوعين، ومخبر عنهم، وأن الملك العام صار ملكاً سائباً وغنيمة لكل مقتدر، ومفهوم "حلال على الشاطر" حل محل مفهوم الحلال"[275].

"المسألة، كما تبدو لنا، ليست مسألة عيوب أخلاقية في الأشخاص، بل مسألة عيوب أخلاقية في النظام الذي ينتج العيوب الأخلاقية، ويهدر الكرامة الإنسانية، ولا يقوى ولا يستمر إلا بقدر ما يدمر ذاتية الأفراد وحريتهم واستقلالهم، وبقدر ما يهين كرامتهم ويلغي الشخص القانوني (المواطن) في كل منهم ثم الشخص الأخلاقي، لأنه قائم على التبعية والاستزلام والوشاية والكيد والانتقام، وعلى ولاءات أخرى ما قبل وطنية (عائلية ومناطقية .. إلخ).

لذلك كانت النزاهة والاستقامة واحترام الذات والحرص على المال العام والشأن العام والعمل بمقتضى القانون محنة على أصحابها"[276].

"ما دامت المسألة كذلك، أي مسألة نظام ينتج العيوب الأخلاقية، ومسألة أيديولوجية تسوغ هذه العيوب وتبررها بشعارات وطنية أو اجتماعية ديماغوجيه، فإن إعادة إنتاج النظام الأخلاقي المجتمعي والخروج من هذا الوضع البائس تبدأ بإعادة الاعتبار للقانون الوضعي العام، أو القانون الأساسي[277] الذي يسري على الحاكمين والمحكومين بلا استثناء ولا تمييز.

فالقانون الأساسي بالنسبة لنا في فلسطين هو قيمة أخلاقية في ذاته، ونظام عام لإنتاج القيم الأخلاقية في الوقت عينه، وهو دستورنا المؤقت ، المعبر عن ماهية النظام الفلسطيني الديمقراطي.

والمواطنة بالمعنى الديمقراطي هي فضيلة النظام الفلسطيني بامتياز، لأن المواطن هو أساسها، وغاية جميع وظائفها السياسية أو الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.. إلخ.

الإنسان الفلسطيني هنا هو غاية في ذاته لا يجوز أن يكون وسيلة لأي غاية أخرى مهما سمت، لكن هذا الشعار فقد كل مضامينه ومعانيه، وهو اليوم يثير السخرية والحزن على المصير الذي آل اليه الانسان الفلسطيني في ظل استمرار اضطهاده ومعاناته وحرمانه من حقوقه في الرأي والحرية والمعتقد عبر أساليب

---

[275] جاد الكريم الجباعي – المصدر السابق.

[276] جاد الكريم الجباعي – المصدر السابق.

[277] "القانون الأساسي للسلطة الوطنية، الذي أكد في الباب الثاني منه على مجموعة من الحقوق والحريات العامة، كالحق في عدم الخضوع للتعذيب، والمعاملة اللاإنسانية أو الحاطّة بالكرامة، والحق في الحرية والأمان الشخصي، والحق في حرية التنقل وحرية اختيار مكان الإقامة، والحق في المساواة أمام القضاء والمحاكمة العادلة، والحق في الشخصية القانونية، وعدم التعرض للخصوصية، والحق في حرية الدين والفكر، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع السلمي، والحق في تكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات، والحق في الانتخاب والترشّح" (المصدر: د.محمد أبو مطر – أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة "معالجات قانونية مختارة" – معهد الحقوق – جامعة بيرزيت – 2014)

استبداد جسدي ومعنوي وقانوني يتمثل فيما صدر من قوانين غير شرعية في غزة ورام الله ليس آخرها ما يسمى بقانون الحرائم الالكترونية الذي صدر في رام الله في تموز 2017، وصدر مثيله في غزة عبر حركة حماس منذ بداية العام 2017.

هنا تجدر الإشارة إلى أن الديمقراطية التي ننشد هي ديمقراطية إنسانية ينمو فيها العنصر الأخلاقي / الإنساني طرداً مع نمو العدالة الاجتماعية، فالعدالة هي التجسيد العملي للمساواة.

"الديمقراطية، التي لا تختزل إلى آليات ديمقراطية تقتضيها "اللعبة السياسية"، هي الحاضنة التاريخية للعدالة، ما دامت الديمقراطية نظاماً عاماً يضعه المجتمع لنفسه ويعمل على تطويره وتحسينه باستمرار وفقاً لتحسن شروط حياته، ونمو ثروته البشرية والمادية والروحية"[278]، **لكن الديمقراطية عندنا بدلاً من أن تكون مهداً للتغيير التحرري والديمقراطي باتت في ظل الانقسام لحداً أو قبراً للتغير المنشوذ.**

وبالتالي فإن تنافس الحركات والفصائل السياسية على تقديم أفضل ما لديها للوطن هو المناخ المواتي للحفاظ على القيم الأخلاقية، وإنتاج قيم جماعية ومجتمعية، وطنية وإنسانية، بخلاف مناخ الاحتكار والاستئثار وطغيان المصالح الخاصة والفردية على المصلحة العامة"[279]، وعلى النقيض من عقلية الانقسام وممارساته التفكيكيه والاستبدادية.

السؤال: هل الأخلاق جزء من الحيز السياسي والمجتمعي والتنظيمي؟ وهل عليها الخضوع لاعتبارات ومكونات هذا الحيز والانطباع بطابعه لمجرد أنه حيز ثوري؟

الجواب : نعم ... لا بد من تطابق العلاقة المتبادلة بين السياسة والحزب والمجتمع من ناحية والأخلاق من ناحية ثانية ، وأن تتطابق العلاقات السياسة والمجتمعية مع الأخلاق الديمقراطية النبيله التي يتوجب تجسيدها عبر الممارسة اليومية لجميع الحركات والفصائل الفلسطينية عموماً واليسارية خصوصاً، فإذا كانت الفصائل او الأحزاب اليسارية ترمي إلى تحرير الإنسان وتحقيق ذاته، فهي إذن مطالبة قبل غيرها أولا بموقف أخلاقي داخلي يجسد العلاقة الدافئة الصريحة المحترمة ، وثانيا مطالبة بموقف طبقي من الأخلاق يهدف إلى خدمة الثورة التحررية الديمقراطية وتحقيق أهدافها في تحرير الأرض والإنسان والمجتمع بعدما فشلت البورجوازية وعجزت عن أداء هذه المهمة.

"خلاصة القول –كما يقول الصديق أ.نصار إبراهيم – أن كل الأحاديث عن الأخلاق والفضيلة والواجب بدون تحديد وبدون مضمون سياسي واجتماعي وبدون الاستعداد للفعل من أجل تغيير العلاقات التي تولد كل أشكال الهبوط الأخلاقي من نوع: الكذب والنفاق والنهب والسمسرة واستغلال الآخرين... وتحويل الإنسان والجسد والجمال وحتى الأخلاق إلى سلع بقيم تبادلية وفق قوانين السوق الوحشية (الشاطر يكسب).. فإن كل اللغو عن الأخلاق هو مجرد وسيلة لتكريس الواقع... لا أكثر". [280]

---

[278] جاد الكريم الجباعي – المصدر السابق.

[279] جاد الكريم الجباعي – المصدر السابق.

[280] نصار ابراهيم – جدل السياسة والأخلاق والطبقات – الانترنت – 2016/2/4.

وإذا كان الحديث عن فساد واستبداد وتخلف الأنظمة العربية يثير الأسف، فإنّ الحديث عن تكرس الانقسام والصراع التناحري على السلطة والمحاصصة بين فتح وحماس على الصعيد الفلسطيني ، في ظل وصول ما يسمى بالعملية السلمية إلى أفق مسدود أو انتقالها من مرحلة التسوية إلى مرحلة التصفية ، علاوة على استمرار الحصار والعدوان الصهيوني، إلى جانب انتهاك مبادئ الاخلاق والحريات والعدالة، التي ادت إلى تغلغل مظاهر الفقر والإحباط واليأس في مجتمعنا الفلسطيني بصورة غير مسبوقة، كلها عوامل تثير الحزن والأسى بقدر ما يتوجب أن تثير في نفوس وعقول أبناء شعبنا كل نوازع التحدي والمقاومة لتغيير هذا الواقع صوب نظام سياسي فلسطيني تحرري وديمقراطي.

وأخيراً ، إن "وظيفة الفكر هي اكتشاف العنصر العقلي أو العناصر العقلية في الظاهرات، الطبيعية منها والإنسانية، وفي التشكيلات والمنظومات الاجتماعية و الثقافية والخطابات السياسية...

ومن ثم فإن الفكر الذي يستحق اسمه هو إدراك للحاضر وللواقع بالفعل، إدراك لروح الشعب ومنطق الواقع، وإدراك للمبدأ العقلي والأخلاقي في كل مجال من مجالات الحياة.

إن الفكر أو العقل يسعى على الدوام إلى تعرُّف ذاته في الحاضر وإلى تعرُّف حريته في القانون العام والنظام العام (أو الدستور الديمقراطي) والقوانين التي تضمن تطبيق إرادة الخير العام والنفع العام ولمصالح الوطنية العامة وثوابتها.

ففي عصرنا الراهن، لا يستقيم أن تكون أمة، كائناً أخلاقياً من دون هذه الرابطة العقلية/الأخلاقية، أي من دون عقد اجتماعي يكون بموجبه جميع المتعاقدين أحراراً ومتساوين.

فالسياسة التي تستحق اسمها، سياسة مبدؤها الفكر أو العقل، فكر الواقع أو عقل الواقع، وغايتها الأخلاق والحياة الأخلاقية. المبدأ والغاية هنا كالمبتدأ والخبر، لا معنى لأي منهما من غير الآخر.

من المؤسف والمحزن في آن أن السياسة لم ترق عندنا بعد إلى مستوى العمل في سبيل وحدة النضال الوطني كما لم ترق إلى تظهير العقد الاجتماعي القائم في صيغة قانون عام يسري على جميع أفراد الشعب.

"فالحق في الكرامة هو بالضرورة حق في الحرية، والحق في الحياة حق في الحياة الكريمة الحرة"[281].

وإذا كان الأمر هكذا فلا تسامح مع الصهيونية ودولتها العنصرية، كما لا تسامح مع كل من يسهم في تكريس الاستبداد وإهدار كرامة المواطن وتكريس الانقسام.

[281] جاد الكريم الجباعي – الاخلاق والسياسة – الانترنت.

خمسون عاما على تأسيس طلائع المقاومة الشعبية - الجهاز العسكري لحركة القوميين العرب في قطاع غزة

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5643 – 2017 / 9 / 18 –

في مثل هذا اليوم 18/سبتمبر/1967 استوفت الهيئة القيادية لفرع حركة القوميين العرب في قطاع غزة التحضيرات التنظيمية والعسكرية المطلوبة لتأسيس الجهاز العسكري للحركة التي بدأت نشاطها النضالي (التنظيمي والسياسي) ضد المحتل الصهيوني منذ منتصف حزيران 1967 ، ثم بدأ التفكير والتخطيط منذ اول اغسطس 1967 لتأسيس الجهاز العسكري للحركة في قطاع غزة الذي تأسس وباشر مساره الكفاحي كأول جهاز سري عسكري لمقاومة الاحتلال الصهيوني في الاول من اكتوبر 1967 بقيادة جماعية من ثلاثة اعضاء ، هم : الملازم اول الرفيق الراحل عمر خليل عمر ، والرفيق الملازم اول رمضان داود سليمان ، والرفيق ناصر ثابت ، وكان لي شرف عضوية الطلائع التي بلغ قوامها (73) رفيقا مناضلاً ممن وافقوا على الالتحاق بالجهاز العسكري من اعضاء وكوادر حركة القوميين العرب آنذاك ، وأكدوا استعدادهم لممارسة الكفاح المسلح بإسم طلائع المقاومة الشعبية التي تشكلت وفق الترتيب التالي : الملازم أول عمر خليل عمر (مسئولاً لمنطقة شمال القطاع) والملازم أول رمضان داود سليمان (مسئولاً عن مدينة غزة) و ناصر ثابت (مسئولاً عن جنوب قطاع غزة).

أما بقية الرفاق أعضاء الجهاز أذكر منهم – وبالاستناد الى معلومات الرفيق اللواء رمضان سليمان – حسب المناطق الجغرافية للقطاع ما يلي :

أولاً : منطقة الشمال : جودت عبد خميس سلمان (بيت لاهيا) ، محمود درويش حمدونة (بيت لاهيا) ، مصطفى عبدالحميد قشقش (بيت لاهيا) ، علي عبدالله غبن (جباليا) / عبد الرحمن عساف (جباليا) ، عطا قاسم (جباليا) ، جمعة رجب طنطيش (جباليا) ، حسن أبو حميده)جباليا) ، محمود كيلاني (جباليا) ، صابر الشرافي (مخيم جباليا) ، جبر عبدالله سالم (بيت لاهيا)، عبد المجيد ديب المسلمي (بيت لاهيا) ، إبراهيم أبو جراد (بيت لاهيا) ، يوسف محمد دواس (بيت لاهيا) ، شحدة صقر حمدونة (بيت لاهيا) ، جابر عبد الله سالم (بيت لاهيا) ، خضر أحمد زايد (بيت لاهيا)، عطايا عبد الخالق كيلاني (بيت لاهيا) ، أحمد صقر حمدونة (بيت لاهيا) ، شعبان سالم المصري (بيت لاهيا) ، أحمد محيسن (بيت لاهيا)، محمود دواس)بيت لاهيا) ، خميس صبري عليان (بيت لاهيا)، أحمد الزعانين (بيت حانون)، أحمد فكري أبو وردة (النزلة) ، محمود فرح (جباليا) ، عبدالله أبو رفيع)مخيم جباليا) ، عبد القادر أبو سمرة (مخيم جباليا) يونس سرحان (مخيم جباليا).

ثانياً :مدينة غزة :

أ– منطقة مخيم الشاطىء /غزة : الشهيد محمد حسن الأسود – جيفارا غزة – عبد الرحيم الغول ، عبد الكريم الغول، كايد الغول ، أبو خالد علي جبر شريم، يوسف غبن .

ب – منطقة الشجاعية والزيتون /غزة : غازي الصوراني – مسئول المنطقة، حسن خليل السكافي حسن محمد السكافي، جلال عزيزة (ابو حافظ (–حمدي حرودة – ، عبد العزيز أبو القرايا، ابو علي عايش العكشية، حمدي القدرة، كامل المغني، فاروق المصري، عارف عاشور، موسى عاشور.

ثالثاً: خانيونس والوسطى وبني سهيلا : د.محمد أيوب أبو هدروس – نائب مسئول الجنوب ، الشهيد نايف الغلبان، رأفت عثمان النجار، محمد الفقي – الملقب أبو الطيارة ، محمود أبو شحادة، عمران الأسطل، طلال الأسطل، محمد العديني، عمران العديني ، عبدالله الجبور، محمود أبو دامو (بني سهيلة)، عبد العزيز فنونة (النصيرات)، أبو إبراهيم دافو (النصيرات)، جميل فنونة (النصيرات)، إسماعيل أبو ابطيحان (النصيرات).

وقد نفذ الرفاق من مناضلي الطلائع حوالي 36 عملية ضد قوات الاحتلال وضد العملاء حسب تأكيد رفيقنا المناضل اللواء رمضان سليمان.

وعلى أثر تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتاريخ 12/11/ 1967 اندمجت الطلائع بالجهاز العسكري للجبهة الشعبية، هذا وقد استطاعت اجهزة الاحتلال الصهيوني اكتشاف الجهاز العسكري للطلائع وقامت باعتقال 67 رفيقاً (من أصل 73) فجر يوم 25/ يناير/1968، لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من مراحل النضال المسلح في قطاع غزة بإسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

المجد والخلود لكل شهداء شعبنا وامتنا العربية ...

تحية الى كل المناضلين من ابناء شعبنا من اجل الحرية والاستقلال والعودة..حتما سننتصر

تقديم وتلخيص كتاب

"الفلسفة العربية الإسلامية "

المؤلف : أرثور سعدييف و د.توفيق سلوم

دار الفارابي– بيروت / لبنان – ط1 – 2000

الرفاق والاصدقاء الأعزاء في الوطن العربي

إليكم تلخيصاً مكثفاً لكتاب " تاريخ الفلسفة العربية – الإسلامية" في عصرها الذهبي (القرون 9م – 13م) وهو كتاب هام جداً ، من تأليف كل من المؤرخ الروسي أرثور سعدييف و د.توفيق سلوم ، قامت بطباعته دار الفارابي / لبنان عام 2000.

في هذا الكتاب ، يستعرض المؤلفان ، تاريخ الفلسفة العربية الإسلامية ، بأسلوب مبسط ، حيث يتم التركيز على المدارس الأساسية في تاريخ هذه الفلسفة ، وهي : مدرسة علم الكلام ، المدرسة المشائية الشرقية ، مدرسة التصوف النظري ،عبر ابراز وشرح الأفكار الرئيسية لهذه المدارس .

وقد بادرت الى إعداد تلخيص الكتاب المذكور ليس فقط لأهمية الأفكار والقضايا التاريخية التي تناولت تاريخ الفلسفة العربية بصورة علمية موثقة، بل أيضاً لأهمية إطلاعكم على مجمل الأفكار العقلانية ، والميتافيزيقية الغيبية ، المتخلفة ، ومقارنتها مع أفكار وطروحات حركات الإسلام السياسي في هذه المرحلة الخطيرة من الحراك السياسي والاجتماعي ، وتفاقم انتشار الصراع الطائفي والاثني الدموي في مجتمعاتنا العربية ، حيث يبدو واضحاً حجم الترابط والعلاقات –المباشرة وغير المباشرة– بين حركات الاسلام السياسي والقوى الرجعية العربية في السعودية والخليج مع النظام الامبريالي المعولم ، في ظل تزايد مظاهر اعادة انتاج التخلف الاجتماعي والثقافي والسياسي من جهة ، وفي ظل عجز وقصور القوى الديمقراطية اليسارية في خلق البديل الديمقراطي المنشود على الصعيدين الوطني والقومي .

وبالتالي فإن الإطلاع على أفكار المدارس الفلسفية ، سيسهم في تعزيز وعي الرفاق والاصدقاء المعنيين بطبيعة التوجهات الفكرية للمدارس الإسلامية عموماً ، والمدارس الغيبية ، الرجعية خصوصاً، لكي نستعين بها في كشف الاضرار والآثار السلبية الناجمة عن هذه الأفكار ، في إطار الصراع السياسي – الديمقراطي مع الحركات الدينية عموماً ، والسلفية المغرقة في طروحاتها المتخلفة خصوصاً ، مع إدراكنا للطبيعة الطبقية لهذه الحركات ، التي لا تختلف في جوهرها عن الطبيعة الطبقية للقوى اليمينية الكومبرادورية والرأسمالية التابعة في بلادنا من ناحية ولتعزيز وتعميق الوعي بأهمية البديل الوطني /القومي الديمقراطي العلماني والتنموي بآفاقه الاشتراكية ، كبديل وحيد من أجل بلورته في مجتمعاتنا من خلال استنهاض القوى والأحزاب والفصائل اليسارية الماركسية في الوطن العربي.

غازي الصوراني

2017/9/24

الفلسفة العربية الإسلامية [282]

الكلام والمشائية والتصوف

ارتبط ظهور الفلسفة العربية الإسلامية وتطورها بتاريخ دولة الخلافة التي أقامها العرب بعد الفتح الإسلامي. فقد شيّدوا امبراطورية واسعة، مترامية الأطراف، امتدت من الهند شرقاً وحتى البيرينيه غرباً، ووحدت – ولأول مرة بعد الاسكندر المقدوني – الشرق والغرب ، العالم المتوسطي الهيلينستي والعالم الهندي الايراني.

وقد جاءت الفلسفة العربية الإسلامية وثيقة الصلة بالتقاليد الفلسفية اليونانية القديمة، التي كانت قد انتشرت في آسيا .

وقد غدت اللغة العربية، التي حلت محل اللغات الأدبية الأخرى (السريانية – الآرامية والفارسية في سورية وايران، واليونانية في سورية ومصر ، واللاتينية في أسبانيا)، أداة فعالة في التفاعل والتكامل الثقافي بين العرب والفرس والأتراك والبربر وغيرهم من شعوب دولة الخلافة .

نشطت "حركة الترجمة"، التي كان للنساطرة السريان دور مرموق فيها. **واكتسبت حركة الترجمة طابعاً منظماً من مطلع القرن التاسع الميلادي، وذلك بعد مبادرة الخليفة العباسي المأمون (813–833) بانشاء "بيت الحكمة" في بغداد ، على غرار الأكاديمية القديمة التي كانت قائمة في جنديسابور. وفي بيت الحكمة هذا لمعت طائفة من المترجمين ، بينهم سهل بين هارون، وحنين بن اسحق، وابنه اسحق بن حنين، وحبيش بن الحسن، وثابت بن قرة ، وعيسى بن يحيى.**

وقد أسهم علماء العالم الإسلامي ، في إغناء العلوم الطبيعية والدقيقة. فأحرزوا نجاحات كبيرة في الطب، حيث خلد التاريخ أسماء أبي بكر محمد بن زكريا الرزاي (ت:925) صاحب "الحاوي"، وأبي علي بن سينا (980–1037) صاحب "القانون"، وأبي القاسم الزهراوي (ت: 1013) الذي برز في الجراحة ، وعلي بن عيسى الكحال (القرن الحادي عشر) الذي لعله أول من أدخل التخدير في جراحة العين، وابن النفيس (القرن الثالث عشر) الذي اكتشف الدورة الدموية (الصغرى). وقام علماء الرياضة والفلك المسلمون بتعميق وتدقيق أفكار أسلافهم من اليونانيين والهنود. وفي بغداد القرن الحادي عشر لمع المنجم والفلكي أبي معشر البلخي (ت: 886) ومحمد بن موسى الخوارزمي (توفي في أواسط القرن التاسع). وقد وضع الخوارزمي جملة من الأعمال في الجبر والحساب والجغرافيا الرياضية. وبفضل كتابه "الجبر والمقابلة" شاع مصطلح "الجبر" المعاصر، ومن اسمه باللاتينية اشتق لفظ "اللوغاريتم". وباسم الرياضي والفلكي أبي عبدالله محمد التبّاتي (ت:929) يربط وضع نظرية التوابع (الدوال) المثلثية. واستحق جابر بن حيان (أواخر القرن الثامن) لقب "أبي الكيمياء". واشتهر ابن الهيثم (965–1039) بكشوفه البصرية. ومن النماذج الفذة للعلماء

[282] كتاب "الفلسفة العربية الإسلامية " – المؤلف : أرثور سعدبيف و د.توفيق سلوم – دار الفارابي – بيروت / لبنان – ط1 – 2000

الموسوعيين، الذين لم يكونوا نادرين في المشرق الإسلامي، كان أبو الريحان البيروني (973-1048) ، الذي برز في علوم الفلك والرياضيات والفيزياء والمعادن والتاريخ والجغرافيا والاثنوغرافيا.

تميز ابداع العلماء المسلمين بالبحث عن التطبيقات العملية لهذه وغيرها من الانشاءات النظرية، وبالالتفاف نحو التجربة والملاحظة وما يتصل بذلك من الاستخدام الواسع لمختلف المعدات والأجهزة (واختراعها ، بطبيعة الحال)، وبالاهتمام بالطرق الكمية في الاستقصاء، وخاصة في ميادين الفيزياء والكيمياء والفلك والجغرافيا.

كما تعرف المسلمون على المدارس الأساسية في الفلسفة اليونانية القديمة ، وإن كان أرسطو محط اهتمامهم الأول. وإلى أواخر القرن التاسع كانت قد نقلت إلى العربية الأعمال الأرسطية الرئيسية، إما مباشرة من اليونانية أو بتوسط السريانية .

وبهدف التفهم الأعمق لفلسفة أرسطو كانت تستخدم أعمال شراحه المتأخرين : فورقيريوس، وثامسطيوس، ويوحنا فيليبونوس، وسمبليقيوس ، وأوليمبيودورس.

ونقلت إلى العربية بعض حوارات أفلاطون، بينها "النواميس" و "السوفسطائي" و "طيماوس" ، ولكن معلم أرسطو هذا كان أقل نفوذاً ورواجاً من تلميذه عند العرب.

ولعب دوراً كبيراً في قيام الفكر العربي الإسلامي ترجمة الأعمال التي تعود إلى المدرستين الاسكندرانية والاثينية في الافلأطونية المحدثة. فقد تعرف العالم الإسلامي على آراء أفلوطين من خلال ما يسمى بـ"آثولوجيا أرسطوطاليس" ، التي هي ، في الحقيقة، تلخيص لبعض "تساعيات" أفلوطين.

وبدءاً من القرن التاسع صار بالامكان تتبع تأثير الفلسفة اليونانية حتى في المؤلفات الخاصة بالنحو والشعر و"الأدب".

وفي المجتمع الإسلامي، القائم نظرياً على المساواة، برز إلى موقع الصدارة ما سبق أن أخذ به الأفلاطونيون والرواقيون من تقسيم الناس إلى صفوة مثقفة ، "خاصة" ، وإلى "عامة" أو "جمهور". وقد ترك هذا التقسيم بصماته الجلية على مضمون الفلسفة العربية الإسلامية، من جهة، وساعد، من جهة أخرى، على تطوير "أيديولوجية المودة"، التي تذكر بالارتباط الروحي الذي كان يجمع المدارس الفلسفية في اليونان القديمة وايطاليا عصر النهضة. فاليعقوبي يحيى بن عدي الذي كان على رأس المدرسة الأرسطية (المشائية) ببغداد ، تتلمذ على المسلم أبي النصر الفارابي، الذي تتلمذ، بدوره، على النسطوري يوحنا بن حيلان، وكان هؤلاء المفكرون، ومعهم الفيلسوفان اليهوديان وهب بن يعيش وأبو الخير داود بن مزاج، يرتبطون فيما بينهم بعرى من القرابة الروحية، أوثق بكثير منها بينهم وبين عامة الناس من أبناء طوائفهم .

وتبين لوحات الحياة العقلية في بغداد القرن العاشر، التي رسمها الأديب والفيلسوف أبو حيان التوحيدي كيف كان المسلمون والناصري واليهودي وأبناء الملل الأخرى من كافة أرجاء العالم الإسلامي يلتقون في مجالسهم ("مجالس العلماء")، التي كان يسود فيها ما تمليه الفلسفة من قيم وأهداف، تعلو على الفوارق القومية والدينية.

ومن العوامل ، التي ذللت العوائق التي تعترض طريق التطور الحر للفكر الفلسفي، كانت خصوصية الحياة الدينية في العالم الإسلامي (بالمقارنة مع أوروبا المسيحية في العصر الوسيط). فلم يعترف الإسلام بأي وسطاء بين الإله والمؤمنين، ولا يحق لأحد في احتكار تأويل القرآن والسنة. ولم تقم في الإسلام مؤسسة، شبيهة بـ"الكنيسة"، ولا مراتبية اكليركية ومجامع كنسية، تتولى حسم الخلافات في العقائد الدينية ، وترى لنفسها الحق في تحريم هذا أو ذاك من المذاهب ، وحرمان أصحابه من عضوية جماعة المؤمنين ، إلخ. بعبارة موجزة: لم تكن في الإسلام أرثوذكسية (وإن كان هذا لم يكن ليمنع، بالطبع، ان تدعي كل مدرسة أو فرقة – كما هو الحال في المسيحية – بأن مذهبها هو المذهب "الصحيح" الوحيد).

وكان غياب "الأرثوذكسية" وراء ما تميزت به الحياة الدينية الإسلامية من تعددية ، سواء في ميدان التشريع أو العقائد .

ففي مجال التشريع تبلورت ، ومنذ صدر الإسلام، مدرستان متعارضتان، أولهما مدرسة "أهل الحديث"، التي أظهر ما كانت في الحجاز، والتي كان أنصارها لا يتجاوزون النص (من قرآن وسنة) فإن سئلوا عن شيء وعرفوا فيه آية أو حديثاً أفتوا، وإلا توقفوا، لا يقولون شيئاً . وكان هؤلاء يعرفون بالاعتداد المفرط بالحديث، حتى الضعيف منه.

وفي مقابل هؤلاء قامت مدرسة "أهل الرأي"، التي انتشرت في العراق خاصة، والتي تميز أصحابها بقلة روايتهم للحديث وإهمالهم له ، وبتدقيقهم في الأدلة، وبتحكيمهم العقل في الآراء ، وبتغليبهم القياس على النقل. وقد تتوجت مدرسة "أهل الرأي" بأبي حنيفة (نعمان بن ثابت، 699، 767). إمام المذهب الحنفي، الذي عرف بتوسعه وسماحته عموماً. وأما نزعة مدرسة أهل الحديث فتجسدت على أشدها في المذهب الحنبلي، وتوسط المذهبان المالكي والشافعي بين المدرستين.

وفي ميدان العقائد توزع المسلمون إلى فرق جمة . فقد نشب الجدل بينهم حول "الامامة" ("الخلافة") ، من الأحق فيها بعد الرسول، وهل تكون بالاتفاق والاختيار (بالبيعة والاستفتاء والشورى) أم بالنص والتعيين ، وهل يجمع الإمام بين السلطتين الزمنية والروحية ، إلخ. وكان ذلك، مثلاً سبب تمايز السنة والشيعة.

كما اختلف المسلمون حول مسألة "صاحب الكبيرة"، وما يتصل بها من قضايا العلاقة بين النظر والعمل ، والإسلام والإيمان . فغالى الخوارج في تشددهم، إذ حكموا بأن صاحب الكبيرة كافر، مخلد في النار، واعتبروا العمل شرطاً للإيمان. وبالمقابل، تمادى " المرجئة" في تسامحهم، فتوقفوا عن تكفير صاحب الكبيرة، وتركوا الحكم فيه لله ، وفصلوا العمل عن الإيمان، واعتبروا أن الله وحده هو الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، فليس لأحد أن يكون رقيباً أو حسيباً على ضمائر الناس.

وتناقضت الآراء في التسيير والتخيير، القضاء والقدر، فذهبت "الجبرية" إلى أن الأفعال كلها لله. وقالت "القدرية" بان الإنسان خالق "قدره" ، خيره وشره.

ودار الجدل حول قضية الصفات والذات الإلهية . واختلفت المواقف. فتطرف بعضهم في إثبات الصفات والأخذ بحرفيتها كما جاءت في القرآن (من "يد" و "عين" ..) ، حتى وصلوا إلى التشبيه والتجسيم . وغالى

آخرون في تأويلها (اليد – بمعنى القوة والاستيلاء، والعين – بمعنى الغاية والارشاد...) ، فخلصوا إلى "النفي" و "التعطيل".

ولم يأت القرن العاشر حتى صار مؤرخو الفرق والاخباريون يرون صعوبة بالغة في حصر الفرق الإسلامية.

وقد نوه المفكرون الإسلاميون أنفسهم إلى التأثير المعرفي الإيجابي لتباين الآراء هذا، مما تجسد في القول المأثور: "لا يعرف الرجل خطأ معلمه حتى يسمع الاختلاف".

وأدى الحوار بين الفرق الإسلامية إلى تفهم تعذر الاعتماد على النص، حتى القرآني منه، حجة حاسمة لنصرة هذا المعتقد أو ذاك ، "فالقرآن حمال أوجه" ، " وما من فرقة إلا ولها في كتاب الله حجة". هذا في الجدل بين المسلمين، فكيف بينهم وبين أبناء الملل الأخرى، بما فيها الديانات التوحيدية التي اعترف الإسلام بها، كاليهودية والمسيحية ، والتي كان معتنقوها يعيشون بأمان في دار الإسلام.

وعلى هذا النحو راح يبرز دور العقل حكماً أعلى في المناقشات اللاهوتية، وفي فهم العقائد الدينية نفسها.

وفي خضم هذه المشادات ظهرت وتطورت النزعة العقلانية في "علم الكلام"، أول التيارات الفلسفية في الفكر العربي الإسلامي.

وإذا كان علم الكلام وليد المناقشات بين المسلمين أنفسهم، وبينهم وبين ممثلي الديانات الأخرى، فإن "الفلسفة" بالمعنى الخاص للكلمة ، جاءت وليدة "حركة الترجمة" وأما الفارق بين هذين الاتجاهين فكان بعض المتكلمين (أصحاب علم الكلام) يرونه في انهم ينطلقون من المسائل التي يمليها الدين ، ويسيرون على "قانون الإسلام"، أما الفلاسفة فيجرون على "قانون العقل"، وافق الإسلام أم لا . وكان الفلاسفة يردون ذلك الفارق إلى كون علم الكلام يعتمد الأساليب "الجدلية" ("الديالكتيكية"، بالمعنى الأرسطي)، أما الفلسفة فتقوم على الأساليب "البرهانية".

ولكن السمة ، التي تجمع بين الكلام والفلسفة، كانت التعويل الأول على النظر العقلي والاستدلال المنطقي، وذلك خلافاً للايمانيين النصيين من الفقهاء ورجال الدين ، ومن جهة، ولأهل "الذوق" و "الكشف" من المتصوفة ، من جهة أخرى. ومنذ القرن الثاني عشر بدأ التقارب بين الكلام والفلسفة، والذي انتهى بانصهارهما معاً في "كلام المتأخرين".

وفي ذلك العصر تقريباً بدأ التلاقي بين التيارين المذكورين (الكلام والفلسفة) وبين التصوف.

والتصوف اتجاه بالغ التنوع في الفكر الإسلامي. وقد ضرب جذوره في حركة الزهد التي شاعت منذ فجر الإسلام، وتطور إلى مذاهب المحبة الإلهية والاتحاد بالله والفناء به.

وفي الوقت ذاته مال قسم من المتصوفة نحو الحنبلية، ووقفوا موقفاً معادياً ازاء متصوفة وحدة الوجود. وشن قسم آخر منهم نقداً عنيفاً على الفلاسفة.

يتناول كتابنا هذا المرحلة "الكلاسيكية" في الفلسفة العربية الإسلامية، من أوائل القرن التاسع وحتى أوائل القرن الثالث عشر. وهو يعرض لعلم الكلام والفلسفة والتصوف النظري كتيارات فكرية موحدة ومتكاملة.

وفي الباب المكرس للفلسفة توقفنا أساساً عند المشائية الشرقية، وأولينا الاهتمام الرئيسي، في كافة الأبواب ، للقضايا الانطولوجية (الوجودية) والابيستيمولوجية (المعرفية).

علم الكلام
السمات العامة والمدارس الأساسية

كان علم الكلام أول الاتجاهات الأساسية في الفلسفة العربية الإسلامية. وقد طوره بصورة رئيسية ، مفكرو المعتزلة، ومن ثم الأشاعرة .

ونظراً لتشعب واختلاف الآراء ، القديمة منها والمعاصرة ، حول مدلول "علم الكلام" لفظاً ومصطلحاً، سنستهل عرضنا لمذاهب المتكلمين بالنظر في هذه المسألة.

1- في تسمية "علم الكلام" وتعريفاته :

1) "لأن عنوان مباحثه كان قولهم: الكلام في كذا وكذا"؛

2) "ولأن مسألة الكلام (كلام الله، أي القرآن من حيث كونه قديماً أو محدثاً- المؤلفان) كانت أشهر مباحثه وأكثرها نزاعاً وجدالاً "؛

3) "ولأنه يورث القدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات وإلزام الخصوم، كالمنطق للفلسفة"؛

4) "ولأنه أول ما يجب من العلوم التي تُعلم وتتعلم بالكلام، فأطلق عليه هذا الاسم لذلك، ثم خُصَّ به ولم يُطلق على غيره تمييزاً له"؛

تسمية "علم الكلام" عند الشهرستاني فيردها إلى مقابلة المعتزلة للفلاسفة في تسميتهم فناً من فنون علمهم بالمنطق، "والمنطق والكلام مترادفان".

ويطرح بعض دارسي علم الكلام اعتبارات قريبة من هذا الاعتبار، فيرجعون لفظ "الكلام" إلى " dialex techne" عند أفلاطون أو "dialexis" عند آباء الكنيسة من المسيحيين . ومن وجهة النظر هذه يكون علم الكلام صناعة جدلية، تقوم ميزتها الأساسية في المناظرة مع خصم حقيقي أو مفترض.

هذا البحث كان ، في بداية عهده ، شفهي الطابع على الأغلب، وأنه تطور، بصورة أساسية ، في المناظرات والمجادلات ، التي دارت بين المتكلمين أنفسهم خاصة. وفيما بعد صار "الكلام" يستخدم أساساً للدلالة على المبحث النظري، الذي اشتغل به المعتزلة، ومن ثم الأشاعرة .

أما في الحقيقة فإن علم الكلام لا يرد إلى الجدل ولا إلى اللاهوت. فالمشكلة اللاهوتية لا تشغل إلا بعض ميدان اهتمامات المتكلمين . وهي تمثل ما يسمى بـ"جليل الكلام"، الذي يقابل "دقيق الكلام"، أي قضايا الانطولوجيا (علم الوجود) والفلسفة الطبيعية (الفيزياء) أساساً، وهي القضايا التي كانت لها الغلبة أحياناً في إبداع عدد كبير من المتكلمين. ثم إن ما يميز علم الكلام عن علم اللاهوت هو توجهات المتكلمين الابيستيمولوجية (المعرفية)، المنافية للنصية والإيمانية Fideism والصوفية mysticism . فالمتكلمون ، كما سنرى أدناه، قالوا بالعقل مرجعاً أعلى في الحكم على المسائل النظرية والفكرية ، بما فيها اللاهوتية.

إن علم الكلام قد ظهر وتطور أول الأمر في إطار المنظرات التي دارت بين المسلمين أنفسهم ، وذلك بظهور مختلف الفرق الدينية – السياسية (الخوارج، المرجئة، القدرية، الجبرية..) ، وكذلك بين المسلمين وبين أبناء الديانات الأخرى (ولا سيما المزدكية والمسيحية). وقد تبلورت في مجرى هذه المناظرات جملة من السمات، التي صارت مميزة لطريقة المتكلمين في البحث، وأهمها:

اللجوء إلى تأويل النصوص القرآنية ؛ اعتبار حجج العقل هي وحدها الحاسمة في النقاش والبرهان؛ الاستخدام الواسع لطريقة "الالزام" (وهي لون من "الحجة الشخصية").

كما وتبلورت أيضاً القضايا الأساسية في "جليل الكلام: التوحيد، وضمناً العلاقة بين الذات والصفات الإلهية؛ قدم القرآن أو خلقه (حدوثه في زمان)؛ القدر الإلهي وحرية الإرادة البشرية، أو التسيير والتخيير، معنى الإيمان، وخاصة العلاقة بين النظر والعمل فيه ، إلخ. وإلى جانب "جليل الكلام"، الوثيق الصلة بعقائد الإسلام، اشتغل المتكلمون بـ"دقيق الكلام"– قضايا الحركة والسكون، والجواهر والأعراض ، والجزء الذي لا يتجزأ"..

ولعل من أوائل المفكرين، الذين اشتغلوا بالكلام، كفن له أسلوبه المتميز ، كان الجعد بن درهم (قتل عام 743/742م) وينسب إليه إنكار وصف الإله بشيء من صفات المخلوقات، والقول بخلق القرآن، وبحرية الارادة البشرية. وبرز بعده تلميذه الجهم بن صفوان (قتل عام 745م)، الذي باسمه ترتبط مدرسة "الجهمية". وقد عرف الجهمية بنزعتهم الجبرية الخالصة، التي تعكس توجههم نحو مذهب وحدة الوجود (البانتيئية Pantheism). وكان من أبرز أعلامهم ضرار بن عمرو (ت:815) وبشر المريسي (ت: 833) وتلميذه الحسين النجار.

وسرعان ما أخلى الجهمية مكانهم للمعتزلة ، الذين شاركوهم رؤيتهم للإله وصفاته، واعتقدوا مثلهم بخلق القرآن، الأمر الذي جعل العديد من الاخباريين وخصوم المتكلمين لا يفرقون بين المدرستين، وذلك على الرغم من تضاد مواقفهما من الجبر والاختيار.

2– المعتزلة :

يمثل المعتزلة أولى أكبر مدارس علم الكلام ، والفكر الفلسفي الإسلامي عامة . وقد ظهر لقب "المعتزلة" أول الأمر للدلالة على الجماعة الذين وقفوا موقف الحياد في النزاع بين أنصار علي وخصومه، وخاصة في معركة الجمل (عام 656) وصفين (عام 657). أما المعتزلة أنفسهم فيربطون تسميتهم بما

يرونه من "اعتزال" واصل بن عطاء (ت:748) وعمرو بن عبيد (ت:761) حلقة الحسن البصري (ت:727)، كبير علماء الدين بالبصرة في زمانه .

وقد كان المعتزلة يرتبطون فكرياً بالدوائر المثقفة والمتنورة من الفئات المدينية المتوسطة والعليا. وكانوا من الأحزاب الدينية – السياسية المعارضة للأمويين. أما ميولهم الشيعية فكانت وراء موقفهم السلبي من العباسيين. فأيدوا النفس الذكية، وشاركوا في انتفاضة عام 762 ضد الخليفة العباسي المنصور.

وفي عهد هارون الرشيد (786–802)، وخاصة أيام ارتفاع نجم البرامكة، ومن ثم في عهد المأمون والمعتصم والواثق (813–847). صار للمعتزلة نفوذ ملحوظ، وتقلد البعض منهم مناصب هامة في الدولة. ولكن في أيام المتوكل (847–861) ساءت أحوال المعتزلة، وتعرضوا للملاحقة والاضطهاد، وفقدوا الكثير من مواقعهم الفكرية في البلاد. بيد ان المعتزلة ظهروا من جديد على المسرح السياسي في عهد البويهيين (945–1055)، حيث ازدهرت مدرسة القاضي عبد الجبار الهمداني (ت:1025/1024) ، الذي تولى (بتعيين من الصاحب بن عباد) منصب "قاضي القضاة" في مدينة الري (بالقرب من ظهران الحالية). ولاقت أفكار المعتزلة، وخاصة ما يتعلق منها بجليل الكلام، القبول والانتشار في أوساط الزيدية.

وفي القرنين 12–13 راج مذهب الاعتزال في خوارزم . ومع الغزو المنغولي في النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادي انحسر تأثير المعتزلة في الدوائر السنية بايران وغيرها من مناطق المشرق الإسلامي، وشارف على النهاية.

ويذكر المعتزلة في كتبهم أصولاً خمسة، اجمعوا عليها، واتفقوا على نفي صفة الاعتزال عن المخالف، ولو في واحد منها. وهذه الأصول هي :

العدل.. والمقصود به العدل الإلهي، الذي يقتضي حرية الإنسان في أفعاله، وخلقه لها، واستحقاقه، بذلك، الجزاء عنها، ثواباً أو عقاباً . كما ويعني هذا الأصل عندهم إن الله لا يفعل لمخلوقاته إلا ما هو "الأصلح" لها.

التوحيد.. وهو لا يعني فقط توحيد الله في الألوهية (القول بإله واحد)، بل وتوحيده في صفاته بتنزيهه عن كافة صفات المخلوقات، والتوحيد بين ذاته وصفاته. والصفات الإلهية نوعان: "صفات الذات" ، كالعلم والقدرة والحياة ، وهي ، عند المعتزلة، مطابقة للذات الإلهية، وقديمة قدمها بالتالي؛ و "صفات الفعل" ومنها الإرادة والسمع والكلام، وقد اعتبروها حادثة، تظهر في زمان وتتغير وتتبدل ، ولذا فإنها غير الذات الإلهية . ومن هنا يلزم أن القرآن ، بوصفه كلام الله، محدث، مخلوق في زمان ، وليس قديماً .

الوعد والوعيد.. ومؤداه ان الله وعد المطيعين بالثواب وتوعد العصاة بالعقاب، ولذا فليس للعصاة، وخاصة مرتكبي الكبائر، أن يعولوا على "رحمة" الرب أو "شفاعة" الرسل والمؤمنين.

المنزلة بين المنزلتين .. ومعنى هذا الأصل أن مرتكب الكبيرة من المسلمين، الذي نسبه المرجئة المتسامحون إلى الإيمان، وعده الخوارج المتشددون في عداد الكفرة، هو، عند المعتزلة، في منزلة وسط بين

منزلتي الإيمان والكفر. وقد سمى واصل بن عطاء مثل هذه المسلم بـ"الفاسق"، في حين ذهب الحسن البصري إلى تسميته بـ"المنافق".

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ... وقد ذهب المعتزلة، وكذلك الخوارج والزيدية ، إلى أنه للقيام بهذا الواجب يجوز (حتى ويجب) استخدام القوة والثورة والخروج المسلح، في حين مال عامة أصحاب الحديث وأهل السنة إلى قصره على القلب واللسان فقط، دون اليد ، ناهيك عن السيف.

وكان هذا الأصل يتصل ، عند المعتزلة ، بالاعتبارات السياسية، بالخروج على أئمة الجور وظلمة الحكام. فتحت لواء هذا الشعار شاركوا، مثلاً ، في انتفاضة عام 762.

ولقب المعتزلة أنفسهم بـ"العدلية" ("العدليين"، "أهل العدل") لأخذهم بالأصل الأول، وبـ"الموحدة" لأخذهم بالثاني، وبـ"أهل العدل والتوحيد" – وهو اللقب الذين اشتهروا به – لأخذهم بالأصليين. ولقول المعتزلة بأن الإنسان "خالق" أفعاله، خيرها وشرها، لقبهم خصومهم بـ"القدرية".

أما المعتزلة فقد تبرأوا من لقب "القدرية" ، مؤكدين أن معارضيهم بالذات، بقولهم أن أفعال الإنسان مقدرة عليه، هم الاحق بهذا اللقب، وسموا خصومهم في خلق الأفعال بـ"الجبرية" و "المجبرة" . وفيما بعد استقر لفظاً "القدرية" و "الجبرية" للدلالة على الموقفين المتعارضين من مشكلة أفعال الإنسان، هل هو خالقها أم هو مجبر عليها، موقفي التخيير والتسيير.

وكانت فترة نهوض المعتزلة في النصف الأول من القرن التاسع بمثابة "العصر الذهبي" في تاريخ علم الكلام.

وفي ظروف ما بدأ في أيام المتوكل نفسه من حملة على الاعتزال خاصة، وعلم الكلام عامة، لجأ المتكلمون إلى بعض التستر والتقية ، مما انعكس جلياً في ابداع أبي الحسن الأشعري (ت:935) ، تلميذ ألمعتزلي أبي هاشم الجبائي، مؤسس المدرسة الأشعرية في علم الكلام .

3- الأشاعرة :

وكان الأشاعرة ، شيمة المعتزلة قبلهم، قد اختلفوا فيما بينهم ليس في مسائل "دقيق الكلام" فقط ، بل وفي "جليله " أيضاً . ولم تكن لهم ثمة "أصول" توحد بينهم كالمعتزلة، وان كانت تجمعهم بعض التوجهات العامة في حل عدد من المشكلات اللاهوتية.

ففي مسألة الصفات الإلهية قال الأشاعرة بجملة من "صفات الذات"، منها العلم والقدرة والحياة والإرادة والكلام والسمع والبصر. وهذه الصفات، عندهم، قديمة، ليست هي الذات الإلهية ولا هي غيرها. أما "صفات الفعل"، كالخلق والرزق والعدل والانعام والحشر والنشر وغيرها، فاعتبروها، كالمعتزلة قبلهم، محدثة ، تظهر في زمان معين .

ومن القول بقدم الكلام الإلهي لزم الأشاعرة القول بقدم القرآن وهنا ميزوا بين "الكلام الحسي (أو اللفظي) " وبين "الكلام النفسي"، الباطني ، ليذهبوا إلى أن القرآن قديم من جهة "المعنى" ، (باعتباره "كلاماً نفسياً") ،

ولكنه محدث من جهة اللفظ (باعتباره "كلاماً حسياً") . وقد يستنتج من قول بعضهم بأن تنزيل كلام الله هو إفهامه معناه لجبرائيل ، الذي نزل إلى الأرض فإفهم النبي ما فهمه ، إن القرآن ليس من الضروري أن يكون إلهياً من حيث لفظه ، فقد تكون ألفاظه وعباراته من عند النبي.

وطرح الأشاعرة مذهب "الكسب" في مقابل قول المعتزلة في الإنسان خالقاً لأفعاله . فهم يذهبون إلى أن لفظ "الخالق" إنما يليق بالإله فحسب، وعندهم ان الإله هو "خالق" الأفعال، أما الإنسان فهو "الكاسب" لها، بإرادته واختياره، فيستحق عليها الثواب او العقاب.

وكان الأشاعرة ، في حلهم لهذه وغيرها من المسائل اللاهوتية ، يطرحون رأيهم على أنه "مذهب وسط" بين مذهب المعتزلة ومذهب معارضيهم من أصحاب الحديث وأهل السنة. أما في الحقيقة فقد ساروا على درب العقلانية المعتزلية. ولم تكن ثمة هوة شاسعة، تفصل بين المدرستين . فمما له دلالته أن الأشعري نفسه كان تلميذاً للمعتزلة، وان المعتزلي البارز عبد الجبار قد كان في أوائل حياته الفكرية من الأشاعرة .

وقد انتشر مذهب الأشاعرة في العراق وبلاد الشام ومصر خاصة ، أما في بلاد ما وراء النهر فقد راجت ، منذ القرن العاشر، مدرسة الماتريدية، أتباع أبي منصور الماتريدي (ت:944)، الذي لا يختلف مذهبه عن الأشعرية إلا في بعض النقاط الجزئية الفرعية.

الإيمان والعقل

في ظروف سيادة الإيديولوجية الدينية تغدو مسألة العلاقة بين الإيمان والعقل، الدين (او اللاهوت) والفلسفة، إحدى النقاط المحورية في الصراعات الفكرية. وقد اكتسبت هذه المسألة في الأوساط الكلامية صيغة العلاقة بين العقل والنقل (أو السمع، وكان يعني أساساً الكتاب والسنة) . وانحاز المتكلمون ، في حلهم للمسألة ، إلى طرف العقلانية ، فقالوا بتقدم العقل على النقل، وأنكروا التقليد والمقلدين ، وأكدوا على الشك مرحلة تمهيدية تسبق الأخذ بأي من الآراء والمذاهب.

وقد قوبلت نزعة المتكلمين العقلانية والنقدية بالعداء المستحكم من قبل رجال الدين من أنصار الإيمانية Fideism. وبين هؤلاء كان "أصحاب الحديث"، الذين يعولون على نص الكتاب، والسنة خاصة (في مقابل "أصحاب الرأي"، الميالين إلى القياس والاجتهاد والنظر العقلي)، ومن ثم الحنابلة (نسبة إلى أحمد بن حنبل، ت : 855) والظاهرية (أسسها داؤود الأصبهاني، ت: 883) من المذاهب الفقهية.

وكانت المعارضة لعلم الكلام قوية أيضاً بين أنصار المذاهب الأخرى ، المالكية (نسبة إلى مالك بن أنس ، ت:795) والشافعية (نسبة إلى محمد بن إدريس الشافعي، ت:820) والحنفية (نسبة إلى أبي حنيفة ، نعمان بن ثابت ، ت:767) ، ومن أبرز خصوم المتكلمين كان البربهاري (ت:941) وابن الجوزي (ت:1200) والمقدسي (ت:1223) وابن تيمية (ت:1328) من الحنابلة، وابن حزم (ت:1063) من الظاهرية ، وابن عبد البر (ت:1071) من المالكية، والبستي (ت:1191) والذهبي (ت:1348) من الشافعية.

وقد تجسد العداء للكلام وأهله في جملة من الأقوال والمأثورات ، التي نسبت إلى كبار رجال الدين في الإسلام، وبينهم مؤسسو مختلف المذاهب الفقهية. ومن ذلك: "لا يفلح صاحب الكلام أبداً". "علماء الكلام زنادقة" (ابن حنبل). "لأن يبتلي العبد بكل ما نهى الله عنه، ما عدا الشرك، خير له من أن ينظر في الكلام" (الشافعي). " من طلب العلم بالكلام تزندق"؛ "العلم بالكلام جهل، والجهل بالكلام علم" ، "الكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا (المدينة المنورة) يكرهونه وينهون عنه" (مالك بن أنس)؛ "وقال (مالك): إياكم والبدع . قيل: يا أبا عبد الله ، وما البدع؟ قال: أهل الكلام"؛ " أهل الأهواء والبدع عند أصحابنا هم أهل الكلام ، فكل متكلم هو من أهل الأهواء والبدع، أشعرياً كان أو غير أشعري، ولا تقبل له شهادة، ويُهجر ويؤدب على بدعته" (أحمد بن اسحق المالكي).

وترتب على المتكلمين الرد على مثل هذه الإتهامات، والدفاع عن حق العقل في النظر في كافة المسائل، الفلسفية منها واللاهوتية .

وكانت رسالة الأشعري "استحسان الخوض في علم الكلام" من أولى المحاولات الرامية إلى إضفاء المشروعية على النظر العقلي، وإلى تفنيد حجج خصومه من الحنابلة وغيرهم. وتبدأ الرسالة بعرض آراء معارضي علم الكلام، الذين شهروا في وجه أصحابه سلاح التبديع والتضليل والتكفير ، فتقول:

"إن طائفة من الناس جعلوا الجهل رأس مالهم، وثقل عليهم النظر والبحث في الدين، ومالوا إلى التخفيف والتقليد، وطعنوا على من فتش عن أصول الدين ، ونسبوه إلى الضلال، وزعموا أن الكلام في الحركة والسكون، والجسم والعرض، والألوان والاكوان، والجزء والطفرة، وصفات الباري – عز وجل– بدعة وضلالة".

وفي إطار السعي لإضفاء المشروعية على النظر العقلي عمل المتكلمون لتوسيع ميدانه أيضاً . فلم يكونوا يهتمون بالإلهيات من "جليل الكلام" فقط، بل وبالطبيعيات من "دقائقه" . فالمعتزلة، كما يحكي عنهم الجاحظ، كانوا ينشدون معرفة كل شيء. وتنعكس هذه النزعة الموسوعية على أشدها في كتاب "الحيوان" للجاحظ نفسه، فضلاً عن مؤلفاته الأخرى – "كتاب المعادن"، "كتاب الرياضيات" وغيرهما .

في المرحلة المعتزلة من تطور علم الكلام، فترة "رونق" هذا العلم كما يسميها الشهرستاني، كان للمتكلمين ، امثال النظام وأصحابه ، أن ينصرفوا إلى الطبيعيات ، بحيث "كانت المداخلة (أي القول بتداخل الأجسام بعضها ببعض) أعجب إليهم من علم القرآن ، والطفرة (في حركة الجسم) أبلغ عندهم من علم الأحكام".

وفي ذلك العهد كان علماء الكلام يجاهرون بالتطلع للتضلع في علوم الفلاسفة. فيتحدث الجاحظ عن المتكلم الحقيقي بقوله: "وليس يكون المتكلم جامعاً لأقطار الكلام، متمكناً من الصناعة، يصلح للرياسة، حتى يكون الذي يُحسن من كلام الدين في وزن الذي يحسن من كلام الفلسفة. والعالم عندنا هو الذي يجمعهما".

وفي العصور المتأخرة ، عندما سار المتكلمون في درب اللقاء مع المشائية الشرقية، وراحوا يعملون لتمثل العلوم الفلسفية التقليدية، لم يتورعوا عن تبرير اشتغالهم بهذه العلوم بضرورة التعرف عليها، تمهيداً لدحض ما يتنافى منها مع الإسلام.

وراح المتكلمون، الذين بدعهم وكفرهم خصومهم من المحافظين ودعوا إلى تأديبهم والتشهير بهم، يستخدمون كل مخزونهم من الأدوات الجدالية دفاعاً عن علمهم. وقد كان علماء الكلام على قدر رفيع من المهارة في الجدل والمناظرة.

كان المتكلمون يبالغون عادة في إنجازاتهم في الدفاع عن الإسلام ونصرته. فكانوا يؤكدون أنهم في مجالسهم إنما يعنون ، وفي المقام الأول، بإثبات العقائد الإسلامية ودفع الشبه عنها، وباجتذاب الآخرين نحو الإسلام.

أولوية العقل :

لم يلجأ المتكلمون ، وهم يعملون لمجابهة الإيمانية وإرساء العقلانية، إلى التسلح بالآيات القرآنية، الداعية إلى التأمل والنظر ، فقط، بل واستندوا أيضاً إلى جملة من الأحاديث ، المروية عن النبي، في امتداح العقل والثناء عليه . وقد عرفت مجموعات مثل هذه الأحاديث بـ"كتب العقل". ومن أوائل تلك الكتب كان ما وضعه داؤد بن المحبر، الذي كان معروفاً بالحديث، ثم تركه "وصحب قوماً من المعتزلة فأفسدوه"، على ما يقوله الذهبي.

ومن أشهر الأحاديث الواردة في كتاب "العقل" لابن المحبر كان الحديث ، الذي عرف لاحقاً بـ "حديث العقل": "أول ما خلق الله العقل . فقال له : أقبل، فأقبل . ثم قال له : أدبر ، فأدبر. فقال: وعزتي وجلالي، ما خلقت خلقاً أكرم عليَّ منك. فبك آخُذ ، وبك أعطي ، وبك الثواب والعقاب". ومن الأحاديث الرائجة في ذلك العصر، والتي تشيد بالعقل وفضله : "إن الرجل ليكون من أهل الصيام وأهل الصلاة وأهل الحج وأهل الجهاد، فما يجزي يوم القيامة إلا بقدر عقله"؛ "تفكر ساعة خير من عبادة ستين سنة"..

والعقل ، عند المعتزلة، هو "وكيل الله" على الأرض. وخلافاً لأصحاب الحديث وأهل السنة، الذين يرتبون الأدلة على النحو التالي– الكتاب، فالسنة، فالإجماع، أضاف المعتزلة إلى هذه الثالثة دلالة العقل، وقدموه عليها جميعاً. وهم يعللون ذلك بانه قبل الاستناد إلى السنة أو الكتاب يجب أن نعلم بان ثمة إلها ، أنزل الكتاب وبعث الرسول، والعلم بذلك لا يأتي إلا من طريق العقل. "فالدلالة أربعة: حجة العقل، والكتاب، والسنة، والإجماع؛ ومعرفة الله لا تنال إلا بحجة العقل".

وذلك هو مقام العقل عند الأشاعرة أيضاً. صحيح أنهم كانوا أقل تطرفاً في إشهار عقلانيتهم ، وأكثر بعداً عن استثارة حفيظة الإيمانيين، فكان البعض منهم، أحياناً ، يرتب الأدلة، بحيث لا يأتي العقل قبل القرآن. ولكنهم. في حقيقة الأمر، ساروا على درب المعتزلة، فذهبوا معهم إلى أن العقل حاكم على السمع (بما فيه الكتاب والسنة). وانعكس هذا المبدأ الكلامي الشهير: "تقديم العقلي على النقلي".

ومن مظاهر العقلانية الكلامية كانت النزعة النقدية ، المميزة للمعتزلة والأشاعرة على حد سواء . فقد قالوا بالشك أسلوباً معرفياً ، ضرورياً على طريق تحصيل اليقين . إنه مرحلة يتوجب على كل مسلم ومسلمة المرور بها، فينفض عندها كل معتقداته السابقة، ويطهر نفسه من كافة الأفكار الموروثة، حتى تستعد لقبول الحق

بالنظر والاستدلال . فعند الأشاعرة أنه "لا يصح إسلام أحد حتى يكون، بعد بلوغه، شاكاً غير مصدق" . وكان المعتزلة أشد تطرفاً في ذلك، فقالوا بوجوب الشك حتى قبل سن البلوغ، بمجرد وعي المرء لذاته.

فقد رفض المعتزلة والأشاعرة صحة إيمان المقلد، حتى وقالوا بتكفيره، إذ اشترطوا في صحة الإيمان أن يكون قائماً على الاستدلال العقلي.

ولكن الراديكالية العقلانية، التي انعكست في إنكار صحة الإيمان غير القائم على النظر والاستدلال ("تكفير العوام")، ترافقت لدى متكلمي الجهمية والأشعرية والماتريدية بنزعة متسامحة في أمور العبادات وما إليها. فكان هؤلاء يرون أن الانتماء الشكلي إلى الجماعة الإسلامية كاف لإدراج المرء في عداد "المؤمنين". وليس لأي من الاعمال، بما فيها ارتكاب الكبيرة، أن يكون أساساً لتكفير أحد من المسلمين. "فمن صدق بقلبه، ولم يقر بلسانه ، فهو مؤمن عند الله" . " فالإيمان عقد بالقلب" بين المخلوق والخالق، ليس لأحد التشكيك فيه، فالله ، والله وحده، هو الذي يعلم خائنه الأعين وما تخفي الصدور.

وكان تعصب المتكلمين للعقل، وسعيهم للسير بالعامة والجمهور على دروب النظر والاستدلال ، تعبيراً عن نزعتهم التنويرية. ولم تكن مطالبهم بتعويد الناس، ومنذ الصغر، على التفكير النقدي، مجرد نداءات طوباوية مجردة، معزولة عن الواقع والحياة. وتدل على ذلك ، مثلاً، الحلقات العديدة التي أقامها المعتزلة لتثقيف الناشئة يرسلون إليها أبناءهم وبناتهم. ولم تكن "مجالس المتكلمين"، الواسعة الرواج، مجرد حلبات للتباري في الجدل والمناظرة ، بل وكانت أيضاً، بالنسبة للفئات الواسعة من الجمهور، بمثابة مدارس للتفكير النظري، والنقدي منه خاصة.

فيروى عن أبي عمر أحمد بن محمد بن سعدي، من عرب الأندلس، أنه زار بغداد في أواخر القرن العاشر، وأنه لما رجع سأله أحدهم عما إذا كان قد حضر مجالس المتكلمين ببغداد، فأجاب بأنه زارها مرتين.

قال: قصدت أحد المجالس، فوجدت فيه، عدا المسلمين من شتى الفرق، المجوسي والدهريين والطبيعيين، واليهود والمسيحيين . وكان لكل جماعة منهم مقدم، يتولى نصرة مذهبها. وكلما دخل واحد منهم إلى القاعة، كان الجميع يقفون احتراماً له، ولا يجلسون حتى يجلس. وعندما اجتمع الكل، قام أحدهم من غير المسلمين وقال : " إننا اجتمعنا لنتكلم . وأنتم تعرفون الشروط. فأنتم، معشر المسلمين ، يجب ألا تأتوا بحجج مأخوذة من كتابكم، أو من سنة رسولكم، لأننا لا نؤمن بهذا ولا بذاك. فكل منا ينبغي أن يقتصر على الحجج المستقاة من العقل" . ولما انتهى من كلامه هذا صفق الجميع له.

ولا يبقى لنا إلا أن نتخيل كيف كانت عليه مجالس المتكلمين في عصرهم الذهبي.

ولعل من أكثر مظاهر العقلانية الكلامية استثارة لحفيظة الإيمانيين من السلفيين كان قول المعتزلة والجهمية وكثير من متكلمي الكرامية والخوارج بالطبيعة العقلانية للخير (الحسن) والشر (القبيح)، وهو القول الذي عرف بـ"الحسن والقبح العقليين"، أو "التحسين والتقبيح العقليين". فالكفر الأخلاقي الديني في الإسلام، وقبله في المسيحية واليهودية، ينزع إلى الإرادوية الإلهية . فهو يذهب إلى أن معرفة الخير والشر قصر على الإله وحده . الحسن هو ما أمر الله به، والقبيح هو ما نهى عنه. وينطوي هذا المذهب ضمناً على القول بأنه كان

بوسع الإله أن يتصرف على نحو آخر ، فيصف تلك الأشياء بأوصاف مغايرة. وفي الإسلام استندت هذه النظرة إلى جملة من الآيات القرآنية، تأولها الإيمانيون بمعنى أن معرفة الخير والشر، وبالتالي الثواب والعقاب، أمور متعذرة بدون الوحي الإلهي، المنزل على الرسل والأنبياء. فمنها: **(وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً)** "الإسراء:15" ؛ **(رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل)** "النساء: 165؛ **(أولم تأتيكم رسلكم بالبينات)** "غافر:50" ، وغيرها .

وجاءت التعاقدية Conventionalism الأخلاقية لتخفف بعض الشيء من النزعة الإرادوية. وهي ترتكز على الحديث المروي عن النبي: "ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن". وبذلك يكون إجماع الأمة مصدراً للقيم الأخلاقية.

ومضى المعتزلة ، ومتكلمون آخرون غيرهم، إلى أبعد من ذلك على طريق تأكيد الطابع الموضوعي للأبعاد الأخلاقية. فعندهم أن الحسن والقبح أمور موضوعية، نابعة من طبيعة الأشياء ذاتها، ولا تأتي من مجرد التسمية الإلهية الشرعية لها، بل هي ، على العكس، متقدمة عليها. فليس الشيء حسناً لأنه من أمر الله، وإنما أمر به الله لأنه حسن.

وكانت الموضوعية Objectivism الأخلاقية عند متكلمي المعتزلة وثيقة الصلة بنزعتهم العقلانية. فهم يرون أن العقل قادر لوحده، قبل "ورود السمع" أي قبل سماع ما يأتي به الرسل من الشرع المنزل، على معرفة الخير والشر.

"فاتفقوا على أن أصول المعرفة وشكر النعمة واجبة قبل ورود السمع، والحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل، واعتناق الحسن واجتناب القبيح واجب كذلك (بالعقل)".

أما الأشاعرة، الذين كانوا ميالين إلى الفصل بين ميداني النظر والعمل، "العقليات" و "الشرعيات" ، وإلى توكيل الشرع مهمة تنظيم حياة الناس الأخلاقية – العملية، فقد غلب عليهم إنكار سلطة العقل التشريعية ("إيجاب العقل")، وإن ظلوا على استعداد للاعتراف ببعض من قدرته المعرفية في الميدان الأخلاقي. فذهبوا إلى أن بعض المعايير الأخلاقية، ومعها جل الفرائض والعبادات خاصة، وما يتصل بها من مقادير الثواب والعقاب، امور تخرج عن دائرة العقل واختصاصه، لا دخل له فيها ولا حكم له عليها .

لقد كانت العقلانية الكلامية تبدو لقوم من خصوم الاستدلال والنظر من الإيمانيين تهديداً لـ"الدين الحنيف" و "الإيمان الصحيح" .

وفي هذا السياق فإن أشهر "ملاحدة" المتكلمين كان أبو الحسين أحمد بن يحيى بن محمد بن اسحق الريوندي[283].

يقول المفكر المعتزلي أبو الحسين الخياط عن ابن الريوندي انه كان من جلة المعتزلة وحذاق متكلميهم، ثم انفصل عنهم، "وألف عدة كتب في تثبيت الإلحاد وإبطال التوحيد وجحد الرسالة وشتم النبيين. لم يفعل ، في حقيقة الأمر، إلا المضي بالنزعة العقلانية المعتزلة حتى نهايتها المنطقية.

[283] أو الرواندي، الروندي، وقد عاش في بغداد في النصف الأول من القرن الثالث الهجري .

وقد ألف كتاب "الزمرد" في دحض النبوات عامة، استناداً على القول بالعقل معياراً أعلى لليقين ومرجعاً أسمى في التمييز بين الخير والشر. ومن هذه الحجج: "فقد ثبت عندنا وعند خصومنا أن العقل أعظم نعم الله سبحانه على خلقه، وأنه هو الذي يعرف به الرب ونعمه، فإذا كان الرسول يأتي مؤكداً لما فيه من التحسين والتقبيح ، فساقط عنا النظر في حجته وإجابة دعوته، وإن كان بخلاف ما في العقل من التحسين والتقبيح ، والإطلاق والحظر، فحينئذ يسقط عنا الإقرار بنبوته".

ثم إن النبي محمداً ، وبرغم أنه قد شهد للعقل برفعته وجلالته، قد أتى –على حد زعم ابن الريوندي– بما لا يقتضيه العقل، بل وينافره. ويذكر من ذلك : "الصلاة، وغسل الجنابة، ورمي الحجارة، والطواف حول بيت لا يسمع ولا يبصر، والعدو بين حجرين لا ينفعان ولا يضران... فما الفرق بين الصفا والمروة إلا كالفرق بين أبي قبيس وحري، وما الطواف على البيت إلا كالطواف على غيره من البيوت".

وزعم ابن الريوندي أن المعجزات ، التي جاء بها الرسل تثبيتاً لنبوتهم، ليست إلا لوناً من "مخاريق" السحرة، التي يصعب أحياناً الوقوف عليها لدقتها. وأما شهادة بعض الناس عليها فقد تكون ضرباً من "المواطأة" والاتفاق على الكذب.

وبلغت الجرأة بابن الريوندي حد الطعن بالمعجزة، التي ساد الاعتقاد بأنها أكبر المعجزات الدالة على صدق نبوة النبي محمد، ألا وهي القرآن. فقد أنكر، بالاتفاق مع أكثر المعتزلة، الرأي القائل بـ"إعجاز القرآن"، أي بتعذر الإتيان بمثله من حيث النظم والبلاغة والفصاحة ، فزعم أن في كلام أكثم بن صيفي ما هو احسن من "إنا أعطيناك الكوثر". ثم إنه حتى لو سلمنا بتفوق القرآن في فصاحته، فكيف يجوز اتخاذ ذلك حجة في تثبيت النبوة على العجم الذين لا يعرفون اللسان العربي. وأخيراً، فإذا كان المسلمون يحتجون لنبوة نبيهم بالقرآن الذي تحدى الفصحاء به، فلم يقدروا على الاتيان بمثله، أمكن – على نحو مماثل– إثبات النبوة لبطليموس واقليدس، حيث عجز الناس عن الإتيان بمثل كتبهما.

فزعم أن قوله تعالي: **(هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات)** "البقرة:29" يناقض قوله : **(أأنتم أشد خلقاً أم السماء بناها رفع سمكها فسواها وأغطس ليلها وأخرج ضحاها والأرض بعد ذلك دحاها)** "النازعات:27–30"، فالأول يقتضي ان يكون خلق الأرض قبل خلق السموات، والثاني يوجب عكسه. وزعم أيضاً أن قوله تعالي : **(لقد خلقنا السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام)** "ق:38" لا يتوافق مع قوله : **(خلق الأرض في يومين .. وقدر فيها أوقاتها في أربعة أيام.. وقضاهن سبع سموات في يومين)** "فصلت: 9–12" ، حيث يستغرق الخلق هنا ثمانية أيام. والآية : **(يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله)** "الزمر:53" تتناقض، كما يزعم ، مع الآية : **(لا يهدي من هو مسرف)** "غافر:28". وقال في قوله تعالى : **(إن كيد الشيطان كان ضعيفاً)** "النساء:76" أنه ينقض قوله : **(استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله)** "المجادلة:19" وقوله: **(وزين لهم الشيطان اعمالهم فهو وليهم اليوم)** "النحل:63" ، وأضاف : فهل يكون ضعيفاً من أخرج آدم من الجنة، وصد خلقاً من الناس عن دين ربهم؟!

وقد نصب ابن الريوندي على رأس "زنادقة الإسلام الثلاثة" (وبعده يأتي أبو العلاء المعري وأبو حيان التوحيدي).

كان المتكلمون لا يسلمون بالتسلسل إلى غير نهاية فيما مضى . وكانوا يتصورون انتشاء العالم في الزمان على غرار سلسلة الأعداد الطبيعية، التي لها ابتداء (الواحد)، ولكن ليس لها انتهاء . بيد أن بداية العالم هذه ليست من طبيعة فيزيائية، بمعنى تقدم الزمان عليه، وإنما هي ميتافيزيقية بالأحرى، ذلك أن الزمان نفسه عند المتكلمين (كما عند أفلاطون) ذو بداية، متناه من الماضي، حادث بحدوث العالم. ومن هنا يمكن نعت العالم بأنه محدث أزلي.

وإذا كان العالم – شأن الزمان – ذا بداية، فإنه غير ذي نهاية. فالمتكلمون، كما يقول ابن رشد، "متفقون مع (الفلاسفة) القدماء على أن الزمان المستقبل غير متناه ، وكذلك الوجود المستقبل".

ومضى المعتزلة إلى أبعد من ذلك في هذا الاتجاه . فهم ، بقولهم بـ"المعدوم"، الذي ينتقل ، بفضل الفعل الإلهي ، من اللاوجود إلى الوجود ، يبدو وكأنهم يسلمون بخلق الأشياء "من العدم". وقد انتبه خصومهم من أنصار التأليه الديني إلى ذلك، فاتهموهم بانهم جاؤوا بمصطلح "المعدوم"، المزدوج المعنى، ليتستروا على ما يضمرونه من القول بأزلية الكون.

وبالاتفاق مع هذه النزعة ذهب ابن الريوندي إلى " أن الجسم لا يجوز أن يكون مخترعاً من لا شيء"، حتى وأبطل في كتاب "التاج" حدوث الأشياء في زمان، ليؤكد "أن العالم بما فيه، أرضه وشمسه وقمره وجميع نجومه، قديم لم يزل، لا صانع له ولا مدبر، ولا محدث له ولا خالق .

كان الجهمية ، وبعدهم المعتزلة، من أنصار "اللاهوت السالب" إذ نزهوا الله عن كل تشبيه ، عن كل وصف له بأوصاف المحدثات: "أجمعت المعتزلة على أن الله واحد، ليس كمثله شيء.. وليس بجسم ولا شبح ولا جُثّة ولا صورة ولا لحم ولا دم ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ولا بذي لون ولا طعم ولا رائحة ولا مجسّة ولا بذي حرارة ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة ولا طول ولا عرض ولا عمق ولا اجتماع ولا افتراق ولا يتحرك ولا يسكن.. ولا تجوز عليه المماسة ولا العزل ولا الحلول في الأماكن، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدثهم، ولا يوصف بانه متناه ولا يوصف بمساحة.. ولا تدركه الحواس، ولا يقاس بالناس، ولا يشبه الخلق بوجه من الوجوه.. لا تراه العيون ولا تدركه الأبصار ولا تحيط به الأوهام .

إن التنزية ، أي إنكار أي شبه بين الإله والمخلوقات ، هو أحد الجوانب الأساسية لـ"التوحيد" المعتزلى .

وانطلاقاً من اعتبارات الكمال يؤكد المعتزلة على تطابق الفعل الإلهي مع السيرورة الكونية. فلو جاز أن يخلق الإله عالماً آخر، لجاء هذا العالم حسب اعتقادهم، مطابقاً لعالمنا . فالإله أمهر الصناع ، فيصنع ما يصنعه على أحسن وجه وأكمله.

المشائية الشرقية

رواد "الفلسفة" الأول مفكرين فرادى، أبرزهم الكندي والرازي. وفي القرن العاشر ظهرت جماعة الفلسفة المعروفين بـ"إخوان الصفا"، والتي ارتبطت بالحركة الإسماعيلية على نحو أو آخر. أما كبار فلاسفة الإسلام، الفارابي وابن سينا وابن رشد، فيمثلون مدرسة "المشائية الشرقية"، التي نسجت أساساً على منوال أرسطو وأتباعه من المشائيين اليونانيين.

1- أوائل الفلاسفة

لقب الكندي بـ"فيلسوف العرب" لأنه كان أول العرب الذين اشتغلوا بـ"علوم الأوائل" اليونانية ونشرها. وكان ميلاده في أواخر القرن الثامن، في مدينة الكوفة ، التي كان أبوه أميراً عليها. تلقى دراسته العلمية والفلسفية في بغداد، وحظي لاحقاً برعاية المأمون والمعتصم ، وفي عهد الخليفة المتوكل تعرض، شيمة المعتزلة، للملاحقة والاضطهاد . وقد وافته المنية في بغداد، ما بين عامي 860 و 879 .

وضع "فيلسوف العرب" أكثر من 300 مؤلف، تشمل الفلسفة وعلم النفس والطب والهندسة والفلك والموسيقى والكيمياء ومختلف الصناعات .

ومن أشهر مؤلفاته الفلسفية كانت "رسالة في كمية كتب أرسطوطاليس وما يحتاج إليه في تحصيل الفلسفة".

لم يبن الكندي صرح مذهب فلسفي متكامل. وقد جاءت أعماله لتعكس خليطاً واسعاً من المذاهب التي تنحدر إلى أرسطو وأفلاطون وأفلوطين وبرقليس والفيثاغوريين، والتي انكب مترجمو " بيت الحكمة" على تعريف العرب بها. وبين أشهر أفكاره يأتي قوله بالجواهر الخمسة– المادة والصورة والحركة والمكان والزمان ؛ وقوله بأنواع أربعة من العقل: 1)العقل الفعال (العقل بالفعل، وهو الذي يكون دوماً في فعل)، و 2) العقل بالقوة (أي كإمكان) ، وهو للنفس، و 3) العقل بالملكة، وهو الذي خرج في النفس من القوة إلى الفعل (كالطبيب الذي تعلم الطب ، لكنه لا يمارسه بالفعل)، و4) العقل البياني (أو البائن، أي الظاهر، وذلك كالطبيب الذي يمارس مهنة الطب بالفعل).

ومع ذلك ، يرى "فيلسوف العرب" أن من واجبه التنويه بأن المعرفة البشرية أدنى مرتبة من المعرفة الإلهامية، ولذا فإن النبوة أعلى من الفلسفة، التي تحصل بعد جهد كبير، ولا تنال بالوحي.

ويذهب الكندي إلى أن خصوم الفلسفة وأعداءها إنما يعارضونها لكونهم "تتوجوا بتيجان الحق من غير استحقاق"؛ فيرمون المشتغلين بها بالكفر والزندقة، طمعاً في احتكار الاتجار بالدين.

ولكن مما لا شك فيه أن آراء الكندي الحقيقية كانت أجرأ بكثير من التي صرح بها لمعاصريه في رسائله المنشورة. ويدل على ذلك، فيما يدل، أن تلميذه الأقرب، أحمد بن الطيب السرخسي (833 أو 837 – 899) لم يكتم تشكيكه بالنبوات ، واتهامه الأنبياء بالتدجيل. ويروى أن السرخسي تجرأ على دعوة الخليفة المعتضد إلى الإلحاد.

إن أعمال السرخسي المكرسة لما يزعمه من تدجيل الأنبياء، شأنها في ذلك شأن مثيلها من مؤلفات ابن الريوندي، لم تصلنا، وإنما حفظ لنا الاخباريون والخصوم شذرات متفرقة منها.

ولم تصلنا أيضاً إلا شذرات من أعمال مفكر متحرر آخر، معاصر للسرخسي، يعتبر من أكبر الخارجين عن العقيدة الحقة في تاريخ الإسلام كله، هو أبو بكر محمد بن زكريا الرازي.

كان الرازي رجلاً موسوعياً ، اشتغل بالفلسفة وكان أشهر مرجع في الطب في القرن العاشر . وقد ولد في مدينة الري (بالقرب من طهران اليوم) عام 865، وتولى رئاسة المستشفى (البيمارستان) في الري ومن ثم ببغداد، وكانت وفاته في الري، سنة 925 أو 934. ويذكر له أكثر من مئتي مؤلف، ضمنها أعمال فلسفية، مثل "الطب الروحاني" و "السيرة الفلسفية" و "مقالة فيما بعد الطبيعة" و "العلم الإلهي" و "القول في الهيولى" و "القول في الزمان والمكان".

واشتهر الرازي خاصة بنقده للنبوات وإبطاله لها. وهو ينوه، بادئ ذي بدء، بأن العقل كافٍ لوحده في معرفة الشر و الخير، الضار والنافع، الباطل والحق، وليس له حاجة في ذلك إلى مرجع أعلى منه، يملي عليه شيئاً من ذلك. والناس جميعاً متساوون في العقول والفطن ، فليس التفاوت بينهم بالفطر والاستعدادات ، وإنما هو في تنمية هذه الاستعدادات وتوجيهها.

ولا يكتفي الرازي بإبراز مناقضة الديانات بعضها للآخر، وإنما يتوقف لبسط ما رآه من التناقض الداخلي لكل منها على حدة. ففي القرآن مثلاً ، يشير إلى ما فيه من تعارض الآيات بين التنزيه والتشبيه ، أو التسيير والتخيير.

وزعم الرازي أن الكتب المنزلة حافلة بالأساطير القديمة ، وملأى بالتناقضات والسخافات، فليس لها أن تعول على التصديق إلا من قبل ضعفاء العقول من الرجال والنساء والصبيان . وهو يذكر عدة أسباب لحيوية الشرائع، منها التقليد وطول الألفة والتعود والاستمرار التي تصير بمثابة الطبع والغريزة ، واستعانة رجال الدين بالسلطان وأولي الأمر في فرض معتقداتهم قسراً . وزعم الرازي أيضاً أن كتب أئمة الشرائع ليس لها، بحد ذاتها ، جلب نفع أو درء خير ، وذلك خلافاً لمؤلفات العلماء التي تسهل على الناس حياتهم وتحفظ لهم صحتهم .

2. إخوان الصفا :

شهد القرن العاشر مرحلة جديدة في تطور "الفلسفة" العربية، ارتبطت إلى حد كبير ، بالحركة الإسماعيلية.

كانت الإسماعيلية الراية الفكرية لعدد من الحركات المناهضة للسلطة العباسية. وهي ترتكز ، كمذهب ديني، إلى التفريق بين "باطن" النص القرآني و "ظاهره": الظاهر موجه لـ"العامة" ، لـ"الجمهور" ، أما الباطن، وفيه حقيقة الكتاب المنزل، فلا يدركه إلا "أئمة" الإسماعيلية.

وكان دعاة الإسماعيلية يعتبرون أنفسهم عوناً على نجاة الناس من الغرق، وشفاء أنفسهم من المرض، من الإيمان الأعمى بظاهر الشريعة. وهذا الشفاء كانوا يتصورونه – على غرار تطبيب البدن – ارتقاء من مرتبة أدنى إلى أعلى في إدراك المعنى الباطني للنصوص المنزلة.

وقد أدى هذا التعامل مع النصوص المنزلة إلى استبدال النظرة الدوغمائية، برؤية فلسفية، تنشد المعرفة الإيجابية، العلمية .

وينسب ابن تيمية إلى النصيرية ، القريبين من الإسماعيلية ، أنهم لم يكونوا يؤمنون بأحد من أنبياء الله ورسله، ولا بأي من الكتب المنزلة، وأنهم أقاموا مذهبهم على آراء "الطبيعيين".

جاءت الإسماعيلية مزيجاً من الحكمة الهيلنستية ومن التصورات الدينية – الفلسفية، الشائعة لدى بعض شعوب الشرق. فمن الشرق أخذ الإسماعيلية عقيدة تناسخ الأرواح، التي تعكس بقايا التصورات الطبيعية لدى الشعوب القديمة، والتي ترى أن مبدأ النفس لا ينحصر بعالم الحيوان والنبات، بل يتعداه إلى العالم ، الذي نسميه اليوم بالعالم غير العضوي.

ويتجلى القرب من الأفلاطونية المحدثة في الكسمولوجيا (نظرية بنيان الكون) الإسماعيلية: المبدأ الإلهي يخلق، بغير زمان، "عقل الكل" (أو "العقل الأول")، الذي عنه تصدر "نفس الكل" (أو "العقل الثاني")، خالقة المادة، وباعثة الحياة في الطبيعة كلها.

وعلى غرار المعتزلة يستخدم الإسماعيلية المفاهيم السالبة في الحديث عن المبدأ الإلهي: لا يمكن أن يقوم ، عندهم، أي شبه بين الخالق ومخلوقاته؛ حتى ويضعون الله فوق الوجود واللاوجود.

وقد برز في الحركة الإسماعيلية ، سوء من الناحية الأيديولوجية أو السياسية، اتجاهان، اديكالي ومعتدل.

وكان القرامطة يمثلون الاتجاه الراديكالي. وكانت شعاراتهم المنادية بالعدالة تؤجج لهيب الانتفاضات والثورات، التي شارك فيها (أواخر القرن التاسع والنصف الأول من القرن العاشر) الفلاحون والبدو الراحل وفقراء المدينة، والتي عمت كل مناطق الشرق الأوسط، من اليمن وحتى خراسان.

وشيد القرامطة في شرق الجزيرة العربية دولتهم، التي قامت على مبادئ، تذكرنا بالشيوعية البدائية. وقد أعلنوا على الملأ أن الأنبياء الثلاثة موسى وعيسى ومحمداً كانوا دجالين، يهدفون إلى تكبيل الناس باختلاقات وتلفيقات عن الثواب والعقاب في "العالم الأخروي". وفي عام 930 هاجم القرامطة مكة، واستولوا على الحجر الأسود، ونهبوا ثروات الكعبة. وجدير بالذكر أن المكيين، أنفسهم شاركوا في عمليات النهب .

وكان الفاطميون ، الذين اتخذوا من القاهرة عاصمة لدولتهم ، يمثلون الجناح المعتدل في الحركة الإسماعيلية. وكانوا يستخدمون المذهب الإسماعيلي أداة للتغلغل السياسي إلى باقي مناطق العالم الإسلامي. وفي أيام الدولة الفاطمية (969–1171) مال الإسماعيلية إلى المهادنة مع الفكرة ، القائلة إن الجماعة ، التي صاروا يترأسونها، يجب أن تستمر في العيش تبعاً للشرع الإسلامي ، ورفعوا، إلى أجل غير مسمى ، مسألة إلغاء الشرائع، الذي كان يفترض حلوله مع قدوم "القائم" ، "المستور" ، الذي سيأتي ليملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً ، ويبين للناس الحقيقة الصافية، التي لم تعكرها العقائد الدينية، ويسن لهم نظاماً ، قائماً على العقل والعدالة. ومن الآن فصاعداً صار "القائم" يعني زعيم الإسماعيلية الروحي، أي "إمامهم" ، لكن ذلك ترافق بالتفريط والمبالغة في تقديس شخص الإمام حتى درجة التأليه (كالحاكم بأمر الله).

لقد اجتذبت الدعوة الإسماعيلية فئات اجتماعية متنوعة ومتباينة . فالفقراء علقوا على التنظيمات الإسماعيلية السرية آمالهم في إقامة نظام اجتماعي عادل. وكان الأمراء المحليون يرون في هذا المذهب أداة ايديولوجية لتدعيم استقلالهم عن الخليفة السني ببغداد .

اما الدوائر المثقفة والمتنورة فقد استهوتها في الإسماعيلية نزعتها المتسامحة تجاه التدين والأديان، وانفتاحها على المعارف "الدخلية" الدنيوية.

وليس من المستبعد أن تكون النظرة الإسماعيلية إلى المعرفة كوسيلة أساسية لشفاء النفوس ونجاتها هي التي أوحت لابن سينا بأسماء مؤلفاته الموسوعية: "الشفاء" و "النجاة" و "العلم".

وبالارتباط بالحركة الإسماعيلية ظهرت، في القرن العاشر على الأغلب، جماعة الفلسفة، الذين وضعوا الموسوعة الشهيرة "رسائل اخوان الصفاء وخلان الوفاء".

وكان "إخوان الصفا" جماعة سرية، لم تصلنا معلومات يقينية عن قوامها أو عن زعمائها. وكانوا، كالإسماعيلية ، من المعارضين للحكم العباسي، لـ"دولة الشر" بقضاتها وفقهائها الذين باعوا أنفسهم للشيطان وكانوا، فيما يرويه عنهم التوحيدي، يرون أن "الشريعة قد دنست بالجهالات، واختلطت بالضلالات، ولا سبيل إلى غسلها وتطهيرها إلا بالفلسفة، لأنها حاوية للحكمة الاعتقادية والمصلحة الاجتهادية".

ولهذا الهدف حرروا موسوعتهم ، التي تضم 52 رسالة، موجهة للحلقة المتوسطة من أتباعهم ، الذين ارتفعوا فوق مستوى التقليد الديني الأعمي ، ويتطلعون لتحصيل المعرفة العليا، الباطنية.

وقد تميز "الاخوان" بالنزعة الشمولية، بالانفتاح على كافة العلوم والمذاهب والأديان والأمم. فهم يدعون أصحابهم "أن لا يعادوا علماً من العلوم، أو يهجروا كتاباً من الكتب، ولا يتعصبوا على مذهب من المذاهب، لأن رأينا ومذهبنا يستغرق المذاهب كلها ويجمع العلوم كلها" . وبالاتفاق مع هذه النزعة جاء مذهبهم، كما عرضوه في "الرسائل" مزيجاً من مذاهب عدة.

وينظر الاخوان إلى الطبيعة وممالكها الثلاث من زاوية التطور والارتقاء. فالنباتات سبقت الحيوانات في الظهور، وهي لها كالهيولي للصورة. "والحيوانات الناقصة الخلقة متقدمة الوجود على التامة الخلقة بالزمان في بدء الخلق، وذلك أنها تتكون في زمان قصير، والتي هي تامة الخلقة تتكون في زمان طويل. وحيوان الماء وجوده قبل حيوان البر بزمان، لأن الماء قبل التراب، والبحر قبل البر في بدء الخلق. وفضل الإنسان على الأحياء كلها هو عقله. وقد نصب "الاخوان" العقل رئيساً على جماعتهم، وجعلوه الحكم الفصل بينهم. وعقلانيتهم نقدية منفتحة معاً. و "العبادة" نوعان عندهم : واحدة للعامة والجمهور، هي "العبادة الشرعية الناموسية"، وأخرى للخاصة، هي "العبادة الفلسفية الإلهية" . والعامة يأخذون بأحكام الشريعة على ما يفيده الظاهر منها، ويتبعون قوانينها وطقوسها، أما الخاصة، "الراسخون في العلم" فيطلبون مدلولها الباطن ، الحقيقي. ومن هنا يؤول "الاخوان" الجنة والنار تأويلا عقلانياً ، بعيداً عن المدلول الحسي، وذلك بمعنى العلم والجهل، ويفسرون الجهل بأنه مثال لتطواف الإنسان في الأرض ، وهكذا .

3- المشائيون :

يعود الفضل في تأسيس المشائية الشرقية (الإسلامية) والعرض المنظم لأفكارها إلى أبي نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي ، الذي لقب بالمعلم الثاني (بعد المعلم الأول- أرسطو.

وكانت ولادة الفارابي في مدينة فاراب ببلاد ما وراء النهر، وذلك في أسرة قائد في الجيش، يرجح أنه من أصل تركي. وتلقى علومه في حران، ومن ثم في بغداد . وفي عام 942 وصل إلى حلب، واتصل بأميرها سيف الدولة الحمداني، وحظي برعايته . وقد قضى سنيه الأخيرة في حلب ودمشق ، ووافته المنية عام 950.

وقد وضع الفارابي عدداً كبيراً من الكتب والرسائل والشروح. وكان شارحاً مبرزاً للمنطقيات اليونانية، وأول "فلاسفة" الإسلام الذين ألفوا كتاباً في تصنيف العلوم، هو "إحصاء العلوم".

ولكن الذي اشتهر به في تاريخ الفلسفة هو رسائله في الأخلاق والسياسة، وخاصة منها "آراء أهل المدينة الفاضلة" ، و "التنبيه على سبيل السعادة" و "السياسات المدنية" و "فصول المدني" و "وتحصيل السعادة" . وفي هذا الضرب من الأعمال يهتدي أبو النصر بمثال "جمهورية" أفلاطون، ليطرح مذهبه في "المدينة الفاضلة" ، التي تقابل المدن "الضالة" و " الجاهلة".

نسج على منواله ابن سينا في " كتاب الشفاء". فهو الفيلسوف والطبيب البارز أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا ، الملقب بـ"الشيخ الرئيس" . ولد عام 980 في قرية أفشنة من ضياع بخاري، عاصمة السامانيين في ذلك الحين، حيث تلقى تحصيله العلمي والفلسفي. وبعد وفاة والده ارتحل فيلسوفنا إلى كركانج . عاصمة اقليم خوارزم، ومن ثم إلى الري فهمدان فأصفهان، حيث كان يشغل منصب الوزير وطبيب البلاط لدى أمرائها ، وكانت وفاته في همدان، عام 1037 . وقد ترك لنا الشيخ الرئيس، فضلاً عن "الشفاء"، مؤلفات جامعة، وإن كانت أقل حجماً ، منها "النجاة" و "العلم" (أو "الحكمة العلائية"، "دانش نامه علائي"، وقد حرره بالفارسية).

وبين أهم مؤلفاته العلمية، غير الفلسفية، كتاب "القانون في الطب"، الذي جمع فيه معارف عصره الطبية وهذبها وعممها وأضاف إليها ملاحظاته ومشاهداته الأصلية والمبتكرة.

لقد تمثل ابن سينا في مذهبه نظرية الفارابي في "المدينة الفاضلة" وقد عنى، في الجزء العملي من فلسفته، بمشكلة النبوة، التي ينظر إليها من زاوية عقلانية محضة، فيردها إلى احتياجات المجتمع. فحياة الناس تتطلب اجتماعهم . القائم على تقسيم العمل بينهم . وهذا يتطلب "سنة" و "عدلاً " ، "فلا يجوز أن يترك الناس وآراءهم في ذلك فيختلفون .

ومن التصورات الشائعة حول تاريخ الثقافة الإسلامية يأتي القول بأن مؤلف أبي حامد الغزالي "تهافت الفلاسفة" قد أنزل بالفلسفة (بالمشائية) ضربة قاصمة، ولكن هذا القول خاطئ.

فالغزالي لم يكن يرمي إلى تصفية الفلسفة ، حتى ولم يكن يتوخى دحضها في مؤلفة الجدالي المذكور، فهو لم يمس بجوهر الفلسفة، وإنما انبرى لتبيان عدم الاتساق المنطقي لدى ابن سينا وغيره من المشائيين ، الذين حاولوا الجمع بين متطلبات "العقل النظري " (الفلسفة) و "العقل العملي" (الدين). ثم إنه بعد وفاة ابن سينا ظلت مدرسته قائمة، ولأجيال عديدة.

أما في مغرب العالم الإسلامي، وخاصة في الأندلس ، فصادفت المشائية الشرقية ازدهاراً ملحوظاً، وإن كان قصير الأمد. وكان أبو بكر محمد بن يحيى الصايغ، المعروف بابن باجه، رائد المدرسة المشائية الأندلسية.

وهو يأخذ، شأن الفارابي وغيره من مشائيي المشرق، بفكرة "المدينة الفاضلة". ولكن مدينته الفاضلة (أو الكاملة) تتميز عنها لدى أسلافه بأمور، أهمها اثنين: الأول، أنه "من خواص المدينة الكاملة أن لا يكون فيها طبيب ولا قاض"، والثاني، أن الكمال ، الذي هو غاية المدينة ، قد يكون للمفرد (لـ"المتوحد") ، سواء كان واحداً أو أكثر ، حتى في المدن غير الكاملة. وهؤلاء "المتوحدون" هم "السعداء"، الذين مرتبتهم أعلى مراتب الناس في المعرفة (الجمهور، فالنظريون، فالسعداء)؛ فيتدرجون في إدراك "الصور الروحانية" ، ليتصلوا بـ"العقل الفعال". وقد لقيت فكرة سيرة المتوحد تطورها في الحكاية الرمزية "قصة حي بن يقظان" لابن طفيل، أبي بكر محمد بن عبد الملك.

كان ابن طفيل فيلسوفاً وشاعراً، وصاحب مؤلفات في الطب والفلك. ولكنه لم يصلنا من إبداعه العلمي والفلسفي إلا رسالته الفلسفية الرمزية المذكورة – "قصة حي بن يقظان". وتصور لنا القصة الولادة الذاتية، من الطين، لبطل القصة– حي بن يقظان، في جزيرة نائية خالية، وكيف ترقى لوحده في مدارج المعرفة، الطبيعة أولاً ومن ثم الميتافيزيقية، وصولاً إلى العلة الأولى والفناء فيها فناء الصوفية القائلين بوحدة الوجود. كما ويحكي في خاتمتها اتصال حي بأهالي جزيرة مجاورة ، أخذوا بإحدى الملل الصحيحة المتواترة عن أحد الأنبياء القدماء ، مما أقنع حياً باتفاق الحكمة والشريعة في حال التأويل الصحيح للعقائد الدينية ، مما بين لحي أن العامة ليسوا بحاجة إلى النظر الفلسفي، وإنما يكفيهم التزام حدود الشرع الظاهرة، وأن على الخاصة أن يضنوا بعلمهم على الجمهور، حرصاً عليه وخوفاً من إفساد عقائد أولئك.

أما ثالث أعلام الفلاسفة في الاندلس ، وآخر كبار مشائيي الإسلام عامة، فكان ابن رشد ، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد، المكنى بأبي الوليد.

ولد فيلسوفنا في مدينة قرطبة عام 1126، في أسرة عريقة الاشتغال بالفقه والقضاء. وعاش في الأندلس ومراكش، وشغل مناصب القاضي وطبيب البلاط، ونقم عليه قبيل وفاته ، التي كانت في مراكش عام 1198.

وكان انتاج ابن رشد ضخماً ومتنوعاً، غطى ميادين الفلسفة والعلوم الطبيعية والطب والفقه. وتنقسم أعماله، من حيث الشكل، إلى شروحات ومؤلفات أصيلة. وقد عرف ابن رشد في أوروبا اللاتينية بالشارح الأكبر. وكان ابن طفيل هو الذي قدمه إلى الخليفة أبي يعقوب يوسف، الذي طلب منه التوفر على تفسير كتب أرسطو. وقد وضع الشروح على كافة المؤلفات الأرسطية تقريباً (ما عدا "السياسة" الذي لم يصله).

وبين أعماله الأصيلة يبرز "تهافت التهافت" الذي يرد فيه على "تهافت الفلاسفة" للغزالي، و "فصل المقال فيها بين الشريعة والحكمة من الاتصال" (ومعه "ضميمة في العلم القديم") و "مناهج الأدلة في عقائد الملة" اللذان يساعدان في استجلاء نظرته إلى العلاقة بين العقل والإيمان.

ولفهم جانب أساسي من جوانب اختلاف فلسفة ابن رشد عن مذاهب الفارابي وابن سينا يتمتع بأهمية خاصة شرحه على "سياسة" أفلاطون، حيث يبسط آراءه الخاصة عن المدينة المثلى. ففي "المدينة الفاضلة" الفارابية، كما نذكر، يتولى الرئيس – الفيلسوف مهام الإمام الروحي للأمة. إنه، كفيلسوف، يحصل المعارف، عبر الاتصال بالعقل الفعال الذي يسير العالم الطبيعي والبشري، وهو ، كإمام، ينقل المعارف المحصلة على

هذا النحو إلى "الجمهور" من خلال رموز وتمثيلات الديانة المثلى- "الملة الفاضلة" التي هي "محاكاة" للفلسفة. أما في المدينة المثلى الرشدية فلا يقوم الرئيس – الفيلسوف بتلك المهام. وينعكس هذا، مثلاً، في أنه بين الصفات الضرورية التي ينبغي أن تكون له لا نجد، عند ابن رشد ، إشارة إلى القوة المتخيلة، التي من شأنها وضع الرموز والتمثيلات اللازمة للتأثير على عواطف الجمهور. أما السر في ذلك متفق عليه في مؤلف فيلسوفنا "تهافت التهافت". ففيه يعارض ابن رشد الشريعة القائمة على العقل وحده، ويفضل عليها الشريعة التقليدية ، لأن الشريعة المنزلة، الموجهة لتلبية الاحتياجات الخلقية والعملية يكون "العقل يخالطها"، أما الشريعة القائمة على العقل وحده أي التي هي محاكاة للفلسفة ، فليس بوسعها أن تؤثر في الجمهور تأثير الشريعة المنزلة. "**ولذا أسلم الحكماء، الذين كانوا يعلمون بالإسكندرية، لما وصلتهم شريعة الإسلام، وتنصر الحكماء ، الذين كانوا ببلاد الروم، لما وصلتهم شريعة عيسى عليه السلام". فكل نبي حكيم، وليس كل حكيم نبياً.**

كان أتباع أرسطو من مشائيي الإسلام يرون أن العالم غير مخلوق، وكانوا يعتبرون ذلك من الحقائق الأولية البديهية بحد ذاتها.

وفي المشرق الإسلامي كان ابن سينا من المشائيين الذين ترد عندهم حجج لصالح قدم العالم. فمن قوله إن الشيء، قبل كونه (ظهوره) ، يجب أن يوجد بالقوة ، والوجود بالقوة يفترض وجود موضوع (محل) لها ، يلزم قدم المادة، ومعها العالم بالتالي . وإلى هذه النتيجة تخلص محاكماته، التي يذكر فيها أن حدوث الشيء في الزمان يفترض وجود زمان كان فيه معدوماً، في حين أن الزمان نفسه لا يعقل بدون حركة، والحركة إنما تكون لشيء متحرك.

أما في المغرب الإسلامي فقد كرس ابن رشد جزءاً كبيراً من مؤلفه "تهافت التهافت" لإثبات قدم العالم. وقبله كان ابن طفيل قد تطرق إلى هذه المسألة في حكايته الرمزية "حي بن يقظان". فإن حياً، بطل القصة، بعد أن تبين له أن العالم محدود في المكان، وهو كله كشخص واحد في الحقيقة، "تفكر في العالم بجملته ، هل هو شيء حدث بعد ان لم يمكن، وخرج إلى الوجود بعد العدم؟ أو هو أمر كان موجوداً فيما سلف، ولم يسبقه العدم بوجه من الوجوه؟ فتشكك في ذلك، ولم يترجح عنده أحد الحكمين على الآخر .

وأما الحجج، القائمة على التأويل، فإنها وإن كانت غريبة عن العقلية الرشدية، بنزعتها نحو الأقوال البرهانية لا الجدلية ، لتستلفت النظر من حيث كونها نموذجاً على التطبيق العملي لمنهج التأويل في حل مثل هذه المسألة الفكرية الخطيرة. ويرد هذا النوع من الحجج في مؤلف ابن رشد "فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال". ففيه يستند فيلسوفنا إلى الآيات القرآنية، التي تتناول خلق العالم ، ليؤكد أن المقصود منها إنما هو تغير صورة العالم وحدها، أما وجوده فلا أول له ولا آخر من حيث الزمان. فقوله تعالي **(وهو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام وكان عرشه** على الماء)"هود:7)، إنما "يقتضي بظاهرة أن وجوداً قبل هذا الوجود، وهو العرش والماء"، وقوله تعالى (يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات)"ابراهيم:48" ، إنما "يقتضي أيضاً بظاهره أن وجوداً ثانياً بعد هذا الوجود".

الحكمة الصوفية

يشكل التصوف أحد التيارات الرئيسية في الحياة الروحية الإسلامية. وقد ظهر منذ فجر الإسلام، ولا يزال قائماً حتى أيامنا. وهو يتميز بجملة من السمات، أهمها التخلي عن العالم والزهد فيه، والتعويل على "الكشف" و "الذوق" والمعرفة "الباطنية"، واعتماد "التكريس" للدخول في مسالك "الحقيقة"؛ والتطلع للاتصال المباشر بالإله .

وقد تطور التصوف من سلوك الزهد والتنسك إلى القول بالمحبة والفناء والحلول، فالتأمل الفلسفي. وتمثلت المرحلة الفلسفية في حركته بمدرستين أساسيتين ، هما ، الإشراقية، التي أسسها السهروردي (ت:1191) والوجودية ، التي أرسى أسسها ابن عربي (ت:1240).

1- الحركة الزهدية :

تعود البدايات الجنينية لحركة التصوف إلى حركة الزهد التي راجت في القرن السابع الميلادي. وقد جاءت الأمزجة الزهدية لتعكس احتجاج الفئات الاجتماعية الدنيا على التمايز الطبقي الحاد الذي بدأ منذ عهد الخليفة عثمان (644-656)، واشتد في أيام الأمويين (661-750) ، حيث شاع البذخ والترف، وخاصة في الأوساط الحاكمة. وفي القرنين الثامن والتاسع تبلورت عدة مراكز رئيسية لهذه الحركة، أهمها العراق (وخاصة مدن البصرة الكوفة وبغداد) وخراسان (وخاصة مدينة بلخ) ومصر. وقد برز من أوائل الزهاد في تلك الفترة أبو الدرداء (ت: 652)، وأبو ذر الغفاري (ت: 652) ، وحذيفة بن اليمان (ت: 657) ، وهم من الصحابة، وكذلك سعيد بن المسيب (ت: 712)، والحسن البصري (ت:728).

ولم يكن لفظ " الصوفي"، بمدلوله الاصطلاحي ، معروفاً في تلك الفترة فلم يظهر إلا في مطلع القرن التالي. فكان رواد الحركة الصوفية يسمون عادة بالزُّهاد أو العُبّاد.

وعرف نمط حياة الزهاد في تلك الفترة بالتقشف ونبذ الدنيا، بما في ذلك قهر الجسد وتعذيبه. وقد برزت في أوساطهم نزعتان فيما يخص تحصيل أسباب المعاش. فكان جماعة منهم يدعون إلى أن يقتات المرء من ثمار عمله، وإن ردوا هذا العمل إلى الحد الأدنى، الكافي للحياة، وما زاد عنه يعطي عائده للمحتاجين غير القادرين على الكسب. أما النزعة الثانية فتمثلت في "التوكل"، في التعويل المطلق على الإله، فيعيش يومه، "وقته" الحاضر، ويوكل إلى الله أن يرزقه غداً، كما رزقه اليوم.

وقد شهدت القرون 8-10، ظهور جماعات من "الفقراء" (أو "الدراويش") المحترفين ، وكان على رأس كل جماعة كهذه "شيخ"، يدبر أمورها . وكان على الراغب ("المريد") في الالتحاق بجماعات المتصوفة أن يجد "شيخاً" (أو "مرشداً"، "أستاذاً") يدربه ويعلمه. ورمزاً لهذا التكريس يخلع الشيخ على المريد "خرقة"، يظل يرتديها طوال حياته. وعندما كان المرشد يرى أنه لم يعد لديه شيء جديد يعلمه للمريد، كان يخلي سبيله، ويعطيه "إجازة"، تخوله بأن يجمع حوله التلاميذ يلقنهم أصول طريقة شيخه.

وكان نفوذ المرشد عظيماً للغاية. فقد كان المريد ملزماً بإطاعة شيخه طاعة عمياء، ينفذ أوامره أياً كانت، دون أدنى شك في مغزاها وجدواها.

وشيئاً فشيئاً راحت الجماعات الصوفية تتحد في أخويات أكبر، عرفت بـ"الطرق". وكانت هذه الطرق تسمى ، على الأغلب ، باسم مؤسسها (الحقيقي أو المنحول) ومن أشهرها : الأحمدية، والبكتاشية، والجنيدية، والحلاجية، والإدريسية ، والقادرية، والمولوية، والنقشبندية، والرفاعية، والحيدرية، والشاذلية ، والتيجانية... ولم تكن الطرق الصوفية تضم فقط "الدراويش" ، "الفقراء" الذين يقيمون في الزوايا ، بل والمتصوفة من كافة الطبقات الاجتماعية، الذين كانوا يسكنون في بيوتهم الأصلية ، ويمارسون حياتهم وأشغالهم العادية .

وسرعان ما تبلور نظام المراتب. فأعلاها مرتبة "الولي"، الذي هو "القطب" أيضاً، يمثله في مختلف المناطق "النقباء" و "الشيوخ" المحليون، و "خلفاؤهم" . وكانت للكثير من الطرق مذاهبها المستورة، التي لا يطلع عليها إلا أعضاؤها . وإذا كانت بعض الطرق قد حافظت على نزعة الزهد، المميزة للمتصوفين الأول، فإن البعض منها مال لاحقاً إلى طرف الأغنياء وتحول شيوخها أنفسهم إلى إقطاعيين أثرياء. ولم يندر أن تخطى الطرق الصوفية ومشايخها بدعم وتأييد الحكام وذوي السلطان.

2- في مسالك الحب والفناء

كانت الحركة الزهدية خلواً من العنصر الرئيسي في التصوف اللاحق، من الوجد الصوفي mystical الذي يدفع صاحبه للاقتراب الحميمي من الإله، حتى والاتحاد به.

وكان الصوفية يستشهدون عادة، في قولهم بقرب الإله من العالم وإمكانية الاتصال به بالآيات القرآنية: **(وهو معكم أينما كنتم)**"الحديد: 4"؛ **(أينما تولوا فثم وجه الله)**"البقرة : 115؛ **(ما يكون من نجوى ثلاثة إلا وهو رابعهم)**"المجادلة: 7" ؛ **(ونحن أقرب إليه من حبل الوريد)**"ت: 16"، وغيرها.

أما الاقتراب من الإله فيتم عبر الحب المتبادل، الذي يذهب الصوفية إلى أنه هو المقصود في قوله القرآن : **(فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه)**"المائدة: 54".

وينسب إلى رابعة العدوية (ت: 801)، أشهر النساء المتصوفات في الإسلام، أنها كانت أول من روجت لفكرة الحب الإلهي في تاريخ التصوف الإسلامي . ومن الأفكار الجديدة في التصوف بعد فكرة "الحب الإلهي" – كان مفهوم "الأحوال" . وينسب إلى ذي النون المصري أنه كان أول من أدخله . فالسفر الصوفي، الذي ينتهي بمشاهدة الإله، ذو مراحل، يسميها "مقامات". وتغمر السالك، أثناء هذا السفر، فيوض شعورية، تدعي بـ"الأحوال". والفرق بين "المقالات" و "الأحوال" أن الأولى تتم بالجهد البشري ، أما الثانية فتعرض بدون إرادة من الصوفي، فتكون بمثابة هبة من الله.

وتورد الأدبيات الصوفية اللاحقة قوائم مختلفة، سواء من حيث العدد أو التسمية، للمقامات وللأحوال. فمن المقالات: التوبة ، فالورع، فالزهد، فالفقر، فالصبر، فالتوكل، فالرضا . ومن الأحوال: القرب، فالمحبة، فالخوف، فالرجاء، فالشوق، فالمشاهدة، فاليقين.

وبدءاً من القرن التاسع صارت الغاية من سلوك طريق الحب الإلهي توصف بأنها الاتصال بالإله والاتحاد به. ويعبر عن هذا الاتحاد بلفظ "الفناء". ففي حالة الفناء، الذي يقارنه الباحثون عادة بـ"النرفانا" في البوذية، يقمع الصوفي إراداته، ويتجرد عن رغباته الدنيوية وصفاته البشرية، فيغدو بوسعه الاتصال بالإله والتلاشي فيه .

وكان من الألوان المتطرفة من مذهب الفناء ما جاء به أبو يزيد ، طيفور البسطامي (ت: 847)، الذي تنسب إليه طريقة "الطيفورية". فمنها قوله : "رفعني (أي الله) مرة، فأقامني بين يديه، وقال لي: يا أبا يزيد! إن خلقي يحبون أن يروك. فقلت : زيني بوحدانيتك، وألبسني أنائيتك، وارفعني إلى أحديتك– حتى إذا رآني خلقك قالوا: رأيناك (أي الله)، فتكون أن ذاك، ولا أكون (أي أبو يزيد) هناك". ولعل أشهر شطحاته، وانكرها في أعين خصومه، كان قوله: "سبحاني! سبحاني" ما أعظم شاني"[284].

وكان من الطبيعي أن تقابل هذه الشطحات وغيرها بالاستهجان والاستنكار. ولكن أبا يزيد لم يصب بكبير أذى بسببها . ويفسر مؤلف متأخر هذه الحقيقة بأن البسطامي كان يتذرع بالوسيلة التي اعتاد غيره من المتصوفة اللجوء إليها، إلا وهي ادعاء الجنون. ولكن لعل الفضل الأول في ذلك إنما هو كون أبي يزيد لم يشارك في الحياة السياسية، بصراعاتها وتقلباتها.

فالاعتبارات السياسية هي التي كانت، عادة، السبب الحقيقي في ملاحقة المخالفين في المعتقدات الدينية، أما المخالفة نفسها فلم تكن إلا مجرد حجة. ولا يخرج عن هذه القاعدة حتى المقتل المأساوي، الذي لاقاه ببغداد في 22 آذار من عام 922 "شهيد الصوفية الأكبر" أبو عبد الله (أو أبو المغيث) الحسين بن منصور الحلاج ، الذي كان الاشتباه بانتمائه إلى القرامطة أهم أسباب إعدامه الشنيع.

3–الحلاج وطلائع التأمل النظري

وسع الحلاج نطاق "الحب الإلهي"، بحيث لم يعد يقتصر على نخبة من الناس، على المتصوفة ، وإنما صار مبدأ كونياً، يتخلل كافة الكائنات في العالم، ويصلها بالمطلق ، بـ"الحق". وفي الحب يندمج الذات والموضوع ، الإنسان والإله، في كل واحد ، لا تمايز فيه .

على أن أكثر "شطحاته" إيذاناً بالحلول، في رأي خصومه ، كان قوله الشهير: "أنا الحق!" . بيد أن الحلاج لم يكن يعني حلول الإله في هذا أو ذاك من البشر، وهو ما دعي لاحقاً بـ"الحلول المقيد" ، وإنما كان يقصد به، في المقام الأول، تجليه في صور كافة الكائنات ، أي "الحلول المطلق". فالكائنات المفردة هي بمثابة الأجزاء للإله ، ولذا يحضر فيها جميعها، وليس في واحد معين منها، دون غيره".

وكان الحلاج أول من طرح فكرة "النور المحمدي" ، التي ستغدو ذات شأن كبير في التصوف النظري . فعنده أن النور المحمدي قديم، وأنه مصدر الخلق جميعاً والموجودات كافة، وفيه كانت صورة الإنسان كاملة. ولذا فإن محمداً، الذي هو خاتم الأنبياء، كان، في الحقيقة، أول الخلق أجمعين. ومن النور المحمدي ظهرت أنوار النبوات الأخرى، فما سائر الأنبياء إلا صور من ذلك النور الأزلي.

[284] أنظر هذه النصوص في : عبد الرحمن بدوي. شطحات الصوفية. الكويت، 1978 ، ص28، 84.

ولذا فالأديان ، على اختلافها –عند الحلاج– ، واحدة في الأصل، متطابقة في الجوهر: "اعلم أن اليهودية والنصرانية والإسلام وغير ذلك من الأديان هي ألقاب مختلفة وأسام متغايرة، والمقصود منها لا يتغير ولا يختلف". وإلى جانب هذه النزعة عرف التصوف الإسلامي وجهة أخرى، "ناموسية"، ملتزمة بالشريعة. فكان أنصارها يطالبون بألا تخرج التجربة الصوفية عن الحدود الدينية وبأن يكيف المتصوفة مذاهبهم مع القرآن والسنة، ويؤكدون على أن "الاتحاد" بالإله إنما هو مجرد حالة نفسية، وليس عملية أنطولوجية (وجودية). وإلى هذا الجناح "المعتدل" من الصوفية انتمى ، أبو حامد الغزالي أو الغزالي.

4- الغزالي بين الكلام والفلسفة والتصوف

ولد الغزالي عام 1058 في قرية غزالة بضواحي طوس من أعمال خراسان، وقد ولاه الوزير السلجوقي نظام الملك عام 1091 التدريس في مدرسة النظامية التي أسسها ببغداد. وبعد اغتيال الاسماعيلية لنظام الملك (عام 1092) قرر الغزالي ترك بغداد، فخرج منها حوالي عام 1095، بذريعة الحج إلى البيت الحرام. وقد أمضى في التطواف 11 سنة، زار خلالها دمشق والقدس ومكة وغيرها من المدن. وفي عام 1106 عاد للتدريس في المدرسة النظامية بنيسابور، وذلك بناء على دعوة فخر الملك، ابن نظام الملك. ثم حط الرحال في مسقط رأسه بطوس، حيث سرعان ما أدركته الوفاة، وذلك في الثامن عشر من كانون الأول/ديسمبر عام 1111.

إن من بالغ الصعوبة تقديم عرض منسق لأفكار الغزالي الفلسفية. ويعود هذا، في المقام الأول، إلى أن أبا حامد ينوه، وفي أكثر من مكان، بأن له من الآراء المنشورة ما يصرح به لعامة الناس، وله من الآراء المستورة، ما يضن به حتى على خاصة الخاصة.

وفي الكتب التي وصلتنا كان الغزالي، كما لاحظ ابن طفيل، "بحسب مخاطبته للجمهور يربط في موضع ويحل في آخر ، ويكفر بأشياء ثم يتحللها" . وحتى في المؤلفات ، التي لا خلاف في صحة نسبتها إلى أبي حامد ، نجده ، كما يقول ابن رشد، "لم يلزم مذهباً من المذاهب..، بل هو مع الأشاعرة أشعري، ومع الصوفية صوفي، ومع الفلاسفة فيلسوف".

وكان الغزالي في مؤلفة الأساسي الذائع الصيت – "إحياء علوم الدين" أكثر حدة في هجومه على المتكلمين وصناعتهم . فهو يتهم علم الكلام بأنه "أدى إلى التعصبات الفاحشة، المفضية إلى إهراق الدماء وتخريب البلاد".

ومع ذلك تجد الغزالي في كتابه "تهافت الفلاسفة"، المكرس لنقد بعض موضوعات المشائية الشرقية، ينطلق من مذاهب المتكلمين (لا الأشاعرة فحسب، بل والمعتزلة وغيرهم أيضاً)، ويستخدم الطرق الكلامية على نطاق واسع. ولكنه يتحفظ، هنا ، فيذكر أنه حين يستند إلى هذا أو ذاك من المذاهب الكلامية فإنه ليس من الضروري أن يكون هو نفسه معتقداً به.

وهو يذكر أن الفلاسفة أقسام وأصناف، ولكنهم، على كثرة أصنافهم ، "يلزمهم وصمة الكفر والإلحاد".

وينقسم الفلاسفة، عنده، إلى ثلاثة أقسام: 1- الدهريون، وهم طائفة من قدامي الفلاسفة، قالوا بقدم العالم، وأنكروا الصانع المدبر؛ 2- الطبيعيون، وهم الذين أكثروا الخوض في الطبيعيات، فردوا كافة الظواهر الطبيعية، بما في ذلك الفكر البشري، إلى عوامل طبيعية، وجحدوا الحشر والنشر، والقيامة والحساب، وغيرها من الأخرويات ، وإن اعترفوا بفاطر حكيم؛ 3-الإليهون، الذين يدرج الغزالي بينهم سقراط وأفلاطون وأرسطو، "وهم بجملتهم ردوا على الصنفين الأولين من الدهرية والطبيعية، وأوردوا في الكشف عن فضائحهم ما أغنوا به غيرهم". وفي عداد الإلهيين يأتي أيضاً "شيعتهم من المتفلسفة الإسلاميين"، كابن سينا والفارابي. وضد هؤلاء بالذات وضع الغزالي مؤلفة النقدي "تهافت الفلاسفة".

وإذا كان الغزالي حاداً في مؤلفاته التي ينتقد فيها بعض مسائل الإلهيات المشائية الشرقية، فينسب أحياناً القول بهذه المسألة أو تلك إلى الكفر ، فإنه في رسالة "فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة" يتبين لنا داعية ونصيراً متحمساً لأفكار التساهل الديني. فهو يحذر من التسرع في إطلاق صفة "الكفر" على المخالف في الرأي، "فالمبادرة إلى التكفير إنما تغلب على طباع من يغلب عليه الجهل". وعنده أن الإيمان الصحيح هو الاعتراف بأركان الدين، وأما الانحراف في الفروع والتفاصيل والطقوس فلا يجوز اتخاذه أساساً للتكفير. ويسوق تأييداً لذلك قول النبي، فمن شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله فله الجنة .

ويرفض الغزالي اعتبار مخالفة الأخبار وإنكار الإجماع كفراً: "لو أنكر ما ثبت بأخبار الآحاد فلا يلزمه به الكفر. ولو أنكر ما ثبت به الإجماع ، فهذا فيه نظر. لأن معرفة كون الإجماع حجة قاطعة فيه غموض، يعرفه المحصلون لعلم أصول الفقه. وأنكر النظام (من المعتزلة) كون الإجماع حجة أصلاً. فصار كون الإجماع حجة مختلفاً فيه"[285].

وكانت هذه الآراء تتوافق كل الاتفاق مع توجهات الجناح الليبرالي من أجل التصوف، الذين حط صاحب "المنقذ من الضلال" رحاله عندهم بعد مسيرته الروحية الطويلة بحثاً عن "اليقين".

إن الكلام والفلسفة والتصوف قد بقيت ، في إبداع الغزالي، أقرب إلى الميادين المستقلة، المعزولة أحدها عن الآخر . وجاء التركيب بينها إيذاناً بحلول مرحلة نوعية جديدة في مسيرة التصوف الإسلامي، المرحلة الفلسفية، التي تمثلت في الإشراقية، وفي الوجودية خاصة.

الإشراقية

تنطلق الإشراقية (أو حكمة الإشراق) من القول بالنور مبدأ أولاً ، هو – على الصعيد الأنطولوجي (الوجودي) – جوهر الموجودات كافة، وهو – على الصعيد الغنوصيولوجي (المعرفي) – أساس المعرفة. وقد أرسى أسسها شهاب الدين السهروردي ، المعروف بشيخ الإشراق.

[285] القصور العوالي من رسائل الإمام الغزالي ، ج1، ص145.

بدلاً من الخاتمة

توقفنا أعلاه عند التيارات الأساسية في الفكر العربي الإسلامي. ولكن كان بين كلاسيكيي هذا الفكر علم بارز، لم نتطرق إليه ، هو ابن خلدون (1332–1406) ، الذي وضع مذهباً أصيلاً في "العمران البشري"، وسعى لتحويل التاريخ إلى علم صارم دقيق، يشكل أحد أهم المباحث الفلسفية.ولكن إبداع هذا المفكر يندرج أساساً في الفلسفة الاجتماعية.

ولم يقدر لآراء ابن خلدون أن تجد من يكملها ويسير بها إلى الأمام ، فبقيت فريدة إلى حد ما. وعلى النقيض من ذلك، لقيت الكثير من المذهب ، تطويرها اللاحق على يدي المفكرين المسلمين المتأخرين. فأفكار ابن سينا وابن عربي والسهروردي والغزالي وآخرين غيرهم ممن جمعوا بين مبادئ الكلام والفلسفة، ظلت تؤثر في حياة العالم الإسلامي العقلية والروحية حتى يومنا هذا.

وكان للفلسفة العربية الإسلامية الكلاسيكية تأثير ملحوظ على تطور الفكر الفلسفي في أوروبا. وكان التصوف أقل تيارات الفلسفة العربية الإسلامية الثلاثة تأثيراً في تطور الفكر الفلسفي الأوروبي. فنسبته إلى التصوف المسيحي أقرب إلى التشابه البنيوي، منه إلى التأثير التكويني.

وبين مذاهب المتكلمين كانت الأفكار الذرية أكثرها اجتذاباً لأنظار أوروبا المسيحية . وقد ساهمت هذه الأفكار، وبرغم رفضها من قبل البعض (توما الاكويني ، مثلا) في إحياء اهتمام الأوروبيين بالمذهب الذري، الذي كانت يد النسيان قد طوته في الغرب.

وقد أخذ المفكرون الأوروبيون بعدد من آراء المتكلمين الذرية، التي طوروا فيها جوانب معينة من الذرية اليونانية، والتي خففت من حدة المطاعن الموجهة إليها (التفرقة بين القسمة الفيزيائية والقسمة الرياضية، والامتداد والجسمية، والحيز والمكان)، ونظرية الطفرة، ومختلف الحجج المؤيدة والمعارضة للمذهب الذري.

ولم يقتصر تأثير المتكلمين في الذريين الأوروبيين على المراحل الأولى ، التي رافقت "عصر التراجم" أو أعقبته ، بل وامتد إلى العصور اللاحقة (نيكولاي الكوزاني، جوردانو برونو).

ومن الجدير بالذكر أن ليبنيتز، صاحب "المونادولوجيا"، كان قد لخص ، قبل وضعه لهذا الكتاب، آراء المتكلمين الذرية، وذلك أثناء قراءته لمؤلف ابن ميمون "دلالة الحائرين".

بيد أن التأثير الأكبر على الفكر الفلسفي الأوروبي كان من نصيب "الفلسفة"، الممثلة بالمشائيين الشرقيين . فقد سبق لروجير بيكون (ت: 1294) الإشارة إلى أنه بفضل الشروح الإسلامية بالذات صارت الفلسفة الأرسطية، المنسية سابقاً، معروفة لدى اللاتين. ثم إن أعمال فلاسفة الإسلام الإصيلة قد تركت بصماتها العميقة على فلسفة أوروبا العصر الوسيط وعصر النهضة.

وقد كان الأوروبيون القروسطيون على معرفة بمؤلفات الكندي والفارابي والغزالي ، وصادفت "حكاية حي بن يقظان" لابن طفيل، وخاصة منذ ظهور ترجمتها اللاتينة عام 1671، رواجاً واسعاً بين القراء الأوروبيين . ولكن الأثر الأعمق على الفكر الفلسفي بأوروبا المسيحية إنما تركه ابن سينا وابن رشد.

إن فلسفة ابن سينا قد اجتذبت الاهتمام، وفي المقام الأول، بفضل ما فيها من عناصر أفلاطونية محدثة. وعلى هذه الأرضية ظهر التيار، الذي يعرف أحياناً بـ"الأوغسطينية ذات الطابع السينوي".

ففي القرن الثالث عشر يمكن تتبع تأثير ابن سينا لدى ويلهلم الأوفرني، وأساتذة جامعة باريس من الفرنسيسكان، واسكندر الهالي، وجان دي لاروشيل، وبونافنتورا، كما ولدى الفرنسيسكان الإنكليز ، أمثال روبرت غورستست وجون بيكام.

وبلغ هذا التأثير أوجه في فلسفة روجير بيكون. كما وتتبدى الآثار السينوية في مذاهب ألبرت الكبير وتوما الأكويني ودونس سكوت.

ولاقت فلسفة ابن رشد رواجاً ملحوظاً في أوروبا القرون 13 – 16، وقامت في صلب التيار المعروف بالرشدية (أو الرشدية اللاتينية). وفي جامعة باريس كان من أبرز أتباعه في القرن الثالث عشر سيجير البرابانتي وبوئتيوس الداكي، وفي القرن الرابع عشر – جان جاندان. وفي القرون 14 – 16 صارت جامعتا بولونيا وبادوفا من أهم مراكز الرشدية (بيترو دابانو، باولو فينيتو، غايتانو داتيني)، ويمكن تتبع الأفكار ، ذات الأصول الرشدية، في إبداع بومبوناتسي، وبورتسيو، وكريمونيني، وبيكو دلا ميراندولي، وبرونو ، وفانيني.

وقد طور الرشديون مذهب معلمهم في تولد الصور في أحشاء المادة، وقالوا، بالاتفاق معه، بالسببية الشاملة التي تربط بين الظواهر ، ورأوا في الحركة المنتظمة للأجرام السماوية تجلياً للضرورة الطبيعية التي يخضع لها كل ما يجري في العالم الأرضي (عالم ما تحت فلك القمر) بما في ذلك تبدل الدول والشرائع الدينية.

ورفض أتباع فيلسوف قرطبة من الأوروبيين الخلود الفردي، فأخذوا بمذهب العقل البشري الواحد. ونادوا باستقلالية العقل والمعرفة عن الوحي واللاهوت، فطرحوا نظرية "الحقيقة المزدوجة"، التي ترى أن ثمة موضوعات، تكون خاطئة من زاوية اللاهوت، ولكنها قد تكون صحيحة من زاوية الفلسفة.

ثم إن قول ابن رشد بخلود العقل البشري العام قد اقترنت على امتداد قرون عديدة في أوروبا، وليس فقط في الأوساط الرشدية (دانتي، هردر) ، بفكرة وحدة البشرية، التي تسير صعداً في طريقها نحو الكمال العقلي والأخلاقي.

إن الفلسفة العربية الإسلامية قد ساعدت عموماً في ترسيخ النزعة الدنيوية في الفكر الفلسفي الأوروبي ، وفي توطيد صلاته بالعلوم الطبيعية، فكان لها دورها في التهيئة لظهور وتطور فلسفة عصر النهضة.

الازمة الاقتصادية في المجتمعات العربية

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5652 – 2017 / 9 / 27

المظهر الاقتصادي للأزمة :

تأثر أداء الاقتصادات العربية خلال عام 2015 بعدد من العوامل التي أضعفت النمو على مستوى المجموعة، تمثل أهمها في تباطؤ الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية واستمرار الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط التي فقدت في عام 2015 نحو 49 في المائة من قيمتها المسجلة خلال عام 2014، إضافة إلى الأوضاع الداخلية التي شهدتها بعض الدول العربية خلال العام وأضعفت من فرص نموها.

أما فيما يتعلق بمستويات الفقر، فيتوقع أن تكون معدلات الفقر قد زادت في عدد من الدول العربية خلال العام 2015، نتيجة لتراجع أداء النمو الاقتصادي وانخفاض قيمة تحويلات العاملين بالدول العربية المصدرة للنفط، وزيادة عدد اللاجئين والمشردين نتيجة الأوضاع الداخلية التي تمر بها بعض البلدان العربية.

من جانب آخر، لا تزال غالبية الدول العربية تواجه تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة ، خاصة بين الشباب، وتدني مستويات التعليم وما يترتب على ذلك من ضعف القدرة التنافسية للقوى العاملة.

وبلغ متوسط معدل البطالة في الدول العربية عام 2015 حوالي 16.5 في المائة (حوالي 64 مليون عاطل عن العمل) [1].

بلغ الناتج المحلي الإجمالي العربي في العام 2015، حوالي 2429.1 مليار دولار مقارنة مع 2727.4 مليار دولار عام 2014، متراجعاص بنسبة 10.9 في المائة، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط العالمية، فقد انخفض ناتج الصناعات الاستخراجية العربية من 942.6 مليار دولار عام 2014 إلى حوالي 548.5 مليار دولار عام 2015، بنسبة بلغت 41.8 في المائة، وقد أدى هذا التراجع إلى تأُر معظم المؤشرات الاقتصادية العربية.

وتبرز هذه التطورات خصائص ومشكلات الاقتصاد العربي ، وغلبة الطابع الريعي على تكوينه وأدائه، والمفارقات الواسعة بين الاقتصاد الريعي المعتمد على ما تنتجه الأرض من الموارد الناضبة، وبين الاقتصاد الإنتاجي الذي يعتمد على ما ينتجه الانسان بيده وعقله، حيث يكرس اقتصاد يعتمد على استغلال الموارد الطبيعية لا البشرية، في وقت تتمتع فيه الموارد البشرية بقدرة إنتاجية لا حدود لها، تماماً عكس قدرات الموارد الريعية المحدودة والناضبة في النهاية[2].

إن مظاهر التراجع أو الانهيار التي أصابت المكونات الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا العربية ، لم يكن ممكناً لها أن تنتشر بهذه الصورة، بدون تعمق المصالح الطبقية الأنانية للشرائح الاجتماعية البيروقراطية والكومبرادور التي كرست مظاهر التخلف عموماً والتبعية خصوصاً في هذه البلدان بما يضمن تلك المصالح.

وقد كان طبيعيا في ضوء هذه المعطيات التي تؤكد على تعمق مظاهر التخلف والتبعية واحتجاز التطور، أن تتكرس ثقافة الاستهلاك أو التبعية الثقافية بصورة مشوهة في بلدان وطننا العربي، عبر استيراد أنماط الاستهلاك الرأسمالية بأنواعها ، والتبدلات النوعية السالبة في القيم لحساب التقليد الباهت للثقافة الغربية، بحيث بات الطريق ممهداً في بلادنا العربية لانتشار وتعمق التبعية بالمعنى السيكولوجي تتويجاً لكل تراكمات الأشكال السابقة ، وهذه التبعية هي الأكثر خطورة في الحاضر والمستقبل ، لأن تكريس هذا الشكل – السيكولوجي ، في الأوساط الشعبية العربية، سيجعل من كل مفاهيم التحرر والنهضة والديمقراطية والتنمية كائنات غريبة مُشَوِّهة للشخصية الوطنية والقومية العربية ، إضافة لتأثير التيارات اليمينية ، و القوى الليبرالية الرثة أو الإسلام السياسي، من خلال طروحاتها التي انتشرت في أوساط الجماهير الشعبية عموماً والطبقة العاملة العربية والجماهير العفوية الفقيرة خصوصاً، بديلاً لمشروع التطور والنهوض الديمقراطي والتقدم والعدالة الاجتماعية.

فبالرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي العربي إلى 2,4[3] تريليون دولار عام 2015، إلا ان قسماً كبيراً من هذا الناتج، لم يوظف في تطوير البنية التحتية والمستشفيات والمدارس والجامعات والتقدم العلمي ومشاريع الرعاية الاجتماعية ودعم السلع الغذائية للفقراء من ناحية، وفي تطوير الصناعات التحويلية العربية وتطوير الانتاجية الزراعية والتوسع في الاراضي الزراعية من ناحية ثانية، حيث بقيت القطاعات الاقتصادية الخدماتية والاستهلاكية ومظاهر الفساد والمحسوبيات وتراكم الثروات غير المشروعه، ومظاهر الإنفاق الباذخة الكمالية والتفاخريه، هي السائدة في البلدان العربية، وخاصة النفطية منها ، السعودية والخليج، كما استمر إيداع أو توظيف أموال النفط خارج البلدان العربية، وفق شروط رأس المال المالي الامريكي والغربي علاوة على شروطه السياسية، حيث تقدر الأموال المودعة أو الموظفة في الخارج بما يزيد عن 1,5 تريليون دولار متراكمة منذ أكثر من ثلاثة عقود إلى يومنا هذا، في مقابل تزايد حالة التدهور الاقتصادي وتراجع عناصر النمو والتنمية، وتزايد مظاهر الافقار والبطالة في البلدان غير النفطية التي تضم 78% من مجموع السكان في الوطن العربي، وخاصة مصر التي وصل عدد سكانها نهاية عام 2016 إلى 92 مليون نسمة، وتعرضت، بعد سقوط مبارك فبراير 2011 عموماً وسقوط محمد مرسي والإخوان المسلمين 30/يونيو/2013 خصوصاً، إلى العديد من الضغوطات الاقتصادية، المحلية والإقليمية والعالمية، حيث نلاحظ مع بداية عام 2017 تزايد مظاهر الفقر والبطالة والغلاء وارتفاع حجم الديون الداخلية والخارجية التي وصلت إلى ما يقرب من 150 مليار$ علماً بأن إجمالي الناتج المحلي المصري لعام 2015 بلغ (332)[4] مليار دولار، في حين أن الناتج المحلي للسعودية بلغ عام 2015 (646)[5] مليار دولار، وعدد سكانها (28) مليون نسمة فقط !! ، ولا تكتفي بعدم تقديم أية مساعدات أو دعم حقيقي لمصر أو فلسطين او سوريا فحسب، بل تعمل ان تتولى صدارة وقيادة المشهد العربي الراهن – بصورة مباشرة وغير مباشرة– ، إلى جانب دورها في إضعاف وتفكيك سوريا واليمن وليبيا، هذه البلدان وتشجيع مساندة حركات الإسلام السياسي فيها وفق توجهات السيد الأمريكي، الأمر الذي يؤكد على صحة قولنا، بان هناك تحالفاً موضوعياً بين احتكار السلطة عبر الشرائح الطبقية الكومبرادورية واحتكار الحقيقة عبر النظام المستبد أو الحركات الإسلاموية، فهما يكملان بعضهما البعض .

إن استمرار حالة التبعية التي تعني اننا سنظل – إلى درجة كبيرة – محكومين إلى الفكر الرأسمالي الإمبريالي المعولم (وحليفه الصهيوني) والى العلاقات الرأسمالية المشوهه السائدة في بلادنا، مازالت قائمة، ولن تزول إلا عبر إعادة بناء حركة التحرر العربية الديمقراطية في إطار الدور الطليعي لاحزاب وفصائل اليسار العربي، المرهون بتوعية وتأطير الشباب الثوري العربي الطليعي الديمقراطي التقدمي، واسهامهم بدوره القيادي في إضاءة مساحة هامة من هذا الاظلام المستشري في بلادنا، ومراكمة عوامل التحول الديمقراطي الثوري– بصورة تدرجيه– لمجابهة هذا الواقع وتغييره وتجاوزه، حينها فقط تصبح حركتنا الفكريةالنهضوية الديمقراطية الثورية عبر الممارسة قوة محركة للتاريخ في بلادنا، بما يسمح بأن تتحوّل إلى قوّة قادرة على بناء وتفعيل البديل الشعبي الديمقراطي التقدمي– في كل قطر عربي– وتحقيق أهدافها للخلاص من كل أشكال ومظاهر وأدوات التخلف والتبعية والاستغلال الطبقي والاستبداد.

أهم مؤشرات التراجع الاقتصادي على الصعيد العربي:

1. استمرار تراجع القطاع الصناعي في مجمل الصناعات التحويليه العربية بسبب هيمنة الاسواق الرأسمالية على الأسواق العربية، رغم الامكانات العربية المتوفرة للتطور الصناعي ، لكن الكومبرادور العربي لا يجد مصالحه سوى في استمرار خضوعه وعمالته للنظام الرأسمالي العالمي، وفي هذا الجانب أشير إلى ان مساهمة الصناعات التحويلية العربية في الناتج المحلي العربي 11% فقط، مقابل 22.6% مساهمة الصناعات الاستخراجية.

2. تراجع مساهمة قطاع الزراعة في الناتج العربي عام 2015 إلى 5.8% حسب التقرير الاقتصادي العربي الصادر عام 2016، وهذا يعني استمرار تراكم عوامل العجز في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي، فالمعروف ان الطلب على الغذاء ينمو بمعدل 6 % سنوياً في حين أن الإنتاج لا تزيد نسبة نموه عن 2 – 3% فقط ، ففي عام 2014 تزايدت الفجوة الغذائية العربية من 29 مليار دولار عام 2010 إلى 34 مليار دولار عام 2014[6]، والمفارقة هنا ، انه في ظل هذا العجز وما رافقه من بطالة وافقار ، فقد قامت الدول العربية ، النفطية منها خصوصا ، باستيراد اسلحة ومعدات عسكرية بلغت قيمتها –حسب العديد من المصادر– 3 تريليون دولار خلال العقود الثلاث الماضية، بما في ذلك 480 مليار دولار عن صفقة أسلحة تم تقديمها إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اثناء زيارته شهر حزيران 2017 للسعودية!! وهي اسلحة ومعدات لم تستعمل قط .

3. التدني الشديد في معدلات الاكتفاء الذاتي العربي حيث أن سلع العجز الغذائي التي تشمل الحبوب والدقيق بلغت 52.6% والقمح 51.5% والسكر 35.7% والزيوت النباتية 35.1% بالإضافة إلى العجز في اللحوم 23.5% والبقوليات 35% والأرز 38%[7] رغم وجود مساحات هائلة من الأراضي الصالحة للزراعة في السودان والجزائر والعراق مازلت دون أي اهتمام اقتصادي أو تنموي، فقد بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمتروكة دون استغلال عام 2014 حوالي 11.9 مليون هكتار (119 مليون دون)[8] ما يعني ان

المناطق الريفية في جميع البلدان العربية من المناطق الأكثر إهمالاً، رغم أن سكان الريف في الدول العربية عام 2014 وصل عددهم إلى 151.8 مليون نسمة، وبلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي 26.1 مليون نسمة، يعيشون في أوضاع شديدة الفقر والبؤس.

يتضح مما تقدم، تزايد الاعتماد العربي في تأمين المواد الغذائية الأساسية على الغرب ووفق شروط منظمة التجارة الدولية، رغم توفر الأراضي الزراعية لتأمين احتياجات المواطن العربي.

وفي هذا الجانب نورد مثالا على هزال النظام العربي : في السودان حوالي 650 مليون دونم صالحة للزراعة لا يزرع فيها سوى 30 مليون فقط، ممكن أن نزرع القصب والقمح والشعير والذرة والحبوب والفواكه ونكتفي ذاتياً في كل بلدان العرب ... لكن؟!!

وبالتالي الحديث عن التنمية–مع استمرار أوضاعنا على ما هي عليه– نوع من الوهم إن لم يكن تجسيدا للانتهازية السياسية لدى المنتفعين من الغرب والأنظمة العربية عموما ،ومثقفي الأنظمة ممن روجوا لليبرالية الجديدة خصوصا.

السمة الغالبة للنظام العربي الراهن، وهي الارتهان للنظام الرأسمالي في شكله المعولم الراهن، او استمرار عملية التكيف السلبي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والعلمي ...الخ، وما يعنيه من تعمق التبعية بكل انواعها (التجارية والمالية والنقدية والسياسية والثقافية والنفسية).

4. المياه : الوطن العربي هو الأفقر في المياه بالمقارنة مع دول العالم الأخرى إذ يبلغ المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه حوالي 814 متر مكعب سنوياً بالمقارنة مع 7 آلاف متر مكعب للفرد على المستوى العالمي[9].

وتواجه بعض الدول العربية وضع الفقر المائي الخطير إذ لا يتجاوز معدل نصيب الفرد فيها 500 متر مكعب سنوياً ، كما هو حال قطاع غزة.

أما الصورة المستقبلية فهي أشد حدة إذ يقدر أن ينخفض معدل نصيب الفرد السنوي إلى 400 متر مكعب (بدلاً من 814 م3 حالياً) وستصبح (13) دولة تحت خط الفقر المائي ، يضاف إلى ذلك أن الدول العربية مهددة بتناقص في كمية المياه التي ترد إليها من الخارج والتي تمثل حوالي 50% من المياه المتاحة وذلك مثل المياه الواردة عبر نهر النيل ونهري دجله والفرات .

وتقدر الموارد المائية في الوطن العربي بحوالي 350 مليار متر مكعب يستخدم منها حوالي 245 مليار م2 (70% من الموارد المتاحة) ويحظى الري بالنصيب الأكبر من تلك الموارد حيث يستحوذ على 85% منها ، يليه الاستخدامات المنزلية 9% ثم الاستخدامات الصناعية 6% .

5. تزايد مظاهر التخلف التي كرست القطعية مع مفهوم "الاستثمار في رأس المال البشري" فلا تعليم جامعي وفق منهجية علمية معاصرة ، ولا كفاءة في التخطيط والهندسة والإدارة لدى قوة العمل العربية التي ظلت متخلفة، وهذه إشكالية أو مفارقة كبرى تتجلى في توفر الثروات المالية من ناحية وافتقارنا للثروات البشرية من ناحية ثانية ، فبالرغم من أن العرب ينتجون الفوائض المالية ، والغرب الرأسمالي ينتج العجز والأزمات ، إلا أن

تبعية وارتهان عرب النفط أو دويلات الصحراء للغرب ستحول دون استفادة شعوبنا من ثرواتها ، وإبقاء تطورنا محتجزا ومتخلفا .

6. تراكم مظاهر التخلف التي لم تؤثر سلباً على القطاعات الإنتاجية – الزراعة والمياه بشكل خاص – فحسب، وإنما امتد تأثيرها على الجامعات ومؤسسات التطور والبحث العلمي التي لم تعمل جدياً على تأسيس منظومة قومية للعلوم والتكنولوجيا الحديثة وتكنولوجيا المعلومات بالرغم من توفر الخبرات والإمكانات اللازمة لهذه المنظومة، حيث تشير البيانات إلى ضعف وهشاشة مخصصات البحث العلمي التي لا تزيد عن نصف بالمائة او ما يعادل 11 مليار دولار من أصل اجمالي الناتج المحلي العربي لعام 2015، البالغ 2.4 تريليون دولار، في حين أن هذه النسبة تزيد في دولة العدو الصهيوني عن 3% او ما يعادل 9 مليار دولار من الناتج الإجمالي الإسرائيلي الذي يقدر بحوالي 300 مليار دولار في نهاية 2015.

وفي هذا الجانب ، نشير إلى الحجم الهائل للتخلف العلمي والتكنولوجي لدى المجتمعات العربية ارتباطاً بسياسات أنظمتها ومصالح الطبقات الحاكمة فيها ، ويتجسد هذا التخلف بصورة فاقعة في مجال البحث العلمي و الجامعات الاكاديمية العربية ، حيث نلاحظ أن الجامعات الاسرائيلية حظيت في الاعوام 2008 وما تلاها حتى عام 2015 بمراكز متقدمة على المستوى العالمي حسب التصنيفات الدولية، وخاصة الجامعة العبرية التي احتلت المركز 64 على مستوى العالم، بينما لم يرد ذكر أي من الجامعات العربية في الخمسمائة جامعة الاولى. وان هنالك تسعة علماء اسرائيليين حازوا على جوائز نوبل، بينما حاز العرب على 6 جوائز، ثلاثة منها بدوافع سياسية، ومنهم العالم المصري أحمد زويل الذي نال الجائزة على ابحاثه التي أجراها في الجامعات الامريكية.

7. انخفاض –وهشاشة– حجم التجارة البينية العربية بحيث لم تتجاوز نسبة 8.3%[10] عام 2015، وهذا يعني دليلاً فاضحاً على حجم سيطرة الكومبرادور العربي على الاقتصاد العربي! (في هذا الجانب نشير إلى أن حجم التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي وصل إلى 85% من إجمالي التجارة الأوروبية) .

8. تزايد الفجوة في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد (حسب التقرير الاقتصادي العربي الصادر عام 2016) حوالي 6880 دولار، أما على مستوى الدخل للفرد في كل بلد عربي، فهناك فجوه هائلة بين هذه المستويات، حيث يبلغ دخل الفرد رغم انخفاض اسعار النفط عالمياً، 68770$ سنويا في قطر والإمارات 43000 $ وفي الكويت 29000 $ والبحرين 23360 $ والسعودية 20800 $ وعُمان 16800 $ وليبيا بسبب تفكك النظام، 2266 $ فقط (كان 9600 $ عام 2012)، والاردن 5500 $ والجزائر 4500 $ وتونس 3900 $ واليمن 900$ ثم لبنان 6243 $ في حين بلغ في فلسطين أقل من 1000 دولار في قطاع غزة وفي مصر 1759 $ وفي السودان 1543 $ ما يعني اتساع الفقر والفقر المدقع.

9. تزايد الامية المنتشرة في أرجاء الوطن العربي البالغ عدد سكانه في نهاية 2015 (387) مليون نسمة منهم 75 مليون أمي أي بنسبة اجمالية تصل إلى 19.5%[11] ، هذا وقد بلغت نسبة الأمية بين الشباب في

الفئة العمرية (15 – 24 سنة) حوالي 7.2% وهي اعلى من كل النسب في الدول النامية، أما الإناث (15 سنة فما فوق) فقد بلغت نسبة الأمية 27.4%.

10. تفاقم مشكلة البطالة في الوطن العربي لتصل عام 2015 إلى 16.5% من مجموع العمالة العربية البالغة 128 مليون عامل، وتزايد الفجوة في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كما اشرنا من قبل، هذا ويتركز أكبر عدد من العاطلين عن العمل في مصر والسودان والصومال وفلسطين وسوريا والعراق.

11. من المتوقع – في ظل بقاء الوضع الراهن – تزايد حجم الديون الخارجية والداخلية العربية الى اكثر من 800 مليار دولار مع نهاية العقد الثاني من هذا القرن(بلغت قيمة خدمة الديون العربية حوالي 16.6 مليار دولار عام 2015)، وقد ازدادت المديونية العامة الخارجية بسبب لجوء بعض الدول العربية إلى الاقتراض الخارجي لتحويل العجز المالي، وبسبب تغير أسعار صرفا لعملات الرئيسية مقابل الدولار.

12. في ضوء الغاء الحدود الجمركية وفتح الأسواق –خلال العقود الثلاثة الماضية– تعرضت الصناعات الوطنية العربية – الى انهيار شبه شامل نتيجة اغراق السوق المحلي العربي بالسلع والمنتجات الاجنبية في ظل غياب القدرة على المنافسة.

13. تراجع القوة التصديرية العربية – ما عدا النفط – في مقابل تنامي القوة التصديرية لكل من تركيا واسرائيل، نتيجة التراجع والركود السياسي/ الاقتصادي العربي وليس نتيجة لغياب الامكانيات العربية .

14. فشل كافة مشاريع التكامل الاقتصادي العربي ، وهي مشاريع تم اقرارها على الورق منذ عام 1950 قرار انشاء المجلس الاقتصادي العربي، واتفاقية التجارة والترانزيت عام 1953، واتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957 واتفاقية الصندوق العربي للانماء عام 1967 وصولاً الى مصادقة 18 دولة عربية على اتفاقية منظمة التجارة العربية الحرة عام 1997 وما تلاها من اتفاقيات شكلية في اطار الجامعة العربية طوال الفترة منذ عام 2000 إلى نهاية عام 2016 دون تفعيل حقيقي ، بل مزيد من التراجع والانهيارات.

وفي هذا السياق لا بد أن نشير إلى النفط العربي بما له من تأثير رئيسي على ما نحن فيه من تبعية وتخلف وخضوع، فقد كان النفط – وما زال – محوراً رئيسياً للمنافسة والصراع بين أقطاب النظام الرأسمالي، الأمر الذي أدى إلى سيطرة التحالف الامبريالي المعولم على النفط العربي وفي هذا الجانب فإن الاستهلاك اليومي العالمي من النفط[12] 85 – 90 مليون برميل وصل الى 120 مليون برميل عام 2015 . (الولايات المتحدة تستهلك 20 مليون برميل يوميا) .

أخيراً، لعل في هذه المؤشرات ما يستدعي المزيد من الوعي بالأزمة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشخيصها، للتأكد من علاقة الترابط بين العولمة والتبعية والتخلف التي تحكم وتهيمن وتحتجز التطور العربي، وصولاً إلى صيغة البديل القومي النهضوي العلماني الديمقراطي العربي كطريق وحيد للخلاص من كل هذه القيود.

إن مخاطر هذا النمط المشوه من العلاقات الاقتصادية تنعكس بالضرورة على العلاقات الاجتماعية العربية بما يعمق الأزمة الاجتماعية و اتساعها الأفقي و العامودي معاً ، خاصة مع استشراء تراكم الثروات غير

المشروعة ، و أشكال "الثراء السريع" كنتيجة مباشرة لسياسات الانفتاح و الخصخصة ، و الهبوط بالثوابت السياسية و الاجتماعية الوطنية ، التي وفرت مقومات ازدهار اقتصاد المحاسيب و أهل الثقة ، القائم على الصفقات و الرشوة و العمولات بأنواعها ، حيث يتحول الفرد العادي الفقير إلى مليونير في زمن قياسي (وهي ظاهرة لاحظناها في قطاع غزة مع تطور تجارة التهريب عبر الانفاق)، و هذه الظاهرة شكلت بدورها المدخل الرئيسي لتضخم ظاهرة الفساد بكل أنواعه في السياسة و الاقتصاد و الإدارة و العلاقات الاجتماعية الداخلية ، بحيث تصبح الوسائل غير المشروعة ، هي القاعدة في التعامل ضمن إطار أهل الثقة أو المحاسيب ، بعيداً عن أهل الكفاءة و الخبرة ، و دونما أي اعتبار هام للقانون العام و المصالح الوطنية .

صحيح أننا نعيش أزمة اقتصادية في الوطن العربي ، لكن الأزمة الاقتصادية – كما يقول المفكر العربي الشهيد مهدي عامل – غير كافية لتوليد أزمة سياسية تنتقل فيها المبادرة داخل الصراع الاجتماعي العام من الطبقة المسيطرة إلى الطبقات صاحبة المصلحة في البديل الديمقراطي ، فما دامت "الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة هي الممارسة المسيطرة ، فإن هذه الطبقة ليست في أزمة سياسية بالرغم من أزمتها الاقتصادية والأيديولوجية ، ولكي تكون الطبقة المسيطرة في أزمة سياسية فعلية ، فلا بد أن تكون السيطرة في الحقل السياسي للصراع الطبقي ، إي للممارسة السياسية الديمقراطية للطبقة النقيض ، فالأزمة التي تعاني منها حركة التحرر الوطني العربية في وضعها الراهن ليست فقط أزمة قيادتها الطبقية البرجوازية التابعة ، بل هي أزمة البديل الديمقراطي لهذه القيادة .

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016– صندوق النقد العربي – الجامعة العربية – ص31+32+33

[2] التقرير الاقتصادي العربي – المصدر السابق – ص109

[3] التقرير الاقتصادي العربي – المصدر السابق – صفحة ج.

[4] التقرير الاقتصادي العربي – المصدر السابق – ص 411

[5] التقرير الاقتصادي العربي – المصدر السابق – ص 411

[6] التقرير الاقتصادي العربي – المصدر السابق – ص105

[7] التقرير الاقتصادي العربي – المصدر السابق – ص106

[8] التقرير الاقتصادي العربي – المصدر السابق – ص78

[9] التقرير الاقتصادي العربي – المصدر السابق – ص74

[10] التقرير الاقتصادي العربي – المصدر السابق – ص235

[11] التقرير الاقتصادي العربي – المصدر السابق – ص65

[12] وفي هذا الجانب نشير إلى البيانات التالية :

- احتياطي العالم من الغاز (اجمالي العالم 180 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2006)
- أمريكا الشمالية 5.5%. – أمريكا الجنوبية8.3%. – أوروبا 3.6%.

- روسيا 35%. – ايران 16%. – الدول العربية31 % ما يعادل 55.8 تريليون متر مكعب .
- الاحتياطي من النفط: الوطن العربي يحتوي على حوالي 67% من الاجمالي الذي يقدر بحوالي1.2 تريليون برميل، والباقي يتوزع على: روسيا 7%، أمريكا الشمالية 3% اوروبا 2% وامريكا الجنوبية 10% آسيا 5% ، افريقيا 6%، وفي هذا السياق نشير إلى ما يلي : حسب جريدة القبس الكويتية (19/ 2/ 2008) "يزداد الاحتياطي النفطي العربي يوما اثر يوم ، فقد ارتفع من 50 مليار برميل عام 1950 إلى 120 مليار برميل عام 1960 ، ثم تضاعف إلى 250 مليار عام 1970 وزاد إلى 370 مليار عام 1980 ، والى 650 مليار برميل عام 1990 ، ثم بلغ 700 مليار عام 1993 ، والى اكثر من 800 مليار عام 2007 ، الاحتياطي السعودي بمفرده يصل إلى نحو 277 مليار برميل ، ليساوي بذلك اكثر من ثلاثة امثال الاحتياطي النفطي لدى الولايات المتحدة والمكسيك مجتمعين ، واكثر من اربعة امثال احتياطي فنزويلا ، احد اهم البلدان المصدرة للنفط بالنسبة للولايات المتحدة ، وايضا اكثر من اربعة امثال الاحتياطي النفطي لروسيا ودول اوروبا الشرقية معا " وفي هذا السياق اشير إلى ان العديد من المصادر تؤكد بأن كمية المخزون الاستراتيجي من النفط في الولايات المتحدة في نهاية العام 2006 تصل إلى 800 مليار برميل .

ملامح التحول والتغير في البنية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ 1994 – 2017

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5656 – 2017 / 10 / 1

إن تشخيصينا لملامح التحول والتغير للبنية الاجتماعية في الضفة وقطاع غزة ما بعد قيام السلطة، ثم على أثر الانقسام والحصار العدواني الإسرائيلي، اظهر مجموعة من الحقائق والمؤشرات الدالة على طبيعة التشكل الطبقي في بلادنا، وآثار ونتائجه السياسية المرتبطة بالمتغيرات الاجتماعية، وبالتالي فإنني أعتقد بأن دورنا في الجبهة الشعبية يتجلى تحديداً في استيعاب هذه المتغيرات ووعيها بكل تفاصيلها لكي تكون منطلقاً لنا – في المرحلة الراهنة والمستقبل القريب– لكي نعزز نضالنا السياسي التحرري والديمقراطي، وذلك انطلاقاً من ادراكنا ورؤيتنا بأن النضال الديمقراطي الهادف إلى تحقيق مصالح الجماهير الشعبية هو المدخل الرئيسي والشرط الأول لالتفاف تلك الجماهير والتحاقها في مسيرة النضال الوطني التحرري :

1– نشوء شريحة بيروقراطية– كمبرادورية نافذة في القرار السياسي ومرتهنة بالتمويل الأمريكي الأوروبي ومتساوقة مع الرؤية السياسية الإسرائيلية بهذا القدر أو ذاك، وهذه الشريحة هي حامل اقتصادي اجتماعي وليس مجرد قيادة سياسية.

2– تزايد مظاهر الانحطاط السائد في المجتمع الفلسطيني، بسبب التبعية والتخلف والفقر وانسداد الأفق السياسي، وما ستؤدي إليه هذه الحالة من الانهيار التدريجي في النسيج الاجتماعي في ظل انحسار الآمال الوطنية الكبرى أو المأزق المسدود بتأثير مباشر للانقسام ومن ثم اشتداد الحصار وتكريسه، وتحويل القسم الأكبر من المجتمع، خاصة في قطاع غزة إلى حالة قريبة من اليأس والانهيار على الصعيدين الاجتماعي والسياسي بعد أن فرض على شعبنا أن يدخل في متاهة صراع داخلي يضاف إلى قهر وظلم الاحتلال، لن يخرج منه احد رابحاً سوى العدو الإسرائيلي المنتشي بتحقيق أطماعه تحت غطاء هذا الانقسام الذي حقق هدف العدو في تقويض أمن ومستقبل الإنسان الفلسطيني ومن ثم تقويض الأساس المادي والمعنوي لضمان حياته ومصدر رزقه .

3– تميز التطور الاجتماعي في شكله وجوهره، بطابع تراكمي كمي مشوه، بحيث لم يستطع أن يفرز بوضوح ملموس أية أطر برجوازية تنويرية أو ليبرالية، فكرية، أو ثقافية معاصرة، وبقيت القيم والأفكار القديمة والتقليدية الموروثة سائدة في أوساط الوعي الاعتيادي (العفوي) للجماهير الشعبية بالرغم من بعض أوجه الحداثة الشكلية المستوردة التي أسهمت في تعميق حالة التبعية والتخلف الاجتماعي إلى جانب الهبوط السياسي .

4– بروز المؤشرات السلبية الخطيرة على العاطلين عن العمل بسبب فقدانهم للأمن الاجتماعي ونظرتهم السوداوية وفقدانهم الثقة بالآخرين واضطرابهم النفسي والسلوكي وتزايد حدة توترهم العائلي ورغبتهم في الانتقام، وما يؤدي إليه كل ذلك من تراجع القيم الأخلاقية والتربوية في الأسرة وتدهور العلاقة بين الأب والأبناء مع

تزايد حالة الاكتئاب النفسي لدى الأب أو المعيل الرئيسي، وهي حالة طبيعية حين يعجز الأب العاطل عن تأمين احتياجات أسرته وأطفاله ويشعر بفقدانه لقيمته الاجتماعية كأب مما يؤثر في علاقته بالآخرين.

5- جرى عن وعي تفكيك الأركان الأهم في المجتمع السياسي الفلسطيني التي تأسست في زمن الاحتلال، الحركة النقابية العمالية والحركة النسوية وقوى اليسار الفلسطيني، الأمر الذي مهد الطريق لصعود الإسلام السياسي، خاصة بعد تقهقر وارتداد اتجاهات واسعة في القيادة اليمينية "البرجوازية" في م.ت.ف، خاصة بعد اعترافها الصريح بدولة العدو الإسرائيلي.

6- في ضوء تكريس الانقسام وتفكك النظام السياسي، تسود مجتمعنا اليوم سلوكيات أنانية تتسم بالراهنية والتركيز على حل قضايا الأجل القصير دون أن تعطي الاهتمام المطلوب لقضايا المستقبل، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تفاقم مظاهر التخلف الاجتماعي، وتراجع العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والتعددية الديمقراطية لحساب قيم النفاق والإحباط والقيم الانتهازية والمصالح الشخصية بدلا من قيم التكافل والتضامن والمقاومة . ترافق إلى جانب ذلك، غياب المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله – في الفترة الأخيرة، قبل وبعد الانقسام – مجتمع محكوم بالصراع والاستبداد والخوف والتعصب الديني اللاعقلاني، ومحكوم أيضاً بالمصالح والثروات الشخصية، على قاعدة أن السلطة مصدر للثروة وليست مصدرا للنظام والقانون والعدالة – إلى جانب الجرائم والانحرافات بكل أنواعها الأخلاقية والمجتمعية التي لم يعرفها مجتمعنا من قبل.

7- تفاقم النزعة الاستهلاكية لدرجة أن ينفق المجتمع الفلسطيني حوالي 4.5 مليار سنوياً فيما ينتج نصفها فقط ناهيكم عن تزايد مساحات الفقر وارتفاع الأسعار وتفاقم البطالة، الأمر الذي منح القوى السياسية المدعومة مالياً –في سلطة الحكم الذاتي– تربة خصبة لشراء الذمم وتجييش المحاسيب.

8- برجزة القيادة السياسية، حيث يتبدى للعيان الثراء الفاحش على فريق سلطة أوسلو وأجهزتها وإتباعها، إلى جانب الامتيازات ومستوى الدخل المريح للقيادات والكوادر المتقدمة ولكافة الفصائل الوطنية وأصبحت مذيلة تماماً للسلطة وسياساتها الهابطة ارتباطاً بتلك المصالح والامتيازات، بما في ذلك عدد لا يستهان به من الكوادر والقيادات في فصائل المعارضة اليسارية التي استفادت من نظام التبعيات في السلطة في الوظائف العليا خصوصاً، ناهيكم عن.

9- تطورت العلاقات الاجتماعية في اتجاه تبلور مجتمع طبقي مشوّه، وتابع، في سياق نسيج اجتماعي متنوع في سماته الطبقية بين القديم والحديث والمعاصر، رغم توحد معظم اطرافه في الموقف الوطني العام ضد العدو الصهيوني، والاحتلال، مع الاخذ بعين الاعتبار تباينات هذا الموقف ودرجاته بين القوة والضعف وبين مصداقيته العالية لدى الجماهير الشعبية الفقيرة وتضحياتها اللامحدودة من ناحية ومصداقية الاطراف الطبقية الاخرى وسقفها الهابط والمحدود وفق مصالحها من جهة ثانية.

10- برغم تزايد مظاهر التخلف والانحطاط الاجتماعي وما رافق ذلك من توزع الولاءات الشخصية والعشائرية والاستزلام، في المناطق الشعبية الفقيرة بصورة خاصة، إلا أن الانقسام الاجتماعي الداخلي، في

جوهره وحقيقته الموضوعية يعبر عن نفسه في صفوف أبناء شعبنا، في الضفة والقطاع، على قاعدة توزع السكان في السُلَّم الطبقي أو الاجتماعي، بين القلة من الأغنياء، والأغلبية الساحقة من الفقراء .

11- تزايد انتشار الفقر الذي لم يتوقف عند الفقر المادي أو الفقر في الدخل، بل تخطى هذه الحدود إلى الفقر في احترام القانون والنظام والقيم، وتزايد التفاوت اتساعا بين مستويات المعيشة، وخاصة في مناطق شمال وجنوب الضفة وخاصة طولكرم وجنين، وفي جنوب القطاع وبصورة خاصة في خانيونس ورفح. إلى جانب ذلك نلاحظ استمرار التفاوت الاجتماعي – في سياق التخلف التاريخي- بين الجنسين لصالح الذكور بصورة صارخة.

12- نتيجة تراكمات السنوات الخمس عشرة الماضية، تسود مجتمعنا اليوم، خاصة بعد الانقسام بين "شرعيتين" متصارعتين في الضفة والقطاع وما أدى اليه من مظاهر القلق والإحباط واليأس، سلوكية أنانية تتسم بالراهنية أو اللحظة، تهتم بحل القضايا الحياتية الانية على حساب القضايا الوطنية الكبرى، فمع تزايد تلك المظاهر إلى جانب التخلف الاجتماعي، تراجعت العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والعمل الحزبي المنظم – وتراجع دور الأحزاب الوطنية عموما واليسارية خصوصا- لحساب مشاعر الإحباط والقلق والتذمر واليأس السائدة في الأوساط الشعبية التي لم تعد تحرص على المشاركة في العمل السياسي من منطلق النضال التحرري والديمقراطي، واكتفت بالمشاركة في هذا العمل عبر الالتحاق أو التواصل مع احد القطبين، ارتباطاً بتأمين لقمة العيش والمصالح الخاصة وما تفرضه هذه العلاقة من دفاع هذه الأوساط الشعبية عن سياسات وممارسات القطب الذي تنتمي إليه في الضفة أو في قطاع غزة، ما يعني اننا نعيش حالة من الانحطاط عنوانها سيادة وانتشار قيم النفاق والإحباط بدلا من قيم التكافل والتضامن والصمود والمقاومة. ترافق إلى جانب ذلك، انهيار المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله مجتمع محكوم بالإكراه أو بالمصالح الفئوية أو الحزبية لقطبي الصراع، في الضفة والقطاع رغم اختلاف الآليات والبرامج والاهداف في كل منهما.

13- تضخم نسبة العاملين في القطاع الحكومي إلى حوالي 15.4% من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية، وإلى 26.5% من إجمالي العاملين بالفعل في الضفة والقطاع كما في منتصف عام 2016، حيث يقدر اجمالي عدد الموظفين في حكومتي الضفة وغزة، بحوالي (200) ألف موظف مدني وعسكري، منهم (42) ألف يتقاضون رواتبهم من "حكومة" حماس، و (158) ألف من حكومة رام الله، منهم (100) ألف في الضفة و (58) ألف في قطاع غزة.

14- آثار الانقسام على التربية والتعليم من حيث محاولات تعديل المناهج من قبل حكومة السلطة / رام الله كاستجابة للشروط الأمريكية الإسرائيلية، أو من حيث سيادة المنطق الأصولي الغيبي في قطاع غزة عبر سياسات وممارسات حكومة حماس التي- أدت فيما أدت إليه – إلى تغيير بعض المناهج والكتب الدراسية وفق رؤاها السياسية والدينية، الأمر الذي أدى إلى تراجع قيم التنوير والديمقراطية والعقلانية والحداثة بصورة غير مسبوقة في مجتمع قطاع غزة .

15- دفع الحصار الإسرائيلي بنحو 84% من الأسر الفلسطينية إلى تغير أنماط حياتها فيما تنازل 93% منهم عن المتطلبات المعيشية اليومية، وعبر 95% عن استيائهم الشديد لتحويل القطاع إلى سجن كبير كما تؤكد تقارير "برنامج غزة للصحة النفسية" وغيرها من التقارير الصادرة خلال أعوام 2009 – 2015، وفي هذا السياق نشير إلى تأثير الحصار على المرضى وخاصة مرض الفشل الكلوي والسرطان والمرضى المحولين للخارج ، إلى جانب نسب النقص في الأدوية وانقطاع التيار الكهربائي عن المستشفيات، كما أثر الحصار على البيئة حيث يؤكد العديد من المصادر أن مياه البحر تلوثت بشكل حاد حيث تصب فيه 50% من مياه الصرف الصحي (ما يعادل 77 مليون لتر من المياه العادمة).

16- انعكاس الآثار السلبية للحصار والعدوان على الأطفال من النواحي الصحية والاجتماعية والنفسية، حيث تشير نتائج دراسة د.سمير قوته إلى أن 51% من الأطفال لم تعد لديهم الرغبة في المشاركة في أية نشاطات وأن 47% منهم لم يعودوا قادرين على أداء الواجبات المدرسية والعائلية، وأصبح 48% منهم يعانون من أمراض سوء التغذية إلى جانب بروز علامات الخوف والقلق على 61% منهم[1].

17- انتشار ظاهرة التسول المباشر وغير المباشر بصورة غير مسبوقة وخاصة بين الأطفال دون الخامسة عشر في شوارع غزة وخانيونس ورفح بعد أن فقدوا بهجة الحياة نتيجة الحصار والفقر وسوء التغذية الذي أدى إلى انتشار أمراض فقر الدم (الانيميا) في المناطق الفقيرة، وفي هذا السياق تظهر نتائج مسح القوى العاملة للعام 2014 أن نسبة الأطفال العاملين (10-14 سنة) 1.6% أما الاطفال في الفئة العمرية (15-17 سنة) فبلغ حسب الجهاز المركزي للاحصاء 7.5% ، أما بالنسبة للأطفال العاملين وغير الملتحقين بالتعليم ، فقد بلغت في الفئتين العمريتين 16.2% و 30.8% على التوالي[2] – الاطفال دون سن 18- العاملين بأجر أو دون أجر بلغت 3.7 % أو ما يعادل (70300 طفل) من إجمالي عدد الأطفال في الضفة والقطاع البالغ 1.9 مليون طفل.

18- خطوات "حكومة حماس" خلال عامي 2009/2008 في إزاحة رموز الفساد والفلتان العشائري وعصابات تهريب المخدرات في قطاع غزة، قد أراحت سكان قطاع غزة بعد أن فرضت نوعاً من الانضباط فيه، لكن حكومة حماس بدأت عبر أجهزتها طوال سنوات الانقسام اللاحقة حتى منتصف عام 2017 ، كما سارت في ممارسة أشكال جديدة من الاعتقال وكبت الحريات والآراء، ما جعل الشعب الفلسطيني يضع حماس وحكومتها جنباً إلى جنب مع فتح وسلطتها أو حكومتها، خاصة بعد أن اتضح لأبناء شعبنا أن العديد من ممارسات حكومة حماس لا تختلف اليوم عن ممارسات السلطة، ما يعني أن حماس وقعت في محظور ممارسات البذخ وشراء الشقق والأراضي والسيارات والمرافقين إلى جانب ممارسة الاستبداد وقمع الحريات العامة وحرية الرأي بذرائع دينية في مجتمع قطاع غزة المحافظ على التقاليد الدينية تاريخياً دون أشكال التعصب أو الانغلاق، إن النتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي، تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة، وتبعاً لذلك فإن "القوي المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة، بل يستعينون بالله عليه، كما في القول "اليد التي لا تستطيع كسرها

بوسها وادعي عليها بالكسر" ففي حالة الإحباط تتراجع قيم مقاومة الظلم لحساب الخضوع كما في القول المأثور "العين ما بتقاوم المخرز" أو المخرز حامي والكف طري"، فقط المواجهة تكون مع الأضعف، وحين تسود هذه الخصائص أو السلوكيات فإن القوى يأكل الضعيف بغير حق في كل الأحوال.

19- تزايد انتشار البطالة في أوساط الشباب أدى إلى السرقات والجرائم وانتشار المخدرات بكل أنواعها (الحشيش والبانجو والهروين وحبوب الاترمال وغير ذلك) والانحرافات الأخلاقية والاجتماعية والأمنية التي أدت إلى الإخلال بالأمن الاجتماعي، إلى جانب سعي القسم الأكبر من الشباب للهجرة إلى الخارج هروباً من هذا الواقع.

20- بذريعة الحصار، أصبح التهريب عبر الإنفاق وغيرها في قطاع غزة خصوصا، ظاهرة "مشروعة" يتهافت عليها أصحاب المصالح والمحتكرين والزعران إلى جانب تهافت العمال المعدمين العاطلين عن العمل الذي تعرض العشرات منهم للموت للحصول على لقمة العيش، في ظل صمت الأجهزة الأمنية أو تواطئها، وقد أدى التهريب والأنفاق إلى خلق حالة من الحراك الاجتماعي الشاذ الذي أفرز شرائح اجتماعية عليا أو ما يطلق عليهم الأثرياء الجدد أو أثرياء الحرب والسوق السوداء إلى جانب شريحة من العمال المعدمين الذين اضطروا للعمل في الأنفاق في ظروف أمنية معقدة بسبب مخاطر العدوان الإسرائيلي المتواصل على الأنفاق، ودون أي شكل من أشكال الحماية والضمانات الاجتماعية، وفي ظروف بالغة السوء من النواحي الصحية إلى جانب مخاطرها التي أدت إلى وفاة أكثر من 250 عامل من هؤلاء حتى نهاية عام 2016 بسبب عدم توفر الحد الأدنى من الوسائل المطلوبة لتأمين حياة العاملين في الأنفاق، الذين بلغ عددهم حوالي 15 ألف عامل، وتراجع هذا العدد إلى أقل من ثلاثة آلاف بعد أن قامت الحكومة المصرية بضرب واغلاق معظم الانفاق بعد عام 2014.

21- تردي أحوال الصيادين وبائعي السمك وعمال الصيد (حوالي 4000 صياد يعيلون حوالي 25 ألف نسمة) تدهورت معيشتهم بسبب الحصار الإسرائيلي سواء عبر حرمانهم من الصيد أو تعطيل حركتهم أو تهديدهم بالقتل، وارتفعت البطالة في صفوفهم بعد أن فرض عليهم الصيد في الأيام المسموح بها –في مسافة (3) أميال فقط رغم أن اتفاق أوسلو سمح لهم بالصيد لمسافة (20) ميل بحري.

كل ما تقدم، وغيره الكثير من التفاصيل الحياتية المجتمعية، يؤكد على ثقل العبء الذي يجب ان تتحمله القوى الوطنية الفلسطينية عموماً وقوى اليسار الفلسطيني خصوصاً، حيث ان دوره في الجانب الاجتماعي والديمقراطي والتنوير العقلاني لا يقل أهمية وخطورة عن دوره في جانب التحرر والنضال الوطني.

وفي هذا الصدد ، فانني اعتقد ان الاغلبية الساحقة من ابناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والمنافي تستشعرُ في هذه اللحظة مرارةَ الانقسامِ والصراعِ الداخليِ على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس، الذي أدى الى تفكيك وتهشيم الافكار الوطنية التوحيدية وما نتج عنها من حالة تختلط فيها مشاعر الضياع والتوهان والقلق والاحباط واليأس بعد ان تم ازاحة وتفكيك الرؤى الوطنية والاخلاقية الثورية والعلاقات الديمقراطية لحساب مفاهيم

الانحطاط الاجتماعي والاستبداد والقوة الاكراهية ومراكمة المفاهيم الاخلاقية البائسة والانتهازية التي ترعرعت في مجتمعنا خلال سنوات الانقسام الماضية وابرزها ، الاتكالية او اللامبالاة ،واليأس من الوصول الى حل سياسي عادل في ظل استمرار التفاوض العبثي مع العدو الصهيوني او استمرار الحديث عن الهدنة الطويلة معه ، الى جانب اليأس من تحقيق الحد الادنى من الوحدة الوطنية ورفض قيادة م.ت.ف ورئيسها تفعيل الاطار القيادي لمنظمة التحرير، الى جانب تزايد الافقار والبطالة ووقف عملية الاعمار ،واستشراء القوانين الجائرة ضد مصالح الفقراء وليس آخرها قانون حماس بتحصيل الضرائب على السلع والبضائع في قطاع غزة، ، وفي مثل هذه الاوضاع اغلقت سبل الخلاص الوطني وانتقلت مسيرةِ النضال الفلسطيني من حالة الأزمة التي واكبت هذه المسيرة في اكثر من محطةٍ فيها، إلى حالة المأزق التي يصيبُ اليومَ بُنيانَها وقيادتَها وفكرَها السياسي، وهو مأزقٌ حاد يحملُ في طياته مَخاطرَ أكبر من كل المحطات المأزومةِ السابقة، خاصةً في ظل استمرار هذا الانقسام البشع، الذي أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة .

ان رفضنا لثنائية فتح وحماس، ينطلق من إدراكنا لهما باعتبارهما جزءاً من الإشكالية أو الأزمة الراهنة، لكنهما لا يمثلان ولا يُجسدان وحدهما مشروعنا التحرري الوطني... هنا تتجلى أهمية وضرورة الحوار الوطني الشامل لكي نستعيدَ وحدَتَنَا وتعدُديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي، بما يُمكننا من بناء رؤية إستراتيجية لنضالنا التحرري والديمقراطي.

ان المرحلة الراهنة، بكل محدداتها ومتغيراتها العربية والاقليمية والدولية، تشير بوضوح على أن آفاق النضال القطري الفلسطيني مسدودة، مهما كانت بطولة المناضلين و جدية القادة، فكيف إذا كانت البنية والنهج يعانيان من أزمات مستعصية مرتبطة اما باليمين السياسي/ فتح او باليمين الديني السياسي/ حماس او بكلاهما معاً.

هذا يعني أننا أمام معسكرين للثورة المضاده وليس معسكراً واحداً : هناك أولاً، معسكر النظام القديم، أي الثورة المضادّة التقليديّة، كما توجد ثانياً قوى رجعيّة ذات طابعٍ دينيّ، رعتها أساساً الأنظمة لتشكّل ثقلاً موازناً لليسار، لكنها نمت وانقلبت ضدّ هذه الأنظمة.

مساعي السلطة الفلسطينية واهية تماماً، وكذلك الأمر بالنسبة لحركة حماس وليس أمام الشعب الفلسطيني من خيار سوى تفعيل وتطوير النضال الديمقراطي والسياسي ومقاومة الاحتلال في الضفة الغربية خصوصاً بحيث يستعيد زخم انتفاضة سنة 1988 المجيدة.

المطلوب هو تشكيل قوى ائتلافية تقدّمية وشبابية قادرة على أن تشقّ طريقاً خاصاً بها وأن تتفادى التأرجح في التحالف أو التأييد لكل من حماس من ناحية أو لفتح والسلطة من جهة ثانية ، لذلك علينا في الجبهة الشعبية ان نخرج من هذا القفص ونبني بديلاً جذرياً عن الطرفين، السلطة/فتح و القوى الدينية.

وهنا بالضبط تتجلى مهمتنا في ادراك طبيعة هذه المرحلة والقوى السياسية والطبقية المؤثرة فيها، ومن ثم العمل على استنهاض اوضاعنا الذاتية، في موازاة تفعيل العلاقة الجدلية بين نضالنا الوطني وبعده القومي العربي عبر رؤية وبرنامج وآليات عمل تتطلع للمستقبل ولا ترتهن لضغوطات وادوات الهبوط في هذه المرحلة، وفي هذا السياق نحذر بأن استمرار الحالة المأزومة، البنيوية، الشاملة، الراهنة، المنتشرة في صفوف قوى وأحزاب اليسار في بلادنا ستؤدي بالضرورة إلى إنهيارها واسدال الستار عليها، ما لم يبادر المثقف العضوي الملتزم، بالمعنى الفردي والجمعي، الى اعادة الاعتبار لمفهوم اليسار ومضمونه التنظيمي والفكري، الاشتراكي العلمي الصريح ومنهجه المادي الجدلي تمهيداً لاحياء وتجدد دور اليسار العربي الموحد الذي سيتحمل وحده استنهاض الحالة الجماهيرية الشعبية وكسر وازالة حالة التبعية والخضوع والارتهان وبناء المجتمع العربي الاشتراكي الديمقراطي.

لقد قامت صيغة م.ت.ف على أساس تحالف قوى مختلفة بهدف تحرير فلسطين. وإذا كانت قيادة حركة فتح تعتبر أنها القائدة لأنها "فجرت المقاومة"، "أطلقت الرصاصة الأولى"، فقد إنبنى القبول بقيادتها وبهيمنتها على فكرة أننا نمرّ بمرحلة تحرر وطني تقتضي قيادة "البرجوازية". وبالتالي فقد قبلنا التعامل مع هذه القيادة، لكننا فشلنا في وقف آلياتها للسيطرة على القرار السياسي. لكن ظل هدف التحرير هو الموحد والمبرر لهذه العلاقة التي تكونت في إطار م.ت.ف. وهذا ما أوصلنا إلى ما نحن فيه، لأن هذه القيادة المهيمنة انتقلت من السعي لتحرير فلسطين إلى الحل المرحلي وفق أوسلو ثم إلى القبول باتفاقات وآي ريفر وشرم الشيخ وتفاهمات "ميتشيل" و "تينيت" و " خارطة الطريق " و "رؤية بوش " و"باراك أوباما" وصولاً إلى ما يسمى بـ"صفقة القرن" كما عبر عنها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" دون أي أفق للتقدم صوب الحل العادل، بل المزيد من بناء المستوطنات والجدار ومصادرة الأراضي والتوسع الصهيوني في الضفة الغربية ، وكل هذه الخطوات أو التراجعات الخطيرة تمت بالتوافق والتكيف بين قيادة م.ت.ف والبلدان العربية الرجعية والتابعة .

في ضوء ذلك نسأل مجدداً ، هل ظل مفهوم مرحلة التحرر في ظل قيادة م.ت.ف صحيحاً؟ فهل ظلت قيادة فتح/ السلطة معنية بمواصلة النضال لإزالة المستوطنات وطرد المحتل، ومن ثم تحقيق المشروع الوطني والدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس ؟ لقد أصبحت سلطة وتمارس على هذا الأساس، ومصالحها الخاصة هي التي باتت تحركها وليس القضية الوطنية ووضعت كل أوراقها في السلة الأمريكية. واعترفت بالدولة الصهيونية متنازلة عن 80% من فلسطين وأكثر ، ومستمرة بالتنسيق الامني معها، إلى جانب اعتقال المقاومين وإدانة النضال ضد الاحتلال كما جرى تجاه عملية مسجد الاقصى مؤخراً.

وهي أيضاً – كما أوضحنا في العديد من أدبيات الجبهة – على استعداد للتنازل عن قضية اللاجئين، وهي مستمرة في سياسة التفاوض التي أعطت الدولة الصهيونية كل الوقت من أجل إكمال السيطرة على الأرض

وإكمال الجدار والتحكم بالضفة الغربية، وسمحت –بوعي مع سبق الإصرار– بتشكيل أجهزة أمنية هي في خدمة الولايات المتحدة والدولة الصهيونية، بذريعة حماية السلطة والدفاع عنها.

إذن، على ماذا يمكن أن نتقاطع معها؟ على حق العودة والدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس؟ فقد بدت هذه بالنسبة لأبو مازن وقيادة فتح أمراً مستحيلاً بدون المزيد من التنازلات الاستسلامية، لهذا تقبل التنازل عن حق العودة وعن الحدود كما كانت يوم 4/حزيران/1967 وبالتالي فهي ضد تصعيد النضال الفلسطيني في الضفة الغربية، ليس العسكري فقط بل والشعبي كذلك.

أما بالنسبة لحركة حماس، ويمكن أن نتحدث طويلاً عن حماس، لكن يمكن القول بأنها تحمل مشروعاً آخر، يرى الأمور من زاوية أصولية دينية تفرض عليها موضوعياً ، ان تخضع لمنطق أيديولوجي يُغَلّب العقيدة على ما عداه، بحيث تسعى إلى إحلال هوية الإسلام السياسي محل الهويتين الوطنية والقومية، وهي هوية دينية لم يتغير جوهرها في وثيقتها الجديدة الصادرة في حزيران 2017، وكل ذلك في سياق ترابطها العضوي المباشر وغير المباشر مع شرائح وفئات كمبرادورية ومالية وعقارية وطفيلية، إلى جانب سعيها للارتباط بدويلات الخليج والسعودية، فهي إذن ، في الجوهر لا تختلف عن الطبيعة السياسية والطبقية لقيادة م.ت.ف، وان اختلف الشكل السياسي الظاهري بينهما ، وذلك باستمرار الصراع والتفاوض علناً، كما هو الحال مع قيادة فتح و م.ت.ف، أو سراً كما هو حال حركة حماس بالتنسيق مع تركيا وقطر والسعودية ومصر، وبالتالي يبدو أن الفرصة أمام حركة حماس باتت مهيأة لها –بعد لي عنقها أو تقديم التنازلات المطلوبة منها للسير على نفس نهج أبو مازن، مع بقاء هامش لاستمرار الاختلاف الجوهري في المنطلقات السياسي والاجتماعية بين يمين علماني ويمين ديني، إلى جانب حرصها حتى اللحظة ، دون اعلان صريح أو مباشر، كما ألمحت وثيقتها الجديدة، ان تكون بديلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية أو الاعتراف بها وبدولتها في غزة، وكل هذه التنازلات تتم تحت غطاء الإسلام السياسي المعتدل بدعم تركيا والدول العربية الرجعية والتابعة، وعلى قاعدة فقهية تقول إن الضرورات تبيح المحظورات (حسب الشيخ القرضاوي) بما يحقق هدف الولايات المتحدة وإسرائيل في إسدال الستار على م.ت.ف لحساب مشهد الإسلام السياسي المعتدل الجديد في فلسطين.

وإذا كانت حماس قد لعبت دوراً بارزاً في المقاومة، فقد أصبحت معنية اليوم بتعزيز سلطتها بعد أن أصبحت في الحكومة، وأن تجلب الاعتراف العربي والدولي والأمريكي والإسرائيلي بها كقوة سياسية مشروعة قادرة على فرض الإستقرار والأمن بعد أن قدمت البرهان في قطاع غزة ، ولقد هيأت لذلك بالقبول في دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق وثيقتها الصادرة في حزيران 2017.

نستنتج من كل ذلك ، أن التجربة السياسية الفلسطينية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو إلى الانقسام الراهن ، أوضحت فشل السياسة التي قامت على شعار العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس، والقائمة على قرارات الشرعية الدولية، خاصة وأن قيام هذه "الدولة" مرتبط بالتخلي عن حق العودة وتقرير المصير بالقبول بما تقرره الدولة الصهيونية مدعومة من قبل الإمبريالية الأميركية في إطار ما يسمى بالحل المتفق عليه لمشكلة اللاجئين.

وبالتالي فإن موقفنا يجب أن ينطلق من استمرار نضالنا من أجل تحقيق هدف الدولة الفلسطينية كحل مرحلي لا يلغي اطلاقاً نضالنا من أجل الحقوق التاريخية في فلسطين التي تفترض استعادة فلسطين بإنهاء الدولة الصهيونية. هذه هي المسألة الجوهرية رغم ضخامتها، أو رغم التشكيك الذي يطالها لأن ميزان القوى الآن لا يساعد على تحقيقها. فنحن من يجب أن يعمل على تعديل ميزان القوى لكي تصبح ممكنة. وميزان القوى ليس مرتبطاً بالوضع الدولي، فهذا عنصر مساعد مهما بلغت أهميته في هذه الفترة أو تلك، بل مرتبط بقوى الشعب. وعبر الترابط مع نضالات الشعوب العربية من خلال قواها وأحزابها الوطنية الديمقراطية اليسارية.

هذه هي النقطة التي يجب أن ننطلق منها، وهو الأمر الذي يفرض الربط بكلية الوضع العربي، أي بالنضال العربي ككل، شرط أن يكون النضال الفلسطيني في طليعته ، انطلاقاً من أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية في الوطن العربي ضد السيطرة الإمبريالية بما فيها الدولة الصهيونية كونها أداة في مصلحة الشركات الاحتكارية الإمبريالية.

المهمة الملحة إذن هي إعادة بناء ذاتنا /حزبنا الجبهاوي وفق أسس ومنطلقات مبادئنا وأهدافنا الوطنية والقومية الأممية ، والمساهمة في بناء الكتلة التاريخية بمشاركة قوى اليسار الفلسطيني والمثقفين اليساريين والديمقراطيين برؤية وبرامج نقيضة لكل من فتح وحماس.

وهنا يتجلى دورنا في الجبهة الشعبية لكي نكون قادرين على دمج كل المناضلين الجديين، وفق رؤية تطرح للنقاش ، تقوم على :

1) أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية العربية ضد السيطرة الإمبريالية الصهيونية، والنظم الكومبرادورية التابعة. وهنا يجب أن يتحدد دور الطبقات الشعبية الفلسطينية في إطار هذه الرؤية/ الإستراتيجية.

2) إعادة بناء العلاقة مع الطبقات الشعبية الفلسطينية في كل مناطق تواجدها انطلاقاً من هذه الأسس، وتوحيد نشاطها من أجل النهوض بالنضال من جديد، وتفعيل نشاطها ضد الاحتلال بمختلف الوسائل الممكنة وفقاً للظروف في كل فترة.

3) أن لا حل إلا بإقامة الدولة الفلسطينية الوطنية كاملة السيادة وعاصمتها القدس ، كحل مرحلي لمواصلة النضال من أجل إنهاء الدولة الصهيونية. وأن البديل للدولة الصهيونية العنصرية، هو إقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية وفق هذا المنظور.

ذلك أن الضياع في تفاصيل الوضع اليومي لن يقود سوى إلى التأخر عن البدء من البداية الصحيحة، وربما الفشل النهائي الذي سيفرز بدوره مزيداً من الفرص لقوى اليمين في فتح وحماس أو كليهما صوب مزيد من التمدد والانتشار، ما يعني إمكانية توفير المزيد من عوامل التراجع التنظيمي والجماهيري بالنسبة لنا في الجبهة ، وهو أمر نرفضه بصورة كلية واثقين من إمكانية تجدد دورنا الطليعي في هذه المرحلة وفي المستقبل إرتباطاً بإلتزامنا بالأسس السياسية والفكرية والتنظيمية التي نؤمن بها ونناضل من أجل تحقيقها .

اشير بوضوح شديد إلى أن كافة التحديات التي يواجهها شعبنا اليوم لن تدفعه الى اليأس او الاستسلام أو تثنيه عن المواجهة.. تحديات الانقسام والصراع الفئوي على السلطة والمصالح بين فتح وحماس.. تحديات الاستبداد والفساد والظلم وغياب الديمقراطية.. تحديات النضال من أجل الحرية والتحرر الوطني ..تحديات وقف تراجع وهبوط م.ت.ف ومفاوضاتها العبثية.. تحديات اعادة بناء م.ت.ف .. تحديات كامب ديفيد وأسلو ثم اتفاق وادي عربة الذي أكد في نصوصه على توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن نهائياً ، بل إن النظام العميل في الأردن قدم قطعة أرض صغيرة لكل أردني من أصل فلسطيني إذا ما تم ابراز شهادة بأنهم لا يملكون أي قطعة أرض في المملكة ... تحديات اوضاع الوطن العربي الذي لم يعد وطناً بل عالماً افتراضياً.. تحديات التفكك والصراع الطائفي الدموي في البلدان العربية .. تحديات الاستسلام العربي الرسمي للصهاينة.. تحديات الإعمار والحصار في غزة أكبر سجن غير مسقوف في العالم.. تحديات معبر رفح والجدار العازل والحواجز .. وتحديات القدس والتواصل مع الاهل في الضفة والشتات تحديات البطالة وعمالة الاطفال.. تحديات المياه غير الصالحة للشرب.. تحديات الظلام والساعات الطويلة من انقطاع التيار الكهربائي.. تحديات العدوان الصهوني الذي تتحدث عنه صحف العدو في التلويح باحتلال غزة .

ففي ظل استمرار تراجع القوى الوطنية الفلسطينية والعربية(بمختلف الوانها واطيافها) ، وفي ظل استمرار الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس في ظروف دولية وعربية واقليمية أفقدت الفلسطينيين بوصلتهم وقدرتهم على فرض رؤيتهم وقرارهم الوطني من اجل الحرية والاستقلال والعودة ،ومن ثم تكرست الهيمنة الخارجية على راهن القضية الفلسطينية لإفراغها من مضامينها واهدافها النضالية التحررية ، تلك الهيمنة يتزعمها اليوم التحالف الامريكي الصهيوني والقوى الاقليمية خاصة تركيا ، الى جانب معظم بلدان النظام العربي الرسمي ودعوته الصريحة للاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني .

ففي مثل هذه الحالة من الانحطاط والخضوع العربي الرسمي للمخططات الامبريالية الصهيونية، يبدو ان عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية بالتعاون مع عدد من الفلسطينيين من اصحاب المصالح الانتهازية ، فقدوا وعيهم الوطني بذريعة ما يسمى بالتسوية او ما يسمى بالعملية السلمية او بذريعة الاعتدال ، وكلها ذرائع لا تخرج ولا تتناقض مع شروط العدو الصهيوني الامريكى وتركيا والسعودية ودويلات الخليج التي تتوزع الادوار المشبوهة فيما بينها .

ان هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية وبمجمل الاهداف التي ضحى مئات الالاف من ابناء شعبنا من اجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى– وخاصة الفلسطينية – التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الانتهازي الفلسطيني المستسلم (بكل تلاوينه ومسمياته وافراده وجماعاته) هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق الفلسطيني الراهن.. دون الغاء وتجاوز الحديث او التخطيط لاقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة .. لذلك لا بد

من المجابهة لانهاء وتجاوز الانقسام الكارثي لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والاهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة ، ولا سبيل امامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية الوطنية ، فاما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على انهاء وتجاوز الانقسام والمأزق الراهن أو أن نتحول جميعا إلى عبيد أذلاء في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا .

في ضوء ما تقدم ، اعتقد اننا جميعاً ندرك طبيعة المسار السياسي الهابط الذي بدأه الرئيس الراحل أبو عمار، واستكمله بصورة رثه استسلامية خليفته الرئيس أبو مازن، ما يعني ادراكنا للنتائج الشديدة الخطورة التي تتعرض لها قضيتنا الوطنية، وهو ما يدعو إلى مواصلة النضال حتى تحقق أهداف شعبنا في الحرية والدولة المستقلة كاملة السيادة كحل مرحلي، وفق الرؤية النقيضه –بصورة ديمقراطية– لكل من فريقي اليمين في حركتي فتح وحماس.

أخيراً، قد نتفق على أن هذه البديهيات تدعونا –كقوى يسارية– لإعادة تجديد رؤيتنا ودورنا المستقبلي، وهي عملية تندرج تحت بند "الضرورة التاريخية" للتيار الوطني الديمقراطي عموماً ولليسار خصوصاً في فلسطين والوطن العربي، انطلاقاً من قناعاتنا بأن النظام السياسي العربي في واقعه الحالي من الخضوع والتبعية والارتهان والتخلف هو جزء تابع للمنظومة الإمبريالية في بلادنا، لذلك فإن المهمة العاجلة لكافة القوى التقدمية الديمقراطية العربية عموماً ، والفلسطينية خصوصاً، أن تعيد النظر في الرؤية الاستراتيجية الوطنية ببعديها السياسي والمجتمعي ، بما في ذلك فكرة الحل المرحلي أو ما يسمى بحل الدولتين، الذي بات واضحاً حجم التزايد في الوعي السياسي الفلسطيني عموماً ، وفي أوساط بعض الكوادر والنخب السياسية الفلسطينية ضدهُ من حيث وهم هذا الحل أو استحالة تطبيقه في ظل هيمنة التحالف الامريكي الصهيوني، الأمر الذي يستدعي العمل على بلورة الرؤية الإستراتيجية المشار إليها، انطلاقاً من إعادة احياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال ضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية كجزء لا يتجزأ من الدولة العربية الديمقراطية بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية.

اننا أمام عملية تاريخية هائلة الزخم، وصراع شامل يطال أبعد الزوايا وأدقها. رغم تركز الصراع وكثافته في فلسطين بحكم اختيارها كمنطقة "إنزال" للمشروع الإمبريالي – الصهيوني في قلب العالم العربي، إلا أن أهداف ذلك "الإنزال" الاستعماري التاريخي أبعد وأشمل من ذلك بكثير" .وبهذا المعنى، يغدو الصراع حتى ولو كان عنوانه تحرير فلسطين، صراعاً من أجل تحرير الأمة العربية، وتأمين شروط وعناصر نهوضها المادية والثقافية، وبما أن نتائج الصراع التاريخي تتقرر في ضوء قدرة كل طرف على تركيز وتركيم مكونات القوة الشاملة، لإحداث الإزاحات الملائمة في ميزان القوى، فإنه يغدو بحكم البديهة العلمية اعتبار عامل الحسم في الصراع هو

العامل الداخلي، إذ أن هذه العملية التاريخية ببعديها الوطني – التحرري، والاجتماعي – النهضوي، هي عملية واحدة تجري في ذات الوقت، ويستحيل عملياً فصل أحد البعدين عن الآخر .

ما تقدم، "يفرض استحقاق البديل الوطني الديمقراطي وشروط قيامه بصورة قسرية، حيث إننا أمام لوحة تحكمها تناقضات الصراع التاريخية والراهنة ، صراع يديره العدو الرئيسي الامبريالي الصهيوني، بكل ما يملك من قوة وبراعة مستفيداً من عمالة وخيانة امراء وملوك ورؤساء الانظمة العربية وضعفها واستسلامها ،ومن ثم دور ذلك العدو– مستغلا اوضاع التخلف والتبعية – في تفجير الصراعات الطائفية والاثنية الدموية في مجتمعاتنا ،غير أن لوحة الصراع تلك بقدر ما تحمل، في هذه المرحلة، من مظاهر التراجع والانكفاء، فإنها تحمل أيضاً مظاهر التأزم والتحفز والثورة والنضال بكل اشكاله السياسية والكفاحية والديمقراطية فلسطينياً وعربياً لاسقاط انظمة العمالة والتبعية والتخلف والاستبداد وتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية كشرط موضوعي لانهاء الوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا.

[1] سمير قوتة – الانترنت .

[2] المصدر: موقع وفا الاخباري – الانترنت.

100 عام على وعد بلفور

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5687 – 2017 / 11 / 3

(1)

مقارنه بين الوعد 1917 والواقع الفلسطيني والعربي 2017

في الثاني من نوفمبر/2017 انقضت مائة عام على وعد بلفور في ظروف وأوضاع فلسطينية وعربية راهنه ، هي الأكثر سوءً وانحطاطاً على كافة المستويات السياسية والاجتماعية مما كان عليه الوضع العربي إبّان صدور الوعد عام 1917 ، بحيث لا نبالغ في القول ان لحظة صدور"الوعد البريطاني" تميزت بتفتح بذور الأفكار الوطنية والقومية التوحيدية ، لدى فئة قليلة من النخب الليبرالية المثقفة، التي افتقرت إلى العمل المنظم أو القاعدة الشعبية بسبب خصوصية الحالة الاجتماعية والسياسية المتخلفة في تلك المرحلة ، ورغم ذلك فإن تلك النخب مثلت حالة متقدمة في رؤيتها وأهدافها الوطنية والقومية ،أفضل مما تمثله النخب الطبقية السائدة في المرحلة الراهنة ارتباطاً بتبعيتها وهبوطها السياسي وخضوعها وارتهانها للشروط الامبريالية /الصهيونية ، ولكونها كرست حالة التراجع بالنسبة للأهداف الوطنية والقومية التوحيدية الكبرى .

(2)

مقدمات وعد بلفور

بدأت فعليًا مقدمات الوعد قبل نهاية الحرب العالمية الأولى بسنوات عديدة، وترسمت بعد أن اتضحت معالم هزيمة التحالف الألماني التركي وانهيار الإمبراطورية العثمانية، حيث قررت دول التحالف الاستعماري آنذاك (بريطانيا وفرنسا) تنفيذ مخططهم الاستراتيجي الخاص لتقسيم الوطن العربي، فكان الإعلان عن توقيع اتفاق سايكس/بيكو عام 1916 كاستجابة للمصالح الاستعمارية من ناحية وارتباطاً بالمشروع الصهيوني ووظيفته في خدمة المخطط الاستعماري من ناحية ثانية، بما يضمن المصالح الرأسمالية الاستعمارية، وتفكيك الجغرافيا السياسية العربية بما يحول دون توحدها من ناحية واستمرار تخلفها واحتجاز تطورها من ناحية ثانية ، وبالتالي كان إصدار وعد بلفور تتويجاً للرؤية الاستعمارية البريطانية / الفرنسية الخاصة بإقامة الدولة الصهيونية في فلسطين تحقيقاً لتلك المصالح ارتباطاً بوظيفة ودور الحركة الصهيونية ودولتها.

ذلك هو مغزى وهدف وعد بلفور الذي جاء انعكاساً لمقتضيات المصالح الرأسمالية في بداية القرن العشرين، ومن ثم تسخير الأوهام الدينية التوراتية –التي تفتقر لأي أساس تاريخي – في خدمة تلك المقتضيات والمصالح.

(3)

وعد بلفور انعكاس لمقتضيات المصالح الرأسمالية

جاء وعد بلفور انعكاساً لمقتضيات المصالح الرأسمالية في بداية القرن العشرين ومن ثم تسخير الأوهام الدينية التوراتية –التي تفتقر لأي أساس تاريخي – في خدمة تلك المقتضيات والمصالح.

وتأكيداً لهذه الحقائق لابد لعودة سريعة للتاريخ الذي يؤكد أن ما يسمى بأرض الميعاد أو المسألة اليهودية أو الحركة الصهيونية ، لم يكن سوى ذريعة استخدامية لتكريس مصالح النظام الاستعماري البريطاني في بلادنا الذي امتد وجوده حتى عام 1957 ، حيث تولت الولايات المتحدة الأمريكية –منذ ذلك العام– قيادة النظام الرأسمالي في صيغته الامبريالية المعولمة ، عبر استخدام نفس الذرائع التوراتية والأفكار الصهيونية العنصرية رغم كل حقائق التاريخ التي تؤكد على انقطاع الصلة بين فلسطين واليهود منذ عام 135 ميلادية ، مايعني أن ما يسمى بـ "العودة اليهودية" إلى بلادنا فلسطين، ليست عودة توراتية أو تلمودية دينية، وإنما هي "عودة " إلى فلسطين خططت لها ووفرت مقوماتها الانظمة الرأسمالية الاستعمارية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، عبر دعمها للحركة الصهيونية التي استطاع روادها انضاج العامل الذاتي "اليهودي" الذي توفرت لديه كافة عناصر الدافعية وآليات العمل والتنظيم لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية، في مقابل ضعف وهشاشة العامل الذاتي، على الصعيدين الفلسطيني والعربي آنذاك (وما زال على حاله حتى اللحظة) الذي اقتصر في رفضه لوعد بلفور والحركة الصهيونية على شعارات عامة عجزت عن تأطير نفسها ضمن عمل منظم وممأسس ، بسبب تعمق مظاهر التخلف في ظل الهيمنة العثمانية من جهة وبسبب الطبيعة المهادنة للشرائح الطبقية من اشباه الاقطاعين والقمم العشائرية من جهة ثانية ، الأمر الذي كان عاملاً أساسياً مهد لنجاح المشروع الاستعماري الصهيوني، ولم يكن ممكناً لأوهام "العودة التوراتية" أن تتحقق دون ذلك.

(4)

الصهيونية

أول من استعمل هذا المصطلح كان المفكر والكاتب اليهودي "نتان بيرنباوم" (1864–1937). وفي طبعة 2000 من الموسوعة البريطانية نقرأ تعريفا خطيرا للصهيونية، بلغ في تزييفه للحقائق التاريخية، وخضوعه للرؤية الصهيونية، حد تسمية فلسطين بـ"أرض إسرائيل". بل تستخدم الموسوعة اللفظ العبري لتعميق هذا المعنى، مقدمة كل ذلك وكأنه من المسلمات التي لا خلاف عليها! حيث جاء في الموسوعة: "الصهيونية حركة يهودية قومية تستهدف إنشاء ودعم دولة لليهود في فلسطين "إرتز يسرائيل" (أرض إسرائيل بالعبرية).وهكذا نلاحظ أن الموسوعة في جملة واحدة تكرر أرض إسرائيل ثلاث مرات بترادف وتكرار!

وبناء على ما سبق يتضح أن التعريفات التي قدمتها الموسوعتان الفرنسية والبريطانية، تغّيب على نحو مقصود الشعب الفلسطيني صاحب الأرض،الأمر الذي يؤكد خضوع أكبر الموسوعات الغربية للرؤية الصهيونية والقيام بدعاية لها.

وفي هذا الجانب يقول المفكر الراحل د. عبد الوهاب المسيري : إن مصطلح "صهيونية" نفسه لم يكن قد تم سكه، إلا بعد تبلور الهجمة الإمبريالية الغربية على الشرق ، ومع تبلور الفكر المعادي لليهود في الغرب.

وبعد المؤتمر الصهيوني الأول (1897) في بازل ، تحدد المصطلح وأصبح يشير إلى الدعوة التي تبشر بها المنظمة الصهيونية وإلى الجهود التي تبذلها، وأصبح الصهيوني هو من يؤمن ببرنامج أو مشروع "بازل" الذي لم يتحقق إلا من داخل مشروع استعماري غربي ، وهذه هي الصهيونية السياسية، وهناك وجوه متعددة للصهيونية: (صهيونية دينية / ثقافية / صهيونية اشتراكية/ صهيونية مركبة/ صهيونية نظرية / صهيونية عملية / صهيونية مسيحية / صهيونية اسلامية .. فالصهيونية ليست أيديولوجية محددة، وكل هذه الأنواع من الصهيونية أو "الايديولوجية" مرتبطة بالمصالح الرأسمالية الحديثة أو الاستعمار ثم الامبريالية ثم العولمة).

تبلورت الفكرة الصهيونية السياسية المعاصرة التي ظهرت في القرن التاسع عشر في كتاب ثيودور هرتزل "الدولة اليهودية" الذي ظهر عام 1896.

إلا أن قيام هرتزل بالدعوة إلى عقد المؤتمر الأول العام 1897 في بازل – سويسرا عزز دوره باعتباره المؤسس الحقيقي للحركة الصهيونية فكراً وممارسة.

(5)

حقائق تاريخيه

تؤكد حقائق التاريخ على انقطاع الصلة بين فلسطين واليهود منذ عام 135 ميلادية، ما يعني أن ما يسمى بـ "العودة اليهودية" إلى بلادنا فلسطين، ليست عودة توراتية أو تلمودية دينية، وإنما هي "عودة " إلى فلسطين خططت لها ووفرت مقوماتها بريطانيا والولايات المتحدة، عبر دعمهما للحركة الصهيونية التي استطاع روادها انضاج العامل الذاتي "اليهودي" الذي توفرت لديه كافة عناصر الدافعية وآليات العمل والتنظيم لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية، في مقابل ضعف وهشاشة العامل الذاتي، على الصعيدين الفلسطيني والعربي آنذاك (وما زال على حاله حتى اللحظة) الذي اقتصر في رفضه لوعد بلفور والحركة الصهيونية على شعارات عامة عجزت عن تأطير نفسها ضمن عمل وطني منظم وممأسس...بل ان بعضها– خاصة حكام الاردن والسعودية – لم يتورع عن تقديم الدعم المباشر وغير المباشر للحركة الصهيونية وفق اوامر سيدهم البريطاني آنذاك ...كما هو حال معظم انظمة العرب اليوم التي باتت اكثر خضوعا واستتباعا وعمالة لسيدها الامريكي .

(6)

مئوية بلفور

في كتابه "موجز التاريخ" يقول المؤرخ البريطاني "ج . هـ . ويلز" "كانت حياة العبرانيين في فلسطين تشبه حالة رجل يصر على الإقامة وسط طريق مزدحم فتدوسه الحافلات والشاحنات باستمرار، ومن البدء حتى النهاية لم تكن ممتلكاتهم سوى حادث طارئ في تاريخ مصر وسوريا وآشور وفينيقيا ذلك التاريخ الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم".

يؤكد على ذلك المسار التاريخي لأصحاب الديانة اليهودية منذ أن طردهم "هادريان" من فلسطين عام 135م حتى نهاية القرن التاسع عشر – حوالي 1750 عام – لم يعرف التاريخ أية دلائل أو مؤشرات جدية لحركة أو تجمع سياسي يهودي يسعى إلى إقامة دولة إسرائيل ، وظلت هذه المسألة محصورة ضمن الرؤية الدينية التي تخلى عنها عدد كبير من اليهود إبان عصر النهضة وبداية عصر الرأسمالية ومصالحها الإستراتيجية التي اقتضت تأطير أو صياغة الفكرة السياسية لما أسموه "الوطن القومي" لليهود .

في هذا الجانب يقول المفكر الراحل الدكتور جمال حمدان في كتابه "اليهود أنثروبولوجيا"، "إن إسرائيل استعمار سكاني مبني على نقل السكان من الخارج إلى فلسطين"، فاليهود هم بالدرجة الأولى جزء من الظاهرة الاستعمارية–الاستيطانية الاحلالية العامة، ومع هذا فثمة ملامح خاصة فريدة لهم: العودة اليهودية إلى فلسطين ليست عودة توراتية أو تلمودية أو دينية وإنما هي "عودة" إلى فلسطين بالاغتصاب وهو غزو وعدوان غرباء لا عودة أبناء قدامى، إنه استعمار لا شبهة فيه بالمعنى العلمي الصارم، يشكل جسماً غريباً دخيلاً مفروضاً على الوجود العربي.فهم ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى بل جماع ومتحف حي لكل أخلاط الأجناس في العالم .

هكذا يتوجب تحليل "وعد بلفور" ومنطلقاته إرتباطاً بمصالح ومقتضيات المصالح الاستعمارية الرأسمالية – بصورة رئيسية – التي تشكل الحقيقة الموضوعية والتاريخية التي لا بد من العودة إليها عند البحث في العوامل الرئيسية لقيام "دولة إسرائيل" وخاصة سايكس بيكو، ثم وعد بلفور ، ثم الانتداب البريطاني على فلسطين ، ومن نافل القول إن "دولة إسرائيل" لم يكن ممكناً ظهورها على الخريطة دون هذا الانتداب .

(7)

مقدمات ونتائج وعد بلفور

لم يذكر التاريخ أن أحداً تناول المسألة اليهودية خلال المرحلة التي كانت أوروبا فيها تعيش في ظل النظامين العبودي (حتى القرن الرابع الميلادي) و النظام الاقطاعي الذي استمر حتى القرن الثامن عشر .

ومع بداية عصر النهضة ونشأة النظام الرأسمالي في أوروبا، الذي بدأ –انطلاقاً من تراكم وتطور وتوسع حركة رأس المال – في التفكير والبحث عن السبل الكفيلة بحماية مصالحه الاستراتيجية في المشرق العربي، تقاطعت هذه الرؤية الاستراتيجية للنظام الرأسمالي مع اعادة احياء المسألة اليهودية بعد حوالي 17 قرن من غيابها في الذهنية السياسية الأوروبية قبل عصر النهضة ، وبالتالي فقد حرص النظام الرأسمالي الجديد على اعادة احياء الطابع الديني للمسألة اليهودية وتشجيع الفكر الصهيوني ورواده على النقيض من عقلانية عصر النهضة وفلسفته التنويرية والانسانية القائمة على الديمقراطية والمواطنة ، لكن قوة المصالح الرأسمالية طغت على

كل الشعارات والأسس الفكرية التي ميزت عصر النهضة، وذهبت صوب احياء البعد الديني التوراتي الغيبي كذريعة تختفي ورائها تلك المصالح الرأسمالية لتحقيق هدفها الاستراتيجي في اقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري (فلسطين) الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ، ومن ثم كان تشجيعها لعقد المؤتمر الصهيوني الاول 1897، ثم عقد مؤتمر لندن 1907 او ما يعرف بـ "مؤتمر كامبل بنرمان" ثم اتفاقية سايكس بيكو، ثم وعد بلفور وصولاً إلى صك الانتداب 1922 والاعتراف الرسمي بالوكالة اليهودية ودورها في فلسطين حتى عام 1948 ، واستمرار وتواصل الصراع ضد العدو الصهيوني عبر آلاف الشهداء من ابناء العمال والفلاحين والفقراء الذين كانوا – وما زالوا – وقوداً للنضال والثورة، في كل مراحلها التاريخية، وصولاً إلى حالة الانحطاط السياسي والمجتمعي الذي نعيشه اليوم ، في فلسطين كما في كل البلدان العربية ، في ظل أنظمة تابعة ومتخلفة لا مصلحة لحكامها وللشرائح الطبقية المتنفذة فيها سوى الحفاظ على مصالحهم عبر الخضوع والارتهان للإمبريالية الأمريكية وشريكها الصهيوني في بلادنا، في ظل حالة الانحطاط التي أصابت مجمل حركة النضال الوطني والقومي، بحيث أصبح المشهد الراهن أو العامل الذاتي، الفلسطيني والعربي الرسمي ، صورة ممسوخة وأكثر تشوهاً مما كان عليه العامل الذاتي عند صدور وعد بلفور، إذ أن القيادة البورجوازية الرثة، الفلسطينية والعربية، تفوقت في تنازلاتها في هذه المرحلة على القيادة الإقطاعية التي رفضت رغم رخاوتها وعد بلفور، بمثل ما رفضت قرار التقسيم أو الاعتراف بإسرائيل ، في حين أن قيادة م.ت.ف اعترفت بدولة العدو وتراجعت 180 درجة من شعار الكفاح المسلح لتحرر فلسطين إلى الاعتراف بدولة العدو دون أي مقابل .

(8)

حديث عن هرتزل وبلفور والدور الوظيفي للكيان الصهيوني

مؤسس الحركة الصهيونية "تيودور هرتزل" كان مدركاً بقوة طبيعة العلاقة العضوية بين الحركة الصهيونية من ناحية ومصالح النظام الاستعماري الرأسمالي من ناحية ثانية، ما يؤكد على أن "إسرائيل" انطلاقاً من دورها ووظيفتها ، لم تنشأ إلا لخدمة مقتضيات التوسع الرأسمالي، وكان وعد بلفور أحد أهم ثمار تلك المقتضيات لخدمة المصالح الاستعمارية البريطانية، وبعد أفول السيطرة الاستعمارية والدور البريطاني لحساب السيطرة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ عام 1957 انتقلت "إسرائيل" إلى التعاطي مع الإمبريالية الأمريكية لتصبح أداة طيعة في تنفيذ مخططاتها وحماية مصالحها في الوطن العربي ، ومع هزيمة حزيران 1967 ، تحولت دولة العدو الإسرائيلي تدريجياً إلى شريك حقيقي للإمبريالية الأمريكية ، خاصة في ظروف العولمة الراهنة وخضوع الشرائح الحاكمة في معظم النظام العربي الرسمي لمقتضيات وشروط التحالف الصهيوني الإمبريالي عبر اتفاقات "كامب ديفيد" و "وأوسلو" و "وادي عربة" وبداية مسلسل التطبيع مع "إسرائيل".

ولعلنا لا نبالغ في القول أن استشراء الظاهرة الدينية العنصرية في "إسرائيل" ليست بعيدة أبداً عن كونها ظاهرة في خدمة مقتضيات العولمة الإمبريالية الراهنة ، والهادفة إلى اشعال النزعات الدينية العنصرية ، الطائفية في كل البلدان العربية التي باتت في حالة غير مسبوقة من الخضوع والتبعية والتخلف ، لإثارة المزيد من

النزعات الطائفية والمذهبية والاثنية فيها تكريساً لتجزئتها وتفكيكها كما هو الحال في العراق والسودان واليمن ومصر ،إذ أن هذا الضعف العربي كان وسيظل احد اهم الأسباب التي عززت قوة دولة العدو الصهيوني وغطرستها وعدوانيتها وعنصريتها البشعة المتمثلة في رفع شعار "يهودية الدولة" كشرط اول لما يسمى بعملية التفاوض الجارية مع قيادة م.ت.ف صوب المزيد من الخطوات الاستسلامية باسم السلام المزعوم .

(9)

هل بات عنوان المرحلة الراهنة اليوم هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية ؟

في ظل استمرار تراجع القوى الوطنية الفلسطينية والعربية (بمختلف الوانها واطيافها) ، وفي ظل استمرار الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس في ظروف دولية وعربية واقليمية أفقدت الفلسطينيين بوصلتهم وقدرتهم على فرض رؤيتهم وقرارهم الوطني من اجل الحرية والاستقلال والعودة ،ومن ثم تكرست الهيمنة الخارجية على راهن القضية الفلسطينية لإفراغها من مضامينها واهدافها النضالية التحررية ، تلك الهيمنة يتزعمها اليوم التحالف الامريكي الصهيوني والقوى الاقليمية خاصة تركيا ، الى جانب معظم بلدان النظام العربي الرسمي ودعوته الصريحة للاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني .

ففي مثل هذه الحالة من الانحطاط والخضوع العربي الرسمي للمخططات الامبريالية الصهيونية، يبدو ان عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية بالتعاون مع عدد من الفلسطينيين من اصحاب المصالح الانتهازية ، فقدوا وعيهم الوطني بذريعة ما يسمى بالتسوية او ما يسمى بالعملية السلمية او بذريعة الاعتدال ، وكلها ذرائع لا تخرج ولا تتناقض مع شروط العدو الصهيوني الامريكى وتركيا والسعودية ودويلات الخليج التي تتوزع الادوار المشبوهة فيما بينها .

ان هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية وبمجمل الاهداف التي ضحى مئات الالاف من ابناء شعبنا من اجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى– وخاصة الفلسطينية – التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الانتهازي الفلسطيني المستسلم (بكل تلاوينه ومسمياته وافراده وجماعاته) هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق الفلسطيني الراهن.... دون الغاء وتجاوز الحديث او التخطيط لاقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة ....لذلك لا بد من المجابهة لانهاء وتجاوز الانقسام الكارثي لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والاهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة ، ولا سبيل امامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية الوطنية ، فاما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على انهاء وتجاوز الانقسام والمأزق الراهن أو أن نتحول جميعا إلى عبيد أذلاء في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة

الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف !!"

(10)

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والموقف الصريح من الحق التاريخي لشعبنا في ارض وطنه فلسطين بمناسبة 100 سنة على وعد بلفور

إن موقف الجبهة الشعبية الواضح الذي عبرت عنه في المادة الاولى من النظام الداخلي الذي ينطلق من الحقوق التاريخية في فلسطين التي تفترض استعادة فلسطين بإنهاء الدولة الصهيونية. هذه هي المسألة الجوهرية رغم ضخامتها، أو رغم التشكيك الذي يطالها لأن ميزان القوى الآن لا يساعد على تحقيقها. فنحن من يجب أن يعمل على تعديل ميزان القوى لكي تصبح ممكنة. وميزان القوى ليس مرتبطاً كلياً بالوضع الدولي، بل مرتبط بقوى الشعب وما تفرضه من تحولات ثورية ديمقراطية . إلى جانب الترابط مع نضالات الشعوب العربية وقوى اليسار على وجه الخصوص.

إن ما ترتبه الإمبريالية والصهيونية للمنطقة عموماً ولقضيتنا الوطنية ليس قدراً لا يرد، حتى في ظل النجاحات والانجازات النوعية والكبيرة التي حققها العدو الصهيوني/الامبريالي ، فهذا الواقع لن يكون أبدياً ونهائياً، وبهذا المعنى فإن الحركة الثورية الوطنية والقومية وبالاستناد إلى طبيعة المشاريع المعادية وتناقضها الجذري مع حقوق ومصالح شعبنا وامتنا العربية، قادرة عبر قواها الوطنية التقدمية على الفعل والمجابهة وبما يؤسس لمرحلة نهوض جديدة أكثر نضجاً وأكثر استجابة لحركة الواقع الموضوعية والذاتية وطنياً وقومياً.

إن المرحلة تتطلب عقول وسواعد الجميع، كما تتطلب الإرادة والتصميم على استمرار الكفاح ومواصلة العمل لنقل مشروعنا الوطني التاريخي إلى مستوى التحقيق المادي الملموس.

هذه هي النقطة التي يجب أن ننطلق منها، وهو الأمر الذي يفرض الربط بكلية الوضع العربي، أي بالنضال العربي ككل، شرط أن يكون النضال الفلسطيني في طليعته ، انطلاقاً من أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية في الوطن العربي ضد السيطرة الإمبريالية بما فيها الدولة الصهيونية كونها أداة في مصلحة الشركات الاحتكارية الإمبريالية.

الصيغة العامة لبيان الحوار الوطني بالقاهرة تفضح العجز والفشل

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5709 – 2017 / 11 / 25

لقد بات من الواضح في أذهان أبناء شعبنا، أنه على الرغم من توقيع كل من حركتي فتح وحماس ومعهما كافة الفصائل والقوى الوطنية، على العديد من وثائق الوفاق أو المصالحة، وآخرها بيان القاهرة أول أمس 2017/11/22 ، إلا أن هذه "المصالحات" والبيانات التي لم تتضمن اية خطوات عملية محددة لادخال الطمأنينة واستعادة التفاؤل في نفوس وعقول ابناء شعبنا بل اعادت طرح الشعارات العامة المتكررة بدون جدوى دليلا على اخفاء عجز كافة الفصائل وفشلها في الاتفاق على صيغة تتضمن الخطوات العملية التنفيذية لاتفاق القاهرة ، وبالتالي فان البيان الاخيرالمخيب لكل الامال لم يعد اليوم محل سخرية وتندر أبناء شعبنا فحسب، بل باتت للأسف مصدراً لمزيد من تراكم عوامل القلق والاحباط واليأس في ظل استمرار رفض رئيس السلطة الغاء اجراءاته وقراراته العقابية ضد الموظفين ورفض الاتفاق على مواعيد زمنية محددة لإجراء الانتخابات المتزامنة للرئاسة وللمجلسين الوطني والتشريعي قبل منتصف 2018، الى جانب الفشل في الاتفاق على عقد اللجنة التحضيرية بمشاركة كافة القوى الوطنية والاسلامية لاعادة بناء وتفعيل منظمة التحريربذريعة التمكين الكلي الشامل المطلق دونما اي اعتبار للعديد من خطوات حركة حماس على طريق التمكين وهو دليل على استمرار مناخات عدم الثقة وغياب حسن النوايا من جهة والاستجابة الكاملة لشروط امريكا وغيرها على المستويين الدولي والاقليمي/العربي من جهة ثانية دون اي اعتبار لمعاناة شعبنا في الوطن والشتات بل على العكس تزايد درجات التشاؤم وتزايد مشاعر اليأس ومن ثم تزايد عزلة شعبنا وانفضاضه عن الجميع حيث نلاحظ اليوم تراجعا في مفاهيم الوطنية والانتماء والنضال الوطني التحرري والديمقراطي لحساب قيم التفكك والتخلف واللامبالاة ، وكل ذلك بسبب فشل 14 فصيل عموما وحركتي حماس وفتح خصوصا في الاتفاق على خطوات او خطوة تنفيذية تخفف بعضا من المعاناة واستعادة وهج الانتماء الوطني والمقاومة ضد المحتل الصهيوني في صفوف أبناء شعبنا –عبر دور طليعي لقوى اليسار الفلسطيني– على طريق انهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية التعددية وفق قواعد الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في نظام سياسي تحرري ديمقراطي يوفر مقومات وشروط الصمود والمقاومة بكل أشكالها من أجل طرد الاحتلال وتحقيق أهداف شعبنا في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا يلغي حقوقنا التاريخية.

في مناسبة مرور مائة عام على انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية 1917

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5710 – 2017 / 11 / 26

محاضرة الرفيق غازي الصوراني : في مناسبة مرور مائة عام على انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية 1917 (الجبهة الشعبية ولجنتها الثقافية في فرع غزة تعقد لقاءً ثقافياً بهذه المناسبة في قاعة مؤسسة بادر – غزة – 2017/11/15)

نظمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "اللجنة الثقافية فرع قطاع غزة"، ندوة ثقافية استهدفت أعضاء اللجنة المركزية للجبهة، تزامناً مع الذكرى المئوية لانتصار ثورة أكتوبر"1917"، لما تشكله من رافد ملهم وقوي في التاريخ البشري، باستضافة عضو المكتب السياسي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومسئول الدائرة الثقافية المركزية الرفيق غازي الصوراني.

بدوره أشار الرفيق الصوراني إلى أنه "في هذه الذكرى الخالدة، يقف كل رفاقنا في الجبهة وكافة رفاقنا اليساريين العرب وفي كل أرجاء هذا الكوكب، إجلالاً لملايين الشهداء الذين جادوا بأرواحهم دفاعاً عن الحق والعدل والمساواة والاشتراكية. كما "التطلع بثقة إلى نضال الجماهير الشعبية العربية الفقيرة، الوفية للاتحاد السوفيتي ودوره في دعم كل قضايا التحرر الوطني ضد الامبريالية والصهيونية ، وضد كافة أشكال الاستغلال الرأسمالي". واستكمل مشيرًا إلى أننا –كفلسطينيين وعرب– نقر بافتقادنا "اليوم مساندة الاتحاد السوفياتي ودعمه وتضامنه الصادق مع شعوبنا، في ظل خضوع وتبعية واستسلام النظام العربي والسلطة الفلسطينية لشروط التحالف الامبريالي الصهيوني التي تستهدف تصفية قضيتنا الوطنية الفلسطينية وطمس اهداف شعبنا الفلسطيني في الحرية والاستقلال والعودة من ناحية ونهب واستغلال مقدرات شعوبنا العربية من ناحية ثانية، بما يكرس حالة الاستسلام العربي من خلال الطغم الحاكمة في بلادنا ، وهي أوضاع لم يكن ممكناً تحققها ، كما لم يكن ممكناً القبول بشروط الرباعية أو ما يسمى بـ"صفقة القرن" في ظل وجود الاتحاد السوفياتي كقطب نقيض للامبريالية والصهيونية".

وأوضح بأن الحديث عن ثورة أكتوبر التي قادها لينين ورفاقه سنة "1917"، بمناسبة مرور مائة سنة على اندلاعها "هو حديث عن الضرورة التاريخية والتواصل الراهن مع منطلقاتها ومبادئها العامة كمدخل رئيسي صوب بلورة رؤيتنا وبرامجنا المعبرة عن خصوصية مجتمعاتنا العربية. مؤكداً على أنه في "لحظتنا التاريخية المعاصرة اليوم. أزعم أنه ما يزال لثورة أكتوبر الروسية 1917 أهميتها وما يزال فهم ظروفها ومقدماتها واللحظة التاريخية التي أنتجتها يعني لنا الكثير، كمجتمعات عربية تعيش ظروفاً موضوعية توفر عوامل الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية لكن العوامل الذاتية (الأحزاب) مازالت معزولة عن الجماهير أو عاجزة وضعيفة ومفككة".

وقال الرفيق الصوراني "إن ثورة أكتوبر تجعلنا نفكر أولاً، وقبل كل شيء، في العلاقة بين الثورة والديمقراطية، فهناك عديدون يصورون هذا العلاقة على أنها علاقة تناحرية مع ان العكس هو الصحيح ، فقد شكلت السوفييتات أعظم لحظة ديمقراطية في التاريخ. ففي الثورات البرجوازية الكبـرى (الفرنسية، والإنجليزية قبلها)، التفت الجماهير الكادحة حول المشروع البرجوازي مشكلاتها المتراكمة، ولكن في سياق تحقيق المشروع التاريخي للبرجوازية. بذلك كانت ثورة أكتوبر أول حدث تاريخي تنظم فيه الجماهير ذاتها في أطر تجعلها قادرة على التحكم في مرافق المجتمع. وكل الكلام، الذي سمعناه في العقدين الأخيرين، من أن ثورة أكتوبر كانت خطأ تاريخياً ارتكبه لينين ، يتبدد تماماً أمام عيانية أحداث هذه الثورة العظيمة".

وحول سقوط التجربة السوفييتية أوضح الصوراني بأن "تراكم الممارسات البيروقراطية وانتشار مظاهر عبادة الفرد (ستالين) إلى جانب المؤامرات الامبريالية ، أدت تدريجياً إلى تصاعد نحو عوامل انهيار الاتحاد السوفياتي". حيث اعتبر أن: "انهيار الاتحاد السوفيتي خضة مؤذية لم تصب الشيوعيين وحدهم بل والاشتراكيين في كل مكان لسبب أنه مَثَّل، رغم جميع عيوبه الواضحة، المحاولة الوحيدة التي حصلت لإقامة مجتمع اشتراكي. الذي حدث في الاتحاد السوفييتي أن خصوصيته الماركسية، دمجت العام (الأممي) بالخاص (الروسي)، وكان للخاص مساحة كبيرة طغت أحياناً على العام، وهذه مغالطه معرفية ، فنتج عن ذلك انعكاس الخاص –بالاكراه الحزبي– خاصة في المرحلة الستالينية على جميع الاحزاب الشيوعية في العالم عموماً وفي البلدان المتخلفة عموماً وبلداننا العربية خصوصاً التي تلقت التوجهات والقرارات السوفيتية بترحاب رفاقي أممي يعوزه النضج المعرفي بالفلسفة الماركسية. خطأ الاتحاد السوفييتي، أنه عمم تجربته باعتبارها هي التجربة الماركسية، وهى في الحقيقة كانت التجربة السوفييتية بخصائص الاتحاد السوفييتي".

وتساءل الرفيق الصوراني من وحي الآثار الناجمة عن انهيار التجربة السوفييتية، قائلًا : "ألم يكن ممكناً الحفاظ على التجربة وضمان استمرارها وإزدهارها في مستوياتها الادنى؟ ألم يكن ممكناً جعل الاتحاد السوفياتي جنة الحرية، وملاذ الاحرار المضطهدين في البلدان الرأسمالية؟ وكيف حدث أن الكثيرين كانوا يحلمون بمغادرته، بدلاً من أن يحلم الكثيرون في البلدان الرأسمالية بالانتقال إليه؟

إن هذا يقودنا إلى الحديث عن المرتدين، والمنحرفين، والخونة، داخل الاتحاد السوفياتي وخارجه، الذين ظهروا منذ اللحظة الأولى لانتصار الثورة، ونخص منهم بالذكر جماعة "الاشتراكية الدولية" الذين مازالوا على مسرح الأحداث شركاء للرأسمالية الدولية، حتى يومنا هذا.

إن الخيانة العظمى التي ارتكبتها "الاشتراكية الدولية" هي واحدة من الخيانات المبكرة التي أسست لانكفاء ثورة أكتوبر منذ بداياتها".

وأردف قائلا بأن: "الأممية الثانية تداعت بدورها بنشوب الحرب العالمية الأولى. لماذا؟ لأن كل حزب اشتراكي انحاز إلى وجهة نظر الدولة التي ينتمي إليها وتحول بالتالي إلى عدو للأحزاب الاشتراكية الأخرى في الدول التي تعادي دولته. ولقد حصل الانهيار في المؤتمر الاشتراكي العالمي ضد الحرب الذي عقد عام 1915 ثم في عام 1916، حيث رفض الاشتراكيون الغربيون ذلك البرنامج القائم على ديكتاتورية البروليتاريا وتحطيم

جهاز الدولة وإقامة جهاز جديد قوامه تحالف العمال والفلاحين، كما رفضوا فكرة إمكان قيام الاشتراكية في بلد واحد، وبخاصة في روسيا المتخلفة. لكن تلك الأسباب جميعها كانت أسباباً ظاهرية. أما الأسباب الحقيقية، التي كشفتها الأحداث فيما بعد، فهي تعود إلى إحجام الاشتراكيين الغربيين وتراجعهم عن العمل من أجل تقويض النظام الرأسمالي العالمي . ولقد وقع الانقسام في الأممية الثانية في تلك اللحظة التي أيد فيها كل حزب اشتراكي دولته القومية في حربها".

وأوضح بأن "الأممية الثانية التي صارت تعرف باسم "الاشتراكية الدولية"، انحازت إلى النظام الاحتكاري العالمي بصفتها وجهه الآخر "الاشتراكي"، أي أنها صارت تشكل النسق الثاني في إدارة النظام الإمبريالي. لقد دخلت الأممية الثانية، أو الاشتراكية الدولية، عضوياً في تشكيلة النظام الرأسمالية، وفي هذا السياق يكفي أن نتذكر وجود "حزب العمل" الصهيوني والعديد من الاحزاب اليمينية العربية والعالمية في عداد هذه الأممية لندرك مدى انخراطها في تنفيذ أبشع جرائم الرأسمالية في فلسطين".

أما حول انعكاسات انهيار التجربة السوفييتية على حركة صعيد الأحزاب الشيوعية والتقدمية العربية، قال الرفيق الصوراني "كان انهيار النظم الوطنية التقدمية في الوطن العربي قد سبق انهيار الاتحاد السوفياتي، لصالح العودة إلى الإذعان المطلق لمقتضيات التوسع الرأسمالي العالمي، من جهة ولشروط الدولة الصهيونية من جهة ثانية.

ومع انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991، حسمت بعض الأحزاب الشيوعية العربية أمرها وقامت بتغيير اسم الحزب واستبدلته بمسميات وطنية او ديمقراطية او غير ذلك من المسميات التي لا تحمل ولا تتبنى بوضوح الفكر الماركسي علاوة على تبهيت فكرة الصراع الطبقي ، ومن ثم قامت بتبني برامج ومفاهيم وطنية ديمقراطية ليبرالية تقدمية عامة مفتوحة لمعظم طبقات المجتمع او الشعب ، بعيدا عن التزامها التاريخي الصريح بمفاهيم الصراع الطبقي، والإمبريالية المعولمة، والطبقات الكادحة خصوصا العمال والفلاحين الفقراء، والثورة الاجتماعية والتحررية الوطنية والقومية بافاقها الاشتراكية وفق التحليل أو المنظور الماركسي، الى جانب تركيزها على بعض المفاهيم الليبرالية(مثل الحريات العامة والفردية والديموقراطية السياسية، والمجتمع المدني...الخ)".

أما عن آثار انهيارها على الصعيد الدولي فكان حسب الصوراني عاملًا رئيسيًا في " ظهور النظام الامبريالي المعولم وفق قواعد النيوليبرلية التي وضع معالمها ميلتون فريدمان وجون هايك، وبروز منظمة التجارة الدولية والصندوق والبنك الدوليين، والشركات المتعددة الجنسية والسيطرة المعولمة على مقدرات كوكبنا، وتعاظم أساليب الاستغلال والسلب والاحتكار من قبل المراكز الرأسمالية المعولمة وأصبح الهدف، تكريس استغلال فائض القيمة لدى شعوب العالم الفقيرة . حيث اعتبر "انتصارات الليبيرالية الرأسمالية الحالية لا تمثل "نهاية التاريخ" بل فقط مرحلة فيه، لكن هذه المرحلة قد تمتد في الزمان بحيث تستطيع الرأسمالية الخروج من ازماتها ، وإذا بقيت شعوب العالم غير مسلحة إيديولوجيا وسياسيا لمواجهته بقيادة احزاب طليعية ماركسية ، فإن عوامل السيطرة والاستغلال المعولم ستزداد بوتائر غير مسبوقة.

وختم الرفيق غازي الصوراني مداخلته بالقول: " إذن الخيار هو الاشتراكية أو الهمجية وإن هذا الخيار يفرض نفسه في الظروف الراهنة بقدر لم يسبق له مثيل في تاريخ الانسانية".

رسالة .. بمناسبة 25 نوفمبر اليوم العالمي للقضاء على العنف والتمييز ضد المرأة

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5711 – 2017 / 11 / 27

اهداء الى وردتي وشريكة عمري الانسانة والمربية العظيمة الغالية على قلبي وروحي أم جمال ، والى اجمل زهرات بستان حياتي بناتي رانيا ورنا وروا ن ...كذلك الى رفيقاتي وصديقاتي في الجبهة وفي حركات اليسار العربي والاطر النسوية الديمقراطية العربية .. ولكل النساء العربيّات .. بمناسبة 25 / نوفمبر اليوم العالمي للقضاء على العنف والتمييز ضد المرأة.....

ربّما البعض/الجميع/فصائل وأحزاب وجمعيات وفعاليات ومثقفين وشخصيات تبرق للمرأة في الخامس والعشرين من نوفمبر عبارات التأييد والتضامن والادانة والرفض لكل اشكال ومظاهر وممارسات العنف والتمييز .. وأنا بدوري أبرق لها/لهنّ ، لكل النساء العاملات ، وربّات البيوت ، وكل الكادحات ، والمناضلات ، وبائعات البسطات ، وأخريات ، من أرضعن منهن ومن ينتظرن حمل البطن والرضاعة وحمل الهموم والأوجاع والآثام والاتهام أنهن ناقصات عقلٍ ودين ..!! لهنّ كلهن في هذه المناسبة ... أقول : أصالةً عن نفسي والمجتمع وظلامية الأفكار .. ونيابةً عن كل/بعض مُدَّعِ تقدمية وفي ممارسته بعضٌ من رواسب الشرق وعاداته وتقاليده ومفرداته وذكوريته العليا في أنانتهم السفلى .. ورغم أنّي أفترض انتمائي إلى المثقف الحداثي/التقدمي بل والماركسي .. الا انني أرى وألمس هشاشة وزيف تطبيق شعار المساواة بين الرجل والمرأة الذي مازال مجزوءاً ومزيفاً ومغشوشاً عند الكثيرين من اهل اليسار كما هو الحال لدى الرجعيين والمتخلفين من أهل اليمين .

لذلك ، وبهذه المناسبة أتوجه إلى كل المثقفين الحداثيين الديمقراطيين عموما والماركسيين منهم على وجه الخصوص ، مواصلة النضال من أجل الارتقاء بدور ومكانة المرأة ليس في اللحظة الراهنة ، ولا بصورة موسمية ، مناسبيّه ، بل أدعوهم إلى أن يتخطوها صوب الأصل بموقف عملي وممارسة حقّه تجاه العمل الدؤوب من أجل تغيير العادات/التقاليد / النظم / الأفكار والأعراف البالية والقوانين وكل الموروثات المتخلفه التي ترفض التعاطي مع المرأة كانسان والتطبيق العملي عبر الاقتناع والممارسة بمساواتها الكاملة مع الرجل . ومن أجل ذلك ، فإنني أرى أن كل حديث عن التحرر والديمقراطية والمساواة وحق العمل والعلاقات المدنية والحرية والمقاومة والتقدم لا يلتزم في الممارسة بالنضال من اجل إزالة ورفض كل أشكال العنف والاضطهاد والتمييز ضد المرأة جنبا الى جنب مع الممارسة المعنوية والقانونية والفعلية التي تؤكد على تحريرها من كل القيود الموروثة ومن كافة أشكال وأدوات ومظاهر الاستبداد الأسري والذكوري والاستغلال الاقتصادي والمجتمعي الذي تعانيه المرأة العربية ... وبدون هذه القناعات المشروطة بالممارسة ، فإن كل حديث عن التضامن مع المرأة هو حديثٌ زائف لا قيمة له ولا تأثير .

تحية محبة وتقدير واعتذارإلى كل "ضلعٍ أعوج" .. أسموه حوّاء .. وما أعوج منه إلا اعوجاج العقل الذكوري الشرقي المتخلف والمستبد...

قصة توطين الفلسطينيين في سيناء "أكذوبة كبرى"

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5712 – 2017 / 11 / 28

قيادي الجبهة الشعبية أكد أن قصة توطين الفلسطينيين في سيناء «أكذوبة كبرى»

غازي الصوراني: سلاح المقاومة لن يكون عقبة في إتمام المصالحة الفلسطينية

27 نوفمبر 2017

- خالد محمود – القاهرة

- الصوراني: لن نقبل أي طرح سياسي يمس مصر وسيادتها. الإمارات اليوم
- صياغات متعددة مطروحة للنقاش حول سلاح المقاومة. أرشيفية

قال عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين غازي الصوراني، إن «المصالحة الفلسطينية تسير في طريقها المأمول»، وإنه «لا يتوقع وقوع عراقيل حتى انعقاد اللقاء المخطط له في القاهرة بين حركة التحرير الفلسطينية (فتح) وحركة المقاومة الفلسطينية (حماس) في مطلع ديسمبر المقبل»، واستبعد الصوراني أن «يكون سلاح المقاومة عقبة في انجاز المصالحة لأن هناك صياغات مناسبة للتواؤم حول هذه النقطة»، واعترف بتخوفه مما يعرف بـ«صفقة القرن» بشأن تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، لكنه أكد أن «المصالحة الوطنية لن تكون خطوة على طريق ابرامها»، مثمناً الوعي الوطني الفلسطيني المقاوم، كما عرج الصوراني على ما يردده البعض في الإعلام، من القول بوجود خطة لتوطين الفلسطينيين في لبنان، مشيراً إلى أنه «لا الشعب الفلسطيني ولا حركته الوطنية فكرت يوماً في ذلك»، مؤكداً أن «الجبهة الشعبية التي يمثلها لن تقبل أي أطروحات تمس أمن مصر».

نعرف أن هناك من يعتقد أن المزاج الفلسطيني حالياً في حالة إحباط، وأن ظروف الحصار والاحتلال وتدمير الاقتصاد خلقت قابلية للتعاطي مع فكرة أولوية إعادة الانتعاش الاقتصادي، ولو بثمن سياسي.

وتفصيلاً، قال غازي الصوراني في حوار مع «الإمارات اليوم» في القاهرة، إن «المصالحة الوطنية الفلسطينية تسير بخطى متنامية، وإن موقف الجبهة الشعبية منها قائم على الجوهري فيها، وهو أنها طريق للوحدة الوطنية الفلسطينية، التي بدورها شرط أساسي للانتصار، حيث إن بناء هذه الوحدة على أسس تنظيمية وسياسية راسخة أعمق من كونها اعادة تلاقٍ بين حركتي (فتح) أو (حماس) أو علاج مشكلة موظفين أو ما شابه، هي إعادة لحمة شعب ووطن وثورة وطريق للانتصار».

واستطرد الصوراني أن «الحركة الوطنية الفلسطينية كانت مهددة في هويتها من استقطاب بين واقعية رثة وجنوح أصولي رث، ما كان يهدد الخطاب الوطني الفلسطيني ومهامه الثورية الوطنية، والانقسام بغض النظر عن أسباب تبريره، من وجود فساد واستبداد بالسلطة، وهذا صحيح، فقد كان مخططاً له من قبل 2007، لذلك فإن تجاوز الانقسام والمخاطر المحيطة به والاستهدافات التي سعت الى توظيفه، هي الطريق الوحيد لاسترداد الثورة الفلسطينية عافيتها».

ورداً على سؤال ما إذا كان يتوقع أن يكون «سلاح المقاومة» هو العقبة الكبرى التي تهدد المصالحة الوطنية الفلسطينية، بعد حل بقية الاشكالات، قال الصوراني «أستبعد ذلك. هناك صياغات عدة لحل مشكلة السلاح، من بينها تكوين قوة مقاومة موحدة تضم جميع الفصائل. كما أننا قلنا للأخوة في (حماس)، إن المقاومة مشروعة في الضفة الغربية، لأنها طبقاً للقانون الدولي تحت الاحتلال الاسرائيلي، ومن ثم فإن حق المقاومة فيها (مشرعن)، ولا يستطيع أحد أن يصفه بغير ذلك أو أن يصمه بالإرهاب، لكن القيام بعمليات مسلحة في غزة لا يمكن أن يوصف دولياً كذلك، حيث إن الإسرائيليين خرجوا منها، وهم يبدون أمام العالم بهذه الصفة».

وحول ما اذا كانت المصالحة الفلسطينية تنطلق من قاعدة «الشعب الواحد»، أو من قاعدة «الغالب والمغلوب»، قال «لا شك أن هناك توازنات وتغيرات ومعادلات محلية وإقليمية، وآثرت في قضية الانقسام والمصالحة وإنكار ذلك قراءة غير سياسية، لكننا في (الشعبية) نرفض إقرار معادلة (غالب ومغلوب)، ونؤمن أن التناقض في الصف الوطني، والتناقض الفلسطيني– الفلسطيني، مختلف عن التناقض مع العدو، أو التناقض الفلسطيني الإسرائيلي، وبالتالي نرفض أي ممارسات يشتم منها الإساءة أو الضغط على طرف، ونعتبر ذلك نهجاً يؤدي الى افشال المصالحة».

ورداً على سؤال عن امكانية وجود علاقة بين المصالحة الفلسطينية، وما يسمى بـ«صفقة القرن»، قال الصوراني «نحن نتوجس من صفقة القرن التي لم تتبين بعد ملامحها، ويتردد أنها ستعلن في يناير المقبل، ولا شك أننا نتوجس ممن يتصورون أن تكون المصالحة خطوة في هذا الاتجاه، ونعرف أن هناك من يعتقد أن المزاج الفلسطيني حالياً في حالة احباط، وأن ظروف الحصار والاحتلال وتدمير الاقتصاد خلقت قابلية للتعاطي مع فكرة أولوية إعادة الانتعاش الاقتصادي، ولو بثمن سياسي، ونعرف ايضاً أن هناك من يغازل أو يخطط على هذا النحو، لتصبح صورة الحل نمواً اقتصادياً وسياحة في غزة، ومشروعات وأحلام ثراء. ندرك هذا كله، لكن في المقابل نثق بحركتنا الوطنية الفلسطينية، وقبلها بوعي شعبنا الفلسطيني، وبتاريخه في المرور بتحديات شبيهة بذلك وأخطر منها، والأهم من ذلك أننا مؤمنون بأن الوحدة وتجاوز الانقسام وتمتين الهوية الفلسطينية، هي الشرط الناجز لوقوف شعبنا على قدميه، وتحقيق هدفه النضالي سلماً أو حرباً، لذا فنحن معنيون بإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وادماج كل منظمات المقاومة ضمنها، وإعادة اللحمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة».

ورداً على سؤال حول ما يتردد في الإعلام المصري من وقت لآخر عن توطين الفلسطينيين في سيناء، قال الصوراني «هذه أكذوبة لا أساس لها من الصحة ولا تتردد إلا في الإعلام، اذ لا يوجد في أدبيات الحركة

الوطنية الفلسطينية أو وجدان الشعب الفلسطيني، أي قبول لأي تفكير من هذا النوع. عام 1955 حين طرحت الولايات المتحدة الأميركية ما يسمى بـ(مشروع جونسون) لتوطين اللاجئين في سيناء، وتوزيع 250 ألف فدان عليهم بعد توصيل المياه لهم، خرجت التظاهرات تهتف في غزة بقيادة الشاعر معين بسيسو (لا توطين ولا إسكان – يسقط عهد الأميركان)، وجاء عبدالناصر يومها الى غزة، وظل بها ساعتين، ليعلن منها رفض المشروع، كان هناك يومها 90 ألف لاجئ فقط، بينما اليوم هناك مليون ونصف المليون، وكان هناك فائض مياه مصري يمكن استغلاله، اليوم مصر لديها عجز مائي يصل إلى 20 مليار متر مكعب، علاوة على أن حصتها المكونة من 55 مليار متر مكعب مهددة بالنقصان، وكانت سيناء يومها بلا مشكلات، اليوم سيناء مملوءة بالتعقيدات، فمن أين يأتون بمثل هذا الكلام؟ المرة الوحيدة التي طرح فيها هذا الكلام وبشكل خافت في الأدبيات الإسرائيلية، فيما تردد تحت اسم «(ايجور لاند) نحن لسنا بحاجة إلى القول إن الشعب الفلسطيني بكل قواه لم يفكر في هذا الطرح».

ورداً على سؤال أخير بشأن مستقبل الثورة الفلسطينية واهتمام الفصائل بفكرة «الدولة» أكثر من «الثورة»، رغم وجود شعبها تحت الاحتلال، ختم الصوراني «نحن معنيون في الشعبية بإقامة نظام سياسي يوفر الصمود لشعبنا وحياته ومقاومته، وليس بدولة لأننا نعرف استحالة قيام دولة بكل أركانها تحت الاحتلال، والأخوة في (حماس) يعرفون ذلك، وأنا أتذكر أنني قلت لخالد مشعل بعد أن دعاني يوماً للعشاء، يا أبا الوليد أنتم جمعتم المقاومة والسلطة وهذا لا يستقيم، فرد عليّ يومها أنا معك، للعلم أنا كنت ضد الإمساك بالسلطة. أظن أن المقاومة بصيغها المختلفة، سلمية أو حربية هي همنا، لكن بالتأكيد هي بحاجة إلى حاضنة قوية وهذا ما نصنعه».

رسالة الى الرفاق والاصدقاء بمناسبة مرور 50 عاما على انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5723 – 2017 / 12 / 10
المحور: القضية الفلسطينية

الاصدقاء والرفاق الاعزاء .. نلتقي اليومَ في مناسبة مرور خمسين عاماً على المسيرة النضالية لجبهتنا الشعبية منذ انطلاقتها في الحادي عشر من ديسمبر 1967 ليس اعتزازاً وفخراً بنضالها ووفاءً لشهدائها الابطال وتحية لأسراها المناضلين وفي مقدمتهم رفيقنا الأمين العام أحمد سعدات فحسب، بل أيضاً نلتقي لكي يكونَ الاحتفالُ بهذه الذكرى وفاءً وعهداً من كل رفاقنا صوبَ مزيدٍ من الوعي والالتزام الخَلاَّق بالمبادئِ والأهدافِ الوطنية والقومية التقدمية والقيم الأخلاقيةِ والديموقراطية التي جسدتها جبهتنا، لكي نتواصل مع هذه المبادئ والقيم كطريقٍ وحيد نحو تحقيق اهداف شعبنا في الحرية والاستقلال والعودة، ذلكَ هو التجسيدُ الحقيقيُ لإخلاص جبهتنا ووفاءها لكل شهداء شعبنا الذين قدموا آرواحهم من أجل حرية شعبنا وقيام دولتنا الوطنية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا ولن يلغي حقوقنا التاريخية في كل فلسطين.

في الذكرى الخمسين لانطلاقة جبهتنا .. نستشعرُ مرارةَ الانقسامِ والصراعِ على السلطة بين فتح وحماس طوال الأحد عشر عاماً الماضية، الذي أدى إلى تفكيكِ "النظام" السياسي الفلسطيني، ومعه تفككت أوصال وحدتنا الوطنية التعددية ومن ثم تزايد مظاهر التفرد والهبوط السياسي المتواصل والتفاوض العبثي منذ أوسلو إلى يومنا هذا محمولاً بأوهام التسوية البغيضة وفق محططات التحالف الامبريالي / الصهيوني وركائزه في أنظمة الرجعية العربية عموماً والنفطية منها في السعودية والخليج على وجه الخصوص.

وها نحن اليوم إذ نلتقي مع جماهير شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية والأرض المحتلة 1948 والشتات، احتفالاً بالذكرى الخمسين لانطلاقة مسيرة حزبنا النضالية، نحتفل أيضاً بلحظة وطنية وتاريخية تؤشر بوضوح على إمكانية انهاء الانقسام البغيض ودفنه إلى الأبد، ومن ثم استعادة وحدة شعبنا الوطنية بمختلف اطيافه السياسية في إطار م.ت.ف كممثل شرعي وحيد لشعبنا وإعادة بنائها وفق نصوص الاتفاقات التي أجمعت عليها كافة الفصائل والحركات والقوى الفلسطينية عموماً ووفق نصوص وثيقة الوفاق الوطني 2006 والقاهرة 2011 وصولاً إلى ما تم الاتفاق عليه في اكتوبر ونوفمبر 2017 برعاية الاشقاء في مصر.

وبالتالي فإن هذه اللحظة تفرض علينا في الجبهة الشعبية، بمثل ما تفرض على الرفاق والاخوة في كافة الفصائل والحركات الوطنية ان نؤكد مجدداً على التزامنا العميق بتنفيذ نصوص تلك الاتفاقات ، ليس تجسيداً لاستعادة وحدتنا الوطنية والارتقاء بمسيرتنا النضالية فحسب، بل أيضاً تجسيداً لآمال وطموحات شعبنا الفلسطيني الذي يترقب اليوم –بتفاؤل حذر– لحظة الاعلان الحقيقي لاسدال الستار على الانقسام وبداية مرحلة

جديدة في نضالنا الوطني التحرري والديمقراطي ترتقي إلى مستوى آمال وتطلعات شعبنا في إعادة بناء م.ت.ف وانتخاب مجلسها الوطني بمشاركة كافة القوى السياسية الفلسطينية إلى جانب الانتخابات التشريعة والرئاسية باشراف حكومة وطنية مؤقتة وصولاً إلى إقامة نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي تكون أولى مهماته وقف التفاوض العبثي ورفض الشروط الأمريكية الصهيونية، على قاعدة الوحدة الوطنية التعددية الفلسطينية كضمانة وحيدة لمواصلة نضالنا التحرري ضد المحتل الصهيوني وتحقيق أهداف شعبنا، مستلهمين درس الرفيق المؤسس القائد جورج حبش الذي عَلَّمَنا أن الوحدة الوطنية التي تستجيبُ لطبيعةِ معركَتِنَا ضد هذا العدو ، وتستجيب في نفس الوقت لقواعد الاختلاف والتعددية الفكرية والسياسية والتنظيمية ، هي الوحدة على أسس ومبادئ تلتزم بالديمقراطية هدفاً ومنهجاً يضمن حرية المعتقد والرأي الصريح لأي اختلاف وأي نقد بين أطياف ومكونات الساحة الوطنية الفلسطينية، شرط أن يكون في إطار الوحدة ومعززاً لها، فلا سبيل أمام كافة القوى الوطنية سوى النضال الحقيقي من أجل استعادة الوحدة الوطنية بمضمونها الديمقراطي التعددي، بما يمكننا من الاتفاق على برنامج وطني وديمقراطي محدد يضمن مواصلة النضال ضد المحتل الصهيوني وطرده وإزالة مستوطناته من كل أرجاء الضفة الغربية واستعادة القدس عاصمتنا الخالدة ، على طريق الحرية وتقرير المصير و العودة وبناء الدولة المستقلة كاملة السيادة كحل مرحلي من جهة، بمثل ما يضمن متابعة تنفيذ قضايا التطور الاجتماعي والاقتصادي والتنموي والثقافي في مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع والشتات، وسرعة العمل على صياغة الرؤى والبرامج التنمويةِ الكفيلةِ بمجابهة أوضاع البطالةِ والفقرِ والركود الاقتصادي بما يحقق تجاوز أوضاع القلقِ والإحباطِ واليأسِ المتفاقمةِ في أوساط مُعظم أبناء شَعبِنَا، ومتابعةِ تنفيذ عملية الإعمار بما يحققُ مصالحَ أبناء شَعبِنَا الذين دُمِّرَتْ بيوتهم ومصانعهم ومزارعهم علاوةً على ضمان مقومات الحياة الكريمة لذوي الشهداء والجرحى والمعوقين، إلى جانب تفعيل النضال الشعبي والكفاحي في الضفة الغربية، حيث يتعرض اليوم أبناء شَعبِنَا فيها بسبب الممارسات الصهيونية الهادفة إلى تفتيت الضفة عبر المستوطنات والجدار العنصري والحواجز، علاوة على الإذلال العنصري والاعتقالات والتهجير وأوهام وضع القدس تحت السيطرة الصهيونية، فالقدس قدسنا وعاصمتنا الخالدة ، ومن هنا من غزة ، وبإسم أبناء شعبنا الفلسطيني وكل شعوبنا العربية نقول للرئيس الأمريكي دونالد ترامب وربيبته الدولة الصهيونية .. خسئتم ستظل القدس عربية وإسلامية ومسيحية وعاصمة لدولتنا الفلسطينية المستقلة، ومهما توهمتم وامتلكتم من عناصر القوة الغاشمة فإن شعوبنا العربية وشعبنا الفلسطيني في مقدمتها سيظل رافع راية القدس محافظاً عليها وعلى عروبتها مهما غلت التضحيات .

وبناءً على ذلك، نعلن أن انقضاء الزمن عاجز عن أن يجعل من احتلال الصهاينة الباغي لفلسطين عملاً مشروعاً.

وفي إطار هذه النظرة الشمولية، فإن الجبهة الشعبية تنظر إلى قضية القدس باعتبارها قلب ومحرك ذلك الإطار من حيث الأهمية السياسية والدينية والتاريخية التي لا يمكن إزاحتها من الذهنية العربية الإسلامية والمسيحية في آن واحد، هذه الأهمية لا تتوقف عن الجانب المكاني أو الواقع المادي البشري أو الجغرافي بقدر ما تتغلغل في نفوس وقلوب وعقول الفلسطينيين والعرب رغم هذا الواقع المأزوم والمهزوم الذي نعيشه اليوم.

ذلك أن الإصرار على أن تكون القدس العربية عاصمة للفلسطينيين موقف تسنده الحقوق التاريخية والقانونية إلى جانب الشرعية الدولية، لأن رفض التوحد بين الهويتين المتناقضتين لا يعود إلى الحق التاريخي للفلسطينيين والعرب في مدينة القدس وكل فلسطين فحسب، ولكنه يمثل في الحاضر والمستقبل بصورة واعية تستند إلى أن وجود الفلسطينيين ومستقبلهم مرهون بالانتماء إلى محيطهم العربي في المكان والزمان، وهو وجود يعبر عن انتماء عضوي عميق لا تؤثر فيه الهزيمة المؤقتة أو عوامل القوة الصهيونية في اللحظة الراهنة في عالم متغير يقول لنا ببساطة إن المستقبل هو للأمة العربية شرط امتلاكها عناصر القوة والنهوض، وهو مستقبل يعكس نفسه على الفلسطينيين بما يعزز استحالة اندماجهم في إطار الهوية الصهيونية التي لا تتضمن في داخلها مقومات مستقبلها.

ومن هنا فلا مجال للحديث عن حل سياسي او مرحلي وفق الشروط الصهيونية الامريكية ووفق المصالح الانانية لقيادة السلطة الفلسطينية التي تتمسك بالمفاوضات العبثية مع العدو الصهيوني عبر التنازل ليس فحسب عن حقوق شعبنا التاريخية في كل فلسطين ، بل ايضا عن السيادة الكاملة للفلسطينيين على القدس بجوامعها وكنائسها وأرضها.. فالوطن لا يعوض، والقدس – بكل ما تمثله – هي درة هذا الوطن وما حوله من محيط عربي وإسلامي .. فهل يمكن تعويضها؟.

وهنا بالضبط يتجلى موقفنا في الجبهة الشعبية، انطلاقاً من معاناة أبناء شعبنا عموماً وفي قطاع غزة خصوصاً، بسبب مرارة وآلام الانقسام من جهة وانطلاقاً من الآمال الكبرى في الوصول إلى تجسيد المصالحة الوطنية الشاملة من جهة ثانية، فإن الجبهة الشعبية، ادراكاً منها لتطلعات قطاع واسع من جماهير شعبنا في الوطن والشتات في ولادة تيار وطني ديمقراطي تقدمي صادقٍ في حفاظهِ والتزامهِ بحق هذه الجماهير في والحريةِ والديمقراطية والعدالةِ الاجتماعيةِ بما يعززُ صُمودها ونضَالها الوطني التحرري وتحقيقِ أهدافها في العودة والدولة المستقلة كاملة السيادة، بما يفرض علينا التوجه إلى كل رفاقنا وأصدقائنا ومعهم كافة المثقفين والفعاليات والشخصيات الوطنية الديمقراطية لكي يتحمل الجميع مسؤوليته في الحوار العاجل من أجل بناء التيار الديمقراطي الوطني.

وانطلاقاً من ذلك ، فإننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نعلنُ بإخلاصٍ شديد تَوَجُّهَنَا إلى رفاقنا في الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وكافةِ القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية والمجتمعية الديمقراطية ، لكي نبدأ معاً حواراً شاملاً لمناقشة سُبُلِ تأسيسِ تيارٍ وطنيٍ ديمقراطي وبلورةِ أهدافهِ وبرامجه وآلياتِ عَمَلِهِ، وذلك عبر مساهمةٍ فعالة من كافة القوى والفعاليات السياسية ومن كل أبناء شَعبِنَا المَعنيين بتحقيق أهداف الحرية والاستقلال وتقرير المصير وحق العودة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

إن البديل المطلوب، لا بد وأن يكون من خارج أوسلو، لأن غير ذلك يضع النضال الوطني الفلسطيني ضمن دينامية سياسية اجتماعية في منتهى الخطورة، بحكم القيود والهيمنة التي كرستها إسرائيل في الاتفاقات الموقعة وما تفرضه من وقائع مادية ميدانية، الأمر الذي يتيح لها تكريس مصالحها كإطار مرجعي يمكنها من

استخدام عناصر تفوقها لتعزيز إنجازاتها من جانب، وقطع الطريق على محاولات النهوض الوطني الفلسطيني من جانب آخر.

"فإن مفهوم البديل الوطني الديمقراطي يعني رؤية الواقع ومستجداته وحركته، لخدمة الرؤية الشاملة للصراع الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي. بهذا المعنى، تتضح فكرة القطع مع أوسلو كمنهج وخيار التصرف تجاهه كواقع معطى". ذلك هو الهدف المركزي في دعوتنا من أجل الحوار حول تأسيس البديل الوطني الديمقراطي.

الاصدقاء والرفاق الاعزاء... إنَّ النضال من أجل تكريس مبادئ وأسس وآليات المصالحة الوطنية يَدعُونا، وان الوحدة الوطنية تَدعونا.. والمقاومة بكل أشكالها الشعبية والكفاحية تدعونا .. وانتهاك حقوقِنا وكرامتِنا الوطنية والشخصية، الوضع الراهن والمستقبلي لعاصمتنا الخالدة ...القدس، المعازل و الاستيطان السرطاني في الضفة الغربية، الحصار المفروض على شعبنا وبخاصة الحصار المفروض على قطاعنا الحبيب، أُسر وأبناء آلاف الشهداء والجرحى، آلاف البيوت التي دمرها العدوان الصهيوني على غزة، آلاف أُسر المشردين الذين لا يجدوا مكاناً يأويهم بعد أن دمر العدو بيوتهم وأصبحوا بلا مأوى، آلاف العاطلين عن العمل وتزايد مظاهر القلق والاحباط والفقر والبطالة والتشرد، آلاف الإخوة والرفاق من المناضلين الابطال المعتقلين الذين يواجهون العدو في زنازين الفاشية والعنصرية الصهيونية وفي مقدمتهم رفيقنا المناضل أحمد سعدات والأخ المناضل مروان البرغوثي والأخ المناضل عبد الله البرغوثي والأخ المناضل عزيز دويك، عذاباتُ أهلنا في مخيم اليرموك وكل مخيماتنا في سوريا، معاناةُ أهلنا في لبنان، مئات الشباب الذين بدأت تبتلعهم بحار العالم في سعيهم للهروب من واقع غزة المرير الراهن ... كل هذه القضايا تدعونا لمزيد من النضال لطرد وإزالة كل مظاهر التشاؤم في صفوف شعبلنا عبر تحقيق وبلورة المصالحة الوطنية وتعزيز صمود أبناء شعبنا في مواصلة نضاله من اجل تحقيق أهدافه الوطنية .

رفاق وأنصار وأصدقاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ...في الذكرى الخمسين لانطلاقة جبهتنا، نقول إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي ضَمَّت بين صفوفها منذ تأسيسها إلى يومنا هذا ، أجيالاً من المناضلين ، ضَمَّت الجد والجدة والأب والأم والأبناء والأحفاد من جماهير الفقراء والكادحين ، أجيال تعاقبت على حمل الراية ، راية التحرر ، راية الوطن، راية العمال والكادحين والفلاحين الفقراء والمثقفين الثوريين ، هي اليومَ تُجددُ العهدَ .. وتُجددُ روحَها الثورية من أجل نهوضِها واستعادة دورها الطليعي ومواصلةِ النضال لتحقيقِ الأهدافِ التي استشهد من أجلها الآلاف من الرفاق المناضلين عبر مسيرتها .

فإلى الأمام ... ...عاشت فلسطين حرة عربية..... والمجد والخلود لشهداء فلسطين والأمة العربية... والنصر للثورة

عن الثقافة ومعركة الدفاع عن الهوية

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5736 – 2017 / 12 / 23

في الوقت الذي تتعرض له كل من الثقافة والهوية في بلادنا للعديد من مظاهر التفسخ والانحطاط فقد ارتأيت العودة مجددا الى مداخلة سابقة لي في ندوة ثقافية في غزة (بدعوة من وزارة الثقافة ابريل/2005) مع الصديق العزيز د.عبد الرحمن بسيسو تعقيباً على ورقته المعرفية الغامرة بالدلالات الثقافية الوطنية حول (الثقافة والهوية أو "الثقافة ومعركة الدِّفاع عن الهوية")....فعلى الرغم من مرور 12 عام على مداخلتي ، الا انها ما زالت – من وجهة نظري – تعكس الكثير من محددات التخلف السائدة آنذاك ، والممتدة حتى تاريخه ...آملا من صديقي الاديب والمثقف الوطني الديمقراطي د.عبد الرحمن بسيسو المبادرة الى اعادة نشر ورقته .

نص المداخلة :

– كل التقدير للأخ د.عبد الرحمن على هذا الجهد المبذول في ورقته التي تضمنت فعلاً ، بعداً معرفياً عقلانياً استهدف اثارة التفكير واطلاق الحوار حول مفهومي الثقافة والهوية في هذه الظروف التي تتميز حركة رسمها البياني بالهبوط المريع لكل جوانب الحياة من حولنا بما يجعل الحديث عن الهوية والثقافة العربية في واقعها الراهن او في مستقبلها المنظور او البعيد ، لا معنى له دون التحامه المباشر بالظروف والاوضاع الاجتماعية والسياسية التي تمر بها او تتعرض لها بلداننا العربية في هذه المرحلة ، التي وقعت –وستقع– فيها احداث ومتغيرات خطيرة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وهي متغيرات لا تزال في طور المخاض المتصل .

– وبالتالي فإن الهوية والثقافة –عندنا في فلسطين او في الاطار العربي– لا يمكن عزلهما عن هذه المتغيرات السياسية المجتمعية من ناحية او عن حالة التخلف والخضوع والاحتواء الرسمي وتفرد المقرر الخارجي الأمريكي–الصهيوني في السيطرة والتحكم بمجريات واقعنا الراهن وحركته من ناحية ثانية ، الامر الذي سيشكل عائقاً –في المدى المنظور على الاقل– في وجه النهوض والتطور الثقافي او التنمية الثقافية ، لان هذه العملية مرهونه برفض وازاحة السيطرة العدوانية للمقرر الخارجي ، وإزاحة أدواته وشرائحه الطبقيه الحاكمة في بنية النظام العربي ، الى جانب إزاحة عوامل التخلف الداخلي العميق ، بما يخلق المناخات المواتيه لازدهار الملكات الفردية والجماعية على قاعدة احترام العقلانية وحرية الاختلاف او الديمقراطية المحكومه بمصالح وأهداف الأغلبية الشعبية على المستويين القطري والقومي بما يدفع الى بلورة "روح الجماعة" او الذات الجماعية بعيدا عن كل اشكال التبعية للآخر ، آخذين بالاعتبار التحليل الموضوعي للفعل او الممارسة السياسية والثقافية ومرجعه الاجتماعي/الطبقي وأقصد على وجه التحديد الشرائح الحاكمة في السلطة والنظام العربي التي "صاغت مثقفاً لا تراه لانها لا تريد ان ترى دوره الثقافي–السياسي المستقل عنها" كما يقول فيصل دراج بحق .

– أما الحديث عن مفهوم محدد او وحيد للثقافة فهو أمر يفتقر للسهولة ، خاصة في عصر العولمة هذا الذي تتهاوى فيه كثير من النظم والافكار والقواعد المعرفية .

– لكن يمكن القول ان الثقافة هي مجمل ألوان النشاط العملي والعلمي للانسان والمجتمع ارتباطا بأشكال الوعي الاجتماعي المتغيره ، والتي تعرضت –وستتعرض– لتحولات نوعية يتوجب مواكبتها وامتلاك الابعاد المعرفية المترتبة عليها .

– كما يمكن أن نُعَرّف الثقافة بأنها ثمرة النشاط المادي والروحي للمجتمع وطبيعة موقفه في علاقته الثلاثية مع ذاته ، ومع الطبيعة ، وما وراء الطبيعة ، بما يعني أن الثقافة هي مجموعة الانماط السلوكية والفكرية والشعورية التي تؤطر اعمال الانسان في علاقته الثلاثية مع الطبيعة والمجتمع وما وراء الطبيعة حيث تتحدد طبيعة الثقافة ومسارها عبر الموقف من هذه الثلاثية ، وهو موقف يؤدي الى تباين واختلاف الرؤية الثقافية داخل المجتمع الواحد كما هو الحال في بلادنا .

– ففي ظروفنا الثقافية العربية الراهنة التي ما زالت محكومه بمحددات التخلف التاريخي المعرفي والحضاري ، وبمحددات الهيمنة العدوانية الامبريالية/الصهيونية ، نكتشف بؤس الخطاب الثقافي العربي الذي جاء في مساحة هامة منه على شاكلة هذا الواقع المحكوم بالتبعية والتخلف والخضوع والغيب والامتثال والطاعة في غياب التطور الحضاري العقلاني ومفاهيمه التنويرية ، الذي يعزز بدوره تغييب الآليات والمفاهيم التطبيقية للنظام السياسي الحديث من القانون الى الديمقراطية الى المواطنة والرقابة والمحاسبة .

– فيما يتعلق بتعريف مصطلح الهوية كما أورده د.عبد الرحمن حسب النص المقتبس عن الجرجاني ، فإن هذا النص يعبر عن حقيقه صوفيه تُبرز ان الهوية هي ما يتبدى في الموجودات على الارض كتعبير عن الحقيقة المطلقة الموجودة في عالم الغيب ، وبالتالي ليس لهذه الحقيقة ادنى علاقة بمفهوم الهوية الذي نعرفه او نتعاطى معه ، كمفهوم متشعب ومتعدد وهو استنتاج لا اعتقد ان كاتب الورقة يختلف معنا فيه . وفي هذا الجانب فإن ابن رشد يختلف في تعريفه عن الجرجاني ، فهو يرى ان الهوية "تقال بالترادف على المعنى الذي يطلق عليه اسم الموجود (بالمعنى الواقعي المادي المباشر)"، اما الفارابي فقال ان الهوية "من الموجودات وليس من جملة المقولات" . وبعد ابن رشد ومنذ القرن الرابع عشر عشنا حالة من المراوحة الفكرية على تراث الغزالي وابن تيمية وابن القيم الجوزية او ما أسميه بالقطيعة المعرفية حتى نهاية القرن التاسع عشر ، ولعل اول من استخدم مصطلح الهوية هو سلامه موسى عن ابراهيم اليازجي في نهاية القرن التاسع عشر حيث لا نجد هذا المفهوم قبل ذلك التاريخ ضمن مصطلحات تلك الفترة الحرية–الامة–الوطن–الثورة–الوطنية والقومية..

– أما اذا توقفنا عند تعريف الهوية في زماننا ، فنجده متعددا بالعشرات كما هو تعريف الثقافة ، وهي تعدديه تحتوي على مساحات من التباعد المعرفي أو الخلاف والتوافق في آن ، ففي ندوة عقدت بالقاهرة 1984 حول الهوية جاءت تعريفات المتداخلين شديدة التنوع فاعتبرها البعض انها الادراك الحضاري المتميز للمجتمع ، ورأى البعض انها تجسيد للسمات النفسية والاجتماعية ، فيما ركز البعض الآخر على السمات القومية او السمات الحضارية الخاصة كالفرعونية مثلاً .. واعتقد ان هذا الارباك في تعريف الهوية في بلادنا يعود الى

تشوه واحتجاز تطور مجتمعاتنا وتبعيتها وتخلفها وتراجعها الشديد الذي حال حتى اللحظة دون تبلور مفهوم الدولة–الأمة أو الدولة القومية ، الى جانب حالة التردي المعرفي او القطيعة المعرفية التي سادت منذ القرن الرابع عشر الى اليوم وهو ارباك لم يعرفه التراث الغربي الا لفترات قصيرة سرعان ما تواصلت مع ما بعدها ، وأقصد بذلك أرسطو ، ثم بعد ذلك "لالاند" وتوما الاكويني ، وليبنتز و"لوك" وكانط وهيوم وشيلبنج وهيجل وصولا الى فلاسفة التنوير وعصر النهضة ، حيث تم التوافق على ان الهوية ليست وجودا بمعزل عن حركة الواقع والتاريخ ، وليست وجودا مطلقا بل هي وجود في الزمن يستوعب التغير الحادث عبر هذا الزمن ، .. انها عملية معايشة تتم في الواقع بين العقل والطبيعة والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي الى تنزيل مطلقاتها في واقع الحياة الانسانية كما يقول د.بسيسو .

– ما أود التأكيد عليه ، أن التراث لدى الغرب له جذور مهدت لهويته المتماهية في الحداثة ، أما في بلادنا ، فالتراث هو الجذور والجذوع والهوية في نفس الوقت ، متجاهلين ما قبله وما بعده من متغيرات ومخاطر هائلة ، وبالتالي ليس غريباً أن نقاد اليوم الى الحداثة او الاصلاح او الديمقراطية بالسلاسل كالعبيد .. وسؤالي العابر هنا أي معنى للديمقراطية هذه وشعبنا محروم من الحرية ، التي تمثل الشرط الأول أو المناخ الذي يمكن أن تنفتح فيه الديمقراطية .. لا جواب عندي سوى القول أن استمرار تخلفنا وتبعيتنا وخضوعنا هو عملية سلب مستمرة لهويتنا ، وان تقدمنا نحو التطور ونحو الحضارة –عبر المواجهه– هو حالة الاثبات والتأكيد لهويتنا الوطنية والقومية معا ، شرط ان نخلصها من الفكر الانطوائي المنغلق ومن عبادة الاسلاف الذين حولناهم الى اساطير دون ادراك الاختلاف في الزمان والمكان بيننا وبينهم .

– في تناول د.عبد الرحمن "لتَخَلُّق الهوية الفلسطينية المعاصرة في مرجل كابوس الاقتلاع" ، فإن الذاكرة الجمعية الشعبية الفلسطينية تصبح هنا أحد أهم مكونات الهوية ، إنها ذاكرة الوطن وذاكرة المنفى أو الشتات .

– أما الفقرة الاخيرة في ورقة د.بسيسو ، حول نشوء السلطة الفلسطينية ووزارة الثقافة ، فإن ما جرى في سياق سيرورة هذه السلطة وممارسات وفساد أجهزتها ووزاراتها يدعو الى نقدها ومحاسبة شخوصها الذين راكموا بممارساتهم أعباء ثقيلة اصابت بالضرر البالغ معظم مكونات ثقافتنا الوطنية وهويتنا ، لحساب المصالح الضيقة الأنانية لفئة قليلة متنفذة ، ما يجعل من ضرورات التغيير الديمقراطي لهذه الفئة ومحاسبتها هو المقدمة الأولى صوب نسج علاقة حضارية متجددة مع مكونات هويتنا، وفق معظم الاسس التي أوردها د.عبد الرحمن في توصياته لعلنا ننجح في أن نقيم بالفعل الهوية الفلسطينية المؤسسة على ثقافة عربية وانسانية عقلانية، والطالعه من معاناة القهر والتهميش والطمس والتي اعادت انتاج نفسها عبر مسيرة نضال وطني تحرري شاق ، وحصّنت نفسها من السقوط عبر المقاومة ، لكن المفارقة ان الحديث عن ثقافة المقاومة في ظل المتغيرات والتراجعات الراهنة بما في ذلك "خطة شارون" والدولة المسخ في المشهد الغزاوي ، سيكون بلا معنى او تأثير جدي ما لم نتمكن من تحويل الصراع مع العدو الاسرائيلي الى أيديولوجيا سياسية مجتمعية جامعة لكل مقومات الهوية العربية والثقافة العربية في إطار التحرر الوطني والقومي الديمقراطي المنشود ، إذ لا وجود ولا معنى لهوية أو ثقافة فلسطينية دون التحامها بإطارها الثقافي العربي الراهن والمستقبلي في آن .